صاحب العظمة فؤاد الاول

حوليات مصر السياسية

تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الاوقاف سابقا

وخريج مدرسة العلوم السياسية بباريس

تمهيد

الجزء الأول

محلى بطائفة من الصور التاريخية والخرائط المهمة منها ما لم يسبق نشره

(طبعة أولى)

﴿ حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف ﴾

١٣٤٥ هجرية ١٩٢٦ ميلادية

(طبع بمطبعة شفيق باشا بشارع سامى رقم ٢٨)

اهداء الكتاب

الى أبنائى وأحفادى

الى شباب مصر الناهض ، طلبة اليوم رجال المستقبل ، أهدى مؤلفى هذا . آملا أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر . وفى حياتهم المستقبلة أجل الفائدة . ؟

احمد شفيق

القاهرة فى { جمادى الاولى سنة ١٣٤٥
نوفمبر سنة ١٩٢٦

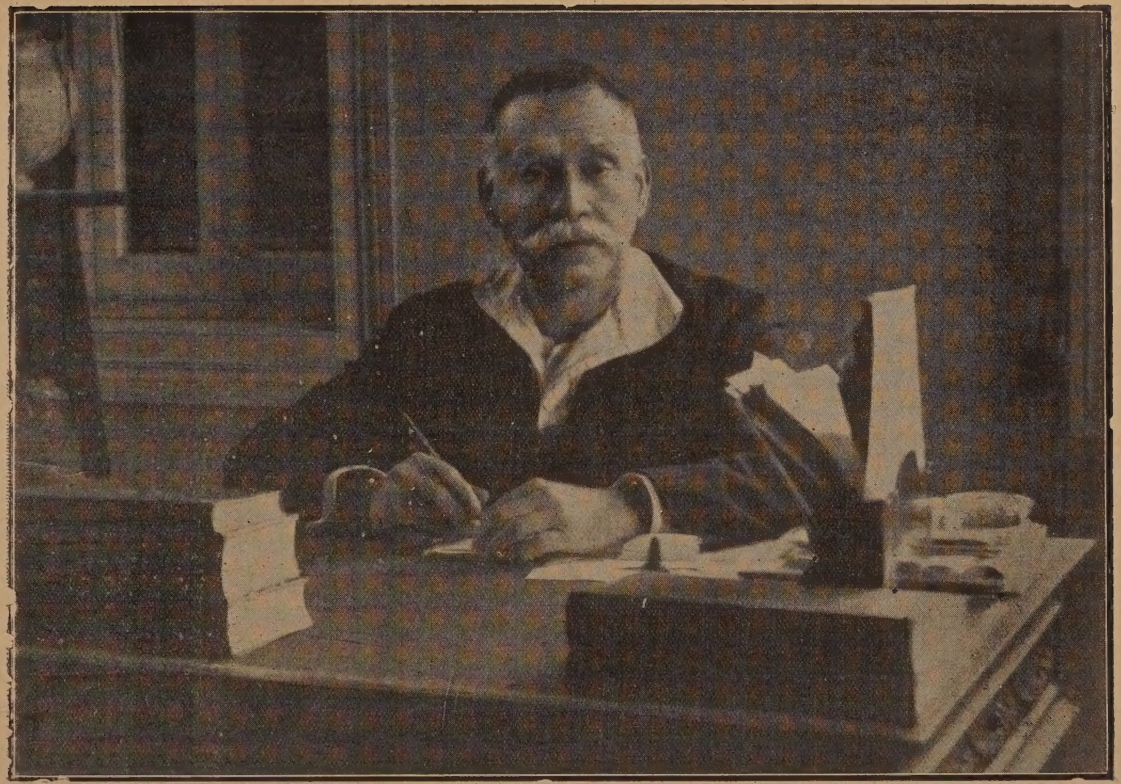

صورة المؤلف

المقدمة

وبه أستعين

إننى ، إن أنس ، لا أنس كلمة نفيسة ونصيحة غالية علقت بذاكرتى منذ صباى . وما زالت ، ولن تزال ، تتردد بخاطرى حتى الآن . وهى ما نصحنا به أستاذنا الجليل ، فى التاريخ السياسى بمدرسة العلوم السياسية بباريس المرحوم المسيو ألبير سوريل ، إذ كنا أتممنا دراستنا بالمدرسة المذكورة ، حيث قال : « إعلموا أنه سيعود كل منكم الى وطنه وفى نفسه حاجة للاشتغال بتاريخ بلاده . فاذا تقدم أحدكم لوضع تاريخ فليجعل همه الأول التجرد عن كل تحزب أو تعصب . وأن لا يكون له ضلع مع فئة دون أخرى . وأن يتحرى الصدق فى الرواية وتمحيص الحقيقة فى الحوادث . وأن لا يلهيه التفصيل عن الاجمال . بل يسرد الحادثة ويشفعها ببيان عللها وأسبابها وانتقاد أربابها . فينبه إلى موضع ما ارتكبوه من خطاء وما أتوه من صواب . وما نالته البلاد على أيديهم أو خسرته بسبب أعمالهم . ليكون التاريخ عبرة من أهل الزمن الغابر لأهل الزمن الحاضر . »

وعندما أنغرست فى نفسى هذه الفكرة ونمت تطلعت إلى الاشتغال

بتاريخ بلادى أتتبع الحوادث وأرصد الأخبار وأقيد الروايات وأستجمع الوثائق . وساعدنى على ذلك أننى تقلبت فى وظائف سهلت علىّ الوصول إلى تحقيق الغرض منذ درجت فى معية المرحوم توفيق باشا خديوى مصر فى سنة ١٨٨٠ . ومكنتنى من مخالطة أولياء الأمر من الكبراء والوزراء الذين كانت تجرى الحوادث على أيديهم . فتيسرت لى موازنتهم وتقدير ما فى أعمالهم من خطأ أو صواب .

ولما آن أوان التدوين بدأت بمذكراتى فنشرت جزءاً منها وسأتبعه بالبقية إن شاء الله . وأنا اليوم أثنى بالحوليات (١) . وهى وضع حديث فى الشرق . لم يطرقه طارق فيه قبل اليوم . اقتبسته من أهل الغرب . لأن التاريخ ، فى الشرق ، لا يزال مقصوراً على سرد حوادث الأزمان الغابرة . دون الحوادث الجارية التى لا يدونها غير الجرائد . فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدى . فجعل الغربيون هذه الحوليات كأنها جريدة الجرائد . تحوى حوادث العام فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله . فيغنى عن تلك المجموعات الضخام . ويرجع اليه للتفكير والتذكر . ونعم المأخذ هو لأصول التاريخ .

وقد بدأتها من سنة ١٩٢٤ لأن مجلس النواب المصرى عقد لأول مرة فى تلك السنة . فأصبح عام انعقاده عاماً تاريخياً فى حياة الأمة المصرية .

ولقد التزمت أن أفتتح هذه الحوليات (بتمهيد) يتضمن التاريخ

---

(١) جمع حولية وهى كل ما تم فى حول

السياسى لمصر من عهد المغفور له محمد على باشا الى سنة الدستور . فأتيت على الوقائع السياسية من ذلك العهد إلى نشوب الحرب العظمى بطريق الاجمال . ثم سردت الحوادث بالتفصيل منذ الحرب الى آخر سنة ١٩٢٣ مشبعة بالوثائق السياسية الرسمية وغير الرسمية وبالخطب والاحتجاجات والأحاديث التى كان لها أثر فى سياسة البلاد . ذلك لكى أجعل للقارىء فكرة أساسية عن تاريخ مصر فى هذا العصر . ولتتكوّن به لديه مادة تعينه على الاحاطة بأصول النهضة المصرية وتطوراتها وتمكنه من ردّ الحوادث الى أسبابها .

ولما كانت الحوادث منذ اندلاع لهيب الحرب الكبرى كثيرة مترادفة والوثائق التى اجتمعت لدىّ بشأنها عديدة مطولة اتسع أمامى المجال حتى اضطررت إلى وضع هذا التمهيد فى أجزاء ثلاثة : فالجزء الأول ينتهى إلى سنة ١٩٢٠ أى عقب انقطاع المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملنر فى لوندره . والجزء الثانى تمامه قبيل صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أى بعد إخفاق المفاوضات بين اللورد كرزن والوفد الرسمى برياسة عدلى يكن باشا . ثم ما تلا ذلك من الأزمة الوزارية وما أعقبها من مخابرات لتأليف وزارة ثروت باشا والتوطئة لاصدار تصريح ٢٨ فبراير المذكور . وأخيراً الجزء الثالث ويشمل الحوادث التى وقعت بعد ذلك إلى نهاية عام ١٩٢٣ حيث وضع الدستور المصرى وقامت الانتخابات . وسأتبع ذلك بنشر مجلد خاص لكل حولية من «حوليات مصر السياسية» على التوالى إن شاء الله .

وكنت منذ أوائل الحرب مبعداً عن الديار . فما أذكره عن تلك المدة لم يكن عن المشاهدة والعيان . إلا أنى كنت شديد الاهتمام بالحوادث المصرية فى الغربة . فكنت أحرص على جمع ما يرد من تفاصيلها بالصحف المصرية والأجنبية جهد المستطاع . حتى إذا عدت الى الوطن فى سنة ١٩٢١ أتممت معلوماتى بما حصلت عليه من روايات بعض الرجال الذين كانت لهم يد تذكر فى الحركة المصرية الأخيرة . ومن مجموعات الجرائد . وعلى الأخص مجموعة الأهرام الغراء لاشتمالها على برقيات وافيـة لمراسليها الخصوصيين فى لوندره وسواها .

على أننى ، مع ذلك ، لا أدّعى أن هذا التمهيد هو صورة دقيقـة تامة من تاريخ الأعوام التى كتبت عنها . فان الوقائع التاريخية ، فى الحقيقة ، لا تدون على الوجه الأكمل أثناء وجود المعاصرين لها . ولا فى كنف الأحوال والمصالح المختلفة التى تكتب فى ظلالها . إنما يكون تدوينها أكثر كمالا وأقرب للصحة بقدر بعدها عن الجيل الذى تدوّن عنه . ليكون الذين لعبوا أدوارها قد مضوا وأصبحت آثار أعمالهم غير متغلغلة فى الحياة والمصالح الحاضرة . ولكى يصبح من الميسور أن يستعرض الباحثون والمؤرخون مستندات رسميـة أخرى تحرص عليها الحكومات فى محفوظاتها طالما لها أثر فى هـذه الحياة المعاصرة . وقد تبيح إظهارها ونشرها وتتيح الفرصة للانتفاع بها بعد جيل أو أجيال من تواريخها .

ولكنّ ما أدّعيه هو أن هذا التمهيد قائم على أقصى ما يستطاع

الحصول عليه من المواد التاريخية المحصة بطريق النقد العلمى التاريخى المجرد عن الهوى . ومن المستندات والوثائق التى تتكون منها جميعها صورة أقرب ما تكون من الحقيقة والصحة لحياتنا السياسية وما إليها منذ أواخر سنة ١٩١٤ .

ولعلى باتباعى هذا الأسلوب أقدم إلى القراء ، فى كتب واضحة مختصرة ، تاريخ هذا العصر والأعوام التى يعيشون فيها بكيفية تحفظ الحوادث التى شاهدوها قريبة المنال من اطلاعهم . وتجدد ذكرياتهم الشخصية أو عواطفهم العمومية نحوها بين حين وآخر .

ولعلى بانتهاجى هذا النهج فى الحوليات أعين مؤرخى المستقبل فى عملهم بتقديم زبدة من الحوادث والوقائع والوثائق التى يصح أن يرجعوا اليها بدل التجائهم الى مطولات الصحف والمجموعات الرسمية . سيما وأنى لم أغفل ، فى كثير من الأحوال ، إثبات المستند الرسمى والسياسى كاملا أو باقتباسى المهم من نصه الأصلى .

ولو لم أكن قد أديت ، بالتمهيد وبالحوليات ، غير هاتين الخدمتين العامتين : خدمة تذكير المعاصرين بحوادث شاهدوها وخدمة تحضير مواد صالحة لمؤرخى المستقبل لكفى ما أقدمه مريحا لضميرى فى أداء بعض الواجب المفروض علىّ نحو الوطن وتاريخ الوطن .

هذا . وقد قضت أحكام التاريخ السياسى بأن أتعرض بالنقد لاعمال

الوزارات التي تعاقبت على مصر منذ الحرب الكبرى . ولكنه، يشهد الله، نقد خال من شائبة الأغراض الخاصة . منزه عن الميل إلى حزب معلوم أو إلى رأى معين . وما قصدت به الا بيان ما وقع من الخطاء فى أعمالهم . حتى يتجنب مثله من يخلفهم ويعتبر به من يأتى على أثرهم . وإنى أعتقد ، على كل حال، أن الذين تبوأوا الوزارات المصرية كانوا مخلصين فى عملهم . وقد بذلوا جهدهم على قدر استطاعتهم . وإن اخطأوا فالعصمة لله وحده . والمجتهد إذا أخطأ فله أجر . وما زلت أكرر القول بأنى لم أقصد بهم سوأ وأكثرهم من أصدقائى الذين خالطتهم وعاشرتهم واشتغلت معهم ؛ فلا يحمل نقدى على غير محمله . ولا ينصرف إلى غير محبتى للمصلحة العامة . قيل لأرسطو : ما بالك تخالف أفلاطون وتخطئه فى فلسفته وهو أستاذك وحبيبك ؟ قال : إنى أحب أفلاطون ولكنى أحب الحق أكثر منه ! وهم يعلمون جميعاً أن ليس من شيمتى التعرض لنقد أى كان نقداً شخصياً . بله أصدقائى القدماء . فأرجو منهم أن يحملوا ما أتيته صادرا عن حسن نية كما حملت ما أتوه من الأعمال على حسن النية كذلك .

وإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل فى هذا العمل من الفائدة والنفع لأهل وطنى بقدر ما احتملته من الكدّ وبذلته من الجهد . وهو الهادى إلى سواء السبيل ؟

احمد شفيق باشا

محمد علی باشا

تمهيد

الباب الاول

محمد علي . اسماعيل . توفيق الاول . عباس حلمي الثاني

الفصل الاول

محمد علي

كيف وصل الى الحكم في مصر — ان كان لكل قرن مميزات فان من مميزات القرن التاسع عشر انه منذ انبثاق فجره تمخض عن ملوك ، أو من هم في حكم الملوك ، ممن لم يجر في عروقهم قطرة من دم أولئك الذين ورثوا عروشهم عن آبائهم وأجدادهم واستمدوا عظمة الملك من لدن الله تعالى كما كانوا يدعون .

أولئك اعتلوا متون العروش بفضل جهادهم ونبوغهم وقاموا من طبقات الشعب فوصلوا الى أعلى قمة في الهيأة الاجتماعية ، أمثال نابوليون في بلاد فرنسا ومحمد علي (١) في مصر .

---

(١) ولد محمد علي في مدينة قوله الألبانية في سنة ١١٨٢ هـ . ٢٧٦٩ م . وقد ولد في ذلك العام نابوليون بوناپارت وولينجتون وكانت هذه الصدفة مما يفخر به محمد علي دائما . وكان وحيدا لوالده ابراهيم أغا رئيس حرس البلد . مات أبواه وخلفاه فقيرا =

وكما ان نابوليون بونابارت الكورسيكى الايطالى أتى فرنسا وهو ضابط صغير فما لبث أن أصبح امبراطورا بارادة الشعب الافرنسى . كذلك جاء محمد على الألبانى التركى الى مصر وما هو الا أن استدار الزمان بضع خمس سنوات حتى أصبح صاحب الامر فيها بارادة الشعب المصرى .

ولقد كان يوم ٥ صفر سنة ١٢٢٠ (مايو سنة ١٨٠٥) بمصر من أيام تاريخها المشهورة حيث وضعت الامة المصرية بيدها ، ورغم ارادة الباب العالى الذى كان يعدها ولاية من ولاياته التابعة له ، الحجر الاساسى فى بناء حريتها. اذ اجتمعت الطوائف المختلفة من علماء وبيكوات ومشائخ وتجار وساروا في شوارع القاهرة الى مستقر محمد على بهيئة مظاهرة وطنية فخمة منادين بسقوط الاتراك ومبايعين تولية محمد على زمام أمورهم .

حروب محمد على — وفى سنة ١٨٠٩ استفحل أمر الوهابيين بالبلاد العربية واستولوا على الحجاز . فوصل الامر من لدن السلطان الى محمد على بتجريد حملة لمحاربتهم . ولما لم يكن لديه سفن لنقل عساكره الى السواحل العربية وامدادهم بالذخيرة والميرة هناك أمر باعداد دار لصنع

= فكفله عمه طوسون ولما مات هذا آواه حاكم المدينة المسمى الشوربجى ولما ترعرع زوجه من احدى قريباته فاشتغل محمد على بتجارة التبغ وكان ذلك سببا فى تعرفه بتاجر افرنسي اسمه المسيو « ليون » سافر معه الى فرنسا . ثم لما أراد الباب العالي محاربة الفرنسيس لاخراجهم من مصر أرسله الشوربجى ضابطا على الفرقة الألبانية المرسلة لهذه الغاية الى مصر فى سنة ١٨٠١ وقد رقى الى رتبة قائد طابور ثم بقى بمصر بعد خروج الفرنسيس وترقى الى رتبة « رئيس حرس السراى »

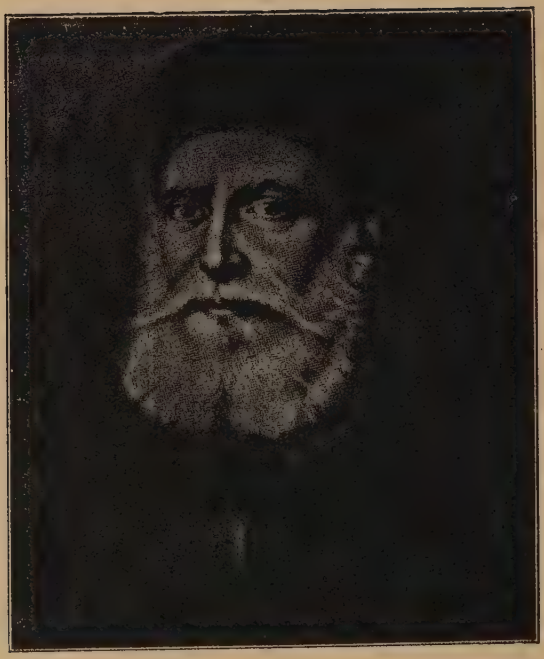

ابراهيم باشا

السفن على سواحل بولاق ونقل الى تلك البقعة ما يلزم من الأخشاب والمواد اللازمة لانشاء المراكب . وكانت تنقل كل هذه المواد مع الاخشاب على ظهور الجمال الى السويس وهناك يضم الصناع الاجزاء المجهزة فى بولاق الى بعضها ويهيئونها للنزول الى البحر الاحمر . وبهذه الطريقة نقل جيشه الي الحجاز وخلصه من ايدى الوهابيين . بقيادة ابنه طوسون أولا ثم بقيادته هو ثانيا

وفكر محمد على في ادخال النظام العسكرى الجديد الاوروبى في جيشه فعهد بهذه المهمة الى الكولونيل « سيف » المعروف بسليمان باشا فقام بها خير قيام

ولما تم لمحمد على تأليف جيشه جرد حملة لفتح السودان واكتشاف منابع النيل وما في تلك الاصقاع من مناجم وخيرات

في هذا الوقت كان الضعف قد حل بالدولة العثمانية فثار اليونان عليها في بحيث جزيرة « الموره » . ولما لم يكن لدى السلطان العساكر الكافية لقمع هذه الثورة أرسل الى محمد على يستنجده ضد الثائرين وكان ذلك فى سنة ١٨٢٤ . فارسل والي مصر جيشا تحت قيادة ابنه ابراهيم واسطولا معقودا لواؤه على صهره محرم بك فانتصر الاتراك والمصريون على اليونانيين وسقطت اثينا في يدهم في يونية سنة ١٨٢٧

هنالك تداخلت الدول. فاتفقت روسيا وانكلترا وفرنسا وقرروا سرا ارسال بعض اساطيلهم الي شواطيء بلاد اليونان وكان الاسطول المصري

العثماني واقفا داخل خليج « نواران » فباغتته اساطيل الحلفاء ودمرته من غير سابقة انذار. وعقب هذه الواقعة المنحوسة تفاوضت الدول مع محمد علي مباشرة لاخلاء المورة فاخلاها في سنة ١٨٢٨

أحست روسيا بضعف الدولة العلية فانتهزت هذه الفرصة السانحة لاعلان الحرب عليها فطلبت الدولة من محمد علي أن يمدها بعساكر من عنده فاعتذر. بل ظل يتأهب للطوارئ ويهيء عقول ضباطه لسياسة كان يضمرها

وقع بعد ذلك خلاف بين والي مصر وعبد الله باشا والي عكا. وقد عضد السلطان الثاني ضد الاول. فسير محمد علي حملة على سوريا في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٣١ تحت قيادة ابراهيم باشا الذي توالت انتصاراته في الشام وانحاز الرأي العام له في سوريا جميعها وفتحت المدن لجيشه أبوابها. وقابل ابراهيم الجيش التركي بقيادة حسن باشا بالقرب من حمص فهزمه شر هزيمة. وقد اقفلت مدينة حلب أبوابها في وجه الجيش التركي أثناء تقهقره وقضي عليه نهائيا في مضيق « بيلان » بين « انطاكية » و « اسكندرونه »

لم تقف جيوش ابراهيم الى هذا الحد بل اجتازت جبال طوروس ونزلت الى سهول آسيا الصغرى واستمرت في تقدمها حتى وصلت الى « كوتاهيه » وعندها تدخلت الروسيا ثم الدول وانتهت الحرب بعقد صلح بين تركيا ومحمد علي سمي « بمعاهدة كوتاهية »

وفي هذا الوقت امتد حكم محمد علي من جبال طوروس شمالا الى

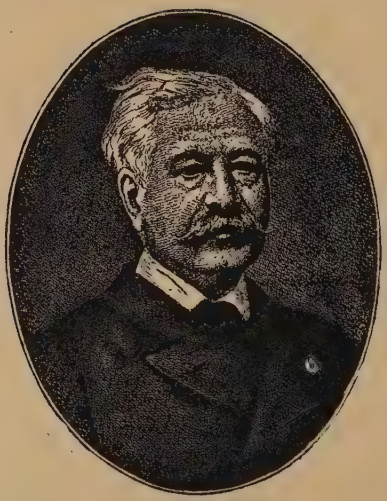

فردينند دى لسبس

النيل الابيض جنوبا ومن خانج العجم شرقا الي جزيرة كريت غربا .

ولدوصول محمد على الى هذا المركز في صدر السلطان الحسد والحفيظة عليه . وعزم على محاربته . فانتشبت الحرب ثانية بينهما ولكن ابراهيم باشا دحر الجيش العثماني عن بكرة أبيه في ساعات قليلة في وقعة « نصيبين » في ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ . ولما وصلت انباء هذه الكارثة الى السلطان محمود قضي نحبه في آخر شهر يونيه خصوصا وقد بلغه مع نبأ هذه المصيبة نبأ آخر وهو انحياز الاسطول التركي الى جانب محمد على بسلاحه ورجاله وتسليمه اليه في مدينة الاسكندرية

وفي شهر يوليه قدمت الدول المتحدة مذكرة مشتركة للباب العالى يذكرونه فيها بان لا يعقد أى اتفاق مع محمد على ما لم توافق عليه الدول .

وبعد أخذ ورد بين الدول بشأن عقد الصلح انفصلت بسببه فرنسا وانحازت الى محمد على . مما كاد يؤدى الى وقوع حرب أوروبية عظمي . عقدت الدول مؤتمرا في لوندرة في شهر يوليه سنة ١٨٤٠ فرضت فيه الشروط الواجب تطبيقها على محمد على والذى قبلها هو بعد ذلك مرغما عقب تردد كثير لقيام الدول ضده واشتعال نار الثورة في سوريا ضد عساكره بتحريض من الاتراك

دولية مصر — فبمقتضى معاهدة لوندرة المحررة في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات انجلترا والنمسا والروسيا وبروسيا والتى ابلغت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٨٤١

صارت مصر دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد ان كانت جزأ منها . واصبحت مستقلة استقلالا ذاتيا بضمان الدول الموقعة على المعاهدة تحت حكم محمد على باشا الذى خرج بناء على هذه المعاهدة من حكم الولاة الذين تنزلهم الدولة متي شاءت وضمن لذريته من بعده ولاية مصر الاكبر فالاكبر . وعلى هذا النظام خلفه أكبر أنجاله وهو ابراهيم فعباس الاول فسعيد فاسماعيل وقد ضربنا صفحا عن ذكر تاريخ ابراهيم وعباس الاول وسعيد لانه لم يحدث في ايامهم ما يستحق الذكر

الفصل الثاني

اسماعيل

الامتيازات المصرية — وفي سنة ١٨٦٣ تولي اسماعيل على نظام وراثة العرش الذى كان متبعا مع اسلافه . ولكن اسماعيل كان من الرجال بعيدى النظر فى مستقبل مصر وكانت له مطامع واسعة فلم يلبث طويلا حتي بدأ في سنة ١٨٦٦ في توسيع نطاق حكمه وحصره في ذريته . فاستفاع بدهائه وذهبه ادخال تغييرات مهمة في نظام الوراثة والحكومة . فبعد أن كان عرش مصر يتولاه أكبر ذرية محمد على سنا أصبح محصورا في أكبر اولاد اسماعيل ومن بعده لأكبر أولاد أولاده وهكذا . ثم تغير لقب الوالى بلقب خديو وصارت مصر مستقلة استقلالا داخليا لها حق

الخديو اسماعيل

التشريع المستقل ووضع الانظمة الداخلية الخاصة وعقد القروض والمحالفات التجارية الخ . . ووصل اسماعيل الى ان اصبح مطلق الحرية في مصر لايرتبط بتركيا الا بما يأتى : —

اولا — دفع جزية سنوية قدرها ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية

ثانيا — لايرتقي في مصر خديو إلي عرش اجداده الابناء على فرمان شاهانى يصدره السلطان

ثالثا — أن حق تعيين قاضى قضاة مصر الشرعيين كان للسلطان بصفته خليفة المسلمين

رابعا — ماكان ينبغي لمصر أن تزيد جيشها عن ١٨ الف عسكري وأن الجيش والاسطول المصريين يعتبران جزءاً من قوات تركيا

خامسا — أن تكون النقود المصرية مضروبة باسم السلطان

سادسا — أن لاتستطيع مصر عقد معاهدات دولية سياسية بخلاف المعاهدات التجارية

سابعا — أن يكون حق تمثيلها في الخارج عائدا لسفراء الدولة العلية وقناصلها

قناة السويس — وكان المسيو فرديننند دى ليسبس قد استطاع فيما مضى أن ينال من سعيد باشا امتيازا بحفر قناة توصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر . مبتدئه من النقطة المقامة عليها الان مدينة

بور سعيد ومنتهية بمدينة السويس . ولقد تم الاتفاق بينهما رغم معارضة الحكومة الانكليزية للمشروع ومعاكسته في مصر والاستانة وتعهد سعيد باشا للشركة التي أخذت على عاتقها تنفيذ هذا المشروع بان يقدم لها ٢٠٠٠٠ عامل مصري تسخرهم في حفر القناة نظير فائدة قدرها ١٥ ٪ مما يتبقى للشركة من صافي الربح بعد خصم فوائد أموال المساهمين . واشترط سعيد باشا على نفسه كذلك أن تنزل مصر للشركة عن منطقة من الارض واسعة تقع على طول القناة وان يحفر ترعة تجرى فيها المياه العذبة يستقى منها القائمون بهذا العمل بدون مقابل من طرف الشركة . ولكن سعيدا مات قبل الشروع في العمل

وما كاد اسماعيل يتولى أمور البلاد في سنة ١٨٦٣ حتى أبى أن يقر هذه الشروط الثلاثة . فقام نزاع من أجل ذلك بينه وبين الشركة فحكم اسماعيل نابوليون الثالث فى الامر . فقضى هذا بأن يدفع اسماعيل للشركة تعويضا قدره ٣٠٠٠٠٠ ر ٣٦٠ ر ٣ جنيه

على أن انشاء هذه القناة من حيث هو مشروع تجارى اقتصادى لم يكن من المشروعات التي لم تعد على مصر ذاتها بالفائدة التى عادت على سواها من الامم الاخرى وحسب . بل تعداه الي أنه آذى مصر مباشرة بتغيير مجري التجارة التي كانت تخترقها مارة بالاسكندرية والسويس . فأضاع عليها فائدة مالية كبيرة كما انه كان سببا لطمع انكلترا فيها

الاحتفال بفتح قناة السويس — ولما احتفل اسماعيل بافتتاح العمل

(١) اوجيني امبراطورة فرنسا (٢) ولى عهد البروسيا
(٣) فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا وملك المجر
(٤) ولى عهد هولاندا (٥) الاميرة عقيلته

العظيم عام ١٨٩٦ هرع الى الاحتفال جل ملوك أوربا : ومنهم فرانسوا جوزيف ولى عهد النمسا والامبراطوره أوجيني وحاشيتهما وكثير من الساسة والعلماء والفنانين . واخذت صحف العالم تصف ضروب التكريم الرائعة التي اقامها عزيز مصر لضيوفه الكرام (وكان منها أن مثلت رواية « عائدة » لأول مرة على مسرح الاوپرا الذي بني خصيصاً لذلك . وهى الرواية التى وضعها فردى لهذا الظرف خاصة) . كل هذه النفقات الباهظة كانت من جملة أسباب الضائقة المالية .

وكانت شؤون مصر تزداد فسادا على فساد من جراء اندفاع اسماعيل في تيار الاسراف والاستمرار فى الاستدانة من الخارج وطمع الماليين الذين كانوا يقرضونه المال بفوائد تبلغ حد الربا الفاحش. فاضطر في عام ١٨٧٢ الى ابتداع ما يعرف « بالمقابلة » بأن ينزل لملاك الاراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا دائما على أن يدفعوا له في أجل معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض عام ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩ ٪ لكل من يكتتب في قرض داخلى (وهو المعروف بدين الرزنامة) غير مردود يبلغ خمسة ملايين جنيه

بيع أسهم قناة السويس — ومع كل هذا لم يحل صيف عام ١٨٧٥ حتى اشتدت حاجة الخديو الى المال ليشبع بها نهم دائنيه . فلم يجد امامه حلا للأزمة الا ان يبيع حصته بل حصة مصر في أسهم شركة قناة السويس وقدرها ١٧٧٦٠٢ سهم . فتفاوض فرنسا في شرائها فترددت هذه فى الأمر

وساومته الثمن وتباطأت بغية حمله على البيع بالثمن البخس متى اشتدت ضائقته بمرور الزمن فبلغ ذلك مسامع المستر دزرائيلي رئيس الحكومة الانكليزية في ذلك الوقت . فاسرع من فوره الى شراء الأسهم المذكورة مستعينا في ذلك بمصرف آل روتشيلد . وتمت الصفقة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نظير مبلغ قدره أربعة ملايين من الجنيهات ولقد قالت جريدة التيمس «لسان حال ذوي الاعمال في لندن» في عددها الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ والذى اعلنت فيه شراء أسهم القناة» سوف ينظر الجمهور في هذا البلد وفي سواه الى العمل الخطير الذي قامت به الحكومة البريطانية من نواحيه السياسية لا التجارية ويعده مظاهرة بل اكثر من مظاهرة سعيده. اعلانا لنياتنا وشروعا في العمل على تحقيقها . انه من المستحيل أن نفكر في شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن علاقة انكلترا المستقبلة بمصر . أو نفكر في مصير مصر منفصلا عما يحوم حول الدولة العثمانية من المخاوف . . . . فلو أدت القلاقل أو الاعتداء الخارجي أو فساد الادارة الداخلى الى انهيار الدولة العثمانية ماليا أو سياسيا . فقد نضطر الي الاحتياط للمحافظ على سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان الذي تربطنا به علاقة قوية » تلك هى الصراحة بعينها ! فهل من مذكر ؟

وهكذا فقدت مصر حصتها فى سندات قناة السويس في نظير مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات مع انها تساوى الان نحو الاربعين مليونا

الضائقة المالية — نزلت بالبلاد فى آواخر عهد اسماعيل شدائد

الوليمة الرسمية للملوك والامراء

(افتتاح قناة السويس)

اقتصادية كبري وحلت الضائقة برحابها مع انها كانت في عهد سلفه سعيد باشا من أكثر البلدان الشرقية رخاء . حيث كانت الضريبة على الاطيان الزراعية ضئيلة لا تكاد تبلغ ثلث الضريبة الحالية وبلغت حاجات المعيشة من الرخص درجة لا يمكن ان تخطر على بال امرىء في هذا الزمان . ولقد مات سعيد ولم يترك علي مصر من الديون سوى خمسة ملايين من الجنيهات

نتجت هذه الضائقة المالية عن تبذير اسماعيل في انفاق الاموال على الكماليات أولا . حيث اتخذ من بلاط نابوليون الثالث ملك فرنسا مثالا يحتذى عليه . وأراد أن يضارع نابوليون في كل شيء وهو من طبعه ميال الي التبذير فطبقت الخافقين شهرة بلاطه وقصوره وحفلاته وحظياته ومطابخه . وطار صيت عبقريته وسخائه . أضف الى ذلك ما أنفقه من الاموال في الاستانة لاستصدار بعض الفرمانات الشاهانية بامتيازات لمصر أو منح لشخصه حيث كان يطمح لما هو أكثر من الاستقلال الداخلي. زد على ما تقدم ما انفق فيما بين سنة توليته وسنة ١٨٧٥ في الاصلاحات الداخلية في البلاد : حيث حفرت في هذه المدة ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميلا وزيد طول السكك الزراعية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا ومد ما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من الاسلاك البرقية وبنى نحو ٤٣٠ جسرا (كوبريا) وانشيء مرفاء الاسكندرية واقيمت آلات جلب المياه في القاهرة والاسكندرية وبنيت أحواض السويس ونصبت ١٥ منارة لاهداء السفن في البحار المصرية وانشيء ١٤ معملا للسكر هذا عدا تنظيم شوارع القاهرة وغيرها

من المدن . وقد قدر ذوو العلم ما استنفدته هذه الاعمال وحدها باكثر من خمسة وأربعين مليونا من الجنيهات . ولقد عجزت مالية البلاد عن القيام بهذه النفقات العمومية والخصوصية فوقعت فيما وقعت فيه من الضائقة المالية .

نظارة نوبار باشا المختلطة — وكانت النتيجة اللازمة لاثقال كاهل البلاد بالديون المختلفة وعجز الخزينة عن وفائها تدخل الدول الاوروبية في الامر فاسرع اسماعيل في سنة ١٨٧٨ الى تعيين ناظرين (وزيرين) في نظارة نوبار احدهما انجليزى للمالية وهو السر ريفرس ولسون والآخر فرنساوى للاشغال العمومية وهو المسيو دى بلينير تطمينا لاصحاب الديون . فاستبد هذان الناظران بالحكومة حتى منعا الخديو من ترؤس جلسات مجلس النظار . وبدءا أعمالهما بالاستغناء عن كثير من الموظفين المصريين واحالة عدد ليس بالقليل من الضباط على الاستيداع . مع ان الجميع كانت لهم مرتبات متأخرة لدى الحكومة لم تصرف منذ عدة أشهر . وفى الوقت نفسه عينا في الحكومة كثيرا من أبناء جلدتهما ومن أبناء الدول الاوروبية الاخرى ارضاء لهذه الدول . واغدقا عليهم المرتبات الضخمة . فهم الاستياء الفئة المفصولة عن خدمة الحكومة .

قيام الضباط على النظارة — وحدث في يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ انه بينما كان نوبار باشا والسر ريفرس ولسون راكبين عربتهما يقصدان ديوانيهما اذ احتاط بهما نفر من الضباط الذين أبعدوا عن خدمة الحكومة

نوبار باشا

وأنزلوهما من العربة وحجزوهما في نظارة المالية فذهب الخديو اليها وحاول اقناع هؤلاء الضباط بالانصراف فلم يذعنوا الا بعد اطلاق الحرس الرصاص عليهم وتوقيف لطيف سليم بك زعيمهم . وكانت النتيجة استقالة نوبار باشا

نظارة توفيق باشا — خلفه ولي العهد محمد توفيق باشا . ودخل الناظران الاجنبيان فى منصبيهما كما كانا . ولكن لم يمض الا القليل حتي اجتمع العلماء والاعيان وذوو الرتب العالية وضباط الجيش والتجار وبطاريق الاقباط وحاخام اليهود ورفعوا مذكرة الى الخديو يطلبون فيها عزل هذين الناظرين الاجنبيين وما اليهما من الموظفين الذين ألحقوا بخدمة الحكومة لانتمائهم الى الدول الاوروبية . وتعهدوا شخصيا بتسوية ديون الحكومة وضمنوا تنفيذ هذا التعهد بتقديم أملاكهم . فدعى اسماعيل باشا اليه ممثلي الدول الاجنبية وأطلعهم على هذا الطلب .

نظارة شريف باشا — وأسقط اسماعيل نظارة توفيق باشا ومن ضمنها الناظران الاجنبيان وألف وزارة وطنية تحت رياسة شريف باشا .

استشاط الفرنسيس غضبا لهذه الجرأة التي بدت من الخديو وارسلت اليه الحكومة الانجليزية تلومه على عمله وتطلب رد الناظرين الاوروبيين الي عملهما وتهددته ان هو أبى الرضا بما طلبت أن تعمد الى أمور أخرى لتنفيذ ارادتها فلم يأبه اسماعيل لهذا الوعيد والتهديد . أما فرنسا فقد أرنت وأزبدت وطلبت من انجلترا أن تسعي في عزل اسماعيل واحتلال مصر

احتلالا مشتركا . ولكن الفريق البعيد النظر من الانجليز أبى على الفرنساويين ما طلبوا بل رفع صوته محتجا على استمرار التدخل في شؤون مصر مع ان انكلترا كانت تعمل في الواقع على تنفيذ فكرة فرنسا في الخفاء منفردة كما سيجيء بك الحديث

خلع اسماعيل — وقد تكللت مساعي الدول الاوروبية لدي الباب العالى بالنجاح حيث أرسل السلطان في ٢٦ يونية برقية الى الخديو اسماعيل يعلن فيها خلعه عن الاريكة الخديوية. فلم ير اسماعيل مناصا من اطاعة أمر متبوعه . ونزل في اليوم نفسه عن العرش لولى عهده توفيق باشا . وبعد أربعة أيام من تنازله ودع أمته وسافر الي مقر عزلته في ناپولي بايطاليا (١)

الفصل الثالث

توفيق الاول

قام بالامر بعد اسماعيل ولى عهده محمد توفيق باشا . ولقد حاولت فرنسا وانجلترا عقب توليته أن تقنعاه باعادة النظارة المختلطة فلم تفلحا .

وكانت البلاد في أشد الافتقار الى الاصلاح الجم وكان توفيق باشا دائبا مع نظاره على اجرائه بكل جد وعناية . وكان ينزع في عمله الى اعلاء

(١) وقد أدركته منيته بالاستانة فى ٨ مارس سنة ١٨٩٥ علي عهد حكم حفيده عباس الثاني ونقلت جثته الى مصر ودفن فى مسجد الرفاعى

الخديو توفيق مع حاشيته بقصره بمدينة حلوان
التى اهتم بتنظيمها حيث كان يحب الاقامة بها فى فصل الشتاء
وبجانبه المرحوم شوقى باشا ناظر خاصته

شأن الوطنيين باختيارهم للوظائف الحكومية العليا . وقد رأي ان الرتب العليا في الجيش كانت موقوفة على الضباط الجراكسه والاتراك دون اخوانهم الوطنيين . فامر بترقية كثير من هؤلاء الى رتب أعلا من رتبهم وقلد ثلاثة منهم قيادة آلايات وكان من بينهم احمد عرابى (بك)

بدأ الحركة العرابية — وكان ناظر الجهادية في ذلك الحين عثمان رفقى باشا البركسى الاصل فاستمر فى مراعاة خواطر الضباط الجراكسه والاتراك دون المصريين فاعتمادا على ما أظهره الخديو من الميل للوطنيين اجتمع كبار الضباط المصريين تحت رياسة احمد عرابى وقرروا فيما بينهم تقديم ملتمس الي رياض باشا رئيس مجلس النظار حينذاك فقدموه فى يناير سنة ١٨٨١ يشكون فيه من تصرفات ناظر الجهادية ويطلبون عزله . فلم ترق هذه الجرأة في أعين النظار وتقرر فيما بينهم انتهاز أول فرصة لمعاقبة هؤلاء الضباط

وبالفعل دعاهم ناظر الجهادية الي قصر النيل (ديوان الجهادية اذ ذاك) بحجة المباحثة في أمر اعداد حفلة زفاف احدى الاميرات وكان محمود سامي باشا البارودى ناظر الاوقاف ميالا لهم . فاسر الى عرابي جلية الأمر فى ليلة استدعائهم . فاستقدم هذا الخوانة فورا وأطلعهم على ما علم فاعدوا عدتهم للمقاومة والدفاع عن انفسهم

مظاهرة العرابيين الاولى — ولم يكد عرابى وصاحباه يصلون الى قصر النيل فى الميعاد المحدد لهم حتى أمر عثمان رفقي باشا بالقاء القبض عليهم

وتجريدهم من سلاحهم استعدادا لمحاكمتهم أمام مجلس عسكري . ولكن أدركتهم شرزمة من عساكر حرس عابدين بقيادة البكباشي محمد عبيد وفتحوا أبواب معتقلهم عنوة فخرجوا وساروا جميعا الى قصر عابدين وطلبوا من الخديو ابعاد عثمان رفقي باشا من نظارة الحربية. فلما رأى سموه ان الامر قد وصل الى هذا الحد استشار قنصلي انجلترا وفرنسا فاشارا عليه بالامتثال لحكم الضرورة. واستقر الرأى على استعفاء ناظر الجهادية وتعيين محمود سامي باشا البارودى بدلا عنه . ولكن مدة البارودى لم تطل بل استبدله رياض باشا بداود باشا أحد أصهار الخديو وكان مشهورا بالشدة فى معاملته . فوقع تعيينه لدى الحزب العسكري أسوء وقع وزادت رابطة الضباط متانة فقر رأيهم على التخاص نهائيا من وزارة رياض باشا كلية .

مظاهرة العرابيين الثانية ونظارة شريف باشا — ففى ٨ سبتمبر أصدر داود باشا أمرا الى الآلاى الذى يقوده عرابى والا لاى السودانى الذى يقوده عبد العال بك بالسفر حالا من القاهرة الاول الى الاسكندرية والثانى الى دمياط . فتوقف عرابى وصاحبه عن اطاعة الامر وقام زعماء الحركة بمظاهرة عسكرية فى يوم ٩ سبتمبر فسارت آلايات الزعماء الثلاث تصحبهم فرسانهم ومدفعياتهم نحو ساحة عابدين وطوقوا القصر ثم أرسلوا للخديو بلاغا باسم الامة والجيش يطلبون فيه عزل رياض باشا ومنح الامة الدستور وزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ عسكري

فاضطر الخديو الى قبول هذه المطالب وتألفت نظارة شريف باشا

عرابى

المشهور بميله الى الدستور ورقى فيها عرابى الى رتبة وكيل الجهادية

اشتد ساعد العصبة العسكرية بهذا النصر وتملوا بخمره وزاد فى نشوتهم اجتماع مجلس النواب الجديد وكان أكثر أعضائه من المنتسبين لحزبهم العاملين على مناصرتهم . فاصبح المجلس فى قبضة يدهم .

نظارة محمود سامي باشا — ولقد حدث خلاف بين شريف باشا وبين المجلس فيما يختص بنظر الميزانية العمومية بسبب وجود المراقبة المالية الاجنبية فى البلاد . فلم ير رئيس مجلس النظار، بعد كل ذلك، مندوحة من تقديم استقالته . فقبلت وعين بدله محمود سامي باشا البارودى رئيسا للنظار وتولى عرابى نظارة الجهادية . ولقد تم ذلك فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢

ولم تكد تستوى هذه الوزارة على منصة الاحكام حتى اكتشفت مؤامرة قيل ان الذين دبروها هم الضباط الجراكسة لاغتيال عرابي. فامر هذا بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم فاصدر المجلس عليهم أحكاما فى منتهى القسوة. ولكن الخديو خفضها رغم ارادة عرابى . فاشتد على أثر ذلك الشقاق والخلاف بين سموه ونظاره . وصمم هؤلاء على جمع مجلس النواب الذي كان فى مدة العطلة بدون دكريتو خديو كما تقضى بذلك القوانين، فتوقف رئيس المجلس عن عقده بصفة رسمية ولكن النواب اجتمعوا فى داره وظهرت فى هذا الاجتماع فكرة عزيت الى عرابى وهى فكرة عزل الخديو. فلم يتم الاتفاق عليها لخطورتها وعدم استعداد النواب للمناقشة فيها . ولما بلغ الخديو ذلك أوجس خيفة من النظار وزادت مسافة الخلف بينهما .

مظاهرة انكلترا وفرنسا البحرية — ولما استفحل الامر اتفقت الدولتان الفرنساوية والانجليزية على القيام بمظاهرة بحرية رغما عن معارضة الباب العالى الذى كان يرى أن يقوم هو بنفسه بتهدئة الخواطر فى البلاد التابعة له . وتحرك الاسطولان الفرنساوى والانكليزى واقيما مراسيهما أمام الاسكندرية فى ٢٠ مايو .

بلاغ فرنسا وانكلترا واستقالة النظارة — وفى ٢٥ منه قدم ممثلا الدولتين الى رئيس النظار مذكرة فى شكل بلاغ نهائي يطلبان فيها استقالة النظارة وابعاد عرابى من القطر مؤقتا ونفي صاحبيه عبدالعال وعلى فهمي الى داخل القطر مع حفظ رتب الجميع ونياشينهم ومرتباتهم . ولما قبل الخديو مطالب الدولتين قدم النظار استقالتهم .

ولكن وفدا عظيما من العلماء والاعيان تقدم عقب ذلك الى الخديو وطلب منه اعادة عرابى الى نظارته مراعاة لصالح الامن العام فاضطر سموه الى التسليم بمطالبهم . واعاد عرابى الى نظارة الجهادية . هنالك أصبح عرابى الحاكم بامره فى البلاد (دكتاتور) وأخذ على عاتقه مسؤولية حفظ الامن والنظام فيها ولم يبق للخديو شأن يذكر بجانبه .

وكانت الاحتفالات تقام فى كل مكان يتصدرها عرابى واعوانه من كبار مديرى الحركة . وكثر الخطباء والكتاب والشعراء المتزلفون له فكنت تسمع فى تلك الاحتفالات أسماء الزعماء تردد في الخطابات

محمود سامی باشا

والمنظومات محفوفة بعبارات الاجلال والتقديس حتى أصبحت الامة كلها عرابى وأصبح عرابى الامة بأجمعها !

مذبحة الاسكندرية — وبينما كان القوم في حفلاتهم وغرورهم لاهين اذ وقعت مذبحة الاسكندرية الشهيرة فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ على أثر خصام قام بين رجل مالطي واحد المكاريين (الحماره) فكان لوقعها أسوأ أثر فى الديار الاوروبيه واستولى الذعر على أفئدة الاجانب . ورأى الخديو تهدئة لخواطر الاوروبيين أن ينتقل الى الاسكندرية . ولكن الطلع كان تمكن من قلوبهم فغادر الجانب الاعظم منهم البلاد .

المؤتمر الدولي بالاستانة وانفكاك فرنسا عن انكلترا — وكانت فرنسا إذ ذاك تتخابر مع الدول فى عقد مؤتمر فى الاستانة للفصل فى المسئلة المصرية على أساس المحافظة على حقوق السلطان وسلطة الخديو وعلى المعاهدات والاتفاقات الدولية واحترام الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى الفرمانات السلطانية مع ترقية نظام الحكم بمصر في دائرة الحذر والتدبير . فانتهي الأمر بعقد هذا المؤتمر رغما عن احتجاج الباب العالى لان سياسته كانت قائمة على استعمال ماله من حقوق السيادة على مصر لرد الامن والنظام اليها .

اجتمع هذا المؤتمر في السفارة الايطالية بالاستانة في يوم ٢٣ يونية وبدىء العمل فيه بتوقيع بروتوكول من الدول تصرح فيه كلها بخلوها من أى غرض لها بمصر وانها تتعهد بان لا تأتى فيها باى عمل يكون خارجا

عن الاتفاق الدولى العام فاحتال المندوب الانكليزى حتى زيدت فى البرتوكول الفقرة التالية وهى : «الا عند الضرورة القاهرة» . فانحلت بهذه الجملة الصغيرة العقدة أمام انكلترا إذ من المستطاع انتحال أية ضرورة واعتبارها قاهرة في أى ظرف من الظروف .

وكان من حسن حظ انجلترا أو من سوء حظ مصر أن فرنسا عدلت فجأة عن سياسة الاشتراك فعلا مع انجلترا فى أى عمل عدائى ضد مصر بأن أصدرت أمرها الى أميرال أسطولها بمبارحة مياه الاسكندرية اذا قررت انكلترا اجراء عمل عدائى .

نظارة راغب باشا وبلاغ الاميرال سيمور — وفي هذه الأثناء كانت تألفت في مصر نظارة تحت رياسة راغب باشا بدلا من نظارة محمود سامي باشا المستقيلة تولى فيها عرابى نظارة الجهادية كما كان .

وبينما كان مؤتمر الاستانة يتلكأ في اصدار قراراته أرسل الاميرال سيمور قائد الاسطول الانكليزى الى قومندان طوابى الاسكندرية بلاغا يلزمه فيه بالكف حالا عن العمل الجارى فى تحصين الطوابى فلم يجب طلبه بل شاهد الاميرال أنواه مدافع ضخمة تحرر وتسدد في تلك الطوابى فارسل بلاغا نهائيا في ١٠ يوليه الى الحكومة المصرية بانزال تلك المدافع من أمكنتها والا اضطر أن يقابلها بضرب القنابل . وأعطى الاميرال مهلة لاجابة طلبه قدرها أربع وعشرون ساعة . فلما اطلع الخديو على هذا البلاغ أمر فى الحال بعقد مجلس فوق العادة تحت رياسته فى قصر

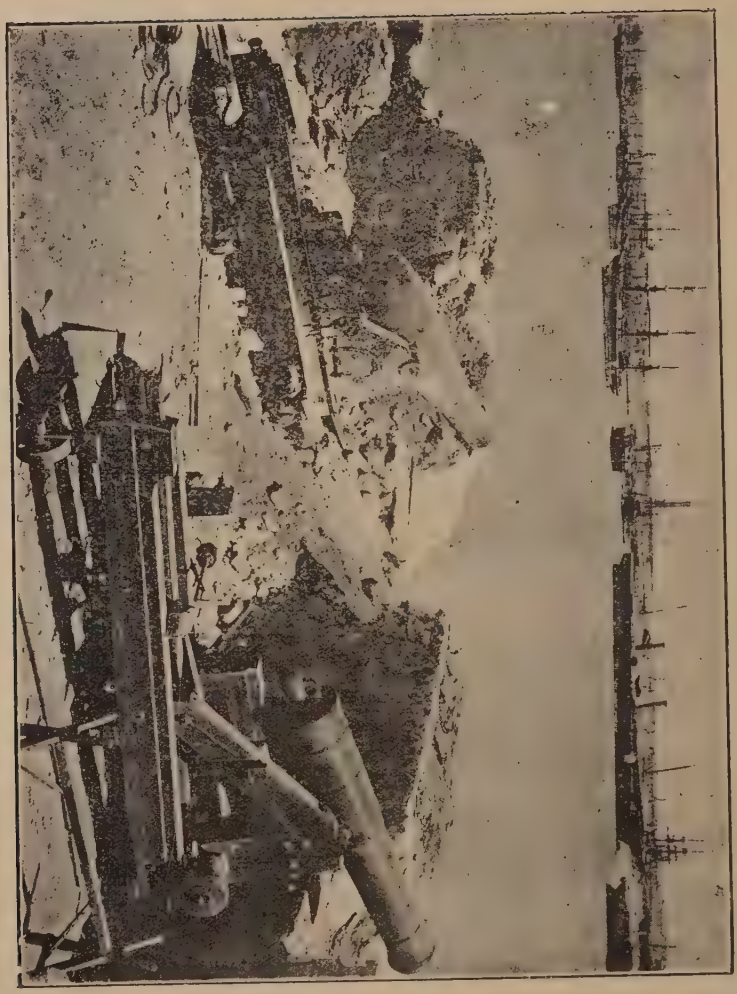

الدوتمة الانكليزية امام طابية رأس التين التي دمرتها في (١١ يولية سنة ١٨٨٢)

رأس التين للنظر فى طلبات الاميرال الانكليزى . ولما كانت الروح السائدة في هذا المجلس هى روح الصلف والغرور فقد قرر المجلس بالاغلبية عدم إجابة الاميرال لطلباته .

وكان المستر كارتريت الذى كان ممثلا للحكومة الانكليزية قد أشار على الخديو أن ينزل هو واسرته الى احدي البواخر الحربية ليكون في مامن مما عساه أن يصيب قصر رأس التين من القذائف فلم يقبل سموه ذلك بل فضل الالتجاء الى قصر مصطفى باشا بجوار سيدي جابر .

تدمير طوابى الاسكندرية واحتلال الانكليز لمصر — وفى صبيحة يوم ١١ يولية من السنة المذكورة ضرب الاسطول الانكليزي طوابى الاسكندرية فاسكتها فى اليوم نفسه وانسحب العرابيون الى كفر الدوار ورجع الخديو الى رأس التين . فاحتل الانكليز المدينة وكان العرابيون قد أشعلوا النيران عمدا في أبنيتها الفخمة ليسهل نهب مخازنها ولئلا يتركوها لقمة باردة فى أيدى الانكليز .

وهكذا انتهت هذه المأساة بواقعة التل الكبير فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ التى أعقبها خزلان العرابيين واحتلال الانكليز مصر فى ١٤ منه فى الوقت الذى كان مؤتمر لدول لا يزال منعقدا فى الاستانة للمناقشة في المسئلة المصرية !

وقد أصبحت مصر منذ سنة ١٨٨٢ فى مركز دولي غير مستقيم . فبينما كانت مستقلة استقلالا داخليا كما أسلفنا اذا بها من جهة أخرى كانت محتلة

بالجنود البريطانية التى دخلتها فى السنة المذكورة لاخماد الثورة العرابية . ولقد كان هـذا الاحتلال مؤقتا لغرض واحد وهو تأييـد عرش الخديو الذى كان عرابى وأعوانه قد خرجوا عليه . دخلت انكلترا البلاد واحتلتها احتلالا عسكريا لهذه الغاية مقررة قبل دخولها ببضعة أيام في عقـد ترايا الدولى الشهير الا تسعي لتملك أى جزء منها أو أى شيء من مرافقها ولا للحصول على مركز ممتاز لنفسها فيها مجاهرة بانها انما دخلت البلاد دخول الصديق لادخول العدو وانها لن تلبث الا يسيرا حتى تخلى البلاد وتتركها لاهاليا .

فلما عادت الامور الى مجاريها واستتب الامر للخـديو توفيق ظل الاحتـلال باقيا في مصر بحجة توطيـد الامن العام وتنظيم ادارة البـلاد وماليتها : حجة في الحقيقة غير ناهضة لانهم لم يكلفوا بذلك ممن لهم شأن في البلاد . انما هى معاذير اتخذوها لتثبيت أقدامهم فى وادي النيل الذي يطمعون فيه منذ زمن بعيد . ودعاو لم ترتكز على دليل له وزن الا في سياسة الاستعمار

فكانت فاتحة أعمالهم مداخلتهم في محاكمة العرابيين وهذه المداخلة التي أدت الى استعفاء رياض باشا ثم أعقبها حل الجيش القديم الذى ائتمر بأمرة عرابى وذمرته وحارب الانكليز تحت لوائهم . وانشاء جيش جديد تحت أمرة سردار بريطانى يساعده نفر من الضباط الانكليز برتبات عالية .

ركن من حى المنشية الكبرى بالاسكندرية بعد نهبها وحرقها

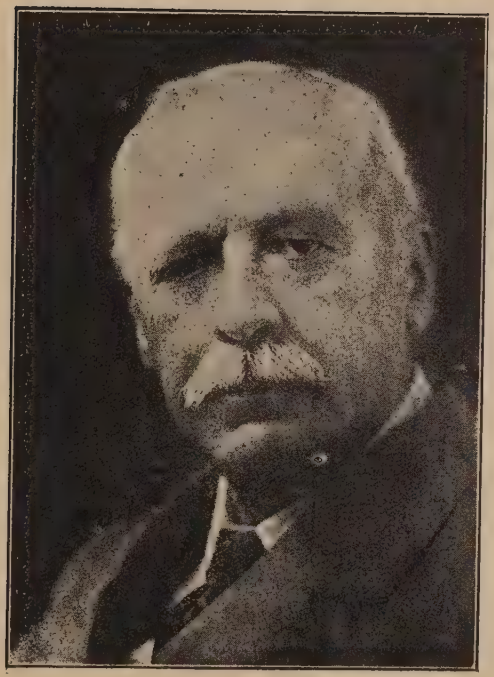

اللورد كرومر

استبدال المراقبة الثنائية بمستشار مالى — ثم أوعز الانكليز الى الخديو بالغاء المراقبة الثنائية التي كانت موجودة إذ ذاك من الفرنسيس والانكليز محاولين بذلك اخراج القضية المصرية من دوليتها لتتمكن الحكومة الانكليزية من التصرف في شؤونها دون معارضة واشترطت انكلترا أن تستبدل المراقبة الثنائية بمستشار مالى أجنبي فى الحكومة المصرية يشرف على ماليتها . وعلى ذلك استقال المستر كولفن المراقب الانجليزى ثم عين هو نفسه مستشارا ماليا للحكومة .

المالية المصرية فى بدء الاحتلال — وقد زعم الانجليز بانهم حينما نزلوا البلاد الفوا ماليتها في ارتباك فاصلحوها ، مع ان الثبوت انها أصبحت في أوائل حكم المغفور له الخديو توفيق في حالة حسنة حتي تكوّن فيها مبلغ احتياطي يذكر . ولم يكن ثمت ما يدعو الى الشك فى استمرار النجاح . لان هذه الامة التي أظهرت تحت حكم محمد على باشا الكبير من الدلائل المدهشة على حيويتها كان من شأنها أن تتغلب على كل المصاعب ان وجدت .

هكذا الغي الانجليز المراقبة الثنائية لغاية سياسية واستعاضوا عنها بمستشار انكليزى كان له فيما مطلق التصرف بعد سداد القسط السنوي المقرر لصندوق الدين فبالرغم من أنه خصص من ايرادات الحكومة قسم يحفظ منه مليونان من الجنيهات سنويا بصفة احتياطي والباقى من هذا القسم يستهلك به شطر من ديون البلاد فانما اذا ألقينا نظرة على حسابات

الحكومة من بدء الاحتلال حتى بدء الحرب العظمى الفينا ان ايراداتها تفوق على نفقاتها كلما بملايين عدة من الجنيهات كان يمكن أن يسدد بها جزء كبير من ديون مصر جميعها من موحد وممتاز ومضمون . ولكن الدين الموجود حتى الآن لايزال فى مجموعة تقريبا باقيا على عهده منذ الاحتلال .

دوفرين ومشروع الاصلاح — وكان اللورد دوفرين سفير انكلترا فى الاستانة قد انتدب للاشراف على تنفيذ مشروعات الاصلاح بمصر فاستصدر قانونا من الجناب العالى الخديو بالغاء مجلس النواب المصري واستبداله بنظام تمثيلي آخر يتكوّن من ثلاث هيآت نيابية : الاولي مجالس المديريات وهى عبارة عن مجلس لكل مديرية يرأسه المدير وتجتمع هذه المجالس مرة فى كل عام على الاقل بدعوة من المدير بناء على قرار وزاري . والثانية مجلس شوري القوانين ويتكوّن من ثلاثين عضوا على صنفين دائم ومنتخب ويجتمع هذا المجلس مرة في كل عام في دور انعقاد يبدأ من أول أغسطس بامر عال . والهيئة الثالثة هى الجمعية العمومية وتتكون من النظار (الوزراء) ومن رئيس مجلس شوري القوانين ووكيله وأعضائه ثم من أعضاء الجمعية العمومية المنتخبين وعددهم ستة وأربعون عضوا وتجتمع هذه الجمعية مرة كل سنتين على الاقل بمقتضى أمر عال ويجوز جمعها في جلسة غير عادية متى دعت الضرورة لذلك .

رياض باشا

اللورد دوفرن

ورأى هذه المجالس الثلاثة على اختلاف أنواعها استشارى لا يقيد النظار في شيء ولا يتحتم على الحكومة الاخذ به أنما عليها أن تبين للمجلسين الاخيرين الاسباب التى دعتها لعدم الاخذ برأيهما . وهذا البيان لا يقبل المناقشة . كما انه كان محظورا عليها المناقشة فى المسائل السياسية والمسائل الغير الداخلة فى اختصاصها . ويستثني من ذلك تقرير الضرائب فقد كان قرار الجمعية العمومية فيه قطعيا .

المخابرات بخصوص جلاء الانكليز عن مصر — وفى سنة ١٩٠٤ حصلت المخابرات بين الباب العالى والدولة البريطانية على عقد اتفاق (اتفاق دريموند وولف) كان الغرض منه أن تنجلى الجنود الانكليزية عن مصر فى مدى ثلاث سنوات . وكان الانكليز اشترطوا فيه أن يكون لهم وحدهم حق الرجوع بجنودهم اذا حدث أى اضطراب فى مصر . ولقد كاد هذا الاتفاق يتم . حيث حرر المشروع ووقع عليه مندوبو الدولتين فعلا ورفع الى جلالة السلطان للتصديق عليه وأوشك السلطان أن يمهره لولا ان فرنسا كانت ترغب فى ذلك الوقت فى جلاء الانكليز عن مصر بلا شرط ولا قيد . وقد رأت ان ما اشترطته انكلترا ووافق عليه المندوبون العثمانيون يجعل مصر تحت رحمتها فى كل وقت ويكسبها حقوقا جديدة فيها لم تكن لسواها من الدول فتدخلت فى الامر وسعت لدى السلطان وأيدتها روسيا فى سعيها فامتنع جلالته عن التصديق على هذا الاتفاق المشهور في آخر لحظة .

وبذلك ظل الاحتلال قائما فى مصر ، ولكن المسألة المصرية ما فتئت تعد من المسائل الدولية كما كانت .

ثورة السودان — وكانت في السودان حركة ثورية أشعل نارها من يدعي محمد احمد المهدى منذ سنة ١٨٨١ . ومن الصعب أن يقف أى مؤرخ على دخائل تلك الثورة وأسبابها ولا على أسرارها الخفية الغامضة . ولكننا نعلم ان غوردون باشا كان حاكما للسودان من قبل الخديو اسماعيل باشا سنة ١٨٧٤ـ سنة ١٨٧٩ . فعين فيه كثيرا من الموظفين الاجانب وأثقل كاهل الاهالى باسم مصر فبدأت بعض الثورات الصغيرة المركزية كثورة السلطان هارون وثورة سليمان بن الزبير وثورة راتج مولي الزبير وثورة الصباحي في دارفور . فاخمدت تلك الثورات واستعفى غوردون في أوائل ولاية الخديو توفيق باشا سنة ١٨٧٩ . ولعل هذه الثورات كانت مقدمة لثورة محمد احمد المهدي . ولكن لما كانت الحكومة المصرية في ذلك العهد مضطربة باسباب الثورة العرابية أولا وظهور وباء الكوليرا ثانيا شغلت بامر ما عن السودان وما يجري فيه .

اخلاء السودان واستقالة شريف باشا — وفي سنة ١٨٨٤ أرغمت انكلترا الحكومة الخديوية على اخلاء السودان بحجة انه ثائر وهو يكلف الحكومة نحو ١٦٠ الف جنيه سنويا ومن المصلحة اخلاؤه . وكان المرحوم شريف باشا إذ ذاك رئيسا لمجلس النظار فابى الاذعان لامر الحكومة البريطانية فقال اللورد غرنفل «إن الحكومة البريطانية اتبعت رأى معتمدها وأمرته ان

شريف باشا

يبلغ الحكومة المصرية التحتيم عليها بترك السودان حالا واذا أبى أحد الوزراء فليستعف » ففضل شريف باشا الاستقالة على ابرام أمر يرى فيه أكبر ضرر لمصر وقال كلمته المشهورة « اننا اذا تركنا السودان فان السودان لا يتركنا »

نظارة نوبار باشا ومهمة غوردون باشا — ثم خلفه من بعده نوبار باشا فقبل ما حتمته الدولة المحتلة وأذعن لامرها . وكانت الحكومة باتفاقها مع الدولة المحتلة عينت الجنرال غوردون باشا لاخلاء السودان فحوصر في الخرطوم وقتله الثائرون وسقطت المدينة في أيديهم في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ وهكذا تخلت مصر عن تلك الاقطار « لضرورة عسكرية ولاسباب حربية » انما ألحقت أعمالها بنظارة الحربية المصرية التي ظلت تديرها حتى سنة ١٨٩٩ وبذلك حرم الانكليز مصر ثمرة المجهودات التي بذلها أبناؤها وما تكبدوه من النفقات السنين الطوال للاستيلاء على تلك البلاد . وما حرموها هذه الثمرة الا ليعودوا لاقتطافها لانفسهم في الوقت الملائم ومتى حانت الفرص .

غير انه مما لا مراء فيه ان الانكليز كانوا يطمحون منذ ساعدوا مصر على طرد الفرنسيس عام سنة ١٧٩٨ الى بسط سيطرتهم عليها وعلى السودان جميعا . فقد قال غلادستون في خطبة ١٨٨٣ « اننا اذا نزلنا مصر ذهبنا منها الى السودان واذا ذهبنا الى السودان مددنا أيدينا من فوق خط الاستواء الى جنوب أفريقيا وأتممنا بذلك تأليف امبراطوريتنا الافريقية » . وكيف

لا يطمحون في الاستيلاء عليها وهى الاصقاع الواسعة الخصبة التربة السهلة الانبات بفضل مياه النيل الذى تنساب بين سهولها وفي قلب وديانها تغذيه روافده العديدة بمياهها المخصبة التى تجعل من تلك الاراضى التى أقحل أكثرها — اذا عني بامرها — جنات فيحاء تجرى من تحتها الانهار بل مستعمرة من أجمل وأوسع مستعمراتهم العديدة ؟ ! !

ولقد قامت السياسة الانكليزية في سبيل انفاذ مناهجها بكثير من أساليب الدهاء والتعمية . ففي ١٥ يونية سنة ١٨٨٥ جعلت حدود مصر الجنوبية في نقطة بالقرب من بلدة « صرص » بين الشلالين جنوبى حلفا وسارعت انكلترا بعد خروج المصريين من السودان الى احتلال سواكن وبربرة وزيلع والاوغندة ولم تخل الجيوش المصرية مقاطعة خط الاستواء الا فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ حيث كان امين باشا يحتلها باورطتين مصريتين . ولقد رفض في البدء أن يخليها رغما عن الوعد والوعيد الذى بذلهما له الجنرال استانلى الرحالة الشهير الا انه رضخ فى النهاية لضغط الانكليز . وبذلك تقلص ظل مصر عن سائر بلاد السودان وطوى من فوقها علمها بعد ان ظل يخفق على ارجائها اكثر من نصف قرن

وتنفيذا لسياسة انجلترا فيما يختص بمستقبل الاقطار السودانية الواسعة بسطت حمايتها على الاوغندة أولا ثم عقدت مع المانيا اتفاقا فى سنة ١٨٩٠ تعترف فيه المانيا بنفوذ انكلترا فى اعالى النيل . ثم عقدت مع حكومة

غردون باشا

محمد احمد المهدى

الكنغو البلجيكية اتفاقا آخر فى سنة ١٨٩٤ يقضى باباحة حكومة الكنغو مرور سكة حديد الكاب بارضها وبرضى حكومة انكلترا بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غربا حتى فاشودة . ذلك الاتفاق الذى قال عنه المسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا إذ ذاك « انه اتفاق باطل لانه اتفاق على ملك لا تملكه انكلترا » .

وفى هذه الاثناء دبر ولد النجومي أكبر قواد المهدى السودانى حملة كان يريد بها فتح مصر فقابلتها الجيوش المصرية عند بلدة توشكي وقضت عليها شر القضاء .

انتقل الخديو محمد توفيق باشا الى جوار ربه فى يوم ٧ يناير سنة ١٨٩٢ مأسوفا عليه وكان نجله الاكبر وولى عهده الامير عباس حلمي فى مدينة فينا عاصمة النمسا يتلقى العلوم فى مدرسة الترزيانوم . فلما وصل الى علمه نبأ وفاة أبيه أبحر الى مصر على ظهر باخرة حربية نمساوية فوصل الى القاهرة فى ٢٤ يناير واحتفل بقدومه فيها احتفالا باهر وزينت المدينة أبهى زينة واشتركت جميع الطبقات فى الحفاوة به وتعظيمه .

الفصل الرابع

عباس حلمي الثاني

ولي عباس حلمي الثاني عرش مصر بناء على فرمان سلطاني تاريخه ٢٦ مارس سنه ١٨٩٢. وكانت سنه حين توليته العرش لم تبلغ بعد الثامنة عشر ميلادية ولكن اعتبر انه بلغ سن الرشد على الحساب الهجري. وكان تربى في حجر الحرية والاستقلال في معاهد أوروبا. وقد رأى بلاده محتلة بالجيوش الاجنبية ونفوذ حاكمها الشرعي مقيدا فاخذ يبث روح الوطنية فيها وكانت له مواقف معدودة مع معتمد الدولة الانجليزية. (١)

سياسته — وكانت فاتحة أعماله اسقاط وزارة مصطفى نهمي باشا التي كانت شديدة الاستسلام الى المحتلين فقام الغلبة بهذه المناسبة بمظاهرة بينما كان سموه قاصدا مسجد سيدنا الحسين ليؤدي فريضة الجمعة فيه وفكوا جياد عربته منها وجروا العربة.

حقد الانكليز عليه كبرياءه وعناده وتربصوا به الشر وتحينوا الفرص لمصادمة هذا الكبرياء وتلك العظمة. فاضطروه مرة وقد ذهب لزيارة

---

(١) سنفرد ان شاء الله سفرا لتاريخ عباس حلمي الثاني ولهذا اختصرنا الكلام هنا على ذكر الحوادث الهامة مدة حكمة

الخديو عباس حلمى الثانى

الحدود الجنوبية الى تقديم الترضية لضباط جيشه من الانكليز بعد أن جاهر بانتقاد بعضهم بصفته قائدا عاما للجيوش المصرية .

وقد دأب سموه على زيارة الاستانة كلما رحل الى خارج البلاد بقصد توكيد تبعيته للسلطان وأملا فى تقوية مركزه أمام الاحتلال الاجنبى وطمعا في مساعدة الباب العالى فى تخليص البلاد من نيره .

اعادة فتح السودان — وفى سنة ١٨٩٦ قررت الحكومة الانكليزية فتح السودان بغتة وتلقى السردار كتشنر باشا الامر من حكومة بلاده مباشرة فى يوم ١٢ مارس من السنة المذكورة . وفى مساء ١٣ منه أبلغ الخبر الى رئيس النظار الذى حمله الى الخديو عباس فى الليل وفى ١٤ منه دعي الرديف المصرى الى حمل السلاح . ثم بدىء الزحف على تلك الاقطار التى تركت باشارة الانكليز أنفسهم . وكانت القوة الزاحفة مكونة من ٢٥ الفا من الجنود المصرية وخمسة آلاف من الجنود الانكليزية . فاستولت تلك القوة المحتاطة على السودان . وكان محمد احمد المهدى رأس الثورة قد مات وخلفه عبدالله التعايشى فكسر شر كسرة وقضى كتشنر باشا بجيشه على سلطة الدراويش هناك وسقطت الخرطوم فى يده فرفع عليها العلمين المصرى والانكليزى .

احتلال الفرنساويين لفاشودة — وكانت فرنسا قد احتلت فاشودة اثناء انفصال السودان عن مصر . فلما علمت انكلترا بالامر احتجت على الحكومة الفرنساوية باسم مصر . وطلبت منها سحب جنودها قائلة فى احتجاجها «ان

للسودان مالكا هو الخديو فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكه» . وقال السير ادوارد جراى فى خطبة القاها بهذه المناسبة « اننا لا نستطيع التسليم للفرنساويين باحتلال اعالى النيل . لان النيل هو مصر ومصر هى النيل » ! !

ثم صدرت الاوامر الى السردار كتشنر باشا بالاسراع الى فاشودة فزحف عليها بقوة من جيشه ورفع عليها العلم المصرى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ واضطرت فرنسا حيال هذا الاحتجاج وما أتاه السردار الى سحب جنودها واعادتهم الى بلادهم عن طريق الخرطوم فالقاهرة وكانوا تحت قيادة الجنرال مارشان .

اتفاقية السودان — ولما استتب الامر فى تلك الارجاء وظنت مصر انها استعادت أصل حياتها اذ بالحكومة البريطانية ترغمها على التوقيع على اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تجعل السودان شركة بينهما بحق اشتراكها معها فى فتحه رغما من ان خمسة أسداس الجيش الذى فتح السودان كان مصريا وان نفقات الحرب كلها كانت من الخزينة المصرية . ومع ذلك فالها كانت شركة اختصت فيها مصر بالخسارة والغرم بينما كان لشريكتها القوية كل الكسب والغنم . وبذلك أصبحت جميع ادارات الحكومة فى السودان وفي مصر فى قبضة نفر من الموظفين الانكليز يديرون حركتها دون أن يتحملوا مسئولية تلك الادارة . إذ كان المستشارون وخصوصا المستشار المالى يتلقون التعليمات من الوكالة البريطانية ثم يوحون بها الى اعوانهم

اللورد كتشنر

من الموظفين البريطانيين . وهؤلاء يتولون تنفيذها بدون مراعاة آراء رؤسائهم من الموظفين المصريين وان دنت مراتب أولئك عن مراتب هؤلاء وهم في خطتهم هذه مؤيدون بجيش الاحتلال وتفوذ الوكالة البريطانية . وما كان للخديو أن يشكل نظارة بدون أخذ رأى الممثل البريطانى ولا لناظر من النظار أن يخالف رأي مستشاره الانجليزى . ولم تنكر انكلترا تدخلها بل أرادت أن يكون أساساً للمعاملات بينها وبين مصر بصفتها الدولة المحتلة. نسوق لذلك مثلا البرقية المعروفة التى أرسلها اللورد سالسبورى بمناسبة اسناد الخديو رئاسة النظار الى فخرى باشا التي ذكرناها فانه يقول فيها «ان الحكومة البريطانية لا ترى حاجة الى تغيير الوزارة المصرية وتنتظر أن تسأل فيما بعد عن رأيها في مثل هذه الحالة .» بل أن سياستهم كانت أفصح من ذلك في البرقية الأخرى التي قال من ضمنها اللورد جرنفل « ان الوزير المصري الذى لا يخضع لارشادات الممثل البريطانى عليه أن يستقيل من منصبه .»

وفي ذلك الدليل الناصع على ماوصل اليه النفوذ الانكليزى فى مصر رغم عناد الخديو ، فكان في البلاد سلطتان غير مؤتلفتين في الغالب : وهما السلطة الشرعية لامير البلاد والموظفين المصريين والسلطة الفعلية للممثل البريطانى وأعوانه من المستشارين والموظفين الانكليز . وكان المستشار المالي يشهد كل اجتماع لمجلس النظار حتى لا يصدر قراراً ويبرم أمراً بدون مشورته وعلمه .

ولو أننا نعترف بقدرة وكفاءة المستشارين الذين أوفدتهم الحكومة الانكليزية لمصر في بادئ الاحتلال فنظموا ماليتنا تنظيما يستحقون عليه الشكر إلا أننا نلاحظ أن ما من واحد من هؤلاء المستشارين فكر يوما في فك مصر من قيود ديونها مع أن واحداً منهم نكر في ابتياع سهوم أجنبية بدون إذن الحكومة المصرية وبدون علمها بدلا من السندات المصرية التي كان يجب أن تستهلك يخسر فيها على حساب مصر نحو مليون وثلث مليون من الجنيهات ! !

وانه ليجدر بنا لهذه المناسبة أن ننقل هنا بعض ما قاله المسيو فرمان قنصل جنرال أمريكا في كتابه « مصر وارهاقها » المطبوع في سنة ١٩٠٨ حيث قال « ان دين مصر الآن هو كما كان منذ خمس وعشرين سنة . ولا نرو ان عمدت بريطانيا الى الوقوف في سبيل وفاء هذا الدين كله أو بعضه . فلقد كان الدين من ضمن الاسباب المنتجلة لاحتلال الانكليز مصر والبقاء فيها . »

واذا كان اسماعيل باشا باع أسهم قناة السويس مدفوعا بعامل الاضطرار والحاجة الى المال وهو الرجل المبذر المتلاف فكيف يفعل تمخض قرائح رجال الاحتلال بمصر وعلى رأسهم المستشار المالي عن مشروع عجيب إلا وهو مشروع مد أجل امتياز شركة قناة السويس اربعين سنة تنتهي سنة ٢٠٠٨ بدلا من سنة ١٩٦٨ ؟ الا يظن أن هذا المشروع كان يرمي الى أخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل من الخير لابناء الاجيال المستقبلة من المصريين ، وحصره في حملة الاسهم من الاجانب ؟

وعند ما تسقط بعض رجال الصحافة الوطنية شيئاً من المناوضات التي كانت دائرة بين الحكومة والشركة أقاموا حولها ضجة عالية اخترقت آذان أولى الامر . ولقد أبلى في هذه الحملة المرحومان مصطفى كامل باشا والشيخ علي يوسف باشا أحسن البلاء .

قرار الجمعية العمومية في مشروع مد أجل شركة قناة السويس — فاضطرت الحكومة في النهاية الى التسليم بما طلبوه من عقد الجمعية العمومية في الحال. وقد أعلنت الحكومة في ٥ ابريل سنة ١٩١٠ بعد ما عرفت حال الجمعية النفسانية جد المعرفة أنها ستنزل على حكمها في الامر. فشكلت الجمعية لجنة منها لنظر الموضوع ونشر المرحوم صابر باشا صبري المهندس المعروف بياناً مستفيضاً عن المشروع أظهر فيه معائبه وما يعود من اقراره من الخسارة على مصر .

قلبت اللجنة الموضوع بحثاً ومحصت الارقام أشد ما يكون من التمحيص المفصل . وجدت أنها اذا اتبعت أحسن ما يكون من جادة الاعتدال في التقدير . فان الخزينة المصرية ستهدى الى الشركة اذا أنفذت المشروع بأكثر من ٢٤١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه خالصة لوجه الله .

وكان مقرر الحكومة أمام الجمعية العمومية والمدافع عن المشروع صاحب الدولة سعد زغلول باشا الذي كان اذ ذاك ناظراً للعارف . وعلى ذلك أصدرت الجمعية العمومية في ٧ ابريل سنة ١٩١٠ قرارها بدون تردد وهو يقضي برفض المشروع باتفاق ٦٦ صوتاً على صوت واحد .

الاحزاب فى مصر — وكانت السياسة الانكليزية فى البلاد سببا في تقوية الروح الوطنية بين المتنورين من رجال الامة فتألف حزب قوي ضد الاحتلال يدعى الحزب الوطنى برئاسة الشاب الملتهب غيرة على بلاده وحماساً ووطنية المرحوم مصطفى كامل باشا وكان لسان حال هذا الحزب جريدة اللواء ثم تألف حزب ثان سمي حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة النابغة القدير المرحوم الشيخ على يوسف باشا صاحب جريدة المؤيد التى اشتهرت اذ ذاك حتى بلغ صيتها الآفاق . وكانت هذه الجريدة لسان حال هذا الحزب . وأخيراً ظهر حزب الامة الذى كان لسان حاله «الجريدة» التى كان يحررها حضرة احمد لطفي السيد بك مدير الجامعة الآن. وكانت الامة بجميع أحزابها تجاهد ما استطاعت الى الجهاد سبيلا — وان اختلفت أساليب أحزابها في الظاهر — بجميع الطرق المشروعة السلمية بغية الحصول على الحرية مطالبة بجلاء الجنود الاجنبية عن البلاد .

الاتفاق الودي بين فرنسا وانكلترا — وكان المصريون يعتمدون دائما في انجاح قضيتهم على فرنسا ويعلقون عليها آمالا واسعة فى نيلهم بغيتهم من الخلاص من الاحتلال . وكانت هذه هى احدى الدعائم التى يستند عليها الحزب الوطني وذلك لما كانت تظهره الصحافة الفرنساوية ومن لسان حال رأيها العام من العطف على القضية المصرية وما يظهره ساستهم من تأييد المصريين في كثير من الاحيان . اذ كانت فرنسا وحدها من أمم الغرب هى

(١) احمد لطفى السيد بك (٢) مصطفى كامل باشا (٣) الشيخ على يوسف

التي تقف في وجه انكلترا كلما أتت هذه عملا تشتم منه رائحة الطمع في تغيير حالة البلاد السياسية .

ولم يغير من قيمة فرنسا في أعين المصريين استطاعة انكلترا التفرد بقمع الثورة العرابية من قبل وما نتج عن ذلك احتلالها البلاد ولا تغلب الاخيرة عليها سياسياً في حادثة فاشودة ولا مارأوه من الممثل الفرنساوي بمصر في سنة ١٨٩٣ في حادثة الحدود التي ذكرناها حيث كانوا يؤملون أن يعضد الخديو ضد الانكليز فرأوه يستنكر ما أبداه سموه من انتقاد الضباط البريطانيين في الجيش المصري .

حتى اذا كانت سنة ١٩٠٤ أي بعد الاحتلال بنحو ثلاثة وعشرين عاما عقدت انكلترا اتفاقا وديا مع فرنسا تعهدت فيه هذه الا تطالب انكلترا بالجلاء عن مصر في مقابل عدم تعرض انكلترا لها في المغرب الاقصى واطلاق يدها فيه . غير أن فرنسا أخذت على انكلترا تعهداً بان لاتغير شيئا في نظام مصر السياسي مدة ثلاثين عاما على الاقل وأن لاتأخذ لنفسها في مصر امتيازاً ليس للدول الاخرى مثله .

هنالك اعتقد المصريون وصدقوا أن فرنسا كشفتها من أمم الغرب لايهمها الا صالحها الشخصي . اذ رأوها تتخلى عنهم وتتساهل مع خصمهم لغاير تساهله معها في بلاد تريد ابتلاعها . فبدأ المصريون منذ ذلك العهد لا يعتمدون الا على أنفسهم .

هذا ولقد استمرت ادارة البلاد على المنوال المتقدم يتخللها في بعض

الاحيان مشادات بين الحاكم الشرعي والانكليز حتى أواسط سنة ١٩١٤

الاعتداء على الخديو بالاستانة — وكان الخديو في كل ظرف ومناسبة يعمل على اثبات تبعيته لمتبوعه الاعظم خليفة المسلمين سلطان الدولة العلية . ومن ذلك أنه كان في صيف كل عام يقصد الى الاستانة لتقديم فروض الاخلاص والطاعة لجلالة الخليفة على أمل أن ينال مساعدته في تقوية مركزه ليتمكن من الوصول الي وضع حد للاحتلال الاجنبي في البلاد . وفي بدء صيف عام ١٩١٤ غادر سموه البلاد ميمما الديار الأوربية لترويح النفس ثم التعريج منها على مقر الخلافة كعادته . وكان قائم مقامه ورئيس مجلس نظاره اذ ذاك عطوفة حسين رشدى باشا .

ففي يوم ٢٥ يولية من السنة المذكورة فوجئت الامة بنبأ عظيم سرى في أرجائها سريان البرق فى الآفاق : ذلك أن طالباً مصرياً يدعي محمود مظهر كان يتلقى العلم في مدارس الاستانة اعتدى على حياة سمو الخديو أثناء خروجه من زيارة الصدر الاعظم الامير سعيد حليم باشا في الباب العالى بأن أطلق عليه طلقات نارية من مسدس أخرجه في فكه الايسر وساعده . فاهتزت بهذا النبأ البلاد من أقصائها الى أقصائها . وأرسلت البرقيات من الامراء والنظار والعلماء والتجار وكبار الموظفين والاعيان وذوى الحيثيات للاستفسار عن صحة الجناب العالى الخديو . ثم قامت وفود عديدة الى الاستانة لهذا الغرض .

الحرب الكبرى — وبينما كانت تلك الوفود هناك اذ انبعثت شرارة

من زوايا البلقان فاتصلت بهشيم المجتمع الاوربى فاستعرت نيران الحرب فى ربوعه . ولم تلبث تلك النيران أن أذكتها الاحقاد والمنافسات فاشتد أوارها واتسعت حلقتها حتى أصاب المجاورين من الامم شررها فاشتعلت نيرانها فيها وقامت ريح عاتية من التحزب والتضليل فتعدت تلك النيران المتقدة القارة الاوربية الى جميع قارات العالم . واستمرت مشتعلة بضعا من السنين شاهد فيها ابناء هذا الجيل أفظع مأساة عرفها التاريخ . اذ انفجرت براكين الصدور وتطاير حمم الاحقاد التى ورثها الابناء عن الاباء وظلت محبوسة في حنايا الضلوع دهورا عدة تلتمس لها منها مخرجا . ودبت عقارب الضغائن وأفاعي الشهوات المادية والاطماع الاستعمارية تلدغ كل من قابلته وتنهش كل من لاقته . فتطاحن الاقوام وتقاتلوا أيما قتال على الارض وتحت الثرى وفى الهواء وعلى متون البحار وفى بطونها . وتفانوا فى سبيل تحقيق مطامعهم مستعينين بالاختراعات الحديثة والابتكارات المبيدة المهلكة

وكان منشؤها أن ولى عهد أمبراطورية النمسا والمجر كان بسياحة ببلاد البوسنة التي كانت فيما مضى تابعة للدولة العلية ثم الحقت ببلاد النمسا . فاعتدى بعض المتهوسين من أبناء الصرب على حياته وجندله بطلقة من مسدس . فقام أمبراطور النمسا وقعد لهذا الحادث الفظيع وطلب من صربيا مطالب ان هي أخذت بواحد منها شن عليها الغارة وساق عساكره الجرار عليها . فوقفت الروسيا تحمي صربيا ربيبتها الصغيرة من اعتداء

النمسا وتبع ذلك حوار قصير بين الدول الثلاثة لم يدم الا ريثما أعلنت النمسا والمجر الحرب على صربيا وزحفت جيوشها فعلا على تخومها . فأرسلت الروسيا جيوشها تغزو النمسا وتحمي صربيا . فانتصرت المانيا لحليفتها النمسا ثم وقفت فرنسا الى جانب صديقتها الروسيا . وهكذا أخذت هذه النيران المستعرة تنتشر بسرعة في جميع أرجاء العالم تلتهم بلداً فبلداً وأمة فأمة حتى أصبحت حربا عالمية كبرى كان لها تأثيرها في جميع الامم صغيرها وكبيرها.

مصر والحرب — وفي ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب منضمة الى فرنسا دفاعا عن بلجيكا التي انتهكت المانيا حيدتها غير مبالية بالمعاهدات الدولية . وكانت مصر الى ذلك الحين على الحياد التام في هذه الحرب الضروس تعامل الأمم المتطاحنة على السواء . غير انها بدخول انكلترا الحرب ولما لهذه الاخيرة من المركز الخاص فيها اضطرت الى الخروج عن الحياد نوعا ما . بان أصدر مجلس نظارها قراراً يحظر فيه على جميع الرعايا المصريين التعامل بأية صفة كانت مع الرعايا الالمان أو مع المقيمين بالمانيا أو مع الذين يكونون مارين بارضها . وذلك بحجة ضمان الدفاع عن البلاد المصرية في هذه الحرب العظمى. وقد جاء ضمن هذا القرار الفقرة التالية :—

« المادة ١٣ ـ القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب في الموانى المصرية أو في أرض القطر المصرى . وكل ما يجرى الاستحواز عليه فى الموانى

المصرية أو في أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز احالة النظر فيه الى احدى محاكم الغنائم البريطانية .»

وفي ١٣ منه أصدر مجلس النظار قراراً آخر باعتبار النمسا والمجر كالمانيا فيما يختص بهذه المعاملات.

ثم بدأ ورود الجيوش الهندية التابعة للامبراطورية البريطانية الى مصر التى اتخذت منذ ذلك الحين معسكراً عاماً لجيوش الدولة المحتلة.

وفي ٢٠ منه أعلنت الرقابة على البرقيات المرسلة من مصر الي الخارج أو الي السودان .

وفي ٢٣ أغسطس حل عيد القطر والخديو غائب عن البلاد على غير عادة فارسل الى عطوفة قائم مقامه ورئيس مجلس النظار برقية يعتذر فيها عن عدم استطاعته الوجود بين رعيته في أيام العيد وانه يرجو أن لا يحول حائل دون عودته الى وطنه بعد الآن .

الموراتوريوم — وفى هذه الاثناء اضطربت الحالة الاقتصادية في البلاد تبعاً لاضطرابها في أرجاء العالم فاضطرت الحكومة المصرية الى أن تحذو حذو الحكومات الاخرى باصدار قانون بتقرير حالة « الموراتوريوم » في البلاد أى عدم دفع الودايع والامانات والديون لاربابها الي أجل . فنتج عن ذلك شلل في حركة التجارة اذ انقبضت الايدى عن الشراء وبذل المال الا لضرورة قصوى وحل موسم القطن الذي عليه مدار ثروة البلاد

فهبطت أسعاره هبوطا لم يسبق له مثيل .

وجاء موعد دفع الضرائب للحكومة . فتجاه هبوط أسعار القطن وتقرير « المواتوريوم » فى البلاد اضطر أكثر الناس على اختلاف طبقاتهم الي بيع حلى نسائهم وما يزيد عن حاجتهم من نحاس ليسددوا بثمنه مطالب الحكومة. فلما كثر عرض هذه الاشياء في السوق هبطت بالطبع أسعارها كذلك هبوطا عظيما وبخس التجار أثمانها . فتدخلت الحكومه في الامر وأعطت للبعض سلفيات على أقطانهم وعينت مثمنين لتقدير الاثمان الحقيقية للحلى الذى يريد بعض الاهالى بيعه وقبلته بدل النقود في سداد الضرائب المطلوبة لها .

وأقبل عيد الاضحي وأصدر العلماء فتوى دينية ينبهون الناس فيها الى الاقتصاد فى الضحايا في هذا العيد والاكتفاء بذبح ماشية واحدة لكل اسرة مهما يكن مركزها .

اشتداد الازمة الاقتصادية — وفي ٤ سبتمبر صدر أمر عال بتعطيل بورصة البضائع . ثم اشتدت الازمة المالية في البلاد وكثر عدد العمال العاطلين فيها تبعا لتحرج الحال الاقتصادية. وصدر اعلان رسمي يمنع الجرائد التي تنشر في القطر المصرى منعا باتا من نشر أى خبر له مساس بحركات الجيوش من نحو نزول في السفن أو خروج منها أو نقل أو انتقال

أو أى خبر يتعلق بوصول السفن الحربية أو النقالة أو سفرها أو مرورها وأن قلم المطبوعات سيقوم بابلاغ الصحف ما يلزم ابلاغه من ذلك في الظروف المناسبة.

ثم أرسل سعادة ونجت باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام الى قناصل المانيا والنمسا فى ٥ سبتمبر بان يغادروا القطر المصرى ولو ان سعادته كان معتبرا موظفا مصريا وتصرفاته تنسب الى الحكومة المحلية مع انها كانت على الحياد ولو رسميا الى ذلك التاريخ.

ثم فتشت ادارات بعض الصحف واشتدت المراقبة في الموانى المصرية وصدرت الاوامر من ذوى الشأن بالحكومة بوجوب طي حساب الذهب الصادر والوارد من مصر واليها فى مدة الحرب بالنظر لتغيير وجوه دفع الاموال الصادرة والواردة في هذه المدة. فلم يعد يطلع على البيان الاسبوعي لحركة النقود في القطر الا نظارة المالية نفسها.

تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية — وكان موعد انعقاد الجمعية التشريعية — وهى الهيئة النيابية التى حلت محل مجلس الشورى والجمعية العمومية — في دور انعقادها الاعتيادى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ عملا بالقانون النظامي للبلاد. ولكن السلطة الانجليزية رأت ان الوقت غير مناسب لعقدها. ومن أجل ذلك صدر أمر عال في ٨ اكتوبر موقع عليه في غياب سمو الخديو بالاستانة من قائم مقامه والنظار يقضى بتأجيل انعقادها الى أول يناير

سنة ١٩١٥ . ثم تأجل موعد انعقادها بعد ذلك لمدد أخرى عينت بمراسيم سلطانية جاء في نهايتها مرسوم مؤرخ في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩١٥ يقضي بتأجيلها الى موعد يحدد فيما بعد بامر عال . وقضى هذا المرسوم كذلك بتوقيف العمل بمواد القانون الاساسى فيما يختص بتجديد انتخاب اعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات بدل الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم بحكم القانون أو الذين يكونون توفوا أو شطب اسمهم منها لاى سبب كان .

وتحرجت الاحوال في البلاد من كل الوجوه وتحكم فيها الضيق حتى أصبح الناس يحسبون للمستقبل ألف حساب . ومع ذلك فقد نظمت بواسطة نفوذ الادارة طرق لجمع الاكتتابات تكاد تكون قهرية تارة برسم الصليب الاحمر وأخرى باسم مساعدة أسرات الجنود المنكوبين من الحلفاء في هذه الحرب . فجمعت من المصريين بهذه الوسائل مبالغ طائلة لا يستهان بها .

وفى ٢ نوفمبر صدر أمر قائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف فيما تكتبه عن الحرب قبل طبعه . ولم تكن هذه المراقبة موجودة حتى هذا التاريخ . فاصبحت الجرائد تصدر وفي المقالة الواحدة منها سطر أو عدة أسطر محذونة ومكانها أبيض أو يتخلل الاسطر كلمات محذونة ومكانها كذلك كما كانت مقالات برمتها تحذف وتبقي أنهر لا كتابة فيها بالمرة .

ولقد صدر هذا الامر من قائد جيش الاحتلال لا من الحكومة ولم تكن البلاد ثمت موضوعة تحت الاحكام العرفية .

ولكن عقب عيد الاضحى مباشرة أى في يوم ٣ نوفمبر صدر الاعلانان الآتيان فى الجريدة الرسمية ونشرا فى الجرائد السيارة وعلقا على الجدران فى الجهات الظاهرة للعيان فى جميع أنحاء القطر . —

— ١ —

اعلان الاحكام العرفية — « ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بان آخذ على عاتقى مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى تضمن حمايته . فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكري من تاريخه »

الامضاء

« مكسويل »

تحريرا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

الفريق قائد الجيوش بمصر

— ٢ —

« أنا جون جرنفل مكسويل لفتننت جنرال قومندان الجيوش البريطانية في القطر المصرى المنوط بتنفيذ الاحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى :

أولا — « ان السلطة التي تستعمل تحت اشرافي بمعرفة الادارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الادارة المصرية بل تعتبر تكميلا لها . وعلى كل الموظفين الذين في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على اداء واجباتهم بكل دقة فى وظائفهم . »

ثانياً — « ان أحسن مايمكن للاهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه والمبادرة باتباع جميع الاوامر التى تعطي لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر . ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لاي تداخل فى شؤونهم من السلطة العسكرية . »

ثالثاً — « جميع الطلبات التى ربما تلزم للاحكام العسكرية من خدمات الافراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين . »

مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الامضاء

(ج . ج . مكسويل)

ثم تلا ذلك صدور المنشور الآتى الذى نشر فى الجريدة الرسمية الصادرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهذا نصه :—

قطع العلائق بين انكلترا والدولة العلية — « أنا اللفتننت جنرال جون فرانفل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة البريطانية في القطر

المصري قد كانت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب . »

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين أمبراطورى المانيا والنمسا قدأقدمت الحكومة العثمانية مراراً تحت تاثير نفوذ اعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات فان حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الاعمال بمثلها تحاشياً دقيقاً حتى أرغمت على ذلك . ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية في سوريا التي لا يمكن الا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط المانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء . فان بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد على في الاصل في ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تتمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ٣٠ سنة . »

« ولعلم بريطانيا العمي بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصرى فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع اعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة . ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الاهالى وتطلب اليهم الامتناع

عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو اداء أي مساعدة لاعدائها

الامضاء

(ج . ج . مكسويل)

فريق قائد الجيوش البريطانية بالقطر المصري

انكلترا تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصر — وبهذا المنشور أذيع نبأ اعلان الحرب بين انكلترا العظمى والباب العالى صاحب السيادة على مصر . ولم تشأ السلطة العسكرية أن تقدم على نشر النبأ الا بعد أن أعلنت بسط الاحكام العرفية على مصر . ولقد عرفت هذه السلطة مبلغ تعلق المسلمين من المصريين بسلطان الدولة العلية خليفة الرسول وماله في نفوسهم من الاحترام والاعتبار فطلبت منهم عدم التعرض لهذا النضال القائم بين رئيسهم الديني والدنيوى وبين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى . واخذت على عاتقها جميع اعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة انما رجت منه الاخلاد الى السكينة والامتناع عن اتيان أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو اداء أي مساعدة لاعدائها .

خاطب قائد الجيوش البريطانية بمصر الشعب المصري ولم تخاطبه حكومته . بل ظلت هذه صامتة ساكنة لاتبدى حراكا ولا رأيا . وعلى رأسها قائم مقام الخديو . ولكن السلطة أرادت أن تخرج الحكومة من سكوتها فطلبت منها اعتبار البلاد في حالة حرب مع صاحبة السيادة

عليها ومناضلتها بالخروج عليها فأرسل القائم بأعمال معتمد بريطانيا العظمي بمصر الى رئيس النظار الخطاب الآتى :

«القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤»

« الى صاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية ».

« يا عطوفة الوزير »

«أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذى اصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصرى . »

« وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام وان حضرات النظار لايزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له فى الامور الملكية الخاصة بنظارته »

الامضاء

« ملن شيتهام »

فأجابه عطوفة رئيس مجلس النظار بالخطاب الآتى :

« القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« الى جناب المحترم المستر ملن شيتهام نائب معتمد بريطانيا العظمي في مصر »

« ياجناب الوكيل »

« علمنا ماجاء فى منشور جناب قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصري الذى بعثتم به الى . »

«ونظرا لغياب سمو الجناب الخديو الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف بأبلاغكم باننا سنستمر انا وزملائي على ادارة اعمال نظارتنا الملكية تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت حركة ادارتها الداخلية . »

الامضاء

حسين رشدى

فكانما عطوفة رئيس مجلس النظار وقائم مقام خديو اراد ان يتنصل من كل تبعة تعود من معاملة الدولة العلية معاملة امبراطوريتى المانيا والنمسا فترك قائد جيوش جلالة ملك بريطانيا يصدر منشوراته الخاصة بالدفاع عن مصر كيفما شاء بدون مداخلته.

نعم ان الموقف كان حرجا ولكن عطوفة رشدي باشا استطاع أن يتخلص منه ببراعة . واليك صورة المنشور المنوه عنه فى هذه المكاتبات :

«أنا جون جرنفل مكسويل . نظرا لما لدى من السلطة وبصفتى قريق قائد الجيوش البريطانية في القطر المصرى اقرر ما يأتي : —

« أنه لمناسبة الاحوال التى اقتضت اعلان الحرب بين بريطانيا العظمي وتركيا يقتضى ان كل ماجاء فى قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب مع جلالة ملك بريطانيا العظمي وبين أمبراطور المانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانيء المصرية أو داخلة اليها فانه لايسمح لها بأي وقت لمبارحة الميناء الموجودة فيه . »

الامضاء

وهكذا مرت الحوادث تباعاً سراعاً والناس واجمون حيرة من أمرها وما من امرىء يستطيع الاقدام على الكلام عنها أو مناقشتها أو ابداء رأي فيها والا عرض نفسه للاعتقال فالنفى بلا تحقيق أو محاكمة شأن الاحكام العرفية تلك الادارة الاستثنائية .

رسالة هيئة كبار العلماء فى الحرب — ولم يكتف القوم باعلان الاحكام العرفيـة ولا باصدار القائد العام للجيوش البريطانية التسور الذي اعترف فيـه بما للخليفة من الاعتبار في نفوس مسلمي القطر المصرى بل لجاوا من باب زيادة الحيطة الى الاستعانة بهياة كبار العلماء بالديار المصرية فاستصدروا منها فى ٦ نوفمبر رسالة الي الامة تدعوها فيهـا الى السكون والتفادى عن الفتنة واطاعة الحكومة . وكان على رأس كبار العلماء صاحبا الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الازهر اذ ذاك

والشيخ بكرى عاشور الصدفى مفتي الديار المصرية ولم يترك أصحاب الفضيلة العلماء آية من آيات الذكر الحكيم أو حديثا من الاحاديث النبوية تحض على عدم المخاطرة والقاء الانفس الى التهلكة أو اتقاء الفتنة أو البعد عن تدخل المرء فيما لا يعنيه الا أتوا بها في هذه الرسالة كل هذا لم يمنع من التضييق على الناس كافتهم وعامتهم . وأخذ الكثير منهم بالظن أخذ عزيز مقتدر . حتى أنه قبض على كثير من مختلف طبقات الامة ممن خشى بأسهم أو سمعت منهم أقوال لا تلائم الحال أو وشى في حقهم فاعتقلوا وأبعد بعضهم الى أوروبا أو الى جزيرة مالطة .

وأخذت بريطانيا العظمي تجلب العساكر من مستعمراتها المترامية الاطراف من كل ملة ونحلة . فاصبحت مصر مستودعا عاما للجنود البريطانية على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم وأديانهم .

الباب الثاني

الانقلاب السياسى في مصر . خلع عباس وتولية السلطان حسين وفات السلطان حسين

الفصل الاول

الانقلاب السياسى

الانقلاب السياسى فى مصر — وكانت الحوادث التاريخية الكبرى فى مصر تهيأ وتدبر تحت طي الخفاء . فكثرت المقابلات بين عطوفة حسين رشدى باشا وأمير كبير من أمراء الاسرة المالكة . وفى ١٥ ديسمبر اجتمع حضرات النظار حوالى الظهر اجتماعا خصوصيا لدى عطوفة رئيسهم فى نظارة الداخلية وظلوا مجتمعين نحو ساعتين ونصف ثم انصرفوا وبقي بعضهم معه الى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر ولا جدال فى ان هذا الاجتماع كان لامر خطير يدبر وحدث ذى بال يهيأ . والذى علمته الصحف إذ ذاك من دواعي هذا الاجتماع أنهم كلفوا نظارة الداخلية كتابة منشور الى المحافظين والمديرين له أهمية كبري .

غير انه وردت برقية من لندن فى اليوم نفسه تميط اللثام نوعا ما عن هذا السر والتدبير هذا نصها :

« أرسل لورد كرومر رسالة الى جريدة التيمس قال فيها : ان انتقاض الخديو ليس ذا أهمية سياسية كبيرة على الراجح لان نفوذه الشخصى فى القطر المصرى لا يذكر . على انه كيف كانت النظامات الجديدة التى ستسن فى القطر المصري فلا يصح أن يبقى الخديو ولى الامر فيه والواجب أن ترفع ولاية الترك عن مصر وتحل مصر من قيودهم الثقالة . »

والذى يؤخذ من هذه البرقية ان نية الدولة المحتلة كانت متجهة الى تغيير نظام البلاد المصرية بنظام جديد يكون من ضمنه ابعاد الخديو عن عرشه ثم سلخ البلاد عن السيادة التركية .

وحصلت فى ذلك الوقت تغييرات عدة فى هيئة الديوان العالى والتشريفات بابعاد كل من كانت له علاقة شخصية بالخديو تمهيدا لهذا الانقلاب .

وفي ١٧ ديسمبر ورد فى إحدى الصحف السيارة نبأ مفادة ان كل نظارة من نظارات الحكومة أرسلت بتاريخ ١٦ منه دعوة الي كبار موظفيها فى العاصمة والاقاليم ليكونوا على استعداد للحضور عند ما يتلقون تعليمات أخري يعين فيها موعد الاجتماع أو عند ما يعلن عنه فى الصحف .

وتبعه خبر آخر مفواه ان الفراشين كلفوا منذ التاريخ المذكور باقامة سرادق فى فناء قصر عابدين يسع ستة آلاف شخص أو يزيدون .

اعـلان الحماية — وفى صبيحة يوم ١٨ ديسمبر نشر الاعلان الآتى فى الجريدة الرسمية وفى الجرائد السيارة وعلق على الجدران فى الاماكن الظاهرة للعيان في جميع بلدان القطر وعواصم مديرياته وهذا نصه :

اعلان

« يعلن ناظر الخارجية لدي حكومة ملك بريطانيا العظمي انه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية».

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وهكذا بهذا الاعلان ـ اذا قبلته الدول وأقرته ـ أصبح موقف مصر الدولى اليوم غيره بالامس إذ تكون بحكم القانون الدولى حرة طليقة من كل تبعة لاية دولة أخرى انما هى تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمي « حماية اقتضتها حالة الحرب التى سببها عمل تركيا . »

وهنا يجدر بنا أن نذكر رأيا فى الحماية قاله احد مشاهير علماء السياسة المدعو أشهوكة في كتابه « بحث فى الحماية » . « ان الحماية هى عبارة عن عهد وميثاق يبرم بين حكومتين إحداهما باعتبارها ذات شخصية ممتازة مستقلة يكل للاخرى التصرف ببعض حقوقها الداخلية والخارجة

مقابل قيامها بالدفاع عنها من الاعتداء الداخلي والخارجي الذي قد يمكن أن تتعرض له . وعلى الحامي مساعدة المحتمي به ومعاونته في تدبير شؤونه واصلاح أحواله وانماء ثروته وحماية مصالحه » .

فالحماية إذن يجب أن تكون مبنية على رضى الحامي والمحتمي ولا يمكن ان تكون مبنية على رغبة احد الطرفين وارادته وحسب . ومع ذلك فان الحكومة المصرية لم تعلن انها راضية عن الحماية حتى تتم أركانها قانونا .

رأي رشدي باشا في الحماية — انما جرى حديث سياسي بين عطوفة حسين رشدي باشا قائم مقام الخديو ورئيس مجلس النظار وبين مراسل الديلي كرونكل بدأه المراسل بان لاحظ ان الاهالي ينظرون الى الاحوال الحاضرة في القطر بعين الهدوء والطمأنينة مع انها لا تخلو من الخطورة . وفي ذلك ما فيه من الدلالة على حسن الادارة البريطانية ونجاحها . ثم اتبع هذا بقوله : إن الاجانب والوطنيين قد اتفقوا على ان قسما عظيما من الفضل في تلافي الازمة الحالية يعود الى عطوفة حسين رشدي باشا رئيس الوزارة وقائم مقام سمو الخديو ثم خصه بمدح كثير وثناء عطير وهذا نص الحديث:

قال عطوفته :

« ان المنافع التي عادت على البلاد في حسن الادارة البريطانية لا تحصى ولا تعد . وكل مصري تهمه مصلحة بلاده وارتقاؤها يسلم بهذا ويرجو أن تدوم الرابطة بين الامتين الى ماشاء الله . وما دام قنال السويس حلقة

الاتصال بين أجزاء الامبراطورية البريطانية وطريقا لازما للانكليز فمن الطبيعي أن ترتبط بريطانيا العظمي ومصر بأشد روابط الصداقة والوداد . وزد على ذلك أننا أمة ضعيفة نحتاج الى صديق قوى يصون أملاكنا من كل اعتداء ويكون على جانب من الارتقاء والحرية حتى يتيسر لنا أن نسير بارشاده في معارج الحرية . فبذلك المقام الذى يليق بنا في مصاف الدول وهذه الشروط متوفرة فى انكلترا . فان عندها من القوة ما تمكنها من الدفاع عن قطرنا ولها من معاملة البلاد التى تماثل شؤونها شؤون القطر المصرى تقاليد عطف وحرية ويهمها أن يرتع الشعب الذى يخترق قنال السويس بلاده فى بحبوحة الهناء والرخاء . »

قال المكاتب . ثم تكلم عطوفته عن مستقبل مصر فقال : — « انه يجب ضرورة أن تضع لمصر منذ الآن نظام يكون بمثابة أساس متين مأمون يستطيع أن يقوم بالبناء الذى يريد الجميع انشاءه . على أن مصر لاتنتظر الآن أن تقطع مسافات واسعة فى وقت قصير بل تؤمل السير خطوة خطوة وأول ما نتوق اليه أن نرى جمعيتنا التشريعية التى ليس لها الآن الا رأي استشارى تتمتع بالرأى القطعي فى الشؤون الداخلية فان ذلك يساعد على التقدم تدريجياً وفي ذلك تحقيق لامالنا وتمكين للروابط التى تربطنا ببريطانيا العظمي » .

ثم ختم عطوفته الحديث بالثناء على ماتركه اللورد كتشنر من آثار الخدمات الجليلة التى أداها للبلاد » .

الفصل الثانى

خلع عباس وتولية السلطان حسين

خلع الخديو عباس — وتولية السلطان حسين — وفى صبيحة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر الاعلان التالى بالجريدة الرسمية ونشر فى الجرائد السيارة وعلق على الجدران فى القاهرة والاسكندرية وفى جميع أنحاء القطر فى الاماكن الظاهرة للعيان :—

اعلان

« يعلن ناظر الخارجية لدي حكومة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لاعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية . وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا أكبر الامراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله » .

فكر الانكليز في معالجة الحالة بمصر حين نشوب الحرب بينهم وبين الدولة العلية مع ما كانوا يعلمونه من شعور الخديو عباس نحوهم فقرروا خلعه عن عرشه ثم رأوا أنهم ملزمون بتعيين خلف له حتى لا يتركوا البلاد فوضى فخطر لهم خاطر مساومة شقيقه الامير محمد على . فلمحوا له بغرضهم فرأوا منه

صاحب العظمة السلطان حسين كامل

اباء ورغبة عن المنصب فعرضوه على الامير حسين كامل . وكان الانكليز قد استقدموا من الهند أغا خان زعيم طائفة الاسماعيلية هناك فوصل الاسكندرية يوم ١٩ ديسمبر (يوم قبول السلطان حسين تسنم عرش مصر) فاكرمت وفادته وأوعز الى المرحوم احمد يحيى باشا من عظماء الثغر وسراته أن يجمع به فى داره لفيفا من أهل العلم والوجاهة وذوى الحيثيات وان يدور محور ما يلقى من الخطب فى هذه الحفلة على مدح الزعيم المذكور وتبجيله وتقديسه . والذى نفهمه من ذلك أنه كان ذريعة لاقناع أمراء بيت محمد على بعدم ترك العرش يفلت من أيديهم حيث أشيع ان قدوم هذا الزعيم كان الغرض تبوئه عرش مصر اذا رفضه الامراء .

وحينما عزم الانكليز على مخابرة سمو الامير حسين فى أمر توليته العرش كان سموه مقيما بقصر المعمورة فاستدعي فجأة الى القاهرة باشارة منهم فسافر اليها على قطار خاص . فلما وصل حصلت المخابرة بينه وبين المستر ملن شيتهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية اذ ذاك بواسطة صاحب العطوفة حسين رشدى باشا .

هذا ولم يكن سمو الامير حسين عند ما عرض عليه العرش على تام وفاق مع الانكليز لعدم مساعدتهم له فى مسألة وقف والده المغفور له الخديو اسماعيل باشا وكانت نظارته فى يد والدة أخيه الامير ابراهيم حلمي . فلما توفيت اراد الامير حسين كامل ان يستقل بالنظر على هذا الوقف ولكن القضاء الشرعي حكم بان يكون الخديو عباس ناظرا عليه .

ولم يوفق الامير حسين الى حمل الانكليز على التدخل في الامر لصالحه. كما انه كان متغير الخاطر على صاحب العطوفة حسين رشدى باشا قبل توليته الحكم لانه لم يكن ينقل الي سموه اخبار الخديو وحقيقة صحته عقب الاعتداء عليه بالاستانة بل كان يتلقاها من الصحف كعامة الناس. وسموه كان يطمع في ان يوافيه قائم مقام الخديو يوميا باخباره. كما ان عظمته كان متغير الخاطر ايضا من عطوفة الباشا لعدم مساعدته في تعيين عظمته ناظرا على وقف والده.

فلما قبل الامير حسين كامل العرش صدر الاعلان السابق ذكره. وفى اليوم نفسه وجه المستر ملن شيترام الى سموه التبليغ الاتي الذى تشرح فيه الحكومة البريطانية الاسباب التى ادت الى هذا الانقلاب السياسى

« ياصاحب السمو »

« كلفني جناب ناظر الخارجية لدي جلالة ملك بريطانيا العظمي ان اخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير في مركز مصر. »

« كان في الوزارة العثمانية حزبان احدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمي تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ومقتنع بان الحرب التي دخل فيها جلالته لاتمس

مصالح تركيا في شيء ومرتاح بما صرح به جلالته وحلفاؤه من ان هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا في مصر ولا في سواها. واما الحزب الاخر فشرزمة جنديين افاقين لا ضمير لهم ارادوا اثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع اعداء جلالته معللين انفسهم انهم بذلك يتلافون ماجروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية . اما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم يأملون ان تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى ارغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الاسطول التركي بقيادة ضباط المانيين ثورا روسية غير محضة . »

« ولدي حكومة جلالة الملك ادلة وافرة على ان سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعداء جلالته منذ اول نشوب الحرب مع المانيا . وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت الى جلالته . »

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك انها اعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في مصر انها اخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصري في الحرب الحاضرة فقد اصبح من الضروري الان وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من

حقوق السيادة وجميع الحقوق الاخري التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية . »

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة . وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية . وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمي بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحاً وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثى يقرر فيما بعد . »

« بناء عليه قد كلفتني حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رؤى فى سموكم أكثر الامراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » . وانني مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرض على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن أريطانيا العظمي أخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية فى دفع أى تعد على الاراضى التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وقد فوضت لي حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد اعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك . »

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم في الانعام بالرتب والنياشين » .

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر . »

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الاجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد . ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر في تعديل المعاهدات الى مابعد انتهاء الحرب . »

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ماتسمح به حالة الامة في الرقي السياسي . وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمي فى هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي الي سرعة التقدم

فى سبيل الحكم الذاتى وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاماً كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم . ولا أرى لزوما لان أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من رقبة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجاً عن أى عداء للخلافة فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والاستانة . وان تأييد الهيآت النظامية الاسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الامور التي تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . ولسموكم أن تعتمدوا فى اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل العطاف وتأييد من جانب الحكومه الانكليزية . وعلىّ أن أزيد على ماتقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على اخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة الي قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الامن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو . »

« وانى انتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظيماتى . »

ولكن الوديعة التى وضعتها حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمي تحت يدها لسكان القطر المصرى لم ترد اليهم . وهم ما كانوا يطلبون اكثر من ذلك مكافأة لهم على قيامهم بما طلب منهم من تسهيل مهمة قائد جيوش جلالته وعلى ماضحوه فى سبيل قضية انكلترا والحلفاء ! ! على ان الوعد

الصريح قد اعقبه فى نفس التبليغ تصريح مناقض له : وهو ان « تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هـذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقـدم فى سبيل الحكم الذاتى . » وهو تصريح يهـدم آمال من يتمسك بالوعد الاول ! انما هي اساليب سياسة الاقوياء الذين يسلبون باليسار ما اعطوه باليمين!! .

وهنا يحق لنا ان نسائل من كان بيدهم ازمة الحكم بمصر اذ ذاك هل كانوا قانعين بهذا القسط من الحرية لبلادهم دون الاستقلال التام الذى يتوق اليه وينشده الجميع والذى عملت له مصر منذ نحو قرن مضى ؟ ولا مشاحـة فى ان هذا التبليغ بنصه او هذه الوثيقة بتفاصيلها لم تصدر من المستر ملن شيتهام الا بعد اتفاق سابق بينه وبينهم .

وعلى كل حال فان الناس بهتوا لهـذه المفاجأات والمباغتات التى لم يكونوا يتوقعونها . غير انهم لم يبدوا حيالها حراكا . ولما كانت الاجتماعات محظورة والافواه مكممة والصحف لاتنشر الا مايروق الرقابة نشره لم تصـدر من أحد اشارة استحسان او استهجان لما وقع . غير ان ذلك لم يمنع من انتشار بعض الاشاعات في البـلاد التى منها ان سمو الخديو اراد ان يعود الى بلاده وامته فحال الانكليز دون امنيته لغاية سياسية . ولدينا معلومات عن هذه النقطة ارجاءنا نشرها الى سفر آخر عن «عباس والحرب العظمى» سننشره فيما بعد ان شاء الله .

هذا ولقد تحدث مراسل جريدة التيمس الانكليزية في خلع الخديو وأسبابه فقال : « ان الخديو كان صديق غورست وعدو كتشنر . ولم يكن وجوده في الاستانة في وقت الحرب مصادفة . فانه انضم الى سلطان تركيا وحاول ان تحذو البلاد المصرية حذوه فاسرعت انكلترا الى عزله وأرادت بذلك ان تمحو الاثر القانوني لسيادة تركيا على مصر . »

رأى عباس في انتخاب عمه السلطان حسين — واني لاذكر انه لما حصل هذا الانقلاب كان سمو الخديو عباس موجوداً في ولاية عاصمة بلاد النمسا نازلا في فندق « امبريال » فلما وصل النبأ الى حاشيته تهيبوا ابلاغه لسموه . ولما رأيت ترددهم ووجدت من الواجب عليّ أن أوقفه على كل الحقيقة تقدمت الى سموه وتلطفت في القول مبلغا اياه مضمون ما نشرت الانباء البرقية عنه وعن تعيين عمه سمو الامير حسين سلطاناً على مصر . فلما علم بهذا النبأ لم يزد على قوله « في محله » يريد ان هذا التعيين قد صادف أهلا له .

ومما يروى عن سموه انه في الوقت الذي أعلنت فيه الحرب بين تركيا والحلفاء كان يحس بما سيجري من الانقلاب والتغيير . خصوصا وانه كان يعلم بعداء كتشنر له وآية ذلك انه رفع يده وقبلها ثم قال : « اللهم لك الحمد . لقد حكمت ثلاثا وعشرين عاما وهو زمن ليس بالقليل فلك الشكر ! »

صاحب الدولة حسين رشدى باشا

وكائنا كانت هذه العبارة برهانا على الشعور الصحيح . وكانت من جهة أخرى توديعا لبلاد مصر وعرشها الذي صرح لنا سموه مرة بانه يعجب من بقائه متربعا في دسته الى ذلك التاريخ وهو ما كان يؤمل قط أن تزيد مدة حكمه عن مدة حكم جده اسماعيل وهى سبع عشرة سنة (١)

تثبيت وزارة رشدى باشا — هذا وعلى أثر التبليغ الذى وجهه القائم باعمال الوكالة البريطانية بمصر الي عظمة السلطان صدرت الارادة التالية الى صاحب الدولة حسين رشدي باشا الذى كان في الوقت ذاته قائم مقام الخديو ورئيسا لمجلس نظاره ولم يتخل رسميا عن هاتين الصفتين :

« عزيزى رشدي باشا »

« ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الايام أدت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر والى خلو الاريكة الخديوية.»

« وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعث بصورتها اليكم لنشرها على الامة المصرية(٢) موجهة فيها نداءها الى ما أنطوى عليه فؤادنا من عواطف الاخلاص نحو بلادنا لكى ترتقى عرش الخديوية المصرية بلقب سلطان . وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد . »

---

(١) وسنفرد ان شاء الله سفرا خصيصا لحكم « آخر خديو لمصر»

(٢) انظر نص هذه الرسالة فى صحيفة ٦١

« ولما كان لنا بعد ان وقفنا حياتنا كلها الى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الاخلاد الي الراحة من عناء الاعمال مطمح أنظارنا الا اننا بالنظر الى المركز الدقيق الذى صارت اليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك انه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وان نستمر على خطتنا الماضية فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفا على خدمة الوطن العزيز . »

«هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذي نعمل على تخليد الملك فى سلالته . »

« وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام الى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه مواصلين خطة الاصلاحات التى بدء العمل فيها . لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة الى تعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته . والى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر . وسيكون من اكبر ما نعني به توطيد أركان الراحة والامن العام بين جميع السكان وترقية الشؤون الاقتصادية فى البلاد . »

«وأما الهيآت النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية . »

«ونحن على ثقة باننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدي حكومة

صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا . واننا لموقنون بان تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا واضحا مما يترتب عليه ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل التعاون بين جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا الى غاية واحدة . »

« واننا لنعتمد على اخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذى أمامنا . »

« ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية واعتماداً على وطنيتكم نطلب منكم مؤازرتنا فى المهمة التي أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك الى تولى رئاسة مجلس وزراتنا والي تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالي . »

ونسأل الله جلت قدرته أن يبارك لنا جميعا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه . »

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ « حسين كامل »

فرد صاحب الدولة حسين رشدى باشا على عظمته بما يلى :

« مولاى »

« أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتمونى من الشرف السامي اذ تفضلتم علىّ بامركم الكريم الذى فوضتم به الىّ تأليف هيئة الوزارة . »

« نعم انني كنت وكيلا عن ولي الامر السابق . ولكنني مصري قبل كل شيء . وبصفتي مصريا قد رأيت من المفروض عليّ أن اجتهد تحت رعايتكم السلطانية في ان أكون نافعا لبلادي . فتغلبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدي في كل اعمالي على جميع ماعداها من الاعتبارات الشخصية . »

« لهذا فان أقبل المهمة التي تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها الى ولما كان زملائي بالامس الموجودين (كذا) الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي فانني أتشرف بان أعرض على تصديقكم العالي رفق هذا مشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة . »

وانني بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية ،

« حسين رشدي »

﴿ مشروع المرسوم ﴾

حسين رشدي باشا	الرئاسة والداخلية
احمد حلمي باشا	الزراعة
عدلي يكن باشا	المعارف
اسماعيل صدقي باشا	الاوقاف

اسماعيل سرى باشا	الاشغال والحربية والبحرية
يوسف وهبه باشا	المالية
ثروت باشا	الحقانيـة

انتقاء المصريين كيفيـة تنصيب السلطان حسـين — ولقد أظهر المصريون شيأ من الامتعاض والاستياء من ان يكون تنصيب سلطان البلاد بخطاب يوجهه اليـه المستر ملن شيتهام متولى أعمال الوكالة البريطانيـة . مع ان الخديوين ما كانوا ليرتقوا عرش آبائهم الا بنآء على فرمان سلطانى يحمله مندوب سام من قبل خليفـة المسلمين . لذلك لم تظهر علائم الابتهاج على الشعب بل انفرد بالاحتفال بهذا الانقلاب الخاصة وذوو المقامات السامية ممن تدعوهم مراكزهم الى الاشتراك فى مثله :

واذا رجعنا الى الظروف التي اكتنفت ارتقاء السلطان حسين العرش نجد ان علاقاته إذ ذاك كانت متينة مع دولة محمد سعيد باشا وكان عظمته في أبان مفاوضة الانكليز له فى هذا الامر يرسل اليه يستشيره فيما يجب عليه تلقاء ما دعوه اليـه فنصح اليه سعيد باشا بان لا يعتلى العرش بارادة صادرة من المستر شيتهام لما يعتور توليته على هـذا النحو من انقضاض القلوب من حوله وعدم ايمان الشعب المصرى بسلطنته . وأشار على عظمته بان يوعز الى المديرين والمحافظين بجمع العلماء والامراء والذوات والعمد والاعيان فى القاهرة فى جمعية عامة تنتخبه سلطانا على البلاد وتبايعه على الطاعة والاذعان لامره حتى يعزز مركزه الجديد بهذه المبايعـة العامة .

وربما كان صدور الامر للفراشين باقامة ذلك السرادق الكبير الذى اقيم في فناء قصر عابدين لهذا الغرض . ولكن النية انصرفت عن تنفيذ النصيحة فى النهاية لان النظار قالوا إذ ذاك : ما دام التعيين يكون من قبل الامة فيكون لها الحق يوما ما فى العزل . وهم يبغون الابتعاد عن ادخال الامة في مثل ذلك الامر فى هذه الظروف ما استطاعوا الى ذلك سبيلا فكان ما كان من تولية عظمته بالصفة المتقدمة .

الاحتفال بتولية السلطان حسين — ولقد كان الاحتفال بارتقاء عظمة السلطان حسين الاول عرش اجداده فريدا في بابه اذ خرج عظمته من قصر نجله الامير كمال الدين حسين الكائن بجوار جسر (كوبرى) قصر النيل فى عربة سلطانية فخمة تجرها الخيول المطهمة تتقدم المركبة كوكبة كبيرة من الخيالة البريطانية فاخرى من الخيالة المصرية وخلف المركبة كوكبة أخري من الخيالة البريطانية . وسار الموكب على هذا النظام حتى وصل الى قصر عابدين وبعد وصول عظمته بخمس دقائق وصل المستر ملين شيتهام القائم باعمال الوكالة البريطانية مستصحبا موظفى الوكالة فى مركبتين فاخرتين يحف به عدد عظيم من خيالة الجيش البريطانى . ثم وصل على أثره اللفتننت جنرال ج . ج . مكسويل قائد القوات البريطانية فى مركبة فاخرة كذلك مستصحبا أمير الا بحريا ومحفوفا بالحرس البريطانى . فتشرفوا كلهم بمقابلة عظمة السلطان مهنئين عظمته بارتقاء كرسى السلطنة . وكان الجيش الانكليزى قد اصطف على جانبى ميدان عابدين

تتقدمه موسيقاه وفى الساعة التاسعة صباحا خرج الحرس المصرى الفخرى من ثكنة عابدين تعزف بلحن السير المصرى العسكرى وفى وسط الحرس علمه . فوقف هـذا الحرس قبالة الباب البحرى وراءه صف من الجيش الانكليزى .

ثم بدأت المقابلات الرسميـة من الامراء فالوزراء فالعلماء وأعضاء الجمعية التشريعية وكبار الموظفين وذوى الحيثيات من التجار والاعيان وسواهم . وكان عظمته كلما تشرف فوج من أفواج المهنئين بالمثول بين يديه يلقى عليهم كلمة تناسب المقام . وحينما تشرف أعضاء الجمعية التشريعية بالمثول بين يديه خطب رئيس الجمعيـة معالى احمد مظلوم باشا فقال : انه بالاصالة عن نفسـه وبالنيابة عن زملائه أعضاء الجمعية التشريعيـة يهنىء مصر على تشرفها باستواء ذات السلطان الفخيمة على عرشها الرفيع فرد عظمته على هذه الكلمة بانه واثق من ان نواب الامة يعاونونه على القيام بخدمة البلاد .

رأي التيمس فى هذا الانقلاب — ثم نشرت جريدة التيمس لسان حال الوزارة البريطانية مقالا افتتاحيا عن التغيير الذى حدث فى مصر فاثنت على الوزارة المصرية والعلماء والاهالى وقالت فيها «ان أهم ما يوجب الرضى والسرور بالنظر الى الاحوال المصرية منذ وقعت الازمة انما هو تمسك الوزارة المصرية بجانب انكلترا كل التمسك وحسن خطة العلماء ومنهج الجمهور .»

«أما الوزراء فان اللسان يعجز عن الثناء عليهم واطرائهم بما هم جديرون به فانهم جعلوا نصب أعينهم مصلحة بلادهم وسعادة مواطنيهم

ورأوا ان مصر تنتفع من الحماية البريطانية المعتدلة أكثر من بقائها معرضة لتدخل أنور باشا وعصبة المتآمرين القابضين على أزمة البلاد العثمانية .»

ولعمرى هل كان ينتظر من جريدة التيمس ان تقول غير ذلك وقد صارت الاحوال فى مصر الى أبعد مما كانوا ينتظرون ؟

وفى يوم ٢١ ديسمبر اجتمع مجلس الوزراء لاول مرة بعد الانقلاب تحت رياسة الحضرة السلطانية فى قصر عابدين وقرر ضمن قراراته ما يأتى:

أولا — الغاء وظيفة قاضى مصر . (أى قطع آخر علاقة للخليفة بمصر)

ثانيا — مرسوم بتعيين رئيس ونائب مصريين للمحكمة الشرعية العليا ورئيس ونائب مصريين كذلك لمحكمة مصر الشرعية الابتدائية .

ثالثا — قانون معدل لبعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومبطل لاخرى فيها بمناسبة الغاء وظيفة قاضى مصر .

رأى السلطان حسين فى الحالة الحاضرة — ثم نشر فى ٢٣ ديسمبر حديث بين عظمة السلطان ومراسل جريدة التيمس نلخصه فيما يلى لاهميته .

بدأ عظمته الحديث بان الثورة فى تركيا خيبت آماله كما خيبت آمال كثيرين سواه ثم قال فيما يختص بتوليه عرش السلطنة: «ان بصره لم يطمح قط اليه ولكنه مؤمن وعقيدته تعلمه بانه انما وجد ليسعى لخير بلاده وانه يعتقد ان حكومة بريطانيا العظمى ستشد أزره فى ادراك غايته .» ثم قال : « انه ايقن منذ أخمدت الثورة العرابية ان مصر وسائر الاقطار

الشرقية مفتقرة الى الاوروبيين ليساعدوها فى سبيل التقدم والارتقاء » ثم أثنى على بريطانيا العظمى لما قامت به من الاعمال الطيبة في البلاد .

علل عظمته عدم تقدم مصر بالسرعة المرجوة الى انه كان للمصريين ثلاثة أبواب مفتوحة أمامهم : باب السراى الخديوية وباب الوكالة البريطانية وباب الحكومة المصرية . فلا غرابة اذن أن يضل الشعب المصرى الذى تنقصه الخبرة السياسية والعلم ويسير فى طريق مناقضة لمصلحته الحقيقية . »

وروى عظمته انه « لما دعي لرئاسة مجلس شورى القوانين قبلها غير مراع رتبته ومقامه . ولكنه أضطر للاستقالة منها لما حالت مساعى عابدين دون قيام عظمته بالمهمة التى وضعها نصب عينيه وهى رجاؤه ان يتمكن من التأثير الحسن فى مناقشات المجلس . . . . ولا يحسن به أن يخوض فى مداخلة السراى الخديوية إذ ذاك التى كانت تؤخر تقدم البلاد . »

وفي كلامه عن مستقبل البلاد قال : « انه واثق بانكلترا تمام الثقة ويأتمنها ويرجو أن تثق هى به أيضا وتأتمنه . لانه كان مستقيما في معاملاته دائما ويسعي فى التوفيق بين انكلترا ومصر . » ثم أبدى أمله بانه « اذا حدث ان هددت مصر مرة أخرى فيكون الشعب المصرى قد بلغ من التقدم الادبى والمدنى شأوا يحمله على المبادرة الي الدفاع عن بلاده مع جنود الامبراطورية البريطانية جنبا الى جنب من تلقاء نفسه وعن طيبة خاطر . »

ثم أطرى عظمته الجنود البريطانيين وضباطهم وقال انه « اذا أتيح له ان ينهض بالشعب المصرى وان يبث فيه بعض هذا الروح العالي الذى يراه في الامم الفتية المتفرقة في انحاء الامبراطورية (يريد أمم المستعمرات البريطانية) فانه حينئذ يكون قد نال المرام . » ثم قال: « ان البلاد مفتقرة الى التعليم لتصل الى هذه الغاية وانه يقصد بالتعليم التعليم بالمعني الصحيح لا مجرد درس الكتب واستظهارها . بل تهذيب الاخلاق والتربية الادبية والاجتماعية التى يتلقاها الابناء عن امهاتهم . فان البلاد مفتقرة الى تعليم ابنائها أشد الافتقار . »

ثم تفضل عظمته فاثني في سياق حديثه على الفلاح المصرى وقال انه يعرف المزارعين المصريين حق المعرفة ويحبهم ووصفهم بانهم « لا يوجد أقرب منهم الي التقدم أو أكثر منهم دعة ودماثة أخلاق ولين عريكة وأوفر اجتهادا وهمة ونشاطا . ولكنهم يعوزهم اليد التى تقودهم فى السبيل السوى . »

وانه لحديث طويل يدل على ما اتجهت اليه نيات عظمته من الخير للبلاد والرعية . ولكنه أظهر فيه اعتمادا كثيرا على الدولة الحامية .

وفي ٣٠ من شهر ديسمبر سافر فضيلة محمد فوزي افندى آخر قاضى قضاة في الديار المصرية ميما الاستانة وبسفره انقطعت آخر صلة كانت تربط مصر بالدولة التي كانت صاحبة السيادة الشرعية عليها . وغدت مصر

تجتاز مرحلة جديدة من حياتها سنري أثرها في السنوات التى تلى هـذا العـام .

﴿ سنة ١٩١٥ ﴾

تصريح رشدى باشا فى الحالة الحاضرة — انقضى عام ١٩١٤ ومصر على ما رأينا راسفة في أغـلال الحمابة التى عدها أولو الامر في البلاد نعمة عليها لا تقدر وغاية ما كانت لتدرك لولا كرم الحامين وبرهم بالانسانيـة وغـيرتهم على تحرير الضعفاء من نير استعباد الاقوياء من الامم . ودخل عام ١٩١٥ فاراد صاحب الدولة حسين رشدى باشا أن يعيد توكيد اقتناعه بالحالة التى وصلت اليها مصر . ويصرح بما تصبو اليـه البلاد فى ظـل هذه الحماية .

ففي ٨ يناير من هـذه السنة نشرت له جريدة التيمس حديثا مع مراسلها في القاهرة نلخصه فيما يلي قال دولته :

« لقد حقق هذا التغيير ما أملته طويلا . فقد كان دائما من رأيي ان مصر كبيرة الاهمية بالنظر الى موقعها الجغرافي . وانها تولد مطامع الامم الاخرى فيها . وهى ضعيفـة لا يمكنها الدفاع عن ذاتها . فلكي تحافظ على كيانها يجب أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة . ثم انها تصبو الى بلوغ استقلالها الداخلى . والامة الوحيدة التي يتوفر فيها الشرطان اللازمان هى بريطانيا العظمى . لانها قادرة على حماية مصر كما ان تقاليدها الحرة خـير

ضامن لتحقيق آمالنا . أما استقلال مصر الذاتي الذي لا أظن بلوغه ممكنا الآن فاري انه يمكن البدء فيه . وذلك بتخويل المصريين رأيا نافذا في المسائل المصرية البحتة التي لا دخل لها بمصالح الاجانب : مثل الاوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية . ويعطي هذا الحق للجمعية التشريعية التي ليس لها الآن الا صوت استشاري فقط في جميع شؤون البلاد ما خلا زيادة الضرائب . وبذلك تخطو البلاد خطوة واسعة في سبيل الحكم النيابي . واني أعتقد ان هذه التجربة ستفضي الى تخويل الجمعية رأيا قطعيا في أمور أخرى . وان لي أملا كبيرا في القومسير البريطاني العالي الذي سيفحص هذا المشروع وأومل أن تنال الجمعية التشريعية سلطة تزيد في أهميتها وتجعل المصريين يشعرون انهم مع بلوغهم مقاما محترما في مصاف الامم التي تجعل بلادهم سلطنة يتقدمون في سبيل تحقيق أمانيهم الوطنية . »

ثم أكد دولته ما جاء في تصريح السير شيتهام لعظمة السلطان بشأن الامتيازات الاجنبية ولم يبد رأيا قاطعا . ولكنه قال :

« اني أرى ضرورة توحيد جميع المحاكم في مصر . فيفضي ذلك الى وجود محاكم أهلية ذات نظام دولي تقوم مقام المحاكم التي يتقاضى أمامها الاجانب . ولا بد من الضمانات الكافية لاجل الغاء النظام الحالي . »

ثم تكلم دولته عن الحالة المالية والامن العام فقال عن الموضوع الاول ان الحكومة تمكنت من تلافي صعوبات مالية جمة . وذلك بفضل موارد مصر التي يمكن أن تستفيد منها البلاد فوائد جمة . وقد تحسنت

الاحوال بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة . ويمكن مصر أن تستفيد من هذه الازمة مع ان حاجة البلاد المالية كانت شديدة الى ارتفاع ثمن القطن وأما حالة الامن العام فانها أحسن بكثير من الحالة المالية وان الاجراآت التي اتخذتها الحكومة قد أفضت الي انقاص الجرائم في سائر انحاء القطر . »

نعم اننا نعلم ان دولة الوزير كان يرى قبل نشوب هذه الحرب وعقب هزيمة الاتراك فى حرب البلقان رأى من يقول بقطع كل صلة لمصر بالدولة العلية لتكون مستقلة استقلالا تاما وتوضع تحت اشراف دولة بريطانيا العظمى القوية . ولكننا ما كنا نتخيل ان آمال دولته تتعدى هذه الفكرة الى استحسان وضع مصر تحت الحماية البريطانية ! أما قول دولته ان مصر ضعيفة ولكي تحافظ على كيانها يجب أن تكون تحت سيطرة دولة قوية فهو قول مبالغ فيه لان مصر لم تكن فى كل أدوارها التاريخية ضعيفة لا يمكنها الدفاع عن ذاتها كما وصفها دولته . فتاريخها القديم يتناقض مع هذه النظرية . كما انها لم تكن كما وصفها دولته في عهد محمد على باشا جد الاسرة المالكة ولا في عهد اسماعيل باشا والد صاحب العظمة السلطان . ولكن هذا الضعف الذى منيت به اليوم انهو الا أثر من آثار الاحتلال الاجنبي الزمن الطويل . ولكي تستعيد مصر قوتها وتمتلك نشاطها المفقود وتنهض من كبوتها المؤلمة يجب أن تصل أولا وقبل كل شيء الى الاستقلال التام وتعقد محالفات مع الدول العظمي لصيانة هذا الاستقلال .

أما نظرية توحيد المحاكم المصرية فانني أوافق دولته عليها لاعتقادي بان في تنفيذها نوع جمة .

ثم اننا اذا قارنا حديث دولته هذا بحديثه الاول الذي حادث فيه مراسل الديلي كرونكل عقيب اعلان الحماية على مصر نجد ان دولته قد تقهقر بانتظام في مطالب البلاد وأمانيها — وان كان ما تمناه في الحديثين دون مطالب البلاد بمراحل — حيث قال في حديثه الاول « وأول ما نتوق اليه ان نرى جمعيتنا التشريعية تتمتع بالرأي القطعي في الشؤن الداخلية . » ويقول في حديثه هذا « أما استقلال مصر الذاتي الذي لا أظن بلوغه ممكنا الآن فاري انه يمكن البدء فيه وذلك بتخويل المصريين رأيا نافذا في المسائل المصرية البحتة التي لا دخل لها بمصالح الاجانب مثل الاوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ويعطي هذا الحق للجمعية التشريعية على ان هذه المرافق التي ذكرها دولته ما كانت يوما من الايام موضع تدخل الدوله المحتلة حتى يقول دولته بتخويل المصريين رأيا نافذا فيها .

ثم ان عبارته التي ساقها عن الجمعية التشريعية توهم انها غير صالحة للنظر في مسائل البلاد الداخلية الاكثر أهمية مما ذكر . وهذا وقد بالغ دولته في وصف المصريين بانهم غير أكفاء حتى للحكم الذاتي . ولا أدل على هذه المبالغة مما قامت به الجمعية التشريعية قبل الحرب من الاعمال الجليلة التي تشهد بكفاءة نوابنا ولو انه لم يكن لهذه الجمعية الا صوت استشاري على وجه العموم .

هجوم الأتراك على قناة السويس — وفي يوم ٢٨ يناير من السنة المذكورة بدأ الترك قتالهم مع الجيوش الانكليزية على ضفاف قناة السويس. ولم يكن يعلم ان من بين هذه الجيوش الانكليزية وحدات مصرية بحتة اشتركت في القتال فعلا وكان لها نصيب أكبر نصيب.

ففي ليلة ٢ — ٣ فبراير حاول الاتراك اجتياز القناة بالقرب من محطة طوسون. فخيبت محاولتهم وتقهقروا بفضل الخدعة الحربية التي دبرها الملازم الأول احمد افندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية من القناة البطارية الطوبجية المصرية الخامسة. اذ مد الاتراك جسرا (كوبريا) وقتيا منصوبا على ذوارق من الالومونيوم لعبور القناة عليه. فتركهم الملازم المذكور حتى أتموا الجسر وبدأوا فعلا بالسير عليه بغية عبور القناة. وإذ توسطوا الجسر فاجأهم باعمال نيران مدافعه فيهم وهم يظنون انهم في أمان من كل اعتداء. ولكن هذا الملازم لسوء حظه لقي حتفه في هذه الموقعة بعد انتصاره.

فشكر عظمة السلطان الجيش المصري على اشتراكه في القتال ومنح الضباط والعساكر مدالیات مكافأة لهم على حسن بلائهم فيه

على ان هذا الامر أي اشتراك الجيوش المصرية في الدفاع عن مصر جاء مخالفا لما تعهد به الانكليز من تحمل أعباء الحرب وحدهم دون الاحتياج لاى مساعدة من قبل المصريين.

ثم بدأ عظمة السلطان يزور المدارس ويشجع الطلبة على الدأب على انتحال مناهل العلم ويكافئ المتقدمين منهم بجوائز سنية ومنح سلطانية كان لها في نفوس الناشئة وذويهم أحسن أثر وأجمل وقع .

وأكثر من التودد الى الرعية بسائر طبقاتها . وكان ينتهز كل فرصة لاظهار ما انطوى عليه فؤاده من البر بافراد الامة والعطف على الفقراء منهم حتى أخذت القلوب تنجذب الى ناحيته والانفس تطمئن اليه .

الاعتداء على حياة السلطان — ولكن حادثا وقع فدل على ما كان ينتاب علاقة عظمته ببعض رعيته من تفكك العري وما يتوتر تصورات هذا النفر من الاعتقادات التى أدت الى وقوع مثل هذا الحادث الشنيع .

ذلك ان من يدعى محمد خليل تاجر الخردوات بمدينة المنصورة حاول يوم ٩ ابريل سنة ١٩١٥ اغتيال حياة عظمة السلطان . بان أطلق عليه عيارا ناريا حين مرور عربة عظمته بشارع عابدين في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور . فاخطأه ولم تصب القذيفة سوى العربة . فضبط الجانى فى الحال ثم حكم عليه المجلس العسكرى بالاعدام ونفذ فيه الحكم فعلا .

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث الذى دل على مبلغ انحطاط رأي من أقدم عليه . وعماء بصيرته أتى فى يوم ٩ يوليه من السنة المذكورة حدث انه بينما كان عظمته سائرا قبيل الظهر بموكبه من قصر رأس التين الى

مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لتأدية فريضة الجمعة اذ القيت عليه قنبلة من نافذة من نوافذ احد المنازل المطلة على الموكب . فوقعت على ظهر جواد من جوادى المركبة ثم سقطت الي الارض ولم تنفجر .

وقد انحصرت الشبهة فى اثنين من الشبان حوكما أمام مجلس عسكرى فحكم عليهما بالاعدام ثم خفف عظمته عنهما الحكم واستبدله بالسجن المؤبد .

كساد الاعمال — ولقد ظهرت نتيجة لازمة لكساد الاعمال في البلاد وتحكم الضيق المالى المستمر فيها الا وهى وجود طائفة من العمال في مصر بلا عمل يرتزقون منه . وطبقة العمال في البلاد عنصر لا يستهان به . وكانت السلطة لانكليزية في أشد الحاجة الى الايدي العاملة فى ميادين القتال للقيام بكل ما يلزم هناك . فلما اشتدت الحال بالعمال المصريين بدأت السلطة فى استخدامهم فى مهامها . فوفدوا من انحاء القطر زرافات هربا من شبح الجوع الذى يتهددهم وأقبلوا على العمل ولو تحت وابل القنابل والرصاص ليفرجوا عن أنفسهم وذويهم ما هم فيه من ضيق الحال. وبذلك انفرجت أزمتهم وتبع هذا الانفراج تحسن فى حالة الاخذ والعطاء فى البلاد نوعا ما ولو ان أسعار الحاجيات المعيشية أخذت فى الارتفاع عن ذي قبل لهذا السبب ولسبب آخر وهو تدفق سيل الجيوش البريطانية على البلاد واحتياجهم، على كثرتهم، الى المؤن من ناحية وتعاملهم مع الاهالى من ناحية أخرى .

فظائع اعتداء الانجليز على الاهالى — الا ان هؤلاء العساكر المختلفى الألوان والاجناس البابى المشارب والمذاهب كان أكثرهم من عامة شعوبهم . ولقد بدت من بعضهم وبخاصة من الأوستراليين أمور لو وقعت فى غير أيام الحرب لاشعلت نيران فتنة كبرى . فكان أمورا شنيعة ارتكبها هذا النفر من الجند فى بعض أحياء القاهرة الآهلة وفى رابعة النهار ترتعد لها الفرائص هلما . نذكر منها الحادثة التالية المشهورة :

وهو انه لسبب ما اتفق جماعة منهم على النخول الى بيت من بيوت الدعارة بشارع وجه البركة فى رابعة النهار وفى بيت هاربون والجالسون الى المشارب فى ذلك الشارع الكثير الحركة أن رأو النساء يلقين من نوافذ أعلى طابق من ذلك البيت الى الشارع . وبعد يسير من الوقت رأوا هؤلاء الجنود يصبون البترول على جدران الدار ثم يشعلون فيه النيران . كل هذا والناس ينظرون ولا رجل الشرطة الى هذا المنظر الذى يمثل القسوة والوحشية فى أجلى معانيها ولا يجرأون على الدنو من هؤلاء التعيسات المسعافين أو اطفاء ما أوقد هؤلاء الجند من لهب . وأخيرا حضر رجل المطافىء والحكدار ورجل الاسعاف فقام كل منهم بما فرض عليه . وانسحب مرتكبو هذه الجرائم المنكرة آمنين مطمئنين . ولقد كان هؤلاء العساكر وبخاصة عساكر المستعمرات يعاملون المصريين بشىء من الغلظة والاحتقار كما انهم كانوا يكثرون من التعدى على بضائع الباعة المتجولين ويأخذونها نهبا بلا ثمن .

ولقد نشرت السر دورهام احدى المتطوعات فى الحرب العظمى، وكانت تقوم بخدمة الجنود فى الميادين، مقالا فى جريدة الديلى نيوز الصادرة فى ٢ ابريل سنة ١٩١٩ تبحث فيه عن أسباب ما وقع من الاضطرابات فى مصر فى ذلك العام. ولقد كانت الآنسة المذكورة بمصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ الى ابريل سنة ١٩١٦ فقالت فيه:

« انى على وفاق من الرأى مع المستر رادن جوست من ان الاضطرابات الحالية لم تكن الا نتيجة لازمة لخطئنا تجاه المصريين. ولا جدال فى ان السلطات المسئولة ملومة كل اللوم فى ارسال جنود من جنود المستعمرات الى مصر دون أن يبينوا لهم الطرق التى يجب أن يعاملوا بها الاهالى. فان الكثير من هؤلاء كان جاهلا جهلا فاضحا لدرجة انهم كانوا يتصورون ان مصر بلد انكليزيا! » ... « ولقد عاملوا الاهالى بقسوة واحتقار. فلقد رأيت فى الكنتين الذى كنت اشتغل فيه خادما مصريا من خيرة الخدم انهال عليه جندي بالضرب بقدمه لشيء تافه وهو انه لم يفهم أمرا أصدره اليه. ولقد ضرب أحد الجنود رجلا متعلما مهذبا من المصريين وسلب منه عصاه الغالية الثمن بلا أدنى سبب. ولقد صرح لى كثير من الماليه البريطانية انه يجب أن تمر سنوات عدة لنستطيع محو الاثر السيء لما اقترفه الجيش من الرذائل فى هذه البلاد. » ... « ولقد روى لي - ولست أدرى مبلغ هذه الرواية من الصحة - ان بعض الجنود

السكارى نزعوا البراقع عن وجوه بعض السيدات المسلمات . الخ . الخ .
فلا غرو إذن اذا كان المصريون يخافوننا ويحقدون علينا . »

هذا قليل من كثير . فكم أهانوا من عليـة القوم وكم سلبوا الناس ما في جيوبهم بحجة التفتيش عن أوراق مشتبه فيها وكم أحرجوا نساءا مخدرات وكم وكم مما لا يدخل تحت حصر .

هذا ولم يخطر للحكومة أن تلتفت الى ما يقع من التعدى والاهانة على الاهالى الآمنين من هؤلاء العساكر الذين وفدوا على هذه الديار للمحافظة عليها . أو تلفت نظر القائد العام لهذه الحالة التى أوسعت مسافة الخلف بين الاهالى والانكليز وأوغرت صدورهم عليهم .

الوركو (الجزية) — ذكرت الحكومة في قطع كل صلة مع الدولة العلية فبدأت عند وضع ميزانية سنة ١٩١٦ بأن ترفع وركو مصر وتوابعها البالغ قدره ٦٦٤٨٢٦ جنيها مصريا من حساباتها العمومية على أثر رفعها السيادة العثمانية عن عاتقها . ولكنها عجزت عن ذلك فعلا لتقيدها منذ أعوام لدى الخواجات روتشيلد وأولاده وبنك انجلترا بتسديده اليهم رأسا الى مدة معينة لحساب القروض العثمانية المعروفة بقرض سنة ١٨٥٥ وغيره

وبهذه المناسبة نقول انه لوحظ أن النقود الذهبية قلت جدا فى اسواق مصر فاصدر القائد العام أمرا في ٢١ أغسطس بوجوب زيادة الاعتناء بحبس الذهب فى مصر . كما صدر منه بلاغ فى ١٠ سبتمبر بانه لا يجوز

للمسافرين من القطر المصرى أن يأخذوا معهم من النقود الذهبية ما تزيد قيمته عن ١٥ جنيها انكليزيا عن كل شخص .

الاعتداء على وزير الاوقاف ورأى رشدى باشا عن الجرائم السياسية

وحدث فى ٥ ديسمبر انه بينما كان معالى ابراهيم فتحي باشا وزير الاوقاف مزمعا السفر الى الوجه القبلي وواقفا في محطة القاهرة بين موظفي وزارته اذ اعتدى عليه صالح افندى عبد اللطيف العداد بوزارة المالية بان طعنه بسكين حادة ثلاث طعنات فجرحه جروحا بليغة في كتفه ولكنه شفى منها بعد حين .

ولقد تحدث في ١٥ سبتمبر صاحب الدولة حسين رشدى باشا الى صاحب جريدة الاهرام والمسيو جورج قيسيه مدير الجورنال دى كير بشأن الاعتداءات التي وقعت على عظمة السلطان وبعض الوزراء فقال :

« ان انتصار الالمان وحلفائهم انتصارا تاما فى أوروبا قد يمكن ان يحمل — مع الفرض الضعيف — على الظن بان انكلترا تحمل على ترك مصر »

« الا ان الذين يتصورون أن نتيجة انتصار الالمان ستكون تسليم مصر الى أبنائها ما هم الا سذج بله . فاذا ما انتصر الالمان لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى . أي حلول المانيا محل انكلترا وبعبارة أخرى أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة وهى انكلترا أمة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار وهى المانيا : أكثر الامم جشعا

فى امتصاص دماء المستعمرات تفيض علينا من زاد عن بلادها الغاصة بالسكان وتحل أبناءها محلنا فى تنظيم شؤوننا الخ . . . وكل تاريخ المانيا وكل أعمالها وكل كتابات كتابها المشهورين تدل على انها لا تعمل الا لغرض واحد وذلك الغرض هو « ان تمحو الشعوب لتحكم فرق جثثها . » ثم قال « ألم تمح أمة الهيروروس (١) التعساء حتى آخر واحد منهم لان جريمتهم في نظرها كانت انهم أرادوا في أفريقيا الجنوبية أن يحفظوا الي جانبها مظهرا بسيطا من مظاهر الاستقلال ؟ »

ثم قال « ان هذه المكائد والمؤامرات فضلا عن انها غباوة وحماقة فانها ليست أقل منها قتلا لمصلحة الوطن . فانه لو قضى سوء الحظ بان تفقد سلطان البلاد كانت تفتح ثانية مسئلة ضم مصر التي لم يكد يلبها بقتل والتي كان لها في انكلترا أنصار أقوياء ولا يزال لها هناك مثل هؤلاء الدعاة والانصار . »

« الا ان أولئك الضالين الذين سامحوا أيديهم بسلاح الشر والآثام

---

(١) أمة الهيروروس بقية أمة فى توجلاند المستعمرة الالمانية وقيل ان الالمان أرهقوهم ارهاقا شديدا حتى لم يبق منهم الا عدد يتراوح بين الاربعمائة ألف والنصف مليون فاراد الالمان التخلص منهم نهائيا فاصدر الحاكم هناك الامر الآتى :—

« كل من يوجد من الهيروروس فى حدود هذه البلاد بعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ يعدم » فخرج ١٦٠ الف منهم الى الصحاري لا يملكون شيئا ومات كثير منهم جوعا . فارسل الحاكم الى وزير الخارجية يقول « لقد انتهى أمر الهيروروس . »

يجهلون الطور الشديد الخطر الذي اجتازته مصر منذ بضعة أشهر . وهم لا يعرفون الهوة البعيدة القرار التي كاد يهوي اليها وجود مصر السياسي .»

« الا انه متى كتب التاريخ الصحيح للفترة التي تقدمت بسط الحماية الانكليزية على مصر يرى الجميع ويعرفون أن حسين الاول اذا كان قد قبل عرش مصر فانما هو قد قبله بدافع وطني محض . وهذا المثال العالي السامي الوطنية هو الذي حمل الوزارة التي أتشرف برياستها على أن تعقد العزيمة على العمل مع عظمته . »

ثم تكلم دولته عن مسئلة محاولة اغتيال الوزراء فقال : « انهم لو نجحوا في ابادتنا عن الوزارة فانهم ولا شك يكون لهم وزراء من الانكليز . » ثم قال : « أن صالح عبد اللطيف بدوي (المقتول على فهمي باشا) هزا الى انني قلت العبارة الآتية : « يجب سحق الامة المصرية بضرب رؤسائها . » وانى لأبرأ الى الله من هذا القول . أأنا أريد سحق الشعب المصري وأنا مصري وأجدادي سفكوا دماءهم في سبيل استقلال مصر ؟ وان أحد أجدادي انتصر على الجنرال نريزر الانكليزي فقابله بعد انتصاره الرجل الخطير الشأن محمد علي فنزجل ونزل عن جواده وقبله وكلما تذكرت ذلك تأخذني هزة الفخر . واذا كان جدي قد قاتل الانكليز حبا في مصلحة مصر فان هذه المصلحة نفسها تحملني أنا اليوم على أن أماشيهم واضعا يدي بيدهم . »

قال دولة الوزير « أما مسألة ضم مصر الى الاملاك البريطانية فكانت

فتحت قبل اعلان الحماية . وكانت لها في بريطانيا دعاة وأنصار أقوياء ولا يزال لها فيها بعض الدعاة والانصار من ذوى النفوذ . وان مصر قد اجتازت طورا شديد الخطر حتى كاد كيانها السياسى يهوى الى هوة بعيدة الغور والقرار . »

ونحن لا ندرى أكان دولة الوزير جادا فى قوله هذا يقصد مدلوله حقا ؟ أم هو قال ما قال من قبيل الارهاب . حتى يقنع الناس بالحال التى وصلوا اليها ويطمئنوا الى السكون دون المطالبة بامانيهم تامة غير منقوصة

حالة مصر فى أواخر عام ١٩١٥ — ويجدر بنا أن نصف حالة البلاد في أواخر هذا العام الذى مر على مصر وهى غارقة في طوفان الحرب تعانى ويلاتها وتتحمل مغارمها دون أن تعلنها على سواها من الدول أو تعلنها عليها دولة أخرى معادية .

انقطع ورود الذهب الذى كان يصل فى كل عام اليها في المواسم التجارية بسبب اغراق المراكب التى كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغواصات المعادية التى كثر ظهورها في كل البحار . مع هبوط أسعار القطن الى حد لا يحتمل ولا يطاق . وتحرجت الحال في الصدور من جراء الضغط على الافكار والمراقبة الشديدة على الصحف والرسائل حتى الخصوصية منها إذ كان الرقباء يفضون الخطابات الشخصية ويطلعون عليها ثم يعيدون ما لا يجدون فيه شبهة الى أربابه .

معارك الدردنيل واتخاذ مصر معسكرا عاما للحلفاء — وقد اشتبك الانكليز والفرنسيس مع الترك فى قتال عنيف فى ميدان جديد إذ حاول الاولون اقتحام مضيق الدردنيل عنوة فاكثروا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية واتخذوا لهم فيها معسكرات عدة بالقاهرة والاسكندرية ومدن الوجه البحرى . وكثرت مستشفيات الجرحى والمرضى من المحاربين فى المحافظات وفى اكثر عواصم المديريات . إذ أنزلوا هؤلاء فى المستشفيات الاميرية فضلا عن مستشفيات الجيش المصرى ومستشفياتهم الثابتة والنقالة فكثرت من جراء ذلك الحميات الغريبة فى البلاد .

جمع العمال المصريين وأخذ السلطة الدواب والمحصولات — ثم أخذت السلطة فى جمع العمال والمتطوعين من البلاد بطريق الاجبار لارسالهم تارة الى بحيث جزيرة سينا وأخرى الى بحيث جزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل . نقول بطريق الاجبار لاننا نعلم ان أكثر المتطوعين كان يساق سوقا الى التجنيد بضغط العمد والحكام ارضاء للسلطة العسكرية التى باتت كل ادارة الحكومة مسخرة لتلبية طلباتها المثقلة لكاهل البلاد والعباد وانا لنروى هنا حادثة واقعية وأخرى فكاهية عن هؤلاء المتطوعين التعساء . أما الواقعية فهى ان قطارا كان يقل جماعة من المتطوعين المحروسين بالجند شاهرى أسلحتهم قاصدا القنطرة . فما ابتعد عن مدينة الزقازيق بضعة كيلو مترات حتى القى واحد منهم بنفسه من القطار أثناء سيره تخلصا من التطوع الذى لم يكن بالطبع بناء على رغبته فمات المسكين

لمائته . وأما الفكاهة فما يروى من ان بعضهم رأى جنديا يسوقون ثيلانا يرسفون في أغلال . فسأل أحد الجند عن أمرهم فقال : « هؤلاء متطوعون ! » ....

ولقد بلغ عدد المتطوعين والعمال الذين أخذوا من مصر حتى نهاية الحرب لمساعدة الحلفاء في مختلف الميادين نيفا ومليون نسمة أرسل منهم فوج الى فرنسا كما أرسل منهم عدد كبير يسير الى العراق وآخر الى فلسطين .

ولجأت السلطة العسكرية كذلك الى أخذ الحبوب والعلف من الاهالي بأثمان حددتها قسم مراقبة التموين ، حتى أصبح الناس لا يجدون ما يلزمهم لسد قوتهم الضروري ولا لاطعام مواشيهم .

ولم تقف السلطة عند هذا الحد بل جبت من البلاد الدواب اللازمة لها فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل الا استولت عليه بثمن بخس .

وكان كل ذلك يجرى بمساعدة رجال الحكومة بناء على أوامرهم وبضغطهم على الاهالي . فكانت تراهم يتسارعون الى ارهاق الاهالي خدمة للسلطة العسكرية الانكليزية ويتفانون في اظهار الهمة في تلبية طلباتها كل فيما يخصه : فالمدير يتلقى الامر من وزارة الداخلية بجمع عدد مخصوص أو كمية محدودة من كل ما تقدم ذكره . فيفرض هذا على كل مركز من مراكز مديريته كمية من القمح وأخرى من الشعير أو التبن أو الدريس

أو عدد من الدواب الى نحو ذلك مما كانوا يكلفون بجمعه والمأمور بدوره يفرض على كل بلد أو قرية ما يخصها من القدر المطلوب منه . فيقوم العمدة بجمع ما طلب منه من أفراد الأهالي كبيرهم وصغيرهم غنيهم وفقيرهم . وكان هؤلاء الحكام من المدير الى العمدة الى الخفير يستعمل كل ما أوتى من حول وقوة وما منح من سلطان للحصول على ما فرض على مديريته أو مركزه أو قريته . بل تعدى بعضهم حدود العدالة في تنفيذ تلك الاوامر وضل البعض فاستعمل هذه الظروف سبيلا لجمع الاموال من الناس واكلها بالباطل . كما ان بعض ذوي الامر كان يتخذ من هذه الحالة وسيلة للانتقام من أعدائهم حتى نسبت نفوس بعض الحكام والمحكومين على السواء

ولقد نشر قلم المطبوعات في ١٥ نوفمبر من هذه السنة بلاغا يعلن فيه تدخل الحكومة المصرية في شراء الحبوب والدريس للجيش البريطاني بمصر . وحسبنا بهذا البلاغ اعترافا من الحكومة بتقديرها كل ما استطاعت من المساعدات للجيش المحارب في مصر رغم ما أعلنه الانكليز أنفسهم من انهم لن يلجأوا اليه يوما ما .

التبرع لجمعية الصليب الاحمر وفرسان القديس يوحنا الانكليزية — ولم تكن هذه المغارم هي كل ما انتاب البلاد والعباد وحسب . بل أذاع القائد العام للجيوش البريطانية في مصر اخيرا يدعو فيه الناس للتبرع لجمعية الصليب الاحمر وفرسان القديس يوحنا البريطانية في يوم ٣٠ اكتوبر . فاقيمت الحفلات في المدن تحت رياسة المديرين والمحافظين والمأمورين . فتبارى الناس في تقديم

ما يستطيعون من المعونة الى هـذه الجمعية الخيرية في ذلك اليوم المشهود المعروف (يومنا) نبلغت التبرعات في جميع انحاء القطر في ذلك العام ١١٢٥٣٤ جنيه والناس كما قدمنا من سوء الحال وضيق المعاش . وكانت مصر الثانيـة بين البلاد المنتميـة الى بريطانيا في أقطار العالم فيما تقدمتـه للصليب الاحمر وغيره . ولم يسبقها سوى أونتاريو في كندا فان ما جمعتـه بلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

وهكذا انقضى هذا العام ومصر تضرع الى الله أن يخلصها من ويلات هذه الحرب التي قرأتها وهي تتوهم انها لن تكلف في سبيلها درهما واحدا ولا قطرة دم من دماء أبنائها .

﴿ سنة ١٩١٦ ﴾

انحدار الحلفاء ومساعدة مصر — بدأ هذا العام باقتناع الحلفاء بعجزهم عن متابعة القتال في ميدان الدردنيل وبحيث جزيرة غاليبولى حيث انسحبوا منـه نهائيا في ليلة ٨ ـ ٩ يناير من هذا العام . بعد ان أهلكوا في سبيل اقتحام هذا المضيق الشيء الكثير من الذخائر والاموال . وبعد أن افرطوا في الجود بمهج الرجال وتقدوا كثيرا من مراكبهم الحربية . وامتلأت مستشفيات القطر المصري بالجرحى من الانكليز والفرنسيس والمصريين حتى ضاقت بهم على كثرتها في أنحاء القطر .

وفى صبيحة يوم الخميس ٢٠ يناير رفع حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال بصفته وزير الحربية والبحرية المصرية الى حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا المذكرة التالية :

«أتشرف بان أعرض على مسامع المجلس (أى مجلس الوزراء) ان قائد عموم القوات البريطانية بمصر يشتغل الآن بتنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال . وهو ، كما يعلم حضرات أعضاء المجلس ، قد نال معاونة كثير من فروع الادارة المدنية المصرية . وقد اخطرنى الآن أن الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال متعودين النظام العسكري مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش . »

« وقد استشرت حضرة صاحب المعالى السردار في هذا الموضوع وبعد تمام الاتفاق بيني وبينه على ذلك أتشرف بان أرفع الي دولتكم برفق هذه المذكرة مشروع قرار وزاري بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ماعدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة راجيا عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء . »

ويلاحظ على هذا الخطاب أن الحكومة الانكليزية صرحت مرارا في بلاغاتها وفى الوثائق التى وضعتها على نفسها انها ستتحمل وحدها عبء

هذه الحرب دون طلب أية مساعدة من جانب المصريين . فاقتراح معالي سري باشا اذن لم يكن الا مجرد تطوع لم يكن له مبرر .

بادرت الوزارة الى تلبية هذا الطلب بلا أجر ولا مساومة مع أن كل هذه الخدمات الجليلة التي قدمتها مصر للانكليز في هذا الوقت العصيب كانت كافية لحمل الحكومة على طلب بعض النفع للبلاد في نظيرها .

ولقد كانت السرعة في دعوة الرديف على الصفة المتقدمة وعدم وضع قاعدة لتمرينه وصرف مرتباته سببا في وقوع بعض الاغلاط . اذ اعتمدت الحكومة المصرية على ان كل مصروفاته ستتحملها السلطة العسكرية البريطانية لانه في خدمتها . وهذه السلطة ظنت ان مصر هي التي ستقوم بها اعتمادا على أن الرديف مصري والتي دعته هي وزارة المالية المصرية فتوالت السلطتان وأصبح لرديف لا يدري من أين يأخذ تعيينه ومرتباته . فذهبت طائفة منه الى قصر عابدين في يومي ٢٩ و ٣٠ من يناير المذكور للشكوى من هذه الحالة . فطمئنت خواطرهم وتعهدت الحكومة المصرية في النهاية بالقيام بما ذكر من طرفها . وعلى ذلك تلوفي الامر وانتهت المسئلة .

تقهقر الاتراك عن قناة السويس — ولما تقهقر الاتراك عن القنال ورجعوا على أعقابهم تتبع الانكليز خطواتهم في صحاري بحيث جزيرة سينا

ولكن الصحارى كانت قاحلة لا ماء فيها ولا سبل لسير الجيوش بمدافعها وعرباتها الضخمة عليها . فارسل الانكليز أمامهم العمال المصريين والرديف المصرى لتمهيد الطرق حتى أصبحت صالحة لسير السيارات وجر المدافع الضخمة . ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الاسماعيلية وأنشأوا سككا حديدية لسير القطارات عليها . فاصبحت الصحراء هينة الاختراق بفضل العمال المصريين والرديف . وصار زحف الجنود فيها مستطاعا بعد ان كان ضربا من المخاطرة . وكان هؤلاء المصريون يعملون بثبات تحت وابل من القنابل والقذائف التي كان الأعداء يمطرونهم بها .

أرادت السلطة العسكرية أن تطلع الشعب المصرى على مبلغ ماوصلت اليه أعمالها في هذه الصحراء وعظمة ما قامت به فى هذا الميدان وايقافه على منعة خطوط دفاعهم . فدعوا لزيارتها معالى وزير الحربية وسعادة وكيل الداخلية ومعالى رئيس الجمعية التشريعية وحضرات أعضائها . فلبوا الدعوة في ٢٨ فبراير . ولما عادوا من رحلتهم أثنوا على ما قوبلوا به هناك من الحفاوة والاكرام وذكروا أطيب الذكر ما رأوا من متانة خطوط الدفاع الحربية .

حديث السلطان حسين عن الاتراك — هذا ولقد نشر في خلال هذا الشهر حديث لعظمة السلطان كان دار بين عظمته وبين الدكتور هربرت آدم جيبون مراسل « النيويورك هرالد » الامريكية في شهر يناير نجمله فيما يلى :

قال عظمته فى بدء حديثه : «ان مظاهر الحكم لا تهمني لانني كنت أكثر حرية وهناء لما كنت الامير حسين . ولكن الذى اضطرنى الى قبول هذا المنصب هو دخول تركيا الحرب لانه ما كان لى في هذا الظرف وأنا أحد أمراء بيت محمد على ان اتنحي عن الواجب الذى يحول دون هدم العمل المجيد الذى بدء به جدي الخالد الذكر لترقية المصريين واسعادهم » ثم عطف عظمته على ذلك بقوله : « أن حكم الاتراك كان مصيبة على مصر حتى جاءها محمد على . وهذا شأن الاتراك اينما حلوا . والدليل على ذلك ما يشاهده السائح من الفرق الهائل بين حالة البلاد التى تحررت من حكم تركيا بانبلقان وحالة تركيا ذاتها من حيث المدنية والعمران وتمو الزراعة الى غير ذلك . » ثم قال : « أن الالمان يخطئون الخطأ كله اذا توهموا اننا نغتبط بدخول الاتراك فى مصر لتحريرها من الحكم الانكليزى . »

ثم قال عظمته : « اننا نحن المصريين ننظر الى الانكليز كاصدقاء لنا ومحامين عنا واننا لموقنون بان بلادنا كانت ولا شك ضائعة فى العام الماضى لولم يخف الانكليز لمساعدتنا . وهم بركة لمصر . »

وقال عظمته في عرض هذا الحديث : « ما كنت لاقبل سلطنة مصر فى ظل الحماية البريطانية لولم أكن منعطفا على الدولة الحرة العظيمة التى تساندنا معا في انجاح شعبي اقتصاديا وأدبيا . ولقد علمني الاختبار الطويل الشخصى ان الانكليز هم أصدقاء شعبي وعائلتى الخاص . » ثم

اردف ذلك بقوله : « وأنا متابع العمل معهم ما داموا على ثقة من ولائى واخلاصى . ولولا هذه الثقة والولاء لاعتزلت منصبي بدون تردد . »

كل ما جاء فى هذا الحديث معقول . ولكن لو لم تكن مصر من جهة أخرى لازمة للانكليز في وقت الحرب لزوم الروح للجسد لما خفوا للدفاع عنها وخصوصا عن قنال السويس الذي هو أعظم شريان موصل بين رأس الامبراطورية البريطانية وجسمها . ولئن قطع هذا الشريان لاشرفت تلك الامبراطورية العظيمة على الهلاك في هذه الحرب العظمي فهم فى الحقيقه كانوا يدافعون عن امبراطوريتهم أولا لا عن مصر فى حد ذاتها كمدافعتهم عن بلجيكا صونا لبلادهم .

توتر العلاقات بين السلطان والانكليز وتغيير القومسير السامى — ثم انه يؤخذ مما يبدو من بين سطور هذا الحديث وجود فتور بين عظمة السلطان وبين أولى الامر من الانكليز . حتي لوحظ بعد ذلك أن عظمته أكثر من دعوة طوائف رعيته الى الولائم وأفاض على الناس من سحب مكرماته غيوثا منهملة وبسط يده بالخيرات وزاد من الانعامات . فكأنه أراد أن يتخذ له من هذه الأمة ظهيرا ومن قلوبها سياجا لعرشه وقت الحاجة . فنجح في ازدياد التفاف القلوب حوله — ولو ان سياسة الحكومة قضت بابعاد الامة عن مبايعته .

ويرى الناقد ان عظمته عمد فى أواسط هذا العام الى الامتناع عن مزاولة أعماله الرسمية ولجأ الي التنقل فى أملاكه بالأرياف وكان ذلك

لسببين : الاول اختلال صحة عظمته والثانى توتر العلاقات بينه وبين القومسير العالى البريطانى السير مالك ماهون . فرأى عظمته أن يتفادى عن الاحتكاك به وعما ينجم عن ذلك من المشادة بابتعاده عن مركز الحكم مع أن الوقت كان يتطلب أن يسود بينهما الصفاء والولاء خصوصا وقد ظهر على السواد الاعظم من الامة نفور من الانكليز . وأخذ هذا النفور يزداد بسبب استيلاء الانكليز على أقوات العباد وأرزاقهم ودوابهم وسوق أبنائهم الى ميادين القتال قسرا وقهرا .

ولقد أشيعت اشاعات عن أسباب هذا الخلاف بين سيد البلاد ورجال السلطات العسكرية البريطانية نسبت فيها السلطة الى الخروج عن حد اللياقة في معاملة عظمته .

ولا أدل على توتر العلاقات بينهما من الحديث الذى دار بين عظمته وبين مراسل شركة (لاسوشيا تدبرس) أى اتحاد الصحافة الامريكية الذى يقول فيه : « لما عرضت على السلطنة المصرية رئاستها فى بادىء الامر لان الحالة يومئذ كانت حرجة معقدة . وأنا لا مطمع لى فى الملك . ولكني بعد اعمال الروية رأيت أن في وسعي خدمة مصر بقبول منصب السلطنة . فصافحت بريطانيا العظمي ووضعت فيها ثقتي وسأقوم بعهودى حتي النهاية . »

« ولولا ثقتى بالحكومة البريطانية واعتقادى ان حقوق الحكم

الذاتى ستزاد زيادة تدريجية ما أخذت على عاتقي القيام بالعمل . ولا يخفي انه لم يكن في ذلك ربح شخصى لى . لانني لما كنت أميرا كنت سعيدا جدا أواصل أعمالى الزراعية والخيرية وأنا غير مثقل باعباء الحكم . »

ويؤخذ من هذا الحديث أن عظمته يحاج الانكليز بقوله انكم دعوتمونى لهذا الأمر وأنا كاره له فقبلته لما وثقت بانكم ستساعدونني على ترقية البلاد وتقدمها صافحت بريطانيا ووثقت بها ولست ميالا للأخلال بعهودى . فما لرجالكم هنا يناوئونني ؟ مع انى لولا ما قدمت ما أخذت على عاتقى القيام بالعمل الذى دعوتموني اليه وانا لا أرى لى فيه مغنما شخصيا . وهذا عتاب رقيق قبلته الحكومة الانكليزية ونزلت بعده على ارادته فيه واستقدمت اليها قومسيرها السامي الجنرال ماك ماهون . ارضاء لخاطر عظمته . وعينت بدله السير ونجت باشا الذى كان الى ذلك التاريخ سردارا للجيش المصرى وحاكما للسودان . وهو رجل عاقل وديع الأخلاق خبر المصريين لطول معاشرته لهم وعرف عظمة السلطان شخصيا وكانت له به علاقات ودية .

عقب هذا التغيير عاد عظمته الى عاصمة سلطنته وعادت الأمور الى ما كانت عليه قبل توتر العلاقات بينه وبين الجنرال ماك ماهون .

الطيارات الالمانية فوق القاهرة — وفي ١٣ نوفمبر فوجئت القاهرة بامر مريع تنشر فيها الزعر . ذلك ان طائرات من طائرات الأعداء حلقت

فى جوها فى رائعة النهار والقت على بعض أحيائها تسعة قنابل فقتلت ١٤ شخصا وجرحت ٢٥ من عابرى السبيل وفيهم بعض النساء ثم عادت آمنة مطمئنة دون أن يتصدى لها منازع .

والعجيب أن تصل هذه الطائرات الى جو القاهرة وهى قد مرت بلبع على خطوط القنال وفيها وفى ضواحى القاهرة مطارات حوت العدد العديد من الطائرات البريطانية ومنها المخصصة لمطاردة مثل هذه الوافدات المجرمات .

اتخذت بعد هذه الغارة التى لم تكن فى الحسبان الاحتياطات اللازمة لاتقاء أمثالها فصدرت الأوامر باطفاء الأنوار ليلا فى المدن والقرى . كما انه صدرت تعليمات تتبع فى حالة ما اذا استطاع العدو ان يحلق بطائراته فى جو البلاد .

وهكذا انقضى هذا العام والناس مروعون على انفسهم وأملاكهم بسبب ما قرأوا ويقرأون من انباء الغارات الجوية التي تحدث على بلاد الحلفاء . فكان هذا الرعب ضغثا على إبالة بجانب ما منوا به في العامين الغابرين من خسارة فى الاموال والانفس .

سنة ١٩١٧

ما فتئت نيران الحرب يشتعل لهيبها في أنحاء العالم تدمر الصروح العاليات وتدك أركان المعاقل الراسيات . وملاك الموت منهمك فى حصد الارواح وانتزاع المهج من صدور الرجال والاهالى الآمنون يتحملون ويلاتها تروعهم انباؤها وتشيب أطفالهم رواياتها ووقائعها . وقد شحت الارزاق وعسر على أكثر طبقات الأنام التمتع بالطعام الا ما سد منهم الرمق أو كاد . ولم تكن مصر باقل من سواها تحملا للمصائب ولا تعرضا لنكبات هذا السيل الجارف بل حل فى ربوعها ما حل بربوع سواها . على ان مصر فى الحقيقة لم تكن محاربة ولا طلبت الحرب ولا كان لها فيها مأرب.

تقرير عن خدمات الجيش المصرى للانكليز — ولقد رأينا فى خلال ما عرضنا بعضا من وصف ما انابها . وهاهى شهادة من جناب الجنرال السير ارشيبالد مرى القائد العام لميادين القتال فى شرق البحر الأبيض المتوسط عما قدمه الجيش المصرى من المساعدات لقواته حتى أواخر سنة ١٩١٦ . وهذه الرسالة موجهة من جنابه الى وزارة الحربية البريطانية قال :

« يسرنى كثيرا أن أرفع اليكم الخدمات التى قام بها جناب الجنرال ف . ر . ونجت والجيش المصرى لقوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصرى منذ نشوب الحرب . وانى اعبر عن امتنانى من المساعدة التى

تقدمت لى بكل أريحية فى جميع الاوقات : فقد خدم ٢٨ ضابطا و ١٢ موظفا من حكومة السودان مع قوات البحر الأبيض المتوسط . وكانت مدة خدمة السواد الأعظم منهم قصيرة تعادل فقط مقدار أجازاتهم التي يستحقونها في الاحوال العادية . ومن هؤلاء مات ستة ضباط بين قتلى ومن الاصابات . وجرح احد عشر . واستبرت خدمات ستين ضابطا وسبعة وعشرين موظفا من حكومة السودان فى أوقات شتى للخدمة مع القوات البريطانية فى القطر المصرى . واستخدم بعض أفراد الجيش فى أزمنة مختلفة كحراس على كبارى السكة الحديدية وحاميات نقط عديدة مهمة فى داخلية البلاد . »

« وقد قدم الجيش المصرى ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما فى الدفاع عن القطر المصرى. والحق بسلاح هجانة البكانير صنف من الهجانة المكسيم ونصيلة مسلحة من ادارة الاشغال العسكريه واشتركوا في الوقائع الحربية ضد السنوسى (واشترك أيضا في هذه الوقائع ١ جي بلوك من السوارى المصرية) وفي الهجوم على السويس في شهر ابريل سنة ١٩١٥ . وكان بلوكان من ٢ جي أورطه بياده مصرية حامية للطور . واشتركوا فى الوقائع التى حصلت بعد هذا التاريخ فى تلك المقاطعة . وقد كانت حامية ابو رنيمة من الجيش المصرى لبضعة أشهر في خلال سنة ١٩١٥ .

وطلب ٢٢٣٠ جنديا من رديف الجيش المصرى واستخدموا فى الاشغال الخاصة بالدفاع عن القنال . وقد تطوع عدد من الضباط أرباب المعاشات والمستودعين للخدمة مع الرديف وأدوا خدمات ذات قيمة . وفى شهر مايو سنة ١٩١٥ جمعت أورطة من الأشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة في الدردنيل واستلم قيادة الاورطة والبلوكات ضباط انكليز في خدمة الجيش المصرى . وقد قامت هذه الاورطة مدة الاربعة الاشهر التي خدمتها فى شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل . »

« وعلاوة على هذه المساعدة من الافراد فقد وضع الجيش المصري بكل أريحية تحت تصرف قوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصري معدات للراحة ومهمات حربية وجمال للحملة . »

« وأخص بالذكر تقديم اسبتالية الجيش بالقاهرة بكامل معداتها الى فرقة النيوزيلانديين وشراء ما ينوف عن ١٤٠٠٠ جمل بين ركوب وحملة من السودان مع ما كلف جمعها والكشف عليها طبيا وترحيلها من المشقة والزمن لمستخدمي المديريات . وتقديم ١٧٤٠٠٠ قنبلة لقوات البحر الأبيض المتوسط . وتسليم القاطرات والنولاذ للدفاع عن القنال وصنع مقادير عظيمة من المهمات والملبوسات وتصليحها في ادارة المهمات . فلهذه الخدمات وجميع الخدمات الأخرى التى انجزت علاوة على الأشغال

الأعتيادية فالجيش المصرى وحكومة السودان يستحقان فائق التشكرات الودية . »

ثم خص بالثناء بعض الضباط والصف ضباط والعساكر لتفوقهم فى الخدمات التى وكلت اليهم أو لبلائهم فى الحرب أحسن البلاء .

العمال المصريون فى فرنسا وفى العراق — ومما يثبت اتساع الدائرة التى عملت فيها فرق العمال المصرية النبأ الآتى الذى نشر في جريدة الأهرام الصادرة فى ١٢ ابريل سنة ١٩١٧ :

« نزلت فى فرنسا حديثا فرقة من قسم الاشغال المصرى قادمة اليها من مصر للاشتغال بأعمال مختلفة فيها باجور طيبة . وقد وصفها كاتب ممن حضروا حفلة استقبالها فى فرنسا فقال : جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطا . وقد قوبلت مقابلة حافلة عند نزولها الى البر . وأعجبنا جميعا من حسن هندامها وانتظامها ودلتنا هيأتها بلباس الخاكى على انها فرقة جد وعمل ولاحظنا على وجوه رجالها السرور بالمناظر الحديثة التي وقعت عليها أبصارهم في البلاد . »

« والمفهوم ان هذه الفرقة تمضى في فرنسا ستة أشهر ثم تعود الى مصر قبل حلول فصل الشتاء . »

كما ان فرقا أخرى من هؤلاء العمال استخدمت في ميدان العراق

الحربى. فاذا تأملنا الى ما قدمته مصر من المساعدات ـ لا للجيش المحارب في حدود مصر وحسب بل في ميادين القتال فى الشرق وفى الغرب ـ نعلم قيمة التعهد الذى قطعه الانكليز على أنفسهم في بدئها وحين رفع الحماية على البلاد.

ولقد رأت الحكومة إزاء ماتقوم به من النفقات وقلة ورود الفحم لتسيير قطارات السكة الحديدية مع كثرة ما يلزم منها لنقل العسكر والمهمات الحربية أن تعوض ما يصيبها من الخسارة فى هذه المصلحة باستنفاد أموال الاهالى فاصدرت قراراً في ١٣ مايو من هذه السنة بزيادة أجور النقل بالسكك الحديدية الاميرية بمقدار خمسين ٪ على الأجور الأصلية بالنسبة للركاب وخفضت عدد القطارات كما خفضت سرعتها.

ولقد قام حضرة السلطان حسين فى شتاء هذا العام بجولة طويلة في صعيد مصر على البواخر النيلية زار في أثنائها عواصم المديريات القبلية جميعها فزاد تقربه من رعيته وزاد تقرب الرعية منه.

نزع السلاح — والظاهر ان السلطة العسكرية مع كل ما اتخذته من الحيطة كانت لا تزال توجس خيفة من الأمة المصرية. فاستصدرت في ٢٠ مايو قانونا بنزع السلاح من أيدى الناس. وخصت بهذا النزع الوطنيين دون الاجانب. فاخذ رجال الحكومة فى تنفيذه بنفس الطرق التى ينفذون بها كل أمر يكون خاصاً بالسلطة العسكرية. ولكن مع

الا سف كانت النتيجة شراً على البلاد والعباد مما لو ترك السلاح في أيدى من بيده رخصة بحمله . فان الحكام استطاعوا أن يجمعوه من الناس الظاهرين الذين لا يخشي بأسهم حتى اضطر بعضهم الى شراء الأساحة وتقديمها للحكام ليظهروا بمظهر المجتهدين في تنفيذ الأوامر . ولكنهم عجزوا عن مصادرة سلاح الأشرار والقتلة لأن هؤلاء أخفوه فى اماكن أمينة لا تصل اليها أيدى الحكام وخشى العمدان يدلوا عليها خيفة انتقام الأشرار منهم . فكان السلطة والحكومة معاً قد تركت الأشرار مسلحين وجردت المدافعين من السلاح .

نعم إن التشريع المصرى كان فيه قانون لحمل السلاح قيد فيه من يحمله بقيود شتى . ولكن الحكومة قالت في مذكرتها التى رفعتها لمجلس الوزراء لأستصدار هذا القانون «ان هناك فرقاً بين القانونين فالقديم كان يرمي الي تقييد حاملى السلاح بضرورة الحصول على رخص لحمله . أما القانون الجديد فقد وضع لنزع السلاح من الأهالى كلية ! ! »

هذا ولقد أظهرت الحكومة كرماً حاتمياً فى معاملة السلطة العسكرية حيث فتحت وزارة المالية في ٢٥ أغسطس من هذه السنة بعض الأعتمادات للمديريات لأبتياع الحمير اللازمة للسلطة وقد قالت الحكومة فى بلاغها أن الغرض من ابتياع هذه الحمير «أنها لازمة للخدمة العمومية» ثم صدرت الأوامر للمديريات بان ينتقى المفتشون البيطريون الحمير الصالحة للعمل وأن يقدروا أثمانها التى تدفع من خزانة المديرية من الأعتمادات

المفتوحة . وكان مجموع الاعتمادات الأولى التى فتحت لهذه الغاية لا تقل عن ٥٠٠٠٠ جنيه .

مصلحة التموين — وقد اضطرت الحكومة تجاه قلة الضروريات اللازمة للمعيشة الى إنشاء مصلحة خاصة لتموين البلاد مع أنها غنية بخصوبة أرضها ووفرة محصولاتها الأخرى التى تزيد عن حاجة سكانها ! وما كان أغناها عن ذلك لولا كثرة الوافدين عليها من العساكر وما يصدر من حاصلاتها الى الخارج لسد حاجة جيوش الحلفاء المحاربين الذين تركوا الزراعة والفلاحة في أوروبا .

الفصل الثانى

وفاة السلطان حسين

وفى أوائل شهر اكتوبر من هذا العام ساءت صحة عظمة السلطان واضطر الى ملازمة فراشه . وفي يوم ٩ اكتوبر وافاه القدر المحتوم بقصر عابدين . فنعاه دولة رئيس الوزراء حسين رشدى باشا بعبارة مؤثرة نشرها في البلاد كافة قال فيها :

« داهمت مصر مصيبة عظمى اذ فقدت مليكها المحبوب . فقد اختار ذو العرش والجلال الى جواره فى دار النعيم المقيم صاحب العظمة

السلطانيـة المغفور له حسـين الأول . فلفظ النفس الأخير من حياة
فى ظهر هذا اليوم » .

« ان الراحل الـكريم لفائق تفانيه في محبة بلاده وبديع أخلاصـ
للمصلحة العامة أثنـاء المدة الوجيزة التى تبوء فيها عرش مصر — ويا أسفا
على قصرهاـ بل في جميع أدوار حياته المباركة قد استحق شكران الوطن .

« امتاز رحمه الله بمدارك العقل السامي وبدواطف القلب الرحيم
فـكان على الدوام موضع المحبة والتوقير فى نفوس المصريين بل فى قلوب
جميع المتوطنين على ضفاف النيل . فلا غرو ان بكته مصر بكاء من يندب
كارثة وطنية . ولا ريب أنه فى جميع أنحاء القطر فى بيوت الله ومساكن
الناس من أحقر الدور الى اخفر القصور ستنبسط أكف الضراعة والابتهال
الى مولى البرايا ان يتغمد برحمته ورضوانه ذلك الذى سيلقبه التاريخ
حقاً وعدلا بهذا اللقب الجليل « أبو الامة . »

(وانى انعي اليكم هذه الفاجعة الـكبرى وقلبي يتفتت من الحزن . »

الى هنا انطفأت شعلة حياة ذلك السلطان الذى تولى عرش البلا
والقلوب منصرفة عنه خافقة عليه وفارق هذا العالم والقلوب منعطفة عل
آسفة على وفاته راضية عنه وعن صفاته.

تنحى الامير كمال الدين عن قبول العرش — وكان عظمته قد عرض قبي
وفاته على نجله ووحيده الامير كمال الدين حسين عرش مصر ليخلفه عل

ولكن الامير تنحي عن قبوله . فارسل الى عظمة والده كتابا في ٨ اكتوبر هذا نصه :

« ياصاحب العظمة السلطانية »

« ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطاني الى مابعد بحثه وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لي عن رغبتكم في أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة في الاكبر من الابناء ثم بعده لأكبر أبنائه وهكذا على هذا الترتيب . »

« واني لاذكر لعظمتكم هذه المنة الكبري لما في هذه الرغبة من التشريف لي . على أني مع اخلاصي التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل مقتنع كل الاقتناع بأن بقائي على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادي بأكثر مما يمكن أن أخدمها به في حالة أخري . لذلك أرجو من حسن عطفاتكم أن تأذنوا لي أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لي أن أتمسك به في إرث عرش السلطنة المصرية بصفتي ابنكم الوحيد . »

« واني لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام . »

صفات الأمير — والأمير كمال الدين مشهور بحرية الرأى وعدم الميل الى الختل والمراوغة . ولا يرضي الاقدام على أمر الا اذا عهده خاليا من

كل شائبة من شوائب الشك والظن . ومن مبادىء سموه النفور من الأدارات الرسمية والأبتعاد عنها ما استطاع الى ذلك سبيلا . لانه يكره التقيد ويتعشق الحرية فى عمله حيث يمضى أوقاته في مباشرة أشغاله الخصوصية والألتفات الي ما شغف به من الصيد والقنص وتربية أصائل الخيول والمهجن . ولذلك فانه يرأس من زمن بعيد قسم تربية الحيوانات بالجمعية الزراعية .

وغني عن البيان ان سموه شديد الوطنية محب لبلاده وأمته وهو يرى في اختلاطه بشعبه سبيلا لشعوره بما يشعر به من ألم أو غبطة فيشاركه في الحالتين أكثر مما لو تبوأ العرش . وأصبح بحكم مركزه غير مختلط الابطبقات خاصة من هذا الشعب الذى يحبه ويقدسه .

كما ان مركزه الماثل كان يحمله على عدم تضحية أمياله الشخصية في سبيل الاستيلاء على التاج الذى يزهد فيه بطبيعته . لذلك كله صمم على التخلى عن عرش السلطنة خصوصا وقد كانت ظروفه كلها تدفعه الي الرغبة عنه .

ولقد طير القومسير العالى البريطانى الى حكومته الرسالة الآتية ينعى فيها السلطان :

« يسوءنى جداً أن أنعي اليكم السلطان حسين كامل الذى توفي في قصر عابدين في الساعة ١٢ والدقيقة ١٠ بعد الظهر . »

« وسيحتفل بجنازة عظمته في جامع الرفاعي بالقاهرة . »

« ولا ريب في أن شدة اخلاص عظمته لواجباته جلت منيته . »

« ولقد امتاز حكمه بالسلام والرقي . فان العدو أبعد عن حدود مصر . والزراعة أينعت ووضعت أساسات الاصلاح . وسيظهر التاريخ عظم شجاعته ومعرفته بالواجب مما أدى الى خير بلاده . »

« فموت السلطان خسارة وطنية لمصر لابد أن تشعر بها انكلترا »

« وقد طاب سمو الامير احمد فؤاد عند ارتقائه العرش ان أخبر حكومة جلالة الملك بعزمه على اقتفاء الخطة التى وضعها السلطان حسين والعمل باخلاص واتحاد مع حكومة جلالة الملك لخير البلاد العظيم »

ثم أصدرت دار الحماية البلاغ الرسمى التالي :

« بأمر جلالة الملك يلبس انقومسير العالى البريطانى وجميع موظفى دار الحماية الحداد أسبوعا كاملا من اليوم (٩ اكتوبر) وذلك بمناسبة وفاة السلطان حسين . »

وانها لمجاملة سامية من ملك بريطانيا لآل الفقيد العظيم لا تنكر قيمتها .

وقال محمود فخرى باشا الأمين الأول فى القصر السلطانى إنه بقى ملازما للمرحوم المغفور له السلطان حسين بجانب سريره حتي ساعة وفاته وقد أكد لمحدثيه ان عظمته رحمه الله بقى حاضر الذهن الى ما قبل وفاته بثلثة أرباع الساعة .

صفات المرحوم السلطان حسين — ولقد كان لنعيه رنة حزن فى البلاد كافة من أقصائها الي أقصائها . وسرى في نفوس العباد تيار أسى وأسف شديدين لما امتاز به عظمته من مكارم الأخلاق والعطف على المساكين والضعفاء وحبه لرعيته والسعي فى خيرها بكل قواه ولولا الظروف التى اكتنفت ايام حكمه القصيرة لكان أسدى للبلاد الخير الكثير والنفع الجزيل .

ولد عظمته في ١٩ صفر سنة ١٢٧٠ هـ . وكانت حياته كلها مفعمة بجلائل الأعمال . فعلى عهد والده المغفور له الخديو اسماعيل باشا تولى عظمته تفتيش الأقاليم الشمالية والجنوبية في البلاد . ثم تولى نظارة المعارف فنظارة الأشغال ثم نظارة الحربية فنظارة المالية . فألم بأعمال الحكومة كلها . وله في كل من هذه النظارات أثر محمود يذكر فيشكر .

وكان عظمته محبوبا من والده اسماعيل باشا أكثر من أخيه المغفور له توفيق باشا . ولكنه لم يرد العبث بنظام فرمان وراثة عرش الخديوية الذى يقضى بان تكون الوراثة من بعد والده الى أكبر أولاده . عاهد عظمته أباه بألا ينازع أخاه الأمير توفيقا فى العرش . فبر عظمته بوعده . ولما تولى الخديو توفيق باشا فى سنة ١٨٧٩ عقب تنازل والده رافقه الى القلعة وشهد حفلة توليته . وبعد ذلك صحب والده الى ايطاليا وأقام معه فيها مدة . ثم ذهب الى الآستانة فى معيته .

ولما عادسموه الى مصر سنة ١٨٧٣ انصرف الى الشؤون الزراعية فخدم فيها بلاده خدمات جليلة . وأنشأ الجمعية الزراعية وأوجد فيها قسمى تربية الحيوانات وتربية الأزهار . وأقام المعارض واهتم بمشروع النقابات الزراعية . ودعي المرحوم عمر بك لطفى المحامي الى وضع قانون لها . وأوفد حضرة على بك الشمسى الى أوروبا لدرس مشروعها وسهل له المأمورية عند كبار الموظفين فى فرنسا . وحث المزارعين على تأليفها ولكن الحكومة ظنت أن هذه النقابات تصلح لأن تكون اجتماعات لتبادل الأفكار السياسية فلم تشأ تشجيعها .

وكان عظمته يعرف جميع كبار المزارعين بالقطر ويختلط بهم ويحادثهم فى الأمور الزراعية . وكان كثير العطف على مزارعيه الصغار يعرفهم واحدا واحدا ويحادثهم ويدعوهم الى ولائم يقيمها لهم خاصة . وكان أحد السائحين السويسريين المترددين على مصر ويدعى شارل ها كسوس من الاخصائيين فى الزراعة يعجب به فيدعوه عظمته لزيارة مزارعه الواسعة .

ورأس عظمته الجمعية الخيرية الاسلامية . وهو من طبعه محب للخير مولع بالبر بالضعفاء والمساكين . وكم من مرة برّ من جيبه الخاص بأناس لم يكونوا حائزين للصفات التى تتطلبها الجمعية للاحسان عليهم أو لعمل خيرى خارج عن مهمتها .

وكان شديد الاهتمام بترقية التعليم وتعميمه فى البلاد فسعى فى انشاء مدرسة للبنات الفقيرات على حساب الجمعية يتلقين فيها العلم بلا أجر . وهو

الذى أنشأ في مدينة دمنهور مدرسة صناعية كبرى وأوقف عليها من الأطيان ما يفى ريعه بنفقاتها وهى التى يديرها الآن مجلس مديرية البحيرة .

وهو أول من ترأس جمعية الاسعاف المختلطة بالقاهرة فنهض بها وساعدها مساعدة لا تزال تذكرها الجمعية الي الآن . وأعقبه فى هذه الرياسة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

ولما بدى للحكومة أن توسع في سلطة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لم تجد خيرا منه لرياستها (سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠)

وكان شديد التمسك بدينه قوي الاعتقاد بالله وكان يحمل دائما ، واينما سار ، فى أحد جيوب صدريته مصحفا صغيرا اذا أراد أن يقسم قسما أخرجه وقبله قبل القسم . وكان محبا لوالده المرحوم اسماعيل باشا ويقسم أحيانا به أو بنجله الوحيد الأمير كمال الدين .

وكان شجاع القلب . فهو الذى كلفه والده بتبليغ اسماعيل باشا صديق (المفتش) الأمر بالنفي الى السودان وبأشر نزوله فى الباخرة النيلية التى خصصت لذلك وناهيك ببساطة اسماعيل باشا المفتش إذ ذاك وتفوذه وقوته .

ويروى عنه انه كان يقول بمناسبة قبوله العرش . إن هذا العرش إرثنا من أجدادنا فواجب علينا أن نحفظه من الضياع ليبقى لمن يأتي من

بعدنا . وهى فكرة سامية حفظ بها الأريكة في بيت محمد على مؤسس هذه الأسرة العظيمة .

وكان عصبي المزاج سريع الانفعال . مصابا بالأرق لا ينام من ليله الا ساعة أو بعض الساعة . وهذا ما أثر فى قواه الجسمانية حتي انحطت وزاد انحطاطها ما أخذه على عاتقه من أعمال السلطنة التي انهكت قواه .

وبالاختصار كان رجلا ممتازا فى صفاته وأخلاقه سامي النزعات عالى النفس. وكلمة الخديو عباس التي قالها عندما علم بوقوع الاختيار على عظمته لعرش السلطنة لأكبر دليل على جليل صفاته .

وقد تولي عظمته عرش البلاد وهو في نحو الخامسة والستين من عمره ووافاه القدر المحتوم وهو فى سن الثامنة والستين .

ما قالته الجرائد الانكليزية فى عظمته — ولقد اتفقت كلمة الجرائد الانكليزية الكبري على مدح السلطان حسين وتمجيد ذكراه . وعلى أملها في خلفه أن يقوم باتمام الأعمال العظيمة التى بدأ بها السلطان الراحل التى تعود على البلاد بالخير الجزيل .

فقالت جريدة الدايلى تلغراف : «وجدنا في شخص السلطان حسين، في وقت كان من أشد الاوقات حرجا، رجلا ممتازا بالاخلاص التام والشجاعة المطلقة . ولا يمكن تمجيد ذكره باحسن وأفضل من متابعة انفاذ المشروعات الكبرى التى كان مرتبطا بها ارتباطا صادقا . »

وقالت جريدة التيمس : « إن الامبراطورية قد فقدت صديقا حقيقيا صادقا فى شخص السلطان حسين . وأن إخلاصه الصادق الذي لا جدل فيه وسمو مداركه ومعرفته التامة للفلاح كل ذلك قدجعله المستشار المعول على رأيه الموثوق به من جميع كبار الاداريين الانكليز الذين كانت لهم يد فى انشاء مصر الحديثة . »

«وإن أحسن ما يمكن ان نتمناه لرعاياه هو أن يتمكن خلفه من اتباع مناهجه بعزيمة صادقة واخلاص . ومن حسن الحظ أن سجايا الامير أحمد فؤاد وحياته الماضية تجعلنا نتوقع بثقة أن يتبع المثال الحكيم الوطني الذى صار عليه أخوه الشهير . »

الباب الثالث

السلطان فؤاد الأول . الهدنة ومطالبة الانكليز باستقلال مصر . تأليف الوفد المصرى . استقالة رشدي باشا وعدلى باشا ونقد أعمال هذه الوزارة .

الفصل الاول

السلطان فؤاد الاول

بعد وفاة السلطان حسين الأول وتنحي الأمير كمال الدين حسين عن العرش، اتجهت الأفكار الى انتخاب خلف له فقر الرأى على تولية الأمير احمد فؤاد بدلا عنه .

وهذا هو تعريب التبليغ الوارد لعظمة السلطان فؤاد الأول من قبل الحكومة البريطانية :

« يا صاحب العظمة السلطانية »

« بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بان أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذي شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل الى علمها نعي المغفور له صاحب العظمة السلطانية حسين كامل الذى أكبرت الأمة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها

اخلاصا لا يعتريه فتور وقدرته حق قدره . فكانت وفاته لديها كارثة وطنية . وانني أتشرف بابلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعي الحداد . هذا وانى مكلف في الوقت نفسه بان أحيط علم عظمتكم بانه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث الشرعي المتعين تبعا لوراثة العرش فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي . على أن يكون لورثتكم من بعدكم ، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم . »

« وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلفكم عند ارتقائه العرش . وهى مقتنعة أن في استطاعتها أن تعتمد ، في العمل مع عظمتكم ، على تلك الصداقة التى كانت شعارا لحكم السلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم ، ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية مالا تقل منزلته لدى عظمتكم . »

وإنى انتهز هذه الفرصة فاقدم لعظمتكم السلطانية أجل احترامات

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٩١٤

« رجنالد ونجت »

استمرار وزارة رشدى باشا فى الحكم — وبهذا التغيير انحلت بطبيعة الحال هيأة الوزارة . ولكن عظمة السلطان أحمد فؤاد الاول لم يشأ ان يستبدلها بسواها . بل اكتفى باثبات تأليفها كما كانت على عهد المرحوم أخيه . وهنا نورد نص الرسالتين الرسميتين المتبادلتين فى نفس اليوم بين عظمته وبين صاحب الدولة حسين رشدى باشا بهذا الشأن :

« عزيزى حسين رشدى باشا »

« يعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنا عليه قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها . »

« منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر انها مهددة . وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب فى مصادرها . ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى في اخلاصه لمرافق البلاد . فلم يتردد في حمل أعباء السلطنة مع ما كان يحف بها من المصاعب . واعتمادا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث (كذا) على تنفيذ المنهاج الذى اختطه فى المرسوم الصادر منه الى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة . وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة

البلاد والشروع في الوسائل التمهيدية التى من شأنها احلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها في العالم الذى سيتجدد على أثر انعقاد الصلح . »

« ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا فى ظروف هى أكثر يمنا وتوفيقا . فقد زالت الأخطار التى كان يظهر انها تهدد بلادنا ، وعادت ثروة القطر الى ما كانت عليه . وبقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكا يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا . وإن نحقق في جميع الفروع الأصلاحات التي من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى في بلادنا . »

« ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة . »

« ومن الله نلتمس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل . »

« فؤاد »

فقبل صاحب الدولة حسين رشدى باشا الاستمرار في دست الأحكام هو وزملاؤه وأجاب عظمة السلطان الاجابة الآتية :

« يا صاحب العظمة السلطانية »

« انى لأشعر بالشرف العظيم الذي أوليتمونى إياه بما تفضلتم عظمتكم به علىّ من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى بتأليف الوزارة الجديدة »

« وبالرغم من اعتلال صحتي لما تحملته من الاجهاد منذ ثلاث سنوات ولما نالني من الصدمة العنيفة بفقد سيد ، كان في آن واحد صديقا لي . فاني ، وفاء الي النهاية بالواجب المفروض علي ، بصفتي مصريا ، أقدم في ظل عظمتكم لخدمة بلادي القليل الباقي لي من القدرة على العمل . وبناء على ذلك فاني آخذ على عهدتي تأليف هيئة الوزارة الجديدة فاعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت . »

« واني بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية . »

القاهرة في ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ العبد الخاضع المطيع المخلص

« حسين رشدي »

احتفال تنصيب عظمة السلطان فؤاد الأول — واحتفل بتنصيب عظمة السلطان فؤاد الأول على مصر احتفالا يختلف قليلا في شكله عن احتفال تنصيب المغفور له السلطان حسين الاول .

ففي الساعة العاشرة من صباح يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ خرج عظمة السلطان فؤاد الاول من قصره في حارة الدره مللي راكبا مركبة من مركبات التشريفات السلطانية الكبري . والى يساره حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا وخلفه حضرات أصحاب المعالي الوزراء في ثلاث مركبات أخرى عادية . فاطلق من القلعة ، عند خروجه من القصر ، ٢١ مدفعا وحياه أمام بابه « قره قول » شرف مؤلف من تلاميذ المدرسة

الحربية . وموسيقي المشاة المصرية وحياه في طريقه ، من القصر الي ملتقى شارع البستان بشارع سليمان باشا . المشاة الثامنة المصرية وهي وقوف بعضهم بجانب بعض على صفين . وحفت به هناك كواكب من الخيالة في الحرس السلطاني .

واصطفت أورط من الجيش البريطاني وموسيقاتها في طريق موكبه على الجانبين من شارع قصر النيل الى شارع المناخ فميدان الاوبرا فشارع عابدين شاهرة أسلحتها . فحيته التحية العسكرية الواجبة . وكان الناس في طريق عظمته مجتمعين مئات وألوفا من طبقات مختلفة يحيونه ويصفقون له تصفيقا شديدا وهو يحييهم بوجه باش .

وفي نحو الساعة العاشرة والنصف ، وصل عظمته بموكبه الجليل المهيب الي قصر عابدين . فحياه في مدخله الخارجي بلوك من الجيش البريطاني تصحبه موسيقاه وآخر من المشاة في الحرس السلطاني ومعه موسيقاه كذلك .

ثم استقبله في مدخل القصر الكثير من حضرات أصحاب السمو الامراء أعضاء الاسرة السلطانية وحضرتا صاحبي المعالى رئيس الجمعية التشريعية وسعد زغلول باشا وكيلها . وأصحاب الفضيلة كبار العلماء وحضرات كبار موظفي الحكومة . وأطلق عند تشريفه القصر ٢١ مدفعا ثم جرت التشريفات كالمعتاد .

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر خرج عظمته بموكبه الحافل الي دار الحماية فزار فخامة السير ريجنلد ونجت القومسير العالى البريطانى واللادى ونجت قرينته . ثم زار بعد ذلك صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسين .

ولقد كان أول هم عظمة السلطان زيارة المدارس وتشجيع الطلبة على المضى في تحصيل العلم وحثهم على الدأب على الجد والاجتهاد فى اقتطاف ثمراته .

أما البلاد فقد استمرت سائرة في حالها الأولى ولم يرفع عن عاتقها حمل من الأحمال التى ألقتها عليه السلطة العسكرية .

فكان نصيب مصر من التبرعات لجمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس يوحنا فى هذا العام ١١٨٨٦٧ جنيها

ولقد صدر مرسوم سلطانى بتشجيع الناس على التطوع فى خدمة السلطة العسكرية . ومنح هذا المرسوم المتطوعين امتيازات لم تكن لهم من قبل منها أن من تطوع فى خدمة الجيوش البريطانية وأمضى في هذه الخدمة زمنا ما ، يعفى من الخدمة العسكرية المصرية . وفى هذه المنحة تضحية كبرى لحقوق البلاد . ومنها تفضيل المتعلمين منهم على سواهم فى خدمات الحكومة متى أتموا مدة تطوعهم .

وفي شهر نوفمبر من السنة المذكورة بلغ التبن المطلوب للسلطة العسكرية من البلاد ٣٥٠ الف حمل بالسعر الذى حددته له الحكومة بالتسعيرة الرسمية وقد قسمت هذه الاحمال على الأقاليم .

وفي هذه السنة قل وجود البترول قلة لم يسبق لها مثيل فاضطرت الحكومة الى صرف تذاكر للناس حدد فيها المقدار المسموح لكل شخص بمشتراه منه .

وكثر ورود الجرحي والمرضى من العساكر المحاربة حتي ضاقت بهم المستشفيات العسكرية والمدنية على سعتها فتحولت المدارس الأميرية الى مستشفيات لهم ونقلت المدارس الى أماكن أخرى .

وفي شهر ديسمبر قدم للحكومة بلاغ نيه مطاعن على تصرفات حضرة صاحب المعالى ابراهيم فتحي باشا ، وزير الاوقاف ، فى بعض المسائل الخاصة بوزارته فحققت هذه المطاعن وكانت النتيجة ان استقال معاليه من الوزارة في ١٩ منه وتعين صاحب المعالى احمد زيور باشا خلفا له .

وانصرم هذا العام والناس فى أشد ما عهدوا من الضيق . والأمة تضج ضجيجا يخفته ما تراه حولها من القوة واليأس . ويزيده ما تشعر به من ألم . فقد وسعت حنايا الضلوع من مبرحات الآلام ما لا قبل لها . وضاقت الصدور بما حبسته من لواعج الشكوى . ولم تجد ما تنفس به عن نفسها . وناءت الكلاكل بما القى عليها من الأحمال . فلم يعد فى قوس صبرها منزع الا اليسير من حكمة الهمها الله إياها . فتذرعت بها . وأصبحت

ترتقب أول مخرج، أيا كان، مما هي فيه. ولكنها كظمت ما أحرج صدرها حيث لم تجد سبيلا أمينا لتفريج كربتها.

﴿ سنة ١٩١٨ ﴾

دخل هذا العام، وهو العام الرابع من أعوام هذه الحرب العظمى، التي أتت على البقية الباقية من الصبر في نفوس الناس. وقد بلغ ثمن بعض الحاجيات الضرورية للحياة أضعاف ثمنها قبل الحرب. والجدول الآتي يبين مبلغ ارتفاع هذه الأثمان في فبراير من هذا العام مقدّرا باعتبار أن الثمن الاصلي في يولية سنة ١٩١٤ هو ١٠٠ وما طرء عليها من الزيادة في مدى السنوات الثلاثة الأخيرة:

الصنف	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الصنف	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨
لحم الضأن	١٢٢	١٤٥	٢١٢	الزبدة	٩٢	٩٩	١٣١
اللحم البقري	١١٠	١٤٠	٢٠٥	القمح	١٢٠	١٢٠	٤٠٠
« الجالي	٩٠	١٥٥	١٨٦	الدقيق البلدي	١١٩	٢٦٩	٣٦٩
« الجاموسي	٩٦	١١٥	١٨٥	الخبز الافرنكي	١٠٠	١١٢	٢٢٤
الديكة الرومية	٩٢	١٢٥	١٩٤	الارز (رشيدي)	٩١	١٠٩	١٤٥
الدجاج	١١١	١١٥	١٦٩	الزيت	١٠٩	١٢٠	١٨٣
الحمام	٩٠	١٠٠	١٦٢	الصابون البلدي	١٢٠	١٦٠	٣٢٠
الأرانب	٧٧	٨١	١٦٩	الكحول (مخلوط)	١٢٥	١٥٠	١٥٠
البيض	١٠٩	١٦٠	٢٤٣	البترول	١٥٤	٢٧٧	٢١٣

وقد أثر هـذا الضنك على الموظفين وبالأخص على صـغارهم فعلت أصواتهم بالشكوى من هـذا الغلاء الى ذوى الأمر حيث أصبح الواحد منهم لا يكاد يفى بحاجة بيته من الخبز وحسب . وأخيراً رحمتهم الحكومة وخصصت لصغارهم مبلغ ٣٢٧٥٣٥ جنيها لاعانتهم بنسب وقيود مخصوصة اعتبارا من أول فبراير من هذا العام .

وأحست الحكومة باحتياجها الى زيادة دخلها لاسباب لم تكن لتدرك فزادت فى أجور النقل بطريق السكك الحديدية ٥٠ ٪ أخرى حتى تكون مجموع الزيادة ١٠٠ ٪

ولقد وردت برقية من لندن نقلتها الينا شركة روتر الاخبارية بتاريخ ٣ مايو قالت فيها :

«ان الحكومة البريطانية قبلت مع الشكر والامتنان تبرع الحكومة المصرية العاجل بثلاثة ملايين جنيه من نفقات الحرب . وتعهدها بتقديم نصف مليون آخر من الجنيهات في ميزانية السنة المالية الحاضرة لهذا الغرض . » ! ! !

وانه لكرم مخالف لتصريح الحكومة الانكليزية ذاتها الذى مر ذكره واشتهر أمره .

ولم تقصر السلطة العسكرية على أعمال تجنيد العمال أوجع الاقوات والأرزاق بل تعدت الى وضع يدها على أملاك الناس بالقوة القاهرة

ففى ٩ أغسطس من هذه السنة نشر بلاغ رسمى بتوقيع الجنرال إدمند أللنبى قائد جيوش الحملة البريطانية العام فى القطر المصرى بالحاق الأراضى التى تحتلها القوات البريطانية فى ناحية (أبى قير) بجميع المبانى والأشجار التى فيها ، الى أملاك وزارة الحربية البريطانية وتعيين لجنة لتثمينها ودفع قيمتها لأصحابها . والجزء الأكبر من هذه الأراضى ملك لصاحب السمو الأمير عمر طوسون الذى أبى أن يتنازل عنها للسلطة كلية وحصلت بينه وبين الحكومة الانكليزية مخابرات عدة وعد فى نهايتها بالنظر فى أمر رد أرضه اليه بعد انتهاء الحرب . ولكن الحرب انتهت ولم تعد الحكومة الانكليزية تلك الأراضى لملاكها . اعتمادا على هذا البلاغ !!

وهكذا سارت الأمور فى البلاد من سيء الى أسوء حتى حل يوم آخر شهر اكتوبر من هذه السنة حيث أعلن أنه تم الاتفاق بين تركيا والحلفاء على عقد الهدنة ابتداء من ظهر اليوم المذكور بعد أن حصلت الهدنة بين الحلفاء وبلغاريا . وكانت الجيوش البريطانية الزاحفة من حدود مصر الشرقية قد فتحت فلسطين وبلاد سوريا . كما أن جيوشها النازلة على ضفة الخليج الفارسى قد فتحت العراق العربى . فنشر فى ٧ نوفمبر بالجرائد تصريح عظيم الشان من الدولتين العظيمتين المتحالفتين : انكلترا وفرنسا بشأن البلاد المحررة نثبت هنا تعريبه :

« إن الغرض الذى ترمى اليه فرنسا وبريطانيا العظمى بمواصلتهما ، فى الشرق ، تلك الحرب التى أثارها الطمع الألمانى هو تحرير الشعوب ،

التى طالما ظلمها الترك ، تحريراً نهائياً . وتأسيس حكومات ومصالح أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختياراً حراً وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم . وتنفيذاً لهذه النيات قد وقع الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات ومصالح أهلية فى سوريا والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما . وفى البلاد التى يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذه الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها فعلا . والحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من النظامات . وإنما همهم أن يحققوا ، بعونهم ومساعدتهم النافعة ، حركة الحكومات والمصالح التى ينشئها الأهالى لأنفسهم مختارين حركة منتظمة . وأن يضمنوا لهم قضاء عادلا واحداً للجميع . وأن يسهلوا انتشار العلم فى البلاد . وتقدمها اقتصادياً . وذلك بتحريك همم الأهالى وتشجيعها وأن يزيلوا الخلاف والتفريق الذى طالما استخدمته السياسة التركية . ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليفتان على نفسيهما القيام به فى البلاد المحررة . »

كلام طلى له رونق وبهاء . وما هو فى الحقيقة الا تغرير وتمويه . حتى تستكين تلك الأمم وتخلد الى السكينة فى انتظار هذه الوعود . وتظل فى فرح بالحرية الموهومة حتى يحين الوقت الذى يفترسها فيه القوى ويهضمها . وهل قامت إحدى الحليفتين العظيمتين بوعد مما أخذتا على نفسيهما القيام به للبلاد المحررة ؟ يقولون بالسنتهم ما ليس فى قلوبهم !

الفصل الثاني

الهدنة

لم يلبث العالم بعد ذلك أن تنفس تنفس من زال عنه كابوس ثقيل. حيث رفرف طائر السلام على المعمورة وأخذ السيف يرجع الى قرابه . والمدفع يخفت من أصواته المفزعة . إذ وقفت رحى الحرب العظمى التى أصمت بجعجعتها الآذان . بعد أن خربت عامر المدائن والقرى . ودكت القصور والعمائر السامية الذرى . وأبادت من الزرع يانعه . وأهلكت من الضرع نافعه . وخلفت من الأيامى واليتامى والثكالى والعجزة والمبتورين فى أنحاء العالم ما يعد بالملايين . وهدمت عروشاً وأسقطت عواهل وملوكا . وأذلت جبابرة عتاة كان يخشاهم الدهر وتطأطىء لهم الأيام هاماتها خوفاً وفرقا .

أمضيت شروط الهدنة بين من بقى من المتحاربين . وأوقف القتال فى كل الميادين فى الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادى عشر من الشهر الحادى عشر من هذه السنة . بعد أن دام أربع سنوات وربع السنة . ونادى منادى الأمان بين الأنام : أن ابتهجوا بالهدنة وانعموا بالسلام . فتزاور وزراء مصر ورجال دار الحماية مهنئين بعضهم بعضا بهذا النبأ العظيم الذى اهتزت له القلوب طربا وترنحت له الاعطاف فرحا . وأظهر الأهالى فى كل

مكان ابتهاجهم . وأخذ الأمل والأحلام السعيدة تتردد الى النفوس المضطربة .

وكان جلالة ملك انكلترا أول المهنئين لعظمة السلطان بانقشاع هذه الغمامة بان أرسل الى عظمته البرقية التالية فى ١١ نوفمبر :

« الى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر بالقاهرة »

« فى هذه الفرصة السعيدة، التى قد اعترف فيها آخر أعدائنا بالانهزام، أوجه لعظمتكم تهانيّ القلبية وشكرانى على خالص مساعدتكم . »

« فلتثق مصر وأهلها بنيل نصيب كامل فيما سيكون للامبراطورية البريطانية من العظمة والرجاء فى المستقبل . »

فرد عظمته على جلالة الملك بالبرقية الآتية فى اليوم التالى :

« الى حضرة صاحب الجلالة الملك بلندن »

« ان تلغراف جلالتكم الذى تفضلتم بتوجيهه الى بمناسبة الانتصار النهائى على الاعداء قد قوبل من شعبى ومنى بعظيم الابتهاج . وأى شهادة يبتهج لها قلبى أعظم من اعتراف جلالتكم بالخدمة التى فرضتها مصر على نفسها وقامت بها لقاء القضية المشتركة . »

« وانى مع ابداء اجلالى العظيم للأعمال الفاخرة التى قامت بها الجيوش البريطانية فى البر والبحر فى هذه الحرب العديمة المثيل . أود أن أعرب

جلالتكم عما يقوم بنفسى من الشكران تلقاء التأكيدات الطيبة التى تفضلتم بابدائها نحو مستقبل مصر . »

وإن هذه البرقية التى وجهها صاحب الجلالة البريطانية لعظمة السلطان لأثمن وثيقة تشهد بالمساعدة التى فرضتها مصر على نفسها وقامت بها تلقاء قضية الحلفاء التى تعتبر نفسها شريكة فيها . وإن هذا التوكيد السامى الذى تفضل جلالة ملك بريطانيا العظمى بابدائه نحو مستقبل مصر لأجل وعد وعدته مصر لتحقيق أمانيها . ولكن لعمرى هل قام ساسة الانكليز بوفاء هذا الوعد السامى الذى نطق به أكبر رأس فى بلادهم موجها لأعظم رأس فى بلادنا ؟ ! !

حالة مصر عند التوقيع على الهدنة — ولما أن فرغ الناس من اظهار سرورهم وابتهاجهم بسيادة السلام فى العالم رنت الأنظار وتوجهت القلوب الى الفئة الغالية من الأمم التى صرحت وكررت القول بأنها انما تحارب لأنصاف الأمم الضعيفة وتحرير المغلوبين على أمرهم من نير استعباد الاقوياء. فوضعوا ثقتهم فى هذه الفئة الشريفة التى ضحت بأبنائها وأموالها فى سبيل نصرة الانسانية المعذبة. وزادهم ثقة مانشر وأذيع فى جميع الأرجاء من مبادىء الدكتور ولسون رئيس الولايات المتحدة الاميريكية الذى كانت جيوشه وأساطيله وأموال بلاده أكبر عامل فى ترجيح كفة الحلفاء على خصومهم. تلك المبادىء التى كانت ضمن أسباب وقوف دولاب الحرب العظمى . والتى تقضى بأن تكون كل أمة ، مهما تكن صغيرة ، على تمام الحرية فى اختيار

الحكم الذى ترضاه وفى تقرير مصيرها بمحض إرادتها بدون مداخلة أية يد أجنبية فى أمرها . تلك المبادىء الحرة التى أعترفت بها جميع الدول المتحالفة وقبلتها بعض الدول المعادية .

لبثت مصر تنتظر تطبيق هذه المبادىء العادلة عليها مع المنتظرين وهى آمنة مطمئنة . على أتم يقين من أنها أولى الأمم بهذا المستقبل الزاهر الباهر . كيف لا ؟ وهى التى قدمت من المساعدات والخدمات الى الحلفاء ما اعترف به قوادهم ولم ينكره ساستهم وملوكهم .

ولم يؤثر فى نفسية الأمة بقاء الحال على ما كانت عليه قبل الهدنة ولم يقلل من مبلغ آمالها شيئاً . ولم تجعل لما ضحته من مال ودماء وزناً فى مقابل حريتها واستقلالها .

نعم لم تتغير الحال عن أيام الحرب فان الأحكام العرفية كانت لاتزال باقية وهى التى فرضت على البلاد فى بدء الحرب . وبسبب الحرب . وكان يجب أن تلغى بانتهائها .

والحالة الاقتصادية فى البلاد لم تتغير . فلقد بلغت التبرعات لجمعية الصليب الأحمر المعهودة فى هذا العام مبلغا لم تصل اليه فى السنوات الأولى من هذه الحرب فكانت ٢٢٥٨٠٠ جنيه .

ومما منيت به مصر فى هذا العام أن احتكرت السلطة محصول القطن وحددت لرتبة « الفولى جودفير » سكالاريدس ثمنا للقنطار قدره ٤٢ ريالا

وكان محصول القطر فى ذلك العام ٤٠٠و٨٢٠و٦٠٠ قنطار . وكان متوسط مابيع به القنطار الواحد من السعر فى جميع الرتب ٧ جنيه و٤٤٠ مليم والكمية التى تصدرت بمعرفة السلطة ٦٦٢و٤٢٦و٥ قنطارا . وكان القنطار الواحد يباع فى الخارج بسعر ٢٠٠ ريال . فتكون مصر قد باعت قطنها بمبلغ ٣٦٥و٣٧٤و٤٠ جنيها . فى حين أن هذا القطن ذاته بيع فى الخارج بمبلغ ٤٨٠و٠٦٦و٢١٧ جنيها . فتكون مصر قد خسرت من جراء احتكار السلطة لمحصول ذلك العام مبلغ ١١٥و٩٦٢و١٧٦ جنيها وهى خسارة فادحة لايستهان بها

ولا يدلنا على ارتفاع ثمن القطن خارج القطر أكثر من أن سعره بدأ فى مصر ذاتها فى أول موسم سنة ١٩١٩ أى فى شهر سبتمبر من السنة المذكورة عقب تنحى السلطة عن احتكاره بقيمة ٥١ ريالا ثم أخذ يتصاعد بسرعة مدهشة حتى وصل الى ١٩٩ ريالا فى شهر يناير سنة ١٩٢٠

فلو أن السلطة لم تقدم على احتكاره فى هذا العام لكانت مصر كسبت أموالا عوضت عليها ما كانت خسرته فى السنوات الماضية خصوصا فى موسمى سنة ١٩١٤ — ١٥ و ١٩١٥ — ١٦ حيث كان متوسط ثمن القنطار ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم فى الاولى و ٣ جنيه و٨٥٧ مليم فى الثانية

ولقد بلغ من سوء الحالة الاقتصادية أن أذنت الحكومة لبعض القصابين (الجزارين) أن ينحروا الخيل التى تستغنى عنها السلطة العسكرية لقلة الماشية فى البلاد وبدىء فعلا بنحرها فى الاسكندريه ثم فى القاهرة فاقبل عليها بعض الاوروبيين ولم يسغها الوطنيون لعدم اعتيادهم أكلها .

ولقد ساءت الأحوال الصحية فى البلاد بانتشار حمى غريبة قاسية فى أرجائها كانت أشبه شىء بالوباء الفتاك . سميت بالحمى الاسبانيولية نسبة الى اسبانيا التى ظهرت فى ربوعها أول مرة . فتفتكت هذه الحمى بالعدد العديد من أهالى القطر المصرى .

تحملت مصر كل هذه الضربات المؤلمات فضلا عما قاسته من الويلات فى زمن الحرب بجنان ثابت أملا فى حريتها المستقبلة القريبة .

ومن ألطف ما قامت به السلطة العسكرية فى مصر بعد الحرب انها أرادت أن تبيع الجمال التى استولت عليها من الأهالى اليهم انما بشرط أن لا يرى من أراد الشراء الجمال أو ينتقى منها مايريد . بل قدرت السلطة للجمال جميعها أثماناً متساوية فاذا أراد أحد شراء واحد أو أكثر منها دفع الثمن أولا ثم يسحب من سفط أوراقا مطوية بقدر عدد الجمال التى يكون دفع ثمنها وقد كتبت فى هذه الاوراق أرقام . فيذهب ويستلم الجمال التى تطابق أرقامها الأرقام التى خرجت له بطريق القرعة . وهى طريقة عجيبة فى الشراء ماعهدنا لها مثيلا ! ! ولكن هكذا أرادوا وهكذا كان .

مطالبة الانكليز باستقلال مصر — لما أعلنت الهدنة فى مصر . اتجهت الأفكار الى مطالبة الانكليز بوفاء ما وعدوا . فبعد مباحثات سيجىء ذكرها اتفق ثلاثة من كبار نواب الأمة فى جمعيتها التشريعية على مقابلة السير ونجت القومسير العالى البريطانى فى دار الحماية لبثه مطالب الأمة .

السر ريجنالد ونجت

ففى مساء يوم إعلان الهدنه (١١ نوفمبر) طلبوا من جنابه أن يضرب لهم موعداً للمقابلة بعد أن خاطبوا فى الأمر صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وزاروا قصر عابدين . فضرب لهم القومسير العالى يوم الاربعاء ١٣ نوفمبر موعدا لمقابلته . وفى اليوم المذكور ذهب الجماعة وهم : سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك الى دار الحماية وتصدى فى البدء سعد باشا للكلام بصفته وكيلا للجمعيه التشريعية .

ويجدر بنا أن نثبت هنا نص ما دار من الحديث بين جناب القومسير العالى البريطانى وبينهم كما سجل فى سجلات الوفد المصرى منقولا عن بعض الجرائد السيارة .

«فى يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مساء طلب سعادة سعد زغلول باشا من الوكالة البريطانية تحديد ميعاد ليقابل هو وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك السير ونجت فحدد لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة ١١ افرنكى صباحاً . وفى الساعة المذكورة قابلهم جنابه وابتدرهم بما خلاصته :

« السير ونجت — إن الصلح اقترب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا . وإن مصر سينالها خير كثير وإن الله مع الصابرين . والمصريون هم أقل الأمم تألما من أضرار الحرب وهم مع ذلك قد استفادوا منها أموالا طائلة . وعليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم . »

« سعد زغلول باشا ـ ما تقول فعلته انكلترا خيراً لمصر فان المصريين ، بالبداهة ، يذكرونه لها مع الشكر . (ثم خرج من ذلك الى قوله) : إن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره . وانى أظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات . والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين . »

« السير ونجت ـ حقا انى ميال لازالة المراقبة المذكورة وقد تخابرت فعلا مع جناب القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد . ولما كانت هذه المسئلة عسكرية فانى بعد تمام المخابرة والأتفاق مع جناب القائد سا كتب للحكومة البريطانية ولى أمل فى الوصول الى ما يرضى . ويجب على المصريين ان يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انكلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيراً . »

« سعد زغلول باشا ـ إن الهدنة قد عقدت والمصريون لهم حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انكلترا لهم . »

« السير ونجت ـ يجب أن لا تعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة . »

« سعد زغلول باشا ـ أن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها . »

« السير ونجت ـ أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر . »

« سعد زغلول باشا ـ لا أستطيع الموافقة على ذلك فانى إن وافقت انكرت صفتى . فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة . وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى . وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك . »

« السير ونجت ـ إن قبل الحرب كثيراً ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله فى الحزب الوطنى . وكان ذلك بلا تعقل ولا روية . فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟ »

« على شعراوى باشا ـ اننا نريد أن نكون أصدقاء للانكليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر . »

« السير ونجت ـ اذن أنتم تطلبون الأستقلال ! ! »

« سعد زغلول باشا ـ ونحن له أهل . وماذا ينقصنا ليكون لنا الأستقلال كباقى الامم المستقله ؟ »

« السير ونجت ـ ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أكثر مما يلزم تخم . »

« عبد العزيز فهمى بك — نحن نطلب الأستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد . فأقول لجنابكم إن الحزب الوطنى كان يطلب الأستقلال . وكل البلد كانت تطلب الأستقلال . وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى ، الذى هو مبدأ جميع الأمم وهو الأستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الأجراءات وأسسوا حزب الأمة وانشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم أيضاً الأستقلال التام . وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى . وذلك معروف عند الجميع . والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض . ونحن فى طلبنا الأستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الأستقلال قديما وحديثا . »

« السير ونجت — ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما اظن . »

« عبد العزيز فهمى بك — إن هذه النسبة مسئلة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم . فان لمصر تاريخا قديما باهراً وسوابق فى الأستقلال التام

وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة . وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر . ومن جهة أخرى نسبة الأميين للمتعلمين فهذه المسئلة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت . لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل . فانى أعرف أن لأنكلترا ، وهى بلاد العظمة والحرية ، عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها . فأرباب الحكومة ، وهم أفراد قلائل ، هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها اليهم ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين وانما العامل منهم فئة قليلة. فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بأدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما : ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين . »

« أما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول إن حالتنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه . بل الواقع أننا كالمريض ، مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه بل هو وحده الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه . فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من انواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك . فالاستقلال التام ضرورى لرقينا . »

« السير ونجت ـ أتظنون أن بلاد العرب ، وقد أخذت استقلالها ، ستعرف كيف تسير نفسها ؟ »

« عبد العزيز فهمى بك ـ إن معرفة ذلك راجعة الى المستقبل ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب ، وهى دون مصر بمراحل ، أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك . »

« السير ونجت ـ قد كانت مصر عبدا لتركيا أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانكلترا ؟ »

« على شعراوى باشا ـ قد أكون عبدا الرجل من الجعليين . وقد أكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الجعلى . ومع ذلك لاتسرنى كلتا الحالين لأن العبودية لا أرضاها ولاتحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانكلترا صداقة الأحرار لاصداقة العبيد . »

« السير ونجت ـ ولكن موقع مصر ، حربياً وجغرافياً ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انكلترا . »

« سعد زغلول باشا ـ متى ساعدتنا انكلترا على استقلالنا التام . فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انكلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها الى الهند وهى قناة السويس

بان نجعل لها ، دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ونقدم لها ، عند الاقتضاء ، ما تستلزمه المحالفة من الجنود . »

« على شعراوى باشا — يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانكليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى . »

« سعد زغلول باشا — نحن نعترف الآن أن انكلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية . وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر . فنطلب ، باسم هذه المبادىء ، أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر . وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انكلترا . ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية . ونطلب منك ، بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها ، أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب . »

« السير ونجت — قد سمعت أقوالكم . وانى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية . فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد . وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير . »

فشكروه وأنصرفوا حيث كانت الساعة اثنتى عشرة .

جرى هذا الحديث فى هذه المقابلة الخطيرة التى فتحت باب المناقشة

فى المسألة المصرية بين مصر ، على لسان نوابها ، وانكلترا مباشرة ممثلة فى شخص القومسير العالى . فخرجت المسألة المصرية من صفتها الدولية الى صف المسائل الداخلية بالنسبة لبريطانيا العظمى .

إذ قال سعد باشا إنه لا يلتجىء هنا لسواه ولا فى الخارج لغير الدولة الانكليزية . وإنه عند الحاجة يسافر ، هو وأصحابه ، الى انكلترا لمباحثة أولى الأمر هناك فى شأن البلاد . على أن هذا الحديث انتهى ، على ما رأيناه ، من غير نتيجة الا الصمت من القومسير العالى البريطانى على تلك المطالب الحقة .

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى

من هو أبو الوفد ؟ ! ! — كانت خواطر الأمة أثناء الحرب ، ثائرة . والنفوس جائشة بتحس منفذ للنجاة من الضغط الشديد الذى كانت السلطة العسكرية الانكليزية لا تفتأ توقعه على الأفراد والجماعات .

ففكر المغفور له السلطان حسين فى أن يكتب خطابا يوجهه الى صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى رأسا يسأله فيه حل المسئلة المصرية بما يرضى

الأمة . وعهد الى صاحب الدولة رشدى باشا بتهيئة مشروع هذا الكتاب. ولكن مرض السلطان ووفاته حالا دون إنفاذ المشروع .

ثم زاد فى تقوية هذه الروح فى الأمة، وإشعال نيران الشوق لاختطاط خطة لمطالبة الانكليز برد (الوديعة التى أخذتها الحكومة البريطانية تحت يدها لسكان القطر) ، ما نشر من مبادىء الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية التى أعلنت فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ . تلك المبادىء التى تمنح الحق لكل أمة، صغرت أو كبرت، فى تقرير مصيرها واختيار الحكم الذى يرضيها . ثم ساد الاعتقاد ، بعد ذلك ، بان البلاد لابد واصلة الى غرضها عقب التصريح الذى أذاعته الحكومتان الانجليزية والفرنسية بشأن البلاد المحررة .

ولقد اختلفت الروايات فى تعيين من الذى فكر ، بادىء الأمر ، فى مطالبة الانكليز جدّيا برد حقوق مصر بعد وفاة المرحوم السلطان حسين . ومن الذى فكر فى تأليف الوفد .

ففى رواية أن الأمير عمر طوسون ، هو الذى بدأ يجول بخاطره ذلك الأمر منذ أعلنت مبادىء الدكتور ولسن . سواء أكانت نهاية الحرب تكون فى صالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم . ولما كان هذا الموضوع الهام فى حاجة الى الدرس والتمحيص قبل انتهاء الحرب حتى لا يأتى يوم انعقاد مؤتمر الصلح الا والبلاد مستعدة للمطالبة أمامه بحقوقها كاملة، باعتبار أن المسئلة المصرية دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها دون سواها ، فاتح

سموّه دولة محمد سعيد باشا فيما يجول بخاطره فاتفقا على إشراك سعد باشا معهما لبحث الموضوع .

وفى رواية أخرى أن سعد باشا ومحمد محمود باشا باشترا كهما مع بعض أساطين حزب الأمة ، شعراوى باشا واحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك، كانوا يتباحثون هم كذلك فى هذه المسئلة . وأن محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك اجتمعا لدى سعد زغلول باشا بعزبته فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ وتذاكروا مليا فى الكيفية التى يطالبون بها الانكليز برد حقوق البلاد. وأنهم، حين عودتهم، قابلوا ابراهيم الهلباوى بك بالقطار ففاتحوه فيما كانوا يتباحثون فيه وكلفوه بنشر الفكرة بين المحامين .

وهناك رواية ثالثة مؤداها أن صاحب الدولة حسين رشدى باشا، وهو المسئول أكثر ممن عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها، رأى من الأنكليز عدم استعداد لانجاز ما وعدوا ففاتح زميله صاحب المعالى (الدولة) عدلى يكن باشا فى الأمر فاتفقا على مخاطبة من يثقا بهم من رجالات الأمة فاخذ رشدى باشا يستظهر بهم ويحضهم على القيام بمطالبة الانكليز بحقوق البلاد. ويقال إنه كان يستدعيهم اليه، بواسطة سكرتيره، فردا فردا ، وباسم غير اسمه ، حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية الى اجتماعاته بهم جميعا . ثم يتباحث مع كل منهم ، على حدة ، فى كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خوطب سعد زغلول باشا ثم اخواته عبد العزيز فهمى بك

صاحب السمو الامير عمر طوسون

وعلى شعراوى باشا واحمد لطفى السيد بك. ولم نتمكن من معرفة تاريخ هذه المقابلات . فرأى دولته من البعض ترددا من خشية غطرسة السلطة العسكرية وبخاصة فى ذلك الوقت الذى كانت فيه وطأة الأحكام العرفية قد اشتدت . ولكن تشجيع رشدى باشا . وحثه الجماعة . وابداء استعداده لتضحية كل شىء فى سبيل الذود عنهم ، حمل هذا البعض على الثبات ثم على الاقدام .

وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك هى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الأنكليز .

وحدث يوم ٩ اكتوبر سنة ١٩١٨ أن أقام دولة رشدى باشا وليمة عشاء رسمية بكازينو (سان استيفانو) بمناسبة عيد جلوس عظمة السلطان . وكان الأمراء والوزراء وكبار القوم مدعوّين الى هذه الوليمة . ففاتح الأمير عمر سعد باشا فى الأمر لما له من الصفة النيابية حيث كان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعية . ولما يعهد فيه من الجرأة والقدرة على المناقشة ولتوفر قوة الاقناع لديه. فلم يشأ سعد باشا أن يتوسع معه بل وعده بعرض الفكرة على أصدقائه عند عودته الى القاهرة .

ثم اجتمعا مرة ثانية فى ٢٣ اكتوبر بدار الحماية برمل الاسكندرية حيث كان السر ريجنالدونجت القومسير العالى البريطانى أقام حفلة شاى . فلم يكن الموقف والوقت ليسمحا لهما بالتحدث فيما تم . وفى صباح اليوم التالى تقابلا بالقطار الذاهب الى القاهرة فتبسطا فى الحديث واتفقا على طريقة

تنفيذ الفكرة . بأن يذهب جماعة الى أوروبا للمطالبة أمام المؤتمر بحقوق البلاد. وأن يقام اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان للمشاورة فى الأمر . فان حالت السلطة دون تنفيذ ذلك كتبوا منشورا بمطالب الأمة وأبلغوه الى وكلاء الدول السياسيين بمصر .

فلمح سعد باشا أثناء الحديث عرضا للأمير بان تنفيذ هذا المشروع يستلزم نحو مائة ألف جنيه . فلم يسايره سموه فى حديث المال لاعتقاده أن هذه مسئلة متعلقة بقرار الاجتماع المزمع انعقاده .

توالت بعد ذلك اجتماعات سعد باشا باخوانه . وكان أهم موضوع يتباحثون فيه هو تدبير المال اللازم للمشروع . ولما كان جل اعتمادهم فى ذلك على الأمير ، والأمير لم يصدر منه تصريح فى هذا الشأن ، اعتمدوا فى النهاية على أنفسهم وعلى المرحوم على شعراوى باشا الذى أعلن استعداده لدفع عشرة آلاف جنيه . حتى أنه لما فاتح أحدهم رشدى باشا فى هذا الموضوع وسأل دولته عن كيفية تدبير المال اللازم أجابه بقوله إنهم على استعداد لذلك .

وفى يوم ١١ نوفمبر ، يوم أن عقدت الهدنة العامة ، طلب سعد باشا واثنان من إخوانه ، وهما على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ، مقابلة القومسير العالى البريطانى كما أسلفنا . فلما سمع الأمير بالنبأ أسرع بالحضور الى القاهرة لمقابلة سعد باشا . فقابله وكان مجتمعا باخوانه فى داره . فلم يخف عليه سعد باشا جلية الواقع بل صرح له بان القومسير العالى ضرب

لهم فعلا موعدا لمقابلته فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر. فسأله الأمير عما اذا كان هو وأصحابه يرغبون فى الانفراد بالعمل أم هم يقبلونه معهم . فأظهروا استعدادهم لقبول اشتراك سموه معهم رغما عن الملاحظات التى كانت تجول بخاطرهم حول هذه النقطة . حيث كان استقر رأيهم ، فيما بينهم ، على أن ينفق كل واحد منهم على نفسه حتى لا يحتاجوا لمعونة من الخارج .

وكانت نتيجة مفاوضة الأمير معهم فى هذا الاجتماع أن لا بأس من الذهاب الى دار الحماية على أن تكون المحادثة بينهم وبين القومسير العالى بصفة عامة جساً للنبض حتى لا تخرج القضية المصرية عن دوليتها. ثم يعقد الاجتماع العام الذى سبق الاتفاق عليه بقصر الأمير بشبرا فى ١٦ نوفمبر للمباحثة فيما ينبغى عمله حيال هذا الأمر الخطير .

ومن ثم عاد سموه الى الأسكندرية يهتم بارسال الدعوة الى هذا الاجتماع . وأرسلها بالفعل . وقد قيل إن سعد باشا وإخوانه ، لما كانوا لا يأتون بعمل أو بحركة الا بعد استشارة دولة رشدى باشا، أظهروا لدولته أنهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر لذى جاه فيها . فبينما كان الأمير منهمكا فى ارسال الدعوة للاجتماع إذ فاجأه دولة رشدى باشا بمخاطبته تلفونيا من القاهرة يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر سموه الى القاهرة وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع .

فطن الأمير الى المناورة. وشعر باليد التى تسعى لاقصائه عن الجماعة. فولى وجهه شطر فكرة أخرى . واجتمع بدار محمد سعيد باشا ، بقصر الدوباره ، مع اسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا وعلى المنزلاوى بك والاستاذ زكى على وآخرين من الحزب الوطنى وغيرهم وتشاوروا فيما بينهم فى تأليف هيئة تسعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال . فرأى هؤلاء أن من المصلحة ضم سعد باشا وأصدقائه اليهم . فبعد المداولة قرر المجتمعون تفويض الأمر لسمو الأمير ، ومعه محمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وأمين يحيى باشا وحسن صبرى بك ، لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة . فاجتمع هؤلاء فى اليوم التالى بفندق شبرد حيث خاطب الأمير سعد باشا تلفونيا وطلب اليه مقابلته . وكان حينذاك سعد باشا مجتمعا باخوانه فى داره فهرع ملبيا الطلب . ولكن محمد محمود باشا كان يعلم بوجود محمد سعيد باشا مع الأمير فخشى أن يرشحه سموه لرياسة الجماعة . فترك إخوانه وأسرع باللحاق بسعد باشا قبل مبارحته الدار وقال له ما معناه : «إياك وقبول رياسة أحد سواك . فانك أنت الرئيس . »

وهكذا تولى سعد باشا الرياسة . فلما وصل وقابل الأمير وذاكره سموه فى الانضمام اليهم وعده باستشارة أصدقائه فى ذلك وانصرف .

فلما علم الاخوان أن الأمير عمر يسعى فى تأليف هيئة سواهم من أعضاء الحزب الوطنى وغيرهم وخشوا الانقسام أفهم سعد باشا الأمير

٣

٢

١

٤

٥

(١) سعد زغلول باشا (٢) عبد العزيز فهمى بك
(٣) على شعراوى باشا (٤) احمد لطفى السيد بك
(٥) محمد محمود باشا

أن من صالح القضية المصرية أن تبقى هيئة الوفد محافظة على صفتها الشعبية. وفى الوقت نفسه أرضى الذين كانوا يلوذون بسموه ويعينونه على انفاذ مشروعه . وبعد المداولة تقرر عقد جلسة فى مساء اليوم المذكور بدار محمد سعيدباشا . فلما عاد سعد باشا الى إخوانه وعرض عليهم شروط الأمير وفريقه لم يقبلوا بعضها .

وحدث أن اجتمع سموه بعد ظهر ذلك اليوم ، ومعه محمد سعيد باشا ، باسماعيل صدقى باشا وأمين يحيى باشا فى فندق شبرد . وكان للأخير تردد على القصر السلطانى فعرفهم أن عظمة السلطان يرى أن يترك الأمير الاشتغال بالقضية المصرية وأن يسافر من فوره الى الأسكندرية . فلم يسع الأمير إلا أن يصدع بالأمر .

وقد قيل إن أساس هذه الاشاره السلطانية أن يداً لعبت بالقصر السلطانى فأظهرت نوايا الأمير على صورة الغرض منها تعظيم اسمه فى أعين الشعب .

وكان عظمة السلطان فؤاد الأول يعضد الفكرة التى ترمى الى تأليف هيئة للمطالبة بحقوق مصر وأن يدع أمرها لجماعة من الشعب .

بعد ذلك سعى سعد باشا وإخوانه لضم بعض الذين كانوا مع الأمير، ومن بينهم بعض أعضاء الحزب الوطنى، توحيداً للجهود ولكى تكون الهيئة مكونة من جميع الاحزاب . فنجحوا فى سعيهم ولحق بهم الدكتور حافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك ثم عبد الخالق مدكور باشا ومحمود

أبو النصر بك وحمد الباسل باشا وكان قد سبق فانضم اليهم فى ١٣ نوفمبر محمد على بك والمكباتى بك فاشتد أزر الجماعة وتكون الوفد .

هذه هى الروايات التى وقفنا عليها ممن تغلغلوا فى الحركة الوطنية منذ نشأتها . وما كان لنا أن نمحصها تمحيصا علميا تاريخيا أكثر من ذلك . ولنا فى تغيبنا عن القطر إذ ذاك كل العذر فى وقوفنا حيالها هذا الموقف . وإنا لندع للقارىء موازنتها جميعها واستخلاص الحقيقة من بينها . أو أن يقوم العالمون بدقائق الأمور بنشر ما لديهم من المستندات فى هذا الموضوع .

برز الوفد المصرى ، برياسة سعدباشا ، للعمل متحملا مسئولية الدفاع عن حقوق مصر . فاراد بعد تأليفه أن يبدأ باثبات شخصيته . ففضلا عن صفة النيابة التى كانت لأكثر أعضائه ، لأنهم أعضاء فى الجمعية التشريعية أو مجالس المديريات ، رأى أن يكون ، فى مطالبه ، نائبا عن الأمة بناء على توكيل موقع عليه من أعضاء هيآتها النيابية وغير النيابية ومن ذوى الحيثيات وأرباب الرأى فى الأمة . بصفة توكيل عام للوفد فى مباشرة التكلم باسم الأمة والمطالبة بحقوقها . فوضع لهذا التوكيل فى البدء الصيغة الآتية : وهو التوكيل الذى أمضى من بعض أعضاء الجمعية التشريعية .

توكيل الوفد — «نحن الموقعين على هذا . الأعضاء بالجمعية التشريعية . قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا . وعلى شعراوى باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمد على بك . وعبد اللطيف المكباتى بك . ومحمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه ، فى أن يسعوا

بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاماً . » نوفمبر سنة ١٩١٨

ثم رؤى تغيير نص هذا التوكيل بنص آخر زيدت فيه عبارة تدل على اعتماد المطالبين بالاستقلال على مبادىء الحرية والعدل التى ينشر رايتها دول الحلفاء وفى مقدمتهم بريطانيا العظمى .

وهذا نص التوكيل الثانى :

« نحن الموقعين على هذا . الأعضاء بالجمعية التشريعية . قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا . وعلى شعراوى باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومحمد على بك . وعبد اللطيف المكباتى بك . ومحمد محمود باشا . واحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه ، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاما . تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها . ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب ؟ » نوفمبر سنة ١٩١٨

وكانت الفكرة متجهة ، بادىء ذى بدء ، الى الاكتفاء بتوقيع أعضاء الجمعية التشريعية على هذا التوكيل لانهم ، بصفتهم النيابية المذكورة ، يعبرون عن رأى الأمة بأجمعها . ولكن بعض ذوى الرأى من الأمة رأوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذا التوكيل . زد على ذلك أن نبأه اتصل بالناس فأخذ البعض يحبذه وأخذ البعض الآخر ينتقد ما حواه من العبارات اللينة التى نعتت بها دولة بريطانيا العظمى . فلما رأى الوفد اهتمام الأمة بهذا

التوكيل عرضه على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية فسارع أعضاؤها الى توقيعه ثم أعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية عليه. وهكذا أخذ الاقبال يزداد على التوقيع عليه من جميع الطبقات. فطبعت منه نسخ عديدة وأرسلت الى الجهات لتوقيعها.

وإذ تم تكوين الوفد وضع لنفسه قانوناً يجرى عليه هذه مواده :

١ ـ « تألف وفد باسم (الوفد المصرى) من حضرات سعد زغلول باشا. وعلى شعراوى باشا. وعبد العزيز فهمى بك. ومحمد على بك. وعبد اللطيف المكباتى بك. ومحمد محمود باشا. واحمد لطفى السيد بك. واسماعيل صدقى باشا. وسينوت حنا بك. وحمد الباسل باشا. وجورج خياط بك. ومحمود أبو النصر بك. ومصطفى النحاس بك. والدكتور حافظ عفيفى بك. »

٢ ـ « مهمة هذا الوفد. السعى بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعى سبيلا، في استقلال مصر استقلالا تاماً. »

٣ ـ « يستمد الوفد المصرى قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيآت النيابية. »

٤ ـ « يدوم هذا الوفد ما دام العمل الذى انتدب لأجله قائماً وينفض بانقضاضه. »

٥ ـ «لايسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها. فليس للوفد، ولا لأحد من أعضائه، أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته. وهى : »

« استقلال مصر استقلالا تاماً وما يتبع ذلك من التفاصيل. »

٦ ـ « يقسم كل واحد من أعضاء الوفد على قضاء مهمته على الوجه الذى انتدب له، وعلى التضامن فى العمل وعدم افشاء أسرار الوفد. »

٧ ـ « اذا طرأ ما يستدعى انفصال إحد الأعضاء فيكون ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وللعضو أن يستقيل فى أى وقت شاء دون أن يكون له حق الرجوع فى المبالغ التى يكون قد دفعها. »

٨ ـ « للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل . »

٩ ـ « يسافر الوفد الى أى جهة يرى فى التوجه اليها فائدة للقضية المصرية . وله أن ينتدب بعض أعضائه للسفر الى أى جهة كانت متى وجد لذلك فائدة . »

١٠ ـ « تصدر القرارات بأغلبية الآراء . واذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس . »

١١ ـ « يعين الوفد رئيساً وسكرتيراً وأميناً للصندوق . ويصح أن يكون لكل منهم مساعدون من الأعضاء . »

١٢ ـ « للوفد أن يعين من يراه من أعضائه بوظائف معينة . وله أن يعين لجانا يحدد عدد أعضائها واختصاصاتهم . »

١٣ ـ « الرئيس يشخص الوفد ويرؤس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق . »

١٤ ـ « السكرتير يتولى العمل الكتابى للوفد ويكون فى عهدته المحفوظات والمحاضر والكتب وغيرها من أوراق الوفد غير ما يتعلق بأوراق الحسابات . »

١٥ ـ « أمين الصندوق يحفظ النقود المجموعة على ذمة مصروفات الوفد العمومية ، إما لديه أو بالبنك الذى يعينه الوفد ، ويشرف على الأعمال الحسابية . وهو مسئول عن كل تصرف فى نقود الوفد . »

١٦ ـ « يعتبر الوفد فى حالة دائمة الانعقاد . وتنعقد جلساته النظامية بدعوة من الرئيس وعند الضرورة يجوز أن يتخذ ما يراه من القرارات المستعجلة . وعليه فى هذه الحالة أن يعرضها فى أول جلسة نظامية لادراجها ضمن المحضر . »

١٧ ـ « محاضر الجلسات تتضمن ، مع التلخيص ، جميع المداولات والقرارات . ويجب أن تعمل أيضاً مذكرات بكل حديث ذى شأن يتعلق بمهمة الوفد . »

١٨ ـ « يتصدق على المحضر بالجلسة التالية . ويمضى بعد التصديق عليه من الرئيس والسكرتير . »

١٩ ـ « فضلا عن المحاضر ، يتخذ السكرتير سجلا يقيد فيه يوميا جميع ما يهم من

الحوادث والانتقالات والأعمال . ويؤشر على هذا السجل يوميا من الرئيس .»

٢٠ ـ « ليس لأحد أعضاء الوفد أن يحادث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد ، الا اذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث. وعليه أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ويقدمه للرئيس . واذا لم يتمكن العضو من إحاطة الرئيس قبل الحديث ، فيجب أن يبين لمخاطبه أنه لا يشخص الوفد فى حديثه . »

٢١ ـ « كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة . وليس له أن يطلب الا ما ينفقه فى شؤون متعلقة بمهمة الوفد . ولا ينفق شىء من نقود الوفد الا فى فائدة الوفد . »

٢٢ ـ « لا يصرف شىء من نقود الوفد الا بقرار من الوفد . ويمضى إذن الصرف من الرئيس وأمين الصندق . ويقرر الوفد مبلغاً بصفة سلفة مستديمة للصرف منه على الشئون المستعجلة . بشرط أن يصدق الوفد على ما يصرف بعد نفاذ مبلغ السلفة وطلب تقرير غيره . »

٢٣ ـ «للوفد أن يصطحب عمالا مأجورين للمساعدة فى الأعمال الادارية والكتابية. ويكونون ، بحسب طبيعة عملهم ، تحت إشراف السكرتير أو أمين الصندوق . والجميع تحت إدارة الرئيس . ويحلف الموظفون اليمين بأن لا يفشوا سراً يتصل بهم بحسب وظائفهم . »

٢٤ ـ « نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التى يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة فى عمل الوفد . »

٢٥ ـ «ما يتبقى من نقود الوفد بعد انقضاء مهمته يصرف فى شأن من الشئون المصرية العامة . بحسب ما يقرره ، إذ ذاك ، الوفد . »

٢٦ ـ « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى . يختار أعضاءها من ذوى المكانة والغيرة . ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه . ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته . »

أحست السلطة بأن الوفد أرسل صور التوكيلات إلى جميع أنحاء

البلاد ليوقع عليها السكان حتى تكون مستنداً تحت يده وقت الحاجة . فخشيت أن يكون من وراء تداولها تحريض على القيام بحركة وطنية ترمى الى طلب استقلال البلاد. فتداخلت الحكومة فى الحال لمنع تداولها ومصادرة ما لم يكن منها موقعا عليه من الأهالى . فكتب سعد باشا لصاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، فى ٢٣ من الشهر المذكور ، الخطاب الآتى يحتج على ما اتخذته وزارة الداخلية من الاجراءآت لمنع تداول هذه التوكيلات فى الأقاليم :

« أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلى : »

« لا يخفى على دولتكم أنه ، على أثر فوز مبادىء الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ، ألفت ، مع جماعة من ثقاة الأمة ونوابها وأصحاب الرأى فيها ، وفداً لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقاً لتلك المبادىء السامية ـ لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة . فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها . »

« لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات . ونظراً الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجلّ مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل . »

« ألتمس من دولتكم ، باسم الحرية والعدل ، أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع . وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع ، فانى أكون سعيداً ، لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكفّ عن إمضاء تلك التوكيلات . »

« وفى انتظار الرد ، تفضلوا ، يادولة الرئيس ، بقبول شكرى سلفاً على تأييد مبادىء الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم . »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

بلغ سعد باشا يومئذ أن الأوامر قد صدرت بالتشديد فى منع الناس من التوقيع على هذه التوكيلات . بل بمصادرة ما تم التوقيع عليه منها .

فكتب فى اليوم التالى ، خطاباً آخر الى رشدى باشا ، ملحقا بالخطاب الأول هذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة . . . . الخ »

« الحاقا لما حررت لكم أمس . أتشرف باخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فألفت

نظر دولتكم إلى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادىء العصر الحاضر .»

« وتفضلوا . . . . الخ »

وفى يوم ٢٥ تلقى سعد باشا من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء خطابا ينبؤه بمصدر تلك الأوامر التى صدرت بمنع تداول هذه التوكيلات وبالأسباب التى دعت الى ذلك وهذا نصه :

« رئاسة مجلس الوزراء »

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا »

« إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى . أتشرف باحاطتكم علما أنه ، إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها فى كتابيكم المذكورين . فانما كان ذلك لان القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد أعتبرت مما يدعو إلى الاخلال بالنظام العام . »

« وتفضلوا . . . . الخ »

« الامضاء »

« رئيس مجلس الوزراء »

« حسين رشدى »

على أن تشدد الحكومة ومأموريها فى مصادرة تلك التوكيلات كان داعيا لاقبال الناس على التوقيع عليها فى الخفاء وارسالها سراً إلى الوفد .

وكان سعد باشا قد طلب فى ٢٠ نوفمبر إلى السلطة العسكرية أن تمنحه ، هو وأعضاء الوفد ، جوازات سفر حتى يستطيعوا مغادرة البلاد ميممين

شطر أوروبا للمطالبة بحقوق البلاد . فأجابته السلطة فى اليوم التالى بأن طلبه سينظر فيه فى أقرب وقت . فألح فى الطلب وأرسل اليها خطابا فى ٢٨ نوفمبر يستعجل الرد فورد عليه من القيادة العليا للجيوش البريطانية بمصر كتاب مؤرخ فى ٢٩ تقول فيه :

«إنه قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه فى الوقت الحاضر . ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر باعطائهم الجوازات التى يطلبونها . »

فشكا سعد باشا الى جناب القومسير العالى امتناع السلطة عن الأذن له ولاخوانه بالسفر بخطاب فى ٢٩ نوفمبر هذا نصه :

« إلى صاحب الفخامة السير ريجنلد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى »

« ياصاحب الفخامة »

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر الى انكلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشان مستقبل مصر . وقد أرسلت لرياسة الجيش الانكليزى ، بتاريخ ٢٠ الجارى ، خطابا التمست فيه اعطائى، أنا وزملائى ، جوازات السفر . فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى ، فى اليوم التالى ، بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندره من غير تأخير . فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا . واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات

لم يتيسر معها إجابة طلبنا إلى اليوم . وانه بمجرد تذليل هـذه الصعوبات تسارع الى إجابتنا إلى موضوع طلبنا . »

« تلقاء هذه الأجابة، ونظراً إلى أنه من الضرورى أن يكون وفدنا بلندره قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، جئنا بهذا راجيين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال مالكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعاً وفى الوقت المناسب . »

« إنا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى ما زالت تقدم للعالم كثيرا من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية ، اعتمادا يجعل لنا الثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا . »

« وإنا فى انتظار إجابة ملتمسنا ، نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« رئيس الوفد المصرى »

« الأعضاء »

فورد على معالى سعد باشا من نائب السكرتير الخصوصى لفخامة المندوب السامى الرد التالى على كتابه هذا :

« دار الحماية »

« القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ »

« عزيزى زغلول باشا »

« كلفت ، من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى ، باحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى . وبأخباركم ، بأن فخامته قد رأى ، بعد استشارة حكومة جلالة الملك ، أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع . »

« وأضيف الى ذلك أنكم ، اذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر ، مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ميلن شيتهام الذى أرسله ، بناء عن أمر حكومة جلالة الملك ، الى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر . »

« المخلص »

« ج . س . سيمس »

« السكرتير الخصوصى بالنيابة »

فاجابه سعد باشا بخطاب فى ٣ ديسمبر هذا تعريبه .

« جناب الخ . . . »

« أتشرف باخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى أول ديسمبر الجارى المرسل الينا من سكرتيركم الخاص ردا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر

بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى . »

«وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر . بشرط ان لا تتعارض تلك الاقتراحات مع الخطط السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك . »

« وردا على ذلك . أبادر بابلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، ان يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا . وإنى اعرض على أنظاركم ان هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية . وكان من المنتظر ان يصل هذا الاقبال الى الاجماع لولا تداخل الادارة فى منع تداولها ومصادرتها . »

« على ان سفرنا الى انكلترا لا نريد منه الا ان نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانكليزية . وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانكليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية . »

« وسنعنى ، على الخصوص ، بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأى العام . ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على روح العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز به الرأى العام الانكليزى . »

« وتلاحظون سعادتكم أنه ، فى هذه الظروف ، يكون من المستحيل علينا ان نصل الى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب .

فان القضية التى ندافع عنها يجب ان تعرض، بادىء ذى بدء، على الرأى العام الانكليزى الذى لا شك فى انه ، للاستنارة فيها ، فى حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن ان يبديها الا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها . »

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ . وهى مأمورية اظهار ارادة الأمة . ومن الصعب ان يلتئم هذا الموقف مع مبادىء الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الأنسانية ولتحقيق أمانى الأمم . »

« وتنازلوا . . . . . الخ »

وفى يوم ٤ ديسمبر أرسل الوفد خطابا الى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يفضى إلى دولته بما وقع حول مسالة جوازات السفر . ويرجوه فيه أن يصرف همته إلى تسهيل سفر وفد الأمة مع وفد الحكومة الذى كان أذن له بالسفر . وهذا هو نص الخطاب :

«الوفد المصرى»

القاهرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء »

« لما شرعنا فى السفر الى انكلترا ، لنطلع أولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى حكم نفسها ، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى فصرحتم لنا بأنه قد حدثت صعوبات ، يتوقف على النظر فيها ، البت فى أمر

الجوازات. فوسطنا فخامة المندوب السامى فى ذلك . فكان جوابه ، فى أول ديسمبر الماضى ، أنه بعد مخابرة حكومته ، لا يستطيع المداخلة عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات . وإنه ، إن كان لدينا اقتراحات تتفق مع خطة الحكومة الانكليزية التى أعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها اليه بالكتابة . لافتا نظارنا ، فى هذا الصدد ، الى خطاب السير ميلن شيتهام إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر . فاجبنا فخامته ، أمس ، بأننا لا نستطيع أن نفاوض فيما لا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا . وأبنا له كيف أن إيقاف الرأى العام الانكليزى على حقيقة الرأى العام المصرى غاية ، لا تدرك هنا بل بسفر وفد الأمة »

« فمهما يكن من تلك الصعوبات ، التى لا نعرف طبيعتها ، وتلقاء تصريح دولتكم المتقدم ذكره ، وما أعلن عن سفر دولتكم ومعالى وزير المعارف كوفد من قبل الحكومة ، فاننا لا نزال نعتمد ، بحق ، على عدلكم فى أن تصرفوا ، قبل سفركم ، جهدكم الى تسهيل السفر على وفد الامة أيضا . »

« وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة . »

« وفى انتظار الرد تفضلوا ، يادولة الرئيس ، بقبول عظيم احترامى . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الاعضاء »

ثم وجه الوفد لحضرات معتمدى الدول الأجنبية فى مصر نداء يشهدهم فيه على تصرف السلطة العسكرية الانكليزية حيال مسألة سفر أعضائه الى اوروبا . ويحتج على ذلك وعلى كل قرار يصدر فى غيبة نواب الامة بشأن مستقبل مصر . وهذا هو نص تعريب النداء :

« نداء »

« لحضرات معتمدى الدول الأجنبية بمصر »

« إيمانا بالتصريحات المؤكدة التى أعلنها ساسة الحلفاء عند نشوب الحرب ولا زالوا يجاهرون بها فى انتصارهم للحرية والحق . »

« واعتمادا على تلك الروح الجديدة التى تدفع أمم العالم وديموقراطياتها نحو ذلك المثل الأعلى مثل الحياة المطمئنة فى كنف العدل وبحبوحة السلام . »

« وثقة ، على الأخص ، بأن دخول جمهورية الولايات المتحدة الفاصل فى المعترك العالمى . لم يكن لها فيه من قصد سوى صيانة حقوق الأمم الضعيفة . واستفتاح عصر عدل مجرد عن الهوى ، تبور فيه الى الأبد ، صفة من لاينظر إلا الى إرضاء مطامعه الشخصية ؛ ولايهمه غير بسط سلطته على بنى الانسان اعتمادا على القوة والجبروت . »

« فمصر »

« التى تعرف واجباتها وتهتم بمصالح نفسها — وقد دخل ذلك الأيمان قلبها وجعلت ذلك الاعتماد وهذه الثقة سندها — رأت بمجرد عقد الهدنة

الأخيرة ، أنها ، بعد أن لبثت طول مدة الحرب على أكمل حال من السكينة وحسن الوفاء ، قد آن الأوان لتجهر ، على هذا المنوال من السكينة والوفاء ، بما لها من حق فى أن تحيى حياة حرة خالصة من القيود والاغلال »

« كل مصرى يمازج فؤاده هذا الشعور . وكل مصرى كان يضبط شعوره حتى وافت هذه الفرصة فتفتحت أفئدة الأمة جمعاء واندفعت من ذاتها تطلب لمصر الاستقلال الذى كان دائماً هو ضالتها المنشودة والذى من أجله سفكت تارة دم أبنائها فى ميادين القتال وتارة كانت تهب للمعارضة بغاية الشدة كلما عرض من الحوادث ما من شأنه إقصاؤها عنه . »

« مصداق هذا الشعور الراسخ أن الوفد ، الذى تألف من الموقعين عليه للقيام بمطالب البلاد الحقة ، والدفاع عنها فى الخارج ، لم يكد يتم تأليفه حتى تقبلت الأمة مهمته بالارتياح وأيدته فيها بالاجماع . ولقد كان لهذا الوفد ، الذى من بين رجاله كثير من أعضاء الجمعية التشريعية ، أن يستغنى عن أى توكيل خاص لأداء مهمة ، هى من بديهيات الحق الطبيعى للحكومات ، فكر فى أنه لو حصل على رأى الأمة فى صورة توكيل يمضيه أفرادها ، وخصوصا ممن يكونون منهم قائمين بوظائف نيابية ، لكان ذلك أبلغ فى الدلالة على مشيئة البلاد وأقوم فى بنيان كنه شعورها لدى من ليسوا عالمين بحقيقة حالها . »

« لم تكد هذه الفكرة تظهر حتى أخذ الجمهور على نفسه أمر تحقيقها . ولم تكن إلا برهة من الزمان يسيرة حتى امتلأت التوكيلات بألوف

الامضاءات من بينها عدد عظيم للعلية من أفراد الأمة كأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرهم. ومما لاريب فيه أن هذه الحركة، لو تركت وشأنها، لاجمعت الأمة بهذا الشكل على مطابقة مأموريتنا لما يخامر كل فؤاد من أفئدة أبنائها . »

« ولكن مبادىء الحق والعدل ، التى انتشرت فى العالم انتشاراً لايقاوم ، بدليل مايرن فى آذاننا من أصدائها المتواصلة الينا من اوروبا وأمريكا ، ومانقرأه عنها فى تصريحات كبار الرجال أولى الشأن فى التعبير عن آرائهم ـ هذه المبادىء يظهر أن أمتنا بالغت فى الاعتداد بها . »

« نقول هذا لأنه كانت تصدم افكارنا الأخبار التى تتوارد علينا تباعا عن الاجراءات التى تباشرها السلطة لمنع تداول التوكيلات . ثم مصادرة ماتم التوقيع عليها فعلا . »

« تظلم وفدنا لدولة رئيس الوزراء من هذه الاجراءآت. فكان جوابه أن الأوامر الخاصة بذلك قد كان صدورها من جناب مستشار الداخلية وأن التوكيلات التى تداولت اعتبرت مما يدعو للاخلال بالنظام العام »

« الله شهيد أن البلاد لم تكن قط ، أكثر منها سكينة ورزانة عندما أهاب بها الداعى واستوقفها لتجهر برأيها فى هذا المشهد الرهيب . فالمصريون شباباً وشيوخاً ، سكان مدن وقرى ، أغنياء وفقراء ، كلهم قد نسوا مابينهم من الفوارق الطائفية والمذهبية والحزبية وقاموا جميعاً بدافع الاخلاص

والوطنيـة ، قومـة رجل واحد ، ملبيين دعوة الداعى يزينهم الاعتـدال فى القول والفعل . »

ولقد كنا نعتقد أن تداخل السلطات فى هـذا الشأن لا يتجاوز حد عمل احتياطى من أعمال رجال الضبط . وأن ما فيها من التعسف ليس منبعثا الا عن افراط فى الغيرة . ولم يدر قط بخلدنا أن استنكار السلطات لمهمتنا يبلغ بها الى المعاملات الجديدة التى عاملتنا بها وهى منعنا عن السفر لاوروبا لأداء موجب التوكيل الذى أخذناه على عاتقنا . ذلك ان قدمنا طلبا كتابيا لفخامة المندوب السامى البريطانى نرجوه فيه ان يتوسط لدى السلطة العسكرية لمنحنا جوازات السفر فورد الينا الجواب ، فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ من السكرتير الخصوصى ، يبلغنا ان فخامته ، بعد أن استشار حكومة جلالة ملك بريطانيا ، لا يستطيع التوسط المطلوب . »

« نظرا لأن تلك الاجراءآت يصعب التوفيق بينها وبين الروح السائدة فى الأمم والحكومات التى سيأخذ مندوبوها مجالسهم فى مؤتمر الصلح . لأن هذه الاجراءآت مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رؤوس الملأ من ان صوت الشعوب وإفصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لهما الأثر الفاصل فى تقرير مستقبلها . »

« ونظرا لتلك المعاملات الاستثنائية التى عوملت بها الأمة المصرية ، حتى لم يسلم منها الوزراء المصريون أنفسهم ، من الاستهتار بمبدأ الحرية الشخصية ومن غمط مبداء الحق الطبيعى لكل أمة فى أن تسمع قبل من عاداها صوتها

بالنسبة للمسائل الجوهرية الخاصة بها . تلك المسائل التى لا يمكن الوقوف عليها الا بعد أعطاء الأمة كامل الحرية فى التعبير عن رأيها فيه . »

« نظرا لكل ما تقدم »

« أتينا محتجين لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر، على الخطة التى صار اتخاذها معنا. وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه . » امضاء اعضاء الوفد المصرى .

« القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ »

وفى ذات اليوم أرسل سعد باشا الى المستر لويد جورج كبير وزراء انكلترا برقية يشكو فيها الحصار المضروب على البلاد ومنعه وإخوانه من السفر الى أوروبا . وهذا تعريبها :

« صاحب السعادة المستر لويد جورج
الوزير الأول لبريطانيا العظمى
دوننج ستريت . لندن »

« تحدث فى مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدالة التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى . وللسياسة الحرة التى لا زلتم إماما لها . الى حد ان المصريين اصبحوا يتسألون عما اذا كانت التصريحات التى ما فتىء ساسة المملكة يعلنونها كل يوم . لا يعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق آخر أقل استحقاقا للرعاية . »

« هل تقبلون سعادتكم أن صوت أمة بأسرها يخفت بينما أرجاء العالم تدوى بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف بمستقبلها ؟ »

« وهل أمتكم العظيمة ، وهى خارجة تحمل أكاليل النصر من حرب لم تخض غمارها إلا دفاعا عن الحرية ، تقبل أن يفوق باسمها أنفذ سهم فى قلب هذه الحرية ؟ »

« إن مصر ، وهى عارفة بحقوقها وواجباتها ، رأت أن توقف بنفسها الرأى العام الانكليزى على حقيقة حالها وأن تطلعه على مطالبها القومية مؤملة فى عدله تمام تحقيقها . »

. . . . . .

« وهذا أمر يشبه أن يكون الغرض منه إقامة سد منيع بيننا وبين الرأى العام الانكليزى فيصبح عسيراً أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية . »

« فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامي . »

هذا ولما كان صاحب الدولة حسين رشدى باشا هو الذى ارتضى الحماية على البلاد دون استشارتها مفضلا إياها على الضم فى اوائل الحرب. مختاراً بذلك أخف الضررين . وهو الذى تلقى التوكيدات من الانكليز بتسوية الحال بعد الحرب، فقد رأى أن فى عنقه لأمته دينا يتحتم عليه أداؤه

وواجبا يجب عليه قضاؤه . وقد رأى أن الوقت قد حان لوفاء هذا الدين وأداء هذا الواجب المقدس فقد اتفق هو وحضرة صاحب المعالى عدلى يكن باشا وزير المعارف إذ ذاك على الذهاب الى انكلترا مصحوبين بسعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى لمطالبة الحكومة الانكليزية بالبر بوعدها ورد الوديعة التى أخذتها تحت يدها وحفظتها لسكان القطر المصرى .

وكانت النية منصرفة حينذاك إلى تأليف وفدين يسافران الى اوروبا أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية . قوامه رشدى باشا وعدلى باشا . والثانى أهلى يمثل الأمة المصرية . وهو الذى يرأسه سعد باشا .

فبينما كان سعد وصاحباه يحادثون السير ونجت بدار الحماية فى يوم ١٣ نوفمبر ليبلغوه مطالب البلاد وأمانيها . كان رشدى باشا ، من ناحية أخرى ، يرفع الى عظمة السلطان تقريرا يبين لعظمته فيه ماقر عليه رأيه من قصد انكلترا مصحوبا بعدلى باشا للغاية التى أوردناها . وهذا هو نص التقرير :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية »

« إن الحوادث تتوالى سراعا . وستبدأ مفاوضات الصلح ويشرع فى تسوية جميع المسائل التى أثارتها الحرب . ومن أهم الأمور أن تبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب

الجلالة البريطانية مباشرة . ولذا أقترح على عظمتكم أن تعهدوا الىّ والى زميلى عدلى باشا بهذه المهمة . »

« وسينوب عنى سرى باشا فى رياسة مجلس الوزراء أثناء غيابى وينوب عنى ثروت باشا فى وزارة الداخلية . وينوب زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف . »

« وانى لعظمتكم . . . . الخ . »

فأظهر عظمة السلطان استصوابه لهذا الاقتراح . وطلب دولة رشدى باشا الى السير ونجت ، القومسير العالى البريطانى ، أن يبلغ طلبه هذا لحكومته ولكن الحكومة الانكليزية أبت السماح له بذلك محتجة بأن الوقت لا يتسع الآن لهذه الزيارة لاشتغال المستر لويد جورج والوزارة الانكليزية بمؤتمر الصلح . وأن الفرصة ليست ملائمة للتكلم فى مثل هذه المباحث .

استقالة رشدى باشا وعدلى باشا — فلم يسع دولة حسين رشدى باشا ، وقد حيل بينه وبين ما أراد مما يبرر اعتماده على وعود الانكليز ، الا أن يقدم استقالته احتجاجا على ذلك ، لصاحب العظمة السلطانية فى يوم ٣ ديسمبر هو وعدلى باشا . وهذا نص الاستقالة :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية »

« حينما أخذت على عاتقى ، أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ

مسئولية منصبي، على عهد النظام الجديد، قد عاهدت نفسي، عهداً أساسياً، على مطالبة الحكومة البريطانية بأكثر مايمكن من الحرية لمصر متى آن افتتاح مفاوضات السلام . »

« اليوم ، وقد أوشكت المفاوضات على الأفتتاح ، فقد طلبت الى الحكومة البريطانية ، بعد تصديق عظمتكم السامى ، أن تستمع أقوالى فكان جوابها لى بمثابة قولها : فيما بعد — إلى ما بعد الصلح . »

« بيد انني ، بالعكس ، أرى ان الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه بيان وتأييد مالمصر من الأمانى القومية . »

« لهذه الأسباب . أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رياسة مجلس الوزراء ومن وزارة الداخلية . »

« وان زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى يتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم ، على انفراد ، استعفاءه من وزارة المعارف العمومية . »

« وانى لاأزال لعظمتكم العبد الخاضع والخادم المخلص الأمين »

« حسين رشدى »

فكانت هذه الأستقالة المشتركة بمثابة مفاجأة للسير ونجت. تركت فى نفسه أثراً غير محمود . لأنه ، على ماقيل ، كان يود حسم هذه الأزمة بالنزول على ارادة الوزيرين والسماح لهما وللوفد بالسفر .

لذلك تدخل فى الأمر محاولا تلافى المسألة ورفع للسلطان رجاءه بتأجيل البت فى أمر هذه الاستقالة ريثما يفاوض حكومة لندره علها يقنعها بالنزول على رأيه . غير ان حكومة جلالة الملك تشبثت برأيها الأول ولم تشأ ان تقتنع بما ارتآه قومسيرها السامى .

وكان رشدى باشا قد ضم صوته الى صوت سعد باشا طالباً من السلطة العسكرية السماح للوفد بالسفر . غير أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب كذلك . فكان لرفضها رجاءه أسوأ الأثر فى نفسه . لذلك أيد دولته استقالته الأولى باستقالة ثانية قدمها فى ٢٣ ديسمبر . بدأها بسرد الحوادث التى وقعت ثم قال :

« وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض انظمتنا النيابية السفر الى لندره للدفاع عن قضية مصر . وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر . فلم تهمل مشورتى فقط ، بل ورفض سماع أرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذى لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فيه مصيره نهائياً . »

والمتأمل فى نص هاتين الاستقالتين لابد وأن يدهش ، وحق له أن يدهش . فبينما يرى الوفد الذى يرأسه سعد باشا وجهته المطالبة بالاستقلال التام إذ به يرى فى تصريح رشدى باشا رئيس الوفد الحكومى الذى يزمع السفر الى انكلترا بصحبة الوفد قوله فى استقالته الأولى « انه عاهد

تقديه عهداً أساسياً على مطالبة الحكومة البريطانية بأكثر ما يمكن من الحرية لمصر » ثم قوله فى استقالته الثانية « فلم تهمل مشورتى فقط ، بل ورفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية . »

وتفسيراً لهذا التناقض الظاهرى نقول إن الأفكار كانت اتفقت على تأليف هذين الوفدين كما أسلفنا . وعلى أن يطالب الوفد الأهلى النائب عن الأمة بالاستقلال التام . حتى إذا رفض مطلبه وأصبح لاسبيل الى تحقيقه يكون مطلب وفد الحكومة كطلب احتياطى يتوصل بواسطته الى نوال أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر .

على أن عظمة السلطان لم يقبل هاتين الأستقالتين . وظل باقى أعضاء الوزارة فى مراكزهم ولم يمتنعوا عن تأدية أعمال وزاراتهم منتظرين قبول استقالة رئيسهم أو رفضها .

ولم يكتف دولة الرئيس بذلك بل ألح فى طلب قبول استقالته . وظل عظمة السلطان ثابتا على عدم القبول . وما انفك السير ونجت يخابر حكومته راجيا حل الأزمة بقبول مطالب رشدى باشا . ولكنها تابعت الأصرار على رأيها . وتمسك رشدى باشا من ناحيته باستقالته . ودعم الاستقالتين السابقتين بثالثة قدمها فى ٣٠ ديسمبر ذاكرا فيها «انه لايتنازل عن اعتزاله الحكم . وانه يرجو قبول استقالته حالا خشية ان يؤدى التأخير فى البت فيها الى تحميله مسئولية عدم الاهتمام بمصير البلاد ، بصفته رئيس وزارتها ، فى الوقت الذى يفصل فيه فى مصيرها نهائيا »

لم يمض على ذلك زمن طويل حتى اقتنعت الحكومة البريطانية اخيرا برأى السير ونجت فيما يختص بالتصريح بسفر الوزيرين دون الوفد. ولكن رشدى باشا علق سحب استقالته على الاذن للوفد بالسفر . فلما رفض هذا الشرط عادت الحال الى ما كانت عليه وظلت كذلك زمنا .

ولقد لوحظ أن عظمة السلطان لازم فى أيام استقالة الوزارة قصر البستان فما كان يقابل أحداً الا بعض الوزراء والأخصاء وجناب القومسير العالى البريطانى ولم يحضر الى قصر عابدين ولا مرة .

وهنا يروى أن دولة حسين رشدى باشا كان يشجع الوفد وهو فى منصة الأحكام . ويعمل ، من وراء حجاب ، على أن يسهل له جمع المال اللازم لمباشرة أعماله هنا وفى أوروبا ويسهل التوقيع من أفراد الأمة: أعيانها وسراتها ومتعلميها وثائق التوكيل العام الذى أعطى للوفد . كل ذلك على شدة يقظة السلطة الانكليزية اذ ذاك وتعدد رقبائها .

ولقد حكى دولته عن نفسه ، فى حفلة تكريم أقيمت له بمصر الجديدة أخيراً ، على أثر انتخابه عضوا فى مجلس الشيوخ ، أنه كان يخدم الوفد ويشجع الحركة الوطنية وهو فى منصب الحكم مع انه كان مطالبا ، أمام الانكليز ، بمقاومة كل حركة من هذا القبيل وقمع كل عمل فيه مساس بحقوقهم التى يدعونها فى مصر . فكان يعرض نفسه لأخطار تحكم القوة حباً فى خير البلاد

وجلباً لأكثر ما يستطيع من النفع لها . وهو عمل لا يستبعد على وطنيته المشهورة .

« خلاصة أعمال الوزارة الرشدية »

بسطنا فى المقدمة ما يرمى اليه التاريخ السياسى . فاذا استعرضنا أعمال وزارة رشدى باشا من هذه الناحية وحللناها من الوجهة السياسية تبدت لنا الأمور الآتية :

١ ـ كان رشدى باشا قائما مقام الخديو عباس باشا حين سفر سموه الى أوروبا فى صيف سنة ١٩١٤ ثم أشهرت هذه الحرب العظمى . وقد زجت فيها مصر زجا دون ان يكون لها فيها صالح أو منفعة . وترتب على ذلك خلع الحكومة البريطانية سمو الخديو عن أريكته وتولية الأمير حسين مكانه مع لقب سلطان . فماذا فعل دولة رشدى باشا حيال هذا الظرف ؟ قبل أن يكون رئيسا للوزارة التى دعاه السلطان حسين لتأليفها . فهل خلع عن نفسه صفة القائم مقام خديو قبل قبوله المهمة الجديدة ؟ لم يفعل . ولدولته أن يقول بأن الحالة كانت حرجة وأنه لم يكن له مناص من الاستمرار فى الحكم ولكن ما الذى كان يمنعه من رفع استقالته للخديو تلغرافيا ولو قبل الانقلاب بيوم واحد ؟ ولقد كان ذلك ميسورا له على كل حال .

يدعى بعضهم اعتذارا عن دولته : أنه كان من الممكن ان يتعرض ، فى هذا الوقت العبوس ، الى الاعتقال أو النفى أو الضرب بالرصاص ان هو أبى قبول الاستمرار فى الحكم . ولكن ألا يرى هؤلاء معنا أن دولته ، ان كان تعرض لمثل هذا العسف والاضطهاد كانت تكون له فيمن قبله ممن خلدت أسماؤهم منقوشة بالتبر بين أسماء أبطال الوطنية أسوة حسنة ؟ على أن هذا لم يكن محتملا وقوعه بالمرة . لأن استقالته من الحكم القديم ما كانت تستدعى شيأ من ذلك .

٢ ـ قبل دولته بسط الحماية على مصر دون استشارة الأمة مفضلا إياها على الضم اعتمادا على التبليغ الذى وجهه المستر شيتهام، باسم حكومته، الى عظمة السلطان حسين الأول عند توليته العرش الذى ورد فيه ان « حكومة جلالة الملك تعتبر ، وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى ، جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة (أى بسلخ مصر عن تبعيتها للدولة العلية وأيلولة كل ما كان لها من الحقوق عليها لى التاج البريطانى) وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية . »

أما كان يحسن بدولته أن يطلب من الانكليز وثيقة صريحة بهذا . وينشر هذه الوثيقة فى الصحف لتكون بمثابة ميثاق الأمة . خصوصا

وأن ذلك كان من الممكن . فى ذلك العهد الذى كان الانكليز فيه مضطرين الى ممالأة كل أمة تنضم الى صفوف الحلفاء . ؟

٣ ـ أعلنت الحكومة البريطانية فى البلاغ الذى نشرته على المصريين ، بمناسبة إعلان الحرب بينها وبين الدولة العلية ، أنها « أخذت على عاتقها وحدها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة فى نظير خلوده الى السكينة وعدم قيامه بأى عمل يعرقل أعمال الجيوش البريطانية بالديار المصرية أو تقديم أية مساعدة للجيوش المعادية » . ولكننا رأينا وزارة رشدى باشا تدعو الريف المصرى لحمل السلاح والخدمة فى جانب الجيوش البريطانية . وتجند كذلك نحو مليون وربع مليون من العمال المصريين بطريق الجبر ، لا للدفاع عن مصر وحسب ، بل لمساعدة القوات البريطانية فى فتح فلسطين وسوريا والعراق وفى ميدان الدردنيل . حتى استعملت بعضهم فى الميدان الغربى بفرنسا . أضف الى ذلك اشتراك الجيوش المصرية ذاتها فى الحرب . كما أن هذه الوزارة جمعت للسلطة العسكرية البريطانية ، من أنحاء البلاد ، المحصولات على اختلاف أنواعها والدواب وجعلت طرق مواصلاتها البرية والنهرية مسخرة للسلطة العسكرية البريطانية . وخصصت ورشها الأميرية لصنع القنابل اللازمة لها وسمحت بان تكون مصر معسكرا عاما للجنود البريطانيين وقدمت

مستشفياتها لجرحاهم بل أخلت بعض المدارس ليتخذوها معسكرات ومستشفيات لهم . وفى النهاية منحت وزارته الحكومة البريطانية مبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات دون أن تطلب منها . الى ما سوى ذلك مما يخطئه الحصر ويقصر عنه العد .

كل هذه الضحايا كانت تكون مقبولة لو عمدت الوزارة المصرية قبل أن تخرج عن تصريح الحكومة البريطانية ذاته ، الى طلب الشيء الذى سهت عن طلبه فى بدء الحرب وعند اعلان الحماية . خصوصا وان القواد الانكليز أنفسهم قد اعترفوا فى تقاريرهم بان هذه المساعدات كانت أكبر عامل فى انتصارهم فى الشرق . أما كان من الواجب على الوزارة أن تطلب ثمنا لهذه التضحيات العظيمة فتكون أدت ما عليها للبلاد ؟ وهل كان ينتظر دولة رشدى باشا فرصة أليق من هذه الفرصة للمطالبة بهذه الحقوق . وبخاصة عند أندحار الانكليز أمام الدردنيل واشتباكهم مع الأتراك فى ميدان قناة السويس .

نحن لا يخامرنا أدنى شك فى وطنية دولة رشدى باشا . ولكننا لا يسعنا أن نمر بهذه الغلطات السياسية الكبرى صامتين . فان حالتنا اليوم هى احدى نتائجها بل هى النتيجة المنطقية لها .

استقال دولة رشدى باشا وترك البلاد فوضى لا رئيس لها ولكن الوفد كان دائم النشاط داخل الدائرة التى حصرته فيها السلطة العسكرية البريطانية بمصر .

فلما وصل الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى باريس ليشهد مؤتمر الصلح أرسل له سعد باشا فى ١٤ ديسمبر البرقية التالية يحتج فيها على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ويعدد فيها المميزات التى تؤهل مصر لحكم نفسها بنفسها وهذه هى البرقية :

« جناب الدكتور ودرو ولسن

رئيس جمهورية الولايات المتحدة بباريس »

« سافرت من بلادك لتبلغ العالم القديم آية الهدى . ولتمثل للعيون عزم أمريكا الحرة على تسوية شئون الأمم على قاعدة الحق والعدل. فاضفت الى مجدك مجداً آخر حقيقا بشكر الانسانية . وليس فى العالم أمة تعدل الأمة المصرية فيما استشعرته من الفرح بطلوع صبح العصر الجديد الذى سيشمل العالم أجمع بفضل جهادكم فيفيض عليه نعم سلام لا يكدر صفوه ولا بقاءه عبث العابثين من أهل الأوتوقراطية أو سياسة أولى المنفعة وحب السلطان . »

« وما من أمة أشد اعجابا من الأمة المصرية بتنزه الامة الامريكية عن الاغراض فى خوض غمار هذه الحرب . ذلك التنزه الذى مكنها من أن تطلب ، عالية الرأس ، أن يسوى فى العدل بين الاقوياء والضعفاء و بين الأمم الكبيرة والأمم الصغيرة . »

«لذلك ترى مصر ، حقا عليها ، على أثر وصولكم الى أوروبا ، لتلوا بنفسكم الدفاع عن أسمى القضايا وأشرفها وهى قضية الانسانية ، أن ترفع اليكم عبارات

تهنئتها الصادرة عن الاحترام وعظيم أملها فى نجاح سعيكم الذى فيه نجاح الحق والعدل . »

«إن الوفد المصرى، الذى من أعضائه كثير من أعضا الجمعية التشريعية والذى قد وكلته الأمة توكيلا خاصا فى السفر الى أوروبا ليعرض على أولى الشأن مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان ، قد كان يرى، واجبا عليه ،أن يقدم لكم شخصيا تحيات مصر وعبارات اعجابها ، لو استطاع لذلك سبيلا. غير أن السلطات ، مع الأسف ، منعته جوازات السفر فحرمتنا بذلك من أن نفضى الى الرأى العام بآلامنا وامانينا . وعرضت القضية المصرية الى خطر الأحكام غير المبنية على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة . وحالت بين مصر وبين تحقيق رغباتكم الصحيحة التى أقركم عليها الحلفاء وهى (توجيه مصير الأمم الى حيث تتجه ميولها). »

« أجل . إن السلطات البريطانية قد طلبت الينا أن نبدى اقتراحات مكتوبة عن ادارة مصر بشرط ان لا تخرج عن دائرة الحماية التى رتبتها ، وإنها بذلك تطلب منا المحال . لأن مصر لم تقبل مطلقا هذه الحماية التى ليست الا عملا من الأعمال الحربية والتى ، مع كونها مناقضة لآمالنا فى الاستقلال ، فهى مناقضة ايضا للحقوق التى كسبناها من تركيا من زمان بعيد . فان هذه الحرب أبعد ما يكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق . بل ، على ضد ذلك ، توسع فيها الى حد الاستقلال تطبيقا للمبادىء الجديدة

التى تقضى باحترام الجنسيات . وإنا تلقاء ذلك . لنأسف لتصرف حكومة أمة اعتقادنا بجهتها متين . وأنا لمعذورون فى أن نقف فى وجه هذا التصرف لأننا لم نصغ الا الى داعى وجودنا القومى . »

« لهذه الأسباب »

« وباسم مصر ، ذلك البلد الراقى فى معارفه القديم فى مدنيته ، ذلك البلد المتجانس السكان والمتشرب بأفكار التقدم والتمدن ، نحتج بشدة على على كل اعتداء على حقوقه واستقلاله . فمصر تضرع الى جنابكم أن تهيئوا لها فرصة ان تسمع صوتها بالاحتجاج وبآمالها الشرعية . »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصرى »

(الامضاء)

وفى يوم ٢٦ ديسمبر وردت الأنباء البرقية من الديار الاوروبية بان الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وصل الى لندره لزيارة بلاد أجداده وقد وصفت الصحف مظاهر التكريم والحفاوة التى قوبل بها هناك وصفا دل على انها كانت بالغة حد المعتاد فى بلاد الانكليز

فبادر الوفد بأن أرسل اليه فى ذلك اليوم البرقية التالية :

« جناب الدكتور ودرو ولسن

رئيس جمهورية الولايات المتحدة لندره »

« فى يوم وصولكم الى انكلترا ، يرفع الوفد المصرى الى سعادتكم باسم جميع المصريين ، بأن تستعملوا نفوذكم لدى الحكومة البريطانية للتصريح لنواب البلاد ، الممنوعين من مغادرة بلادهم لغير سبب معقول، بأن يذهبوا الى أوروبا حتى يحيطوا السلطات المختصة علما بآمالهم ورغباتهم الوطنية . »

« وإن اعضاء الوفد ، اذا هم شددوا فى طلب سفرهم لعرض مطالب مواطنيهم فى قضية مستقبل مصر السياسى على أنظار سعادتكم وعلى الرأى العام البريطانى وعلى انظار من سيجتمعون حول مائدة مؤتمر الصلح ، فانما هم لم يطالبوا الا بحق طبيعى مقدس . »

« إن مصر تطلب استقلالها - وهو الحق الطبيعى للشعوب - وترفع، بكل احترام ، هذا النداء لسعادتكم للوصول الى هذا الغرض الشريف . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

(الاعضاء)

وهكذا انقضى هذا العام والسلطة العسكرية ضاربة حصارها على القطر المصرى لا تبيح لأحد من أهله مفارقته منعا لوصول صوته الى

الرأى العام الأوروبى . ورئيس الوزارة مستقيل من عمله معتكف فى داره وكذلك عدلى يكن باشا وزير المعارف . فالحكومة بلا رأس . وسلطان البلاد ملازم قصره لا يباشر عملا من أعمال سلطنته . وموقف البلاد فى جملته فى أشد ما يكون من الخطورة .

﴿ سنة ١٩١٩ ﴾

افتتح هذا العام ، الذى كان بدء حلقة مجيدة فى تاريخ مصر الحديث ، والناس فى أنحاء البلاد يتحادثون علناً بما هم ملاقون عقب اعلان الهدنة وبعد ما قدموه من التضحيات العديدة فى سبيل قضية الحلفاء . ويرددون جهاراً رغائبهم فى عدم قبول الحكم الأجنبى . وقد غلت قدور الصدور تلقاء صمت الانكليز عن الوفاء بوعودهم وتحفز القوم الى سلوك أى مسلك ، مهما تكن خطورته ، للخلاص مما هم فيه من قلق وعدم استقرار على حال يدمدمون دمدمة من فرغ صبره أو كاد . والسحب وراء الأفق تنذر بهبوب عاصفة هوجاء لا تبقى ولا تذر . ينظرون فلا يجدون للبلاد حكومة . إذ الوزير الأول مستقيل من منصبه منذ أواخر العام الماضى هو وزميله وزير المعارف ولا يعلم من أسباب استقالة الرئيس سوى اشاعات مدارها أنها كانت احتجاجا على عدم تمكينه من السفر الى انكلترا ليسعى فى إنالة قومه ما كان يرجوه لهم على يديه . بل كانوا يجهلون ما دار من المخابرات بشأن سفرهما وسفر الوفد والاذن لهما أخيراً بالسفر دون الوفد . وسلطان البلاد جاثم فى قصره لا يقر الرئيس على استقالته ولا يرفضها رغما من أنه كرر الاستقالة دفعتين واحدة فى ٢٣ ديسمبر والثانية فى ٣٠ منه . كل هذا والسلطة المسيطرة على البلاد دائبة على اخماد أول حركة بدت من الأمة

فى سبيل استقلالها بالقوة القاهرة وهى آمنة مطمئنة تتوهم أن الجو صاف والقطر فى سلام .

على أن الوفد لم يأل جهدا ، فى هذه الاثناء ، عن ارسال الاحتجاجات والرغبات ، بالبرق تارة وبالبريد تارة أخرى ، لأولى الشأن فى العالم . ففى ٣ يناير أرسل سعدباشا زغلول برقية الى الرئيس ولسن يرجوه فيها بذل نفوذه لدى السلطة العسكرية بمصر ليستطيع الوفد اداء المأمورية التى كلف بها . هذا نصها :

« جناب الدكتور ودرو ولسن

رئيس جمهورية الولايات المتحدة بباريس »

« قد أحطنا سعادتكم ، بتلغرافين متتاليين ، علما بما اتخذته السلطات البريطانية من منع سفر الوفد المكلف بالدفاع فى أوروبا عن مطالب مصر الوطنية . »

« وإننا ، رغم مشاغلكم الهامة المتعددة ، نعتقد بانكم لا تتركون موضوعا تلزم فيه معونتكم تحقيقا للاحترام الواجب نحو الحرية . »

« وبما أننا لا زلنا ممنوعين عن مغادرة بلادنا فالوفد المصرى يكرر لسعادتكم رجاءه تسهيل السبل له حتى يتمكن من عرض مطالب بلاده . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الامضاء »

ولقد أراد الوفد أن يوقف النزلاء الأجانب بمصر على كنه الحركة الوطنية والأغراض التى ترمى اليها حتى لا يصرفوها الى غير ما قامت له فحرر لهم بيانا مستفيضا نشره فى ١٠ يناير هذا تعريبه :

«الوفد المصرى»

« ختمت هذه الحرب الكبرى بالنتيجة الباهرة الحقيقة بها وهى تحكيم الحق والعدل فى الشئون بدلا من حق الأقوى وحفظ الموازنة وبذلك يمكن الوصول الى سلام دائم فيه تنتقل المنافسة المسلحة الى مسابقة سلمية مشروعة تضمن حرية التجارة فى كل بلد على أساس ثابت متين . سلام فيه تزول الأحقاد التى تزرعها فى نفوس الشعوب الصغيرة سيادة الشعوب الكبيرة عليها بالقوة القاهرة . سلام . فيه تنعدم بين الأمم الكبيرة أسباب الخلاف الناشىء من المزاحمة فى الاستعمار واستئثار بعضها بمنافعه دون البعض الآخر . سلام . فيه يصبح رواج التجارة غير مرتبط الا باسبابه الذاتية دون الاعتبارات السياسية والقوى الحربية . »

«على هذا الأساس رأت مصر أن الفرصة قد تهيأت لها ، كما تهيأت لغيرها ، أن تخرج من العبودية التى أرادها عليها الأقوياء لتدخل فى هذا الاخاء الانسانى العام . »

« لهذه الغاية وكلت عنها الوفد ، الذى أرأسه ، ليسعى بالطرق المشروعة فى استقلالها استقلالا تاما مجردا من كل سيادة أجنبية . ومازال

هذا الوفد ينتظر أن يعطى جوازات السفر منذ ستة أسابيع . وعلى رغم احتجاجنا لدى السلطات البريطانية العليا ولدى وكلاء الدول في مصر فان الاعتداء على حريتنا الشخصية لا يزال قائما يمنعنا من السفر . »

« وأننا ، فضلا على ما أجملناه من برنامجنا لوكلاء الدول السياسية بمصر يسرنا أن نوقف كل ذى مصلحة فى مصر من الأجانب على حقيقة هذه الحركة السلمية وآمال مصر المستقبلة. ذلك لاننا نعتمد أيضا فى بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا ، على جميع الرجال الأحرار الذين ترتاح نفوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة ولا يترددون فى أن يجعلوا حب نشر الحرية وتحقيق مبادىء الحق والعدل يجبّ فى نفوسهم كل عاطفة أخرى . »

«ولهذا الغرض نعلن الى جنابكم أننا ، ونحن نعبر عن أغراض الشعب المصرى ينبغى أن تتمتع أيضا بتلك الحرية التى تمكن وطننا من أن يستعيد مقامه القديم ويقوم بنصيبه من خدمة الانسانية . نبغى أن نستقل بشئون بلادنا فى شكل حكومة دستورية حتى نصلح من حالنا الاجتماعية ما يفسده عادة حكم الأجنبى عمداً ، ومن غير عمد، وحتى نبلغ ما يؤهلنا اليه استعدادنا من درجات الكمال . نبغى أن نظل كاسبين ثقة الأجانب نسهل لهم وسائل ما يزاولونه من الأعمال التجارية والصناعية فى بلادنا ونرعى مالهم فيها من الامتيازات خير رعاية. نبغى أن نبقى ، كما كنا فى الماضى ، عارفين رسوخ قدمهم فى المدنية الحديثة مستعدين لأن نستقدم كبار الفنيين منهم ممن عسانا نحتاج اليهم المساعدة فى الأعمال العامة . ولكن لا على أن

يكون مناط الاختيار الاعتبارات الجنسية فقط ، كما هو حاصل الآن ، بل الكفاءة حيثما وجدت بصرف النظر عن كل اعتبار آخر . »

« نبغى أن نسهل الدخول فى العائلة المصرية الكبرى لكل من يريد . وذلك بتخفيف قيود التجنس بالجنسية المصرية . وبالجملة نبغى استقلالنا التام المجرد عن كل سيادة اجنبية من غير أن يكون فى هذا الاستقلال مساس بحقوق الأجانب وامتيازاتهم الحالية فى التشريع والقضاء وحرمة المنازل والحرية الشخصية وكل ما يتعلق بالأمن العام . تلك هى آمالنا ومقاصدنا وكل ما عدا ذلك ، مما يخالفه ، ليس الا عملا من أعمال أعداء القضية الوطنية . »

« فباسم الوفد المصرى ، أعلن الى كل أجنبى فى مصر من ذوى المصالح أن هذا الوفد الذى يسعى بذمة أهل البلاد ، يقرن بسعيه للاستقلال احترام المصريين لحقوق الأجانب كل الاحترام . كما أنى انتهز هذه الفرصة لاشهد كل رجل حر على المعاملات المناقضة للحرية التى عومل بها الوفد المكلف بأسماع مؤتمر الصلح صوت مصر وعرض مطالب أهلها . ولا أعلن ان كل حكم فى مستقبل المصريين ، من غير أن تسمع اقوالهم ، مناقض لقواعد الحق والعدل التى جعلت أساسا لأحكام مؤتمر السلام . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« رئيس الوفد المصرى »

« الأعضاء »

وأتبع الوفد ذلك البيان بمذكرة مختصرة من الأمة المصرية بخصوص مستقبلها وهذا تعريبها :

(١)

« إن مصر تطلب استقلالها . »

ا ـ « لأنه حق طبيعى للأمم »

ب ـ « لأن مصر لم تتوان قط عن المطالبة بهذا الاستقلال حتى بسفك دماء ابنائها . ولقد كانت بانتصاراتها الماضية خليقة بأن تمنح استقلالها لولا ان جماعة الدول العظمى اضطرتها فى عام ١٨٤٠ ـ ٤١ الى الاقتناع بأقل ما يكون من الجزاء وهو الاستقلال الداخلى الواسع المدى الذى لا يختلف عن الاستقلال التام بشىء كبير . »

جـ ـ « لأنها تعتبر نفسها الآن قد تخلصت من آخر علاقة كانت تربطها بالسيادة التركية . »

د ـ « لأنها ترى أن الوقت قد حان لمطالبتها بسيادة تبررها ظروفها وموقفها المادى والادبى . »

(٢)

« تنتظر مصر أن تكون حكومتها دستورية . وتتحتم طريقة الحكم هذه لموقف البلاد الخصوصى فيما يختص بمصالح الأمم الأجنبية . »

وسيتلو ذلك إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية ولن تألو البلاد جهدا لاتمامها بالألتجاء الى الاستنارة بعون الأمم الغربية . »

(٣)

« تأمل مصر أن امتيازات الاجانب ستحترم احتراما تاما . واذا أظهر العمل فى تطبيق بعضها عمليا ، أنه قابل لتحوير أليق بمقتضيات الأحوال فستعرض ، فى مدى واسع جدا وبطريقة ودية خالصة ، مايعن لها من وجوه التعديل التى من شأنها أن تضمن نجاح البلاد وتقدمها مع صيانة مصالح الأجانب . »

(٤)

« تتعهد مصر ببحث مسئلة إيجاد طريقة للمراقبة المالية تكون مماثلة للمراقبة التى كانت موضوعة قبل سنة ١٩٠٤ . والتى كان أهم عامل فيها هو صندوق الدين . »

(٥)

« وهى مستعدة لقبول جميع الاشتراطات التى تراها الدول ضرورية للمحافظة على حيدة قناة السويس . »

(٦)

« تعتبر مصر نفسها حائزة أعظم الشرف بوضع استقلالها تحت ضمانة عصبة الأمم . وأن تشترك ، بهذه المثابة ، بقدر ما لديها من الوسائل ، لتحقيق المبادىء الجديدة ، مبادىء العدالة والحق . »

وفي يوم ١١ من يناير أرسل الوفد برقية الى المسيو كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس يناشده فيها، باسم الحرية والعدالة، أن لا يتخذ سكوت المصريين على المطالبة بحقوقهم والذى اضطروا اليه قسرا دليلا على رضائهم بما هم فيه من ذل وهوان.

وهذا هو تعريب البرقية المذكورة :

« موسيو جورج كليمنصو باريس »

«الى رئيس مؤتمر السلام الذى يحكم فى مصير الأمم الصغرى ، لا على قاعدة المعاوضة بين الأقوياء ، بل على قاعدة العدل المجرد عن الهوى . الى الرجل المعروف فى العالم بشدة عارضته فى الحق . ينهى الوفد المصرى الموكل عن الأمة المصرية فى طلب استقلالها والدفاع عن قضيتها لدى أعضاء مؤتمر الصلح ، أن القوة أخذت علينا كل سبيل الى أوروبا حتى لا يسمع مؤتمر السلام صوت الشعب المصرى ورأيه فى حكم نفسه . وبهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسئلة المصرية ، فان الحكم فى مصيرنا ، من غير أن تسمع أقوالنا ، مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء . على أن لنا أكثر من حق أن نطمع فى مساعدة فرنسا التى كان شعارها فى كل زمن أنها ممهدة طرق الحرية للشعوب والمساعدة لها على نيلها . »

«إن عقولنا وميولنا وقوانيننا مطبوعة بطابع الروح الفرنساوى لان كل مدنيتنا الحديثة لا تزال ، على رغم ما وضعه الاحتلال البريطانى من

العوائق مطبوعة بالطابع الفرنساوى وجاذبيتنا لفرنسا وعطفها علينا آثارهما أشهر من أن تذكر . »

« فباسم الحرية ، التى أنت نصيرها القوى فى كل موقف من مواقفك الخطابية أو الكتابية . وباسم العدل المجرد عن الهوى ، الذى تعهدت بأن تجعله أساسا لجميع أحكام المؤتمر . وباسم الانسانية التى تأبى أن تكره الأمم على أن تنتقل من يد الى يد أخرى كما تنتقل ملكية السلع . نناديك ، من وراء البحر ، أن لا تتخذ سكوتنا الاكراهى ، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسنا فى حدود بلادنا دليلا على رضانا بسيادة الغير علينا وأن لا تسمح بالحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الامضاء »

هذا ومع عدم السماح للمصريين بمغادرة بلادهم ليسافروا الى حيث مؤتمر الصلح لعرض شكواهم عليه . فقد مر بمصر أعضاء وفد سوريا الذاهب الى فرنسا ليدلى أمام مؤتمر الصلح برغبات بلاده ولكن شتان ما بين مقصد الوفدين فقد كان وفد سوريا يعرض على المؤتمر قبوله انتداب فرنسا فى بلاده وأما وفد مصر فان مطالبه ما كانت لتروق فى أعين الانكليز .

فكتب الوفد خطابا فى ١٢ يناير الى فخامة المندوب السامى يظهر فيه دهشته من التفريق فى المعاملة بين الأمتين المتجاورتين . وهذا تعريب الكتاب :

« ياصاحب الفخامة »

« أتشرف بان أجدد ، باسم الوفد المصرى ، احتجاجنا على الحجر الذى ضربته السلطة العسكرية دون سفرنا الى أوروبا . واعتراضا ، مرة أخرى ، على هذا التصرف الضار بالحرية الشخصية التى كانت حمايتها ، فى كل زمان ، من أخص تقاليد الامة البريطانية . »

« ولقد كنا ، منذ خطابنا الأول الذى أرسلناه الى فخامتكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، نتعلل بالرجاء فى أن الحكومة البريطانية ، بعد أن ازدادت علما بحقيقة هذا التصرف الشاذ الذى منيت به مصر بلا حق . ووقفت تمام الوقوف على ما ترتب عليه فى طول البلاد وعرضها من الأثر السيء ، لا تتردد فى القضاء عليه . »

« ولكن انتظارنا تلك النتيجة قد ذهب سدى . بل رأينا ، مع الدهشة المؤلمة ، أن وفود البلاد المجاورة لنا تسلك سبيلها الى أوروبا بعد أن تجوس خلال ديارنا لتلقى فى قلوب أهلها من الغضاضة ما يستدعيه عدم المساواة فى المعاملة . »

« أمن الجائز أن يحبس المصريون وحدهم داخل حدود بلادهم دون جميع أمم الشرق وأن يحال بينهم وبين إسماع العالم المتمدن صوتهم ؟ »

« أمن الجائز أن المصريين، الذين أتت عليهم هذه الحرب وهم مالكون لحقوقهم فى الحرية، يبعدون تحكما عن المؤتمر الذى يقام فيه العدل بين الأمم. فى حين أن الشعوب الأخرى، التى كانت بالأمس تحت نير سيادة الغير، تدعى لتجادل عن نفسها ؟ »

« أومن المقبول أنه ، فى الوقت الذى يتبادل فيه ملك انكلترا ورئيس الولايات المتحدة الخطب الجميلة التى يهتف لها العالم بأجمعه وفى ساعة إعلانها حق جميع الناس فى الحرية وجهرها بأن على الأقوياء واجب العطف على الضعفاء . أمن الجائز أنه ، فى هذه الساعة نفسها ، تعانى أمة بأسرها مرارة الألم من المساس بحريتها السياسية وفوق ذلك يغصونها بحرمانها حتى من التطلع بطلب العدل والانصاف ؟ »

« إننا تلقاء ما نعرفه لفخامتكم من حرية الضمير وبعد النظر الذين تشف أعمالكم عنها ، لا يسعنا أن نظن أنه يفوتكم أن حبس أمة بهذه الكيفية يمكن أن يضر بمستقبلها . بل ربما مس بما بيننا نحن المصريين وبين بلدكم العظيمة العريقة فى الحرية من العلاقات التى طالما حرصنا على أن تكون مطبوعة بطابع الكمال والتى ليس من شأن مثل هذه المعاملة أن تقويها فى النفوس . »

« على هذا لنا وطيد الأمل أن نرى ، عما قليل ، من آثار عدلكم ما يخرجنا من هذا الوضع المؤلم الذى جاوز فى استمراره الحدود . »

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الامضاء »

وفى ذات التاريخ أرسل سعد باشا كتابا الى المستر لويد جورج كبير وزراء حكومة بريطانيا العظمى يجدد فيه احتجاجه على الاعتداء على الحرية الشخصية بعدم السماح للمصريين بمغادرة بلادهم . وهذا تعريبه :

« الوفد المصرى »

« القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩١٩ »

« صاحب السعادة المستر لويد جورج

كبير وزراء بريطانيا العظمى

دوننج ستريت لندن »

« ياصاحب السعادة »

« تشرفت بأن أرسلت لسعادتكم تلغرافاً فى ٤ ديسمبر الماضى بسطت فيه ماوقع من رجالكم فى مصر من العسف ومصادرة الحرية الشخصية . وقد مضى على ذلك شهر كامل . ولا تزال الحال كما كانت. حتى أن الامة المصرية بأسرها من أكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل حدود بلادهم لايسمح لأحد بالخروج من هذا الحصار الشديد . »

« تلك هى حالنا التى ليست ظروفها مجهولة لديكم . ولا ندرى أى مسوغ من القانون العام أو من القواعد الاجتماعية أو من أساليب السياسة المعقولة يسوغ للأنكليز أن يتعمدوا هذه المعاملة المهينة لأمة تاريخية كأمتنا . »

« أجل . إن امتنا العريقة فى المدنية ، مهما ضعفت قوتها ، فان لها عند العالم كرامة المعلم الأول وفضل السبق فى المدنية . »

« بل إنكروا عليها السبق فى المدنية ، وإطمسوا آياته الناطقات وا كفروا بصنيعها على العالم . وهبوها لفيفاً من المتوحشين الذين نظامهم الفوضى وقانونهم الأعتداء . أفلا حفظتم لها حق المساعد الأمين ؟ »

« انتفعتم ، فى هذه الحرب ، برجالها وأموالها وصرحتم فى مواطن شتى بأن ذلك كان من أكبر العوامل فى إحراز النصر فى الشرق . فبينما مصر المساعدة تنتظر أن تعامل بما يتفق مع حالها اذا هى تراكم ، غداة الهدنة ، قد قلبتم لها ظهر المجن وحبستم أهلها بين حدودها على الذل والهوان . »

« بل هبوا هذه الأمة لامتمدنة ولا مساعدة فهلا عاملتموها بما اتفقتم عليه مع الدكتور ولسن — من أنكم تعدلون فى الذين تحبون أن تعدلوا فيهم وفى الذين لاتحبون أن تظلموهم — فاذا كنا لانجدهنا للعدل ظلا فيما يتعلق بحرية السفر والاقامة فأجدر بنا أن لانتظر عدلا نعامل به

فى أكبر من الحرية الشخصية خطراً . وأعلى منه فى التقدير أثراً : وهو حرية البلاد السياسية . »

« وعلى أى وجه قلبنا أسباب حبسنا فى بلادنا لانجد له مبررا فى الشرائع الانسانية ولا موجبا فى الأعمال العسكرية . الا احتمال واحد، لايزال بنا بقية من حسن الظن تصرفنا عن الأعتداد به ، وهو : إنه يراد تقديم سكوتنا الاكراهى فى مؤتمر الصلح دليلا على أنه رضى بحالنا السياسية الحاضرة . أى الحماية . »

«ويشهد الله أننا ما ظننا ، يوما واحدا منذ أعلنت الحماية ، أنها نظام يراد اقامته فى مصر . بل كل مافهمناه أنها ضرورة حربية ينتهى أجلها بانتهاء الحرب . ولم نكن نظن أن انكلترا تنوى التمسك بحماية صادرة منها وحدها ، من تلقاء نفسها وبدون اتفاق بينها وبين الأمة المصرية . »

«فاسمحوا لنا سعادتكم ، أن نسائل شخصكم ، الرجل الحر ، هل يستطيع أن يقنع ضميره الملوء حرية بأن مايقع فى مصر ، باسمه وبأمره ، غير مناف تمام المنافاة للحرية التى اختارها شعارا قضى العمر فى خدمتها وبلغ باسمها أعلى مركز يتمناه الأنسان ؟ كلا . فان مبادىء الحرية وحبس ثلاثة عشر مليونا ، أمة واحدة ، امران لايجتمعان . لذلك نتجوز ان نصرح بحقيقة ، وإن كانت مرة ، وهى : إن اعلى مركز يتبوءه رئيس حكومة انما هو التوفيق التام بين ضميره وبين قوله وعمله ـ فالى الرجل الحر نترك الحكم لنفسه او عليها فى هذه القضية . »

«واسمحوا لنا أن نسائل رجل السياسة : هل يعرف الشعب الانكليزى الشريف شيئا عن حبس المصريين فى بلادهم ؟ أم كان الحبس ، كما هو الظاهر ، إجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب من أمره شيئا ؟ وهل تغتفر تقاليد الشعب الانكليزى الحر مثل هذا التصرف مهما جرت ، فى ظاهر الأمر ، من المنافع ؟ وماعلمنا جورا يجنى من ورائه الا الخسران .»

« الى أى مبدأ ترجع الوزارة هذا العسف؟ واذا استطاعت أن تتخلص من هذه المسئولية بالقائها على عاتق السلطة العسكرية فهل يستطيع سعادة الرئيس أن يقنع ضميره الحر بأن فى حبس الأمة أدنى فائدة للأعمال العسكرية إن بقى الى الآن معنى لما يسمى أعمالا عسكرية فى مصر بعد الهدنة بشهرين ؟ .»

«لقد عرفتك منابر الحرية والمساواة خطيبا فياضا . وطالما اهتزت أعوادها اعجابا بصراحتك . وترنحت طربا بانتصارك للفقراء على الأغنياء . وللضعفاء على الأقوياء . وللسوقة على الشرفاء . فهل هى لاتزال على عهدها ، تعرف فيك حامى أشرف المبادىء ؟ أم هل أصبحت تنكرك . بعد أن ألبست أمة بأسرها ثوب الحداد على الحرية الشخصية ؟ »

« مسموح ، على المبادىء القديمة ، لرجل السياسة أن يكون استعماريا . غير انه لا يعلم أحد ، الى اليوم ، أن حب الاستعمار أجاز لدولة

حصر أمة ليس بينها وبينها حرب . واذا كان حب الاستعمار لا يبيح للمستعمرين والمحافظين مثل هذا التصرف . فكيف بالأحرار ؟ »

« ان الحكومة الانكليزية التى استطاعت ما استطاعت . لا يعجزها شيء ولكنها لا تستطيع، بغمط الحق وتعمد الاذلال ، أن تكسب شيئا من قلوب المصريين . على أننا نكرر أن المصريين يعلمون حق العلم ، أن الأمة البريطانية الشريفة لا تعلم شيئا عن هذا الحبس ولو علمته لغضبت له . فان الغضب للحرية أظهر صفات الأحرار . »

« وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول عظيم الاحترام . »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الأمضاء »

وفى يوم ١٣ أقام صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو الجمعية التشريعية وأحد اعضاء الوفد حفلة شاى فى داره . فألقى فيها معالى سعد باشا زغلول خطابا سياسيا ممتازا نرى من الضرورى أثباته هنا بنصه لما حواه من الآيات البينات . وهذا هو :

« أيها السادة . إنى اشكر زميلى حمد الباسل باشا على أن هيأ هذه الفرصة التى أنتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التى تجتازها مصر فى الوقت الحاضر . حتى لا يفوت بعض أولى الرأى عندنا شيء من أعمال

الوفد الذى شرفته البلاد بتوكيلها للسعى فى قضيتها الكبرى : قضية الاستقلال . »

« ليست فكرة الاستقلال جديدة فى مصر . بل هى قديمة . يتأجج فى قلوب المصريين الشوق الى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه . وتخبوناره كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق . »

« ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة. لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك فى انقطاعها . وإن الاحتلال الفعلى لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة لتحقيق رجاء اللورد سالسبورى الذى قال فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٦ «نحن لا نبحث الا على الخروج من مصر بشرف . »

« قلب هذا الاحتلال الذى لم يكن له حق فى البقاء الى حماية من بادىء رأى الانكليز ومن غير اتفاق مع مصر . ولكنها هى أيضا أمر باطل بطلانا اصليا أمام القانون الدولى . ومخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة . »

«فنحن ، أمام القانون الانسانى ، أحرار من كل حكم أجنبى . فلا ينقصنا الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التى تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل . »

« لهذا الغرض السامى المطابق لما فى نفوس المصريين . جميعا . الفت، أنا واصحابى ، الوفد المصرى لنسعى فى الوصول الى الاعتراف بهذا الاستقلال

وتشرفنا بتوكيل الأمة إيانا . وماضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها . لأن مالدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذى تعترف فيه الحكومة بعملها . يكفى فى إفادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال . . . . هل أمة كمصر مدنيتها أقدم المدنيات وفضائلها الاجتماعية ، التى تنتقل بالوراثة من جيل الى جيل ، ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام فى الميول يمكن ان تسأل فى أمر استقلالها من غير ان تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال ؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا فى تقدم المدنية فى خطواتها الى الأمام . »

« غير أننا كنا مضطرين الى هذا التوكيل لأنه قد عزى الينا أننا لا نطالب من الحياة الا الدرك الأسفل : أن نعيش آمنين طاعمين كاسيين . فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام . »

« منعنا عن السفر وصودرت الحرية فى اشخاصنا وفى المصريين جميعا فلم نغادر مرجعا من المراجع الا احتججنا لديه على هذا التصرف . وهانحن أولاء . لانزال نطمع فى أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بانفسنا وأن ما أؤكده لكم هو أن هذا المنع لم يزد زملائى الا حبا فى التقدم الى الغرض العام وحدّة فى تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبل الحق والعدل . وما لنا غيره من سبيل . »

« كان، فى عرف السياسة ، مباحا أن تضحى مبادىء الحق والعدل قربانا على مذبح المنفعة ـ وقليلا ما كانت تحترم الا اذا اتفقت مع هذه المعبودة السياسة العامة . ولكننا ندخل الآن، بمبادىء الدكتور ولسن ، فى عصر من السياسة جديد . عصر العدل المجرد عن الهوى وكفيلته عصبة الأمم. عصر فيه منفعة الضعفاء تكال بنفس الكيل الذى اتخذ لمنفعة الأقوياء . عصر احترام الانسانية فى الشعوب الضعيفة والقوية على السواء فلا سيادة لقوى على ضعيف. بل الكل اعضاء حقوقهم متساوية فى الاخاء الانسانى.»

«من الناس من يرون هذا المذهب السياسى الجديد ، أجمل من ان يتبع فى هذه الحياة الدنيا من حياة المزاحمة على البقاء والغالبة على المنافع .... نعم مذهب جميل .ولكن تطبيقه ممكن متى جدّ الدكتور ولسن فى تطبيقه بحزمه المعروف. وإنه لجادّ : بل أرتقى الى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات اكثرية الدول التى أقرته بالاجماع . ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألف الانسان من الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الأخلاقية . ثم هو متفق مع الأفق الذى وصلت اليه الانسانيه فى تطورها الجديد . ألا ترون أن مبادىء الديموقراطية التى أوجدت هذا المذهب تنتشر ، على جميع صورها الممكنة، فى أرجاء البلاد المتمدنة بقوة هائلة وبسرعة لم يمهد لها نظير فى تاريخ المبادىء الأنسانية ؟ ألا ترون أن أفكار الشعوب فى هذا الوقت متجهة الآن الى الاستعاضة عن مظهر هذه المزاحمة الوحشى بمظهر إنسانى صرف .

مزاحمة الأسواق التجارية ؟ بمعنى أنه عوضا عن أن كانت التجارة يسيرها الدفع وتحميها حدود المستعمرات تصبح التجارة تسيرها الحرية وتروجها جودتها وفضلها على غيرها . وبذلك تتحقق المزاحمة . لكنها على صورة أكثر تمشيا مع روح الديموقراطية الحاضرة . »

« ثقوا ، كل الثقة ، بهذه المبادىء الجديدة . فانه لامناص من تنفيذها ولا تقولوا كيف ننال الاستقلال وما أعددنا لنيله العدة المعروفة ؟ »

« كلا . إن بلادنا ، كما قلت لكم ، خلو الآن أمام القانون الدولى ، من كل سيادة أجنبية . ويعيد على مؤتمر السلام أن يرتب سيادة جديدة للاقوياء على غيرهم . بل ما وجد الا ليقرر احترام الحقوق ويحرر الأمم من الاستعباد . »

« إن ايماننا بقواعد الحق والعدل هى عدتنا . وكفى بها عدة . وإن إجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة . ولا تنقصنا الا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة . ولكن سيصله ولو من بعيد . يصله فينصت اليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات . هذا هو النحو الذى ننحوه فى قضيتنا وأما خطة مصر المستقلة فهى :

أولا — « تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما تلتزم جانب فيها من النصائح

وأن تقوم بعمل اصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية . كما كانت تلك عادتها فيما مضى . »

ثانيا — « تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، واذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو الى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال ، فانها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها . وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية فى الأخلاص والمجاملة . »

ثالثا — « تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة تعاقبية للمالية . لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى . »

رابعا — « تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات متعبدا للمحافظة على حياد قناة السويس . »

خامسا — « تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف لوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم وأن تشترك ، بهذه الثابة ، بقدر مالديها من الوسائل ، فى تحقيق مبادىء العدل والحق على أنمط الحديث . »

« وإن من الفضيلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان . لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة . بل هو ، كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ « ألزم لمصر من الاسكندرية . »

« قد يضيق الفهم فيظن ان هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب . كلا . لا منافاة بين الاثنين فى الوجود . وإن كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال . فلنكن عمليين . ولنطرح المناقشات العقيمة التى لا طائل تحتها والتى لا يعتبر الاصرار عليها الا ضربا من المكابرة . والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة . ولنقبل على عملنا . إقبال العالمين بما ينفع الأمة . »

« إن تحبيب الأجانب فى الاقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة . فلنقدم ، عن طيب خاطر ، مرغبات هذه الاقامة . ولنسهل ، بما فى طاقتنا ، سبل المزاحمة التعليمية والتجارية والصناعية . فانكم لا تنكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنا عن الحركة العالمية بعض الشىء وأن الأجانب فى مصر صلة ، أنعم بها من صلة ، بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف . وأن مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية . ولا شك فى أنه يهمها جدا أن تكون باكورات هذه المسابقة فى بلادنا . »

« تعلمون أن حالتنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب

فى بلادنا ، المخالطة التامة التى من شأنها ان تولد فى النفوس الصداقة الأكيدة التى تغنى ، فى البلاد الاوروبية ، عن الامتيازات . وقد نتج عن ذلك ان الأوروبى يقيم فى بلادنا بين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبيا عنا لا يعرف منا الا الوجه الخارجى لصفات المعاملات دون ان يعلم مناحينا الداخلية . ودون أن نعلم منه هذه المناحى أيضا . لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم فبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المقابلة . فلا بد لهم من أداة تحبب لهم الاقامة بيننا . وهذه الأداة هى الامتيازات . »

« كذلك تعلمون ، كما ألمعت لكم ، ان من الضرورى لنا جعل بلادنا ميدانا للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية . وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب الى مصر المتوقف فى ذاته على ثقتهم باكرام وفادتهم وضمانة طيب الاقامة لهم . ولا سبيل الى ذلك الآن ، مع الاعتبارات الاجتماعية التى أشرت اليها ، الا ببقاء الامتيازات . »

« وإنى شديد الثقة بأن ، بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال . »

« بهذه المناسبة أروى لكم ، على سبيل الفكاهة ، أنى قد اطلعت على ورقة مطبوعة مهملة التوقيع ينصح كاتبها فيها بأن لا نقبل الامتيازات الأجنبية الا بطريقة المساومة . ولا نرضى بضمانات حقوق الدائنين الا

بأخذ ورد على طريقة المساومة أيضا. ينصحنا ان نجعل أمر استقلال لناميدانا للمساومات التى لاتليق بصراحة الأحرار ! وللناس عدد رؤوسهم آراء ! ! ويظهر ، لحسن الحظ ، أن كاتب هذه الورقة ليس مصريا . وأنه شاعر بأن الرأى العام المصرى ضده ولذلك كتم اسمه ولم يجرأ على أظهاره . »

« عجبا ! كيف يظن ذلك الكاتب بنا ان نسمح لأنفسنا بالخوض فى أمر حقوق ثابتة للغير عندنا وتقضى علينا الذمة باحترامها وتدعونا المصلحة الى تسهيل السبل لتنفيذها ؟ »

« أغرب من ذلك داخل فى باب الوهم ، ولكن من وجه آخر ، أن من المسرفين على أنفسهم من يكاد يصل بنياتنا ، التى صرحت بها لكم ، نية أخرى وهى المساس بحقوق العائلة الحاكمة ، عائلة محمد على ، ذلك الرجل العظيم الذى هو أول عامل لاستقلال مصر فى تاريخها الحديث وأول بناء فى صرح مدنيتها الجديدة . نية لا وجود لها الا فى ألسنة الذين يدعونها رجما بالغيب. أو لوصم حركة الأمة للاستقلال بوصمة إنكار الحقوق . على أن تعلق الأمة بهذه العائلة الكريمة أظهر من أن يكون محلا للشكوك . »

« كلا . فلسوف يعرف هؤلاء وهؤلاء أن مصر الحرة ستحترم كل حق لديها لأنها ستكون باستقلالها مدينة للحق والعدل . »

« أرانى قد بلغت بكم ما كنت أريد أن احدثكم به من حيث وجهتنا فى عملنا . وخطتنا التى أعلناها الى الدول . فلم يبق على الا أن اردد ثناء

الانسانية على الدكتور ولسن واعترافنا ، نحن المظلومين ، بجميله على مايعانى فى الدفاع عن قضيتنا وأدعوكم ، بمناسبة هذا اليوم الذى هو أول يوم لانعقاد مؤتمر السلام ، الى أن نظهر احساساتنا الأكيدة نحو محرر الشعوب بأن أرسل اليه ، بعد موافقتكم ، تلغرافا يتضمن آيات ثنائنا عليه واعتدادنا بفضله على الانسانية بالنص الآتى : »

« فى اجتماع عقد اليوم ، حضره كثيرون من أعضا الجمعية التشريعية وبقية الهيئات النيابية وغيرهم من أعيان البلاد ، تقرر بالأجماع أن أرسل لجنابكم تلغرافيا النداء الآتى : لمناسبة افتتاح مؤتمر الصلح : »

« الى رئيس الولايات المتحدة ، ذلك الرجل العظيم الذى قاد أمته ، فى خوضها غمار المعترك الأوروبى ، لمجرد خدمة الانسانية وتخليص العالم فى المستقبل مما يعانى من أهوال الحرب ، نرسل آيات الولاء وعبارات الاحترام . »

« الى الفيلسوف الكبير السياسى القدير ، الذى يتبوء اليوم أعلا مركز بين قادة الأمم وبسموّ مبادئه آمن رجال السياسة فى جميع الأقطار ، نقدم واجب التحية ومنتهى الأعجاب . »

« الى رجل الديموقراطية الكبرى الأمريكية ، الذى غادر بلاده لينشر على العالم لواء السلام المقيم يرفعه العدل الشامل وتحوطه عصبة الأمم بحمايتها ، نعرض قضية مصر التى يتسلط عليها الأجنبى تسلطا يأباه أهلها أجمعون . »

« فلتحي الولايات المتحدة وليحي الدكتور ولسن »

وقد وافق المجتمعون ، بين دوى التصفيق الشديد ، على ارسال هذه البرقية الى الرئيس ولسن . وهتف الجميع ، ثلاث مرات ، هتافا شديدا اهتزت له أركان المكان وبلغ دويه عنان السماء صارخين :

« ليحي الرئيس ولسن ! لتحي أمريكا ! لتحي مصر وليحي الاستقلال »

اشتد نشاط الوفد بارسال الرسائل لأساطين السياسة وأعضاء مؤتمر السلام وذوى الكلمة فيه . وأخذ يخابرهم بشأن مصر وأمانى مصر .

من ذلك أنه أرسل فى ١٣ يناير برقية لرئيس حكومة ايطاليا الذي كان اذ ذاك بباريس بمناسبة افتتاح المؤتمر : هذا تعريبها .

« جناب السنيور أورلندو

بسفارة ايطاليا بباريس »

« ان قرب مصر من ايطاليا حدا بكثير من الايطاليين الى اتخاذ بلدنا وطنا ثانيا لهم . وبفضل مجهوداتهم الفكرية ونشاطهم فيما يزاولونه من الأعمال قد صاروا من أصحاب المصالح . وتوثقت بيننا وبينهم علاقات المودة من زمن بعيد . تلك العلاقات تشجعنا على أن ننتظر من ايطاليا عطفها فى هذا الظرف العصيب الذى فيه يقضى فى مستقبل الأمم الضعيفة . »

« ولقد كنا بلا ريب نعد أنفسنا أسعد حظا لو استطعنا أن نعرض مباشرة على مسامعكم أعمال أمتنا . ولكن الوفد المصرى ، الذى وكلته الأمة عنها فى طلب استقلالها والدفاع عن قضيتها ، قد حجرت عليه القوة أن يبرح حدود البلاد . »

« تلقاء ذلك لايسعنا إلا أن نلفت نظر العالم الى أن حبسنا عن السفر ووضع الأمة المصرية فى حالة يستحيل عليها معها أن تبدى رغبتها فى أمر مستقبلها أمام مؤتمر السلام . لايمكن ان يتخذ حجة عليها فى الرضى بالسيادة الأجنبية . ولا شك فى أن تسوية المسئلة المصرية ، من غير سماع رأى المصريين ، من جهة مخالف كل المخالفة لمبادىء الدكتور ولسن التى أقرها جميع الحلفاء وأطراها جلالة ملك ايطاليا فى خطبته الأخيرة التى تردد صداها فى سراى الكورينال . وفيه من جهة اخرى مافيه من انتهاك حقوق أمة قديمة المدنية مستعدة للمحافظة على مصالح الأجانب فيها ورعاية مالهم من الأمتيازات والحقوق . »

« وغنى عن البيان أن نبسط لكم أن الحماية التى أعلنتها انكلترا على مصر ليست الا عملا من جانبها ومن تلقاء نفسها ومن غير اتفاق مع الأمة المصرية ولا رضى منها باية صورة من صور الرضى الصريح ولا الضمنى فهو أمر باطل أمام القانون الدولى ومخالف للمبادىء الجديدة التى انتجتها الحرب الحاضرة والتى هى حقيقة بتلك الضحايا الهائلة . »

« فمصر الآن أصبحت ، بحكم نتائج الحرب ، حرة أمام قانون الحق والعدل . وما كان المؤتمر ، الذى يضمكم بين أعضائه الأجلاء . ليكون واسطة لأذلال الشعوب الصغيرة وإتباعها للأمم الكبرى . »

« فنحن ، المحرومون من إسماع صوتنا ، نضع قضيتنا بين يديكم واثقين تمام الثقة فى عدلكم وحبكم للحرية . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الامضاء »

كما انه أرسل برقية فى ذات التاريخ الى وزير خارجية أمريكا ومندوب حكومته فى مؤتمر الصلح هذا تعريبها :

« جناب المستر لنسنج

بسفارة الولايات المتحدة بباريس »

« اليكم أيها الامريكان ، يرجع الفضل فى تأييد الحق والعدل . فالانسانية مدينة لكم باخائها فى المستقبل . والأمم الصغيرة التى احييتم نفوسها بالرجاء فى الأستقلال تطمع فيكم أن تنمموا مهمتكم الأنسانية بالحزم الذى هو أخص صفات الامريكان . »

« نحن ، هؤلاء قوم مصر ، إن كنا وقعنا فى الضعف بحكم تداول السلطات بين الناس فانا أبناء أقدم مدنيات العالم . ولسنا ، كما يراد تمثيلنا لاعينكم

قوماً منحطين جديرين بوصاية الغير عليهم . لسنا نجل برأى البريطانيين فينا أمام مؤتمر السلام . ولكن بوادرهم فى مصر لاتدل الا على أنهم يريدون أن يحرمونا من كل مزايا المبادىء الأسنية . حتى من حق إبداء رغبتنا فى نظام بلادنا . فان الوفد المصرى الذى وكلته الأمة لاسماع أعضاء المؤتمر صوتها مازال محجورا عليه أن يجوز حدود البلاد . كذلك أخذت القوة على جميع المصريين كل سبل السفر الى اوروبا فأصبح عسيرا عليهم أن يشكوا فى أن حبسهم على هذا النحو إنما يراد به الحيلولة بين صوت مصر وبين المؤتمر . ليتخذ هذا السكوت الاكراهى دليلا على الرضى بالحماية . وليس خافياً عليكم أن هذه الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى إنما كانت من بادىء رأى الانكليز وبلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية التى لم يبد منها أية علامة من علامات الرضى الصريح أو الضمنى فيها . »

« أليس أن تمسك بريطانيا بالحماية معناه أن قاعدة حق الأقوى لازال معمولا بها ؟ أوليس أنها إن فازت بتقرير هذه الحماية نهائيا فلا يفسر وصولها الى هذا الغرض الا بأن الولايات المتحدة انما نصرت الحلفاء لتسهل لهم استرقاق الأمم ؟ كلا . إن إيماننا بمبادىء الدكتور ولسن واعتقادنا بحزم أمريكا فى تطبيقها بغاية الدقة يجعلاننا فى حل من الرجاء التام فى تحقيق مطالبنا . وإن بلادنا بمدنيتها القديمة وثروتها وتجانس أهلها وقدرتها على أن تقوم بنفسها من غير قيم وخلوها الآن من كل سيادة

قانونيـة للغير عليها ، أولى الأمم بالتمتع بنعم المبادىء الجديدة لسياسة العـالم . »

« فبين يديكم نضع آمالنا القوميـة ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لاتضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء . واثقين أن فى الانسانية ، لحسن الحظ ، قوة اخرى هى قوة المبادىء لاتستخدم لأذلال الأمم بل لتخليص الأنسانية من رجس البغى ولتحرير رقاب الشعوب . نقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسن : — إن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« ورئيس الوفد المصرى »

(الاعضاء)

لم تقف مجهودات الوفد عند هذا الحد بل تابع إرسال الرسائل لأولى الحل والعقد متوخيا فيها بسط الحالة فى مصر وما تعامل السلطة العسكرية فيها رجالها المسئولين من الضغط على حريتهم . ومنعهم من إيصال أصواتهم الى مسامعهم . من ذلك انه أرسل فى ١٤ يناير رسالة الى رئيس مجلس نواب بريطانيا العظمى يبسط فيها الحال هذا تعريبها :

« الوفد المصرى »

« القاهرة فى ١٤ يناير سنة ١٩١٩ »

« جناب رئيس مجلس النواب البريطانى بلندن »

« لما عقـدت الهدنة ووقف العالم على باب السلام وتصفية المشاكل

الدولية ، كان من الطبيعى أن تتقدم مصر بعرض حالها على مؤتمر الصلح لتخلص من وضع شاذ لم يكن ليبرر وجوده الا المجاملات الدولية على حساب الحق والعدل . وسيادة لتركيا أكرهت مصر على قبول ترتيبها عليها . واحتلال انكليزى نابٍ الى حماية لم يكن لها داع ولكنها ألبست ثوب الضرورة الحربية . ولا شك أن وضعا كهذا لا يمكن تسوية أمره الا باتفاق دولى فى مؤتمر الصلح . »

« لهذا المعنى أراد المصريون أن يعرضوا قضيتهم على المؤتمر ، فتألف برياستى ، وفد من النواب وغيرهم من ذوى الرأى ، مزودين بتوكيل من أعضاء الهيئات النيابية وعدد عديد سواهم من أهل البلاد للسعى فى تسوية حال مصر باستقلالها . »

« قرر هذا الوفد أن يبدأ عمله بالسفر الى انكلترا ليعرض على الشعب الانكليزى الحر مطالبه وليتخذ من تعضيد الرأى العام الانكليزى عدة يعتد بها لدى الدول الأخرى . ولم يكن قراره هذا محلا للغرابة فاننا ، على الرغم من أعلان الحماية التى أثارت الشكوك فى نيات الحكومة البريطانية ، لا نستطيع التصديق بأن البريطانيين يحنثون فى عهودهم - وشرفهم مربوط بها - ويصرون على البقاء فى مصر بالقوة ورغم ارادة أهلها ، بل على الضد من ذلك ، ظننا أن الفرصة الحاضرة هى الفرصة التى كان ينتظرها اللورد سالسبورى اذ قال للسفير الفرنساوى : « خطأ مايظنه قومكم من أننا

نريد البقاء فى مصر الى ما لا زيادة . فاننا لا نبحث الا على الخروج منها بشرف . »

« فعلى شرف الأمة البريطانية الضنينة به كان اعتمادنا فى أن تساعدنا انكلترا على استقلالنا لتكسب بذلك صداقتنا الخالصة . وما صداقة شعب أيا كان ، بالشىء القليل . »

« غير ان الحكومة شاءت أن تجعل بيننا وبين الشعب الانكليزى الكريم سداً لا نظهره . وزعزعت فى نفوسنا الثقة بعهود الانكليز . واستخفت بالحرية الشخصية والتقاليد الانكليزية من وراء الرأى العام ، الذى لا نشك فى تأمله متى اطلع على حقيقة تصرفاتها . »

« لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء . إننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصراحة . عرضنا رأينا فى أمر بلادنا فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ على مندوبكم السامى فى مصر . وأفضينا اليه بعزمنا على السفر الى انكلترا وعرضنا ذلك أيضا على الحكومة الأهلية يومئذ فلم يقف فى سبيلنا أحد . فشرعنا نأخذ رأى البلاد فى صيغة توكيلات تناقلها الناس وتداولوها فاذا عمال الحكومة يأمرون الناس بالكف عن هذه التوكيلات ويصادرونها بالقوة . فلما احتججنا على ذلك التصرف المناقض للحرية كتب الينا رئيس الوزارة المصرية أن هذا من عمل المستشار الانكليزى . وإن هذه التوكيلات اعتبرت من شأنها أن تخل بالنظام العام . وكانت تلك هى أول مظاهر خنق

الحرية الشخصية فى البلاد . نقول خنقها وتصدقنا فيها الحوادث. فان العمال الانكليز فى الحكومة المصرية أخذوا يسيئون الى من أمضوا التوكيلات بطريقة لا تسمح بالشك فى أنهم قد تنازلوا عن تقاليدهم القومية فى احترام الحرية الشخصية . واتخذوا لأنفسهم ، فى معاملة الناس ، شعارا لا يليق بمبادىء القرن العشرين . »

« لم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه الى أن السلطة العسكرية لم تعطنا جوازات السفر الى انكلترا . فسألنا المعتمد السامى المداخلة فكان جوابه أنه ، بعد ان استشار حكومته ، لا يستطيع المداخلة فى أمر السلطة العسكرية . طريقة جميلة لخنق الحرية بحبل من حرير . ولكنها ، مع ذلك ، أصرح ما يكون فى الدلالة على نية الحكومة الانكليزية بالنسبة للمصريين . »

« احتججنا تلغرافيا الى رئيس الوزارة الانكليزية . على هذا الحبس ، فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، فلم يجد احتجاجنا نفعا الى اليوم . وكأن الحكومة الانكليزية تريد إكراهنا على السكوت . وان تقدم الى مؤتمر السلام هذا السكوت الأكراهى دليلا على رضانا بحمايتها . »

« ليس فى التعبير بالحبس عن منع السلطة أيانا من السفر شىء من الغلو . فان المصريين الآن محبوسون حقيقة فى حدود بلادهم من أكبر كبير الى أصغر صغير . لا يعطى أحد منهم جوازا بالسفر الى أية جهة كانت . حتى أن رئيس الوزارة طلب أن يسافر ، هو ووزير المعارف ، لمفاوضة الحكومة الانكليزية فى مستقبل مصر . فلما لم يجب الى طلبه الا بالتسويف استقال

هو وزميله فى ٢ ديسمبر الماضى . وبناء على رجاء مندوبكم السامى أجل عظمة السلطان قبول هذه الاستقالة . ومع ذلك فانهما أصرا عليها وامتنعا عن مباشرة أى عمل من أعمال الحكومة . وفوق ذلك ، فان رئيس الوزارة قد جدد استقالته مرتين فى ٢٣ و ٣٠ ديسمبر فلم يبق عندنا الآن وزارة اصلا . ولم يعقد مجلس الوزراء منذ أربعين يوما . على أن مجلس الوزراء هو السلطة الوحيدة الممثلة لمصر الآن . وبعيد عن الذهن أن يتصور شذوذا أشد من هذا فى حكومة هى ذاتها من الشذوذ بمكان . أحقيق برئيس مجلس النواب أن يرضى بأن نظاما نيابيا يعطل على هذا النحو ؟ »

« هوان لا يدرى الى متى يستطاع الصبر عليه ! أبمثل هذا الأذلال يؤمل الأنكليز فى القرن العشرين ان يكسبوا صداقة الأمم ؟ ألكتم أنفاس الحرية خاض الانكليز غمار الحرب ؟ أم أنهم صلوا حربها لحماية الشعوب الضعيفة بأقرار الحق والعدل فى نصابهما . »

« تلك هى الاسئلة التى يطوف طائفها على اذهان المصريين كل يوم من أيام حبسنا وعند كل تصرف من التصرفات الجارية فى مصر . وماينقم الانكليز من المصريين الا أنهم غرموا لهم ، فى حربهم ، مغارم شتى : كتائب مصرية متلاحة حاربت معهم جنبا لجنب ، وعملة يربو عددهم على المليون . وأموال ومؤن ودواب . وبشىء آخر ، لايقل أهمية عما ذكر ، وهو اخلادهم الى السكينة التامة طول الحرب مع أن الانكليز استهانوا بكرامة المصريين وعبثوا بحقوقهم اذ أعلنوا حمايتهم على مصر بدون مسوغ

من القانون ولاضرورة من ضرورات الحرب. فعلوا ذلك نابذين ماعرضه عليهم بعض أولى الرأى من المصريين من أن تدلن مصر استقلالها . وتحمل مع الانكليز ، كصديقة حليفة لهم ، أعباء الحرب بقدر طاقتها . »

« أبعد هذا يعامل المصريون معاملة الأعداء ويحصرون فى بلادهم ويصادرون فى حريتهم ويهانون فى كرامتهم ؟ لا شك أن هذه الحال مجهولة لدى مجلس النواب الانكليزى والرأى العام . وإلا لما دامت . »

« فباسم الأمة المصرية ، التى تعرفون قدمها فى المدنية ، إنشادكم الشرف الانكليزى والتقاليد الانكليزية الا ماعرضتم حالنا على مجلس النواب وسعيتم بنفسكم ، منذ اليوم ، فى حماية الحرية الشخصية وجعل السلطة تخلى بيننا وبين تنفيذ المهمة التى علقتها أمتنا فى أعناقنا . »

لسنا ندرى أى وقع يقع التماسنا منكم . ولكننا ندرى أن هذه المعاملات فى العصر الحاضر ، ظلماً وبلا مسوغ ، سبة للانسانية وطمس لمعالم التقاليد البريطانية التى أنتم أولى الانكليز برعايتها وأقدرهم على رد الحكومة الى احترامها . »

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصرى »

« الأعضاء »

وكان سعد باشا أرسل دعوة لبعض كبار المصريين وذوى الرأى منهم إلى حفلة شاى يقيمها لهم فى داره بعد ظهر يوم ٣١ يناير . فأرسل له القائد العام للقوات البريطانية فى مصر كتابا فى يوم ٢٧ هذا نصه :

« القاهرة فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٩

« ياصاحب السعادة »

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص . وإنى أرى أن مثل هذا الأجتماع يحدث منه اقلاق للأمن . »

« فبناء على الأعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الأجتماع . »

« وتفضلوا بقبول فائق احترامى . »

« قائد القوات البريطانية فى مصر »

« الجنرال هـ. د. وطسن »

ثم صدر اعلان بهذا المعنى ونشر فى جريدة الأجبسيان غازيت التى تصدر فى القاهرة فى العدد الصادر بتاريخ ٢٨ يناير ولقد سأل سعد باشا القيادة العليا للجيوش البريطانية عما إذا كان يمكنه أعلان ذلك فى الجرائد حتى لا يحضر أحد من المدعوين الى داره فورد له فى نفس التاريخ الكتاب التالى :

« القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ »

« ياصاحب السعادة »

« إلحاقا للأعلان الصادر فى جريدة الأجبسيان غازيت بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة شاى فى يوم ٣١ الجارى . فلا مانع عندى من أن تنشروا إعلانا آخر تصرحوا فيه أن دعوتكم منعت قهراً . »

« وتفضلوا بقبول فائق احترامى : »

« قائد القوات البريطانية فى مصر »

« الجنرال هـ. د. وطسن »

ولما أن منع سعد باشا من أقامة هذه الحفلة . عد هذا المنع زيادة فى الأعتداء على الحرية الشخصية فأرسل فى أول فبراير برقية الى المستر لويد جورج كبير وزراء بريطانيا العظمى يحتج فيها على هذا التعدى الجديد .

وأخذ الوفد بعد ذلك يرسل الرسائل تلو الرسائل الى رجال السياسة العالمية الذين أخذوا على عاتقهم توزيع العدل والأنصاف على الأمم . فأرسل فى أول فبراير برقية إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة أبان فيها استمرار حبس الأمة المصرية داخل حدود البلاد والتعديات الحاصلة من السلطة العسكرية البريطانية على الحريات الشخصية ثم قال : « إن مصر ليست

فى حاجة الى وصى ولا معين . بل هى قادرة على النهوض بنفسها واحتمال نصيبها من أعباء المدنيـة . » الى أن قال : « وإن مصر مستعدة للقيام بما تقضى به عصبة الأمم من الضمانات الكافلة لرعاية المصالح الأجنبية ، وضمنها مصالح انكلترا ، دون أن يكون فى ذلك مساس باستقـلالها » ثم ناشـده فى النهاية أن يسمع صوت مصر قبل البت فى أمرها . وأن لايسمح بحرمانها من استقلالها التام إرضاء للأقوياء .

وأرسل فى يوم ٢ من الشهر المذكور برقية اخرى الى المسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح بالمعنى الذى خاطب به رئيس الولايات المتحدة فى البرقية المتقدمة . ثم أتبع ذلك بكتاب أرسله له فى يوم ١٥ فبراير ذكر فيـه حالة البـلاد من حيث بقائها من يوم ٢ ديسمبر بدون وزارة . وأبان له الأسباب التى أدت الى استقالة الوزير الأول ووزير المعارف ثم بسط له أن دوام الحال على هـذا المنوال لا يؤدى إلا إلى استمرار بقـاء المشكلة المصرية قائمـة كما هى مع دوام استمرار استياء المصريين وسخطهم .

وفى يوم ١٦ أرسل برقية أخرى الى رئيس مندوبى الولايات المتحدة لدى مؤتمر الصلح بمناسبة سماح المؤتمر لمندوبى سوريا بسماع أقوالهم محتجا على هذا السماح لجارة مصر التى لم تـكن ، الى عهد عقد الهدنة ، إلا ولاية تابعة لدولة معادية مع حرمان مصر التى إنضمت الى صفوف الحلفاء من سماع

صوتها حتى ولا الى الرأى العام فى العالم المتمدين لتحتكم اليه . ويرجوه أن يلفت نظر المؤتمر لحالة مصر الخاصة فى هذا الوقت الذى يفرق فيه كل أمر خاص بالبلاد التى غيرت الحرب من موقفها السياسى .

وفى أواخر فبراير نشرت الجرائد البلاغ التالى ، موقعا عليه من الجنرال السر ادمند اللنبى قائد القوات البريطانية العام فى القطر المصرى ويقضى هذا البلاغ بحرمان سمو الخديوى السابق عباس حلمى الأول هو وذريته من كل حقوق الوراثة فى عرش السلطنة المصرية . ومعاملة أملاكه معاملة ممتلكات الأعداء وهذا هو البلاغ بنصه :

« لما كان ، بناء على طلب البنك العقارى المصرى ، قد صدر حكم من رئيس محكمة مصر المختلطة فى ١٨ مارس سنة ١٩١٥ يقضى بتعيين مسيو كلوديو جانيت حارساً قضائيا على أملاك الخديو السابق عباس باشا حلمى الموجودة فى القطر المصرى . وكان هذا الطلب قدم بعلم القائد العام وموافقته . »

« ولما كانت الأسباب التى دعت الى هذا الطلب قد زالت الآن وكان مسيو كلوديو جانيت المذكور يطلب إقالته من وظيفة الحارس القضائى . »

« ولما كان قد أصبح من الضرورى اتخاذ الوسائل اللازمة لأدارة تلك الممتلكات فى المستقبل . ولما كان عباس باشا حلمى المشار اليه مبعداً

عن القطر . وكان هو وذريته قد حرموا نهائيا من حقوق الوراثة فى السلطنة وذلك بناء على أمر حكومة جلالة الملك . »

« فأنا ادموند . هنرى . هيمن . اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى قائداً عاما لجيوش جلالة الملك بالقطر المصرى . »

« آمر بما يأتى »

« بناء على إقالة مسيو كلوديو جانيت من وظيفة الحراسة القضائية على أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا الموجودة بالقطر المصرى ، ستحال جميع الأملاك المذكورة إلى الحارس الرسمى لأملاك الأعداء فى كل مايختص بأحكام الأعلان الصادر فى ٣١ يولية سنة ١٩١٦ دون أن يخل ذلك بحقوق ماعليها من الرهون الآن . »

فرغما عما لهذا البلاغ من التأثير فى حالة البلاد السياسية وما كان جديرا به من الاهتمام . فان الناس لم يعيروه التفاتهم لأنشغالهم عن الخصوصيات بحالة البلاد العامة .

وحدث فى بحر شهر فبراير المذكور أن قام جماعة من المحامين الأنكليز بمصر وقدموا مشروعا لتوحيد التشريع والقضاء فى مصر طالبين أن تكون المرافعة أمام المحاكم باللغة الانكليزية وأن تستقى المبادىء التشريعية فى البلاد من القانون الانكليزى . وكان الداعون الى هذه الحركة عشرة من المحامين نشروا اقتراحهم فى جريدة الاهرام

بتاريخ ١٦ من الشهر . فانبرى للرد عليهم كثير من حملة القانون والمتشرعين من المصريين والأجانب . وقامت حول هذا الاقتراح ضجة وجلبة أدت الى تركه فى زوايا النسيان

ثم قدم المستر وليم برونيت مستشار وزارة الحقانية مشروع قانون نظامى للدولة المصرية . فتصدى للرد عليه صاحب الدولة حسين رشدى باشا بمذكرة جمع فيها اقتراحات المستر برونيت والرد عليها . وحسبنا أن نثبت هنا نص مذكرة رشدى باشا . ليقف القراء على روح الأميال البريطانية نحو المصريين فى ذلك الوقت وهذا نص المذكرة :

« ترجمة مذكرة »

« صاحب الدولة حسين رشدى باشا »

« إن الانسان ليستغرق فى الذهول ، كأنه فى حلم عميق ، ويبهت من الدهشة التى تصدمه عندما يطلع على مشروع الاصلاحات الدستورية الذى قدمه السير وليم برونيت . »

« هذا المشروع - وما أدراك ماهذا المشروع - يتلخص فيما يأتى : »

« أولا - مجلس نواب مصرى ولكنه استشارى محض - ومجلس أعيان له السلطة التشريعية فعلا ومؤلف من أعضاء رسميين (هم الوزراء المصريون والمستشارون الانكليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين الانكليز الآخرين) ثم من أعضاء منتخبين (١٥ أجنبياً و ٣٠ مصرياً) ولكن

بحيث أن اجتماع الأعضاء الأجانب المنتخبين مع الأعضاء الرسميين تتكون منهم الأغلبية فى مجلس الاعيان . »

« فترى أن شرذمة من الأجانب (الأعضاء المنتخبين بمجلس الأعيان والمستشارين والموظفين الانكليز الآخرين) مع معاونة ستة أو سبعة من وزراء ـ نعم مصريين ولكنهم مسؤولون أمام الحكومة الانكليزية ـ ترى هذه الشرذمة تقنن لمصر. فهى تسن القوانين ، لا فيما يتعلق بالأجانب وحدهم ، بل فيما يسرى أيضاً على المصريين أنفسهم . وحينئذ فلو أن ممثلى الأمة فى مجلس النواب وفى مجلس الأعيان رفضوا المصادقة على مشروع من مشروعات القوانين فان هذا المشروع يكتسب القوة القانونية رغماً عن ذلك ويصبح نافذاً فى المصريين وما ذلك الا لأن العناصر الأجنبية فى مجلس الأعيان قد تكون قررته بمعاونة بضعة وزراء مصريين غير مسئولين أمام الأمة . »

« ثانياً ـ ولا يقف الأمر عند هذا الحد . فان مشروع السير وليم برونيت يجيز أيضاً فى الأحوال المستعجلة تقديم مشروع القانون الى مجلس الأعيان مباشرة دون عرضه أولا على مجلس النواب . »

« أفهل من الجائز أن يعرض على مصر ـ وهى التى كانت فى أيام سيادة الاتراك الأسمية عليها متمتعة باستقلال ذاتى تام ـ مشروع للاصلاحات الدستورية كهذا المشروع ، وذلك فى وقت يدور فيه البحث على إقامة دول مستقلة لأقوام ليس لهم من الميزة سوى ميزة العنصرية وقد كانوا

بالامس عبارة عن مجرد ولايات بسيطة يحكمها الاتراك ؟ ليت شعرى أيصح عرض ذلك على مصر فى الوقت الذى يجاهر فيه أولو الحل والعقد فى بلاد الحلفاء من أعلى المنابر وعلى رؤوس الأشهاد بما للشعوب الصغيرة من الحق فى حكم نفسها بنفسها والهيمنة على إدارة أمورها وشئونها بل بعد أن أهرق عشرة ملايين من رجال الحلفاء دماءهم لفوز مبادىء الحرية والعدل ؟ »

«هذا ولقد ذهب السير وليم برونيت مذهبا مستنكراً حينما يقول فى مذكرته — إن حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها وتولى إدارة شئونها هو أمر مقبول بالنسبة للشعوب التى تتألف من أمة متجانسة . وليس هذا حال مصر — لعمرى إن القارىء المصرى ليتحول وجهه بازاء مثل هذا المذهب الى صحيفة مرقومة كلها بعلامات التعجب والاستفهام. فالسير ويليم برونيت يؤيد مذهبه هذا بوجود جاليات أجنبية فى مصر ولكن هل كان فى تدفق السيل الألمانى والسيل النمسوى على فرنسا وانكلترا قبل الحرب مايمنع توافر التجانس فى كل من هذين البلدين ؟ ؟ ؟ نعم إن الأجانب فى مصر يتمتعون ببعض امتيازات مستنبطة من معاهدات قديمة وعادات عتيقة يعتبر بقاؤها اليوم من الأمور المناقضة لروح العصر . ولكن هذه الحال الخاصة لا يمكن الاستناد عليها لحرماننا اليوم من حقنا فى حكم أنفسنا وتولى شئوننا بأنفسنا وهو الحق الذى كنا ولا نزال نتمتع به قانونا الى الآن . »

«يقول السير وليم برونيت : ولكنكم تحت حماية بريطانيا العظمى فاجيب على ذلك أن حقنا فى سن شرائعنا بأنفسنا لا يتنافر مطلقا مع حماية تكون متلائمة بوجه صحيح وفكر سليم مع ظروف البلاد وأحوالها . إن الحماية ليس معناها الضم والاستلحاق . ولكن مشروع الاصلاحات الدستورية الذى وضعه السير وليم برونيت يقلب الحماية الى ضم مجرد بسيط . ولتأييد مشروعه يتمسك بالبلاغ المرسل من الحكومة البريطانية الى المرحوم السلطان السابق . ولكن يلاحظ أولا ان هذا البلاغ صدر فى وقت لم تكن فيه المبادىء العامة للحرية والعدل قد بلغت الشأو الذى وصلت اليه فى طورها الحالى . ثم إن هذا البلاغ يؤدى على أية حال الى استبعاد المشروع الذى يجنح اليه السير وليم برونيت وحسبنا أن نقرأ هذا البلاغ . فانه لا يتضمن ، لا من حيث المنطوق ولا من حيث المفهوم ، إنقاصا فى حقوق مصر . والحال أن السير وليم برونيت ينوى اصابتها بنقص من هذا القبيل إذ انه يريد أن ينتزع منها حق سن القوانين بنفسها لنفسها بل ان ذلك البلاغ يؤخذ منه بالعكس أن بريطانيا العظمى قصدت أن ترفع مصر فوق المستوى الذى كانت فيه حينئذ . وذلك لانه يتضمن الاشارة الى زوال بعض القيود التى كانت مفروضة على مصر بمقتضى الفرمانات العثمانية . وفى الواقع لا يمكن العقل أن يتصور كيف ان الحماية من الوجهة المنطقية تقضى بتخفيض شأن مصر . فان بريطانيا العظمى لم تجد الى ذلك العهد ما يدعوها الى توجيه أى ملام الى مصر ولم يحدث بعد

ذلك العهد الا كل مايوجب الغبطة بها والارتياح منها . فلقد جاءت بريطانيا العظمى الى مصر فى عام ١٨٨٢ بدعوة من ولى الأمر حينئذ لقمع فتنة عسكرية وقابلتها جميع الطبقات الرزينة من السكان مقابلة الصديق لصديقه وقام ضباط أركان الحرب المصريين بمؤازرتها فى مهمتها بتقديم المعلومات والخطط الى هيئة أركان حربها . وعندما اشتبكت بريطانيا العظمى فى الحرب مع تركيا بقيت هادئة بل جنحت الى تمام السكون وذلك بالرغم من اضطراب الضمائر اضطرابا خطيراً من الوجهة الدينية بسبب الخلافة . بل إن مصر تعدت ذلك الموقف أيضا فبذلت للجيش البريطانى معاونة من أفضل وجوه المعاونة الفعلية فجعلت تحت تصرف القائد العام جميع مواردها من مال ومؤونة ووسائل نقل ورجال . فأرسلت الى فلسطين جيشا للمساعدة المستديمة يبلغ عدده ١١٢٠٠٠ مصرى (فرقة العمال وفرقة الجمالة) ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر . ولقد اعترفت هيئة اركان الحرب البريطانية وفى مقدمتها القائد العام اعترافا جاهرت به على رؤوس الأشهاد بالمعاونة التى قامت بها مصر للجيوش البريطانية . »

ولست أريد التوسع فى التعرض للآراء المؤلمة التى أبداها السير وليم برونيت عن المستوى السياسى للبلاد المصرية . ولكن اكتفى بالاشارة فى عرض الحديث الى الملاحظتين الآتيتين :

أولاً « اذا كان المفكرون من أبناء مصر لم يكن لهم نصيب فعلى اكبر فى أعمال اللجنة المؤلفة لتنقيح القوانين بقصد التوصل الى الغاء الامتيازات الأجنبية فانما ذلك راجع الى أن السواد الأعظم منهم كان يرى فى بقاء النظامات الدولية فى مصر ضمانا ضد مطامع الضم التى يرمى اليها غلاة أنصار التوسع الاستعمارى من رجال الانجليز كصديقى السير ويليم برونيت ».

ثانياً « اذا كان أحد النواب قال للسير ويليم برونيت إن المجلس الحالى تنقصه الخبرة الفنية الكافية لبحث مشروع قانون عن السفاتج (الكمبيالات) فانى اسائل السير ويليم برونيت كم رجلا من بين المستشارين وغيرهم من الموظفين الانجليز فى مصر الذين يريد أن يوليهم منصب التقنين يستطيع أن يبحث مشروع قانون كهذا بحث خبير ملم بأطراف الموضوع . إن المجالس النيابية كلها تدرس المسائل الفنية وتفصل فيها بناء على تقرير ذوى الخبرة الفنية . ومجلسنا كان له أيضاً أن يستعين بآراء رجال الفن للبت فى مشروع كهذا . ثم إننا لا ننكر هنا أننا انما نطالب حق التقنين فيما يختص بنا نحن المصريين . أما القوانين التى كان يجب بحكم الامتيازات الحصول على تصديق الدول عليها لجعلها نافذة فى الاجانب (كما هى الحال بالنسبة لمشروع القانون الخاص بالسفاتج) فاننا نقبل بشأنها نظاماً خاصاً . »

« والنظام الدستورى الذى يجب منحه لمصر ينبغى أن يكون فى اجماله على الشكل الآتى : »

ا — « مجلس نيابى ومجلس عال (مجلس أعيان) يؤلف كلاهما من المصريين دون سواهم . ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب وأما أعضاء مجلس الاعيان فيعينهم ولى الأمر لمدة حياتهم من بين الوزراء وكبار موظفى الحكومة السابقين . »

ب — « لا يصدر قانون الا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له . أما القوانين التى كان تنفيذها فى الأجانب على عهد الامتيازات يقتضى مصادقة الدول عليها فهذه القوانين لا يسرى أحدها عليهم الا بعد قبول بريطانيا العظمى باعتبارها حالة محل الدول . ويجب ذكر هذا القبول فى ديباجة القانون نفسه قبل إيراد نصوصه وأحكامه . »

« وما هى الهيئة التى تستشيرها الحكومة البريطانية لأجل ابداء قبولها أو رفضه ؟ إنى أقترح أن يكون ذلك موكولا الى المحكمة العليا مجتمعة بهيئة عامة أى بجميع غرفها وبعد أن ينضم اليها بعض عناصر أجنبية منتخبة كالمحلفين بالجلسات التجارية مثلا . فهذه الطريقة تشابه الطريقة المتبعة الآن لسن القوانين المختلطة مع بعض التحسين فيها (المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط) . »

« هذا فيما يتعلق بضمان مصالح الجاليات الأجنبية . »

« وأما الوسيلة المؤدية الى ضمان مصالح حاملى قراطيس الديون المصرية فتكون على الوجه الآتى : »

«فى كلا المجلسين لا يجوز البحث فى شؤون الدين العمومى وبصفة عامة فى جميع التعهدات والالتزامات الناشئة عن اتفاقات دولية . »

«وإنى أضيف فى هذا المقام، بصفة عرضية لاجل استيفاء بيان الضمانات المالية التى نعرضها على دائنينا أننا لا نمانع مطلقاً فى قبول هيئة أو مستشار مالى تكون موافقته ضرورية . »

(١) لأجل أية زيادة فى المصروفات طالما لم يوجد احتياطى عام يتجدد مقداره »

(٢) لأجل أخذ أى مبلغ من هذا الاحتياطى . »

(٣) لأجل عقد أى قرض . »

«ويكون موكولا الى هذه الهيئة أو المستشار المالى من الجهة الأخرى السهر على دفع مجموع المال المتحصل من الضرائب العقارية الى صندوق خاص لحين وفاء المبلغ اللازم لتسديد فوائد واستهلاك أصل الدين الممتاز والدين الموحد والدين المضمون وكذلك للمحافظة على بقاء الاحتياطى الخاص والرصيد المخصص لادارة الحركة وهما الأمران المخولان الآن لصندوق الدين »

ج — « يكون الوزراء مسئولين بطريق التضامن أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للحكومة ويكون كل منهم مسئولا عن كل عمل من أعمال ادارته يخالف القانون . »

« إن السير ويليم برونيت يتكلم عن مسئولية الحكومة البريطانية أمام الجاليات الأجنبية وأمام حاملى القراطيس المصرية . فهذه المسئولية تغطيها الضمانات التى نعرضها تغطية كافية وافية . ولكن هناك مسئولية أخرى ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية وقد أغفل السير ويليم برونيت الكلام عنها : تلك هى مسئوليتها أمام الشعب المصرى . إن بريطانيا العظمى ملزمة أدبياً بأن تضمن للشعب المصرى وجود حكومة قائمة على المبادىء المقررة فى القانون العام الحديث . فمسئولية الوزراء أمام نواب الأمة تتكفل بهذا الالتزام . فشتان ما بين هذا وبين مشروع الاصلاحات الدستورية الذى وضعه السير ويليم برونيت . نعم إن العناية بمرافق ١٥٠ر٠٠٠ فرد هم مجموع الجاليات الأجنبية فى مصر (٦٢ر٩٧٤ يونانياً و ٣٤ر٩٢٦ الطالياً و ٢٠ر٦٥٣ إنجليزياً و ١٤ر٨٩١ فرنسياً و ٧ر٧٠٥ نمساوياً و ٢ر٤١٠ روسياً و ١ر٨٤٧ إلمانياً و ١ر٩٥٠ من الملل الأخرى) وبمرافق حاملى قراطيس الدين المصرى لهى من الأمور المحمودة وقد أبدينا نحن أنفسنا قبولنا لها واقرارنا عليها . ولكن مرافق مصر وحقوق أمة يبلغ عددها أثنى عشر مليوناً من النفوس هل هى مما يداس بالأقدام ؟ إن مصر من عهد محمد على تتولى التقنين بنفسها لنفسها . أما الآن ، وفى الوقت الذى ترتفع فيه مرتبة الشعوب فبأى حكم مر مؤلم تسقط مرتبتنا وتنزع منا امتيازات كنا نتمتع بها تحت السيادة التركية . فأية جريمة اجترمناها حتى نضرب بهذا الحكم المحزن ؟ وما الذى نلام عليه ، اللهم الا أننا عاونا

بريطانيا العظمى بقدر ما تسع طاقتنا وبكل وسائلنا فى الصراع الذى قام به الحلفاء ضد ما حاولته المانيا من بسط سلطتها على العالم طبقاً لهذين المبدأين الجرمانيين الممقوتين المستنكرين اللذين قد تدهورا الآن تدهوراً تاماً وهما : « إن القوة فوق الحق » و « إن كل شعب يحق له ان يرغم شعبا آخر ولو كان متحضراً ولكنه أقل منه تقدما أو مفترض بأنه كذلك على الخنوع لحضارته » . نعم إننا فى ميدان الحضارة لا يبلغ بنا الجنون الى الادعاء بأننا بلغنا شأو دولة كبريطانيا العظمى . الا أنه على الاقل لا تصح المقارنة بيننا وبين بعض البلاد الشرقية الأخرى الموضوعة تحت حماية الدول الاوربية . إن مصر بما لها من النظامات السياسية والادارية والقضائية تؤلف من زمن بعيد حكومة حقيقة بأتم المعانى الحديثة لهذه الكلمة . فهى تأبى تشبيهها ببلاد فى طفولة الحضارة وترى أن لها الحق الشرعى فى وضع نفسها من جميع الوجوه فى الميزان بازاء دول أخرى كانت خاضعة فيما مضى من الايام للحكم التركى ثم تمتعت من يوم تحريرها بنظام دستورى شبيه بالنظام الذى نطالب به ؟ الامضاء

(حسين رشدى)

قبول استقالة رشدى باشا — هذا ولما أن أصر دولة رئيس الوزراء ووزير المعارف على تعليق سحب استقالتهما على السماح بسفر الوفد معهما الى انكلترا ولم يتنازلا عن اصرارهما رغم المساعى الحثيثة التى بذلت قبلها لارجاعهما عن هذا الأصرار . قبل عظمة السلطان استقالتهما .

وبينما كان الناس واجمين يرتقبون الحوادث ويتلمسون الأخبار اذ بالجريدة الرسمية تنشر فى غرة شهر مارس الأرادة السلطانية التالية المنبئة بقبول استقالة الوزارة . وهذا نصها :

« عزيزى رشدى باشا »

« إن استقالة دولتكم التى رفعتموها الينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا ، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة ، أرجو الأستمرار فى إدارة الأعمال الى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان . »

ولم تكن هذه الأرادة لتشفى غليل من كانوا ينظرون للحالة بعين القلق . لأنها لم تكن الحل المنتظر للأزمة التى وقعت فيها البلاد منذ ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ حيث بقيت مجردة عن وزارة تتولى أعمالها طول هذه المدة .

لم يجرؤ أحد من أرباب السياسة والرياسة من المصريين على قبول تأليف وزارة بعد إستقالة هذه الوزارة لأن الجميع كانوا يخشون الأتهام بمهادأة الانكليز على البلاد خصوصا بعد ماظهر من نيات الدولة البريطانية نحو مصر .

ومع ذلك فان الوفد أرسل فى ٤ مارس احتجاجا لمعتمدى الدول الاجنبية بمصر يشهدهم فيه على ما آلت اليه حالة البلاد من الفوضى ويحتج على التصرفات التى أدت الى هذه الحال .

ثم وجه الى عظمة السلطان خطابا يبسط فيه الحالة ويطلب من عظمته أن يقف فى صف الأمة للدفاع عن حقوقها وهذا نصه :

« ياصاحب العظمة »

« يتشرف الموقعون على هذا ، أعضاء الوفد المصرى ، أن يرفعوا الى مقام عظمتكم ، بالنيابة عن الأمة مايلى : »

« لما اتفق المحاربون على أن يجعلوا مبادىء الحرية والعدل أساسا للصلح . وأعلن أن الشعوب ، التى غيرت الحرب مركزها ، يؤخذ رأيها فى حكم نفسها ، أخذنا على عاتقنا السعى فى استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام . مادام أن حق الأقوى قد زال في ميدان السياسة ومادامت بلادنا قد أصبحت ، بزوال السيادة التركية ، حرة من كل حق عليها . لأن الحماية التى أعلنها الانكليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة . ولم تكن فى الواقع الا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب. اعتمادا على هذه الظروف ، وعلى أن مصر غرمت كل ما قدرت عليه من المغارم فى صف القائمين بحماية الأمم الصغرى ، لايكون لدى مؤتمر السلام مايمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية . جريا على المبادىء التى أسس عليها عرضنا رغبتنا فى السفر على كبير وزرائكم ، صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، فوعد بمساعدتنا على السفر ، وثوقا منه أننا انما نعبر عن رأى الأمة كافة . فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا

بقوة الاستبداد لا بقوة القانون . وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة . ولما لم يستطع دولته ان يتحمل مسئولية البقاء فى منصبه فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته استقال هو وزميله صاحب المعالى عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بوطنيتهما . ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما فى وقفتهما الشريفة، دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم . لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسئلة سفر الوفد هو قبول استقالة الوزيرين . لأن فى ذلك متابعة الطامعين فى إذلالنا وتمكينا للعقبة التى القيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر . وايذانا بالرضى بحكم الأجنبى علينا الى الأبد .»

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين . الى رحمة الله ولكن الأمة ، من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه ان يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم . غير أن حل المسئلة بقبول استقالة الوزيرين الذين اظهرا احترامهما لأرادة الأمة لا يمكن ان يتفق مع ماجبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم . لذلك عجب الناس من مستشاريكم ، كيف أنهم لم يلتفتوا الى أن الأمة ، فى هذا الظرف العصيب ، إنما تطلب منكم — يا أرشد ابناء محررها الكبير محمد على — أن

تكونوا العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك . فان همتكم أرفع من أن تحددها الظروف . كيف فات مستشاريكم ان عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ ! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ ! »

« عفواً يامولانا . قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر ، وفى غير هذا الظرف ، غير لائقة . ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى أعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين . »

« إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد . فعليه أكبر مسئولية عنها . وفيه أكبر رجاء لها . وأننا لا نكذبه النصيحة اذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قراراً نهائيا فى أمر الأزمة الحالية ، فأننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من أقصى البلاد الى أقصاها ، إلا وهو يطلب الاستقلال . فالحيلولة بين الامة وبين طلبتنا مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة . »

« لذلك »

« دفعنا واجب خدمة بلادنا واخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى أشد ماتكون رجاء فى استقلالها وأخوف مايكون

من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار والتى تطلب اليه بحقها عليه ، أن يغضب لغضبها ويقف فى صفها فتنال بذلك غرضها . وانه على ذلك قدير »

« واننا نتشرف بان نرفع عبارات الاخلاص الى مقام عظمتكم الكريم . »

« توقيعات أعضاء الوفد المصرى »

وفى يوم ٤ مارس أرسل الوفد احتجاجاً لدى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر يشهدهم فيه على ما وصلت اليه حالة البلاد من الفوضى .

ويجدر بنا قبيل الدخول الى خطيرة الحوادث الكبرى التى وقعت أثناء هذا العام وما يليه ، أن نلقى نظرة على حالة البلاد السياسية بعد أن استعرضنا حالتها النفسية فى هذه الفترة التى انقضت منذ تقرير الهدنة الى هذا التاريخ لارتباط كل ذلك بالحوادث الخطيرة التى ستمر بنا فيما يلى :

لما عقدت الهدنة بين تركيا والحلفاء كان موقف الأولى عقب هزيمتها لايسمح لها بالأدعاء بالتمسك بأى حق على مصر . لذلك رأت الأمة انها أصبحت طليقة من كل صلة كانت تربطها بتركيا فهى مستقلة شرعا تمام الاستقلال رغم الحماية التى بسطتها بريطانيا العظمى على البلاد من تلقاء نفسها بسبب الحرب والتى عدتها بحق غير شرعية . لأنها لم تطلبها ولم تقر الأنكليز عليها .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح وكلت الأمة المصرية الوفد المصرى ليكون نائبا عنها فى المطالبة بحقوقها .

وكان رجال الانكليز من الجهة الأخرى قد أسخطوا المصريين على ادارتهم فى مصر وبخاصة رجال السلطة العسكرية منهم الذين تركوا فى نفوس الناس أسوء ذكرى حتى عم النفور منهم جميع طبقات الأمة واتسعت الهوة التى تفصل بينهم وبين المصريين اتساعا لم يعد بعده مطمع فى الجمع بينهما . لافرق فى ذلك بين الفلاح فى حقله والصانع فى مصنعه والعامل فى محل عمله والتاجر فى متجره والمحامى فى مكتبه والطبيب فى عيادته والموظف فى ديوانه والطالب فى مدرسته .

ظل الوفد نحو خمسة أشهر يرجو انفكاكا واذنا بالخروج من هذه الديار لينطلق الى اوروبا يسمع العالم المتمدن الذى أصبح الآن بيده مصير الأمم الصغيرة فلم يستطع سبيلا الى غايته بل ظل محصورا فى حدود بلاده ولم تسمح له السلطة الأنكليزية بمباشرة مأموريته . كما انها وقفت فى سبيل رئيس الوزارة وزميله وزير المعارف أن يسافرا الى انكلترا للمناقشة فى أمر مستقبل مصر فاستقالا وظلت البلاد بلا وزارة زمنا يربو على الثلاثة الأشهر . ثم لم يجرأ مصرى على تأليف وزارة جديدة فى هذه الظروف العصيبة .

رأت السلطة إزاء كل هذه الظروف أن تحمل الهيئة الوحيدة العاملة

فى الحالة السياسية فى مصر مسئولية هذه الأزمة الخطيرة فاستدعى جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد المصرى وأعضائه لمركز القيادة العامة بمنزل سفواى حوالى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٦ مارس وألقى عليهم البلاغ التالى باللغة الانكليزية :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة . وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة . »

« وحيث ان البلاد تحت الأحكام العسكرية . لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة الى المعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية . »

وبعد أن أتم جنابه القاء هذا البلاغ باللغة الانكليزية ترجم الى اللغة الفرنساوية . ثم قال جنابه « لا مناقشة » وتركهم وانصرف

فكان هذا العمل دليلا على غضبة السلطة العسكرية على رجال الوفد غضبة ما كان ينتظر من ورائها الا الشر المستطير .

فطلب أعضاء الوفد أن يسلم اليهم نص هذا البلاغ باللغة الأنكليزية فأجيبوا الى طلبهم .

« لم يذعن الوفد لهذا الانذار الشديد ولم يخش بأس غضب السلطة

البريطانية ولم يرهبه وعيدها وتهديدها بل ابرق فى نفس اليوم الى رئيس الحكومة البريطانية يقول :

« ياصاحب السعادة »

« تعلمون ، ضرورة ، أن وزارة رشدى باشا ، لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد ، قبلت استقالتها نهائيا . وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نتج فعلا من هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لادارة البلاد فى هذه الأيام قد بدأوا يرفضون بتاتا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التى هى مجمعة على طلب الاستقلال فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . أعنى أرادت أن نكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا عن السفر فسببوا بالمنع الأزمة الحالية لان السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة . وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى . على أنها لاتجهل اننا نطلب الاستقلال التام . ونرى الحماية غير مشروعة . كما تعلم بالضرورة اننا قد أخذنا على عاتقنا واجباً وطنياً لا نتأخر عن إدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك . وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر

الذى يجر سخط العالم المتمدن . حتى تفكروا فى حل هـذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب . »

« وكيل الجمعية التشريعية المنتخب »

« رئيس الوفد المصرى »

« الأعضاء »

الباب الرابع

القبض على زعماء الوفد واعتقالهم بمالطة والثورة . الافراج عن سعد باشا وصحبه ومظاهرات السرور . وزارة رشدى باشا الثانية . تأليف الوفد رسمياً وسفره الى فرنسا . إستقالة وزارة رشدي باشا الثانيه وتأليف وزارة محمد سعيد باشا الأدارية. أعمال الوفد باوروبا وأمريكا . اشاعة حضور لجنة وفد انكليزية إلى مصر واتفاق الآراء على مقاطعتها . إستقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف وزارة وهبه باشا .

الفصل الاول

القبض على زعماء الوفد والثوره

القبض على زعماء الوفد — اتخذت السلطة فى رفع الوفد هذه الشكوى الى رئيس الحكومة البريطانية دليلا على عناده واعراضه عن أن يصدع بأوامرها وهى فى عنفوان القوة وأوج الجبروت . وحسبت ان الشدة ترهب المصريين وتزعزع عقيدتهم وايمانهم بأحقية مطالبهم . ومادرت أنها بهذه الشدة تكون قد اضافت الى اسباب استياء الجمهور عاملا جديدا وهى قد أتت مايكفى لأغضابه وزيادة . فقبضت على رئيس الوفد معالى سعد زغلول باشا وعلى ثلاثة من كبار صحبه وهم محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقي باشا فى يوم ٨ مارس واعتقلتهم فى ثكنة

المعتقلون فى مالطة وهم من اليمين الى اليسار محمد محمود باشا سعد زغلول باشا
حمد الباسل باشا اسماعيل صدقى باشا

قصر النيل ثم سفرتهم مخفورين الى بورسعيد ومنها أبحروا الى مالطة حيث وضعوا هناك قيد الاعتقال .

عمدت السلطة الى هـذا العمل ظنا منها أن هؤلاء هم رؤوس الحركة فاذا ما أخذتهم بالقوة والحزم ضربت بيـد من حـديد على كل حركة من هذا القبيل . وغاب عنها أن النفوس فاضت بما تحملت أيام الحرب وما قبلها وما بعـدها وأصبحت لا تصلح معها أعمال الشدة التى قد تخرجها فى الواقع عن أطوارها الطبيعية .

ابتـداء الثورة — تردد هـذا النبأ فى أنحاء القاهرة يوم حـدوثه فبدأت النفوس تموج وأخذ الخبر ينتشر رويدا رويدا والناس بين مصدق ومكذب . ولم تبد شمس يوم ٩ حتى كان الخبر منتشرا فى جميع أنحاء العاصمة والأقاليم .

وكأنما كان نبأ أعتقال هؤلاء الزعماء نفير الثورة العامة فى جميع أرجاء القطر أو شرارة ألقيت على مستودع عظيم من البـارود فاشتعل دفعـة واحدة وانفجر . فـكان لانفجاره دوى عظيم هلعت له القلوب وكانت له ضجة هائلة صمت لها الآذان .

نهض المصريون جميعا عن بكرة أبيهم دفعة واحدة . وفى يوم واحد وقاموا قومة رجل واحد لا علان سخطهم وغبضهم على تلك القوة الغاشمة التى تعاملهم معامـلة الذئب للحمل .

أعلن المصريون ذلك السخط الذى كان ثمرة ما اجتمع فى صدورهم من آثار تحكم الاجنبي فى مدى أربعين عاما مضت الى أن أصابته تلك الشرارة ذألهبته فانفجر .

ولقد كانت للمصريين فى احتقار الموت الذى كان يتحداهم فى قومتهم من أفواه آلات الفتك روعة وجلال .

لم يكن اعتقال الزعماء الأربعة داعياً لشل حركة الوفد بل بادر حضرة صاحب السعادة على شعراوى باشا وكيل الوفد وأحد أعضاء الجمعية التشريعية فأرسل فى ذات اليوم برقية الى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يحتج فيها على اعتقالهم وختمها بقوله إنه هو وأعضاء الوفد سيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية البلاد العادلة .

كما أرسل الى معتمدى الدول بمصر بيانا قصيرا يبسط فيه ماحدث وإن هذه الشدة لن تمنعه هو وإخوانه عن متابعة السير فى الدفاع عن قضية البلاد .

وفى اليوم التالى وجه سعادته إلى عظمة السلطان كتابا يشكو فيه من تصرف السلطة العسكرية مع رجال الوفد هذا نصه :

« ياصاحب العظمة »

« يتشرف الموقعون على هـذا ، أعضاء الوفد المصرى ، برفع ما يلى لمقام عظمتكم السامى :

« قبلتم استقالة الوزيرين ، رشـدى باشا وعدلى باشا ، فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيـد لمسألة سـفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيف وانه حل لايسمح لرجل مصرى ذي كرامة ووطنيـة أن يقبل تأليف الوزارة ، مادام الوزيران المستقيـلان علقا سحب استقالتهما على أمر سفر الوفـد ، وقد عرضنا لسدتكم العليـة متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة قبل البت نهائيا فى هذا الأمر . وأن تعيـدوا النظر فى الخطة التى اختطها مستشاروكم . وأن تبذوا للأمة آية من آيات ماجبلتم عليـه من حبها فتكونوا فى صفها مـدافعين عنها لتنال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا ولبثنا متطلعين ، بكمال الثقة ، الى أن ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته مايحقق الأمل . »

« غير أنه لم يمض يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث . وأننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة . وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديدان أتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الوزارة . ثم منعتنا من مناقشتها فى هذا البـلاغ . لم تصب السلطة فى رأيها فان هـذه الحماية باطلة ولكل انسان الحق المطلق فى أن يضعها

تحت البحث والمناقشة القانونية . وأما عدم نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية فى الخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد فان كل مصرى ذى كرامة لايمكنه، حقيقة، أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده . »

« لم يقف الأمر عند هذا الانذار . بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا وزجوهم فى قصر النيل ثم سيق بهم اليوم الى بورسعيد فالى حيث لانعلم . وذنبنا فى ذلك أننا نطالب حريتنا السياسية طبقا للمبادىء الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها انكلترا نفسها . وبينا اننا لم نتعد حدود القانون فلم نهج فى البلاد طائرا ولم نحرك ساكنا ، بل قبلنا توكيل الشعب ايانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد ومسود بل العالم فى الأخاء الانسانى سواء . »

« على هذه الاعتبارات يصعب علينا ، يا مولاى ، أن نفهم مبرر الهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الانكليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية ، تلك الأحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة باربعة أشهر وبعد ان امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها الا الاطاعة للأوامر العسكرية من غير بحث واخلاد الى السكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا العظمى نفسها . »

« اليكم ياصاحب العظمة ، وانتم تتبوؤن اكبر مقام فى مصر وعليكم أكبر مسئولية فيها ، نرفع ، باسم الأمة ، أمر هذا التصرف القاسى . فان شعبكم الآن يحق له ان يعتبر هـذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله . كما يحق له ان يكرر الضراعـة لسد تكم العلية ان تقفوا فى صفـه مدافعين عن قضيته العادلة . »

« واننا ، مع كمال الاحترام ، نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظمتكم الكريم . »

« توقيعات أعضاء الوفد »

ولقد كان هـذا اليوم أى يوم ٩ مارس يوما مشهودا فى مصر كلها . حيث سرى نبأ اعتقال الزعماء فى البلاد سريان البرق فلم تبق مدينة أو قرية لم ينتشر فيها هـذا النبأ المزعج . فشبت نيران الثورة بادىء زى بدء بمظاهرات سلمية قامت فى القاهرة نظمها بعض طلبـة المدارس والأزهر الشريف . فاخذوا يطوفون الأحياء جماهـير عظيمة يسيرون بكل نظام تتقدمهم الأعلام المصرية منادين بحياة مصر والحرية وبسقوط الحماية وطلب اعادة المنفيين . فتصدى لهم رجال الشرطة واعتقلوا منهم نحو ٣٠٠ طالب .

وفى يوم ١٠ أضرب جميع طلبـة المعاهد بالقاهرة عن العمل وألفوا مظاهرة كبرى شاركهم الأهالى فيهـا وسارت فى شوارع المدينـة مارة بدور القنصليات والمعتمدين السياسيين .

ولما كان من أصعب الأمور منع الغوغاء من الناس الذين لا خلاق لهم ممن لا يقدرون مصلحة الوطن حق قدرها من الانضمام الى مثل هذه المواكب . فقد وقع من بعض هؤلاء الناس فى ذلك اليوم امور يأسف لها كل عاقل غيور على سمعة بلاده . بأن اعتدى بعضهم على بعض واجهات المحال التجارية . ولا يخفى ان أكثر هذه المحال للأوروبيين . فاذاع الطلبة فى ثانى يوم منشوراً فى جميع الجرائد عربية وأفرنجية يعتذرون فيه لضيوفهم من الأجانب عما وقع من هذه الفئة ويعدونهم باتخاذ مايستطاع لمنع وقوع مثل ذلك في المستقبل . ذلك حتى لا يشوه الأجانب جمال عملهم المجيد . ويحطوا من جلال مظاهرتهم الخالدة العتيدة . ولقد بروا بوعدهم .

الاعتصاب العام والمظاهرات والتعدى عليها — وبعد ظهر اليوم المذكور عطلت شركة ترام القاهرة قطاراتها لأضراب عمالها وغدا القطار الكهربائى الموصل بين هليوپوليس والقاهرة لا يتعدى فى سيره محطة كوبرى الليمون وفى يوم ١٠ المذكور قدم موظفو وزارة الحقانية احتجاجاً لعظمة السلطان على أعتقال الزعماء .

وفى يوم ١١ مارس اصبحت المدينة وقد تبع الحوذية عمال الترام وسار على منوالهم سائقو عربات النقل والسيارات والحمارة حتى اصبحت المواصلات فى جميع انحاء المدينة معطلة ووقفت حركة البيع والشراء . واقفل أكثر التجار متاجرهم . ولكن المظاهرات لم تبطل بل زادت

حماساً وزاد القائمون بها إقداماً . وكانت حناجر الطلبة كل ما تسلحوا به من سلاح .

وكانوا مدفوعين الى هذا العمل بشعور الوطنية الذى لم يبلغ هذا البلغ من القوة والرونق من قبل .

فاصدرت السلطة أوامرها الى جنودها بمناهضة هذه المظاهرات وتشتيت شمل القائمين بها بالقوة القاهرة . لان هذه الصرخات التى كانت تنبعث من أفواه هؤلاء الفتيان اصوات الحق . والحق يخدش آذان الغتصب ويؤلمها . فانطلق الجنود البريطانيون جماعات مسلحين بالبنادق فى أفواهها الحراب . يركب بعضهم السيارات المدرعة والمسلحة بالرشاشات (المترايوزات) فيطوفون الشوارع ويقفون فى مفترق الطرق . حتى اذا ما أقبل موكب من هذه المواكب قابلوه بافراغ نيران بنادقهم ورشاشاتهم فى صدور هؤلاء العزل من السلاح . وكانت أول مصادمة حصلت بين الجنود والطلبة على الجسر الممتد فوق السكة الحديد المؤدى الى حى شبرا وفى شارع عماد الدين يوم ١١ مارس المذكور . فلم يزد هذا الاعتداء جمهور الطلبة الا ثباتا على مظاهراتهم وحماساً للمناداة بحقوق البلاد . وأروع ما شوهد فى هذه المقابلات بين الجنود والطلبة . أنه كان اذا سقط حامل العلم فى مقدمة موكب من المواكب مضرجا بدمائه برصاص الجنود تقدم من خلفه طالب واستلم العلم من يد القتيل منادياً بأعلى صوته

«ليحي الوطن ! لتحي مصر ! » فيردد اخوانه هـذا النداء فيكرر حامل العلم النداء باللغة الافرنسية فباللغة الانكليزية فيجيب الجميع عليه فيشق صدى أصواتهم عنان السماء وتخر لها القلوب الأبية سجدا وتسيل دموع التأثر من أغلظ الأكباد .

وكان الطلبـة يقابلون الموت بقلوب ثابتة وصدور رحبة لا يفزعون ولا يهربون وكانت الضحايا تردد تحيـة الوطن العزيز مع آخر نسمة من أنفاسهم الطاهرة ثم يستمر الموكب فى طريقه كأن لم يحدث ثمت ما يؤلم القلوب ويذيب المهج من آماق العيون .

وفي يوم ١١ المذكور أضرب المحامون عن مزاولة أعمالهم بناء على قرار أصدره مجلس نقابتهم احتجاجاً على الحالة الحاضرة إذ ذاك . فكادت أعمال القضاء تتعطل لولا أن أنابت النقابة عنها واحدا او اثنين فى كل محكمة لطلب تأجيل القضايا .

وفيه أذاع قلم المطبوعات البلاغ الآتى :

« جناب قائد عموم القوات فى القطر المصرى يلفت الجمهور الى أنه لما كانت البلاد لاتزال تحت الأحكام العرفية . فلا يجوز القيام بأى احتجاج عمومي أو أية مظاهرة . وكل شخص يخالف هـذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة . »

فذهب هذا البلاغ صرخة فى واد أو نفخة فى رماد . إذ من العبث أقناع أمة بلغ سخطها هذا المبلغ بأنها تعرض نفسها للمحاكمة ان هى عبرت عن مكنون ضميرها .

واستمرت المظاهرات يوم ١٢ مارس بشدتها المعهودة ووردت الأنباء بأن مظاهرة سلمية أقيمت فى الأسكندرية لم يتعرض لها أحد واخرى بطنطا انتهت بتعرض القوات المسلحة للمتظاهرين واطلاق رصاصهم عليهم فاردوا منهم شهداء عديدين .

أذكت هذه المناظر الدموية نيران الغضب فى أفئدة الناس واتصلت أنباؤها الى صميم الأرياف والمدن البعيدة كلمح البصر رغم الرقابة الشديدة التى كانت على الصحف والرسائل فى ذلك الوقت . وغنى عن البيان أن لكل طبقات الأمة بين هؤلاء الطلبة أبناءا وأحفادا وأصهارا وأقارب فهال الناس ماسمعوه من أنباء الفتك بحشاشات أكبادهم فلم يطيقوا صبرا على قصف زهرة شباب هؤلاء الأبرياء ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن هب الناس مذعورين فى كل مكان يطلبون الثأر ممن هزأوا من عواطفهم الفياضة وقابلوها بالحديد والنار فعمت الثورة جميع أنحاء القطر دفعة واحدة .

تجريد الاهالى من السلاح والهراوات — ولما كانت السلطة قد جردت الأمة من السلاح كما مر بنا . حتى وصل التجريد الى مصادرة العصى

الغليظة والهراوات (النبابيت) . والجنود البريطانية معسكرة فى كثير من انحاء القطر خشى الناس أن يبادر هؤلاء الى اطفاء شعلة هذه النيران المقدسة وأرادوا أن يعرقلوا مسعاهم فعمدوا الى خطة تكفل لهم ذلك ولو الى حين وهى تقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون فى كل الجهات فى وقت واحد كانما أوحى اليهم بهذه الفكرة فى وقت واحد أو كانما صاح بهم صائح تردد صدى صوته فى كل الانحاء .

ففى يوم ١٣ قطعت المواصلات بين طنطا وتلا . وتوالت المظاهرات السلمية فى القاهرة وقد قوبلت من القوات البريطانية بتوالى سفك الدماء الذكية .

وحدث فى يوم الجمعة ١٤ منه أنه بينما كان المصلون خارجين زرافات من مسجد سيدنا الحسين بعد تأدية صلاة الجمعة اذ بسيارتين مدرعتين بدأتا ، بغير انذار سابق ، فى أطلاق رشاشاتها عليهم وهم محتشدون أمام المسجد . وقد قيل تعليلا لهذا العمل المريع ان صيدليا اجنبيا فى هذا الحى رأى الناس محتشدين فخيل اليه انهم ينوون تأليف مظاهرة وخاف على صيدليته منهم !! فاستنجد تلفونيا بالجنود الذين حضروا لفورهم ومثلوا هذه المأساة العظيمة . فقتلوا اثنى عشر شخصا بينهم رجل جاوز السبعين وجرحوا كثيرين .

الضحايا — ومنذ هذا التاريخ بدأت الحكومة تنشر بلاغا رسميا يوميا عن الحوادث بالقاهرة والاقاليم .

وقيل ان مجهولا أطلق رصاصة على الجنود البريطانيين فى ذلك اليوم بجهة السيدة زينب فأطلق الجنود رصاصهم على الناس بلا تمييز فقتلوا ١٣ شخصاً وجرحوا ٢٧ .

لقد هال السلطة نباء تقطع المواصلات بين مدينة طنطا وتلا وخشيت ان تسرى هذه الروح فى انحاء القطر فاصدرت فى يوم ١٤ أمرا بمقتضى الأحكام العرفية هذا نصه :

« جناب القائد العام للقوات فى القطر المصرى يحذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التليفون أو يلحق أى عطل بها أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه . أو يحاول عمل أى شىء من هذه الأعمال يعرض نفسه للاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية »

ولكن الناس كانوا أصبحوا لا تؤثر فيهم مثل هذه الانذارات بعد مارأوا وعلموا من إهراق دماء الشبيبة المتعلمة أمل المستقبل وبذور النهضة . فحدث اعتداء فى قليوب على السكك الحديدية ودمر المتألبون محطتها . وهنا بدأت الأمة تنفذ خطة الاعتداء على خطوط المواصلات لتشل حركة الجنود فى القطر وحدث أن القطار الذى سافر يوم ١٤ الى الصعيد وصل الى محطة الرتة بمديرية الجيزة . ولم يستطع الاستمرار فى طريقه لقطع الخط فى عدة نقط من الوجه القبلى . واضطر للعودة الى القاهرة وتدكسرت نوافذ عرباته وحطم أكثر العربات . وعزل الموظفون الانكليز الذين

كانوا فى الوجه القبلى عن القاهرة واشيعت إشاعات عن قتل سبعة من الضباط الانكليز كانوا قادمين من الأقصر بقطار الاكسبريس وذلك بجهة المنيا . وحدوث اعتداءآت على الموظفين الانكليز كذلك ببنى سويف وبالواسطى .

ولقد قدم بعض الأطباء فى يوم ١٤ احتجاجا الى معتمدى الدول على استعمال رصاص دمدم ضد المتظاهرين العزل من السلاح . وقدم الوفد تقريرا بهذا المعنى اليهم يحتج فيه على الأحوال الحاضرة بالبلاد. ثم اصدرت السلطة أمرا فى اليوم المذكور بمقتضى الأحكام العرفية للموظفين هذا نصه:

« جناب القائد العام للقوات فى القطر المصرى ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية وبالاستمرار فى أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية ويعلن الجميع ان كل من يحاول ان يتعرض لهم أو يؤخرهم فى اداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية . »

وفى يوم ١٥ منه اعتصب عمال عنابر السكة الحديد ببولاق والقوا مظاهرة تأييدا للطلبة فوقفت حركة السكك الحديدية عقب هذا الاعتصاب كلية . وقد كانت الحكومة الحقت بهذه العنابر بعضا من العساكر الانكليز بعد انتهاء الحرب ليتمرنوا فيها على مختلف الصناعات . فأوجس العمال الوطنيون فيها خيفة مما أشيع من ان الحكومة انما اقدمت على هذا الأمر توطئة الى إحلالهم محل العمال المصريين. الأمر الذى أسخطهم وكان ضمن

العوامل الشديدة التى دعتهم الى هذا الاضراب . فبادرت الحكومة الى نشر تكذيب لهذه الاشاعات تهدئة لخواطرهم ولكنهم لم يعودوا الى أعمالهم فأعلن ان السلطة اصدرت امرها الى الجنود فاحتلوا محطة القاهرة و قفلوا جميع ابوابها . واخذوا يسيئون الى كل من أقترب منها سواء أكان من موظفى ادارة السكة الحديد أم من طالبى السفر السائلين عن حركة القطارات بعد تقطيع المواصلات .

وفى اليوم المذكور اجتمع رئيس محكمة الاستئناف وكان اذ ذاك (دولة) يحيى باشا ابراهيم وجناب المستر شيلدون إيموس نائب مستشار الحقانية للنظر فى الحالة التى ترتبت عن اضراب المحامين وكتب كل منهما من ناحيته خطابا الى نقابة المحامين يستصرخهم فيه باسم العدالة ان يقلعوا عن اضرابهم حتى لا يعطلوا مصالح المتقاضيين . فلم يجد رجاؤهما نفعا . وأخيرا بعثا الى كل محام يسألانه على حدة عما اذا كان لا يزال ضمن المحامين العاملين أو غير العاملين . فوقع اكثرهم على طلب يرجون به محو أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين و نقلها الى جدول المحامين غير المشتغلين بالمحاماة. واضطرت وزارة الحقانية الى إصدار منشور الى جميع المحاكم تدعوها فيه الى اعلان الخصوم شخصيا ليترافعوا أمامها فى قضاياهم دون احتياج الى محامين وأن يساعدوهم فى المرافعة بالنقط القانونية .

ولقد بدأت السلطة فى يوم ١٥ المذكور بالأفراج عن كثير من الطلبة الذين كانت قبضت عليهم فى المظاهرات بعد ان يوقع أولياء امورهم على تعهد

بأن لا يعودوا الى الانضمام الى هذه المواكب. وكانت قد قبضت على كثيرين بتهمة التعدى على الأماكن التجارية وسواها فتألفت محاكم عسكرية بريطانية وبدأت بمحاكمتهم منذ يوم ١٥ المذكور وكانت أقصى عقوبة توقع عليهم الحبس مع الشغل لمدة شهرين أو ١٥ جلدة أو غرامة عشرة جنيهات. أو بعقوبتين منها مجتمعتين.

مظاهرة السيدات — وفى يوم ١٦ اجتمع لفيف من عقائل الأسرات الراقية فى القاهرة. والفن مظاهرة كبرى منهن سارت فى شوارع العاصمة. فوقفت القلوب لمنظرها الرهيب. ودهش الناس لجرأة هؤلاء السيدات التى لم يرو التاريخ شبيهاً لها. وأخذ السيدات يلوحن باعلام صغيرة محييات الوطن مناديات بالحرية والاستقلال وبسقوط الحماية والظلم والاستبداد واخذن بموكبهن يفنن بدور الوكالات السياسية يحف بهذا الموكب الجلال والجمال والكمال. فلم تطق السلطة صبرا على هذا المنظر الذى يدل على بلوغ الاستياء منها مبلغا لم يكن له نظير وتمسك المصريين كافة بأمانيهم فى الحرية والاستقلال. وأخذ الجنود يتعرضون لهؤلاء السيدات ويضربون عليهن نطاقا منهم فجعلوا عليهن سياجا من بنادقهم فى أفواهها الحراب كأنهم قبالة أسود الوغى وأبطال الكفاح. وماهم فى الواقع الا أمام ربات حجال أخرجهن سخطهن عن مألوفهن واجتمعن يصحن فى وجه الظلم والعسف صيحات الاستنكار ولم يتسلحن الا بالبراقع والعقود! ومع ذلك فانهن لم يرهبن هذا التهديد ولم يفل من عزمهن مشهد آلات الفتك فى ايدى هؤلاء

الرجال الأشداء بل تقدمت سيدة منهن وقالت لجندى شهر عليها بندقيته وفى فمها شبح الموت وقالت له « أطلق بندقيتك فى هذا الصدر لتجعلو فى مصر مس كافل ثانية ! » قالت هذه العبارة باللغة الأفرنسية ففهمها الضابط الذى كان يقود الجند فخجل وتنحى لهن عن الطريق بعد أن أوقفهن فى وهج الشمس أكثر من ساعتين .

ولقد كان منظر هؤلاء السيدات يتعرض لهن الجنود المدججون بالسلاح، من أحدث طراز ، مما يثير فى النفوس شعورا مختلفا واحساسات متناقضة . فمن إعجاب بهذا الأقدام الى روعة ووقار الى دهشة الى احتقار الى استفظاع !

ولقد اغتصب عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك وكانت بعض المظاهرات تسير ليلا تتقدمها المشاعل كأن البلاد كانت فى القرن العاشر لا فى القرن العشرين .

ثم بدأت حركة جديدة وهى هجوم الأهالى على مراكز البوليس وتدميرها وعصيان الحكومة المحلية ففى يوم ١٦ هجم الأهالى على مركز منبا القمح وخلصوا المسجونين وهاجموا محطة السكة الحديد فاطلق الجنود النار عليهم وقتلوا منهم ٣٠ .

ولما بلغت الحالة هذا المبلغ فاوض جعفر ولى باشا وكيل وزارة الداخلية رجال الوفد فى الأمر بغية حملهم على تهدئة الخواطر ثم استدعى الوفد

لمركز القيادة العامة بسانوى أوتيل وكلمهم جناب القائد العام فى الحالة العامة محملا أياهم تبعة ما وصلت اليه البلاد ومسئولية الحوادث الخطيرة التى وقعت فيها فاجابوه بانهم لم يكونوا قط سببا فى هذه الاضطرابات انما السبب الحقيقى هو إصرار السلطة على عدم رفع الحصار عن البلاد واعتقال زعمائها.

وفى اليوم المذكور صدر بلاغ من القائد العام يعلن الجمهور «بأن الدوريات المكلفة بالمحافظة على النظام، سواء أكانت واقفة فى مكان معين أم مارة فى سيارات، لا تتعرض للجمهور مادام سائرا الى تأدية اعماله فى هدوء وسكينة. ولكنه فى حالة التعدى عليها بالقاء الحجارة أو ماسوى ذلك... أو فى حالة مفاجأة الغوغاء يباشرون تخريب المحال التجارية أو نهبها أو أى مكان آخر فان الجنود مأمورون باطلاق النيران.»

وقد أخذت الحوادث بتلابيب بعضها فلم يعد فى الامكان تمييز بعضها عن بعض واشتدت حركة العصيان فى كل مكان وكثرت المظاهرات والاعتداءات حتى على كبار الموظفين من الوطنيين. فقد حدث فى دمنهور أن أقيمت مظاهرة عظمى من الأهالى وفيهم التاجر والصانع والمزارع فى يوم ١٧ منه فتعرض سعادة مدير البحيرة للمتظاهرين فلم يلتفتوا لكلامه فأهانهم بكلمات أثارت سخطهم فانقضوا عليه ضرباً بالعصى وما سواها حتى أشرف على الهلاك. ولولا أن حسبه الناس فارق الحياة ما فارقوه ثم حاولوا إحراق داره. ولولا أن تعرض لهم رجال البوليس وحاسنوهم

لما أبقوا على شيء أو أحد ممن فى داره . ونقل المدير الى المستشفى بعد أن أشيع فى بعض جرائد العاصمة انه قتل .

ولقد حدثت فى ذلك اليوم أن قامت مظاهرة فى الاسكندرية فقابلها الجنود بضرب النار فقتلوا من المتظاهرين ٤ وجرحوا ٢٠

معاقبة القرى على أعمال التخريب — وصدر بلاغ من القائد العام فى ذات اليوم بأن أعمال التخريب فى السكك الحديدية أو حريق مهماتها أو نهبها تفضى الى معاقبة القرى الأقرب الى أماكن هذه الحوادث بدفع غرامة توازى نفقات إعادة الشيء الى أصله . وصدر بلاغ آخر بخصوص الاجراءآت التى تتبع فى المحاكم لغياب المحامين الذين أضربوا عن تأدية وظائفهم .

وفى يوم ١٨ منعت مظاهرة كبرى فى القاهرة واطلق الرصاص على المتظاهرين بالمنصورة . وحدثت فى الفيوم مظاهرة فأطلق البريطانيون الرصاص على المتظاهرين . وأضرب فى القاهرة الحوذية . ووردت الانباء بهجوم البدو فى الغرب على مركز كوم حماده فأنذرهم القائد العام ببلاغ ثم أرسل قوة لتأديبهم .

وفى يوم ١٩ اشتدت الحال بمدينة الفيوم إذ اعتدى البدو على الجنود فى نظير اعتدائهم على المظاهرات فقابلهم هؤلاء باطلاق الرصاص عليهم وقيل إن الطيارات اشتركت فى المعركة . فكانت النتيجة قتل نحو ٤٠٠ من البدو وجرح كثيرين ولكن هذه الاشاعات لم تتأيد تماما .

وأصدر القائد العام بهذه المناسبة البلاغ الآتى لاهل الفيوم والوجه القبلى :

« فى الأيام الأخيرة أطلق بعض البدو النار على العساكر البريطانية فقتلوا بعضهم. واذا عادوا الى مثل ذلك تتخذ فى الحال ضدهم اجراءآت شديدة ربما أفضت الى خسائر لابد عنها حتى بين الأبرياء . »

وفى اليوم المذكور قابل شعراوى باشا وكيل الوفد وعبد العزيز فهمى بك العضو فيه جناب قائد القوات البريطانية وأبانا له خطر الحالة واحتجا على إطلاق الرصاص على المظاهرات السلمية .

وهنا اشتدت حركة الأعتداء على السكك الحديدية وحريق المحطات وتدمير مهماتها وامتدت الاعتداءآت على مراكز البوليس فكان الثائرون يهاجمونها جماعات حتى استولى بعضهم على بعض هذه المراكز وطردوا موظفى الحكومة منها . وأشيع أن بعض المراكز والمديريات أعلنت استقلالها وتالفت فيها حكومات وقتية على مبدأ الجمهورية ! ! والأعجب من ذلك أن مركزاً من مراكز الوجه البحرى أعلن استقلاله . وأخذت حكومته الوقتية تحصل الجمارك على مايرد عليه من البضائع أو سواها من الجهات الخارجة عن حدوده ! ! !

ووصل الى القاهرة بعد ظهر يوم ١٩ نحو تسعة عشر مسافرا من الذين عزلوا فى الوجه القبلى بسبب القلاقل قادمين من بنى سويف بطريق النيل

وثبت أن عدد الضباط الذين تتلوا يوم ١٥ أثناء سفرهم فى قطار الاكسبريس، وهم قادمون من الأقصر الى القاهرة، كانوا تسعة لا سبعة كما شاع أولا.

وفى يوم ٢٠ منه صدر انذار عام من جناب قائد القوات البريطانية هذا نصه:

« انذار عام »

« كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية يعاقب عليه بأحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير. وهذا آخر انذار. »

تهديد القائد العام بتخريب البلاد بسبب الثورة — وفى ذلك اليوم دعا القائد العام الى مركزه بفندق سافواى بعض الوزراء والأعيان والكبراء وقال لهم مامعناه: « إن السلطة اقتصرت حتى الآن على اتخاذ اجراءآت دفاعية ضد الحوادث الجارية فى البلاد. فاذا استمرت هذه الحوادث فسوف أرانى مضطرا الى الألتجاء الى خطة هجومية وانى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد فان مدارها تدمير العمائر وتخريب القصور فضلا عن حرق القرى وإهراق الدماء البريئة الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف وانى جمعتكم هنا لأنذركم هذا الأنذار واعلموا انه اخر انذار. فاعملوا كل مافى وسعكم لتسكين الأهالى ومنعهم عن احداث القلاقل وإلا فانى منفذ خطتى. »

وأخذت القوات البريطانية تسافر الى الجهات لتهدئة الخواطر والقبض على ناصية الحال وكانت الثورة فى الوجه القبلى ، خصوصاً الجهات النائية منه ، على أشدها . فحصلت بين الثائرين والقوات المسافرة الى الصعيد على البواخر النيلية بين ديروط وأسيوط مناوشات قتل فيها بعض الضباط الأنكليز وبعض العساكر وكثيرون من الأهالى . أما فى أسيوط ذاتها فان الثوار استولوا على مركز البوليس وأخذوا منه السلاح وحاربوا به القوات المرابطة هناك وكادوا يفتكون بها لقلتها لولا وصول الامدادات على البواخر النيلية وتمكنهم فى النهاية من صدهم والتنكيل بهم بعد أن عاونتهم الطيارات فى تتالهم .

ولكن السكينة سادت جميع أنحاء القاهرة وماجاورها . ووضعت قوات فى قرى مديرية الجيزة وبنى سويف وبدأت القوات تحافظ على خطوط المواصلات الرئيسية وتولت فصيلتان العمل على تهدئة الحالة فى البلاد القريبة . ونقل النزلاء من الانكليز والموظفون المستهدفون للأعتداء عليهم بالوجه البحرى . وبدأت هذه القوات ترد ولاة الأمور الذين كان الثوار طردوهم إلى وظائفهم . وأخذت تقبض على من وجهت اليهم تهم الأعتداء والقيام فى وجه موظفى الحكومة . وحدثت من جراء ذلك مذبحة بميت القرشى (مركز ميت غمر) قتل فيها نحو ١٠٠ شخص .

ولقدقامت الطيارات منذ بدء هذه الحركة بخدمات جليلة . إذ كانت ، بعد شل حركة المواصلات ، السبيل الوحيد لتوصيل البريد الى الجهات

اللورد أللنبي

النائية وإيصال الأوامر الى المديريات . وإلقاء البلاغات والأنذارات على الجهات التى كانت أكثر من غيرها مركزا للقلاقل .

ومما هو جدير بالملاحظة أن نتائج هذه الحركة كانت سبباً فى اشتراك جميع أفراد الأمة فى تحمل العسف من السلطة سواء فى ذلك المسلم والمسيحى والاسرائيلى فتضامنوا فى القيام بالحركة وزال ما كان ينبت بينهم فى بعض الأحيان من نبات التفرقة . فانضوى الجميع تحت لواء واحد لواء المحبة والاخاء . واختلطت دماؤهم المسفوكة برصاص الغاصب المشترك فتآخى الجميع فى الدم واتخذوا لهم علماً فى وسطه هلال ابدلك نجومه بصلبان . وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر وطفق مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى . وكنت ترى فى مقدمة المظاهرات شيخاً من علماء المسلمين وقد أخذ بيد قسيس ، وقسيساً يعانق شيخاً : مناظر كانت تثير كوامن الشجون وتريق دموع الغبطة والفرح من أشد العيون جمودا . . . . . .

ومما امتازت به هذه الثورة أن روحها لم تكن موجهة الى السلب والنهب والدليل على ذلك عدم تعرض الثائرين لفروع البنوك فى الجهات على كثرتها ولا الى المصالح ذوات الايراد .

تعيين اللورد اللنبى مندوباً سامياً — وقد كانت الجرائد نشرت فى ٢١ يناير بلاغاً من إدارة المطبوعات يفيد أن السر رجنلد ونجت نائب

جلالة الملك قد برح القاهرة مصحوباً باللادى ونجت يرافقهما جناب المكرم بارفن هربرت واللفتننت كولونل سيمس والكبتن الكسندر قاصدين لوندره

وكان المفهوم انه استدعى الى انكلتره ليؤخذ رأيه فى حالة مصر والسياسة الواجب اتباعها فيها .

فلما قبض على سعد باشا ورفاقه وقامت البلاد تلك القومة التى أزعجت بريطانيا . رأت الحكومة البريطانية أن تستعيض عنه بسواه ممن تعهد فيهم الحزم . لأن السير ونجت كان من فكره حل الأزمة باجابة الوزيرين المصريين الى ما يطلبانه .

فورد من لندن فى ٢١ مارس نباء يفيد أن المارشال اللنبى ، الذى كان قائداً عاماً للجيوش البريطانية فى مصر أبان الحرب ، قد عين مندوبا ساميا فوق العادة .

وكان المارشال قد وصل الى بور سعيد قادما من انكلترا فى نفس هذا التاريخ .

ولقد جاء بالبلاغ الذى نشر فى الجريدة الرسمية بهذه المناسبة مايلى :

« إنه بالنسبة لحالة البلاد وغياب جناب اللقومسير العالى البريطانى من مصر . قد عين المارشال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة . وقد منح السلطة العليا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية وفى اتخاذ مايراه من

الاجراءآت صالحاً لأعادة النظام واحترام القوانين فى هذه البلاد . وادارة شئون الحكومة فى كل الأمور مع تثبيت حماية جلالة الملك فى مصر على أساس أمين متين . »

ولما أن وصل المارشال اللنبى الى القاهرة وزاره الوزراء والكبراء والأعيان قال لهم : « اننى أتيت الى مصر لأغراض ثلاثة وهى : »

« أولا ـ أن أضع حداً ونهاية للأضطرابات الحالية . »

« ثانيا ـ أن أعمل تحريات دقيقة عن جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى . »

« ثالثا ـ أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالتها . »

ثم قال : « والواجب عليكم أن تعملوا ما فى وسعكم لحسن قيادة الأمة وأن تعملوا بالاتحاد معى فى صالح بلادكم . »

« ولا يتبادر الى ذهنى قط أن أحدكم يرفض مساعدتى بكل ما فى وسعه . وإنى أعتمد عليكم للبدء فى العمل فورا فى سبيل تهدئة الخواطر الثائرة حتى اذا استتب الأمر وعادت السكينة فانى على يقين من انكم ستضعون ثقتكم فى شخصى لأقوم ، بدون تحيز ، بمنع كل شكوى وآمر بكل ما فيه إرضاء للأمة المصرية وبما فيه خيرها . »

ولقد عد المصريون كلام المندوب السامى من قبيل إلهاء الطفل بشىء دون ما يصبو اليه . والشعوب تعيش على العاطفة لا على العقل لأن

العاطفة نواة الوطنية . فلم يقلعوا عن عزمهم ومضوا فى سبيلهم رغم النداء الذى أصدره الوزراء والعلماء والأعيان فى ٢٤ مارس يدعون الناس فيه الى إلتزام جانب السكينة والكف عن الاضطرابات والذى هذا نصه :

« نداء للأمة المصرية »

« أصدرت السلطة العسكرية إنذارا بأنها ستتخذ أقسى ما يكون من الوسائل الحربية عقابا على مايقع من الاعتداء على طرق المواصلات . »

« ولا يخفى على أحد أن الاعتداء على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الالهيـة والقوانين الوضعية وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً . اذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال . على أن العقاب عليـه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة الى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب . وينبغى أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ماينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج اشاعات السوء عنهم . »

« من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا ، من أقـدس الواجبات الوطنية ، أن يناشدوا الشعب المصرى ، باسم مصلحة الوطن ، أن يجتنب كل أعتداء وأن لايخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين حتى لايسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . »

« كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا الى اتخاذ ما لديهم من الوسائل لمنع وتوقع ما ينجم عنه ضرر البلاد . »

« وإنا شديدو الرجاء فى أن الأمة المصرية ، بما عرفت به من التعقل والروية تصغى الى هذا النداء وتلزم طريق الحكمة فى سلوكها . والله الهادى الى سواء السبيل . »

« شيخ الجامع الأزهر » «مفتى الديار المصرية » « بطريرك الأقباط »

امضاء امضاء امضاء

« شيخ مشائخ الطرق الصوفية » « رئيس المحكمة الشرعية العليا »

امضاء امضاء

« نقيب الأشراف »

امضاء

ويلى ذلك توقيعات تسعة وأربعين من الوزراء والأعيان والنواب وذوى الرأى والنفوذ فى البلاد .

ولكن هل يؤثر مثل هذا النداء فى قوم توترت أعصابهم وأصبحوا لا يرضون بأقل مما اليه يتوقون ؟

خطبة كرزون عن مصر — وفيه وردت الأنباء البرقية من مجلس العموم بلندن أن اللورد كيرزون صرح فى المجلس بأقوال بشأن الحالة

فى مصر أكد فيها أن الأخبار الواردة منها تدل على أن الحالة أقل خطورة من ذى قبل . ثم أطرى موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش لأخلادهم الى السكينة وحسن سلوكهم فى أثناء هذه الأضطرابات . وقال إن هؤلاء هم صفوة المتعلمين من الأمة واستشهد بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى هذه الأضرابات والاضطرابات . ثم أبدى أمله فى أن الأعيان ، الذين يشعرون اكثر من سواهم بما قدمه الانكليز لهم من الخدمات ، يبذلون مافى وسعهم لتهدئة الحالة .

ثم قال : « بودى أن أبين حقيقة نقطة ربما كانت سبباً لسوء التفاهم الا وإن حكومة جلالة الملك لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء اثنين من الوزراء المصريين وهما رشدى باشا وعدلى باشا الى انكلترا. يل على النقيض من ذلك . فان وجودهما هنا يقابل بمنتهى الرضا والأرتياح وانى شخصياً أحترم هذين الرجلين السياسيين اللذين قدما لمصر وللأمبراطورية ، مدة الحرب ، خدمات ذات قيمة . وان الطلب ، الذى عرض عليهما فى نهاية السنة الماضية بالرغبة فى تأجيل زيارتهما لهذه البلاد مدة ، لم يكن مبنياً الا على أعتبار أنه فى مدة اجتماع مؤتمر الصلح لا يمكن العناية الكافية ببحث المسائل المهمة الخاصة بعلاقاتنا المستقبلة بمصر . وبالأصلاحات الدستورية المرغوب فيها فى البلاد . كما انه لا يمكن إعطاء هذه المناقشات الوقت اللازم لها . »

« ولا يسعنى الا تكرار القول بأن زيارة هذين الوزيرين أو سواهما من رجال السياسة المصريين الذين يكونون مزودين بتحمل المسئولية العمومية كانت تقابل ، وسوف تقابل كذلك ، بملء الرضاء والارتياح . وإننا نرى دائماً انه من أهم الأمور أن نتفق وإياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام . »

ثم عطف على القول بأن « الحال مع سعد زغلول باشا تختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء . لأنه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات . وهم قوم غير مسئولين . وغرضهم طرد الأنكليز من مصر . وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعداً للقيام بهذه الحركة الثورية فلا سبيل للمناقشة معهم . »

الموظفون والحركة الوطنية — وكان الموظفون ، الى هذا التاريخ ، منصرفين الى تأدية أعمالهم المصلحية ولكنهم فى الحقيقة كانوا متفقين مع الأمة قلباً وقالباً . إنما رأوا من الواجب عليهم أن يظلوا مثابرين على القيام بأعمالهم حرصا على مصالح اخوانهم فى الوطنية . فلما رأوا من السياسة الأنكليزية تأويل سلوكهم هذا على غير ماقصدوه اعتبروا مدح هذ السياسى العظيم مسايرة لهم ومسبة . فحرروا عريضة احتجاج بليغة على الحالة الحاضرة وعلى تصريحات اللورد كيرزون وأعلنوا فيها عزمهم على الأضراب مدة ثلاثة أيام وقدموها الى السلطان وقدموا صورة منها فيما بعد الى معتمدى الدول بمصر . وقد أوفوا بوعدهم .

بلاغ رسمى عن الحالة — وفى يوم ٢٣ مارس صدر البلاغ الرسمى الآتى الذى تتبين منه الحالة على وجه العموم ولو أن فى البلاغ محاولة تقليل شأن الحوادث :

« طهرت جميع الخطوط الحديدية الرئيسية بين القاهرة والاسكندرية والقنال . »

« وأخذت القلاقل فى المديريات الشمالية تزداد تفرقا (كذا) . »

« وفى ٢١ الجارى وقع هياج صغير فى بور سعيد نظراً لتحريض المحرضين السياسيين للنعلة المشتغلين بالفحم على الاعتصاب . وقد حاول الرعاع الدخول الى حى النزلاء ، واعاد الجنود النظام بعد وقوع بعض من القتلى والجرحى . »

« وحاول بعضهم فى قرب المطرية العبث بالنواخر التى تسير بين بور سعيد ودمياط فاحبطت طيارة مائية مساعى عملهم . »

« وعاد النظام الآن فى دمياط ورشيد . فى حين لا تزال زفتى وميت غمر وميت القرشى مركزاً للتمرد والفتن . »

« وخاطب البدو المتمردون فى غرب البحيره البدو الذين يقطنون على الساحل بين الاسكندرية والسلوم على أن هؤلاء حافظوا على ولائهم للحكومة وأخذوا هم أنفسهم يحمون السكة الحديدية الممتدة على الشاطىء غرب الاسكندرية . »

« واقتص أمس من البدو والقرويين فى غرب البحيرة اذ القيت القنابل فى حوش عيسى وابى المطامير على المتمردين الذين كانوا يهجمون على الخط الحديدى . وعاقبت دوريات السيارات الخفيفة جماعات أخرى صباح اليوم فى جوار كفر الدوار . »

« وأطاع البدو على حدود مديريتى المنوفية والجيزة الأمر الذى صدر اليهم بالتفرق . »

« وحدث أمس فى جنوب القاهرة قلاقل أخرى فى الحوامدية . فقد هجم الرعاع على مصنع السكر . ولكن الجنود والخفراء طردوهم وقد قتل ثلاثة من المشاغبين وجرح أحد الخفراء وهو يقوم بواجبه فى المصنع . وهجم الرعاع بعد ذلك على مزرعة فى جوار مصنع السكر فطردهم رجال البوليس . »

« وسادت السكينة جهات الفيوم وبنى سويف . وقد نظم مأمور مركز سنورس قوة مؤلفة من ألف شخص من القرويين لحماية الخط الحديدى . »

« والمواصلات التلغرافية باقية بين أسيوط وأسوان . غير أن الحالة بين أسيوط وقنا لاتزال غير مرضية . فقد وقع كثير من أعمال النهب والحرق عمداً فى مدينة أسيوط . »

وفى الواقع فان أعمال تخريب السكك الحديدية كانت وقفت عقب انذار القائد العام بحرق القرى المجاورة لأماكن الاعتداءآت التى من هذا القبيل . ولكن الفتنة كانت لاتزال قائمة والنفوس مابرحت فى هياج فأرادت السلطة أن تقمع هذه الفتنة وتكسر من شرة هذه النفوس الهائجة بمقابلة الاعتداءآت بمثلها فأخذت أولا فى اصلاح الخطوط الحديدية ثم وضعت فى المحطات المهمة حراسا من العساكر البريطانيين لما كان يحتمل من معاودة الاعتداء عليها . وسيرت لهذا الغرض قطارات مصفحة تحمل القوات العسكرية موجهة لجهات مختلفة لأعادة المواصلات .

تخريب السكك الحديدية ومعاقبة المعتدين — ولما أن أصلح الخط الرئيسى بين مصر والاسكندرية وقنال السويس منعت السلطة السفر عليها دون اذن خاص . واليك نص الأعلان الذى الصقته على جدران المحطة ليطلع عليه الجمهور :

« مرخص السفر بالسكه الحديد الى الاسكندرية والاسماعيلية وبورسعيد والسويس فقط »

« اولا ـ الى الاوروباويين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر « باسبورت » مؤشراً عليها بما يفيد الاذن بالسفر الى خارج القطر »

« ثانيا ـ أن يكونوا فعلا من السكان المقيمين فى أحد البلاد الأربعة المذكورة أعلاه »

« ثالثاً - الى المصريين بشرط أن يكونوا من موظفى الحكومة ومعهم كتابة رسمية تجيز لهم السفر موقعا عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الأنكليز . وأن يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية . »

وتعدى منع السفر فى السكة الحديد السفر فى النيل أو فى السيارات

ولقد حدثت من بعض العساكر الانجليزية فى الجهات التى نزلوا فيها، سواء أكان لأصلاح المواصلات أم للقيام بتهدئة الحال أو للمحافظة على النظام ، أمور تقشعر منها الأبدان وتنبو عنها النفوس .

ففى يوم ٢٥ مارس حوالى الساعة الرابعة بعد منتصف الليل والناس فى ألذ أوقات النوم والراحة الفكريه والجسمانية . انقض نحو مائتى جندى منهم مدججين بالسلاح منقسمين الى فرقتين على بلدتى العزيزية والبدرشين من أعمال مديرية الجيزة وأحاط معظم رجال الفرقتين بالقريتين وقصدت شرزمتان صغيرتان منهم منزلى كل من عمدتى القريتين شاهرين أسلحتهم . فطلبوا من كليهما تقديم ما عنده من السلاح وجمع ما يوجد منه فى القرية قبل مضى ربع ساعة فقدم أحدهما ما يملك من الأسلحة وهو مسدس . ولم يكن لدى الثانى منها شىء . ولكن العساكر انقضوا الى داخل غرف الحريم فى هذا الوقت المتأخر من الليل غير مبالين بحالة من فيها من النساء ولا بعوائد هذه

البلاد فاختبأ النساء تحت الأسرة . ولكن الجنود جعلوا همهم الأول فتح الصناديق والخزائن عنوة وسلب ما كان فيها من مال وحلى ثم جذبوا النساء من شعورهن وانتزعوا ما كان عليهن من حلى بكل قسوة وغلظة الى درجة أن ثلمت اذن احداهن . ثم جاثوا خلال كلا الدارين وأخذوا ينهبون كل ما وصلت اليه أيديهم . ثم طلبوا الى كل من العمدتين أن يدلاهم الى بيوت مشايخ القريتين والظاهرين فيهما فعلا مكرهين . فأتى الجنود فى بيوت هؤلاء مثل ما أتوا فى بيتى العمدتين ثم أعلن الضباط أنهم سيضرمون النيران فى البلدتين وأنه مسموح لكل امرىء أن يأخذ ما فى داره من مال وحلى قبل مغادرته . ثم لم يلبثوا إلا قليلا حتى أضرموا النيران فعلا فى البيوت مستعينين بما على سقوفها من حطب وتبن . وكانت النيران اذا خبت فى احداها استعانوا على اشعالها بالبترول الذى كانوا يجدونه فيها . فهرع الناس زرافات فرارا من النار يلتمسون ملجأ فى الفلا ولكن اشد ما كانت دهشتهم حينما بغتوا بحصار قريتهم بالعساكر شاهرى السلاح يقفون فى أوجه الفارين يفتشونهم قبل انطلاقهم ويسلبون منهم ما حملوه من ديارهم من مدخراتهم . وما كان الجنود ليأخذهم الحياء من التنقيب فى ملابس النساء واجسامهن بل كانوا يمزقون أثوابهن . وينقبون فى جميع أجزاء اجسامهن .

ولم يفرجوا عن أهالى القريتين ألا بعد أن أتوا على كل ما كانوا

يحملون . وقد قيل أن بعض الجنود تعدى على عفة بعض النساء . كل ذلك وضباطهم يشاهدون أعمالهم ولا يردعونهم عن غوايتهم أو يذكرونهم بواجبهم .

ولما أخذت النيران تأكل الدور بعد أن اخلاها أهلوها فرت الذواجن من الطيور والأغنام فتلقاها هؤلاء الجند واستولوا عليها وظل بعض الماشية فى البيوت تشوى لحومها حية فى مرابطها . وكان نصيب كل من حاول من الأهالى إطفاء الحريق رصاصة تخترق جسمه من بنادق هذه الفئة التى تدعى المدنية . ولدى الصباح المبكر انصرف الجنود عن البلدتين بعد أن أصبحتا قاعا صفصفا واستاقوا أمامهم العمدتين والمشائخ الى الحوامدية سائرين على الأقدام وخلفهم الجنود يحذونهم بألسنة الرماح يحضونهم على الأسراع فى السير . وهناك تقابل الجميع وعلم كل منهم بمصيبة أخيه حيث كان الوقت ظهرا وتدموهم الى نحو ثلاثين من الضباط الأنكليز فقال لهم رئيسهم: سأتلو عليكم تهمة كل منكم « أما جريمة العزيزية فهى أن بعض الأهالى تعدى بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى الى أهرام صقارة . وعدا ذلك فانى أنبئت وأنا بالقاهرة أن قريتيكم اشتركتا فى حريق محطتى الحوامدية والبدرشين » ولم تغن معارضة عمدة العزيزية عن هذه التهم شيئا حيث أثبت بالأدلة والبراهين وشهادة الشهود أنه كان هو وأعضاء أسرته ورجال قريته

يحمون مصنع السكر بالحوامديه أثناء الأضطرابات بناء على طلب مديره وأمر ضابط بوليس النقطة . وأن حياته تعرضت للهلاك حيث أصابت رصاصة من مقذوفات الثائرين ملاحظ البوليس الذى كان بجواره فى تلك الأثناء . ولكن الضابط أصم آذانه عن الحق . وكتب مقدم الضباط كلمات بالانكليزية على ورقة وكلف الضابط المصرى بتعريبها ففعل ثم تلاها عليهم فاذا فيها اثبات أسفهم على ماحدث من تدمير خط السكة الحديدية وما وقع من الأعتداء على العساكر البريطانيين . واقرار بأن ماتوقع عليهم من العقوبات عدل وحق وانهم جديرون بها . وانهم مستعدون لتقديم مايطلب منهم من العمال لأصلاح السكك الحديدية مهما يكن عددهم وبلا أجر . وأنهم يعترفون بقبولهم المحاكمة أمام المجلس العسكرى إن هم قصروا فى اداء تعهداتهم ثم أمروا بالتوقيع على هذه الأقوال ففعلوا مرغمين تحت ضغط التهديد بالقتل وشهد الضابط المصرى على أقوالهم بتوقيعه مرغماً لا مخيرا .

وقد أحرق العساكر فى ذات اليوم قرية الشبانات بمركز الزقازيق بمديرية الشرقية بعد مانهبوها (كما حدث فى القريتين السالفتى الذكر) بحجة الأنتقام من قتل عسكرى هندى فى تلك الناحية لم تظهر جثته .

وحدث فى يوم ٣٠ من هذا الشهر بنزلة الشوبك مركز العياط

بمديرية الجيزة أموراً لا تقل عن هذه فظاعة مع ان السبب فيها لم يكن التفتيش عن الأسلحة أو الأنتقام لقتل جندى بل هى هنا أدعى للأسف وأبعد عن جادة الروية والعقل ذلك ان قطاراً مدرعاً مملوءا بالعساكر قدم ، نحو الساعة الرابعة بعد الظهر ، صوب القرية المذكورة . ووقف بالقرب منها . ثم نزل منه بعض العساكر وقصدوا القرية فقابلهم العمدة ومشايخ البلد والخفراء ومعهم العمال اللازمون للعمل فى اصلاح السكة الحديدية بناء على إشارة سابقة من المركز . فأراد العساكر دخول القرية فأفهمهم العمدة أن لا يفعلوا منعاً لحدوث مالا تحمد عقباه فلم يأبهوا لنصحه ودخلوا القرية وأخذوا يضعون أيديهم على كل مافابلهم من دواجن الطير من أوز ودجاج بلا مقابل فلم يتعرض لهم أحد . ولم يلبثوا بعد ذلك أن رأوا أحدى نساء القرية فاحتاطوا بها وأخذوا يراودونها عن نفسها بابداء إشارات النحش فاستغاثت المرأة بزوجها الذى خرج من داره وبيده هراوة ضرب بها الجندى الذى رآه ممسكا بامرأته على أم رأسه فقابله جندى آخر بأطلاق الرصاص عليه فارداه قتيلا . فبدأت على أثر ذلك حركة غليان ضد هؤلاء الجنود الذين يريدون ثلم شرف النساء وبدأ الجنود من ناحيتهم ينتقمون ممن جرأوا على ضرب أحدهم بالهجوم على المنازل يقتلون من صادفوه من الناس بلا تمييز وينهبون كل مايجدونه داخل البيوت ويضرمون النيران فى المنازل . ثم

رجع القطار القهقرى حتى حازى القرية وصب عليها وابلا من رصاص مدافعه الرشاشه . واستمر إطلاق النيران على هذا المنوال طول الليل فأختبأ العمدة فى داره وأحكم إيصادها عليه وأرسل أهل بيته الى قرية مجاورة . ولكنهم أخرجوه منها فى صباح اليوم التالى مستعينين بملاحظ البوليس وبعد أن نهبوا داره ونقوده وبعض أثاث بيته أحرقوا الدار واقتادوه الى جهة غير معلومة .

ومن أفظع ماحدث فى هذه القرية أنهم قبضوا على أحد مشائخها ومعه أربعة من الأهالى ودفنوهم جالسين حتى انصاف أجسامهم ثم شوهوا وجوههم بوخزات الحراب وبعد ذلك أطلقوا عليهم الرصاص فأراحوهم من ألم العذاب . وهكذا أروى هؤلاء الجنود غلة غضبهم واشبعوا نهم انتقامهم بنهب البلاد واغتصاب النساء وقتل الرجل والتمثيل بهم وما الى ذلك من الأمور التى لو حصلت من سواهم من الأمم لعدوها شنعة وعارا . كل ذلك لأن رجلا اراد ان يحمى عرضه من اعتدائهم والعرض فى بلادنا لايفرط فيه ولكنهم لايفقهون .

اذيع نبأ هذا التعدى الفظيع والقسوة المتناهية فكان له أثر من أسوء الآثار فى النفوس فبادرت السلطة العسكرية بأصدار بلاغ رسمى زعمت فيه مزاعم قالت عنها إنها حقيقة ما جرى فى قريتى العزيزية والشوبك الغربى . وهذا نص البلاغ :

« وجد قطار ، كان يشتغل بأعمال الأصلاح أثناء سيره جنوباً بعد ظهر يوم ٣٠ مارس ، جماعة من القرويين يعبثون بالخط الحديدى فى جوار شوبك الغفاره (كذا فى الأصل ولعلها الشوبك الغربى) وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط . وأطلقت النيران على القطار من القرية التى طهرها جنودنا بعدئذ . وقد اشترك سكان هذه القرية والقرى المجاورة لها بهمة في تدمير الخط فى هذه الجهة ولكن احبطت كل مجهوداتهم التى بذلوها لتدمير محطة مزغونه المجاورة بفضل إخلاص نقطة بوليس محلية صغيرة وموقفها الباسل فقد صانت المحطة من كل ضرر حتى أنقذت بوصول القطار المشتغل بأعمال الأصلاح . »

. . . . . .

. . . . . .

« وأذيعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال إنها وقعت فى العزيزية وقد طلب ارسال بلاغ عن الحقيقة فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت أنباء تتضمن أن القرويين فى العزيزية والبدرشين اشتهروا بايواء البدو المسلحين وقد أجرى البحث فى القريتين بناء على ذلك فى يوم ٢٦ مارس فوجد فى العزيزية كمية من الأسلحة . وقد حاول المشاغبون ، أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح الى آخر فأفضى ذلك الى سقوط

الاسطح تحت ثقلهم وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصابيح الزيت فى المنازل نشوب بعض الحرائق فى القرية . »

والظاهر أن مخيلة ذلك الضابط الذى أرسل البلاغ عن حقيقة ماجرى بالعزيزيه كانت قوية جدا . غير انه لسوء الحظ لم يستطع سبك الوقائع التى تخيلها وظن أنها يمكن أن تكون سبباً لما وقع فى هذه القرية سبكا يطابق الحقيقة والواقع .

وقد اجتمع مجلس مديرية الجيزة فى جلسة غير اعتيادية : فى ٩ من شهر ابريل ، بصفته الهيأة النيابية الوحيدة التى تمثل المديرية ورفع صوته عالياً محتجا على هذه الفظائع المنكرة مثبتا تفاصيل ما ارتكبه الجنود مما يخالف كل قانون وكل عرف وقرر رفع صورة هذا الاحتجاج الى عظمة السلطان والى رؤساء الحكومة والهيئات الرسمية بمصر .

وإنا لمثبتون هنا صورة رسمية من محضر جلسة لمجلس المديرية المذكور كما هو مجتزئين به عن ذكر نصوص الشكاوى التى قدمت ممن رزئوا فى القرى التى اعتدى عليها الجنود فى تلك المديرية . وهذا هو نص المحضر المذكور :

« محضر الجلسة الأولى الاستثنائية المنعقدة فوق العادة فى يوم الاربعاء ٨ رجب سنة ١٣٣٧ الموافق ٩ ابريل سنة ١٩١٩ . »

« فتحت الجلسة والساعة ١١ ونصف افرنكى صباحاً بديوان

المديرية تحت رئاسة حضرة صاحب العزة احمد حمدى بك سيف النصر مدير الجيزه ورئيس مجلس المديرية وبحضور حضرات الأعضاء فضل بك الزمر . عبد الواحد بك القط . حسين بك غراب . احمد بك المليحى . بيومى افندي مدكور . سيد افندى دويدار . محمد افندى منصور عطا الله . سكرتير المجلس امين افندى فهمى احمد — ولم يحضر حضرة سعد بك مكرم حتى افتتاح الجلسة ولم يعتذر . »

« قال سعادة الرئيس : طلب الى كل من حضرات فضل بك الزمر وعبد الواحد بك القط واحمد بك المليحى وبيومي افندى مدكور اعضاء المجلس أن يعقد اجتماع فوق العادة بما لهم فى ذلك من الحق المنصوص عنه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون النظامى — فدعونا حضراتكم لجلسة اليوم للنظر فيما سيبديه حضراتهم . فقال احمد بك المليحى . »

« ياسعادة الرئيس وياحضرات الأعضاء المحترمين . »

« أن هيئتكم الموقرة قد اجتمعت اليوم لا للنظر فى قرارات لجنة التعليم ولا الموافقة على إنشاء عزبة ولا المناقشة فى طلبات رئيسة المستوصف ولكنكم قد اجتمعتم لتعربوا لرجال حكومتكم المسئولين وللهيآت الرسميه فى القطر المصرى عما حل ببلاد مديريتكم من المصائب والرزايا التى تقشعر من هولها الأبدان وتذوب من فظاعتها القلوب ويبرأ منها كل ذى عاطفة شريفة وكل ذى شعور حى . »

« لقد كانت الأحوال الحاضرة ، التى لايجهلها الصغير والكبير ولا الأمير والحقير ، سبباً فى أظهار الأهالى شعورهم الطبيعى . شعورهم المسبب ، لا عن حبهم للسلب والنهب كما يقال عنهم ، بل لتطلعهم لحياة جديدة كالأمم الحية التى يعاملونها وتعاملهم ويخالطونها وتخالطهم فى كل وقت وآن . ولقد أبدى البعض منهم هذا الشعور بتعطيل خطوط السكك الحديدية لا لغاية غير شريفة بل لكى يسمع صوته . انى لا أبرر عملهم هذا ولكننى أقول إن هؤلاء الناس الذين اتهموا بتعطيل السكك الحديديه لم يكن غرضهم السلب والنهب ولكن أرادوا بهذا أن يسمعوا صوتهم بعد ان رأوا صوت مفكريهم وقادة الرأى العام فى الأمة المصرية قد ذهب صرخة فى واد . وانهم مع ذلك لم يكرروا هذا العمل بعد أن نشر منشور القائد العام الذى توعد فيه بالعقاب الصارم كل من يعتدى على تخريب السكك الحديديه . »

«ولكن ألا يوجد بالشرائع الوضعية أو الألهية عقاب لجان غير سلب اموالة وحرق داره وهتك عرضه كما ثبت كل ذلك فى تحقيق الحوادث التى وقعت ببلاد مديريتكم وكما بلغ لنا وللمديرية كتابة ممن وقع عليهم هذا الأعتداء؟ انى اقول ، ولا ابالى ، بأن هذه الفظائع التى ترتكب فى البلاد من جنود الجيش الانكليزى لهى وصمة عار لاتمحى . وصمة عار لاترضى عنها الأمة الانكليزية الحرة التى لا ريب فى أنها ستتبرأ منها

والآن، وقد اجتمعتم لتملوا واجبكم حيال الأهالى الذين انتخبوكم منهم، فلتقدموا احتجاجكم لرجال الحكومة ولرجال بريطانيا العظمى المسئولين والهيآت الرسمية بالقطر المصرى حتى يكون هناك حد لتلك الفظائع ولتسمعوا صوت أمتكم ورغباتها حتى لا يقال إن طلبات الأمة المصرية التي يسمونها (طلبات مبالغ فيها) هى رغبات أفراد غير مسئولين.»

«انا ها هنا ننوب عن خمسمائة وخمسين ألفا من النفوس وهذا عدد سكان المديرية وكلنا يعلم ما هى رغباتهم فلنبين هذه الرغبات لنتفاهم مع أصحاب الشأن المسئولين حتى نكون قد ادينا الواجب المفروض علينا حيال هذه النيابة التى خولتها لنا الأهالى.»

«وها كم احتجاجى واحتجاج زملائى الأعضاء معى سيتلى عليكم لتقريره اذ لا حيلة للأمه غير هذا العمل مادامت جمعيتها التشريعية معطلة ولا توجد هيئات نيابية يمكنها ان تعبر عن آراء الأمة فى الوقت الحاضر غير مجالس المديريات. فبصفتنا احدى تلك الهيآت النيابية المنتخبة بواسطة الأهالى نقدم احتجاجنا هذا.»

(وهنا قدم حضرته الاحتجاج لسعادة الرئيس موقعا عليه من جميع حضرات الأعضاء الحاضرين بالجلسة وأمر سعادة الرئيس بتلاوته فتلى وهذا نصه:)

«تقدمت الينا من بعض أهالى مديريتنا بصفتنا نواب الأمة

المنتخبين عنها فى مجلس المديرية شكاوى عما يحدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الأنسانية وحرمة الفضيلة . تلزمنا مراكزنا النيابية بالنظر فيها لتبليغها للجهات الرئيسية المسئولة بالقطر المصرى . »

« ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وافئدة قريحة تعبر عن آلام قد أحسسنا بها جميعاً ولم تقف حيالها هذه المدة الا انتظارا لتصريفها بالحكمة والعدل ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصامت من صدر هذه الأمة لا يصح الا أن يكون مؤيداً تأييداً تاماً مادامت العداله لم تأخذ مجراها القانونى . »

« تتلخص تلك الشكايات فى أن بعض الجنود البريطانية أحدثت من الاعتداءات ضروباً شتى كأحراق القرى والبلاد فى غسق الليل وفى جوف النهار وقتل الأبرياء رمياً بالرصاص وسلب الاهالى أموالهم وحليهم وقتل مواشيهم وأخذ الطيور عنوة والأعتداء ويالأسف على الأعراض اعتداء يندى له وجه الفضيلة خجلا وتنتحر أمامه المروءة والشهامة كأمثال ماوقع فى بلاد امبابه ، والعزيزية ، والبدرشين ، ونزلة الشوبك ، من بلاد مديريتنا . وكما ثبت كل ذلك فى محاضر التحقيق الرسمية التى أجرتها جهة الأختصاص وانه ليسوءنا جميعا أن صدرت البلاغات الرسمية التى حصلت مما دلنا أن بعض رجال الجيش المرافقين للشعوب التى ارتكبت هذه الفظائع قد أبلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تماما . »

« كان الذى وقع من الاعتداء تأديباً للأهالى (على ماقيل) بدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية وأن عملهم هـذا مقصود به النهب والسلب . مع أن الواقع ينافى ذلك ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب وانما هى الرغبة (بعد ماحيل بين الأمة وبين ابداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها) فى أن تسمع هى بذاتها نداءها للأمم الحرة ، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتحيا حياة الأمم التى لم تكن مثلها فى الذكاء والنبوغ وخولت حق المطالبة باستقلالها التام فى مؤتمر السلام . »

« وإن هذه المطالبة ما كانت محرمة فى أى قانون من القوانين ليحال دون وصولها الى حيث تريد الأمة عن بكرة أبيها خصوصا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميا محضا بل أن الاستقلال التام الذى هو أهم تلك المطالب وأدلها والذى هو بغيتنا جميعا لانستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف فى وجهه وتحول دون ابداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه خصوصا وانها من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها التى حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الأمم . وإن الوقوف حجر عثرة أمام مطالبنا المشروعة يعتبر وقوفا أمام الرأى العام وما أبداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة التى ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم

بل اننا لنجهر أيضا بأننا نشك فى أن مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة التى وقعت من بعض جنود الجيش البريطانى على رأس هذه الأمة الأسيفة المطالبة باستقلالها ترضى عنها الأمة البريطانية أو تبرر حدوثها وانا لننتظر بصبر نافد حكم الأمة البريطانية حيال هذه الجنايات التى ارتكبت بواسطة جنودها بعد أن أبدينا حقيقتها اجماليا من واقع التحقيقات التفصيلية فى المحاضر الرسمية للحكومة المصرية . »

« لهذا نرفع أولا احتجاجاتنا الشديدة ، كنواب عن هذه المديرية ، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية ونطلب ثانيا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعا أو بواسطة لجنة منا لعظمة مولانا السلطان وللجهات الرسمية المسئولة فى القطر المصرى مشفوعا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد (وهو الحصول على الاستقلال التام) كما نطلب أن يرفع عن عاتق الأمة حالا كل مايضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود . »

« قال سعادة الرئيس : »

« مع اعترافى بأن ماحدث بنواحى امبابه والعزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك هو عمل وحشى أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا الى شكاوى عن ذلك قد عملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الذى أثق به واعتبره كشخصى فى اجراء مثل هذه

التحقيقات) وترجمتها وعملت تقريرا يشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية كما أرسلت صوراً أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير (لدار الحماية ولمركز قيادة الجيش البريطانى فى سفوى أوتيل بناء على طلبهما) وجاءنى منهما مايفيد انهما أعتنيا بتقريرى وأنه تقرر تأليف لجنة لأعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى وبما انى اعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها فى دائرة مديريتى وبغير علم منى فانى أصرح لكم بأنه اذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل فانى لا أرجع عن الأحتجاج عليه بكل قواى مهما ضحيت فى سبيل ذلك من الجهد والمركز . »

« حضرة أحمد بك المليحى »

« مع شكرنا لسعادة الرئيس على جهاده فى سبيل أمته أقول إنه بالرغم عما احتج به سعادته قد صدر البلاغ الرسمى عن الحوادث التى وقعت مضادا للتحقيقات التى عملتها المديرية . »

« سعادة الرئيس . »

« انى علمت أن الضابط الذى صدر عنه ذلك البلاغ يجرى معه الآن تحقيق لأدانته فيه . وأنه قد أبدل بآخر منذ احتججت بتقريرى الذى نوهت لكم عنه . »

« حضرة احمد بك المليحى . »

« ولعله يحدث بعد ذلك التحقيق الذى تشيرون اليه سعادتكم مع جلاء الحقيقة المعروفة للملأ أجمع أن يصدر بلاغ آخر يصحح ذلك البلاغ الاول . »

« سعادة الرئيس : أملى ذلك ان شاء الله : »

« حضرة محمد افندى منصور عطا الله : »

« إنه ، حتى اليوم الثالث من حوادث نزلة الشوبك كانت الأهالى تجد جثث قتلاها خلال مزارع القمح وطافية على وجه الماء فى الترع وإن ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التى أطلقها بعض رجال الجيش الأنكليزى يفوق كل تقدير أما حاصلات البلد من الذره التى كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطح المنازل فهذه قد رشتها الجنود البريطانيون بالبنزين وأحرقوها فترتب على ذلك خسارة عظمى هى جميع حاصلات الأهالى . »

« حضرة احمد بك المليحى . »

« بمناسبة ما ذكره حضرة زميلى محمد افندى منصور عطا الله أقول إن قواد الجيش الانكليزى يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التى لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وهأنتم ياسعادة الرئيس بصفتكم مدير المديرية تعلمون ان مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء ومع ذلك فقد أرسلت اليه قوات انكليزية حال انه معلوم أن الاهالى لا يفهمون

اللغة الانكليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء فهم بين الفريقين — لهذا احتج بصفتي نائبا عن أهالي ذلك المركز على ارسال تلك القوات وأطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معي حتى لا يقع ببلاد المركز المشار اليه مثل ما وقع بالبلاد التي أشرنا الى حوادث الاعتداء عليها في احتجاجنا الذي تلي في الجلسة الآن . »

« حضرة فضل بك الزمر »

« إنه حدث بالامس ، بينما كان القطار سائرا بالأهالي في امبابه يحملون الأعلام ابتهاجا بالسماح للمصريين بالسفر الى أوروبا وعرض مطالبهم أن اعتدى بعض الانجليز على القطار ورماه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما جاء بمنشور جناب القائد العام ولذا فاني أحتج بشدة على هذه الجنايات الشائنة التي لا ينقطع حدوثها حتى الآن . »

« حضرتا عبد الواحد بك القط ومحمد افندي منصور عطا الله

« لقد علمنا أنه تجري الآن بمركزنا العياط عدة تحقيقات مع الأهالي بواسطة مجلس عسكري ومن المعروف أن هذا المجلس واسع السلطة يقضي بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره وانه لا يوجد بينه أعضاء مصريون وسيترتب على ذلك ايقاع العقوبات على الابرياء اذ أن تحقيقات ذلك المجلس تبنى على بلاغات كاذبة فيحل العقاب بافراد لم يقع منهم أي

تشويش للأمن العام ـ لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لايقاف أعمال ذلك المجلس الى أن يبت فى الحالة الحاضرة ويعرف مجرى الأمور وفاقا لما صرح به جناب القائد العام . »

« حضرة عبد الواحد بك القط أيضا : »

« انى أحتج كذلك على القبض حتى الآن على عمدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الانجليزى بعد ما ارتكبوه من الفظائع فى بلده وأرجو سعادة الرئيس إبلاغ أولى الأمر المختصين طلب الافراج عنه رحمة باهله وذويه الذين قتل الانجليز منهم نحو الستة على الاقل رميا بالرصاص كما أحتج على التصديق على ميزانية الحكومة للسنة المالية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ بغير الطريقة المتبعة وعلى إبقاء الحكومة تعمل بلا وزارة وعلى إبقاء قوة من جنود الجيش البريطانى ببلاد مركز العياط (لا ريب فى أنه لا يبعد اعتداء هذه القوة على تلك البلاد بمثل ماوقع فى بلاد نزلة الشوبك والعزيزية والبدرشين وغيرهما) وآمل أخيراً أن تشكل الوزارة المصرية فى القريب العاجل حتى ترجع المياه الى مجاريها ويأخذ البدل مجراه . »

« بعد انتهاء المداولة صدر القرار التالى: »

« قرر المجلس باجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر وإبلاغ جميع ما دون فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية ولأولياء الأمور وللهيآت الرسمية بالقطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن . »

« المادة ٣٦ من القانون النظامى »

« ثم تلى هذا المحضر فى ذات الجلسة وصودق عليه بالأجماع . وأعلن سعادة الرئيس انفضاض الجلسة وانتهاء دور الاجتماع حيث كانت الساعة ٢٣ ونصف أفرنكى مساء . »

« سكرتير المجلس » « مدير الجيزه »

(امضاء) « ورئيس مجلس المديرية »

(ختم)

ولقد كان نخامة المندوب السامى قد دعى اليه أعضاء الوفد المصرى فى يوم ٢٦ مارس واستفسر منهم عن أسباب الاضطراب الحادث فى البلاد وطلب اليهم أن يزودوه بتقرير واف ببيان ما دعى الأهالى الى هذا الاستياء من الحالة العامة . فقدم أعضاء الوفد فى يوم ٣٠ منه تقريرا مفصلا هذا نصه :

« نخامة المندوب السامى »

« إجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر، يتشرف الموقعون على هذا، أعضاء الوفد المصرى، أن يقدموا الى نخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التى أوجبت استياء المصريين . ولو أننا، تلقاء تصريحات اللورد (كرزون) فى مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع فى البلاد حالا الا أن هذا الموقف لا يثنينا عن أقدس واجباتنا الوطنية والأنسانية أن

نساعد فخامتكم فى الوقوف على أسباب هذا الاضطراب التى نرجو أن تزيلوها بحكمتكم لتزول مسبباتها . »

« إن هذا الاضطراب العام ، الذى لم يكن فى حسبان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ، ليس مصدره فى نفوس المصريين إحساس عداوة للبريطانيين بوجه عام . كما يفهم من العبارة التى عبر بها اللورد كرزون من أننا نريد طرد أكبر مملكة فى الدنيا من بلادنا . بل جميع الأدلة التى تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ احتلالها مصر الى هذا اليوم لا تدل إلا على أن الذى فى نفوس المصريين ليس هو العداوة بأى نوع كان بل هو الاحساس الطبيعى لكل أمة أن تستقل بشئونها مختاطا بالرجاء فى عطف الشعب البريطانى الكريم أن يساعدنا على الاستقلال . باعتبار أن الفرصة التى كان ينشدها اللورد (سالسبورى) بتصريحه فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ قد حان وقتها . فانه من المستحيل أن يرد على خواطر الأمة المصرية ، التى هى أهدأ الأمم فى سلوكها ، أن تفكر فى اغضاب بريطانيا العظمى فى حين أن تتكل عليها فى مساعدتها على نيل استقلالها . فان الساسة البريطانيين فى مصر لا ينكرون حسن استعداد المصريين فى بدء هذه الحرب . لان تعاون مصر ، بقدر طاقتها ، بريطانيا العظمى فى الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة متى اعترفت لها الامبراطورية باستقلالها . كما لا ينكرون أن بعض رجال مصر المسئولين قد أظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب . »

ولقد أظهرت الأمة ، فى سلوكها طول مدة الحرب ، أنها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذا السلوك المستقيم وعلى الضحايا الكبرى التى غرمتها بما تستحق من الرعاية . فتعترف لها بالاستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها . »

« ثم إن الوفد المصرى ، الذى وكل لهذه الغاية ، تدجعل فاتحة برنامجه أن يتجه الى الشعب البريطانى قبل كل شىء لنيل عطفه على مصر والمصريين وتبيين للرأى العام هناك أن النقطة التى تلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة . بل إيجادها فى حيز الأمكان معتمدا فى ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى اعلنتموها بعد أن أحرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح . »

« كل ذلك ينفى بتاتا أن هذه الحركة نتيجة عداوة فى النفوس . وإن كانت فى الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء . »

(١)

« لما أعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون ، مع الدهش ، كيف يمكن أن نكون مع البريطانيين الأحرار أقل حظا بكثير ، من جهة حريتنا ، مع الأتراك ؟ ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم وظنوا أن الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط . ولا شك فى أن تأثر الطبقة المتنورة بهذا الشأن كان أكثر جدا من تأثر غيرها . الا أن طبقة العملة لم تلبث أن لاقت

من تصرف الحكام الاداريين فى أمر التطوع والتكاليف الأخرى من الأهانات مما انحرفت به نفوسهم . وتعداهم هذا الانحراف الى الطبقات المرتقية منهم نوعا . وظهرت آثاره فى حوادث رسمية . وزاد هذا الانحراف بما كان يهدد به الشبان الانكليز المفتشون بعض الأهالى المسئولين من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر . غير أن انتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية كان ملطفا لتلك الحال. وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه فى الصحف من خطب رجال السياسة فى بريطانيا العظمى . وفى الولايات المتحدة . وبما يطالعونه بشغف عظيم من الخطب التى كان يلقيها الدكتور « ولسن » فى حرية الشعوب وأنه لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود . بل كلهم فى الأخاء الانسانى سواء . »

« غير أن هذا الرجاء كان يكدر صفوه ، الوقت بعد الوقت ، فى الأوساط المتعلمة ، ما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد. أى حركة أعمال لجنة الامتيازات فان هذه الحركة لم ترض البلاد ، سواء فى ذلك المصريون والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الامتعاض ولا شك فى أن من يرقب ماجريات الحال فى مصر عن قرب لايستطيع أن ينكر أن هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما رأوا فيها أن كل مصلحة فى مصر ترعى الا مصلحة أهل البلاد . ولم يكن بعيداً

عليهم أن يعتقدوا أن رجاءهم الذى علقوه بعطف بريطانيا العظمى أوشك أن يخيب . »

« ثم تفى هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقه مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية . وليس فيه رائحة لاعتبار المصريين شيئاً آخر الا كمية عاطلة ليس لهم فى إدارة بلادهم نصيب . »

« فخيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا أن كل ذلك من عمل حزب الاستعمار ، وأن الشعب البريطانى الحر لا يرضى بهذا التصرف . »

« وماز الوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام . ومؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الاربع : البريطانية والامريكية والفرنسية والايطالية على أسس الحرية والحق والعدل . »

« لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس أعضاؤه غير المسئولين ولا غير المعبرين عن الرأى العام ، كما يقال ؛ بل إنه ، فضلا عما لرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة : قد وكله أكثر من ثلاثة أرباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله أعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الافراد أولى الرأى والنفوذ فى البلاد . »

« طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انكلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامى وتتبع

ثم الى رئيس الوزارة البريطانية . وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر. وفى هذه الأثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر فى الوقت الذى أراداه . ولم يكن لمنع المصريين من السفر: الوزراء وغيرهم إلا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بأن السياسة البريطانية لاتريد أن تحقق رجاء المصريين فى مساعدتها إياهم . وكاد هـذا الظن يصل الى درجة الأعتقاد لولا أن السير ريجنلد ونجت ، لما رأى أن الوزارة علقت سحب استقالتها على إباحة السفر المصريين ، وعد الوزيرين بأنه سيترافع فى ذلك أمام الحكومة البريطانية بنفسه . وأنه شديد الأمل فى الحصول على رفع الحجر الى حد أن حصلت المناقشة بينهم فى تسهيل أسباب السفر وعلم الناس أن الوفد يستعد للسفر فعلا . ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم . وتنفس عنهم بعض مايجدون من مضض الانتظار على انهم كانوا يقرأون ، مع الدهش ، أخبار الوفود : وفد الحجاز ووفد الشام ووفد أرمينية ووفد لبنان . . . الخ . »

« تلك الشعوب ، فضلا على انها كانت بالأمس ولايات لااستقلال لها ، فان أكثرها كان فى حالة حرب ضد الحلفاء فى حين أن مصر ، وهى أرقى منها مدنية وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد ، لايكون لها وفد ولا يسمح لأهلها بالسفر لعرض قضيتهم على المؤتمر . ولا على الرأى العام البريطانى نفسه . لايشك

أحد فى أن هذه المعاملة من شأنها أن تزرع الاستياء فى النفوس . فلما صرح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة ، تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٩ إنها بعبارتها تجعل من الصعب جداً أن مصرياً آخر يأخذ محل الرئيس بدون ان يستهدف لغضب الشعب ، اضطربت الخواطر وشمات الأنفس عوامل اليأس من تحسين الحال . فرفعنا عريضة الى عظمة السلطان أن يتوسط فى الأمر لكى يفرج خناق اليأس على النفوس . وبدأت الوفود من أنحاء البلاد تفد على السراى لهذه الغاية . ولم تستطع السلطات العليا أن تحمل أحداً من الذين يستطيعون القيام بأعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد ، بفضل سياسة الشدة ، على أن يقبل تأليف وزارة . فاستدعتنا السلطة العسكرية وأنذرتنا اننا نعيق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة . ولم يمض يومان من هذا الأنذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونقوا الى مالطة . »

(٢)

« وقع ذلك والبلاد مقتنعة بأننا لم نأت شيئاً غير مشروع لا أمام القانون العام ولا مارسمته السلطة العسكرية من الحدود . فلم يكد

خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رأينا لفيفا عظيما من الشبان الطلبة في المدارس العالية قد حضر يقول لنا إنهم لا بد لهم أن يقوموا بمظاهرات فنصحناهم نصحا طويلا أن يكفوا عن ذلك وأن يعكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة . ولكن يظهر أن شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذي استحوز عليهم من جراء سياسة الأحراج . فلم يتدبروا النصيحة أو لم يستطيعوا إقناع اخوانهم بها . وقامت في اليوم التالي للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على نحو ثلثمائة منهم . وفي اليوم الذي تلاه أي يوم ١٠ مارس اشترك معهم طلبة الأزهر . فانتهز الغوغاء فرصة هذه المظاهرة واعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت . وفي يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة سلمية فأطلق عليهم الرصاص فقتل منهم وفي يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهرتهم السلمية فاطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل منهم أيضا ويومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة . فكثر القتل والجرح في المتظاهرين . وفي يومي ١٣ و ١٤ منه حصلت في القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص أيضا . ولاشك في أن إطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل في هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو وفي مثل هذا الظرف من شأنه أن تحدث في البلاد أثراً سيئاً لا بد أن يكون هو النقطة الأخيرة التي فاض

بها كاس الصبر فى نفوس أهل البلاد . لأنه فى يوم ١٥ ابتدأت تأتى أخبار الاعتداء على طرق المواصلات . ووقوع البلاد طراً فى هذا الاضطراب الشديد . ذلك ولم يقف الاستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة عند حد الرجال ، فان السيدات المخدرات لم يطقن أيضا احتمال هذه الصدمة ولم يقف حجابهن الكثيف فى طريق اظهار عواطفهن بل قمن نحو الثلاثمائة من عقائل أعلى البيوتات فى القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها أى يوم ٢٠ مارس انها معرح بها . فلما نزلن من عرباتهن وقطعن مسافة من طريقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول باشا . أحدق بهن الجنود البريطانيون مصوبين أفواه البنادق وسنان السنج نحوهن فوقفن فى الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين لا يسمح لهن بالسير ولا بركوب عرباتهن والانصراف الى منازلهن . ثم سمح لهن أخيرا بعد ان رآهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والطليانية . »

« وكان هذا أيضا مظهرا من مظاهر سياسة الأحراج . تلك السياسة التى يجب عدلا وانصافاً أن تكون هى المسئولة عن النتائج التى نجمت عنها . »

« غير أن السلطة العسكرية مع ذلك ، قد استدعتنا مرة اخرى فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت إلينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب واننا مسئولون

من لزالته . ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نتناقش فى أمر المسئولية . فأجبناها بأن هذا الأضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الأضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه . ونصحنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السلمية إنما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات مايرضى الشعب حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر (وكان هذا رأى أعضاء البلاد من علماء وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب وأعيان صرحوا به فى كتابهم المؤرخ فى ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام .) وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تاليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة — فاظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم . والأضطراب يأخذ نسبا واشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس بالشىء الميسور . »

(٣)

« والواقع الذى نؤكده لفخامتكم بالصراحة التامة هو أن استياء المصريين نتج من عدم مساواتهم بالأمم الصغيرة التى لاتفضلهم فى المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم أمام مؤتمر السلام . وكل المصريين من أكبر رجل

إلى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الأستياء سواء . دفعهم اليأس الى إظهار مافى نفوسهم . كل يترجمه على شاكلته فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة وبالامتناع عن العمل كالمحامين والشبان بالمظاهرات السلمية . وأما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية والبعض بالاعتداءآت المختلفة التى بعضها موجب للاسف . »

« تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطناها الى فخامتكم بالأختصار وبالحق نرجو أن تأمروا بتحقيقها والرجاء معقود بعدلكم أن تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه فان الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال . »

« وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق »

مصر فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٩ « توقيعات اعضاء الوفد »

« المصرى »

وحاصر العساكر البريطانيون فى اليوم المذكور بعض مشارب القهوة والمنتديات وجرى تفتيش الموجودين فيها .

ولما اشتدت الحال وكثر الاعتداء من العساكر على الناس بحرق القرى وإطلاق الرصاص على الآمنين طلبت جمعية الهلال الأحمر من السلطة الاذن بأرسال بعثات الى البلاد المنكوبة لمعالجة الجرحى فى الارياف

فرفضت السلطة طلب الجمعية فى أول شهر يناير .

وكانت السنة المالية قد انتهت وليس فى البلاد حكومة فلم يكن من المستطاع التصديق على ميزانية السلطنة الأمر الذى كان يفضى الى تعطيل سير الأعمال فأصدر المندوب السامى بلاغا فى أول ابريل بأعتماد الميزانية كما هى فخلو البلاد من السلطات التشريعية والتنفيذية فى آن واحد .

وفي يوم ٢ ابريل بدأ عمال بعض المصالح بالاضراب عن العمل احتجاجاً على الحالة الحاضرة واغلقت الحوانيت . وكان تلاميذ مدرستى البوليس والحربيـة قد غادروا معهـديهما فى منتصف الليل الماضى فأقاموا مظاهرة عند قصر البستان وأمام دور بعض السفارات الأجنبية . وكانوا هم وحدهم الذين لم يشتركوا مع الطلبة فى مظاهراتهم .

واجتمع فى ذلك اليوم المحامون بمحكمة الأستئناف فلم يتكامل عددهم القانونى للجمعية العمومية وعنـد إنصرافهم من المحكمة اعتـدى عليهم الجنود البريطانيون فقدموا احتجاجاً على هـذا الاعتـداء لمجلس نقابتهم .

احتجاج شيخ الجامع الأزهر على طلب اقفاله — وفى ذات اليوم استدعى شيخ الجامع الأزهر الى دار الحماية وطلب منه اقفال ابواب الجامع فاحتج بأنه مسجد وليس له ان يقفل أبوابه فى أوجه المصلين فطلب منـه اقفاله فى غير أوقات الصلاة فاعتذر ورفض .

اعتداء الأرمن على المظاهرات — وحدث أن أقيمت مظاهرة كبرى في ميدان عابدين ثم سارت حتى وصلت الى شارع محمد على وبينما كانت فى الميدان المذكور أطلق أرمنى الرصاص على المتجمهرين من احد المنازل فقتل واحدا منهم فغضب الناس واخذتهم الحمية وارادوا الانتقام من هذا الارمنى نزيل البلاد الذى لا ناقة له فى الأمر ولا جمل ويمتدى على الناس باطلاق الرصاص عليهم وهم يعبرون عن مكنون ضمائرهم فحملوا على الدار التى أطلق منها الرصاص وأحرقوها انتقاماً من هذا الفضولى ولكن الجنود أطلقوا الرصاص على المتظاهرين فقتلوا منهم تسعة وجرحوا كثيرين .

وفى يوم الجمعة ٤ ابريل اجتمع مجلس ادارة نقابة المحامين ووافق على الأحتجاج المرفوع منهم على تعدى العساكر الانكليز عليهم . وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى احتجاجا على ذلك وطلب من رئيس محكمة الاستئناف تأجيل جلسة ٦ ابريل.

وفى يوم ٥ ابريل اجتمع الموظفون فى مسجد ابن طولون وكانت القوات البريطانية تتعقب الاجتماعات وتحاصر المجتمعين اينما اجتمعوا وتعمل فيهم الرصاص . فاحتاط الموظفون لذلك بأن حفروا حول المسجد منذ المساء الخنادق لمنع السيارات الانكليزية من الوصول اليه . فجاءت لهم قوة من العساكر الراجلة (البيادة) واطلقت عليهم الرصاص فقتلت فيمن قتلت فتى صغيراً لم يتجاوز سنه العشر سنوات .

وفى يوم الأحد ٦ ابريل أقيم احتفال عظيم مهيب بجنازة ذلك الفتى الصغير سار فيه أناس من كل طبقات الأمة بكل ترتيب ونظام ومروا بالمشهد أمام دور الوكالات السياسية وأمام كبريات الفنادق فى صمت وسكون يشهدون الملأ على الفظائع التى ترتكب باسم المدنية من حماة الانسانية .

الى هنا اخمدت نار الثورة من الوجهة العسكرية المحضة ولكن النفوس كانت لاتزال مغيظة بما تحملته وبما تراه من الفظائع والمنكرات . غير أنها كظمت غيظها على مضض وتجلدت على حقد . وكأنها تستعد للوثوب وثبة اليائس .

وكان اليوم موعد عودة الموظفين الى أعمالهم ولكنهم استمروا فى أضرابهم ولم يعودوا الى عملهم .

منشور السلطان للأهالى — وفى المساء نشر منشور من عظمة السلطان هذا نصه :

« انى أنشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدرى من الوقت الذى أخذت تتوارد الى فيه ملتمسات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد . وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة . لا أعنى بالبلاد الا وطننا العزيز هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه . »

«جلس جدّى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم فى شقاء بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة . فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان فضرب لنا بذلك مثلا شريفاً لايجدر بنا أن نضل بعده أبداً . »

« فكلما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى فى عروق أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لا ترضى نفسى بأن يكون محبوباً لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله . »

« ولما كنت عاملا على هذا المبدأ الشريف بكل مافى وسعى فانى اطالب أبنائى المصريين بمالى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا لعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الراحة والسكينة وانصراف كل الى عمله . وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم . »

« وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية . »

الفصل الثانى

الافراج عن سعد باشا وصحبه ومظاهرات السرور

وكأنما السلطة نظرت فوجدت ان لا سبيل الى اقرار الأمن وتهدئة النفوس الا بأحد أمرين : إما الاستمرار فى استعمال منتهى الشدة فى حبس العواطف بالضغط الشديد على الناس وردعهم بالحديد والنار حتى تخرب البلاد وينعق فيها البوم . وإما بالنزول على طلباتهم بحيث لا تمس كرامة الانكليز . فوجدوا السبيل الأول خطراً ومضراً بسمعة بلادهم وفى الثانى بلوغ غايتهم دون التعرض لخطر أو تنزل الى التسليم فأعلن المندوب السامى يوم ٧ الجارى إباحة السفر للمصريين والافراج عن سعد باشا وصحبه .

وطارت الطيارات ليلا الى الجهات وألقت عليها البلاغ الآتى :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم . فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن انه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم مطلق الحرية . »

« وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من :

« سعد زغلول باشا »

« اسماعيل صدقى باشا »

« محمد محمود باشا »

« حمد الباسل باشا »

« يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . »

« ا . هـ . هـ . اللنبى »

« المندوب السامى فوق العادة »

ولا تسل عن مبلغ الفرح والاغتباط اللذين شملا قلوب الأمة بأسرها لهذا النبأ . فكأنما طوفاناً من الجذل قد عم الناس أجمعين فبدل أتراحهم أفراحاً واستعاض عن مناحاتهم مسرات وأعياداً . وجعل من عبوستهم استبشاراً . وأحال نيران ثورتهم برداً وسلاماً . وأسال من آماقهم شآبيب الجذل والاغتباط فامتلأت الصدور بدواعى البهجة والسرور . وضاقت دون مادهمها من بشر وحبور . فقاض الشعور عن متسع الصدور . وتحولت الى مظاهرات يعلن بها الناس انشراحهم لهذا النبأ العظيم . واحتفالات يهنئون فيها بعضهم بعضا على هذا الفوز السياسى المقيم .

فما أعلن هذا البلاغ حتى أقيمت المظاهرات . مظاهرات البهجة والسرور فى القاهرة والأقاليم . أخذت المواكب الضخمة التى لا يقل

عدد من تحويهم عن عشرات الألوف المكونة من جميع طبقات الأمة وجوههم تفيض فرحا وبشرا . أخذت هذه المواكب تطوف الشوارع والميادين الكبرى فى جميع أحياء العاصمة حتى خيل للناس أن لم يبق إنسان فى داره . وكانت وجهة الجميع منزل الزعيم الأكبر سعد زغلول باشا (بالأنشاء) فكانت الجماهير تقف أمام داره تتقدمهم الموسيقات والأعلام . وهناك ينادى منادى كل موكب بتحية الزعيم ، وبحياة مصر والمصريين وبحياة الحرية والأحرار . فيردد الجميع كل نداء بأعلى مايكون من أصواتهم ثم ينطلقون من هناك سائرين فى شوارع العاصمة كأنهم احتجاج حىّ على الغاصب وتمثال الفرح والحبور بأول انتصار فى سبيل تحقيق آمالهم الوطنية فاذا مر موكب على فندق للأجانب كبير أو معهد من معاهدهم أو دار قنصل أو وكيل من وكلائهم السياسيين صاح المنادى بهيج بحياة الاوروبيين وبحياة الحرية والاستقلال فيكرر الموكب النداء . ولقد دهم المتظاهرون قطارات الترام فاحتلوا مقاعدها وسلالمها واعتلوا سماواتها والكل يصيحون بتحية الوطن وحياة الزعماء . وكانت المركبات وقاطراتها مزينة بالرياحين وأفنان الاشجار .

وكنت ترى بعض المركبات وقد وضعت فى صدرها صورة بطريرك الأقباط يعلوها لواء مصرى كبير نقش عليه الهلال والصليب وقد أمسك بالصورة شيخ من مشايخ المسلمين والكل يصيح (ليحى الاتحاد المقدس ! لتحى مصر ! لتحى الحرية والاستقلال !)

وقد خرج السيدات فى عرباتهن وفى سياراتهن وبيدهن الأعلام ينثرن الورد والازهار على الناس . ويحيين الوطن وبنيه . وينفثن فى نفوس الشعب المصرى روح الحماس والأقدام .

وفوق عربات النقل نساء من عامة الشعب فى جذل وحبور يزغردن ويرقصن على دق الدفوف ونغم المزامير والكل فى طرب وانشراح ولسان حالهن يقول : لا احتشام فى عيد مثل هذا العيد الفريد .

ومما استلفت الأنظار منظر تمثال ابراهيم باشا القائم فى ميدان الاوبرا . حيث قبض بيده على علم مصرى عظيم . وغطى تمثال جواده بالأعلام الصغيرة كأنما هو يشترك مع الشعب فى هذا العيد السعيد . وكان منظر التمثال يأخذ بمجامع القلوب .

ومن ألطف ما حدث أن أذاع ، فى ذلك اليوم ، الشطار (النشالون) بالقاهرة منشورا اعلنوا فيه انهم اشتراكا مع عامة الشعب فى أفراحه واحتفالا بالأفراج عن سعد باشا واخوانه ولأجل أن يكون الناس فى أمن على ما فى جيوبهم حتى يمضوا فى أفراحهم مطمئنين قرروا الكف عن مزاولة مهنتهم ثلاثة أيام سوياً .

هذا ولقد غصت أفاريز الشوارع وساحات الميادين بالمتفرجين من الأجانب والمصريين الذين هرعوا من دورهم زرافات يشهدون المدينة تموج بهذه الجموع الكثيفة من الشعب المصرى الطروب . واكتظت

نوافذ الدور والفنادق المطلة على تلك الشوارع وشرفاتها بهؤلاء المشاهدين وكان الجميع يجيب على نداءات المواكبين بتلويح القبعات والمناديل أو بنثر الورد أو بالتصفيق المتواصل الشديد .

ولقد استمرت هذه المظاهرات طوال النهار . وفى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر مر موكب قبالة فندق الكونتيننتال وتصادف حين مروره نزول حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا منه يريد أن يستقل سيارته فانقض عليه الجمهور وحملوه على الأكتاف وأخذوا ينادون بحياته تعظيما وإجلالا . رغم تمنعه ومحاولته الأفلات منهم . حتى وصلوا به الى قنطرة الدكة مارين بشارع كامل .

ومن محاسن الصدف ان وافق هذا العيد عيد الاستقلال لدى الاغريق (اليونان) فكنت ترى الأعلام اليونانية تحف بها الأعلام المصرية من كل حجم مرفوعة على مشارب القهوة والمنتديات ومتاجر أبناء هذا الشعب النشيط .

وبالجملة فان ذلك اليوم لم تشهد مصر نظيره فى تاريخها القديم والحديث . وإنا لانبالغ اذا أكدنا انه لم يبق فى بيته انسان من سكان القاهرة رجلا كان أو امرأة أو صبيا أو فتاة بل خرج الكل يحتفل بهذا اليوم المشهود .

المظاهرة الكبرى — ولم تكد تبزغ شمس يوم ١٨ ابريل حتى استؤنفت المظاهرات الوطنية السلمية فى جميع احياء المدينة فخرج موظفو وزارة

المظاهرة الكبرى

الأوقاف العمومية فى موكب فخم يتقدمهم علم نقش عليه بالخيوط الذهبية اسم وزارتهم وأمامهم موسيقى تصدح بألحانها الوطنية . يتبعهم طلبة مدرسة التجارة بعلمهم الخاص فطلبة مدرسة المعلمين كذلك . فطلبة مدرسة القضاء الشرعى فبعض طلبة المدارس الثانوية فالأبتدائية على أتم نظام وفى مقدمة كل فئة من هذه الفئآت علم رسم عليه الهلال والصليب رمزا للاتحاد المقدس بين عنصرى الأمة العظيمين . وطاف هذا الموكب الأحياء ينادى بحياة الزعماء والوطن العزيز .

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر تألفت مظاهرة كبرى اشترك فيها العلماء والقسوس وطلبة المدرسة الحربية وطلبة مدرسة البوليس . والضباط المصريون وأعضاء الجمعية التشريعية . ومشايخ العربان . والتجار والأعيان . وقضاة المحاكم الأهلية بأوسمتهم الرسمية والمحامون بأثوابهم القضائية والأطباء وموظفو الحكومة على اختلاف وظائفهم وطلبة المعاهد الدينية وطلبة المدارس العالية والثانوية فالعمال . يتقدم كل فريق منهم علمهم الخاص . ويعقب كل هؤلاء مركبات تحمل سيدات العاصمة من أرقى الأسر فى ايديهن الأعلام المصرية ينثرن الأزهار والرياحين على المتفرجين وفى وسطهن سيدة اتشحت بوشاح أبيض ناصع وهى تصيح بهذا النداء الفذ « نحن فداء الوطن ! » فيجيبها الرجال من المواكبين والمتفرجين « لتحى سيدات مصر ! »

سار هذا الموكب الرهيب المهيب تتقدمه الموسيقى وبعض الملحنين المصريين من رجال المسارح التمثيلية وحملة الأزهار والرياحين فعلم أبيض كبير . سار هذا الموكب الحافل بصفوة رجال الامة وكرائم حقائلها وآنساتها يحفه الجلال والوقار ماراً بأكبر شوارع المدينة فكان صفحة مجيدة فى تاريخ النهضة المصرية . وآية كبرى من آيات الوطنية ودليلا ناهضا على قوة العقيدة . وصدق الايمان بشخصية الأمة المصرية الخالدة . فلما وصل الموكب الى ساحة عابدين انفصل منه الموظفون والقضاة وتقدموا نحو القصر ونادوا ثلاثا « فليحي السلطان العادل ! » فأطل عليهم من أحدى شرفاته رئيس الديوان العالى وناظر الخاصة ورئيس التشريفات وأجابوهم بمثل هذا النداء ثم أخذ الموكب طريقه بعد ذلك الى احياء القاهرة يهتف لمصر ويهتف الناس له وانه لمنظر مهيب لم ير مثله فى أى مكان وحادث لم يقع نظيره فى أى بلد من البلدان .

اطلاق الرصاص على المتظاهرين وأعلان المندوب السامى اسفه — ولم تكن

هذه المظاهرات الفخمة هى وحدها التى تألفت فى ذلك اليوم . بل قامت غيرها أقل منها أهمية واضأل شأنا من حيث مقام المواكبين وقدرهم . ولسوء الحظ لم تنته هذه المظاهرات السلمية التى كان اساسها أظهار شعور الأمة ولم تكن موجهة ضد أحد أو مقصودا بها الاساءة لأى انسان . بسلام كما كان المنتظر من كل أمرىء وطنيا كان أم أجنبيا بل

تحرش بعض العساكر البريطانيين ببعض المتظاهرين واطلقوا عليهم الرصاص بلا سبب أو ذنب جنوه فجندلوا منهم أربعة بينهم فتى صغير فاثار هذا الاعتداء الذى لم يكن له مبرر حنق الناس اجمعين . وحمل بعضهم جثة ذلك الصبي والدم الحار يتدفق من جرحه الحى . وذهب به فى جم غفير الى قصر عابدين . وكان حامل الجثة خطيبا مفوها . ومحاميا بليغا معروفا فى مصر فالقى فى ساحة القصر خطابا ممتعا أثار به العواطف وأسال الدموع .ثم طلب الى عظمة السلطان أن يطل من شرفة القصر ليشهد بعينى رأسه هذه الفاجعة المؤلمة والعمل المنكر . وهاجت النفوس وكاد الألم يطير بافئدة القوم ويحملهم على أتيان مالا تحمد عقباه لولا ان اطل أحد كبار رجال القصر السلطانى على المحتشدين وقال لهم أنه سيبلغ عظمة السلطان ما رأى .

ولقد أعترف جناب المندوب السامى بخروج الجنود عن حدهم وتألم للحادث وأظهر خشيته من تمادى الجنود فى سلوكهم هذا في بلاغه الذى أصدره بعد ذلك والذى يقول فيه :

« قام الوطنيون منذ شهور عديدة بحركة سياسية . وبعد أن استمروا على التهييج العنيف القى عليهم القبض وأرسلوا الى مالطة . وهذا الأعتقال هو سبب الاضطراب الحاضر وقد استدعى الجنود لرد الأمن والنظام .»

« وقد تغيرت الحالة فجأة واطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين في مالطة . واذنت للمصريين ان يرسلوا مندوبيهم الى انكلترا

«ليعرضوا شكواهم. وتـسر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم ان يقيموا الاحتفالات كما يسمح لأبناء انكلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى . »

« ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هـذا على ما يظهر ولذلك حدث مرة أو مرتين ان نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بالمرة . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة والى خسارة فى الأنفس من الجانبين، على ان المأمول الآن ان يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ويتركوا القانون والنظام للقائد العام ومما يجب ان يفهم ان كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات . »

وقد نشرت الجرائد فى يوم ٩ اعلانا من دار الحماية بالأسف على ماوقع من الجنود وأنه قد صدر الأمر بعمل تحقيق دقيق عنها .

على ان اعمال الجنود واعتداءآتهم لم تقتصر على المتظاهرين فى تلك الاثناء بل حدثت منهم اعتداآت تارة على أفراد الناس وتارة على البيوت الا هلة بالسكان واخرى على القرى . ومن هـذه الحوادث ما اسىء فيه الى بعض اميرات البيت السلطانى . ومنها ما اسىء فيـه الى بعض الوزراء وبعض كبار قواد الجيش المصرى وبعض الاعيان والعظماء والـكبراء. ولانذكر الاساآت التى وقعت على صغار الناس وعامتهم فهى لا تدخل تحت حصر . فقد حدث مثلا أنهم اطلقوا النيران بلا سبب على عزبة بلال العبيد ضواحى القاهرة والتابعة لقسم شبرا يومين متتاليين .

جنازة ضحايا الحرية

(ص ٣٩)

وفى يوم ٩ المذكور أقيم احتفال عظيم بتشييع جنازة أربعة ممن جندلهم رصاص العساكر البريطانيين نظمه الطلبة أحسن تنظيم وسارت فيه الألوف من جميع طبقات الأمة . وكانت النعوش الأربعة فى المقدمة مغمورة بالأعلام المصرية يحملها الطلبة على اعناقهم تتقدمهم الموسيقى تصدح بالنغمات نشرذمة من رجال البوليس لأنه كان من بين المقتولين بعض رجالهم وخلف هذه النعوش المشيعون على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم وفيهم جماعة من ضباط البوليس بينهم حكمدار مصر . والكل فى سكون تام وخشية ووقار على أكمل نظام سائرين فى وسط الشوارع الخالية من المارة الا من انتظم منهم على الأفاريز محتشدين يشاهدون هذا المشهد الجليل الذى لم يسبق له نظير . ولا يتخلل صوت المشيعين الا صوت مناد ينادى فى فترات من الوقت صائحاً « لتحيى ضحايا الحرية » فيردد المشيعون هذا النداء وهكذا طاف هذا المشهد الرهيب أحياء العاصمة ومر أمام كبريات الفنادق ودور القنصليات والوكلاء السياسيين .

ولم ينقطع اعتداء الجنود البريطانيين على الشعب الآمن لغير سبب سوى الانتقام بل استمروا فى اطلاق الرصاص على المارة بغير إنذار وهم عزل من السلاح . وحدث أن قام بعض العساكر الأستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية يوم ١٠ وكان هؤلاء الجنود مسالمين . فأخذوا يطلقون النيران على المارة بغير مناسبة وينحون بالضرب المؤلم

على البعض ويعتدون على المحال التجارية فى شارع بولاق (شارع فؤاد الأول) فاحتفل فى يوم ١١ بتشييع جنازة ثلاثة عشر شهيدا من شهداء الحرية وضحايا هؤلاء المعتدين فى موكب لا يقل عن سابقه هيبة وجلالا حتى وقف الأجانب بادي الاسف يزرفون الدموع لرؤية هذه المناظر المؤلمة .

وعلى أثر مظاهرة أخرى من مظاهرات الجنود المذكورين احتفل يوم ١٢ بتشييع جنازة أربعة من الشهداء آخرين . وكان هذا الاحتفال أروع من سابقيه وأشد تأثيرا حيث اشترك فيه السيدات المصريات فسرن مشيعات لهذه الجنازة متممات لعناصر الأمة .

السيدات المصريات يشيعن جنازة الضحايا

الفصل الثالث

وزارة رشدى باشا الثانية

وفى يوم ٩ ابريل صدرت الأرادة التالية من عظمة السلطان الى صاحب الدولة حسين رشدى باشا:

« عزيزى رشدى باشا »

« إنه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا بأعتمادها . »

« وإنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا الى ما فيه خير البلاد . »

فأجابه دولة الوزير بما يلى :

« ياصاحب العظمة »

« أتقدم الى عظمتكم بالشكر الفائق على ماتفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى اصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفونى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة »

« فنظراً لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب وأملا فى حل يرضى الأمة أرى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت ارادتكم

السنية احالتها على عهدتى . ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى هذا لصدور الأمر باعتماده . »

« واذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رياسة مجلس الوزراء فذلك لأن أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لاتسمح لى أن أتولى أيضا ادارة وزارة اخرى . »

« وانى لعظمتكم ، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص »

(الأمضاء)

فشكلت الوزارة الجديدة من :

حسين رشدى باشا	للمعارف بصفة وقتية
عدلى يكن باشا	للداخلية
يوسف وهبه باشا	للمالية
عبد الخالق ثروت باشا	للحقانية
جعفر والى باشا	للأوقاف
حسن حسيب باشا	للأشغال والحربية والبحرية
احمد مدحت يكن باشا	للزراعة

وإذ تألفت الوزارة وأصبح للبلاد حكومة مسئولة طلب اليها ضباط البوليس والجيش المصرى أن يعهد فى المحافظة على الأمن العام والنظام الى قوات الجيش المصري والبوليس منعا لوقوع الحوادث المترتبة على جهل الجنود البريطانيين لغة أهل البلاد وعوائدهم وتفور الأهالى من الجنود

المذكورين وابتعادهم عنهم . ولكن هذا الطلب لم يلب وظلت الحالة كما كانت .

اعتداء الأرمن على المتظاهرين — هذا ولقد كان الأرمن اعتدوا على المتظاهرين فى ساحة عابدين كما مر بنا فى حوادث يوم ٣ ابريل ولما تكررت اعتداءاتهم على الوطنيين وهم لم ينزع سلاحهم كما نزع من المصريين أثناء الحرب العظمى لأنهم معتبرون من الأجانب أهاج سلوكهم هذا سخط الشعب عليهم . فلم يسع الجماهير وهم فى أمنهم وأنشراحهم ماضون الا أن تتأثر من فظاعة اعتداءاتهم . فوقعت على قارعة الطريق وفى وسط الميادين مظاهر تقشعر منها الأبدان وتطير لها الافئدة . ولم تغن نصائح الناصحين ولا ارشادات المرشدين عن غضب الشعب فتيلا . وانى لشعب اعتدى عليه فى بيته وفى بلده من أجنبى نزل عليه ضيفا فأكرم وفادته وقبله على الرحب والسعة وأنزله لديه أحسن منزلة يكسب فيها عيشه ويتمتع بخير مما يتمتع به صاحب الدار . انى لشعب هذه حاله أثير غضبه ومقته على ناكر جميله المعتدى عليه أن يتعقل فى معاملته أو يتدبر ؟

ولقد كادت تبرأ هذه الفتنة تشتعل فتلتهم ماحولها لولا أن أخذت السلطة العسكرية هذه الفتنة تحت حمايتها وآوت أفرادها فى القلعة وفى معسكرات مصر الجديدة تحت حراستها .

وفى ١٠ ابريل نشر منشوران واحد من مطران طائفة الأرمن الكاثوليك وآخر من بطريرك الأرمن الأرثوذكس يذكران فيهما مالاقاه الأرمن من كرم ضيافة المصريين ويعترفون لهؤلاء بهذا الجميل . ويعربان عما تشعر به طائفتاهما من الاشتراك مع الشعب فى أفراحه وبلواه ومن المحبة الخالصة له وينكران انتساب كل أرمنى أجترأ على الاعتداء على المتظاهرين اليهم . ويدعوان الله عز شأنه أن يحقق آمال المصريين الوطنية وأن يؤيدهم بروح من عنده . ونشرت فى اليوم المذكور جريدة البورص اجبسيان كتابا للدكتور جارابيديان من أعيان الطائفة الأرمنية يقول فيه ان هذه الاشاعات يراد بها حفر هوة بين المصريين والعنصر الأرمنى الذى عاش أجيالا فى كنفهم متمتعا بأوسع ساحات الضيافة والكرم وانه بصفته أرمنيا مولودا بمصر وكان جده ممن خدم بأخلاص تحت امرة محمد على الكبير يصرح بانه اذا وجد أرمنى يدعوه الجنون الى ارتكاب مثل ماعزى اليهم فخير له أن يساق الى مستشفى المجاذيب أو الى ساحة الاعدام . وأن الأرمن عن بكرة أبيهم يشاطرون المصريين مسراتهم وآلامهم لأنها مسراتهم وآلامهم هم كذلك .

ثم قصد فى اليوم المذكور وفد من كبار رجال الطائفة الأرمنية على رأسهم بطريكهم ومعهم جماعة من كبار اليهود الى الجامع الأزهر واعتذروا عما فرط من بعضهم والتمسوا صفح الشعب عن اساءتهم. فلما

اجتماع عظيم داخل الازهر

رأى رجال الأزهر تفاقم الشر المستطير واستفحال ذلك الداء الدوى وتحاقر رؤساء هذه الفئة بين يديهم . تغلبت عليهم فضيلة العفو عند المقدرة . وغلبهم طبع التسامح والتغاضى . فسارعوا الى إخماد هذه النار قبل أن يتأجج لهيبها ويأتى يوم يتعذر فيه إخمادها . وبادروا الى مداواة هذا الداء قبل أن يستفحل ويمسى عضالا عياء . فقرروا دعوة الأمة الى الكف عن الاعتداء عليهم والاكتفاء بالقبض على كل معتد وتسليمه الى البوليس .

الفصل الرابع

تأليف الوفد رسمياً وسفره الى فرنسا

فى يوم ١٠ ابريل أعتز الوفد مالياً وعظمت شوكته والمال عماد كل عمل ترجى له نتيجة . اذ تبرع له بدراوى عاشور باشا بمبلغ عشرة آلاف جنيه وتبرع له الأمير يوسف كمال بالثمين فتحركت أريحية الناس للتبرع له . وفتح هذا الباب على مصراعيه وتبارى المتبارون فى منح المنح حتى كانت التبرعات تجمع فى القهاوى والمنتديات . فجمعت له أموال طائلة فى مدة قصيرة .

وانتظم عقد الوفد وتم تأليفه من أماثل القوم ونابهيه فى يوم ١١ ابريل فكان أعضاؤه الأنجم الغر الآتية اسماؤهم .

سعد زغلول باشا ، على شعراوى باشا ، اسماعيل صدقى باشا ، حمد الباسل باشا ، محمد محمود سليمان باشا ، عبد العزيز فهمى بك ، احمد لطفى السيد بك ، مصطفى النحاس بك ، الدكتور حافظ عفيفى بك ، حسين واصف باشا ، محمود أبو النصر بك . ثم انضم اليهم محمد عبد الخالق مدكور باشا .

سافر الأعضاء الذين كانوا فى مصر الى فرنسا يوم ١١ ابريل لينضموا الى الأربعة الكرام الذين كانوا معتقلين فى مالطة وافرج عنهم . ما عدا سعادة محمد عبد الخالق مدكور باشا الذى ظل فى القاهرة لدواع قيل انها شخصية . وصحب الوفد مكتب سكرتارية خاص ومستشارون ومراسل عام للصحف المصرية .

وكان يوم ١١ ابريل يوما مشهودا فى العاصمة بمناسبة سفر أعضاء الوفد من محطة مصر فى الساعة الثامنة صباحا . فقد غص ميدان المحطة بالناس من جميع الطبقات . وضاقت افاريز شارع باب الحديد بهم . وتدفقت سيول الوافدين من كل صوب وحدب حتى أصبح من الصعب الوصول الى ساحة المحطة . واكتظت النوافذ والشرفات المطلة على الشارع والميدان المذكورين حتى لم يبق فيها مكان . واصطفت جماعات من الطلبة والعمال والهيآت الأخرى على جانبى الطريق على رأس كل منها علم خاص . وذلك لتحية رجال الوفد الراحلين فى سبيل نصرة القضية المصرية . وقد طبعت المحافظة نيفا وألف تذكرة شخصية للمودعين حتى لا يسمح لغير حاملى هذه التذكرة بالدخول الى افريز المحطة ومع ذلك فقد احتشد هناك جم غفير من العلماء ورجال الاكليروس والعظماء والمحامين والطلبة والاعيان وبعض السيدات الوطنيات . وكانت الرايات المصرية تخفق فوق رؤوس الجميع وتتماوج فى أيدى الجميع . وقد حليت

القاطرة بالرايات المصرية وبالأزهار والرياحين . وكتبت عليها باللون الابيض عبارات التحية للوفد ورجاله . ولما ان قارب موعد تحرك القطار القى الاستاذ محمد أبو شادى بك خطابا بليغا ودع به رجال الوفد وتمنى لهم سفرا سعيدا وتوفيقا فى مهمتهم الشريفة ونصرا قريبا . فرد عليه الاستاذ لطفى بك السيد بكلمات قيمات نالت استحسان العموم وصفق لها الحاضرون طويلا . ثم القيت بعض الخطب والقصائد العامرة . وما تحرك القطار حتى دوت المحطة بالتصفيق المتواصل وصاح المحتشدون صياحا شق عنان السماء وكانوا يلغون نحو الالفين عدا قائلين : « ليحي رجال الوفد ! لتحي مصر ! »

وهكذا أخذت الرايات والمناديل تخفق توديعا للراحلين الاكرمين وأصوات الجماهير تعلو على ضوضاء القطار حتى غاب عن الأنظار .

وبمثل هذه المظاهر ، مظاهر التكريم والتبجيل ، قوبل القطار المقل لحضرات أعضاء الوفد فى جميع المحطات التى وقف فيها فى طريقه الى بورسعيد . وهناك اقيمت لحضراتهم حفلات وداع وتكريم من كل طبقات الأمة كانت دليلا على تعلق آمالها بهم وتمسكها باهدابهم وجمع كلمتها على اتخاذهم محامين لها ومدافعين عن قضيتها .

وكان الناس يظنون حينما اعلن الأفراج عن سعد وصحبه انهم عائدون من مالطة الى مصر ولكن لشد ما كانت دهشتهم حينما رأوا باقى أعضاء الوفد يشدون الرحال للحاق بهم فى أرض فرنسا . غير أنهم اقتنعوا

فى النهاية بأن هناك الأرض الخصبة لانبات بذور مطالبهم والمقام المحمود لاستثمار مجهوداتهم .

تأليف لجنة مركزية للوفد فى مصر — وفى يوم ١٢ ابريل ألفت فى مصر اللجنة المركزية للوفد ممن انضم اليه من علية القوم ونابهيه . فأصبح له فى البلاد مركز يمده فى الخارج بكل مايحتاج اليه من معلومات ويبعث له بما يشاء .

قسوة السلطة فى المديريات — ومما يذكر من أعمال السلطة بمصر أن حدث فى مساء يوم ١٢ ابريل أن دورية كانت مارة بناحية صفط الملوك بمديرية البحيرة فزعمت أن طلقاً نارياً اطلق عليها . ولما وصل الخبر للقوة الأوسترالية التى كانت مرابطة فى دمنهور قام العساكر ممتطيين صهوات خيلهم متأبطين بنادقهم وفى يدهم الكرابيج يهرعون زرافات الى تلك الناحية ليلا كأن العدو دهمهم . وهجموا على بلدة صفط الملوك وأخرجوا رجالها جميعهم واقتادوهم تحت جنح الظلام الى المحطة . ثم خلعت عنهم ملابسهم الا سراويلهم وأمروا الواحد بعد الآخر بأدخال رأسه ويديه فى فرجة صغيرة بأحد الأكشاك التى بالمحطة فيمسك جندى من الداخل برأسه ويديه ويتهال عليه جنديان آخران فى الخارج بالضرب بالسياط على ظهره والرجل يستغيث ولا مغيث . لافرق فى ذلك بين الفلاح وطالب العلم والموظف . بل لافرق بين الشاب والشيخ

وبالرغم من خطر السفر براً وبحراً استطاع بعض المضروبين الوصول الى القاهرة وعرض أنفسهم على لجنة من الأطباء اثبتت مابهم من اصابات تأثير الجلد واخذت صورتهم الشمسية وارسلت الى الوفد فى فرنسا لنشرها هناك .

هذا وقد بلغ من غطرسة السلطة العسكرية وخروجها عن حد المألوف مبلغاً لم يسبق له مثيل فى مصر . إذ أصدر قائد الجيوش بالوجه القبلى أمراً فى مديرية قنا يقضى بألزام جميع السكان بتحية كل ضابط بريطانى يمر بالشوارع بالوقوف على الأقدام والتسليم عليه تسليماً عسكرياً وان كل مخالف لهذا الأمر يعاقب بمقتضى الأحكام العرفية . فاستاء قضاة المحاكم الأهلية والشرعية وأعضاء النيابة هناك لما رأوا فى هذا الأمر من الحط من كرامتهم فقرروا فيما بينهم أن لا يبرحوا منازلهم مادام هذا الامر معمولا به . وأبرق رئيس المحكمة الأهلية الكلية بقنا الى وزير الحقانية بالقاهرة يبلغه الأمر . وماقرروه حياله منعا لكل سوء تفاهم وقد قال فى برقيته انهم لجأوا الى ذلك مضطرين ولو انهم يعتقدون أن مسلكهم هذا يضر بصالح الجمهور ويعد اخلالا منهم بواجباتهم . ثم تصدى وفد من القضاة وأعضاء النيابة ومعهم رئيس المحكمة الشرعية ومحامو الاقباط هناك بناء على اشارة مفتش الداخلية (الانكليزى) لمقابلة القائد ومباحثته فى هذا الموضوع . وبعد أخذ

ورد طويلين استقر الرأى على السماح لهؤلاء الموظفين وحدهم بعدم تحية الضباط . ولكنهم حينما عرضوا هذا الرأى على أخوانهم أبوا قبول هذه التسوية لان فيها تمييزاً لطبقة من الأمة على سواها وهم يعتبرون الأمة كلها جزءا لا يتجزأ نهم لا يقبلون هذا التمييز . وأخيراً اضطر القائد الى عدم تنفيذ هذا الأمر .

الموظفون والحركة الوطنية — وفى يوم ١٠ ابريل ظهر موظفو الحكومة على مسرح الحركة الوطنية ثانية ولكن ظهورهم هذه المرة كان بكل جلاء وتدخلوا تدخلا جدياً فى الأزمة السياسية المصرية فشكلوا من بينهم لجنة مؤلفة من ٣٢ عضواً للنظر فيما يجب عمله حيال الحالة اذ ذاك فبدأت اللجنة بان قررت اضراب جميع الموظفين حتى تجاب المطالب الآتية :

أولا ـ أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية

ثانيا ـ ان تشكيل الوزارة لا يفيد الأعتراف بالحماية

ثالثا ـ الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية من الشوارع

وأعقب ذلك توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد وكانوا منعوا من ذلك بتهديد رؤسائهم .

وفى اليوم التالى استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين وبعد مناقشة طويلة معهم قبلت الحكومة أكثر طلباتهم وكتبت بذلك منشورا عرضته قبل نشره على الجنرال اللنبي المندوب السامى فلم يوافق عليه فأحجمت عن نشره وأهملته .

ولم تكن الطلبات التى قدمها الموظفون للوزارة طلباتهم و
كانت خلاصة مطالب الأمة باجمعها من الحكومة . ولذلك ذهب
الوفود الى دولة رشدى باشا فى يوم ١٢ وايدوا الموظفين فى
فاستؤنفت المناقشة بين الوزارة ومندوبى لجنة الموظفين ولم تأت
بثمرة حيث لم يقتنع الموظفون بما أبداه لهم دولة الوزير وعند
الاستمرار فى خطتهم حتى تجاب مطالبهم مهما يكلفهم ذلك من
وما ينتج عنه من المصاعب .

وفى يوم ١٣ نشرت الصحف منشورا لصاحب الدولة رشد
خاصا بمطالب الموظفين أوتل بمطالب الأمة جمعاء . هذا نصه :

« الآن وقد رخص المصريين بالسفر وتألفت وزارة ش
الأخلاص التام فى خدمة الوطن ومشاطرة الأمة شعورها
لاما نيها حق قدرها ، فان الحكومة تدعو الأمة الى الهدوء والسكي
تدعو الموظفين وغيرهم ممن اضربوا عن العمل تأييدا للمطالب القد
العودة لاعمالهم . »

« وأن الاصرار على الاضراب فى الحالة الحاضرة يؤدى الى
الأعمال وانتشار الفوضى . فليتدبر المضربون عن العمل فى المسؤلية
التى تقع عليهم بازاء بلادهم اذا ما أصروا على موقف يعرض البلاد
تلك الاخطار . »

«والحكومة على يقين من ان الكفة يذكر وزان اهتمام عظمة السلطان
ـ الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة
ـ مقدمة لاناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية
صوع الى الحالة العادية .

« رئيس مجلس الوزراء »

فلما تصفح الموظفون والناس أجمعون هذا المنشور ألفوه لايحوى
ـريح بأى مطلب من مطالبهم . فلم يسع الموظفون الا أن يعقدوا
ـهم فى ذلك اليوم . ولما تم الاجتماع أعادوا انتخاب لجنتهم وجعلوها
ـ من ٥٤ عضواً . فظلت هذه اللجنة مجتمعة ازهاء أربع ساعات
ظهر تتناقش فى منشور الوزير وتبحث فى الأحوال . ثم أصدرت
ـا باستمرار الأضراب لأن المنشور لم يجب واحداً من طلباتهم
ـت على أن لايعود موظف الى عمله حتى تجاب المطالب بأكملها .

وفى صبيحة يوم ١٥ أصدر دولة رشدى باشا منشوراً ثانياً للموظفين
تهديداً لهم هذا نصه :

« ان الحكومة تكرر الدعوة الى الموظفين بالرجوع الى عملهم غدا
ـعاء) وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الأضراب عن العمل »

فلم يكن بد من اجتماع لجنة الموظفين للاجابة على هذا المنشور الجديد
ـت فى نفس اليوم . وبعد بحث طويل تقرر بالاتحاد الأحتجاج على
ـد الحكومة لهم مع الأستمرار فى الأضراب .

زعمت الجرائد الأجنبية بعد ذلك أن المطالب التى جاءت على لسان الموظفين ان هى الا مطالب فئة قليلة لا يمكن أن تكون معبرة عن الرأى العام المصرى .

فأراد الموظفون أن يردوا على هذا الزعم فسعوا لعقد اجتماع عام أشبه بمؤتمر تمثل فيه جميع طبقات الأمة . وأن يقام هذا الاجتماع العام فى الأزهر الشريف لأنه أوسع مكان يمكن أن يضم بين جدرانه الآلاف المؤلفة من الناس . أضف الى ذلك إنه أقل الأماكن تعرضاً لدخول القوات البريطانية فيه .

اضراب ارباب المهن وغيرهم — فاجتمع فى يوم ١٦ نيف و ٨٠ ألفاً من جميع طبقات الأمة . وكان لكل طائفة مكان مخصوص فى المسجد فكاد يكون التمثيل تاماً.

وكان هذا المؤتمر أشبه شىء بمجلس تحت رياسة فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد بخيت . ألقيت فيه الخطب من كل مقتدر على الخطابة من طبقات الأمة . وتقرر فيه بالأجماع تأييد الموظفين فى طلباتهم وانضمام جميع أرباب المهن والصناعات وصغار مستخدمى الحكومة اليهم بالكف عن تأدية أعمالهم حتى تجاب تلك المطالب . وانتدب وفد مكون من رئيس الأجتماع وبعض أعضاء اللجنة التى رتبته لأبلاغ هذا القرار للوزراء والقناصل وممثلى الدول . وقد قام هؤلاء بأدوارهم فأصبحت المدينة

وكان لم يكن فيها أحد . وتراكمت القمامات فى الشوارع والحارات والأزقة لأضراب الكناسين . والغبار يتصاعد من كل مكان فيضيق الأنفاس لأعتصاب سائقى عربات الرش . وانقطعت أسباب المواصلات كافة لأضراب الجميع عن مزاولة أعمالهم .

فعمدت الحكومة عن الأستعاضة عن الكناسين ببعض المساجين الذين سخرتهم فى كنس الشوارع تحت اشراف الجنود البريطانية المسلحة واستعاضت عن سائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود الذين قاموا بهذه المأمورية تحت حراسة الجنود المذكورين .

وعلى هذا المنوال تم الأعتصاب جميع موظفى الحكومة وعمالها . وكان ضمن من اعتصبوا عمال مصلحتى البريد والبرق (التلغراف) فنجم عن اعتصابهم شلل فى حركة التجارة والمعاملات ووقوف عام فى الحركة الاقتصادية فى البلاد . ولما طال الأمر تدخل بعض ممثلى الدول الأجنبية فى مصر وأنذروا مصلحة البريد بانشاء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب عمال مصلحة البريد المصرية .

مقابلة وفد الموظفين لدولة رشدي باشا — ففى يوم ١٧ قابل دولة رشدى باشا وفداً من الموظفين وآخر من الطلبة وثالثاً من أهالى القليوبية . وقد اتفقت كلمة هذه الوفود على تأييد مطالب الموظفين . وفى اليوم التالى

قابل دولته وفداً من العلماء والأعيان يتقدمهم فضيلة شيخ الجامع الازهر وسماحة نقيب الاشراف بمصر وبلغه القرار الذى اصدره المجتمعون بالازهر الشريف فى يوم ١٦ ورجوه أن يضع حلا للحالة وحدا لهذه الفوضى بأجابة مطالب الموظفين . وقابله فى يوم ٢٠ وفد من مديرية الدقهلية وآخر من السيدات وثالث من المعلمات والكل يؤيد تلك المطالب .

الطلبه يؤلفون بوليساً — وكان الطلبة قد أعلنوا فى يوم ١٦ منه انهم ألفوا بوليساً وطنياً منهم للمحافظة على النظام فى وقت المظاهرات او الأوقات الأخرى وللقبض على كل معتد وتسليمه الى بوليس الحكومة . فلم يرق هذا العمل فى أعين المندوب السامى وأصدر قرارا فى ١٧ منه بمنع هذا البوليس الوطنى هذا نصه :

« إن القائد العام فى القطر المصرى بمقتضى السلطة الممنوحة له لتطبيق الأحكام العرفية يأمر بما هو آت :

« إتصل بعلم ولاة الامور انه انشئت جمعية بأسم جمعية البوليس الوطنى وغرضها الظاهر صون القانون وحفظ النظام . »

« وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة يلبسونها ونظمتهم على شكل قوة بوليس . »

« ومع أن الواجب يقضى على كل شخص أن يساعد البوليس فى حفظ النظام فان جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح لها . »

« فتأليف هـذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور وكل من يعثر عليه متقلداً شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق المماثلة لها بعد الساعة السادسة من صباح غد ١٨ إبريل يقبض عليه ويعامل بمقتضى الأحكام العرفية . »

ومن الغريب أن تمنع مثل هـذه الجمعية من مباشرة غرضها السلمي المحض فى مثل هـذه الاحوال المضطربة . خصوصاً وان اعضاء هـذه الجمعيـة لم يكونوا يحملون سلاحاً ولم يكن لهم غرض سوى صون القانون وحفظ النظام كما اعترف به هذا البلاغ ولـكن الظاهر ان عدم ثقة السلطة فيهم هو الذى أدى الى هذا المنع .

وكانت اللجنة المركزية للوفد دائمة النشاط فى جمع التبرعات للوفد . وأقبل الناس عليها إقبالا يفوق كل وصف . وتألفت جمعيات بالجهات لهذه الغاية فكانت الأموال تفيض على اللجنة المركزية أنهرا .

وكانت السياسة الانـكليزية همها عرقلة مساعى الوفد وتعطيل أعماله بـكل الوسائل الممكنة . لذلك رأت ان تقف فى وجـه تلك التبرعات وتمنعها بصفـة قانونيـة لتمنع عنـه اكـبر عون يرجوه . فنشر الجنرال بلفن القائد العـام للجيوش البريطانية بمصر أمراً بمقتضى الأحكام العرفية فى ٢٠ ابريل هذا نصه :

« إنه ، بمقتضى السلطة الممنوحة لى لتطبيق الأحكام العرفية آمر بما يأتى :

١ ـ « اتصل بعلم ولاة الأمور أن بعض الأشخاص ألفوا جمعيات وسعوا فى أن يفرضوا على سكان القطر المصرى دفع أموال غير قانونية وغير مصرح بها . »

٢ ـ « إن فرض هذه الأموال ينقض السلطة القانونية التى للحكومة ويلقى عبأ ثقيلا لامسوغ له على عاتق الشعب الذى يجب على ولاة الأمور أن يحموه من ذلك . »

٣ ـ « يحظر كل اشتراك فى حركة كهذه وكذلك حيازة الأموال التى تجمع فى سبيل هذه الغاية ، وكذلك التبرع الاختيارى لمال كهذا أو لأى مال يجمع تأييداً لغرض غير قانونى . »

٤ ـ « كل من يخالف هذا الأمر يكون عرضة للقبض عليه والمحاكمة بمقتضى الأحكام العرفية . والاموال التى تجمع مخالفة لهذا الامر تكون عرضة لمصادرتها . »

ووافق يوم ٢٠ من هذا الشهر عيد الفصح عند الطوائف المسيحية الشرقية فحولته الامة الى عيد عام تجلى فيه الوئام والاتحاد بأجلى مظاهره فذهبت وفود الموظفين المسلمين الى دار كل من بطريركية الاقباط الارثوذكس والبطريركية المارونية وأدوا رسوم التهنئة والتبريك

بهذا العيد المجيد للهيآت الدينية وخطب الخطباء من العنصرين متبادلين عبارات التهانى وتوكيد الاخلاص والولاء المتين بين جميع ابناء مصر المقدسة .

وبعد ذلك اجتمع فريق من السيدات المسلمات فى يوم ٢٤ منه بمسجد السيدة زينب واستقبلن وفداً من السيدات القبطيات اللاتى أتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح وألقيت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات فكان هذا أول حادث من نوعه فى تاريخ مصر بل فى تاريخ علاقات المسلمين بالمسيحيين منذ ظهور الدين الاسلامى الى اليوم .

الفصل الخامس

استقالة وزارة رشدى باشا الثانية وتأليف وزارة محمد سعيد باشا الأولى

هذا ولقد رأت وزارة رشدى باشا انها لم توفق فى مأموريتها الأخيرة بتحمل أعباء الحكم فى وسط هذه الاضطرابات المستمرة حيث لم تستطع القبض على ناصية الحال . بل على الضد من ذلك شعرت بأن الضغط عليها شديد . وأحست بأنها أصبحت بين أمرين لاثالث لهما : فاما النزول على إرادة الموظفين المعبرة عن أمانى الأمة باجابتهم الى طلباتهم المعروفة . وإما التمسك بالخطة التى جرت عليها . فألفت مركزها حرجا فى هذا الموقف المحفوف بالمكاره . فآثرت التخلى عن المناصب والبعد عن هذه المسئولية أمام الشعب وأمام الضمير . وهكذا قدم دولة رشدى باشا استقالته الى الأعتاب السلطانية فى مساء يوم ٢١ ابريل بالنص الآتى :

« ياصاحب العظمة »

« ان حالتى الصحية الآن لاتمكننى من القيام بأعباء مهمتى . لذلك أرانى مضطراً الى تقديم استقالتى . وإنى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية .

« وانى لعظمتكم ، العبد الخاضع الأمين والخادم المخلص المطيع »

« حسين رشدى »

فأجابه عظمة السلطان الى رغبته وقبل منه استقالته بالارادة التالية :

« عزيزى رشدى باشا »

« إن اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم . كما ورد بكتابكم المرفوع الينا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ . قد استلزم مزيد الأسف لدينا . وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكراً لكم ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم . »

« وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه . »

« فؤاد »

أقوال رشدي باشا عن الحالة — استقالت وزارة رشدى باشا الثانية بعد أن تربعت فى دستها أربعة عشر يوماً لا تزيد . وقد امتازت الوزارة فى هذه المدة القصيرة بأنها أجرت على لسان رئيسها حديثين قد يفهم منهما القارىء شيئاً من خطة الوزير ونفسيته والباعث له على سلوكه فى وزارتيه الأولى والثانية .

أما الحديث الأول فقد أجراه مع صاحب جريدة الأهرام الغراء فى بدء توليته وزارته الأخيرة حيث قال فى خلاله :

« إنى أكون سعيداً اذا وضعت الأمة ثقتها فىّ . وأقبل مع الارتياح أن أهنأ على ذلك . . . . وإذا لم يكن غرضى القيام بواجبى بازاء وطنى ما كنت أتحمل عبء الوزارة فى مثل هذه الظروف الحرجة . . . »

« لى رجاء أود توجيهه الى الأمة . وهو انها قد أنصفت فيما كانت تطلبه من اباحة السفر لمن يريده منهم ومن الذين اعتقلوا . فالحكمة والعقل يقضيان الآن على كل فرد من أفرادها أن يعود الى عمله ويتفرغ الى شئونه اذ لم يبق مبرر للمظاهرات ، والاضراب عن العمل ، فان ذلك كله أصبح لا محل له وليس من ورائه الا تعطيل المصالح وتوليد فرص للمصادمات الدموية بغير فائدة . وعلى الجمهور أن يلاحظ انه تلقاء التحمس من جانب المصريين يتولد عند غيرهم شعور يدفع الى ما لا تحمد عقباه على الرغم من كل ما يمكن أن تتخذه السلطة الحربية العليا من الاحتياطات . »

وأما الحديث الثانى فقد جرى بين دولته ووفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ ولم ينشر الا بعد عامين لظروف اقتضت ذلك ولكننا نثبته هنا ليطلع عليه القراء ولأن دولة الوزير أراد به أن يبرر كثيراً من الخطة التى سلكها فى مدة حكمه

قال دولته عن مسئلة تحرير مصر

« إن مسئلة تحرير مصر ليست فى يدى ولا فى أيديكم . إنما هى فى يدى مؤتمر السلام . ولا تستطيع مصر أن تعتمد الا على الولايات المتحدة الأمريكية . لأن الدول الأخرى مثل فرنسا وايطاليا لها مطامع تقف فى سبيلها . أما أمريكا فهى البلاد الوحيدة والدولة الوحيدة التى لا مطمع لها . على انه لا ينبغى أن تسود الفوضى فى مصر لان ذلك يصلح لأن

يكون حجة للانكليز يدلون بها أمام مؤتمر السلام دليلا على عدم أهلية مصر للاستقلال . »

وقال دولته عن التصريح بصفة الوفد الرسمية بأنه يمثل الأمة

« تسألونني أن أعلن صفة الوفد الرسمية . مع أن هذه الصفة مؤكدة لانزاع فيها للأسباب الآتية :

ا — « استقالة الوزارة المبنية على منع سعد باشا ورفاقه من السفر وتعليق سحب هذه الاستقالة على السماح لهم بالسفر »

ب — «سعد باشا وكيل الجمعية التشريعية . ومما لاشك فيه أن معه بعض أعضاء هذه الجمعية ومجالس المديريات موكلين من أعضاء الجمعية التشريعية جميعهم فضلا عن توقيعات التواكيل الأخرى . »

ج — « لما قبض على سعد باشا قامت البلاد بمظاهرات وإضرابات عن العمل فلما علم الجمهور بنبأ عودته ابتهج وقام فى جميع الجهات بمظاهرات الفرح والابتهاج . وقد أبلغ وكلاء الدول السياسيون ذلك الى حكوماتهم فصفة سعد باشا قد عرفت إذن فى المؤتمر بعمل الشعب وشهادة الوكلاء السياسيين . »

د — « اعتراف اللورد كيرزون نفسه : فان اللورد فى الواقع أراد أن ينكر صفة سعد باشا فناقض انكاره بقوله ان سحب استقالة

الوزارة معلقة على إعطاء جواز السفر لسعد : فاذا أراد الانكليز انكار صفة سعد ففى وسع أعضاء المؤتمر أن يجيبوهم بذلك »

ثم أضاف رشدى باشا الى ذلك مايلى :

« على ان هناك أمرين يحولان دون تصريحى رسمياً بهذا : فالأول أدبى وهو انى كنت اتفقت مع أعضاء الوفد أن أعمل على السماح لهم بالسفر بأى طريقة ممكنة . ولو بصفتهم الشخصية : إذ المهم أن يضعوا أقدامهم فى اوروبا وعلى ذلك اتفقت مع الجنرال اللنبى الذى كان يعارض فى سفرهم فاذا سحبت كلامى واعترفت رسميا بصفة الوفد أكون قد أخللت بواجب الشرف ويكون عملى هذا وصمة عار لا أستطيع قبولها . وصدمة تعرضونني اليها »

« وأما السبب الثانى فمادى : فانى اذا وطأت شرفى بقدمى وقبلت أن أصرح بهذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية كان هناك مانع مادى من ذلك وهو ان الجنرال اللنبى يمنع طبع الجريدة الرسمية ويكون هذا العمل لطمة شديدة لى »

وقال دولته عن عدم الاعتراف بالحماية .

« ان طلبكم هذا لا محل له فانى قلت فى خطاب تبولى الوزارة (اننى سأعمل بأمل الوصول الى حل يرضى الأمة) والأمة تطلب الاستقلال وهذا معناه عدم الاعتراف بالحماية . »

« وعلاوة على ذلك فانني صرحت في المحادثة التي نشرتها جريدة الأهرام وهي محادثة رسمية (المحادثة المذكورة في صحيفة ٣٤١) . تصريحاً جلياً بأنني لا أعترف بالحماية البريطانية . وقد تلت نفس هذا القول في منشوري الأخير (١) فيستنتج من كل ذلك انني لا أعترف بالحماية . وهذا كل ما يستطيع رجل يشغل مركزاً كمركزي أن يعمله . فانني اذا كنت صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون مني أن اعترف بالحماية رسمياً وكان من المؤكد أن أرفض اجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمي . ولكن ذلك كان يخلق مشكلة جديدة . »

ثم قال دولته عن سحب الجنود البريطانية من الشوارع

« انكم تضعون الثيران خلف المحراث بدلا من وضعها أمامه . فانني منذ أول يوم توليت فيه الوزارة اتفقت مع الجنرال اللنبي على سحب جنوده من الشوارع وأخذت على عاتقي المحافظة على النظام العام بواسطة رجالي أعني رجال الحكومة . ففي الغد قال لي اللورد « قد سحبت كلمتي . لانك عاجز عن قيادة موظفيك فكيف تريد أن تقود الجماهير في الشوارع ؟ » فاسكتني بقوله هذا . فسيادة النظام في أيدي الموظفين بأن يعودوا الى أعمالهم (١) لأني اذا أعطيت أمراً لا أجد من يكتبه . وقد ارسلت بالأمس منشورا الى المطبعة . ولكنه لم ينشر . فظننت لأول وهلة أن الانكليز منعوا

(١) لعله يقصد ما جاء في صدر منشوره الاول للموظفين .

نشره . ولكنني لم ألبث أن علمت أن السبب كان عدم وجود عمال بالمطبعة »

« إن اعتصاب الموظفين أدى الى تهييج الأفكار . وهذا التهييج فى الأفكار يؤدى الى الفوضى . والنتيجة أن يعمد الغوغاء والرعاع الى السلب والنهب حيث لا يمكن منعهم . ومن هذا تحصل المصادمات من رجال الجيش وتراق الدماء . »

« وقد سبب هذا الاعتصاب فرار المجرمين المساجين فهل يرضيكم ذلك ؟ فاذا كان الموظفون لا يعودون الى أعمالهم فلن يكون لى مركز فى أعين الانكليز . »

وقال دولته عن الافراج عن المعتقلين السياسيين وعمل تحقيق عن الجرائم الخ

« هذا طلب متناقض لان معناه العفو عن المصريين ومعاقبة الانكليز . وهذا مستحيل لأن طلبا كهذا كان سببا فى وقوع الحرب الحالية . فقد طلب من صربيا عدة طلبات منها واحد خاص بعمل تحقيق بمعرفة لجنة مختلطة بشأن مسئلة قتل الأرشيدوق ولى العهد . فقبلت صربيا جميع مطالب النمسا والمانيا ماعدا ما كان مختصا منها بعمل تحقيق بالصفة المتقدمة وكان هذا سبب هذه الحرب . »

« ان قوتنا بازاء الانكليز قوة أدبية أمامهم فان لديهم القوات

العاملة فان لهم الجيوش ويستطيعون محاربتنا اقتصاديا كأن يمنعوا عنا البترول والفحم الحجرى وأشياء اخرى . »

« قد يوجد شبان أذكياء ولست أنكر ذكاءهم ولكنى لدى التجارب وقد قلت فى محادثة مع الأهرام إن المظاهرات الآن أصبحت بلافائدة ومعنى ذلك انها كانت لازمة فيما مضى أما الآن فلا . وهذا يدع الباب مفتوحا فى المستقبل . »

« وانني كما قلتم الآن كنت أول المضربين عن العمل (١) »

ثم أتم رشدى باشا حديثه قائلا :

« اذا استطاعوا أن ينكروا علىّ كل شىء فانهم لايستطيعون أن ينكروا علىّ شيئا واحدا وهو انى لست جاهلا . وانني لم أكن متواطئا مع الأنكليز . لأنى اذا كنت أريد أن أتواطأ معهم ما كنت استقلت ونبهت باستقالتى الأفكار . »

يؤخذ من هذا الحديث الطويل أن خطة رشدى باشا كانت الاعتماد على التلميح دون التصريح فى المواضيع التى أخذت عليه وانه إنما عمد الى هذا المسلك خوفا من خلق المشاكل ! وهل يغنى التلميح عن التصريح شيئا ؟

---

(١) يقصد بذلك استقالته للظروف المعلومة

وعلى أثر شيوع خبر الاستقالة اجتمع فى منتصف الليل عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة وقرروا عودة جميع الموظفين الى أعمالهم تطبيقا لما سبق الاتفاق عليه من انه اذا استقالت الوزارة اعتبرت استقالتها ترضية لهم .

وفى صبيحة يوم ٢٢ نشر الجنرال اللنبى منشورا للموظفين يلزمهم فيه بالعودة حالا الى أعمالهم وإلا تمحى اسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة وهذا نص المنشور :

« بلاغ من القائد العام لقوات جلالة الملك بمصر .

تهديد القائد العام للموظفين — « إنه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد أعلن ان البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل الغاء (كذا) الادارة الملكية . وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة . »

« وحيث أن عددا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثا مراكزهم وظهر صريحا انهم فعلوا ذلك بقصد املاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التى وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر »

« وحيث ان اكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة الى أشغالهم لما ندبهم الى ذلك رئيس مجلس الوزراء . »

« وحيث أن كل موظف أو مستخدم يغيب عمدا عن مقر وظيفته فى الظروف المبينة أعلاه يرتكب جرما ضد المنشور السالف الذكر وكل شخص ينشىء أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية . »

« وحيث انه قد آن الوقت الآن لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر تأييدا للأدارة الملكية . فانى أنا أدمند هنرى هينمن اللنبي بما هو معطى لى من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر أصدر أمرى هذا الآن الى جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون اذن ليعودوا الى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة . »

« والمدة التى غابوا فيها عن مراكزهم بدون اذن لا يتقاضون عنها راتبا وكل موظف أو مستخدم لا يعود الى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستعفيا ويحذف اسمه من كشف موظفي الحكومة »

« وكل شخص بطريق الاقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع او يحاول أن يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلقى القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى »

عـود الموظفين لعملهم — وبعد اعلان قرار العشرة ونشر هذا البلاغ عاد أغلب الموظفين الى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ منه وامسك الباقى عن العودة منعا لتسرب الظن بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال اللنبى لا بناء على محض الاختيار وقرار العشرة الأعضاء من لجنة الموظفين . ولما أن امتنع هؤلاء من العودة الى أعمالهم فى الميعاد المحـدد القى القبض على بعضهم فى يوم ٢٤ ومنع البعض الآخر من مزاولة الأعمال . وهكذا سارعت السلطة الى إخماد حركة الموظفين لانهـا وجدت فيها الخطر كل الخطر .

وفى نفس هذا التاريخ قرر المحامون العودة الى أعمالهم وطلبوا اعادة قيد اسمائهم ضمن جدول المشتغلين بالمحاماة .

وفى يوم ٢٥ اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها ونظرت فى قرار العشرة من أعضائها فوافقت عليه معلنة أن عودة الموظفين كانت مبنية على استقالة الوزارة لا على تهديد الجنرال اللنبى. وكان الموظفون الانـكليز أخذوا يهينون الموظفين المصريين بعد عودتهم الى العمل ويضطهدونهم انتقاما منهم على إضرابهم . فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على مابدا من هؤلاء الموظفين الانـكليز . كما انهـا قررت توجيـه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم الى أعمالهم فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى . وإعادة الذين منعوا منهم من مباشرة أعمالهم الى وظائفهم .

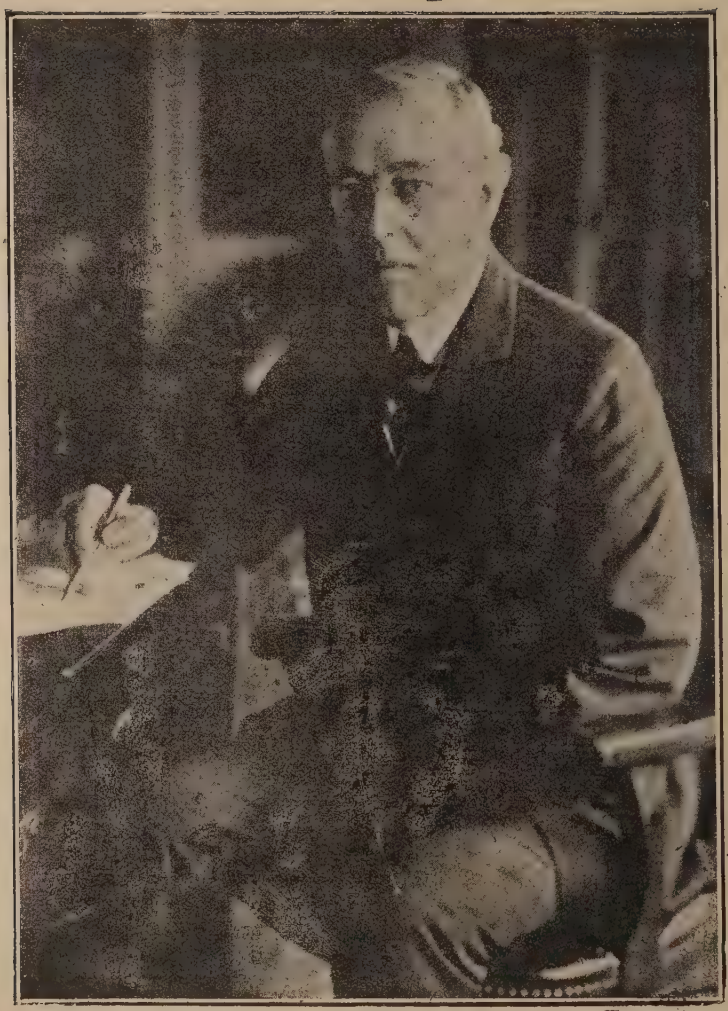

الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية

ولقد عرض على القضاة وأعضاء النيابة وبعض كبار الموظفين أن تعطى لهم مرتباتهم كاملة غير منقوص منها أجور الأيام التى أضربوا فيها فأبوا وطلبوا أن لا يميزوا عن سواهم من الموظفين. فأكثر منهم اخوانهم هذا الشعور وأعظموا هذا الاباء. وكان أبلغ من هذا فى سمو العواطف وشرف النفس، الطلب الذى قدمه الأطباء بمصلحة الصحة الذى سألوا الحكومة فيه مساواتهم باخوانهم فى استقطاع مرتباتهم عن أيام الاضراب ولو أنهم لم يضربوا خدمة للانسانية ولأن وظائفهم ضرورية فى كل وقت وأوان.

اعتراف الرئيس ولسن بالحماية واحتجاج المصريين عليه — وفى يوم ٢٣ نشرت دار الحماية فى جميع الجرائد المنشور الآتى:

« تلقى فخامة نائب الملك الخاص الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل الجنرال لدولة الولايات المتحدة فى القطر المصرى وهو:

« وكالة أميركا السياسية وقنصليتها الجنرالية »

« القاهرة مصر فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ »

« ياصاحب الفخامة »

« أتشرف بأن أقول إن حكومتى أمرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤. »

هذا وان الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضروره لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هـذا الاعتراف مع مسئلة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الأمر . »

« وقد كلفت بهذا الصـدد أن أقول ان رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى . ولكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء إلى العنف . »

« وتفضل ياصاحب الفخامة بقبول تأكيدات فائق احترامى . »

« همسون جارى »

نشر هـذا البلاغ عن لسان الرئيس ولسن ابن الشـعب بل من رئيس الشعب الذى ما دخل الحرب الا للقضاء على مبادىء الاستعمار وقتل شهوة تسلط القوى على الضعيف . على لسان معلن مبادىء الحرية للأمم والشعوب ومنح كل أمة حق تقرير مصيرها بنفسها ! فوقع هذا التصريح في البلاد موقع قنبلة حشوها الغازات السامة . آذت كل انسان . وتركت الناس حيارى لا يؤمنون بوجود العدالة والحق فى الحياة السياسية وكيف لا يذهبون هذا المذهب وقـد رأوا حامل لواء هذه العدالة وذلك الحق المبشر بمبادىء المساواة والانصاف بين جميع الشعوب صغيرها وكبيرها

ضعيفها وقويها . المنادى بحرية الأمم فى تقرير مصيرها وأن لا إكراه فى الحق الذى يتساوى فيه الجميع . القائل إن نجم العسف فى الدنيا أفل . وأن لا سيد ولا مسود فى الشعوب . رأوا ذلك الزعيم الأوحد . ونبى السلام المفرد . ترسل له الرسائل والبرقيات من الوفد الوكيل عن الأمة المصرية يبين فيها رغائبها وأمانيها ويميط اللثام عن حقيقة حالها ويستغيث به لفك أسرها واطلاق حريتها وفقاً لمبادئه السامية . فيكون هو أول كافر بها وأول مكذب لآياته البينات . رأوا ذلك الرجل العظيم يصم اذنيه دون هذا الحق الأبلج الواضح وضوح الشمس فى رائعة النهار . ويعترف جهاراً بتحوله فيما بين عشية أو ضحاها عن مبادئه القومية ارضاء للسياسة الأنكليزية سياسة التملك والاستعمار المنافية لمبادئه كل المنافاة .

ولما ان نشرت دار الحماية هذا البلاغ الذى أرادت به صدمة المصريين فى أمانيهم وتخييب رجائهم فى الحصول على تحقيق مآربهم الوطنية وإعلانهم بأن كل العالم المتمدن قد تخلى عنهم حتى أمريكا ورئيسها الذى كان اعتمادهم واعتماد دولة رشدى باشا عليه عمد الناس على اختلاف طبقاتهم ومكانتهم الى التوقيع على عرائض احتجاجا على الرئيس ولسن ثم أرسلت هذه العرائض الى الوفد بأوروبا لاذاعتها على الرأى العام .

فكرة ارسال لجنة انكليزيه للتحقيق فى مصر — وفى ٢٥ نشر فى الجرائد النبأ الآتى :

نقل روتر من لندن فى ٢١ ابريل الجارى البرقية الآتية

«بحثت جريدة التيمس فى موضوع الحالة فى مصر فقالت إنه من الجلى أنه لابد متى أعيد النظام من اتخاذ الوسائل الراميـة الى ملافاة النقص فى الادارة ووضع صيغة عملية للاقتراحات الخاصة بتوسيع نطاق الحكم الذاتى الذى كان موضوع النظر منذ مدة طويلة »

« ويرجح ان الوسيلة المثلى تقوم بايفاد لجنة مستقلة الى القطر المصرى تكون مهمتها التحقيق فى أسباب الهياج ووضع صيغة لاصلاحات جديدة دستورية . »

أراد الانكليز جس نبض الشعب المصرى ليقفوا على مبلغ استعداده لقبول التأثير عليه من لجنة بارعة فى أساليب الدهاء ليحاولوا التأثير عليه مباشرة بدون واسطة وكارئه الذين ربما كانوا أشد من الشعب حيطة وأكثر منه علماً بالاساليب السياسية فلم يفلح الانكليز من هـذه الناحية إذ بدأ الكتاب ينشرون على صفحات الجرائد الوطنية لسان حال الشعب مقالات يطعنون بها على هـذه اللجنة ويحتجون على قدومها الى البلاد . ويفندون أغراضها ويحذرون الناس منها ثم تألفت المظاهرات احتجاجاً على هذه اللجنة ولكن القوة العسكرية منعت اقامتها

وفى يوم ٢٦ ابريل قرر طلبة مدرستى الحربيـة والبوليس العودة الى مدرستيهم .

وفى يوم ٢٧ طلبت وزارة المعارف والحقانيـة والزراعـة من طلبـة المدارس التابعة لها أن يعودوا الى مدارسهم فى يوم السبت ٣ مايو فاجتمع الطلبة فى يوم ٢٩ منه وقرروا الاستمرار على الاضراب عن تلقى الدورس فاعلنت الوزارات المختصة انها أجلت مواعيد الامتحانات العامة بالمدارس كلها الى أجل غير مسمى .

ولـكن العمال عادوا الى مزاولة أعمالهم فى يوم ٢٨ ابريل وعادت حركة الاعمال تدب فيها الحياة من جديد .

إعطاء الوكلاء سلطة الوزراء — ولما لم يتيسر تأليف وزارة جديدة تسير دفة الأعمال فى البلاد اعلن المندوب السامى فى يوم ٢٨ البلاغ التالى لمعالجة الحالة على قدر الامكان وهذا نصه .

« قد رخص بموجب هذا لـكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الادارية بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم . وذلك بصفة وقتيه ولحين تشكيل وزارة جديدة » .

ثم قام المندوب السامى البريطانى بمقتضى السلطة الواسعة التى خولها إياه ملك بريطانيا فى بلاغ تعيينه بوظيفة (مجلس الوزراء) فأصدر بلاغات

بمقتضى الاحكام العرفية بتعيين بعض كبار الموظفين فى الحكومة المصرية فى وظائف يتوقف التعيين فيها على قرار من مجلس الوزراء كتعيين المستر ارنست م. دوسن وكيلا لوزارة المالية اعتباراً من يوم ١٧ مارس. وتعيين المستر ريجنلد باترسون وكيلا مساعداً للوزارة المذكورة وعضوا فى اللجنة المالية كذلك اعتبارا من أول ابريل. والمستر وارن ب. تريليونى مراقباً عاماً للادارة والمحاسبة بنفس الوزارة وعضوا فى اللجنة المالية كذلك اعتبارا من أول ابريل. وسواهم كثيرون. والغريب أن بلاغات التعيين وإن صدرت بعد استقالة الوزراء. إلا أنهم كانوا يشغلون هذه الوظائف والوزارة فى دست الأعمال.

وفى ٢٨ ابريل أصدر القائد العام أمرا بتعيين مستشار عام لوزارة لم تكن انشئت بعد وهى وزارة المواصلات. وانما ادرج لانشائها اعتماد فى ميزانية سنة ١٩١٩ وهذا نص الامر المذكور:

« حيث انه كان فى عزم الحكومة المصرية إنشاء وزارة للمواصلات وكان قد ربط لها فى الميزانية الاعتماد اللازم لمصروفاتها. ولكن لم يتيسر نشر القوانين اللازمة. »

« وحيث ان البريجادير جنرال سر جورج ماكولى قد دعى الى قبول منصب مستشار للوزارة المذكورة. »

« وحيث انه من الضرورى بصفة معجلة اتخاذ مايلزم من التدابير لمراقبة وتنظيم جميع وسائل النقل فى القطر المصرى رغبة فى ضمانة توريد

المؤن الرئيسية الكبرى . بناء على ذلك . أنا . ادموند هنرى هيتمن اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى قائدا عاما لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى . أعين بمقتضى هذا الاعلان البريجادير جنرال سرجورج ماكولى . موقتا ولحين تأليف وزارة للمواصلات ليقوم بوظيفة مراقب عام لطرق المواصلات والنقل الملكى فى القطر المصرى مع تخويله السلطة العامة لاتخاذ التدابير التى تلزم لصيانة وتحسين جميع وسائل المواصلات الموجودة وضمانة نقل البضائع والركاب والبريد بالسكك الحديدية والطرق والماء . »

« ويقضى هذا الاعلان بأن توضع الخدمات الآتية تحت مراقبة المراقب العام :

مصلحة السكك الحديد والتلغرافات والتليفونات

« البوسته

« الليمانات والفنارات

قسم هندسة الاشغال البحرية

« الملاحة النهرية

« النقل الميكانيكى

مصلحة الطرق الرئيسية والكبارى

« النقل بالهواء للأشغال الملكية

« ومنح المراقب العام أيضا سلطة الأشراف العام على جميع سكك الحديد الضيقة وستكون له السلطة لاستخدام جميع وسائل النقل لتنفيذ هذا الاعلان. ويمكنه عند الحاجة أن يضع تعريفة مناسبة ومعقولة لأجور النقل بجميع أنواعه . »

« ويقضى هذا الاعلان تخويل المراقب العام جميع السلطات التى للوزير فيما يختص بالخدمات الموضوعة تحت مراقبته . وباستخدام جميع الاعتمادات المفتوحة فى الميزانية لوزارة المواصلات أولأى خدمة موضوعة تحت مراقبته . وباستخدام أى اعتماد آخر يمكن منحه بمقتضى اللوائح المالية وذلك للقيام بمصروفات المصلحة . »

« وليس فى هذا الاعلان مساس باختصاص أى مجلس من مجالس التأديب أو من مجالس التأديب الخاصة فيما يتعلق بالتهم التى توجه الى أى موظف أو مستخدم فى إحدى الخدمات المذكورة اعلاه . »

« القائد العام لقوات جلالة الملك »

« ا . هـ . هـ . اللنبي جنرال »

هذا وقد استمرت السلطة فى توقيف أفراد الناس من كل الطبقات لمجرد الشبهة أو الوشاية ولو كانت صادرة من أدنى الناس . واعتقالهم فى رفح أو فى القاهرة حتى ضاقت هذه المعتقلات . بهم وأصبحت السلطة العسكرية فى مصر كمحكمة التفتيش فى عهد نيرون فى القرون الوسطى

وأصبح كل انسان لا يأمن على نفسه من التوقيف فى أى وقت وأى مكان .

ولقد اقيمت مظاهرة كبرى فى يوم أول مايو احتجاجا على توقيف الناس واعتقالهم ولكن القوة العسكرية منعتها وفرقتها . فاجتمعت فى المساجد بعد صلاة الجمعة فى يوم ٢ مايو والقوا الخطب وقرروا القرارات بالاحتجاج على هذه المعاملة وكتبوا منشورات وزعوها على الناس تحذيرا من لجنة التحقيق التى أزمع الانكليز إيفادها الى مصر .

وبمناسبة ذكر هذه اللجنة نقول إن بعض الجرائد نشرت فى يوم ٣ مايو اسماء أعضائها وذكرت انها ستكون تحت رياسة اللورد ملنر وقالت انها ستصل الى مصر بعد يوم ١٨ الجارى . ولكن دار الحماية بادرت بتكذيب هذا النبأ تكذيبا رسميا فى يوم ٤ من الشهر المذكور

ولما حل يوم السبت ٣ مايو ولم يعد الطلبة الى مدارسهم كسابقة دعوة القائد العام لهم . أصدر هذا أمرا آخر بموجب الأحكام العرفية يحتم على الطلبة العودة الى معاهدهم وهذا نصه :

١ — ان لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقفل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة فى السنة المكتبية المقبلة . »

٢ ـ ولا يقبل اى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة فى أى امتحان يعقد هذا العام الا اذا قام بما يأتى :

ا ـ أن يعود الى مدرسته فى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩

ب ـ أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية اذا استمرت هذه المدارس مفتوحة .

ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الاعلان .

٣ ـ « وتطبيق أحكام الفقرة الثانية من هذا الاعلان على التلاميذ المقيدين الآن فى سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة . » « ا . هـ . هـ . اللنبى »

(جنرال)

فقامت المظاهرات من الطلبة احتجاجاً على هذا الاعلان ولكن القوة العسكرية تعرضت لها وفرقتها . فعمد الطلبة الى اقامة مظاهرات ليلية لم تكن السلطة محتاطة لها فلم تقو على تفريقها . ولكن العساكر البريطانيين فتشت فى الليل بعض المنتديات ومشارت القهوة .

هذا وقد كانت رياسة مجلس الوزراء نشرت فى يوم ٣ الاعلان الآتى :

« احتفالا بعيد جلوس جلالة ملك بريطانيا العظمى تعطل وزارات

الحكومة وسائر المصالح الاميرية فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩ . »

فاقيمت فى يوم ٦ المذكور مظاهرات سلمية بالقاهرة والمدن الأخرى احتجاجا على جعل اليوم المذكور يوم عطلة رسمية لأن فى ذلك اعترافا بالحماية البريطانية على مصر . وأقيم كذلك اجتماع كبير فى الأزهر الشريف ألقيت فيه الخطب واصدرت فيه القرارات من المجتمعين احتجاجا على هذا الأمر .

وحل يوم ٧ مايو الموعد المضروب لعودة الطلبة الى مدارسهم فلم يعد منهم العدد الكافى لاستمرار فتحها رغماً عن تهديد السلطة العسكرية فأعلن غلق المدارس جميعها اعتباراً من يوم ٨ الجارى حتى موعد استئناف الدراسة فى العام المقبل . ولم يترك الطلبة هذه الفرصة تمر دون اقامة مظاهرة كبرى فى ميدان المحطة ألقيت فيها بعض الخطب الحماسية واستمرت المظاهرات فى يومى ٨ و ٩ من الشهر فوقعت مصادمات بين الطلبة والجنود البريطانية فى أثناء تلك المظاهرات . وألقى القبض على كثير من المتظاهرين .

وفى مساء يوم ١١ فتش الجالسون فى محل جروبى وهم فى الغالب من صفوة السراة والأعيان أو علية الشبيبة المصرية بغية الحصول على أسلحة أو منشورات يحملها بعض الجالسين فلم توفق السلطة الى ضبط شىء منها

والظاهر أن بعض من لاخلاق لهم من الجواسيس كان قد نقل الى السلطة ان هذا المكان هو موضع سمر الشبيبة الراقية ومكان مجادلاتهم وان هناك يدبر كل حركة من حركات الطلبة . فأرادت السلطة أن تفاجئهم فى محل سمرهم ولكنها لم تفز منهم بطائل . ولما رأت السلطة انها لم تستطع مؤاخذة هؤلاء الشبان بأى أمر مخالف للقوانين أو الأحكام العرفية أصدرت فى يوم ١٢ مايو الأمر العسكرى الآتى لمنع الاجتماعات التى يمكن أن تكون مخلة بالنظام فى القهوات والمطاعم والملاهى بدائرة محافظة القاهرة وجاء فى هذا البلاغ : انه يعد اجتماعا مخلا بالنظام :

« كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة اشخاص ألقيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادى يكون من المحتمل عقلا أن يؤدى الى الاخلال بالأمن العام : »

ولا جدال فى أن هذا التعريف للاجتماع المخل بالأمن العام واسع النطاق بل لاحد له وينطبق على كل اجتماع حضره أكثر من خمسة اشخاص مهما تكن الغاية منه مادام يحتمل عقلا أن يؤدى أى سلوك كان من أحد المجتمعين الى الاخلال بالأمن العام . وفى هذا من الاعتداء على حرية الافراد والاجتماعات مافيه من أمر عظيم

كل ذلك لم يمنع من تجديد حركة المظاهرات فى يوم ١٤ احتجاجا على جلد السلطة لتلميذين من تلاميذ المدرسة التوفيقية . وحدث مثل ذلك

فى الاسكندرية ولكن القوة العسكرية هناك فرقت المظاهرات وقبضت على كثير من المتظاهرين .

ولا يفوتنا ان نذكر أن السلطة نشرت فى يوم ١٠ بلاغا فحواه : انه منذ ١١ مايو سترفع قيود السفر بالنسبة للوجه البحرى ماعدا منطقة القنال . ولكنها ضنت فى هذا البلاغ على اثنتى عشرة محطة بوقوف القطارات بها عقابا لها لأن اهاليها اشتركوا فى حوادث اضطرابات شهر مارس التى نتج عنها تقطيع السكك الحديدية وحرق المحطات وسوى ذلك ، ثم زيد عدد تلك المحطات الى ٢١ محطة .

هذا ولقد كان الوفد هو الشغل الشاغل للسلطة العسكرية ، كل همها مشاكته ومعاكسته فى تنفيذ مآربه . كما أسلفنا ولا يخفى ان أعظم مهمة للجنة المركزية للوفد فى مصر جمع التبرعات وارسالها له فى باريس ليظل قائما بعمله هناك . فارادت السلطة ان تمنع عن الوفد قوة من أعظم القوى التى تساعده على اداء مهمته فاصدرت أمرا بمقتضى الأحكام العرفية نشر فى يوم ١٨ مايو هذا نصه :

١ — « ممنوع جمع النقود أو الأشياء التى لها قيمة سواء كان بطريق الاكتتاب العمومى أو خلافه بقصد التحريض على الاخلال بالنظام أو لتأييد أو مساعدة اية حركة مخلة بالنظام أو مساعدة أى شخص أو اشخاص على إتيان عمل مخالف للأحكام العسكرية أو لمكافأة أى شخص أو أشخاص على عمل كهذا . »

٢ - « كل شخص يقوم بجمع نقود على هذه الكيفية أو يروج أو ينظم جمعها أو يكتتب عن علم لاعانة كهذه أو يقتنى عن علم نقودا أو أشياء ذات قيمة موقوفة على غرض كهذا يرتكب مخالفة ضد الاحكام العسكرية . »

٣ - « جمع النقود والأشياء الثمينة التى تجمع بكيفية مخالفة لهذا المنشور تكون عرضة للمصادرة . »

٤ - « كل شخص يقوم بجمع نقود أو أشياء ثمينة أو يروج أو ينظم أو يشترك بجمعها بأى طريقة كانت فى أحوال يترآى للسلطة العسكرية انها تحمل على الاعتقاد بارتكاب مخالفة ضد هذا المنشور يجوز ان يستدعى ليقدم ايضاحا تاما عن صفة وغرض هذا الجمع . وكل من دعى لتقديم الايضاحات المطلوبة فعجز عن ذلك أو رفض أو أعطى معلومات كاذبة أو ناقصة أو مضلله يرتكب مخالفة ضد الاحكام العسكرية . »

ولكن هذا المنشور الصارم فى أحكامه وتيوده لم يمنع ذوى المروآت والوطنية الصادقة من التبرع بالمال للوفد سرا كما أنه لم يمنع اللجنة المركزية من قبول هذه التبرعات .

وفى يوم ٢١ مايو نشرت الجرائد تصريحا هاما للورد كيرزون فى البرلمان الانكليزى أجمل فيه سياسة حكومته حيال المسئلة المصرية . رأينا ان نكتبه هنا على طوله :

« لندن فى ١٥ مايو ـ رد اللورد كيرزون على سؤال ألقاه مركيز كروى يتعلق بالحالة فى مصر فبعد أن قال إنه يرحب بالفرصة التى تمكنه من إبداء بيان عن الحالة قال :

« مضى الآن ستة أسابيع منذ تصريحى الذى القيته فى مجلس سيادتكم فى هذا الموضوع وقد طرأ فى خلال تلك المدة بالطبع تحسين فى الحالة فى مصر، ولو أنه لا يمكن وصف الحالة بعد بانها تبعث على الرضى والارتياح. وقد أعطيت جميع المعلومات التى لدينا للصحف . فنشرت أنباء كاملة للحوادث الأخيرة . وقد عاد النظام فى المديريات بالاجمال وعاد الزارعون الى العمل . على أنه وقعت فى بعض المدن ولاسيما فى القاهرة تلاقل متقطعة تطلب إخمادها بالقوة . ولا يزال الازهر مركزا للتحريض . وقد لعب الطلبة فى طول المدة أكبر دور فى التحريض على المشاغبات أما فيما يتعلق بما حدث فى المديريات فقد ترأتم سيادتكم بهلع وسخط عن قتل ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين قتلا ينطوى على الجبن وهم عائدون فى اكسبريس الوجه القبلى من اجازة فى الاقصر . وقد وقع ذلك منذ اسابيع كثيرة فى الادوار الاولى من الاضطرابات . ويؤخذ من الأنباء التى وردت بعد ذلك ان الذين اقترفوا هذه الجريمة هم الفلاحون المحليون وليس البدو كما ظن أولا . وليس فلاح الوجه القبلى بطبيعته ميالا الى العنف والشدة . ولكن قد تقضى الأنباء التى ازيحت عن أعمال الاعتداء

التى اتهم الجنود البريطانيون بارتكابها كحرق المساجد والاعتداء على النساء فى مثل هذه الأحوال الى وقوع مثل هذه الوحشية على ان المسئلة باجمعها هى الآن موضع البحث والتحقيق القضائى وسيجرى العدل مجراه .

« وقد وقع فى القاهرة أيضا اعتداء منظم على الأرمن المساكين . وقد قتل منهم أربعون أو جرحوا وتطلب الأمر جمع بضعة آلاف منهم وضعوا فى معسكرات المهاجرين تحت حماية الجنود البريطانيين . ولا مشاحة فى ان مثل هذه الحوادث لا شأن لها بالحكم البريطانى ولا تدل على شىء غير وجود يد للأتراك وراء الستار . وعندى ان اعمال الاعتداء هذه وتدمير أملاك اليونانيين فى مدن المديريات تفسر تفسيرا ينطوى على التثقيف والتهذيب واحتجاج الوطنيين القائل بأن حركتهم ليست موجهة ضد الاجانب . وقد بذلت المساعى لاقامة صورة تمثل ان الجنود البريطانيين فى مصر ارتكبوا أعمالا تنطوى على القسوة والتوحش . ومثل هذه التهم هى الكيفية الطبيعية التى يتخذها الوطنيون فى بث دعوتهم وهى بعيدة كل البعد عن الحقيقة . فقد اظهر الجنود جلدا يشكر فى كل أحوال مؤلمة خصوصا إذا تذكرنا أنه عدا حادثة الاعتداء على اكسبريس الأقصر التى أشرت اليها فيما سبق قد وقع كثير من حوادث القتل الشنيع التى قتل فيها الرعاع الوطنيون جنوداً بريطانيين منفردين وغير مسلحين . وقتل رجال الدوريات والحراس بواسطة الرماة كما وضعت لهم المكامن بدون أدنى

تحرش منهم . ويسرنى أن أقول إن كثيرا من الانباء المختلفة التى وردت ونشرت فى بعض الأحيان عن أعمال الاعتداء وقتل الملكيين والنساء البريطانيين فى المنطقة المتطرفة لم يظهر لها أثر من الصحة . هذا عدا قتل مفتش بريطانى فى السكة الحديدية فى الواسطى وسوء معاملة زوجته ولكن بعض الملكيين نجوا بأعجوبة . وقد أظهر المصريون فى أحوال معينة بسالة وتفانياً فى انقاذهم . »

« وفى اوائل شهر ابريل أضرب جميع موظفى الحكومة تقريباً عن العمل للاضرار بمصلحتهم الشخصية وخسارة أبناء وطنهم وازعاج خواطرهم . وقد فشلت جميع المجهودات التى بذلها رشدى باشا والوزراء المصريون لحملهم على العودة الى أعمالهم . ومن بين المطالب التى طلبوها (الموظفون) استقلال مصر التام والاعتراف حالا بسعد زغلول وزعماء الوطنيين كممثلين للأمة المصرية .

« وفى يوم ٢٢ ابريل أصدر الجنرال اللنبي منشورا دعاهم فيه الى العودة الى العمل في الحال وتهدد من لايرجع منهم بالرفت . وقد كان لهذا المنشور التأثير المطلوب اذ لم يمض مدة وجيزة حتى عاد أغلب الموظفين الى أعمالهم . كذلك أمر الطلبة الذين كانوا قد غادروا مدارسهم وكلياتهم بالعودة الى العمل يوم ٣ مايو غير انه لم يعد منهم غير نسبة قليلة فأغلقت المدارس . »

« وقد قرر الجنرال اللنبى على أثر وصوله بما خول له من السلطات المطلقة كمندوب سام خاص أن يسمح لكبار الوطنيين أن يغادروا مصر الى اوروبا وأن تعطى نفس الحرية للزعماء الأربعة ومنهم سعد زغلول . الذين كانوا معتقلين فى مالطة . وقد أفضت هذه المنحة الى تأليف وزارة مصرية فى الحال برياسة رشدى باشا وكانت المهمة الكبرى لهذه الوزارة حمل موظفى الحكومة على العودة الى العمل ولكنها فشلت فى مهمتها هذه تماما وبعد ان ظلت نحو اسبوعين فى مركزها استقالت فى ٢٢ ابريل ومنذ ذلك التاريخ تدار شئون مصر بدون مساعدة الوزراء الوطنيين . »

« وفى خلال ذلك وصل سعد زغلول وزملاؤه الى باريس فى ابريل وقد اطلقوا على انفسهم اسم الوفد المصرى الوطنى . ولكن التمتع بالاكتتابات الوافرة والمقدرة على انفاق هذه الاكتتابات لم تظهر لهما حتى الآن نتائج معينة . »

« وفى ٢٢ اعترف الرئيس ويلسون بالحماية البريطانية على مصر وبمنشور ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وكان الفرنسيون والحكومة الروسية الأمبراطورية الأخيرة قد اعترفوا بحمايتنا كما أعلن ذلك فى سنة ١٩١٤ وقد وضعت كما تعلمون سيادتكم مادة فى معاهدات الصلح مع دول الأعداء دعوا فيها الى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر . وعليه لا يمضى غير زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف التام وسيأتى وقت

ان لم يكن قد أتى - يسأل فيه المعتدلون وذوو الرزانة من المصريين أنفسهم عما اذا كانت الحركة من الأمور التى تستحق القيام بها . وعندها يخصصون التبعة بينهم . وانى أقول بكل أسف ان الاضرار التى لحقت مهمات السكة الحديدية والمواصلات فى خلال الاضطرابات كانت شديدة جدا فقد دمرت مصنوعات وآلات لازمة لايمكن اصلاحها أو استبدالها بسهولة وقد كان لمشاق النقل والسفر تأثير سيء ولكن سيظهر تأثير ذلك أكثر فى أواخر الصيف اذا ماحان وقت نقل المحصول وستقع الخسارة والمشقة على كاهل أصحاب الاراضى والمزارعين الذين يحتمل اشتراكهم فيها . على انهم سيدركون عما قريب انهم هم الذين سيتحملون الخسارة اكثر من غيرهم وانهم قد ضلوا سواء السبيل . »

« ترى ماذا يجنيه هذا الاضطراب فى مصر مع ماصحبه من الخسارة فى الارواح والآلام العامة وتدمير الممتلكات ؟ فاذا كان الغرض من هذا الاضطراب وضع حد لعلاقة البريطانيين بمصر والحصول على استقلال مصر فقد قضي عليه بالفشل ولايمكننى أن أصرح بلهجة أكثر تأكيدا بان حكومة جلاله الملك لاتنوى مطلقاً أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عند ماوضعت مهمة حكم مصر على عاتقها وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على البلاد . وهذه الحقيقة تقدر تقديرا عاما ليس هنا فقط بل يقدرها الرأى الاجنبي الواقف على مجرى

الاحوال جيدا ممن لهم مصالح فى مصر ويهمهم فلاحها والحكم الطيب فى المستقبل . أما اذا كان الغرض من هذه الاضطرابات لفت النظر الى الامانى المشروعة والشكاوى والتبرم من نظام الادارة الحالى فان هذه ليست الوسيلة التى يمكن الوصول بها الى هذه الغاية . »

« والحكومة البريطانية مستعدة دائما أن تعير سمعها بأعظم عطف الى كل مايقوله الوزراء المصريون او المندوبون المسئولون عن الرأى المصرى فى هذه المواضيع وليس لدينا أية نية على أن نضع قرارا بشان شكل الحماية أو بشأن التغييرات الادارية التى قد تكون لازمة فى جميع هذه المسائل التى تمس مصالح المصريين مسا جوهريا - بدون أن نعطى المصريين الفرصة التامة لابداء آرائهم . وقد أعطيت تأكيدات بهذا المعنى للسلطان الحالى . وقد كنا على استعداد تام لسماع أقوال سعد باشا وزملائه لو لم يبدأوا أعمالهم بطلب انسحابنا التام من البلاد وهو شرط مستحيل لايصلح أن يكون قاعدة لبحث معقول . وحكومة جلالة الملك آخر من يقول بعدم وجود أمانى حقة للمصريين أو شكاو . وستعطى تلك الامانى الحقة على ممر الايام وعند ثبوت الدعوى قسطا من الترضية يزداد زيادة دائمة . أما الشكاوى فيجب الاعتراف بها ولكن يجب عدم المغالاة فيها . وهناك أمم قليلة لم تتحمل ويلات ومشاق فى خلال الحرب . وقليل منها كان فى مركز سعيد كمصر التى استفادت الافلات بفضل الحماية

البريطانية من الخسائر والآلام والحرمان فى الاعوام الأربعة الماضية الى درجة عظيمة . فقد زاد احتياطى الحكومة المصرية ثلاثة أضعاف وازدادت الثروة القومية زيادة عظيمة بسبب أسعار القطن وجميع المحصولات الزراعية المرتفعة ولا يوجد ما يحمل على الظن أن الاهالى بالاجماع لم ينالوا قسطا فى حركة اليسر العامة غير انه فى مصر كما فى البلدان الاخرى لم ينل الموظفون والمستخدمون وسكان المدن فائدة توازى فائدة المزارعين فرأت هذه الطوائف صعودا فى الاسعار لا يوافق مطلقا الزيادة فى دخلهم ولا شك أن ذلك سبب شيئا من التبرم . »

« وكان من الصعب أن تأمن مصر العدوى من تيار الاضطرابات العامة . وعدم الرضى والمطالب السياسية المهمة التى تجتاح العالم أجمع وهو نتيجة أزمة دامت أربعة أعوام . ولا يوجد أى شك الآن فى أن كرامة نفس الطبقة المتعلمة قد جرحت لعدم ايجاد مركز لمصر فى مؤتمر الصلح الذى حضره مندوبو امبراطورية الهند ومملكة الحجاز . ولقد أظهر انتشار الاستياء الذى سببه عدم السماح لسعد زغلول وحزبه بالسفر الى اوروبا للدفاع عن قضية استقلال مصر مقدار ما كان لتهييجهم من النجاح . وقد سبب الغاء الامتيازات المتوقع خوفا لا مبرر له من جعل المحاكم المصرية انكليزية بعد ذلك الالغاء . وظهرت هناك مخاوف اخرى من أن يكون في عزمنا استبدال الموظفين المصريين بموظفين من الانكليز بنسبة عظيمة . »

« ويظهر فوق ذلك ان ماعرض على رشدى باشا بصفة خصوصية من اقتراحات تختص بالاصلاحات الدستورية قد سبب أيضا خوفا شديدا في النفوس لامبرر له خصوصا لان المبادىء السياسية التى بنيت عليها هذه الاقتراحات لم يكن لها أى تعضيد هنا . »

« أما أسباب استياء طبقة المزارعين فمن السهل أدراكها وقد شهد جميع الذين تولوا القيادة العامة البريطانية فى مصر بالخدمات الجليلة التى أدتها لجيوشنا فرقة العمال المصرية وفرقة الجمالة . وكان عدد رجال هاتين الفرقتين عظيما فى السنتين الأخيرتين . »

« هذا عن الماضى . ولاشك أن حضراتكم تنتظرون منى أن أقول شيئا عما تراه وتنويه حكومة جلالة الملك فى المستقبل خصوصا وقد طلب الىّ ذلك حضرة المركيز . فقد كانت حكومة جلالة الملك تنوى دائما انتداب لجنة عظيمة الى مصر بعد انتهاء الحرب ومفاوضات الصلح . فتحدد هذه اللجنة صفة الحماية الجديدية وتعرض رأيها فيما يختص بادارة البلاد فى المستقبل لذلك ترى حكومة جلالة الملك أن تقترح انتداب لجنة خاصة عرضت رياستها على اللورد ملنر للتحقيق عن أسباب الاضطرابات الاخيرة فى مصر وللبحث فى الحالة الحاضرة وفى شكل النظام الدستورى الذى يعود على مصر بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية فى ظل الحماية . وسترسل هذه اللجنة بعلم

المندوب السامى الخاص وموافقته وستستند الى معاونته ومشورته وفى هذه الاثناء يهيء الجنرال اللنبي لها السبيل فى عملها بمباشرة تحقيق محلى منظم عن أسباب الاضطرابات الاخيرة وشكاوى الفلاحين . فان المعلومات التى سيحصل عليها بهذه الطريقة ستكون ذات فائدة كبرى للجنة الخاصة متى وصلت الى القطر المصرى . وانى أظن وأعتقد عن صدق بأنه نتيجة أعمال هذه اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وستثبت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضى الدولة العلية وسكان البلاد على نسبة واحدة . »

« اننا لم نعقد النية على قمع الشخصية المصرية ، وبالعكس اننا نقبل المبدأ الذى يوجبه يعطى المصريون نصيباً يزداد مع الايام فى حكم بلادهم ورغبتنا الشديدة أن نرى مصر فى ظل حمايتنا تتقدم فى سبيل اليسر والتنور وتحصل على المركز الذى تستحقه كدولة إسلامية كبرى . »

« روتر »

وإنه لتصريح شامل جمع بين تلخيص ماوقع فى مصر منذ بدء الازمة والاضطرابات حتى الآن وبين ماتنويه حكومة جلالة الملك لمصر فى مستقبل الايام .

لخص جنابه الحوادث كماشاء أو شاءت له مطامعه ونزعاته الاستعمارية لجعل الاعتداء واقعا فى المبدأ على العساكر والضباط البريطانيين العزل

من السلاح وباقي الموظفين ووصف هذا الاعتداء من المصريين بالنذالة والجبن لان هؤلاء العساكر والضباط والموظفين من البريطانيين كانوا عزلا من السلاح . ولكنه أغفل عمداً أو عن جهل بالحقيقة ذكر مقابلة الجنود المسلحين لمواكب الشبيبة المصرية المنادين بحقوقهم والعزل من كل سلاح بافراغ بنادقهم فى صدورهم وتعرض هؤلاء الجنود للسيدات المصريات الامر الذى شهده الاجانب فى مصر واستفظعوه . ولو انصف لقال إن المصريين أرادوا مقابلة اعتداء الجنود باطلاق الرصاص على مواكب المتظاهرين العزل من السلاح بشيء يعادل فعلتهم ففعلوا ما فعلوا وجدير بمن يملك فى يده القوه أن يصرح بالحقيقة كما هى ثم يلتمس له عذراً من الاعذار التى يلتمسها الاقوياء حيال الضعفاء .

ثم تكلم جناب اللورد عن الحماية كلام المطمئن الذى يعتقد أن اعتراف بعض الدول بها يجعلها شرعية . فان كان جنابه يتكلم عنها باطمئنان فان المصريين أشد طمأنينة منه من هذه الناحية مادامواهم لم يعترفوا بها ولن يعترفوا بها أبداً .

ثم تساءل عن غرض المصريين من اضطرابهم وفرض لذلك فرضين الاول وهو الحقيقة قال عنه : « فاذا كان الغرض من هذه الاضطرابات وضع حد لعلاقة البريطانيين بمصر أو الحصول على استقلال مصر فقد قضى عليه بالفشل » . وهذه أول مرة وقف فيها خطيب انكليزى على

منبر الخطابة فى البرلمان ورفع الستار عن تمثال الاستعمار . واقتلع بيده من على وجه حكومته وساسة بلاده ذلك الوجه المستعار الذى غطوا به وجوههم الحقيقية زمناً طويلا . نعم ان هذا السياسى الجرىء قد جبه أساطين الساسة الانكليز الذين سبقوه وصرحوا من فوق هذا المنبر عينه أن دولتهم مانوت ولن تنوى البقاء فى مصر لان فى بقاء الانكليز بمصر اساءة لسمعتهم العظيمة وحطاً من كرامتهم الدولية .

لم يكتف جنابه بهذا التصريح بل رأى أن يؤكده ويظهر نوايا حكومته جلية بلا مواربة أو تضليل فقال : « ولا يمكننى مطلقاً أن أصرح بلهجة أكثر تأكيداً بأن حكومة جلالة الملك لاتنوى مطلقاً أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عند ماوضعت مهمة حكم مصر على عاتقها . وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على البلاد وهذه الحقيقة تقدر تقديراً عاماً ليس هنا فقط بل يقدرها الرأى الاجنبى الواقف على مجرى الاحوال جيداً ممن لهم مصالح فى مصر أو يهمهم فلاحها والحكم الطيب فى المستقبل » . واننا لتأخذنا الدهشة والعجب من هذه المدعيات التى سداها الجرأة على حق الضعيف والافنيات الظاهر على الواقع والتاريخ . فأية قيود وأية تبعات تحملتها حكومة جلالة الملك عند ما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ؟ ومتى وأيان وضعت هذه المهمة على عاتقها ؟ وأمام من تقيدت بهذه القيود وتحملت هذه التبعات ؟

بل على الضد من ذلك . فان حكومة جلالته قد صرحت مراراً عديدة بأنها مادخلت مصر لحكمها بل لتأييد حاكمها الشرعى . وقبل ذلك تعهدت فى معاهدة سنة ١٨٤٠ المعقودة فى لندن بالمحافظة على استقلال مصر حتى انها عند ماعقدت مع فرنسا اتفاقية سنة ١٩٠٤ المشهورة أعطت على نفسها عهدا بأن لاتمس كيان مصر السياسى بأى تغيير أو تبديل زد على ذلك تصريحات الساسة الانكليز والملكة فكتوريا ذاتها بأنهم ما وضعوا أرجلهم فى مصر لغاية الحماية أو التسلط والامتلاك

والاعجب من ذلك كله قول جنابه عقب ذلك : « وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على البلاد » ! ! وهل كانت هذه الحماية شرعية أو قانونية حتى تؤيد تلك التبعات والقيود ؟ اللهم ان الحماية البريطانية على مصر باطلة لا أساس لها شرعاً . وكذلك تلك القيود والتبعات المختلفات فمتى كان الباطل يؤيد باطلا نظيره . الا فى عرف القوى الذى لا يفتأ يجعل الحق وراء ظهره مادامت مصلحته فى منابذته ؟

ثم ان ذلك السياسى العظيم يصرح بنوايا حكومته نحو مصر والمصريين فبينما يقول : « فقد كانت حكومة جلالة الملك تنوى دائماً انتداب لجنة عظيمة الى مصر بعد انتهاء الحرب ومفاوضات الصلح فتحدد هذه اللجنة صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بادارة البلاد فى المستقبل » اذ به يقول فيما يلى ذلك : « وليس لدينا أية نية على أن نضع

قراراً بشأن شكل الحماية أو بشأن التغييرات الادارية التى قد تكون لازمة فى جميع هذه المسائل التى تمس مصالح المصريين مسا جوهريا بدون أن نعطى المصريين الفرصة التامة لابداء آرائهم » فجنابه قضى على مصر أن تؤكل ولا يريد مناقشة في ذلك إنما هو يخيرنا فى اختيار الطريقة التى بها يسيغنا ويستطيع ازدرادنا . أو هو قضى علينا بالاعدام ولا يدع لنا فرصة نناقشه فيها هذا الحكم وانما يذرنا نختار السلاح الذى يتفضل علينا ان يقتلنا به . ان كلامه كالعسل البارد المزوج بالعلقم أو كالسم الزعاف المخلوط بالدسم .

ثم عطف على قوله في مكان آخر بالعبارة الآتية التى تضارب ما أبداه فى تصريحه الاول وهى : « وقد كنا على استعداد تام لسماع أقوال سعد باشا وزملائه لو لم يبدأوا أعمالهم بطلب انسحابنا التام من البلاد وهو شرط مستحيل لا يصلح أن يكون قاعدة لبحث معقول » . إنما بدأ سعد باشا وزملاؤه بهذا العمل اعتمادا على وعود الحكومة البريطانية منذ سنة ١٨٨٢ الى اليوم الذى اعلنت فيه الحماية الموقتة على مصر . وهل كان من المعقول أن يوعد دائن بوفاء دينه كله اليه فى موعد معين ثم يحل موعد اداء الدين فيقول المدين انى كنت عازما على أن أرد الى هذا الدائن بعض دينه لولا انه بدأ بطلب الوفاء بالدين كله ؟ . وما معنى قول حكومة جلالة الملك اذن فى تصريحها عند تولية السلطان حسين » انها تعتبر وديعة تحت يدها لسكان

القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة (أى بخلع الخديو وسلخ مصر عن التبعية العثمانية) وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية ؟ . »

حاول جنابه بعد ذلك أن ينسب هياج النفوس في مصر الى عوامل أراد بايرادها أن يقلل من أهميته ويشخص الداء تشخيصا يحمل على الظن بأنه من السهل قطع دابر جرثومته فسرد أنواع الدواء الذى هيأته حكومته مؤملة أن تشفى مصر بتأثيره العجيب من دائها الدوى حيث قال :

« لذلك ترى حكومة جلالة الملك أن تقترح انتداب لجنة خاصة عرضت رياستها على اللورد ملنر للتحقيق عن أسباب الاضطرابات الاخيرة فى مصر وللبحث فى الحالة الحاضرة وفى شكل النظام الدستورى الذى يعود على مصر بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية . . . . . فى ظل الحماية . وانى أظن وأعتقد عن عن صدق بان نتيجة أعمال هذه اللجنة سنكون إزالة سوء التفاهم وسنثبت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضى الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة . »

ومادام جنابه قد أخطأ فى تشخيص الداء فمن المعقول بل المؤكد أن يخطىء فى وصف الدواء فان الامة المصرية عن بكرة أبيها قد أجمعت

كلمتها واتحدت غايتها على أن لا ترضى بغير الحرية والاستقلال بديلا .

ثم أراد جنابه ان يمزج هذا الدواء المر بشراب يحلى طعمه لتسيغ الامة المصرية تناوله ولا تتأفف من طعمه فقال « اننا لم نعقد النية على قمع الشخصية المصرية بل بالعكس اننا نقبل المبدأ الذى بموجبه يعطى المصريون نصيبا يزداد مع الايام فى حكم بلادهم . » ولعمرى أى شىء أدعى الى محو الشخصية فى أية أمة من منعهم من حكم بلادهم الا بنسبة يسيرة قد تزيد على ممر الايام ؟ وهل يزيد غير الناقص ؟ فاذا كان النصيب الذى سيعطى للمصريين فى حكم بلادهم ضئيلا الآن فهل يكون كاملا يوما من الايام ؟ . هذا ما نشك به كل الشك .

وبالجملة فقد كشف جناب اللورد الغطاء عن سياسية بلاده حيال مصر فى المستقبل وهاهى تلك سياسة مضادة لآراء المصريين وأمانيهم لذلك كان من شأن هذا التصريح أن يجعل الأمة المصرية على حذر دائم من كل عمل تأتيه الحكومة البريطانية فى البلاد مادامت غايتهم قد وضحت .

ولقد نشرت جريدة « شيكاغو تريبون » رداً لصاحب المعالى سعد زغلول باشا على خطاب اللورد كرزون . وهذه ترجمته :

فى يوم ٢٥ نوفمبر وقف اللورد كرزون نتكلم فى مجلس اللوردات باسم الامة الانجليزية عن الحالة فى مصر وكان من المنتظر بعد الاضطراب

الذى استمر أكثر من سنة ونظراً للحوادث الخطيرة التى تجرى فى الوقت الحاضر أن يتكلم اللورد كرزون بالصراحة والدقة اللائقتين بسياسى خرجت مملكته من حرب تحققت فيها جميع مطامعها . فان أعضاء الوفد المصرى الامناء على التعبير عن مطالب أبناء أمتهم الاجتماعية قد بسطوا هذه المطالب بصيغة واضحة منطقية أدهشت كثيراً من رجال السياسة وكلها مطالب مؤيدة بحجج قانونية مفحمة . ولكن اللورد كرزون اكتفى بالعودة الى نبش سفسطة المصالح لينقض بها منطق الحق ورجع الى القوة الصماء ليدحض بها حكم العقل . وكان سدى سياسته ولحمتها تلك المطامع الجامحة التى أثارها انتصار انجلترا على حلفائها وأعدائها على السواء . وما كان أوهى تلك الحجج التى استند عليها ليتذرع بها أمام مجلس اللوردات الى تغليب سياسة هى أشد ما ارتسمته حكومة بريطانية من سياسات الفتح والاستعمار . »

« هذه أول مرة منذ سنة ١٩١٤ أعلنت فيها الحكومة الانجليزية خطتها ومقاصدها . وقد جاء اعلانها مؤيداً لمخاوف المصريين من تلك الخطة وهذه المقاصد . فلم يتغير فى الامر شىء سوى اتساع الهاوية بين القاهرين والمقهورين واشتداد النزاع المستمر بينهما . وهو نزاع لا تتعادل كفتاه متى حكمنا عليه من جانبه القريب . جانب القوة الصماء أمام الحق الاعزل . ولكنه نزاع ستخرج منه مصر ظافرة عاجلا أو آجلا

لانها تدافع عن المبدأ الأعلى وليس فى الأرض قوة تتغلب الى النهاية على مبدأ الحرية . »

« ففي اللحظة التى ينهض فيها شعب كامل نهضة رجل واحد للمطالبة باستقلاله وهو لا يملك وسيلة واحدة من وسائل المقاومة يقف بها أمام مدافع الجنود الانكليزية وبنادقها . وفى اللحظة التى يسيل فيها دم مئات من الشبان فى شوارع القاهرة والاسكندرية — فى هذه اللحظة يقف اللورد كرزون فلا يجد حجة يبرر سياسة حكومته والطرق التى يتوخاها لارغام مصر على قبولها غير المصالح البريطانية . لان هذه الحقيقة هى بيت القصيد من خطبته وأما ماعداها فما هو الا نسيج من الدعاوى السقيمة الباطلة والفصاحة السياسية العقيمة والنظريات المجردة من العظمة والآراء الخالية من كل ماهو جليل ونبيل . »

* * *

« إن الحكومة الانكليزية يهمها ولا ريب أن تحيط هذه القضية البسيطة فى ذاتها بحجاب كثيف من الغيوم لتخرجها من بساطتها الى الغموض والاختلاط ، فماذا أجاب اللورد كرزون على هذا السؤال الصريح وهو : أليس لمصر الحق أمام القانون وأمام الواقع فى طلب استقلالها ؟ ؟ وهل تعد الحماية التى أعلنت عليها بالقوة ذات صبغة شرعية ؟ ؟ »

« لم يجب بكلمة واحدة . وانما اكتفى بقوله ان مصر ينبغى أن تغبط نفسها على حماية أنقذتها من الضم الذى كان يدعو اليه حزب قوى

فى انجلترا . أما المعاهدات التي ضمنت حكم مصر لنفسها وانضمام مصر فى الحرب الى جانب الحلفاء ، وحقها فى استقلال يخولها إياه النصر ويقدسه ، فلم يشر الى شيء منه أقل اشارة فما الذى حدث اذن فى أثناء المداولات السياسية التى دارت فى مؤتمر الصلح ؟؟ وبأى حجة صادعة أقنع مندوبو انكلترا الرئيس ويلسون وبتضحية مبادئه ومبادىء الحلفاء بل بتضحية الغرض الصميم من الحرب ؟؟ هذا هو اللغز المخيف الذى كان يحوم حول الحالة الدولية فى غد ذلك الصراع : لغز يجثم كالكابوس على صدر ذلك الصلح الذى لم يؤد الى غير الاستياء ، والذى لم يخرج منه الا ظافر واحد هو الاستعمار الانكليزى . »

« فكأن مصر على هذا أصبحت لاتعد الا مسألة بريطانية داخلية ولكن سياسة التراضى وتبادل المنافع بين الدول لن تصلح لانشاء نظام جديد يقوم مقام الحقوق الثابتة . اذ ليست المصالح مقاييس المبادىء ولكن المبادىء هى القواعد التى تنظم المصالح . وليس فى الدنيا قوة — ولو كانت قوة الدول كلها مجتمعة — تستطيع أن تجعل الحق باطلا أو تخرج مسألة مصر عن كونها دولية . . »

« ولا ريب أن هذه الحقائق لاتريك ضمير اللورد كرزون . فهو قد عقد النية على تجاهلها . واذا سألنا كيف ولماذا أصبحت مسألة مصر مسألة بريطانية داخلية ؟؟ فهنا لاينقطع ذلك السكوت . فالمسألة مسألة

واقع واللورد كرزون يتكلم عن هذا الواقع كأنه قضية مسلمة لا تقبل المناقشة . ورأيه أن المصريين أصحاب الشأن الوحيد فى المسألة غير أهل للاعتراض على سياسة تجرهم الى الأبد فى أصفاد انكلترا وتسد عليهم باب كل أمل فى الاستقلال او طموح الى أى حكومة قوية منفصلة . »

« فبعد تلك المكافحة ضد المانيا لانها كانت ترمى الى حكم العالم . وبعد ذلك النصر الذى أحرز باسم مبادىء الحق والعدل وتحرير الامم الصغيرة نقول ما أغرب المنظر الذى تتمثل به بريطانيا العظمى بعد كل ذلك فى سعيها الى السيادة على العالم أجمع ؟ ؟ ماذا نرى ؟ ؟ ألم ينقشع بعد ذلك الخطر الداهم خطر امة واحدة أو امبراطورية واحدة تنزع الى سيادة العالم كله ؟ ؟ أو لم ينقشع بعد ذلك الخطر بعد هزيمة المانيا ؟ ؟ أو لم تنهدم مع ما تهدم من سيئات الماضى بسقوط دولتى الوسط تلك السياسة العتيقة . سياسة الغلو فى الطمع الذى كاد يهوى بالانسانية الى قرار الوحشية والدمار ؟ ؟ هذه هى الاسئلة التى يناجى بها الانسان نفسه كلما رأى روح السيادة البريطانية ناجحة فى كل مكان . »

« ان مصر المتعذبة المتألمة : مصر المطالبة باستقلالها المتطلعة الى حفظ حقوقها القومية والحلول فى مكانها بين أمم العالم الحرة . هذه الأمة لا نصيب لها عند اللورد كرزون غير الاحتقار الفاتر . وإذا جردنا تصريحاته من زخارفها الخطابية لم نجدها الا عبارة عن جملة واحدة هى بمثابة قوله :

« اننا نريد مصر وسنبقي فيها على الرغم من كل أحد ومن كل شيء لأننا نحن الاقوياء » وهكذا يصير الحق للقوة ويقضى على الأمم الضعيفه بأن تعيش بلا غاية ويتقرر أن المصلحة دون سواها هى قانون الأقوياء . »

« ولكن فلننظر عن كثب الى محاجة الحكومة الانكليزية الرسمية. فهى تقول ان مصر يجب أن تبقى تحت الحكم الأنجليزى . وهذا هو المقصد والغاية الأساسية . ولكن ماهى الدواعى التى يستشهد بها وما هو المبرر الذى يمكن تقديمه لمثل هذا المقصد ؟ كيف تستطيع انجلترا بعد ان اكدت للعالم من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ فى ستين تصريحا رسميا عزمها على الجلاء عن وادى النيل . نقول كيف تستطيع بعد ذلك ان تنسى كرامتها الى حد أن تحاول ارغام مصر على قبول حماية تستلزم حتما ضياع سيادتها وفقد استقلالها الذاتى ؟ ؟ وفوق ذلك كيف تبلغ منها القسوة أن تعلن هذه الحماية فى نفس الوقت الذى برهنت فيه مصر على نضوجها الأدبى والسياسى بما قدمته للحلفاء من المساعدة الكبيرة فى سبيل إحراز النصر ؟ ؟ . »

« هنا نرى مرة أخرى خلو الخطبة من تفسير له صبغة شرعية أو أدبية ، وكل مافيها أسباب خاوية لا قيمة لها تستند الى الواقع فقط . فهناك كما يقول اللورد كرزون ثلاث مصالح توجب على انكلترا البقاء فى مصر . وهى مصلحة مصر نفسها ومصلحة الامم الاجنبية والمصلحة

البريطانية. فاذا سلمنا جدلا بصحة هـذه الاسباب فقد كان من الضرورى إقامة الدليل على أن هذه المصالح مهددة حقيقة اذا نالت مصر استقلالها، ولـكن من هو الذى يعتقـد ان مصر بعد ماعرف من تاريخها الماضى وشوهـد من تطورها الحاضر لاتستطيع اذا هى ردت الى المصريين أن توجد لنفسها حكومة نزيهة وأنظمة كفيلة بسعادة أهلها ورفاهتهم ؟ ؟ على اننا اذا نظرنا الى هـذا السبب من الجانب الانجليزى علمنـا أنه سبب ثانوى بالنسبة الى انجلترا . والا فما أكثر البـلاد المستقلة التى اختلت حكوماتها ومزقتها الفوضى والاضطرابات فأصبحت بمقتضى الرأى المتقـدم مستحقة لتدخل الاجانب فى شؤونها وهو مالم يحصل ولن يحصل فى يوم من الايام ؟

« ننتقل الى المصالح الأجنبية . فهل هى فى خطر ؟ إنها لدعوى باطلة . وهل لاترى الدول ان مصالحها ومصالح رعاياها تكون مع بقاء الامتيازات الأجنبية وصندوق الدين آمن مما تكون فى ظل حماية لاشك أن نتيجتها المحققه هى ازالة كل امتياز للأجانب ؟ »

« بقيت المصلحة البريطانية : وليس فى استقلال مصر مايهددها لأن المصريين أنفسهم يقترحون ان توضع قناة السويس — أى سكة الهند — تحت تصرف عصبة الأمم متى أنشئت وأن لم تنشأ فتوضع بقرار من الدول الـكبرى تحت المراقبة الدوليـة . فهذا هو المحور الوحيـد الذى تتعلق به المصالح البريطانية فى مصر أو على الأقل المصالح التى يمكن التصريح

بها . أما حراسة حدودنا من الغارات الاجنبية فنحن لانعلم من هو الذى يهدد تلك الحدود اليوم أو سيهددها غداً . وهل لاتكفى حيدة مصر بضمانة الدول الكبرى كما هو الحال فى بلجيكا لتسكين مخاوف انكلترا أو هى ياترى لاتأتمن حلفاءها ! واذا صح هذا فكيف ينسى انها سيدة البحار وانها ستظل كذلك عدة أجيال ؟ »

« كلا ! أن هذه الدعاوى والحجج والمعاذير كلها عقيمة واهية وهى لاتجدى شيئاً لان الالفاظ لاتسد مسد الحقائق الراهنة . ولايسع الانسان على كراهته لكشف اللثام عن الدفائن المتغلغلة الا أن يسلم بان انجلترا تريد أن تثبت قدمها فى مصر لانها تريد أن توطد سيادتها على العالم كله باستيلائها على جميع الاصقاع التى بفضل غناها أو موقعها الحربى تمكنها من الاستئثار بسيطرة لا منازع لها بين دول العالم الكبرى . »

« كل هذا معروف لايجهله انسان . وليس حلفاء الأمس بأقل الناس معرفة بحقيقة هذا المركز الذى أقل مايقال فيه انه موجب للقلق . ولكن كيفما كانت الاسباب التى هيأت للمساعى الانكليزية الفوز فى جميع مفاوضات الصلح تقريباً ومكنتها من تكبيل المستقبل بهذه القيود الثقيلة فان مصر لايسعها على كل حال ان تطأطىء الرأس صاغرة أمامها ولا تستطيع أن تضحى استقلالها وحريتها لأجل مصالح الدول الكبرى . وما هى فى الحقيقة الا مصالح يساء فهمها لان مصر قدوة لايغفل شأنها فى سياسة

الشرق أجمع فمن الحكمة والروية أن يدقق فى فهم موقفها لان أثره المزعج لايقتصر عليها بل يمتد الى سواحل البحر الابيض الافريقية والاسيوية . فمما يهم الجميع أن يستقر السلم فى مصر اذا شاءوا أن لاتطير من وادى النيل شرارة تشعل وراء حدوده ناراً متى هبت فليس إطفاؤها من السهولة بحيث يتبادر الى بعض الاذهان . ومن الضرورات الحيوية أن يتجه الشرق بعين الثقة الى اوربا الحديثة والى سياسة جديدة تجرى على منهج العدل وتحرير الامم الذى تعهدت الدول باتباعه فى كل مكان . ولنمرى كيف يشق الشرق بدول اوروبا ـ سواء كانت الحماية أو الوصاية نصيب بعض بلاده ـ مادام يرى بعينه مثل مصر المحزن .»

« ان اللورد كرزون هو الرجل الوحيد الذى يظهر عليه أنه لايشغل نفسه بهذه الازمة التى اشتغلت بها الصحف الكبرى الممثلة للرأى العام فى انكلترا واوروبا . فان الحركة القومية المصرية قد تجاوزت فى عمقها وامتدادها كل ما كان يقدر لها . وليست المنح الضئيلة أو الوعود الخادعة هى كل مايرضى شعباً يطلب حقوقه بالطرق السلمية غير مبال بالموت الذى تصبه عليه نيران المدافع والبنادق . والافكار اليوم هائجة فى مصر الى الحد الاقصى ولكنها لاتندفع الى النزق والتهور فكل خطوة توزن قبل الشروع فيها ثم تنفذ عن تبصر وروية . واذا كان هذا الشعب الهادىء اللين العريكة قد أجمع أمره رغم كل مقاومة على رد الحكم الاجنبى عن

بلاده ـ بعد صبره على الاحتلال اربعين سنة ـ فما ذاك الا لأنه قد عول على رفع نير الحماية عن عاتقه مهما كلفه ذلك وبكل الوسائل المشروعة التى فى استطاعته . »

* * *

فى صبيحة يوم ١٤ يوليو الماضى مشت جنود الحلفاء تحت قوس النصر فخفقت قلوب الامم لحظة من الزمان بايمانها الجديد فى ذلك اليوم الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ . مشت الجنود من جميع الامم والاجناس أولئك الابطال الذين أعدوا بصبرهم وبنوا بأشلائهم أساس العالم الجديد فى أربع سنوات قضوها بين أوحال الخنادق والنيران القاتلة . فكان كل فريق منهم يمشى تحت علمه . وأحس المشاهدون الذين بهرهم هذا المنظر أنه إيذان بمستقبل زاهر ينشق عنه الماضى العتيق : مستقبل أمن وسلام . »

« هل كانت جميع الامم التى حاربت فى سبيل الحق ممثلة هناك جميع الامم ؟ ؟ كلا واأسفاه . فقد غاب من بينها شعب ساعد بضحاياه العديدة وبأعمال أكثر من مليون من رجاله على احراز النصر . فما كان أشد حزن المصريين الذين رأوا ذلك العرض فى ذلك اليوم المشهود . وما كان أبلغ دلالة القرار الذى نحاهم عن الاشتراك فى هذا العيد ! ! لقد كان ذلك حيفاً يسيراً ولاشك . ولكنه حيف ـ باضافته الى ما نال مصر من مؤتمر

صاحب الدولة محمد سعيد باشا

الصلح ـ كان مؤيداً لذلك القرار القاسى الذى أبى عليها الحق المقدس . فمصر ـ دون سواها ـ لم تجن من انتصار الحق الا الخيبة . وشعبها دون سواه هو الذى تلقى وحده حكم الاستعباد وضياع مالديه من الحقوق من مؤتمر الصلح الذى جاد على جميع أمم العالم بالحرية . »

تأليف وزارة محمد سعيد باشا الادارية — ولقد أدهش الناس بعد تلاوة هذا التصريح الذى آلم أنفسهم أن يقرأوا فى نفس هذا التاريخ نبأ تأليف وزارة جديدة فى مصر برياسة حضرة صاحب الدوله محمد سعيد باشا لما يعرفونه فى دولته من الحصافة وتقدير قيم الأعمال حتى انه لايقدم على عمل الا بعد أن يحسب حساباً لكل خطوة يخطوها فيه . وهذا هو الامر العالى السلطانى الصادر لدولته فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف هذه الوزارة :

« عزيزى محمد سعيد باشا »

« إنه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة فى القيام بمهام الامور قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزارتنا مع رتبة رياسته الجليلة لعهدة لياقتكم . وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة فى انتخاب وتأليف هيئة الوزاره وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به . والله المسئول أن يمدنا فى كل الامور بقوته وعنايته وأن يوفقنا جميعا للعمل بما ينفع البلاد والعباد ان شاء الله . »

« فؤاد »

فاجاب حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا على هذا الأمر بالخطاب التالى :

« ياصاحب العظمة »

« بيد الاجلال تلقيت أمركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة »

« فاقدم لعظمتكم شفائر الشكر والامتنان على ماتعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالاحسان برتبة (الرياسة) الجليلة »

« ومع علمى بصعوبة المركز ومايحف به من المشاق لم يكن فى وسعى الا امتثال أمركم السامى لكى أقوم بما هو مفروض علينا جميعا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة »

« وانى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة . وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية . فاذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فالتمس التكرم باصدار المرسوم السلطانى باعتماده »

« ولا زلت لمولاى ، العبد الخاضع المطيع والخدم المخلص الامين »

« محمد سعيد »

ولقد كان تأليف هذه الوزارة بالصفة التالية :

محمد سعيد باشا — للداخلية

اسماعيل سرى باشا	للاشغال والحربية والبحرية
يوسف وهبه باشا	للمالية
احمد ذو الفقار باشا	للحقانية
عبد الرحيم صبري باشا	للزراعه
احمد زيور باشا	للمعارف
محمد توفيق نسيم بك	للأوقاف

فقوبلت هذه الوزارة بالاستياء العام ليقين المصريين بانه ليس فى وسع مصرى مهما تكن نزعته أن يقدم على تأليف وزارة تتعاون مع الانكليز على تنفيذ خطتهم فى البلاد بعد أن ظلت البلاد زمنا غير يسير بلا حكومة معللة مبدأ عدم التعاون مع القوه الغاصبة وأحجم جميع ذوى الحيثيات من رجال السياسة والادارة المصريين عن قبول هذه المهمة فى مثل هذا الزمن العصيب .

ولقد أحس دوله محمد سعيد باشا بما فى جو البلاد من الاستياء منه فاجرى مع صاحب جريدة « مصر » حديثاً نشر فى يوم ٢٢ مايو صرح فيه ببرنامج وزارته جاء فيه مايلى :

١ ـ ان الوزارة مصرية وطنية قبل كل شيء . لاتسعى الا لما فيه صالح البلد »

٢ ـ « ستكون مهمتها تسيير الامور المعطلة وإعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنية حتى تزول الشكاوى من النظامات الحالية . »

٣ ـ ليست لها مهمة أو صبغة سياسية خصوصا وان المسئلة المصرية يبت فيها فى مؤتمر الصلح العام . »

٤ ـ لاتبت فى شيء بالنسبة لمركز مصر السياسى . »

٥ ـ « تجتهد فى أن تعود الجمعية التشريعية الى الانعقاد والعمل . »

٦ ـ « تبتدىء حالا فى السعى فى رفع الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الحاضرة والغاء الرقابة على الصحف . »

٧ ـ « تسعى منذ الآن فى الغاء قانون المطبوعات »

٨ ـ « تسعى بكل مايمكن من الوسائل لتحقيق أمانى الشعب المصرى القومية بأسرع مايمكن . »

٩ ـ « لن تبيح أى ارغام أو ضغط على الافراد او المجموع خصوصا فيما ليس فيه صالح للوطن . »

١٠ ـ « ترجو أن لاتصدر الامة حكما الا بعد أن تظهر بوادر أعمالها . »

لم تطمئن الامة لهذا البرنامج ولو انه ابتدأ بان جعل الوزارة ادارية مرمتها تسيير الامور المعطلة فى الحكومة وإعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنية واثبت فى البند الثامن بان قال انها تسعى بكل ما يمكن من الوسائل لتحيق أمانى الشعب المصرى القومية بأسرع مايمكن . مع أن هذا التصريح الاخير لوصدر من أى وزير مصرى فى غير هذه الظروف

لسجد الناس عند قدميه وحرقوا له بخور المدح والثناء . ولكن هذه التصريحات قوبلت باضراب طلبة المدارس واقامت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية احتجاجاً على تأليف الوزارة .

وفى يوم ٢٣ مايو أخذ بعضهم يوقع عرائض يرفعونها الى عظمة السلطان بالاحتجاج على هذه الوزارة واستمرت المظاهرات التى أقيمت فى جميع المدن لهذه الغاية

والظاهر أن الرأى العام فى انكلترا قد أخذ يهتم من ذى قبل بالمسئلة المصرية ويعيرها التفاته بفضل تدابير الوفد المصرى فى اوروبا الذى استطاع رغما عن التضييق عليه نشر الفظائع التى وقعت من الانكليز على المصريين . وقد ظهر ذلك فى الاسئلة التى القيت في مجلس نوابهم عن تلك الفظائع . ولكن السياسيين ورجال الحكومة البريطانية أشفقوا على سياستهم من تاثير هذه الحملة فحاولوا أولا اخمادهذه الروح التى ظهرت أخيراً فى بلادهم ثم استئصال المنبع الذى ينبعث منه هذا التيار ومن الانباء التالية يتبين صدق مانقول :

ففى يوم ٢٤ مايو نشرت الجرائد المصرية البرقيتين التاليتين :

(١)

« لندن فى ١٩ مايو — مجلس العموم — رد المستر سيسل هرمسورث على سؤال ألقاه الكبتن اورمسبي جور فقال انه لم يدع أحد للاشتراك

فى اللجنة الخاصة بمصر غير اللورد ملنر . قال وستكون سلطة اللجنة واسعة جداً على اننى لاأستطيع الآن أن أعين مبلغ هذه السلطة بالضبط ولا أن أقول متى تبدأ اللجنة أعمالها . والحكومة الآن تهتم بمسئلة الوقت الذى يجب أن ترسل فيه اللجنة. — روتر

(٢)

« لندن فى ١٩ مايو — مجلس العموم — قال الكبتن جست ردا على سؤال القاه السر ريس إنه لم ترد معلومات قط بان الجنود البريطانيين او جنود المستعمرات أو الجنود الهنود ارتكبوا فظائع فى مصر . وقد أبلغ الجنرال اللنبي عن وجود حملة فى الصحف فى هذا الموضوع قام بها المحرضون بلا ريب . وربما كان غرضهم من ذلك مساعدة حملة الوطنيين المصريين فى باريس . وأبلغ (الجنرال اللنبي) أن الجنود أظهروا من ضبط النفس مايستحق أعظم ثناء فى كثير من الاحوال التى تدعو الى أعظم التهيج والعنف . وقد ثبت ذلك بشهادة الاجانب والوطنيين . قال : وكل من يعرف الجنود البريطانية وجنود المستعمرات ودرجة النظامات فى الوحدات الهندية يرى أن القول القائل بأنهم يسيئون معاملة النساء لاينطبق على العقل بلا مراء (هتاف) . »

« وقال الكبتن جست ردا على سؤال القاه الكبتن اورمسى جور : إنه وجهت أنظار وزير الداخلية (البريطانية) الى منشورات

ارسلت الى أعضاء البرلمان تتضمن الادعاء بوقوع فظائع على النساء المصريات . » — روتر

(٣)

« لندن فى ٢٠ مايو — (نشر فى ٢٥ منه) — انه نظرا لنشر مستندات كاذبة تتضمن اتهام الجنود البريطانيين فى مصر بارتكاب اعمال الفظائع بحث البوليس أمس غرفة فى (الاميريال هوتيل) تقطنها الجمعية المصرية وضبط أوراقا شرع المدعى العمومى فى فحصها . »

« روتر »

الفصل السادس

أعمال الوفد بامريكا

ويجدر بنا وقد استرسلنا فى وصف ما كانت عليه الحال فى داخلية البلاد أن نفصل ماقام به الوفد فى سبيل اداء مهمته التى أخذ على عاتقه القيام بها . وما اعترضه من الصعوبات فى طريقه وماصادفه أثناء مسيره من العقبات وما صادمه من المصادمات . وأن نبين تأثير كل هذه العوامل على نفسية أعضائه من الامل تارة وتوقع الهزيمة والفشل تارة اخرى . فننشر فى خلال ذلك بعض ما قام به من الاعمال وما بذل من الجهود فى ديار الغربة وما تذرع به من الوسائل للوصول الى غايته .

شعور الوفد عند وصوله الى باريس — ذهب الوفد المصرى الى باريس وهو يكاد يكون على يقين من نجاح مقصده لانه كان يحمل فى حقيبته مطالب الشعب المصرى وأمانيه الذى يعتقد شرعيتها وأحقيتها والحجج التى يرتكن عليها هذا الشعب فى تأييد مطالبه . ولم يكن لينقص الوفد شىء من مزايا الانتداب والانابة . بل قد لايذكر التاريخ إجماعاً كاجماع الامة المصرية على انتداب وفدها وانابته عنها بكل طبقاتها . ولا يكاد

اعضاء الوفد وسكرتاريته بباريس

يسجل هـذا التاريخ رأياً عاماً أجمع على مطالبه وأمانيه كالرأى العام المصرى .

وهم يعتقدون بحق أن الرأى العام فى الامم هو العامل الفعال الذى يتغلب على المصاعب التى تعترضه إن عاجلا أو آجلا فهو بمثابة التيار القوى فى جريانه يكتسح كل ما أقيم فى سبيله من السدود والعراقيل وإن اشتدت .

وصل الوفد الى باريس . فأشارت الصحف الفرنسية الى وصوله وقابله بعضها بعبارات مشجعة . بل نشرت تفصيلات عن القضية المصرية كما نشر البعض الآخر أحاديث لمندوبيها مع معالى رئيس الوفد مصورة بصورته .

وكان الفضل فى حركة النشر التى حصلت فى فرنسا عن الوفد المصرى والقضية المصرية لجماعة من المصريين الذين كانوا مقيمين بباريس فألفوا جمعية أسموها « الجمعية المصرية » .

ولو أن هذه الجمعية كانت لها آثار ظاهرة فى الحركة التى قام بها الوفد فى اوروبا فضلا عن مساعيها هى الخاصة وجهادها فى سبيل القضية المصرية، الا أنه ليس مما خصصنا له بحثنا هنا ذكر أعمال هذه الجمعية وإنما سنشير اليها كلما وجدنا للاشارة اليها ضرورة أو مناسبة.

أولى الصدمات — على أنه ما كادت أقدام الوفد المصرى تطأ أرض عاصمة فرنسا حتى فوجىء بمبادرة أغلب أعضاء مؤتمر السلام ، الذى

كان يعول عليه ويضع كل ثقته فيه لانصاف مصر فى قضيتها العادلة ، بالاعتراف بالحماية التى بسطتها بريطانيا العظمى على البلاد

وغنى عن الجدل ان هذا الاعتراف كان نتيجة مساعى انكلترا التى كان لها أكبر نفوذ بقوة سلاحها ويقظة رجالها وبراعتهم فى أفانين الدهاء وأساليب المداورة السياسية . أضف الى ذلك تمثيل مستعمراتها المستقلة فى المؤتمر وكان من البدهى أن يضم ممثلو هذه المستعمرات أصواتهم الى بريطانيا العظمى .

الصحافة الفرنسية والوفد — الا أن الصحافة الفرنسية بدأت تهتم بالقضية المصرية ولكن ريحا من السياسة هبت عليها فأخذت تقلل ما استطاعت من الكتابة عن مصر بناء على الأوامر الصادرة اليها من رقابة المطبوعات والتى أخرستها عن ذكر ما يكون فيه مساس بعواطف الانكليز . بل كانت بعض الجرائد الميالة الى السياسة الانكليزية تضرب على نغمة مضادة للمسئله المصرية وكان على رأس تلك الجرائد جريدة « الطان » حيث كانت أشدها وطأة على مصر والمصريين والحركة المصرية وقد بلغ بها التحامل على المصريين وحركتهم أنها نشرت فى أوائل وصول الوفد الى باريس نبأ برقيا ، يرجح أنه مصطنع ، زعمت فيه أن هذه الحركة موجهة ضد الاوروبيين وانها ذات صبغة دينية . غير أن شركة الراديو الاخبارية تصدت لها ونشرت بعض تفاصيل عن تلك الحركة تنفى مازعمته الجريدة المذكورة .

هذا ولقد دأبت هـذه الصحيفة والصحف التى على شاكلتها على محاولة تشويه جمال النهضة المصرية خدمة للسياسة التى تظاهرها . فاختلقت الانباء لهـذه الغاية . منها مانشرته فى عددها الصادر في ٤ مايو فى عرض مقال عنوانه « الحلفاء فى الشرق »

« إن الحركة القائمة فى مصر ، بعد ان كانت صبغتها فى بدئها سياسية بحتة ، أخذت العناصر المتعصبة فى الازهر تدير دفتها . » ثم زعمت تلك الصحيفة أنه حدثت اعتداءآت على الاوروبيين وعلى الاقليات الدينية الخ

فتصدى للرد عليها فى تلك المزاعم صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا أحـد أعضاء الوفد . بان ارسل لها خطابا فـند فيـه مزاعمها كلها فاضطرت إلى نشره فى عددها الصادر فى ٨ مايو تحت عنوان « احتجاج مصر » .

«لم تكن تلك الزعازع لتثني همم رجال الوفد عن متابعة سعيهم . ولم تـكن تلك الصدمة البالغة حد القسوة وهى صدمة اعتراف أغلب حكومات الحلفاء بالحماية البريطانية على مصر لتوهن من عزائمهم بعد أن كاد رجاؤهم يخيب فى مؤتمر الصلح وانهار بناء آمالهم فى عدالة أعضائه ونصرتهم للحرية وتمسكهم بمبادىء الدكتور ولسن التى عقدت على مقتضاها الهـدنة بين المتحاربين بل ظلوا هناك يعملون بكل وسائل النشر المشروعة على اذاعة القضية المصرية بين الرأى العام الاوروبى . ويعلنون عنها بكل مبتـكرات الاعلان فى كل ظرف ومكان .

التضييق على الوفد بفرنسا — على أن أعضاء الوفد لم يكونوا مطلق الحرية وهم فى فرنسا ولو انهم كانوا فى الظاهر كذلك . ذلك لأن أعين الانكليز الساهرة لم تنم عن قص اجنحتهم وجعل مجهوداتهم قليلة الجدوى إن لم تكن عديمته . ولما كان لها من النفوذ العسكرى والسياسى اذ ذاك على فرنسا استطاعت أن تحول دون إعطائهم جوازات بالسفر إلى أى مكان خارج فرنسا حتى اصبحوا فيها كالسجناء السياسيين وانحصرت اعمالهم فى دائرة البلاد الفرنسية دون سواها فى حين أن غرضهم كان إيصال صوت مصر الى جميع الاقطار وإلى جميع الأمم ذوات الشأن من انكليز وايطاليين وأمريكان وسواهم .

غير أنهم استطاعوا فى النهاية مع ماصادفوه من التضييق والحصر فى هذه الدائرة ، إيصال أصواتهم الى حيث يريدون والى آذان الامم فيما وراء البحار .

تدابير الوفد — ولقد رأى الوفد لتنظيم أعماله أن ينيط كل عمل بواحد من أعضائه أو جماعة يختصون به لينفرغوا اليه ويحصروا مجهودهم فى القيام به بأسلوب محكم . فألف من بين أعضائه لجانا ثلاثا : الاولى للمالية . أعضاؤها معالى الرئيس وشعراوى باشا أمين الصندوق وعبد اللطيف المكباتى بك ؛ والثانية مهمتها النشر وأعضاؤها اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك ، والدكتور حافظ عفيفى ، ووصا واصف بك ،

والثالثة للحفلات وأعضاؤها : اسماعيل صدقي باشا ، وحسين واصف باشا وجورج خياط بك .

وكان أول ماعنى به الوفد ان زار معالى رئيسه رؤساء وفود الدول العظمى فترك لهم بطاقته . فلم يرد له الزيارة منهم الا رئيس الوفد الايطالى وكان أول ما اتجهت اليه الفكرة عند وصول الوفد المصرى الى باريس أن يحاول مقابلة ذلك الرجل العظيم الذى نشر مبادئه الحرة فكانت كغيث انهمل على نار الحرب فأطفأ لهيبها . ذلك الرجل الذى نادى بأن الامم كافة قويها وضعيفها فى الحقوق سواء والذى أشار بأنه لاينبغى أن تنتقل أمة مهما تكن من سيادة دولة الى سيادة غيرها بدون ارادتها كالسلع فى الاسواق . الا وهو الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

فأرسل فى ٢٢ ابريل اليه كتابا يطلب فيه تحديد موعد لمقابلته حتى يعرض على مسامعه ظلامة مصر . ومادرى الوفد انه فى ذات اليوم الذى طلب فيه المقابلة كان معتمد حكومته فى مصر يعلن فيها اعتراف رئيسه بالحماية البريطانية عليها . فكان من المحتم أن يتنصل ولسن من إجابة مطلب الوفد . لذلك ورد عليه من سكرتيره رد يقول فيه انه سيعرض الأمر على الرئيس !

وولى الوفد وجهه بعد ذلك شطر مؤتمر الصلح ذاته فأرسل له

فى ٢٨ ابريل ليسمح له بعرض أقواله عن بلاده . فكان هذا الطلب أول عمل جدى للوفد فى اوروبا . وهذا تعريب الطلب :

« الوفد المصرى »

« الجراند أوتيل بباريس »

« فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ »

« من المحقق ان المسئلة المصرية التى كانت ، منذ سنة ١٨٤٠ ، من أصعب معضلات القانون الدولى لايمكن أن تجد فرصة ملائمة لحلها اكثر من مؤتمر الصلح . »

« ومن المحقق أيضاً أنه لايمكن أن يكون أى حل للمسئلة المصرية نهائياً الا اذا جاء مطابقاً لأمانى مصر ورغباتها . »

« واستناداً على هذا الرأى . واقتناعا بأن مبادىء الحق والعدالة التى جعلت قاعدة مفاوضات المؤتمر ليست خاصة بجنس دون الآخر . بل هى مشتركة بين الانسانية جمعاء ، جاء الوفد المصرى بتوكيل من الامة يعرض على المؤتمر الامانى القومية حتى يكون الحل الذى يقرر نهائيا ويكون بحيث يساعد على تثبيت دعائم السلام الدائم . »

« وقد اثبتت التصريحات التى تكررت من قبل افتتاح المؤتمر ان الغاية التامة هى الوصول الى صلح دائم بتصفية جميع المعضلات السياسية على قاعدة حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصير نفسها بنفسها . »

« ومن السهل ادراك قلق المصريين فقد رأوا جميع الشعوب ـ بل مجرد قبائل أيضا ـ التى غيرت الحرب مركزها السياسى يدعون الى بسط أقوالهم أمام المؤتمر ولكنهم حرموا وحدهم هذا الحق . ومن المتعذر التذرع بتبرير مثل هذا الاجحاف فى المعاملة بأى سبب معقول يمكن أن ينطبق على المبادىء التى ابدتها الحرب والتى يجب على المؤتمر تحقيقها . »

« واننا ، وإن لم تدع مصر للحضور أمام المؤتمر . لايجب أن يدفعنا هذا الاغضاء الى اليأس من عدالة المؤتمر الذى هو الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسئلة المصرية بعد سماع وفدنا . »

(١) ـ « اذا كان الاشتراك فى الحرب من الشروط الجوهرية التى تبيح للامم رفع صوتها فى المؤتمر فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما اذ أنها فى الواقع أعلنت فى ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ أنها فى حالة حرب مع المانيا . ولما دخلت تركيا الحرب بعد مضى بضعة شهور صار مركز مصر دقيقا الى حد لا مثيل له ، إذ انها كانت خاضعة لها . وحينئذ اقترح بعض نواب الامة الذين يحق لهم الكلام باسمها ، على السلطات البريطانية اعلان استقلال مصر حتى اذا ماسوى مركز البلاد السياسى على هذا النحو يتيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهرة السلاح فى أى ميدان من الميادين . »

« ولكن هذا الاقتراح أهمل واستقرت انكلترا على حل آخر إذ أعلنت من تلقاء نفسها فى اول الحرب ، وبسبب الحرب ، حمايتها على

مصر رغم أمانى مصر الوطنية . على أن البلاد ، مع هذا ، قدمت أثقل التضحيات فى سبيل قضية الحلفاء . الى حد اعترف معه الجنرال (اللنبي) بأن العامل المصرى كان من أعظم العوامل الحاسمة فى الفوز على الاتراك فهل من الممكن بعد هذا أن يقال إن المعضلة المصرية ليست من اختصاص المؤتمر ؟ . »

(٢) ـ « إن الغاء السيادة التركية ، الامر الناشىء عن الحرب ، يقتضى قسراً تغييراً فى حالة مصر السياسية ، تلك الحالة التى عينتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولكن هذا التغيير لا يمكن ادخاله الا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى . »

« أما فحص الموضوع من جديد دون سماع آراء المصريين فيكون ثلمة ظاهرة لحقوقهم التى لم تكن للمعاهدة غاية سوى اثباتها . ولا مناص من أن يجر بحث هذه المعاهدة الى بحث الاتفاقات التى عقدتها مصر مع غيرها من الدول . وهو اتفاقية أول يناير سنة ١٨٧٩ الخاصة بانشاء المحاكم المختلطة واتفاقية سنة ١٨٨٠ الخاصة بقانون التصفية . واتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس . حيث كان لمصر صوت استشارى . أفلا يكون من المدهش ، بعد هذا ، أن الدول الاوروبية ، التى لم تهمل استطلاع آراء مصر فى القرن التاسع عشر فى مسائل ثانوية ، تأبى عليها هذا الحق فى القرن العشرين وفى مؤتمر جعلت قاعدته أن حقوق الامم الصغيرة كحقوق الامم القوية سواء بسواء ؟ . »

« وفوق هذا فان مصر لم تعمل شيئا تستحق معه هذه المعاملة المجحفة . وكل ماهنالك أنها تتبعت تطورات الشعوب فى طريق الرقى واشتركت أثناء الحرب فى اعباء القتال الثقيلة مع الدول التى كانت تمثل المدنية والتقدم . »

(٣) ـ لقد سمع مؤتمر الصلح المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادىء الجنسية عليها . فهل لا يكون احرى به ان يسمع الشعب المصرى ذا المدنية العتيقة القديمة الذى لو لم ترغمه الدول الاوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن مستقلا منذ قرن ؟ . »

« فلهذه الاسباب »

« يطلب الوفد المصرى ، باسم الشعب المصرى ، من مؤتمر الصلح أن يسمح له بتقديم مطالب البلاد طبقا لقواعد الحق والعدالة التى هى قاعدة مفاوضات المؤتمر . »

« الامضاء : سعد زغلول »

« رئيس الوفد المصرى »

ثم أرسل صورة هذه الطلب فى اليوم التالى الى الدكتور ولسن مشفوعا بكتاب هذا تعريبه :

« الوفد المصرى »

« باريس فى ٢٩ ابريل سنة ١٩١٩ »

« الى صاحب السعادة الرئيس ولسن »

« سيدى الرئيس »

« أرسلت المذكرة ، التى تجدسعادتكم صورة منها مرفقة بهذا الخطاب الى مؤتمر الصلح لتبرير الطلب الذى قدمه الوفد المصرى طالباً من تلك الجمعية السامية سماع أقواله . »

« ونحن نستمد رجاءنا فى اجابة هذا الطلب من احترامكم للحق . وقد بلغ من توطد ثقتنا فى العدالة التامة التى تريدون جعلها أساساً لصلح العالم وان تداخلكم الاخير نفسه فى شأن الحماية البريطانية عجز عن أن يزعزع هذه الثقة . ومهما تكن الاسباب التى استندت اليها حكومة الولايات المتحدة فى الاعتراف بهذه الحماية فاننا نقدر انه ليس ثمة مايحول دون استجلاء حقيقة رأى بلد بأسره وحقيقة الاسباب التى يبنى عليها أمانيه . »

« ان الحق الذى نتلمسه لم يمنع عن أعداء قضية الحرية . فهل سيؤبى على الذين ساعدوا مثلنا على فوزها ؟ . »

« اننا ، بتوجيه خطابنا الى سعادتكم خاصة ، انما نحقق أمنية مصر بأسرها . مصر التى وضعت فيكم أملها الاكبر . »

« ان النداء الذى وجهتموه الى عدالة الانسانية من بوقكم المطرب لم يتردد فى بلد تردده فى بلدنا . فاننا شعب متعطش للحرية رأى فى مبادئكم ضمان الخلاص القريب . »

« وكنا أول من هنأوا انفسهم بقدوم عهد « ستمنح فيه جميع الشعوب والجنسيات حق الحياة على قاعدة المساواة والحرية والطمأنينة سواء أكانت قوية أم ضعيفة . »

« واعتمدنا على وعدكم أنكم لن تراعوا سوى رضاء الشعوب التى ستتناولها التسوية العامة . ولهذا السبب كانت صرخة « ليحيى ولسن » تتردد فى جميع أرجاء البلاد كأنها صدى الحرية المقيلة . وظل هذا الاسم دعوة الى التماسك حتى بين دوى الرصاص القتال الذى كان يحصد المئات من شبيبتنا كما ظل شعار الاخلاص . »

« فهل يمكن بعد هذا أن تحرم مصر وحدها من عدالتكم حرمانا قطعياً . وهى التى اعتمدت عليها كثيراً ؟ . »

« إن اهتمامكم الذى تجلى بأفصح بيان حتى الامس فقط لمصلحة شعب صغير . اهتمامكم الذى تناول شعوب الهمج من قارة افريقا . فأبى على المسيطرين عليها أن يحكموها بغير رقابة حزب الامم . اهتمامكم الذى امتد الى شعوب كانت حتى الامس جزءاً من الامبراطوريه العثمانية القديمة فأبى أن تنتقل من سيادة الى غيرها كالسلع . وأصر على احترام امانيها ذلك الاهتمام هل يقف اذن على عتبة بلادنا المنكودة الحظ ويبقى بابها مقفلا دون عملها الطيب ؟ »

« إننا لا يسعنا أن نعتقد أن هذا هو المصير الذى جعل لشعب تدين له الانسانية بشطر عظيم من مدنيتها . ولا يسعنا أكثر من هذا الا ننا

نؤمن ايمانا تاما بالمهمة التى توليتموها . والتى كتبتم أنها يجب أن ترمى الى جعل الافضلية للعدالة على المصلحة من الآن فصاعداً . »

« وتفضلوا . . . . . الخ . »

« الامضاء : رئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

لم تكن مذكرة الوفد لمؤتمر الصلح ولا كتابه للدكتور ولسن زعيم الحرية بذات تأثير عليهم بل مضى ذلك المؤتمر فى السير على الخطة التى رسمتها السياسة الغالبة القاضية بهضم حقوق الضعيف مادام فى هضمها مصلحة القوى . فاعترفت الحكومة الفرنسية بالحماية الانكليزية على مصر وكانت الحكومة الروسية (القيصرية) قد سبقتها الى هذا الاعتراف .

الوفد والرأي العام الاوروبي والامريكى — رأى الوفد بعد ذلك أن يلجأ الى الرأى العام فى البلاد ذوات القدح المعلى فى الديمقراطية .

ولما رأى الوفد أنه لاسبيل الى نشر دعوته فى غير فرنسا وقد قضت السياسة الاوتوقراطية بعدم السماح لدى عضو من أعضائه بمبارحتها عمد الى توجيه ندائه الى رجال الصحافة الانكليز والامريكان الذين كانوا موجودين اذ ذاك فى فرنسا بمناسبة انعقاد مؤتمر السلام . فاقام لهم مأدبة فى ٣ مايو .

دهش رجال الوفد من جهل هؤلاء الصحفيين بمصر وأحوالها لما رآهم يعتقدون ان الامة المصرية أقرب الى الوحشية منها الى المدنية وان

هى الا فرع من الامم المتوحشة سكان أواسط افريقيا . وما كان يصل الى علمهم عنها الا النذر مما يكتبه بعض السائحين المولعين بذكر الغريب والعجيب عن البلاد التى جاسوا خلالها فى رحلاتهم .

فكانت هذه المأدبة فرصة سانحة قام فيها أعضاء الوفد وبعض المصريين الموجودين بفرنسا بشرح حقيقة حال الامة المصرية لهؤلاء السادة . حتى دهش هؤلاء من درجة جهلهم أنفسهم بحقائق الامور .

مأدبة الوفد لرجال الصحافة — وفى نهاية المأدبة قام معالى سعد باشا وخطب باللغة الفرنسية فشكر من لبى الدعوة من رجال الصحافة الذين هم هداة الامم الى مواطن الحق ثم أشار الى مصر ومطالبها وآمالها بايجاز وعلى أثره وقف محمد محمود باشا والقى على الحاضرين خطاباً باللغة الانكليزية باسم الوفد . هذا تعريبه :

« أيها السيدات والسادة »

« إن من أعظم بواعث سرور الوفد المصرى أن يحظى اليوم بلقيا ممثلى الحرية غير المثقلة بالقيود الحكومية من الامتين الديموقراطيتين العظيمتين : الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى . »

« وإن لى فخراً خاصاً بأن أدعوكم لتشربوا نخب الصحف الانكليزية والاميريكية . وانى انتهز هذه الفرصة لاشرح لكم جهد استطاعتى الظروف التي أدت الى الازمة الخطيرة التي تجتازها بلادنا الآن وساعتمد

كل الاعتماد على عطفكم . فانني أبغي الصراحة فيما أقول لانها خير وأبقى على أنني أؤمل أن لا أجاوز الحد الذى يقضي به حسن الذوق واللياقة . »

« وأنني ، وان قدمت قضيتنا لممثلي الصحف البريطانية . فانني اشعر انى أخاطب بواسطتهم الامة البريطانية التى أقرت التصريحات العديدة التى فاه بها رجال السياسة البريطانيون المسئولون فى البرلمان وخارجه عن مركز مصر السياسى . كما انني أرجو أن أناشد بواسطة رجال الصحف الامريكيين شعب الولايات المتحدة الذى لم يقتحم غمار الحرب لامور شخصية ولكن لمجرد خدمة قضية الحرية والعدالة . »

« اذا كان هناك ، أيها السيدات والسادة ، شعب أكثر جدارة من سواه بتطبيق المبادىء التي حاربت وانتصرت من أجلها أمريكا وبريطانيا العظمى . وان كان ثمت شعب اكثر استحقاقا للعطف والتأييد من جانب اولئك الذين جعلوا سعادة الانسانيـة ورخاءهم همهم الاكبر . فان ذلك الشعب هو الشعب المصرى . »

« منذ شهر اغسطس سنة ١٩١٤ . أصبحت جميع موارد البلاد المادية رهن مشيئة بريطانيا العظمى وحلفائها . وخدم في ميدان القتال المصرى الشرقى وفى العراق عدد لا يقل عن مليون ومائتى ألف مصرى . على ان هناك ماهو أثمن من ذلك وهو ولاء المصريين مدى الحرب . ولاء لم يفتر قط حتى ولا فى أشد أوقات الحرب محنة . وعلى رغم اعلان الحماية بغير موافقة

الشعب المصرى . فلم تقم فى البلاد ثائرة ولا مظاهرة قلق . بل لم يقدم أقل احتجاج على إعلان الحماية . ولماذا ؟ لان المصريين قد رأوا ان مثل هذا العمل من جانبهم ربما عاق سبيل نصر الحلفاء وشركائهم . كما قدروا أن انتصار الحق والعدالة لابد أن يقترن بزوال الحماية التى قامت على نقيض وعود بريطانيا العظمى الخطيرة وقد رأوا أخيراً أن دول الحلفاء لابد أن تعطف على استقلال مصر وتؤيده . »

« فهل كان هذا التقدير خطأ ؟ وهل كانت كل آمالنا وأمانينا وعقائدنا فى غير محلها ؟ لا .... إننى لا أظن ذلك حتى الآن . فقد أعرب الحلفاء عن عطفهم على الولايات التركية التى كانت منذ عهد غير بعيد تحارب فى صف الاعداء . فهل ينكر على مصر هذا العطف وهى تتمتع بالاستقلال الداخلى بعد ان زالت عنها السيادة التركية . إننا نعتقد ان انكلترا الحرة لاتنكر على مصر أبداً حقها الطبيعى فى الاستقلال لاسيما بعد ان بذلت دماء أبنائها وأموالها فى سبيل قضية الحلفاء . وهل يصح أن تحرم مصر وحدها من التمتع بالمبادىء التى قررها رئيس الولايات المتحدة العظيم . »

« إن الهدنة إنما أمضيت على قاعدة شروط الرئيس ولسن الاربعة عشر وقد تغير مركز مصر السياسى تغييرا عظيما بلا شك بسبب الحرب فان السيادة التركية زالت والحماية البريطانية التى لا حق لها فى الوجود ولم يبق لها محل لحظ واحدة بعد نهاية الحرب . فمصر دولة مستقلة قانونا ولاتفتقر الا الى الاعتراف باستقلالها من جانب مؤتمر السلام . »

« لهذه الاسباب ندب مواطنونا لعرض قضيتنا على المؤتمر والتماس اعترافه باستقلال مصر . وكنا قد عولنا على السفر رأسا الى انكلترا لثقتنا بأن الشعب البريطاني يكون أول معضد لتحرير مصر الموالية لاسيما وقد أثر وعود الجلاء عن مصر التي فاه بها بالنيابة عنه رجال السياسة البريطانيون المسئولون . والوقت الحاضر يعد بلا شك ، خير فرصة سانحة للبر بتلك الوعود . كان ذلك في شهر نوفمبر الماضي . وفي ذلك الابان رغب رئيس الوزراء في مصر أن يسافر الى انكلترا مع أحد زملائه ليناقش الحكومة البريطانية في المسائل المرتبطة بمستقبل مصر فاجيب جوابا ادى الى استقالة الوزارة المصرية في الثاني من شهر ديسمبر . وتد بذلت المساعي لحمل الوزيرين على استرداد استقالتهما . ولكنهما أصرا على السفر الى انكلترا في الحال وعلى إباحة السفر لكل من يريده من المصريين فلما انكر عليهما هذا الطلب قبلت الاستقالة في أول مارس ولم يوجد بعد ذلك مصري يقبل تأليف وزارة جديدة رغم الجهد الذي أنفق في هذا السبيل . فأراد ولاة الامور أن يجدوا من يحملونه تبعة هذه الحال فلم يبحثوا طويلا . بل سرعان ماوجهوا هذه التبعة الينا وعدونا مسئولين عن افلاس الادارة البريطانية في مصر فقبضوا على اربعة منا في الثامن من شهر مارس وأبعدوهم الى مالطة بلا اتهام ولا تحقيق وهناك حجزنا الى الرابع عشر من شهر ابريل . فاليكم والى الرأي العام البريطاني أترك الحكم على مثل هذه المعاملة . »

« كانت النتيجة أن الشعب المصرى قام تومة واحدة يطلب إطلاق سراحنا فى الحال وأصر على مجيئنا للدفاع عن قضية البلاد أمام مؤتمر السلام . وكانت الطلبات والاحتجاجات والمظاهرات سلمية محضة كما هو شأن الشعب المصرى اللين العريكة المطبوع على حب السلام . وليس للمصريين سلاح يدافعون به عن حقوقهم ولكن لهم عزيمة لاتفل وليس من الهين قهر عزائم الشعوب . »

« إن الشعب المصرى ، أيها السيدات والسادة ، أفخر بماضيه ومدنيته من أن يصبر على أذى يلحق بكرامته . أو هوان يحيق بشرفه القومى وها قد أعلنت الحماية من غير موافقته وعم الارهاب الشنيع والاهانة أنحاء البلاد على يد المفتشين البريطانيين . وقدم القائم بوظيفة المستشار المالى مشروع دستور عد فيه الشعب المصرى كمية مهملة لا صوت لها فى ادارة شئون البلاد ومنح بمقتضاه حق سن القوانين التى تسرى على المصريين لبرلمان تؤلف الاغلبية فيه من الاجانب ومن الموظفين البريطانيين وبمقتضاه يصبح الوزراء المصريون مسئولين لا أمام مواطنيهم بل أمام أولئك الاجانب والموظفين البريطانيين ومنع ممثلو المصريين من مبارحة حدود بلادهم عندما طلبوا السفر الى انكلترا . فلما احتجوا ضد هذا التعدى على الحرية الشخصية كان الجواب اعتقالى مع ثلاثة من زملائى وإبعادنا الى مالطة . فرأى المصريون من كل ذلك أن المقصود بمصر أن تستثنى وحدها

من تطبيق المبدأ القاضى بأن كل بلد حل به شيء من التغيير من جراء الحرب يجب ان يمثل فى مؤتمر السلام وأدركوا أن بلادهم ستطرح فى زوايا النسيان كأن لم تكن على ظهر هذه البسيطة . »

« فهل لبلد أن يحتمل مثل هذه المعاملة بغير احتجاج شديد ؟ إننى أؤكد لكم أيها السيدات والسادة وعندى الدليل القاطع على ما أقول أن الشعب المصرى على شدة رغبته فى تحقيق أمانيه القومية بنيل الاستقلال ورغم فرط استيائه من المعاملة التى أصابت مندوبيه لم يجنح الا الى مجرد الاحتجاج الشفوى . فان المظاهرات التى قام بها الطلبة لم تخرج عن حدود القانون والنظام . ومع ذلك فقد تو بلوا برصاص الجنود الانكليزية . وسقط كثيرون منهم صرعى فى شوارع القاهرة وكانوا كلما عاودوا المظاهرات قوبلوا بتلك النيران فكانت هذه المأساة تمثل عياناً كل يوم فى شوارع القاهرة وعواصم الاقاليم . »

« وشرعت سيدات القاهرة وفيهن عقيلة رشدى باشا رئيس الوزراء السابق فى إقامة مظاهرة للاعراب عن شعورهن الوطني والاحتجاج على ما أصاب ذوى قرباهن ومواطنيهن من القتل الشنيع ولا حاجة بى الى القول بأن هذه المظاهرة أيضاً كانت سلمية ولكنهن لم يلبثن الا قليلا حتى أحاط بهن الجنود البريطانيون ببنادقهم وسيوفهم المسلولة والزموهن الوقوف ساعتين تحت حر شمس الهاجرة من غير أن يمكنوهم من التقدم أو العودة

الى بيوتهن فأرسلن من يلتجىء الى وكلاء امريكا وايطاليا السياسيين وندب هؤلاء من ينوب عنهم فى تحرى الحالة فى مكان المظاهرة ولم يصل الى علمى بعد كيف انتهت المسئله . »

« هذه هى وقائع الحال التى حدثت مقدمة الهياج ولقيام الثورة ولم يكن الهياج فى مصر سوى حركة قومية مبعثها رغبة شديدة تأصلت فى نفوس الشعب المصرى كله فى نيل الاستقلال وإنشاء حكومة أهلية تقوم على دعائم ديموقراطية محضة . وكل مايقال خلافاً لذلك مناقض للحقيقة والواقع . »

« ادعوا ان الحركة دينية ولكنهم رأوا رأى العيان ان مسيحيى مصر ومسلميها متحدون اتحادا متين القوى وان المسيحيين كانوا فى مقدمة القائمين بالمظاهرات وكان منهم من راح بين اوائل شهداء رصاص الجنود البريطانية . وانكم لتجدون اليوم بين أعضاء الوفد المصرى الذين يتشرفون باستقبالكم اليوم فى ضيافتهم خمسة من المسيحيين . وقد كان قسوس الأقباط يقومون بالدعوة الوطنية فى جميع جوامع القاهرة وعواصم الاقاليم وشيوخ المسلمين يفعلون مثل ذلك فى الكنائس . وكان الشعار الأهلى الذى يرفرف على المظاهرات يمثل الهلال والصليب متعانقين . فليس فى مصر شعور دينى وإنما سكان وادى النيل مصريون قبل كل شىء وبعد ذلك لكل أمرىء دينه أمام ربه . »

« فلما فشلوا فى هـذا التأويل حولوا وجوههم شطرا آخر فقالوا إن الحركة قائمة على كره الأجانب . على ان الجاليات الأجنبية فى مصر تعطف على قضيتنا . وقد اقام اليونان يوم سفر الوفد المصرى في القاهرة مظاهرة عظمى لتأييد القضية المصرية . »

« أما دعوى اضطهاد الأرمن فلا تفتقر الى بيان كبير . وذلك لأن الأرمن احرجوا المظاهرين فى القاهرة باطلاق الرصاص عليهم من نوافذ المنازل وقتـل الـكثيرين منهم . وليس لى من سبيل الى إيضاح الاسباب التى حملت الأرمن على اقتراف مثل هذه الجرائم الشنيعة والى بيان مصدر الاسلحة التى تسلحوا بهـا سوى ان اسألـكم الرجوع الى التحقيق الرسمي الذى عمل فى هذه المسئلة . ومما لا شك فيه ان مائار فى نفوس المصريين من جراء هجمـات الأرمن كان لابد أن يحملهم على الدفاع المشروع عن أنفسهم . »

« وأخيراً قالوا ان الحركة قوامها الذهب الالمانى . وأنا لا أعلم مبلغ ماعند الالمان من الذهب . ولـكننى أظنهم أبعد الناس عن انفاق مالهم فيما لايجدى . أما ماقيل من تأثير لجنة الاتحاد والترقى فيكفينى ان أوكد لـكم فى الرد عليه بانه لايوجد ادنى علاقة بين مصر وتركيا وألمانيا . فان مثل هذه العلاقة لو وجدت لظهر أثرها قبل امضاء الهدنة لا بعده . ولـكم ان تعرفوا حقيقة الثورة المصرية ومصدرها من التقارير التى وردت

على الحكومات الفرنسية والامريكية والايطالية من وكلائها السياسيين فى القاهرة . »

« فالحركة ، أيها السيدات والسادة ، لم تكن ذات صبغة دينية أو عدائية للأجانب ولم تدر بدخفية من جانب المانيا وتركيا بل قامت ضد نظام الحكم الذى يرمى الى غير مصلحة المصريين . قامت ضد السياسة التى تجعل المصريين كمية مهملة فى ادارة شئون بلادهم . وأهم من كل ذلك انها قامت ضد المركز السياسى الذى يراد انزال مصر فيه فى القرن العشرين منزلا أحط مما بلغته فى القرن التاسع عشر . »

« وحبذا لو أدرك جمهور البريطانيين حقيقة حال مصر . »

« لى كلمة واحدة أضيفها الى ماتقدم وذلك بمناسبة اعتراف حكومة الولايات المتحدة أخيراً بالحماية البريطانية على مصر فانى على يقين أن شعب الولايات المتحدة ورئيسها لم تبلغ اليهم وقائع الحال عما يجرى فى وادى النيل على حقيقتها . فاننا لانستطيع أن نصدق أن جميع المبادى التى قدم من أجلها الحلفاء ماقدموا من الضحايا العظيمة تنتهك حرمتها فيما يتعلق ببلادنا وان مصر وابناء الفرانكة يعاملون كالسلع والانعام التى تنتقل من يد الى أخرى او تضحى فى سبيل العلاقات السياسية . »

« ان المصريين يعتمدون فى تحقيق أمانيهم القومية على عدالة مؤتمر السلام . وعلى الوعود الصريحة التى قاه بها رجال السياسة البريطانيون

المسئولون . وعلى شرف الجمهور البريطانى الذى ارتبط ارتباطاً متين العرى بهذه الوعود التى أعطيت باسمه وكانت عهدا على بريطانيا بأن لا تضم مصر قط الى أملاكها ولا تعلن عليها الحماية مطلقاً . »

« ويعتمدون على مبادىء الحرية والعدالة التى أعلن الرئيس ولسن انها ستكون أساسا لسلام العالم . »

« ويعتمدون على عدالة قضيتهم . »

« ويعتمدون على عطفكم وتأييدكم »

« اننى أشرب نخب رجال الصحافة البريطانيين والامريكيين . »

ثم تكلم بعده شكرى غانم رئيس الوفد السورى بباريس باللغة الفرنسية فالقى كلمة حيا فيها الوفد تحية الشام لمصر وتمنى لمصر وللمصريين نجاح الجهود وتحقيق الامانى والآمال .

وتكلم بعد ذلك المستر رجينالد كوفمان بالنيابة عن الصحفيين المدعوين وهو مراسل جريدة « النيويورك تريبون » و « فيلادلفيا نورث أمريكان » وعدة مجلات أمريكية كبرى .

فبدأ حديثه بشكر الوفد على دعوته ثم قال :

« وإن الامريكيين كانوا يجهلون مسئلة مصر ولا يعرفون عن المصريين شيئا . بل كانوا يظنون فيهم ظنونا غير الحقيقة . أما الان فقد تنوروا أن هناك مصر تشعر وتتحرك وأن هناك شعبا حيا . »

وان الصحافة الامريكية تؤكد لهؤلاء المصريين عطفها عليهم وعونها لهم .

الصلح مع المانيا واعتراف المؤتمر بالحماية الانكليزية — وفى ٦ مايو سلمت شروط الصلح للوفد الالمانى بقصر « التريانون » وفيها اعتراف المانيا بتلك الحماية . واننا لذاكرون هنا القسم الخاص بمصر من المعاهدة المذكورة :

« القسم الرابع »

« مصر »

« المادة ١٤٧ — تصرح المانيا بانها تعترف بالحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الاجنبية فى القطر المصرى ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ . »

« المادة ١٤٨ — جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التي عقدتها المانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ . »

« ولا يمكن لالمانيا ، بأية حال من الاحوال ، أن تتمسك بهذه العقود وتتعهد بان لا تتداخل ، بأى شكل ، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى عن مصر . »

« المادة ١٤٩ — يكون اجراء القضاء فى الرعايا الالمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان

وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص تام . »

« المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الالمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيه . »

« المادة ١٥١ ـ توافق المانيا على الغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام . او أدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة . »

« المادة ١٥٢ ـ توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الاستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية . »

« وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس الى السلطات المصرية . »

« المادة ١٥٣ ـ جميع الاعيان والاملاك التى للامبراطورية الالمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل مافيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض . »

« وستعد أعيان الامبراطورية والدول الالمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج كالامبراطورية والدول الالمانية وكذلك

الاعيان الخاصة التى لامبراطور المانيا السابق وغيره من اصحاب المراتب الملكية . »

« ستعامل جميع الاملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا المانيا فى القطر المصرى طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة .)

« المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية فى دخول المانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الانكليزية . »

احتجاج الوفد على قرار المؤتمر — ولو أن هذه المعاهدة لم تعلن بالجرائد عند تسليمها للمندوبين الالمان الا أن الوفد وقف على فحواها ملخصا . فهاله أمر البت فى أمر البلاد المصرية على هذه الصفة . غير انه لم يجد أمامه سوى الاحتجاج على قرار المؤتمر فأرسل احتجاجا فى ١٢ مايو هذا تعريبه :

« الى المسيو جورج كليمانصو »

« رئيس مؤتمر الصلح — بباريس »

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة والمشتركة أن يطبق على مصر مبادىء الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادىء نظرا لما قامت به من المساعدة التى أدت الى النصر . لم يشأ أن يسمع صوت مصر . مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت انها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق . وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء . لم يشأ أن يسمعها

مع انها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى . وقد اعترف بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الامة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الامة بأجمعها فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها باجلى المعانى وأوفاها . »

« إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار الى المبادىء التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساساً للهدنة ثم للصلح . ولا إلى المبادىء التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أن تحارب انتصاراً لها . ولذلك لم يجد العقل مايرتاح اليه اذا صرف النظر عن هذه المبادىء واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولا بها قبل الحرب . لانه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة لامدنية لها عدد سكانها - وكلهم من القوم الرحل - لايذكر ومواردها ضيقة لم تتحمل شيئاً من أعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ماعانتة فى سبيل الفوز النهائى ، يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها . ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة فى الحرية التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميدان القتال . »

« لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت فى أوائل القرن الماضي فى اقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى الى

استتباب النظام فى الحجاز ، بل فى بلاد اليونان ، والتي قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب ، يكون حظها أن تعامل بأقل ما عوملت به شعوب افريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها . ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء الى سبب معقول للموقف الذى اتخذه المؤتمر ازاء القضية المصرية . واتخذته بريطانيا العظمى نفسها . وهى التي أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على انها لا تفكر مطلقا فى ضم مصر أو فى اعلان الحماية عليها كرها . وانما هى ترمى فى سياستها الى استقلال هذه البلاد . »

« ونهاية القول ، أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التى تتخذ أساساً لتبريره حتى اذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف . لان حق القوى معناه الحرب والفتح . ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع انكلترا بل كانت تحارب فى صفوفها وبجانبها . ولم تفتح انكلترا مصر بل إن مصر على العكس من ذلك فان مصر هى التي ساعدت انكلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو . »

« نعم ان بعض الصحف أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادىء التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها . فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادىء السامية التى قامت

الحرب بشلمها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك معهم فى تشييد صرحها ؟ اذا كان الامر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الاحوال بلا استثناء فأننا نرى بعض الامم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا . »

« لم يبق الا فرض واحد لامفر من التسليم به وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التى يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انتهاء عصره لانه تصرف جائر لايتفق مع روح العصر الحاضر . انه ليشق علينا أن نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة . غير اننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع . ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا فانه لايسعنا الا اثبات الواقع كما هو لان من الاوقات والظروف مايكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة . » .

« لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد مايساعدها على التذرع بالصبر فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذى وضعه الفيلسوف (روسو) وهو . « أن القوى مهما بلغت قوته لايضمن أن له الغلبة على الدوام » أما الآن ، وقد اثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الامور الممقوته

التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة . فقد بلغ كره السيادة من نفوس الامم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل . ولاشك أنه ما كان لتلك المبادىء الجديدة الا أن تصادف فى مصر وسطا مستعدا لقبولها لان مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج اذا تولد فيها الامل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها . »

« إن الامة المصرية لاتقبل أبداً أن تكون تلك السلعة العديمة القيمة التى تتداولها أيدى الاقوياء . ولاشك أنها اليوم بعد التصريحات التى فاه بها ذلك الرسول الجديد فى عالم السياسة الذى تشف كلماته عن أسمى معانى الادب وأرقها ، أبعد منها فى أى زمن مضى عن الرضاء بمثل هذا المصير . فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادىء الدكتور ولسن على قضيتها . قد دفعها الى تعريض صدور أبنائها ، وهم عزل من السلاح ، لنيران الرصاص القتالة . ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية . »

« ان مثل هذا الحل المحزن لايكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس ولسن : »

« ان الصلح لايمكن أن يكون صلحاً وطيد الاركان الا اذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب ، سيان كانوا أقوياء أو ضعفاء

وكان العدل موزعاً عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم . »

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين . وما الذى كان نصيبنا لو كنا قد انضممنا لاعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال ؟ . »

« ان الواجب المفروض علينا ، بصفتنا نوابا عن الشعب المصرى ، يقضى علينا بان نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع الاقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه انه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه باشتراكه فى العمل مع الحلفاء . نعم وان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج لانه وحده حرم من نعم الصلح ومزاياه مع انه كان عاملا أمينا فى الحرب . ولكن الامة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام . والتى تحس بشخصيتها وتشعر بحقوقها لا يمكن من الغير أن يتصرف فى أمرها . وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها . »

« عن الوفد المصرى »

« رئيس الوفد . الامضاء : سعد زغلول »

ثم أرسل الوفد فى ١٦ مايو برقية الى مجلس الشيوخ الامريكى بواشنطن هذا تعريبها :

« إن الشعب المصرى ينظر الى عدالة ممثلى الديموقراطية الامريكية العظمى المكرمين وإنصافهم لنوال امانيه الوطنية . فقد أنى مؤتمر الحلفاء والدول المشتركة معهم أن يطبق المبادىء التى دخلت الولايات المتحدة الحرب بغيـة تحقيقها على مصر مع انها ساعدت تلك الدول على النجاح بسخاء . »

« اعترف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر من تلقاء نفسها سنة ١٩١٤ برغم ارادة الشعب المصرى كله ، اعترف المؤتمر بهـذه الحماية دون سماع صوت مصر اعترافا يخرق المبادىء التى أعلنتها امريكا الحرة على لسان رئيسها المكرم اذ قال : إن مصلحة الامم الضعيفة مقدسة كمصلحة الامم القوية سواء بسواء . ولا يمكن أن يدرك أحد مصلحة مصر أكثر من الشعب المصرى نفسه

« إن قرار المؤتمر لا يحرم مصر حقها الطبيعى الشرعى فى الاستقلال فقط . بل يحرمها ايضا الصفة السياسية التى تمتعت بها منذ سنة ١٨٤٠ والتى أطلقت يدها فى ادارة شئونها الداخليـة اطلاقا تاما . وجعلت لها حق عقـد المعاهـدات التجارية مع الدول الاجنبية دون الرجوع فى ذلك الى تركيا صاحبة السيادة على البلاد . » (تراجع معاهدة لوندره سنة ١٨٤٠)

« وبدل الاضطراب الحالى فى مصر على رغبة متأصلة فى نفوس الشعب المصرى فى استقلال بلاده استقلالا تراعى فيه مصالح السكان الاجانب بعناية تزيد عما كان عليه الحال حتى الآن

« فهل يرضى الشعب الامريكى أن يبرم حكم مؤتمر الصلح الذى معناه القضاء بالموت الادبى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ساعد آباؤهم العلم والمدنية البشرية مساعدات جمة . وكان لجهودهم فى هذه الحرب العامة . « الفضل الى حد كبير جدا فى الفوز الحاسم فى الشرق » كما قال الجنرال اللنبي نفسه ، هل يعقل أن يعامل الشعب المصرى الذى ضحى كثيرا فى سبيل فوز « الحرية والعدالة » كالمتاع الذى يمكن بيعه والسلع التى تنقل من يد الى غيرها ؟ »

« ولقد وجدت المبادىء التى دخلت الولايات المتحدة الحرب لاجلها فى وادى النيل منبتا خصباً حتى أن الذين خروا ضحايا رصاص الجنود فى القاهرة وغيرها من مدن الاقاليم كانوا دائما أبداً يهتفون بصوت خافت لكنه ثابت « ليحي ولسن . لتحي امريكا »

« فباسم الشعب المصرى كله أتقدم محتجاً على حكم ينتهك ، فيما يختص بمصر ، حرمة المبادىء الانسانية والامريكية التى ترمى الى عقد صلح عادل دائم . »

« الامضاء . عن الوفد المصرى »

« الرئيس سعد زغلول »

ثم رأى الوفد ان من حوله معاهدات تبرم لايقام للقضية التى يدافع عنها فيها وزن . وإنه تجاه جماعة من أرباب السياسة تجرى بينهم المساومات فى صوالح بلادهم على حساب الضعفاء من الامم . فتنفذ حكوماتهم نتائج مساوماتهم على هؤلاء الضعفاء طوعا أو كرها .

ورأى كذلك أنه وهو فى هذا الموقف شاعر بمسئولية القضية الكبرى التى وضعت فى عنقه وكلما ازدادت ثقة امته فيه ازداد شعوراً بثقل هذه المسئولية العظمى .

نظر بعد ذلك فرأى أن خصمه فى هذه القضية هو أقوى دولة فى العالم وليس من السهل المضى فى مناوأتها والاصرار على استعمال الشدة معها : ولقد أحس بحرج مركزه تجاه خصمه القوى الذى أوجده عنوة فى هذا المركز وبخاصة حينما استشعر بأن الحكومة الانكليزية اعتزمت إيفاد لجنة تحقيق الى مصر مهمتها تنظيم الحكم فيها تحت الحماية

تجاه هذه الظروف السيئة بالنسبة للقضية المصرية فكر أعضاء الوفد جميعا فى تنظيم خطة التقهقر ولو موقتا باستعمال اللين والمهادنة فى مطالبهم خوفا من خسران القضية وضياعها ضحية التشدد .

ونحن لانرى بأسا على الوفد فى انتهاجه هذا المنهج لان أعضاءه كانوا بمثابة القادة للشعب ويتحتم على هؤلاء التبصر فى مواطىء أقدامهم حتى لايندفعوا خلف عواطفهم . وتدبر الظروف التى يجب فيها الهجوم والالتواء

وأن لايكون شأنهم شأن الشعب نفسه الذى يضع غايته نصب عينيه دون نظر الى مايعتوره فى سبيل وصوله الى هذه الغاية من الاخطار ليتجنبها .

لذلك كان من باب الحكمة أن يتدبر أعضاء الوفد امرهم بينهم ويأتوا بحركة مضمونة تنفع القضية بدون ان تلحق بها ضررا

فصمم على أن يعيد الكرة فيحاول مرة اخرى أن يطلب من الرئيس ولسن موعدا لمقابلته . فبعث اليه بالكتاب التالى :

« سيدى العزيز »

« سبق لى أن تشرفت فى ٢٢ ابريل الماضى بطلب مقابلتكم رجاء أن أعرض على سعادتكم بصفتى مندوب أمة متمدنة ذات تاريخ مجيد حالة الامور الحقيقية فى مصر وأمانى أبناء وطنى القومية . وقد ذكر الرد الذى تلقيته من سكرتيركم فى ٢٤ الماضى أن طلبى سيعرض على سعادتكم فى حينه . ثم لم أسمع بعد ذلك شيئا »

« يرجع طلبى المقابلة الى حقيقة واقعة ، وهى ان آمال المصريين معلقة بشخصكم السامى باعتباركم واضع تلك المبادىء النبيلة وباعتباركم الرئيس المكرم للديموقراطية الامريكية العظمى الديموقراطية التى دخلت الحرب لا لمأرب ذاتى وإنما لمجرد خدمة قضية الحرية والعدالة . »

وأذكر ثانية أن موارد الولايات المتحدة المادية والعلمية استخدمت

بتمامها مع الجهود الادبية العظمى التى بذلتها الجمهورية . ولم يكن استخدامها للدفاع عن نفسها ولا رغبة فى الفتح . وليسمح لى أن أقول أيضا انها لم تستخدم لتثبيت سيطرة أجنبية على بلاد لا تريدها ، وانما كما أكدتم سعادتكم لاقامة نظام عدالة دولية يجب أن تخضع لها الامم القوية والضعيفة على حد سواء . »

« ان تلك المبادىء التى اعلنت باسم الشعب الامريكى لتكون قاعدة صلح ديموقراطى دائم تأصلت فى قلوب الشعب المصرى كله الى حد انه ثار وهو أعزل من السلاح طلبا لتطبيق تلك المبادىء على قضية بلده . »

« ولم يكن ايمانه القاطع بالاربعة عشر نقطة وبخطابة ٢٧ سبتمبر الماضي وبغيرها من التصريحات ليتزعزع . وقد عجز رصاص الجيش البريطانى فى مصر عن أن يزحزح قيداً أنملة ، اعتقاده الثابت فى مقدرتكم ومقدرة الشعب الامريكى تحقيق المبادى التى قاتل فى سبيلها وفاز . »

« وقد رأى الشعب المصرى فى نفيى ونفى زملائى محاولة من السلطات البريطانية يراد بها حرمان البلاد من الاستفادة برعايتكم . ولكن ارادته تغلبت فأطلق سراحنا . وكان أول واجب قمنا به اذ وصلنا الى باريس أن طلبنا مقابلة سعادتكم . على أننا منعنا ذلك ثم لم تنقض الا ايام قلائل حتى نشر فى جميع أنحاء العالم اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالحماية البريطانية على مصر .

« ولكن الانباء الواردة تدل على ان الخبر لقى فى مصر آذانا صماء اذا لم يكن فى استطاعة المصريين ان يتصوروا أن المبادىء التى جعلت العالم يعلل نفسه بعهد حرية ومساواة سياسيتين جديدتين هى التى تسجل العبودية على امة بأسرها . »

لقد كانت نتيجة قرار مؤتمر الصلح فى شأن مصر أن عمدت السلطات العسكرية البريطانية الى اتباع سياسة انتقام مطرد في جميع انحاء البلاد ونفذت فى المدن والقرى شر أنواع النهب . واحرق بعض القرى عن آخره وصارت آلاف الاسر عديمة المأوى . »

« ويحاكم الذين لا يحيون الضباط البريطانيين أمام المحاكم العسكرية حتى ان القضاة فى مديرية قنا أبوا أن يذهبوا الى المحاكم حتى لا يتعرضوا لمثل هذه المهانة . »

« ويستخدم الكرباج بغير حساب وتساء معاملة الاعيان ويسجنون وتنتهك أعراض النساء . وقد حدث ان زوجاً كان حاضراً وحاول أن يحمى شرفه فقتله الجنود بالرصاص . »

« كل هذا لان الشعب المصرى اجترأ على أن يطلب تحريره سياسيا ولكن لا مجال للشك فى أنه سيثابر على طلب حريته السياسية . سيفعل ذلك وهو يعتقد اعتقادا ثابتا فى صحة قضيته وموافقته من اعماق قلبه على المبادىء التى اعلنتموها سعادتكم . فاما أن ينجح بمساعدة أمريكا أو يهلك ضحية ولائه وحسن اعتقاده . »

« لهذه الاسباب أرجو أن تسمح سعادتكم لى ولاحد زملائى بمقابلتكم حتى نبين لكم حقيقة الحال فى مصر . »

« وأتشرف أن أكون لكم ياسيدى المخلص المطيع الخاضع »

« الامضاء . سعد زغلول »

رأى أعضاء الوفد أو بعضهم أنهم فى وسط امم لايصل الى قلوبهم نداء الحق وليس للعدل فى نظرهم وزن . بل الكل متضافرون على تنفيذ مايريدون لصالحهم مهما يكن مغايرا لمبادىء الانصاف . لذلك أصموا آذانهم عن أن يسمعوا قضية مصر .

الخلاف بين أعضاء الوفد فى باريس — وكان من نتائج ذلك أن رأى الاستاذ عزيز منسى مستشار الوفد . أن الوفد انما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه . أما وقد بت المؤتمر فى الدعوى دون أن يسمح بسماع مصر فقد انتهت المهمة التى قدم الوفد من أجلها . وتحتم عليه العودة الى البلاد ليبلغ الامة التى وكلته نتيجة مسعاه لتحقيق ما وكل له . فوافقه على رأيه بعض الاعضاء .

ولكن البعض الآخر كان يعتقد أنه لايزال هناك بصيص من الامل فالدأب والسعى واجبان

ولم يستطع هذا الفريق الذى كان متشبثا باردان الامل أن يحول الاستاذ منسى عن اصراره على رأيه الذى أتبعه بالاستقالة من أعماله بالوفد وحذا حذوه الاستاذ ويصا واصف الذى اكتفى بطلب اذن بالعودة الى مصر وفعلا طلب جوازا بذلك من قنصلية انكلترا بباريس .

وإنه وإن كان أمل من فضلوا الجهاد ضئيلا فان هناك من العوامل ما كانت تدفعهم الى الانضمام الى صف اليائسين .

حتى لقد أتى وقت حل فيه الوهن محل الرجاء . وسارت عقيدة ان لاتثريب على المجتهد إن هو قصر عن بلوغ غايته مادام قد قام بواجبه دون تقصير .

اضمحل الامل فى الفوز حتى قال بعض الاعضاء صراحة بجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ « ان مهمة الوفد قد انتهت فعلا . وان الامل فى الحصول على الاستقلال لم يعد له وجود وأن كل قول عدا ذلك يعد مغالطة » ولقد بلغ اليأس من النفوس مبلغاً جعل رئيس الوفد يصرح فى تلك الجلسة بقوله « إن عملنا الآن ليس الا تنظيما للهزيمة . »

احتجاج الوفد على معاهدة الصلح مع النمسا — وكان المؤتمر قد أكمل تحرير معاهدة الصلح مع النمسا وسلمها الى المندوبين النمسويين وقد وردفيها عن مصر ما يفيد اعتراف النمسا بالحماية التي بسطتها بريطانيا العظمى على مصر فلم يسع الوفد وقد رأى الابواب تغلق فى وجهه بابا بابا الا أن يرسل للمؤتمر فى ٦ يونيه احتجاجا على هذه المعاهدة نثبت هنا تعريبه :

« تطلب الدول المتحالفة والدول المشتركة معها من النمسا الاعتراف بالحماية على مصر وهذا الطلب وارد فى شروط الصلح التى فرضت على المانيا . ».

« فى وسع النمسا والمانيا ان تنضما فى الاعتراف بهذه الحماية الى الحكومات الاخرى التى كانت تحاربهما على أن قبولهما للطلب لا يبرره ولذلك ستتابع مصر تجاهل حماية لم تطالبها قط ولم تدع الى معرفتها او بحثها ولم تعترف ولن تعترف بها قط . »

« عند ماقدم مشروع المعاهدة الى المانيا لاول مرة احتججنا على المصير المفروض على بلادنا وعاد وفدنا الى رجاء اعضاء مؤتمر الصلح ان يعيدوا النظر فى قرارهم نحونا ، وهو قرار لاشك فى أنهم اعتقدوا فى عدالته ولكن ليس ثمت مؤتمر يعقد لاقامة صلح دائم عادل يستطيع ابرامه لانه مناقض للعدل مناقضة تامة . ضار بمن يعنيهم الامر . »

« إن القرار غير عادل لانه تقرر دون أخذ رأى الشعب المصري والحصول على موافقته وهو مناف لمبادىء العدالة والحق منافاة تامة ، تلك المبادىء التى يزعم الحلفاء انهم حاربوا للدفاع عنها ونصرتها . »

«وهى ظالمة لانها على طرفى نقيض مع الاربع عشرة نقطة التى وضعها الرئيس ولسن . والتى قيل إنها قاعدة الصلح المقبل . وهى غير عادلة أيضا لانها تناقض الفقرة الاخيرة من المادة الثانية والعشرين من حزب الامم ، وهذا عمل ضار بمصر وبسلام العالم فى وقت واحد . »

«لقد احتلت انكلترا بلادنا ٣٦ عاما بغية اقتياد بلادنا الى الاستقلال التام على ماتقول ، ونحن نقول هنا ، انصافا لها ، أنها أنجزت مهمتها

وأنجزتها فوق كل رجاء لان مصر لاتزال بعد ٣٦ عاما تنتظر استقلالها وتنتظر نهاية احتلال غير شرعى كان المقرر انه سيكون وقتيا فقط . »

« ولكن هذا الاحتلال ، على العكس ، مثير لنفوسنا ماس بكرامتنا فقد عمد الانكليز بكل الوسائل التى لديهم ـ ولاسيما فى الشهور القليلة الاخيرة ـ الى جعل النير الذى أثقلوا به كواهلنا لايطاق أكثر من ذى قبل وحاولوا أن يشقونا على بعضنا . وعذبونا دون شفقة وعملوا بالنار والسيف وبوسائلهم السياسية الشيطانية وبقرارات لاتتوقعها قط يبرمها مؤتمر الصلح ، على تثبيط عزائمنا وقطع ثقتنا ورجائنا فى عدالة شعبكم حتى نقبل سيادتهم . ولكن هذا كله ذاهب سدى . فلا يمكن لأى شعب أن يتغلب على إرادة شعب بأكمله فى ظل الحق أن يعيش وأن يكون مستقلا . »

« واذا كانت حالات المعيشة التى سردتها فيما سبق مثالا للصلات العادية بين انكلترا ومصر فكيف يمكن اذن أن تقبل بلادنا حماية لاقاعدة لها الا الاضطهاد والاجحاف . ولانتيجة منها سوى الكراهية والبغضاء ؟ »

« أما فيما يختص بسلام العالم فالقرار الذى بت فى أمر مصر لا يمكن إلا أن يجىء بضرر لانه برغم اعتراف رئيس الولايات المتحدة بالحماية الانكليزية على بلادنا . وبرغم اجماع اربع وعشرين دولة على طلبها من المانيا الاعتراف بالحماية ، وبرغم وحشية الوسيلة التى استخدمها الانكليز

لتثبيط رجاء شعبنا ومقاومة أمانيه في أن يكون حرا ، فان الحالة فى مصر لاتزداد الا حرجا يوما بعد يوم . »

« ورغم هذا لم يفقد مواطنونا كل أمل فى حكمة المؤتمر وعدالته إذ ماذا يصيبهم لو رأوا انفسهم قد ألقوا ثانية فى مرارة اليأس أو اضطروا الى التسليم مرة اخرى بان القوة هى التى تفوز على الحق ؟ من يدرى ماذا يحدث فى بلادنا اذا وقع ذلك ومن يضمن السلام فى مصر ؟ اذ من المتعذر حمل المصريين على إدراك كنه الامتياز القاسى المشئوم الذى اختصت به اذ استثنوا وحدهم من القاعدة العادلة العظمى التى اختيرت فى الصلح الجديد وهى « قاعدة حق الشعوب فى التصرف فى مصير نفسها بنفسها . »

ولو فرضنا ان مصر انزلت الى درك الارقاء أفلا كان يجب ان تظل صاحبة الحق فى اختيار سيدها وطريقة حكمها ؟ أوعلى الاقل ، أفلا كان يجب أن تبلغ فى ذلك وتستشار فى هيئة الحكومة التى تطبق عليها ؟ . »

استثنيت مصر وحدها من الاشتراك فى مبادىء الحرية والحق والعدالة التى طبقت على الامم الاخرى ووضعها مؤتمر الصلح . استثنيت مصر رغم المساعدة التى قدمتها لقضية الحلفاء عن طيب خاطر . »

« والواقع ان حالة بلادنا تدعو اليوم الى اليأس أكثر منها سنة ١٨٤١ بل أكثر أيضا . لان الاصدقاء الذين اعتمدنا على مساعدتهم واعداءنا اتفقوا على وضع قيود الاستعباد فى رقابنا الى الابد . »

وعلى هذا فاننا باسم الشعب المصرى نحتج على ذلك العمل الجائر المنافى للشرع والضار كلية بمصالح مصر وسلام العالم : »

« ونحن نسأل مؤتمر الصلح ثانية ان ينصت الى صرخة مصر كما انصت الى اصوات شعوب كثيرة متألمة فان ذلك لايخرج عن المبادىء النبيلة التى أقامها فوز الحلفاء فى جميع أرجاء العالم . وهذا العمل يوفر أيضا إراقة دماء ابرياء ويرمى الى تقرير سلام العالم . »

والظاهر ان خطاب سعد باشا الى الرئيس ولسن قد وجد هذه المرة بابا الى قلبه ولكنه لم يستطع اجابة سعد باشا لأنه كان يشعر بغرابة مركزه تجاه الوفد حيث إنه سبق له الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر . وهو أمر ينافى مبادئه التى أعلنها فى العالم وجعلها شعاره .

أراد الرئيس ولسن أن يلتمس له مخرجاً من هذا الموقف المحفوف بالمكاره الادبية فأوعز الى سكرتيره الخاص المستر كاوز أن يرسل الى سعد باشا كتاباً يقول فيه إنه لايجد متسعاً من وقته لمقابلة سعادته وأحد زملائه وأنه يرجو أن تسمح له الظروف بذلك فى المستقبل.

تلقى سعد باشا هذا الكتاب المؤرخ فى ٩ يونيه . ثم أرسل له الرد بتاريخ ١٨ منه . وهذا تعريبه :

« سيدى العزيز »

« أتشرف بأن أبلغكم استلام خطاب سكرتيركم الخاص المؤرخ

ه الجارى الذى قال فيه انكم ليس لديكم متسع من الوقت لمقابلتى وأحد زملائى . على اننا يسرنا أن نلاحظ انكم لاتنفون الرجاء فى مقابلة فى المستقبل . »

« ونحن واثقون أنكم ياسيدى الرئيس ، تدركون المركز الذى وضعتم فيه من جراء دور الزعامة الدولية الذى توليتموه . ونريد أن نفهمكم مبلغ يأس الشعب المصرى اذا فشل وفده فى الحصول حتى على أن نسميه نصير الحق والعدالة الدوليين . »

« واننا لانعتقد انكم تريدون أن يحكم على مصر دون سماع أقوالها ولا نشعر بأن فى استطاعتكم أن تكونوا رأياً فى الحالة المصرية بغير سماع أقوال المصريين أنفسهم .

« واعتقادنا انكم تركتم المجال مفتوحا لاحتمال مقابلتنا فى المستقبل ونحن نرجوكم باحترام أن تسمحوا بذلك بأسرع مايمكن حتى يسجل التاريخ لكم الفخر فى هذه المسئلة كسكل مسئلة اخرى مرتبطة بالمؤتمر . »

« وأتشرف بأن أكون ياسيدى خادمكم المخلص المطيع »

« الامضاء : سعد زغلول »

« رئيس الوفد المصرى »

أعمال الوفد بأمريكا — ومهما يكن من أمر فان الرئيس ولسن شاء أن يتناسى مصر وقضيتها لان مركزه كان يقضى عليه بذلك بعد أن صرح بالاعتراف

بالحماية البريطانية عليها . ولكن اذا كان رئيس جمهورية الولايات المتحدة قد تعمد تنكب هذه القضية ووضع اصابعه فى اذنيه حتى لا يصل اليه صوت استغاثة تلك الامة المظلومة فان الوفد لم يعدم وسيلة للتقرب من بعض الاحرار الامريكيين . وكان هؤلاء قد أوفدوا وفداً منهم الى باريس لمساعدة الايرلنديين على نيل استقلالهم فتعرف الوفد المصرى باعضائه وهم من ذوى النفوذ فى بلادهم فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية المصرية فدرسوها بدقة ثم أخذوا ينشرون الدعوة الى نصرة مصر بين من يثقون بمبادئهم فى مجلس الشيوخ الامريكى . فضلا عما أذاعه الصحفيون الامريكيون فى صحفهم بعد أن وقفوا على حقيقة المسئلة المصرية فى المأدبة التى أقامها لهم الوفد :

وهكذا بدأت الاصوات ترتفع فى مجلس الشيوخ الامريكى والالسن تلهج بذكر ظلامة مصر والمصريين :

وحدث فى جلسة ٢١ يونيه بالمجلس المذكور ان اقترح المستر «مايسون» أحد الشيوخ الاعتراف بالجمهورية الايرلندية . فتناول بعض الاعضاء — المستر (بواره) — المسئلة المصرية ولفتوا الانظار الى ماحل بأهلها من الاجحاف . وقالوا انه لا يجوز أن تحرم مصر حقا منح لغيرها كالحجاز مثلا وهو تقرير مصير نفسها بنفسها . فى حين انها لا تقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من البلاد التى أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تغمرها بنعم

الحرية والاستقلال على حساب الغير . ثم أشاروا الى برقيات الاحتجاج التى وردت على المجلس من الوفد المصرى بباريس .

وكان على رأس القائمين بهذا الدفاع عن حقوق مصر المستر «بواره» المذكور فوصلت أنباء هذه الحملة الى الوفد . فأرسل له سعد باشا برقية الشكر التالية فى ٤ يونية . وهذا تعريبها :

« المستر بواره العضو بمجلس الشيوخ بواشنطن »

« باسم الانسانية والعدل . باسم الشعب المصرى جميعه الذى أتشرف بأن أنوب عنه أقدم لجنابكم خالص الشكر لعطفكم على مصر والاشارة اليها فى خطابكم بمجلس الشيوخ . فنحن الذين حاربنا مع الحلفاء جنباً لجنب وضحينا ضحايا كثيرة فيما كنا نراه سبيل الحرية والعدل قد حرمنا من إسماع صوتنا الى مؤتمر السلام وخولفت معنا المبادىء التى دخلت أمريكا الحرب لنصرتها . وبذلك عومل ابناء الفراعنة معاملة السلع التى تباع وتشرى . وان المصريين ليعتمدون اعتمادا تاما على مساعدة الشعب الامريكى محب الحرية ، فى تحقيق الآمال القومية كشعب حكم عليه بالاستعباد الابدى ، من غير أن يسمع دفاعه . »

« رئيس الوفد المصرى »

وقد ورد اسم مصر ثانية فى جلسة مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢٥ يونيه . ذلك ان المستر « والش » العضو بالمجلس المذكور اتهم وفد

الصلح الامريكى فى باريس بخيانة المبادىء التى قصد باريس لنصرتها وتأييدها . حيث استثنى الامم التى كانت تحت حكم أصدقائهم من أن تطبق عليها قاعدة « حق الشعوب فى تقرير مصير نفسها بنفسها » كما طبقت على الشعوب التى كانت تحكمها أعداؤهم . ثم جرى ذكر مصر بهذه المناسبة فقال أحد الاعضاء «إن معاهدة الصلح لم توضع الا لخدمة مصالح بريطانيا . »

وإتماما لذكر مساعى الوفد فى امريكا نرى أن نواصل هنا نشر باقى أعمال الوفد بتلك الديار فنقول :

بفضل مساعى الدكتور حافظ عفيفي بك توصل الوفد الى التعرف بالمستر جوزيف فولك من أكابر محامى الولايات المتحدة فعهد اليه بتولى رفع القضية المصرية أمام مجلس الشيوخ فى بلاده. فلما فحص المحامى القضية واطلع على مستنداتها قبل التوكيل فيها بعد ان اقتنع كل الاقتناع بشرعية مطالب المصريين .

عمد الاستاذ فولك الى عمل حركة نشر ودعاية عن القضية بالصحف الامريكية ليهيىء الافكار هناك لتلقى البحث فيها . ثم طرح تفاصيل المسئلة أمام لجنة الشئون الخارجية للمجلس .

وحدث ان اللجنة بعد سماع اقوال الاستاذ فولك عن مصر رفضت طلباً مقدماً من مندوبى بلاد الهند يطلبون به سماع أقوالهم . فاعترض

المستر « هتشكوك » زعيم الحزب الديموقراطى على هـذا الرفض قائلا : « كيف يمكن أن يسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهنود ؟ مع أن ظلامة الفريقين متماثلة . وهى ضد خصم واحد . » فكان جواب اللجنة « ان مصر تعد ، من الوجهة السياسية ، غير خاضعة لانكلترا ولا لتركيا . وإنما هى يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها . »

فطير المستر فولك هذا القرار أو هذا الحكم الفرعى الى الوفد بباريس وهـذا طيره لمصر فنشرته الصحف المصرية مستبشرة . كما أن بعض الصحف الفرنسية نشرته دون أن تعلق عليه .

وفى جلسة مجلس الشيوخ الامريكى المنعقدة فى ١٨ اغسطس القى المستر « بواره » العضو بالمجلس خطابا ضافيا عن مصر نورد هنا تعريبه منقولا عن نفس محاضر اعمال المجلس (صفحة ٤٢٠٥ مجلد ٥٨) قال جنابه :

« . . . . . ولكن صحف الامس نشرت خبراً متأخراً مدة شهر ونصف شهر : وهو ان امة من الامم الخاضعة لانكلترا توجد الآن فى حالة احتجاج عنيف . ان لم تكن فى حالة ثورة علنية ضد سلطة الحكومة البريطانية . »

« فى سنة ١٨٨٢ دخلت انكلترا مصر من تلقاء نفسها بدعوى ضمان مدفع بعض الديون واعلنت للعالم مرات عديدة على لسان رجال حكومتها

الذين كانوا فى الوزارة مثل غلادستون وغيره أنها لم تذهب الى مصر الا لتسوية بعض أشياء وأنها متى سويت اى متى دفعت الديون فانها تنسحب من مصر.»

« وكان هذا التصريح يجدد بين وقت وآخر منذ ١٨٨٢ بعبارات أخرى مدة اربعين عاما انقضت ولكن انكلترا ادعت فى سنة ١٩١٤ أن حالة الحرب تضطرها الى اعلان الحماية على مصر فاعلنتها. وأقامت فى البلاد حاكما عليها انتخبته الحكومة الانكليزية.»

« وأكد حينئذ أن هذا العمل ليس الا الخطوة الاولى فى سبيل استقلال مصر. وظن الشعب المصرى، بحسن نية، أن امة صديقة تحميه وأنها تزمع حقيقة أن تضمن له الاستقلال الذى قاتل فى سبيله منذ زمان طويل. فصدق واتبع هذا الاعتقاد.»

« ولما عقد مؤتمر الصلح أخذ الشعب المصرى ينتخب مندوبين عنه يبسطون قضيته أمامه ولكنهم حيل بينهم وبين عرض أمورهم. بل عمل ماهو شر من هذا وذلك ان أولئك المندوبين اعتقلوا وسجنوا ومع أنهم أطلق سراحهم الآن فقد منعوا الجوازات التى تمكنهم من المجىء الى أمريكا.»

« ولم يول العالم هذا الحديث الا قليلا من العناية. ولم نكن نعرف أن المجهود الذى يبذله أولئك النواب للمثول أمام مؤتمر فرساى يمثل

فى الحقيقة احتجاج أمة بأسرها وثورة شعب متحد فى اللغة والمدنية تجرى فى عروقه روح الوطنية العريقة . »

« وقد تحول احتجاجه الآن الى حالة حرب دامت منذ الساعة التى علم فيها ان الحماية تزمع أن تكون دائمة . ولا تزال مستمرة حتى الآن وفى الساعة التى أتكلم فيها ، يكبح جماح شعب مصر هذا بالقوة ويحكم بسنان الحراب فالدم والخراب يسودان جميع البلاد . »

« واكرر القول هنا بأنه ، مع أن كل ذى قلب لابد أن يستفظع تلك الامور المثيرة للنفوس ، فانى لاأزمع بحثها هنا . بل سأقتصر على ضرب مثل جديد للحالات التى ستحتم علينا المادتان العاشرة والحادية عشرة من عقد حزب الامم الاهتمام بها . »

« ان مراجل الاستياء والثورة تغلى فى الشرق كله ويعد سكانه ثلث أهل العالم . »

« تلك هى الحالة التى يطلبون منا المصادقة عليها . »

« أضيفوا الى ذلك احتجاجات الملايين من رعايا انكلترا الذين يرفعون اصواتهم بالاحتجاج لانهم لايريدون أن يكونوا تحت الراية البريطانية ويثورون على سلطة بريطانيا التى يطلب منا صيانتها وتأييدها . »

« ان الحكومة الانكليزية استولت من جراء هذه الحرب ياسيدى الرئيس على أرض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة . »

« قيل إن تجارب الماضي بددت المطامع الاستعمارية . ومع هذا فمتى تم عمل مؤتمر فرساى وأخرجت المعاهدة ثمارها فان انكلترا كما أكرر القول ، تكون قد نالت أرضاً تبلغ مساحتها مساحة الولايات المتحدة وبسطت سلطانها على ٣٣ مليون نفس . على أن هذه الملايين التى صار أو سيكون عليها السيطرة التامة قامت حتى لتكاد تكون بأسرها اليوم ثائرة عليها . »

« تقلقنى هذه الحالات كما قلت . فلم يعد ممكنا أن تنفض الولايات المتحدة يدها منها اذ متى تمت الموافقة التى من شأنها أن تقيم قائمة حزب الامم فان هذه المسائل قد تصير حيوية لنا كما لو عرضت لنا فى داخلية بلادنا . وقد يضطرنا الامر الى احتمال تبعة تقريرها فى مصر كما لو كانت فى المكسيك أو فى بلادنا نفسها . »

« وإنى أريد أن ألفت نظركم ياسيدى الرئيس الى بعض هذه الحقائق وسأطلب تدوين غيرها فى المحضر الرسمى . »

« اذكروا ياسيدى الرئيس ، أن الخبر الذى جاء الى الشعب الامريكي اليوم فقط ، كان يجب أن يصل الينا منذ اسابيع عديدة . ومع هذا فانه لم يصل الينا بواسطة الشركات البرقية بل بواسطة المندوبين الذين اختارتهم الامم المستعبدة ليعرضوا أمرها على الولايات المتحدة . »

« وبعبارة اخرى يطلب من الشعب الامريكى أن يعجل فيوافق

على معاهدة فى حين ان الوكالات مثل وكالتى روتر وهافاس تتعمد إخفاء أخبار عنا قد تتوقف عليها يوما ما حياة مئات الالوف من مواطنينا وتمنع عنا معلومات تمس صميم المعضلة التى نسعى لحلها أمام الحقائق المعروضة الآن أمام أنظار الشعب الامريكي فجاءت رغم احتجاج تلك الدول التى يطلب منا أن نؤلف معها جمعية . »

« إننا نعرف أن كوريا خربت وأبيد أهلها فى السنوات الاربع الماضية . وما من فظيعة ألمانية الا ولها مثيل فى المعاملة التى انزلتها اليابان بكوريا . ومع هذا فقد كانت التعاليم تنشر بانتظام بين الشعب مظهرة له مبلغ البركة التى تحظى بها كوريا من السيادة اليابانية حتى أتيح لجمعيات مسيحية مختلفة أن تكشف الحقيقة بواسطة بعض أعضائها . »

« والواقع انه لما كان يصل الينا خبر صحيح من مصادر لا يجرؤ أحد على إثارة الشك حولها كان يتجلى أن أخذ اليابان كوريا تحت كنفها جاء نقمة للشعب الكورى المسكين لا نعمة . »

« وهذا نفس الواقع فى القطر المصرى وفى أجزاء اخرى من اوروبا حيث الامم المستعبدة مهددة بتلك السيادة وذلك القانون الذين نزمع المصادقة عليهما وجعلهما دائمين . »

وهنا عدد المستر (بوازه) حوادث ارتكبت فى القاهرة والشوبك والشبانات والعزيزية والبدرشين وشبرا الشرقية وكفر الحجاوى أنحاء مختلفة من الوجه القبلى ثم قال :

« تلك هى الوقائع التى طلب الشعب المصرى أن يؤذن له بعرضها على المؤتمر . ولكن كما أن اليابان منعت مندوبى كوريا من رفع صوتهم فى فرساى لعرض حقائق على العالم واطلاع أعمل الولايات المتحدة على ماهية الشريك الذين يزعمون الاتحاد معه . كذلك منعت الحكومة الانكليزية استقبال المندوبين المصريين لبسط تلك الحقائق الواقعة أمام المؤتمر أيضا . »

ثم قرأ المستر (بواره) قسما من شهادة قال إن لديه صورة منها وانها بتوقيع ابن عمدة الشوبك ويتناول هذا القسم حوادث وقعت فى منتهى الفظاعة والوحشية ثم قال الخطيب :

« أطلب ياسيدى الرئيس ان يسمح لى باثبات وقائع اخرى فى المحضر دون تلاوتها . »

« وكان المستر (إدج) الرئيس فى مقعده ولم يحدث اعتراض . وسمح المستر (بواره) بما طلب . »

المستر بواره — : « سأتلو عليكم عبارة من العرائض التى قدمها المندوبون لمؤتمر الصلح وبعض نقط جلية من الالتماس الذى قدمته مصر للمؤتمر بطلب استقلالها وهى : »

« إن مافعلته الانكليز فى مصر حفر بيننا وبينهم هوة يستحيل معها أن يقبل المصريون السيادة الانكليزية بعد ذلك . »

« واننا نعرف أن سواد الشعب الانكليزى لا يوافق على ما يحدث فى مصر الا انه يجهل تلك الوقائع العظيمة جهلا تاما . فان الحقيقة أعدمت ولم يترك لها أى أثر . »

« ألا يحق لنا أن نشك فى فوز العدالة ونحن نرى العقبات تكدس أمامنا ونرى صوت انكلترا القوى يعلو على صوتنا الضعيف . »

« إذا كانت الفظائع التى ترتكب ضد العدو متنكرة فما القول فى فظائع ضد أمة صديقة متحالفة ؟ »

« تعد السلطات البريطانية معاهدة لوندرة (قصاصة ورق) وكذلك الوعود الرسمية التى صرح بها رجال الحكومة الانكليزية رسمياً . »

« إن مصر بأسرها ترفض السيادة البريطانية . فاذا وافق المؤتمر على ضياع استقلال ذاتى نلناه منذ مائة عام كان ذلك ظلماً جلياً . فهل يعقل أن يعامل الشعب المصرى معاملة السلع . »

« لنفرض ، لتسهيل المناقشة ـ وأسلم بذلك تسليما تاما ـ أنه بولغ فى فظائع كوريا . ولنفرض أيضا أنه بولغ فى الفظائع التى ارتكبت فى مصر وأن يد الخيال امتدت الى أعمال القسوة التى سيفضح أمرها فان ذلك لا ينفى أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منا نحن أن نساعدها على البقاء وتأبى (أى الشعوب) الاذعان للتبعية أو الخضوع دون مقاومة تؤدى مع الزمن الى الحرب . وحالة الحرب موجودة من الآن وستبقى بين الناس حتى يضطر ظلم لا يقاوم تلك الشعوب الى الخضوع . »

« وإنى أسألكم إذا كان يصح أن يطلب من الولايات المتحدة الاشتراك فى هذا الظلم أنى أقوم فى وجه جمعية يكون زملاؤنا فيها مثل تلك الامم التى لاتدعم مدنيتها أو حكومتها بالمبادىء السائدة فى جمهوريتنا نحن . »

« فاذا قبلنا الحالات الحاضرة واشتركنا مع تلك الدول فان هذا يكون رضاء منا بتحمل عبء ذلك الظلم الذى امتاز به شركاؤنا قبل دخول جمعيتهم . »

« وهذا ما يحدو بى الى التمسك من جديد بالنقط الثلاث التى أريد أن الفت النظر اليها وهى :

١ ـ « ان وكالات الاخبار الانكليزية والفرنسية تبذل الجهود الدائمة دون انقطاع أو كلل لاخفاء الحقائق الواقعة عن الشعب الامريكى . »

٢ ـ « انهم بينما يبقوننا فى ضلال يضايقوننا ويحثوننا على الوصول الى عقد معاهدة قبل معرفة الحقائق المرتبطة بها . »

٣ ـ « إن المادتين العاشرة والحادية عشرة تضطراننا الى التقيد بقيد لاحد له وهو المساعدة على ابقاء شعوب فى حالة تحتج عليها بشدة من الآن وهذه مهمة مروعة مثقلة بالصعاب من كل نوع . مهمة تناقض تصريحاتنا ومبادئنا وعقيدتنا السامية مناقضة تامة . فلماذا نتعجل ؟ لنسعى اولا الى معرفة كل ما تصح معرفته قبل قبول هذا العبء الكبير . حتى اذا كان لابد من قبوله كنا على علم بمبلغ ثقله . »

وذكر المستر بوراه بعد ذلك شهادات ومحاضر تحقيق عن حوادث مشهورة وقعت في القطر المصرى .

مذكرة المستر فولك ردا على السفارة البريطانية — ومن أهم ما كان من عمل الوفد المصرى عن القضية المصرية فى الولايات المتحدة الامريكية المذكرة التى قدمها المستر فولك المحامى عن الوفد بتلك الديار الى وزير خارجية الولايات المتحدة عقب البيان الذى نشر من السفارة البريطانية بواشنطن المتضمن الادلاء بالادلة التى زعمت السفارة المذكورة فى أنها تثبت أن الحلفاء غير مدينين لمصر بمعونة كبيرة وأن القول بأن ملبونا حاربوا فى صفهم خطأ محض . وهذا نص البيان :

« واشنطن فى ٦ سبتمبر — نشر المستر رونالد لندسى القائم بأعمال السفارة البريطانية رسالة الى المستر جودفر هول محرر « مونتجمرى ادفرتيزر » التى تصدر بمونتجمرى وهى التى يرد بها على سؤال المستر هول « عن عدد الجنود المصريين الذين حاربوا تحت الراية البريطانية فى اثناء الحرب وكم كان عدد الخسائر التى لحقت بهم . »

« ويقال إن الباعث على هذا السؤال هو المذكرة التى قدمها حديثاً المستر جوزيف فولك حاكم ولاية ميسورى سابقاً الى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة والتى لفت فيها المستر فولك نظر اللجنة الى أن « مليوناً من الجنود المصريين قاتلوا فى صفوف الحلفاء . »

« قال المستر لندسى الذى كان بمصر فى خلال الحرب كلها « ان الحكومة البريطانية قد عنيت بأن تتحاشى الفضاء على السيادة المصرية . والجنود المصريون يخدمون دائماً تحت العلم المصرى لا الانكليزى . ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية بمصر وفيما عدا هذا ترفع الراية المصريه الخاصة » ولو أنى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلول الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينضو جندى مصرى تحت الالوية البريطانية . ولكن هذا بيان ناقص ولا مراء — فانه فى فبراير سنة ١٩١٥ لما هاجم الجيش التركي مصر اشتركت بطارية من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية فى الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه البطارية التى ادارت رجالها مدافعهم بمهارة وكفاءة فساعدوا على رد العدو . وفى اعتقادى ان الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى . »

« ولم تشترك فى العمل فى خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ولكن فى الادوار الاخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو اربع بحراسة خطوط المواصلات فى سينا بينما كان الجنرال اللنبى يغزو سوريا وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز فى وقت من الاوقات ولكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لنار القتال » .

« وفضلا عن ذلك فقد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال

والنقل الملحقة بالقوات البريطانية . وكان هؤلاء مستخدمون لمدة قصيرة تتفاوت من ثلاثة أشهر الى ستة . وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبى بالاعمال اليدوية وغيرها مما لايستدعى مادة فنية . وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة لانهم أباحوا لعدد من الجنود (الانكليزية) أن يكونوا فى خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا فى ساقة الجيش . »

« ولست استطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين الحقوا بفرقة العمال ولكنهم بلغوا فى بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر قرب خط القتال فأصابتهم بعض الخسائر . وليس فى وسعى أن أقول كم تبلغ مثل هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكنى أعتقد انها تبلغ فى الجملة ١٥٠٠ ما بين قتيل وجريح فى خلال سنوات الحرب الاربع . »

وهذا هو رد المستر فولك على هذا البيان نثبت هنا تعريبه خدمة للتاريخ :

« وشنطن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ »

« جناب المحترم المستر ويليام فيليب القائم بأعمال وزارة الخارجيه بواشنطن »

« إيماء الى الحديث الذى دار بيننا اليوم بشأن البيان الذى أذاعته السفارة البريطانية فى الثانى من سبتمبر ، والذى يظهر أن المراد به إعلان

سياسة بريطانيا إزاء مصر ارسل اليكم - بناء على طلبكم - صورة من هذا البيان وقد نشرته بنصه كل جرائد هذه البلاد والصحافة المتحدة والمشتركة كما نشرته التيمس بلندن وغيرها من الصحف الانكليزية . »

« وألفت نظركم الى الفقرة الثالثة التى يقول فيها المستر لندسى الذى كان بمصر طول مدة الحرب : (ان الحكومة البريطانية قد عنيت أن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية والجنود المصرية تخدم دائما تحت العلم المصرى لا الانكليزى . ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية بالبلاد المصرية وفيما عدا هذه ترفع الراية المصرية الخاصة) . »

« قد يكون من المناسب أن تسأل الحكومة البريطانية بصفة غير رسمية عن هذا البيان وهل هو يحدد رسميا سياسة الحكومة البريطانية فيما يختص بمصر . فاذا كان الامر كذلك . فلابد أن يتبع هذا نتائج معينة أما اذا كانت السفارة البريطانية قد جاوزت حدودها باصدار هذا البيان فان نتائج أخرى معينة خليقة ان تنشأ عنه كذلك . »

« وانى أرسل اليكم فضلا عن هذا البيان ، صورة من رسالتى التى بعثت بها الى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة لتضموه الى ملفاتكم وهذه الرسالة عبارة عن رد على البيان الذى أذاعه ممثلو الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالاجراءات التى اتخذت

أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ . »

« وتفضلوا بقبول شكرى وأحسن تمنياتى . »

« المخلص جوزيف فولك »

وهـذا هو رد المستر فولك على بيان السفارة البريطانيـة البادى الذكر :

« جناب المحترم المستر هنرى كابون لودج رئيس لجنـة العـلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بواشنطن . »

« فى الثانى من سبتمبر وزع المستر رونالد لندسى القـائم بأعمـال السفارة البريطانية بواشنطن على الصحف بيانا يتضمن تعليقه على مذكرتى عن القضية المصرية التى قدمتها للجنة العلاقات الخارجيـة بمجلس الشيوخ وقد أنكر فى هذا البيان الحقيقة التى أوردتها فى المذكرة وهى أن اكثر من مليون مصرى حاربوا في صف الحلفاء . وحاول أن يقصر العـدد على مايقرب من الثمانين الفاً . »

« وبدلا من أن يدون إنكاره أمام هيئتكم وينازعنا الامر بالمحكمة العلنية التى أقامها مجلس شيوخ الولايات المتحدة انتهج سبيل المحاولة وأرسل كتاباً مفتوحاً الى الصحف . ومن أجل ذلك أرى من الملائم أن يوجـه الرد الى لجنتكم بهذه الطريقة غير الرسمية . »

« ولـكى أزيد لجنتكم علما . أقدم لكم التلغراف التالى الوارد من

سعد باشا زغلول أكبر نواب مصر ورئيس الوفد الذى ندبته الامة المصرية وأرسلته الى مؤتمر الصلح . وهو الآن فى باريس . وهذا هو التلغراف : »

« روت جريدة التيمس الصادرة بلندن فى الرابع من سبتمبر أن السفارة الانكليزية بواشنطن تنكر البيان الذى قدمته للجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة وفى أثناء عرض القضية عليه . أما الحقائق فهى أن ١٢٠٠٠٠٠ مصرى جندوا لفرقة العمال التى كانت تعمل تحت لواء الحلفاء وأن الجيش المصرى نفسه قاتل على قناة السويس وفى شبه جزيرة سينا وفى الحجاز وحارب على بن دينار فى السودان . وقد نزلت خسائر عظيمة بفرقة العمال وعلى الاخص بسبب الامراض . »

« سعد زغلول »

« فهذه حقائق لايمكن أن ينجح أحد فى انكارها . وقد قدمتها للجنتكم لتكون احاطتها بالامر تامة . والفت نظركم بوجه خاص الى مايلى مما هو وارد فى بيان المستر لندسى وذلك حيث يقول : »

« (إن الحكومة البريطانية عنيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية) وهو بيان محدود ويجب أن نعتبره تصريحا جليا بسياسة الحكومة البريطانية إزاء مصر . واذا كان هذا التصريح بموافقة الحكومة البريطانية وهو ما لاشك فيه والا لما اذاعته السفارة البريطانية ـ فهو كما يظهر ،

اعتراف بحق مصر الذى نطالب به ونجاهد له . واذا كانت مصر سيدة نفسها فبأى حق تحتل بريطانيا العظمى بلادها بقوات مسلحة وتحرم المظاهرات القومية للمطالبة بحقها فى تقرير مصيرها مما أدى الى قتل ثمانمائة وجرح الفوستمائة وفى سلسة من الحملات الدموية على المتظاهرين العزل من كل سلاح كما ورد فى رسائل الصحافة المتحدة ؟ »

« واذا كانت بريطانيا قد عنيت بالاحتفاظ بالسيادة المصرية فلماذا اعتقل فى مالطة سعد باشا زغلول ورفاقه الذين ندبتهم الامة المصرية لحضور مؤتمر الصلح ؟ ولماذا يبقى اليوم هؤلاء الممثلون للامة المصرية سجناء فى الواقع فى فرنسا ويحرمون جوازات السفر الى الولايات المتحدة أو انكلترا . »

« ولما كان المستر لندسى يقرر فى الواقع اعتراف انكلترا بسيادة مصر لنفسها فانى أعرض بكل احترام أن تحدد الاخلاص لهذا التصريح بالامور الآتية : »

« اولا ـ أن تعين الحكومة البريطانية موعداً تسحب فيه جيش الاحتلال من مصر . »

« ثانيا ـ أن تعترف الحكومة البريطانية لمجلس عصبة الامم ـ اذا تألفت ـ بالسلطة والحق فى تعيين مركز مصر . »

« ثالثا ـ ان تتخلى الحكومة البريطانية عن كل معارضة فى أن ترسل

حكومة مصر ممثلين سياسيين لها الى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وغيرها من الدول . »

« رابعا ـ ان تسحب الحكومة البريطانية معارضتها في اعطاء جوازات السفر للمندوبين الذين اختارتهم الامة المصريه ليمثلوها أمام مؤتمر الصلح والذين يطلبون الآن ان لا تحول عقبة مادون دخولهم الولايات المتحدة . »

« هذا ومن حيث ان البيان الذى نشره ممثل الحكومة البريطانية بواشنطن له علاقة بالاجراءآت التى اتخذت أمام لجنتكم فانى أرسل لكم صورة من هذا البيان ليضم مع هذا الرد عليه الى سجل القضية . »

« المخلص . جوزيف فولك »

« المحامى عن الوفد المصرى »

محمد محمود باشا مندوب الوفد بأمريكا — وبمناسبة مابذله الوفد من الجهود بأمريكا نثبت هنا أنه كان قرر إيفاد لجنة من أعضائه اليها لنشر الدعوة فى صالح القضية هناك تنويراً للرأى العام الامريكي . وكان المقرر أن يسافر صاحب المعالى سعد زغلول باشا وصاحب السعادة محمد محمود باشا لهذه الغاية لولا أن السياسة الانكليزية سعت سعيها لمنع سفرهما . ومع ذلك استطاع الوفد فى النهايه التغلب على هذه العقبة بمساعدة بعض ذوى النفوذ من الامريكيين وحصل على رخصة بسفر لجنة من الحكومة الامريكية مباشرة . غير ان صحة سعد باشا كانت بحيث لاتسمح له بتجشم

متاعب السفر لاسيما اذا كان طويلا فتخلف وقام صاحب السعادة محمد محمود باشا بهذه المهمة . ولايخفى أن سعادة الباشا من المتفوقين فى اللغة الانكليزية فضلا عن سعة اطلاعه وخبرته وكفايته . فأبحر من فرنسا فى يوم اول اكتوبر قاصداً امريكا ليتولى فيها زمام القضية المصرية ويكون عضدا للمستر فولك المحامى فيما أخذه على عاتقه من خدمة هذه القضية .

ولقد تحدثت الصحف الامريكية بمقدم سعادته الى عاصمة تلك الديار . وذكرت فضله ومكانته . ونوهت بالمهمة التى قدم من أجلها وتكلمت عن الوفد المصرى وشرحت ماقام به من الاعمال وماصادفه من العوائق والضغط فى سبيل القيام بمهمته المشروعة .

ووردت اول برقية من محمد محمود باشا الى لجنة الوفد المركزية بمصر فى يوم ١٨ اكتوبر مؤرخة فى ١٥ منه . وهذا نصها :

« محمود سليمان باشا بالقاهرة »

« قدم المستر ادين العضو الديموقراطى فى مجلس الشيوخ الى ذلك المجلس شرطا تحفظيا لمعاهدة الصلح هذا نصه : »

« إن الحماية التى تعترف بها المانيا لبريطانيا العظمى على مصر مفهومها أنها مجرد وسيلة تنتقل بموجبها سيادة تركيا الاسمية على مصر الى الشعب المصرى . ولاتفسر بانها تفيد اعتراف الولايات المتحدة

بريطانيا باى حق للسيادة على الشعب المصرى او انها تفيد حرمان شعب مصر من اى حق من حقوقه فى تقرير مصيره . »

« وهذا الاقتراح فى غاية الاهمية لصدوره من عضو ديموقراطى معضد للحكومة . وقد تولى مقابلة حسنة جدا . ولكن الاقتراع عليه لايحصل الا بعد عدة اسابيع . »

« وإنى على يقين أن جهادنا لايمكن أن ينتهى الا بالفوز . وهو لا يفتقر الا الى الوقت والصبر والثبات على المهمة . ورجائى منكم أن تشكروا جميع مواطنى الذين اعربوا عن ثقتهم بى بتلغرافاتهم المشجعة كل التشجيع . »

« محمد محمود »

ولئن كانت الانباء الواردة من أمريكا عن حركة القضية فيها لم تخرج الأمة المصرية عن دائرة رزانتها وتعقلها لانها كانت تعرف مبلغ تأثيرها فى سير تلك القضية . إلا أن ذلك لم يمنع الأفراد والجماعات من الاعتراف بفضل العاملين المجدين من أبنائها . فارسلوا برقيات الشكر والثناء لسعادة الباشا على ما قام ويقوم به من الجهود ذات القيمة ويولونه ثقتهم التى لاحد لها مكافأة له وتشجيعا .

هذا . ولقد كان من ثمرات جهود سعادة مندوب الوفد مضافا اليها ما قام به المستر فولك الذى أوردنا طرفا منها فيما سلف وما نشره رجل

الصحافة الامريكيين الذين وقفوا على حقيقة المسئلة المصرية بفضل اتصال الوفد بهم فى باريس . كانت نتائج كل ذلك ما أبداه مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة من الاهتمام بالمسئله المصرية وبضرورة حلها وفاقا لأمانى المصريين . لاسيما وأن المجلس المذكور كان مشتغلا إذ ذاك بفحص معاهدة الصلح التى ورد فيها الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر . ولقد ساد الاعتقاد فى ذلك المجلس بأن فيها أغلاطا عديدة ولا يمكن المصادقة عليها مع وجودها

غير أن الاعضاء كانوا فى الرأي المؤدى لاصلاح هذه الاغلاط حزبين : ففريق يرى وجوب النص على ادخال تعديلات صريحة على المعاهدة وعدم المصادقة عليها الا بعد قبول هذه التعديلات . وفريق يرى الاكتفاء بأن تشفع المعاهدة بتفسيرات من شأنها اصلاح هذه الأغلاط . مع المصادقة على المعاهدة كما هى . وبذلك تكون موافقة الولايات المتحدة الامريكية على المعاهدة مقيدة بتلك التفسيرات . وتبعا لهذا الخلاف على طريقة اصلاح أغلاط المعاهدة ذهب المهتمون بالقضية المصرية من أعضاء مجلس الشيوخ إلى مذهبين . فمنهم جماعة يرون وجوب النص على ضرورة الاعتراف باستقلال مصر ثم عرض المسئلة على جمعية الامم . وكان فى مقدمة الذين يرون هذا الرأى الزعيم الشهير « بوراه » الذى ذكرنا طرفاً من أقواله التى أدلى بها أمام المجلس المذكور انتصارا للقضيه المصريه . ومنهم آخرون يذهبون الى تفسير المعاهده تفسيرا يفيد ان المصريين هم اصحاب

السياده على بلادهم وليس للانكليزى حق على مصر. وهذا هو رأى النائب الديموقراطى المستر اوين والذى اشير اليه فى برقية صاحب السعادة محمد محمود باشا بادية الذكر والذى ذكرنا رأيه فيما سلف.

ومن الاعمال التي قام بها سعادته بالنيابة عن الوفد المصرى بأمريكا ظهاره «الكتاب الابيض» عن المسئلة المصرية ونشره باللغة الانكليزية وقد تضمن هذا الكتاب، الذى يقع فى نحو مائتي صفحة، جميع أعمال الوفد فى مصر وفى الخارج والمكاتبات التى دارت بينه وبين أعضاء مؤتمر السلام وذوى النفوذ فيه ابتداء من ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى ١٤ يوليه سنة ١٩١٩ والمذكرات التى وضعها يشرح فيها المسئلة المصرية. وختم ببيان واف عن الحوادث التى وقعت فى شهرى مارس وابريل سنة ١٩١٩ مع بعض الصور الشمسية لآثار الاعمال التى اتاها الجنود البريطانيون فى مصر وقد وزع هذا الكتاب على أعضاء مجلس الشيوخ وجميع رجال السياسة والصحافة فى امريكا. وارسل الى انكلترا حيث وزع هناك على أعضاء البرلمان والمشتغلين بالسياسة.

عودة الى ذكر اعمال الوفد باوروبا — نعود الآن الى ذكر أعمال الوفد باوروبا بعد أن أتينا على قدر المستطاع عن مجمل اعماله فى امريكا. فنسجل له هنا ما أرسله الى المسيو فريسنييه العضو فى مجلس الشيوخ الفرنسى وأحد وزراء فرنسا السابقين بمناسبة اشتغال مجلس الشيوخ هناك بفحص

معاهدة الصلح . أرسل له الوفد هـذه الرسالة ليوقفه على مبلغ اجحافها بحقوق مصر . لانه انتخب رئيساً للجنة المكلفة بفحص هـذه المعاهدة وبصفتـه من اكبر رجال السياسة فى بلاده واوفرهم علماً باحوال مصر الحقيقية ولسابقة اشتغاله بالقضية المصرية وكان أول من دافع عن استقلالها ونادى به فى خطبه ومؤلفاته منذ كان وزيرا . وهـذا هو تعريب الرسالة التى بعث بها الوفد الى جنابه :

« اسمحوا لى بأن ابين لكم ، باسم الشعب المصرى ، ما وقع من الظلم الفادح بسبب اتفاقيـة الصلح التى تفحصها لجنـة مجلس الشيوخ . وانه لمن الطبيعى أن يكون اشتراككم فى اعمال تلك اللجنة ضمانة أكيـدة لان تطبق مبادىء الحق والعدل بالنسبة لمصر لانكم من أكبر رجال سياسة فرنسا وأكثرهم معرفـة بمركز مصر الحقيقى كما كنتم أول من أعلن استقلالها . »

« ان كل شعب مهما كان صغيراً يجب أن يكون حراً فى اختيار مصيره حتى الشعوب الحديثة المدنية والشعوب التى لم تكون سياسيا الا فى عهد قريب . والشعوب التى من صالحها أن تكون تحت اشراف ادارة احدى الدول المنتدبة . يجب أن يؤخذ رأيها ويسمع صوتها . إن هذا العهد الذى قطعته فرنسا الحرة على نفسها لم يحترم من الاسف فى معاهدة الصلح اوعلى الاقل بالنسبة لمصر . »

« هل مصلحة فرنسا العامة يمكن أن تلزم حكومة الجمهورية بأن تتخلى كلية عن شعب مدنيته الحديثة ظاهر عليها الروح الفرنسية ؟ عن شعب تربيته ونظامه الادارى والقضائى يحمل الطابع الفرنسى ؟ عن شعب تشغل الآداب الفرنسية عنده المحل الاول ؟ كما يظهر ذلك لكل من يلاحظ ذوق الخاصة ومن يطلع على الآداب الوطنية . »

مهما يكن من أمر تلك المصالح التى تدفع حكومة الجمهورية للتنازل عما لفرنسا من السيادة الادبية فى مصر يستحيل معها — حتى ولو كان ذلك من مصلحة الديموقراطية الفرنسية — أن تنكر فرنسا تعهداتها التى ارتبطت بها نحو الامم الصغيرة . هذه التعهدات التى تقضى باحترام حقوق تلك الشعوب بالمقياس الذى تحترم به حقوق الدول العظمى . هذا من جهة وأما من الجهة الاخرى فانه من المسلم به أن مؤتمر الصلح هو الجهة المختصة بالفصل فى مصير الشعوب التى تأثر مركزها السياسى بالحرب . واذا كانت مسئلة مراكش من حيث القانون ومن حيث علاقاتها بفرنسا قد بت فيها قبل الحرب وعلى ذلك فلا يمكن أن تتناولها المناقشة أمام المؤتمر فان الامر ليس كذلك بالنسبة لمصر . لان مركز مصر فى الواقع قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت تركيا الى الدول الوسطى . فمن المعقول أن يكون المؤتمر هو المختص الوحيد بالفصل فى مصير المصريين . ولكن المبادىء التى يرتكز عليها المؤتمر تقضى بأنه لايجوز اتخاذ أى قرار قبل

أن يسمع صوت الامة . صاحبة المصلحة . وبالرغم من ذلك فانه لم يسمح لمصر بان يسمع صوتها . فهل المعاهدة التى تناقض مناقضة صريحة مبادىء الجهة التى أصدرتها تستحق أن تنال تصديق مجلس النواب الفرنسى ؟ »

« لنا الحق فى أن نطلب من الحلفاء ، وعلى الاخص فرنسا ، مقابل ماضحيناه أثناء الحرب لنصرة قضيتهم التى كانت قضية الحق والعدل والدفاع عن حقوق الشعوب الصغيرة . فاننا فى الواقع قمنا فى هذه الحرب بجزء كان باعتراف الجنرال اللنبي ، أول عامل للنصر فى ميدان الحرب بآسيا فمن الطبيعى أن يكون لنا فى النتيجة نصيب يتناسب مع ماضحيناه وإنا لانطلب جزءا من أسلاب الحرب ولكننا نطلب أن نعيش . ولانستطيع أن نعيش الا بالاستقلال . »

« وإنه لكفيلنا أن نقدم لعالى تقديركم هذا البيان البسيط عن حالة مصر التى تعتبرونها منذ خمس عشرة سنة جديرة بالاستقلال ، كما اعلنتم ذلك فى كتابكم النفيس الذى وضعتموه فى ديسمبر سنة ١٩٠٤ . ولكى نوقفكم على درجة كراهة مصر لكل سيادة أجنبية . اسمحوا لنا أن نقدم لكم مع هذه المذكره بعض المستندات التى تمكنكم من أن تقدروا بالضبط المعاملة التى تتفق مع ما وصلت اليه نفوس المصريين حتى يوضع صلح دائم . »

« وتفضلوا ياسعادة الرئيس بقبول إحترام شعب يضع فيكم أمله الكبير . »

ولما كان قانون مجلس الشيوخ الفرنسى يقضى عليه إما بقبول المعاهدة جملة أو رفضها جملة ولا يبيح له ادخال أى تعديل عليها خلافا لقانون مجلس شيوخ الولايات المتحدة الامريكية الذى يبيح له ادخال التعديلات التى يراها عليها اضطر مجلس شيوخ فرنسا الى قبول المعاهدة فتحولت على مجلس النواب لفحصها . »

وكان مقرر لجنة الصلح بالبرلمان الفرنسي هو الموسيو موريس لونج أحد أعضاء ذلك المجلس وممن اشتهروا بالصراحة والدفاع عن حرية الشعوب الضعيفة . »

فبادر الوفد بأن ارسل اليه رسالة فى ٦ يوليه ثبت هنا تعريبها أظهارا لما قام به الوفد من المجهودات :

« ياحضرة النائب ـ اسمحوا لى قبل كل شىء أن أبلغكم ماشمل جميع اعضاء الوفد المصرى من السرور العظيم عندما علم بوقع اختياركم علينا لهم من الثقة فيكم لتكونوا مقررا المسئلة المصرية لدى لجنة الصلح . وفى الواقع إن أملنا فى معاملة بلادنا العديمة الحظ وفقا لقواعد العدل اصبح لايجد له سندا إلا فى الرجال ذوى المقدرة العالية الذين اثبتوا بتعاليمهم الصريحة وماضيهم المجيد أنهم لم يفتروا عن الدفاع عن حرية الشعوب وحقوقها »

« إن الاعتراف بحرية الشعوب الصغيرة ، وبمالها من الحقوق ، اذا كان قد أصبح فى العالم الجديد واجبا من الواجبات المفروضة على الامم العظيمة فان الدولة التى نعلق فيها معظم آمالنا فى الاستقلال إنما هى الدولة الفرنساوية العظيمة النبيلة . لا لأنها كانت على الدوام صاحبة القدح المعلى فى النضال عن الحرية وفى الاخذ بناصر الشعوب الصغيرة ، بل فوق ذلك لان العلاقات الوثيقة التى تربطها بمصر والتى يرجع عهدها الى اكثر من قرن مضى ، مافتئت قائمة على أتم وفاق حتى تولدت عنها ، علاوة على العطف المتبادل ، مصالح مشتركة ذات أهمية كبرى . »

« ومما لا شك فيه أنه إذا كانت مصر فى حالة استقلال فلا يكون نصيب هذا العطف وتلك المصالح الا النمو والازدياد بطبيعة الحال . أما اذا كانت مصر واقعة فى دائرة نفوذ بريطانيا العظمى دون غيرها كما قضت بذلك معاهدة الصلح ـ فانها تكون عرضة للعطب والزوال العاجل . »

« إنه ليشق علينا أن نصدق أن الفرنساويين يقبلون عن طيبة خاطر أن ذلك الطابع المطبوعة به تربيتنا المدنية والعسكرية تعفو آثاره عفاء تاما ، يشق علينا أن نصدق انهم يقبلون أن القوانين الفرنساوية التى اتخذت قوانيننا نصوصا منها وباتت متأصلة فى نفوس المصريين وعوائدهم حتى أصبحت اليوم جزءا من رأس مالنا الاجتماعى تبعد ولا يكون لها أثر فى الاساس الذى تشيد عليه مدنيتنا المصرية . وان اللغة الفرنسية الجميلة

المنتشرة فى مصر اكثر من اى بلد اجنبي آخر . والتى بات لزومها فى طبقاتنا المستنيرة لزوم لغتنا الخاصة نستعملها فى معيشتنا العائلية اليومية بالسهولة التى نستعملها فى حياتنا الادبية يكون مصيرها الزوال . وان دور التعليم المتنوعة الاشكال التى أنشأتها فرنسا فى مصر والتى استوجبت منا عظيم الحمد وجميل الشكر توصد أبوابها . وأن الارساليات التى نبعث بها الى فرنسا ليرتشف أبناؤها من منابعها الفياضة لبان المعارف والعلوم والفنون ينصرم حبلها . وصفوة القول إنه يمز علينا أن يرضى الفرنساويون بأن يوقف تيار النمو وهو بالغ منتهى سرعته فى الشركات الفرنساوية والبيوت التجارية . والبنوك وغيرها بين ظهرانى أمة تحب فرنسا وتفضل كل ماهو فرنساوى على جميع ماعداه . لاشك أن الشعب الفرنساوى وهو أشد الشعوب تمسكا بالكماليات وأحرصهم على صون مهمته التاريخية فى العالم لايمكن أن يغمض الطرف بسهولة عن الامتيازات التى يضمنها له فى وادى النيل ماض مفعم بأحسن العلاقات وداً وأكثر المصالح انتشاراً . »

« إن مصر ، باسم هذه العلاقات وتلك المصالح وما تذكره من أن الشرف الفرنساوى مرتبط بمعاهدة لوندرة التى عقدت فى سنة ١٨٤٠ تعتقد أن لها حقا في أن تنتظر من فرنسا الرعاية التى تساعدها على أن تعامل بما تقتضيه قواعد الحق والعدل . واذا كنا ، والاسف ملء الفؤاد لانجهل الظروف التى تقيد اليوم نشاط السياسة الفرنساوية إزاء مسئلة

استقلال مصر فاننا لا يمكننا أن نغفل من جهة اخرى التقاليد السياسيه التى التى اتبعتها فرنسا حيال المسئلة المصرية فقد بدأت هذه السياسة التى دافع عنها وأيدها المسيو جورج كليمنصو على منصة مجلس النواب فى يوم ١٩ يولية سنة ١٨٨٢ . هذه السياسة التى قررها هى بعينها المسيو فريسينييه بدقة فى المؤلف الذي وضعه مبدأ للاتفاق الودى عن المسئلة المصرية عندما اقترح أن يكون حلها بمنح مصر استقلالها على أساس حياد بلجيكا . تلك هى السيادة الرشيدة التى تطلبها المصالح الفرنساوية والمصرية . على هذه التقاليد نبنى آمالنا فى أن فرنسا ترفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل صديقتها الصغيرة التى لم تتردد لحظة ، وهى متمتعة بحريتها فى مساعدتها فى حملة المكسيك ـ مساعدة طفيفة بلا نزاع ولكنها تدل على اخلاصها وعرفانها للجميل ـ قلنا إن فرنسا تأبى أن تعامل مصر معاملة السلع الوضيعة التى تعرض فى اسواق الاتفاقات السياسية . »

« إن مجلس النواب الذى ينبغي ان لا تختم تلك الحرب الضروس إلا بصلح ثابت الدعائم لا تغفل فيه كبيرة أو صغيرة لابد أن يحجم قبل تصديقه على معاهدة لم تتشرب نصوصها الخاصة بمصر المبادىء التى وضعها مؤتمر الصلح نفسه . إن أملنا وطيد فى انكم تتفضلون بانقيام مقامنا في التعبير عن مطالب امة صديقة لكم تنوء تحت حكم الاجنبي وتشرب كأساً من حنظل الذل والمظالم حتى الثمالة . »

« من أجل هذا أتشرف بأن أرسل لجنابكم صورة من الاوراق السابق تقديمها لمؤتمر الصلح والمستندات السابق تسليمها للسلطات السياسية . وانى ارجوكم أن تتفضلوا باعارتها ماتستحق من اهتمامكم ورعايتكم كما ارجو ياحضرة النائب ان تتقبلوا منى اسمى عبارات الاحترام والاعتبار . »

« رئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

ولقد رأى الوفد أن يعاود مؤتمر الصلح ويطلب إعادة النظر فى المسئلة المصرية بحيث لايحكم فيها الا بعد سماع نواب الامة . وهذا هو تعريب الرسالة التى وجهها له فى ٢٦ يولية :

« سبق لنا أن طلبنا من مؤتمر الصلح ان يسمع أقوالنا طبقا للقواعد التى بنى عليها المؤتمر أعماله . طلبنا هذا الطلب ونحن نرجو أن ينال الشعب المصرى جزاء وفاقا لما قام به من الضحايا العديدة فى الرجال والاموال ومواد العمل فى سبيل نصرة الحلفاء . فلم يقتصر المؤتمر على عدم تفضله بسماع أقوالنا بل إنه أكره الاعداء على الاعتراف بحماية بريطانيا العظمى . »

ثم قال : « على أن الامة المصرية لاتنفك بعد قرار المؤتمر كما كان حالها قبله من رفض الحماية البريطانية ومن طلب معاملتها طبقا للمبادىء

الحرة الجديدة التى أعلن أعضاء المؤتمر أنها الاساس الجوهرى لمعاهدة الصلح . »

وبعد أن قال الشعب المصرى لايرضى عن حريته بديلا . ذكر سقوط الوزارة لضغط الشعب المصرى وتأليف الوزارة الجديدة التى اعترفت بصفة الوفد وبانتظار قرار المؤتمر لانها لم تكن عالمة بصدور ذلك القرار ثم أورد تصريحات دولة رئيس الوزراء بجريدة الطان فى ٢١ يوليه (وقد ذكرناها بنصها) الى أن قال :

« ونعيد القول بأنه ليس هناك أقل منزع للريبة فى أن هذا التصريح صدر تحت تأثير الرأى العام المصرى . »

« ومن ذلك يستطيع المؤتمر تقدير المضار التي تنشأ من الحكم علينا بغير أن يسمح لنا بالدفاع عن أنفسنا . »

« اننا باسم الشعب المصرى نطلب أن تعامل بلادنا معاملة الامم الصغيرة التي حاربت الحلفاء خمس سنين والفرق بيننا وبينها ظاهر وأن يتفضل باعادة النظر فى حالتنا بحيث لايحكم لنا إلا بعد أن يسمع دفاعنا . »

ثم رأى الوفد أن يوجه استنجادا للبرلمان الفرنسى مبينا به حالة البلاد فى الوقت الذى يفحص فيه معاهدة الصلح المجحفة بما لمصر من الحقوق . وأرسل هذا الاستنجاد الى البرلمان المذكور فى ٣١ يولية وهذا تعريبه :

« باسم مصر نحتج على المادة ١٤٧ والمواد التالية حتى المادة ١٥٤ من معاهدة الصلح المعروضه الآن على البرلمان للمصادقة عليها . وهى فى الواقع مناقضة مناقضة تامة لجميع التصريحات التى فاه بها الحلفاء على رؤوس الملأ أجمع . والتى اكسبتهم العطف العام . وهى أيضا مناقضة فوق هذا لتقاليد الآداب الدولية التى سارت عليها الشعوب دائما ابدا . »

« وقد أعلن الساسة الفرنسويون ـ وتقيد شرف الشعب الفرنسوى بهذا الاعلان ـ أن أهم غاية من الحرب هى جعل المعاهدات الدولية تحترم حماية حقوق الشعوب الصغيرة . وكان الحلفاء على اتفاق معهم على هذه المبادىء النبيلة نفسها وبذا اكسبوا عطف شعوب العالم أجمع . لاسيما الشعوب الصغيرة وبينهم مصر . »

« والواقع أنها أعلنت فى ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ أنها فى حالة حرب مع ألمانيا . وذلك برغم وقوف تركيا على الحياد ولتركيا السيادة على البلاد . »

« ولما تداخلت تركيا فى الحرب بدورها فى صفوف امبراطوريتى الوسط اراد المصريون أن ينتهزوا هذه الفرصة التى لم يزل فيها مبدأ حفظ كيان الامبراطورية العثمانية باقيا فاقترحوا على وكالة بريطانيا السياسية فى القاهرة أن يقاتلوا فى صفوف الحلفاء مقابل الاعتراف باستقلال مصر . ولكن بريطانيا أجابت على ذلك باعلان حمايتها على مصر من تلقاء نفسها دون أن تفكر فى استشارة الشعب المصرى . »

« ورغم هـذا فان المصريين لوثوقهم باخـلاص ساسة الحلفـاء في تصريحاتهم ولوثوقهم أيضا بوعود رجال الدولة الانـكليزية ـ الوعود التي كررت أكثر من ستين مرة ونصت على عـدم ضم مصر في أية حالة من الحالات وبأية صفة من الصفات ـ لم يريدوا أن يعيدوا هـذه الحماية التي اعلنت بغير وجه حق الا ضرورة حربية . ولهذا لم يفـكروا في القيام ضد انـكلترا ولا في عرقلة عملها الحربي . بل على العكس ، قدموا للحلفـاء عوناً يحق لهم معه أن يؤملوا ان يحسب له حساب ساعة التسوية بعد الفوز وقد رضوا بالمذلة صابرين واشتركوا في الاعمال الحربية فقدموا تضحيات كبرى من الرجال (١٠٠٠و٢٠٠ عامل في جميع الميادين) والمال والجهود من جميع الانواع : تضحيات كانت أهم عامل في الفوز في ميدان الحرب الاسيوي كما اعترف بذلك السير اللنبي القائد العام لقوات الحلفاء هناك . »

« وقد تعينت أغراض الحلفاء من الحرب نهائياً عندما دخلت الولايات المتحدة في صفهم فان مبادىء الرئيس ولسن التي انضم اليها جميع الحلفـاء لم تترك بعد ذلك أي شك لدى الشعوب الصغرى في التصرف في مصير نفسها لاسيما الشعوب التي غيرت الحرب مركزها الدولي . »

« ولا يمكن التسليم ببحث إعطاء وكالة على مصر . فان بلادنا في نظر العالم أجمع لاسيما فرنسا جديرة بأن تحوز استقلالها التام . وفوق هذا فقـد زادت حقها في ذلك الاستقـلال ـ اذا كانت الزيادة متيسرة ـ بتقـديم

مساعدتها لقضية الحلفاء الذين نصروا الحق على القوة ووعدوا بالمساواة بين الامم الصغرى والدول الكبرى . »

« وفوق هذا فان الهدنة وقعت على قاعدة تلك المبادىء ولكن معاهدة الصلح وضعت فيما يختص بمصر على نقيض تلك المبادىء ، لسوء الحظ ، فحتم على العدو أن يعترف بالحماية البريطانية على مصر . أى خرقت معاهدة سنة ١٨٤٠ . »

« ولا مجال للشك فى أن هذا يناقض العادية التى أعلنها الحلفاء ونذكرها ثانية وهى احترام المعاهدات الدولية والدفاع عن حقوق الشعوب الصغرى . بل ذلك الامر يناقض الصواب لان مصر تحملت شطرها من التضحيات فيجب أن تنال نصيبها من النتيجة ، ولكن كل ماحصدته انها عوملت أقل من معاملة الولايات التى كانت تحت السيادة العثمانية ولم يكن لها قبل الحرب ظل استقلال وانضمت أثناء الحرب فى صفوف الاعداء ثم لم تدع قط انها تعادل مصر فى المدنية والقوات الاجتماعية والاقتصادية »

« ومع هذا . فالتاريخ هناك يشهد بان مصر غزت بعض تلك الولايات لحساب تركيا وفتحت بعضها لحسابها الخاص أثناء حرب سنة ١٨٣٢ الى سنة ١٨٣٩ ولم يحل دون سقوط الامبراطورية العثمانية بأسرها فى أيدى المصريين الا تداخل فرنسا وانكلترا . »

« هل هذه اذن معاهدة الصلح « الدائم » المعروضة على البرلمان

الفرنسوى لابرامها ؟ إن المعاهدة تغالت فى الاجحاف بالشعب المصرى الى حد أنها سترمى به قسرا الى جحيم الثورة . »

« ان مصر ، التى لم تنقطع لحظة أثناء السنوات الخمس الماضية عن تقديم مساعدتها للحلفاء والتى كانت تعلل نفسها بان تكافأ على ذلك متى تم الفوز والتى خدعتها كلمات الساسة الحلفاء الخلابة ، مهدت الى وفد ، غداة الهدنة ، أن يمثلها فى مؤتمر الصلح . ولكن السلطات البريطانية عارضت فى سفر اعضائه . فألح الرأى العام فى السماح لهم بالسفر . وكانت نتيجة اظهار ارادة شعب بأسره على هذا النحو ان نفت السلطات الانكليزية الى مالطة رئيس الوفد وثلاثة من زملائه . »

« ورأى الشعب ذلك فاتحة معاملة سيئة ويئس من نصرة مطالبه فقام فى وجه الحماية . وقام بحركة باهرة اشترك فيها المسلمون والمسيحيون تحت لواء الاتحاد المقدس . »

« قد تكون هذه الحركة التي اتحدت فى التضحية فى سبيلها جميع الطبقات وجميع العقائد ، حباً بالبلاد التى انتهكت حرمتها وعذبت على مذبح الوطن . نقول : قد تكون هذه الحركة عديمة المثيل فى تاريخ الانسانية فقد كان القساوسة فى المساجد والعلماء فى الكنائس يعظون بهذا الحب فقط . »

« وظن الانكليز أنهم يستطيعون التغلب على هذه الحركة بقوة

السلاح فلم يترددوا فى أى وسيلة من وسائل الترويع . فكانت المظاهرات السلميه تقابل يومياً بطلقات البنادق والمدافع الرشاشة ولكن المتظاهرين فى الغد ما كانوا لتقفهم تضحيات ضحايا الامس من رفاقهم الذين سقطوا فى الشوارع قتلى وجرحى بالعشرات . »

« واخترعت قوانين عسكرية خاصة بنا وهى قوانين لم يعرف تاريخ الغزو فى القرون الوسطى نفسها لها مثيلا . مثل القانون الذى يضطر المصريين مهما كانت مكانتهم الاجتماعية لان يحيوا الضباط الانكليز المارين فى الشوارع التحية العسكرية . »

« ولم تجد جميع وسائل الارهاب ، سواء فى ذلك الفظائع التى ارتكبتها الجنود من حرق القرى وقتل الانفس ونهب الاملاك واعتقال الوطنيين المشتبه فيهم وتقييم ، بل لاتزال الامة المصرية لاتعترف بحماية فرضت عليها بالقوة وهى مجمعة على المطالبة باستقلالها . »

« اذا كانت الدول الكبرى تسلم بأن بعض الشعوب الصغرى يمكن أن تكون طعمة استعمارية . أفلا يكون من الحكمة السياسية أن لايطبق هذا المبدأ إلا على الشعوب الصغيره التى ألفت حديثا ولاتزال تجهل حقوقها فى الحياة والحرية ؟ »

« ليس الشعب المصرى من الشعوب التى تخضع لاول محتل لبلاده كما أنه لايجهل حقوقه . »

« أليس من الغريب تشبيه قضية مصر بقضية مراكش مع أنه ليس هناك أى وجه شبه ممكن بين البلدين ؟ ومما يهم ذكره فوق هذا أن مراكش وافقت على حماية فرنسا قبل الحرب وان مركزها الدولى قد سوى عند وضع معاهدة الصلح . »

« إن الحرب ، على العكس ، غيرت مركز مصر الدولى . فان آخر صلة كانت لها بالامبراطورية العثمانية قطعت . وفوق هذا فان امتيازاتها بصفتها بلدا مستقلا استقلالا ذاتيا يجعلها أحق بالاستقلال من أى شعب من شعوب الامبراطورية التركية . فوضعها ومراكش فى كفة متوازنة أجحاف لا يبرره العقل والاساليب السياسية الدولية . »

« لا يمكن للشعب المصرى أن يوافق الا على استقلاله التام ، سواء أكان ذلك لانه يستند الى الغايات التى اعلن الحلفاء رسميا أنهم يحاربون فى سبيلها أم لانه يستند الى المساعدة التى قدمها الى فرنسا وحلفائها وساعدت على فوزهم . »

« على أن مصر ، بالاستنجاد بالشعب الفرنسوى فى الساعات العصيبة الحالية تحرك أمراً آخر غير ما ذكر . ذلك أنه لا نزاع فى أن مصر هى بكرية فرنسا فى الشرق منذ قرن . فقد كانت فرنسا أول من أخذ بيدها لاقتيادها فى سبيل استقلالها تحت حكم محمد على . وفرنسا هى التى احاطتها من المهد بعناية لاحد لها . والصداقة التى بين البلدين عظيمة الى حد أن

مصر أرسلت فى حرب السبعين مساعدة ، كانت بلاشك ضئيلة . ولكنها دلت على شكرانها الخالص على الاقل . »

« وقد استمرت صلات الوداد المتقدمة طول القرن الماضى وكانت نتيجتها اعطاء تعليمنا وتهذيبنا الاهلى صبغة فرنسوية بحتة . وما قوانيننا الا قوانين فرنسوية . وقد ولد كل هذا فى قلوب المصريين ثقة بفرنسا تجعلهم يطلبون منها أن ترفع صوتها لمصلحتهم باسم الحق والعدالة . »

« اننا لانتطفل فنناقش ما اعتقدت حكومة الجمهورية أنها تناله مقابل ترك مصر . ولكننا لانظن أن الشعب الفرنسوى يقبل عن طيب خاطر انتهاء سيادته فى مصر . لقد صارت اللغة الفرنسوية فى أسرنا بمثابة لغة وطنية ثابتة . وباللغة الفرنسوية يتفاهم نخبة المتعلمين منا . وهى أيضا لغة دوائر العلماء وجملة القول انها الى جانب لغتنا الاصلية اللغة المستخدمة فى المرافعات أمام المحاكم . »

« كلا ! إننا لايسعنا أن نعتقد أن الشعب الفرنسوى ينظر بعين الرضا لى المدارس الفرنسوية تقفل أبوابها . وهى التى كانت أول ما أنشىء فى وادى النيل . وهى التى خرجت منها مدنيتنا الحالية . »

« كلا ! لايسعنا أن نعتقد أن شعب فرنسا النبيل ، الذى كان دائما ممهد سبيل المدنية الحديثة فى الشرق والذى كان حامل لواء الحرية —

فى مصر على الخصوص - يقبل التخلى عن ذلك المركز العظيم وهو الذى لم يعرف النكوص قط ! إنه لا يمكن أن تبرم معاهدة وضعت بروح منافية للمبادىء التى أعلنت عند وضع الهدنة ومخالفة للغايات التى اعتقد انه حارب فى سبيلها . »

« فالى ممثلى الشعب الفرنسوى النبيل نسوق شكوى الشعب المصرى شكوى شعب قضت عليه معاهدة الصلح بالاستعباد وحكمت عليه من جراء ذلك بالثورة الدائمة . وتكون هذه أول مرة فى تاريخ الشعب الفرنسوى العظيم ، يساعد فيها امة صديقة لا تطلب سوى حقها فى الحياة ولا تعرف أن تعيش بغير الاستقلال . »

« الامضاء »

مأدبة الوفد للسياسيين الفرنسيين — ولقد أقام الوفد مأدبة لرجال السياسة بباريس فى ٢ اغسطس خطب فيها المسيو اوجاثبو الذى كان وزيراً للبحرية الفرنساوية فيما سبق . والعضو فى مجلس النواب الفرنسى اذ ذاك وانا لناشرون نص تعزيب هذا الخطاب الذى يدل على ميول الرأى العام الفرنسى بالنسبة للمسئلة المصرية وما كان ينتظر من نياته لولا تحكم السياسة الدولية وتاثيرها فى سير هذه القضايا :

ياسيادة الرئيس ويا أيتها السيدات والسادة . »

انى مع زملائى الحاضرين من النواب الفرنسيين قد أجبنا بمنتهى السرور دعوة الوفد المصرى التى نعدها شرفا أولانا اياه . »

« وإن الخطاب الجامع بين آيات البلاغة ودقة البحث الذى سمعتموه الآن لمما يعجز كل متكلم بعده . ولكننا مع ذلك نستميحكم الاذن فى الكلام لنعرب عن قدر اعترافنا بالقضية المصرية ومبلغ تعلقنا بها وعطفنا عليها . »

« اننا أيها السادة فرنسيون لاتينيون نعرف قدر ديننا لامتكم القديمة. ونعلم ان مصر هى التى تبعث فى الوجود كل مبادىء الحق التى حاولنا نصرتها اليوم ولكنها واأسفاه لم تفز الافوزا ناقصا . »

« إننا نعلم ان صلح اليوم الذى يعلو ـ رغم نقصه ـ على كل صلح تقدمه ليس الا أثرا من آثار تلك المدنية اليونانية الرومانية المصرية القديمة التى تفخر بتراثها . »

« ونحن كلما ذكرنا مصر تعرونا هزة الشعر ونحس نحوها بعاطفة البنوة المقدسة وننظر اليها نظر العارف بالجميل . كلما ذكرناها انبسط أمام خيالنا وادى النيل مهد المدنية يجرى فيه ذلك النهر العظيم الذى يفيض ماؤه خصبا وخيرا . ورأينا آثار مصر العظيمة شاهدة بفضل المدنيات القديمة وسمعنا غناء النوتية يخترق سكون ليل مصر المقمر الجميل .

على أن هذه الصور التى تتمثل فى خيالنا لاتلبث أن تبعث في نفوسنا ذكرى الماضى فترى مصر ، وقد بلغت قمة الرقى الفكرى . ونرى من آثار الشعوب المصرية واليونانية مكتبة الاسكندرية جهد المعارف البشرية . ولعمرى إن الريح التى أثارت شعلة النار فى تلك المكتبة الثمينة قد أطفأت نور المدنية فى العالم أجمع فلبث مطفأ أجيالا عديدة . »

« ان كل من أدرك المدنية الصحيحة يهتم باستقلال بلادكم وحريتها ونحن معشر الفرنساويين بنوع خاص لايسعنا أن ننسى العلاقات التى تربطنا بكم . »

ثم تكلم عن أيام حكم محمد على وقال : « ونحن لانستطيع أن ننسى تعويله على الفرنساويين فى إنجاح بلاده فان اطباءنا ذهبوا اليكم ليجددوا دارس علم الطب . وأخص منهم كلوت بك . كما ذهب اليكم عدد عظيم من علماء فرنسا لا ليلقوا عليكم دروسا بل ليقدموا اليكم نصيبهم من النجاح الذى أحرزته بلادهم . وقد أزال القناع عن مجد وطنكم القديم ماسبيرو ومن تقدمه من علماء الفرنسيس المشتغلين بالماديات . أما فرديننـد دى لسبس الذى حفر قناة السويس فانه قام بأجل عمل أهلى كما خلد لفرنسا مفخرة كبرى . ولكن اكبر ظني أن تكون هذه القناة من دواعى العبث باستقلالكم وياحبذا لو بقيت حمايتها فى أيديكم دون سواكم . »

« اننا نذكر كل هذا أيها السادة لندلكم على مبلغ اهتمامنا بتلبية دعوتكم ولنثبت لكم اننا لسنا ممن ينسى مصر مهما تغلبت ظروف الحال على العدالة . »

« إننا سنذكر مصر باسم العدالة لما بيننا وبينها من الروابط . »

« أما الصلح ، الذى سنقرره ، فهو صلح ناقص لا يمكن ان يعدسوى مقدمة لصلح العدالة الحقيقى الذى يجب ان يعقد فيما بعد بين الشعوب . فهو مجرد منهج لاغاية فى ذاته ونحن الذين نلنا بعض الفائدة من النصر وانتم الذين لم تنالوا مايحق لكم ان تنتظروه . فنشترك مما فى عقد لواء الآمال على الديموقراطيات الظافرة التى حلت محل الانظمة الملكية الساقطة عساها تعمل على تحقيق غايات العدالة المثلى . »

دعوته للبرلمان الايطالى — وفى ١٤ اغسطس أرسل الوفد دعوة الى البرلمان الايطالى . وكانت ايطاليا الدولة الوحيدة من دول الحلفاء التى لم تعترف الى ذلك العهد ، بالحماية البريطانية على مصر . وكانت صحفها غير متأثرة بتيار السياسة الاوروبية الذى كان مندفعاً فى ذلك الوقت يكتسح أمامه كل سياسة تخالفه . وهذا هو تعريب تلك الدعوة :

« يقدم الوفد المصرى ، باسم مصر ، احتجاجاته على المادة ١٤٧ وما يليها حتى المادة ١٥٤ من اتفاقية الصلح المعروضة الآن على البرلمان

الايطالى للتصديق عليه . فان هذه المواد هى فى الواقع على نقيض المبادىء التى جعلت قاعدة للهدنة والصلح . »

« ونحن نسارع ، بهذه المناسبة ، الى الاعراب جهرة عن رضا الامة المصرية لان ايطاليا لم تعترف الى الآن بالحماية التى بسطتها انكلترا على مصر . وقد حق علينا أن نبدى شكرنا للشعب الايطالى على العطف الذى لم يكف عن اظهاره لنا فى الظروف المؤلمة الحاضرة وهو عطف رددت الصحف ، وهى لسان حال الرأى العام ، صداه العظيم . »

« ان الشعب المصرى لن ينسى مطلقا الصداقة التى أظهرها سلالة الرومان على ضفاف النيل فى الازمة المريعة التى كان يجتازها . وهى أزمة لايعرف تاريخها غير الله . فالعالم أجمع مقتنع الآن بأن مصر موطدة العزم على المطالبة باستقلالها الذى لايمكنها الحياة بدونه . وقد تجاوز نصيب الناشئة الايطالية فى المظاهرات التى اقامتها الشبيبة المصرية لهذا الغرض كل مافى العواطف الكريمة من عظمة وشرف . وهكذا أقامت تلك الناشئة البرهان على متانة الصلات التى تجمع بين الشعبين المجيدين فى الوقت الحالى كما كانا فى الماضى . »

« فباسم صلات الصداقة ومصالحنا المشتركة ، التى تمس اذا ما صودق على وضع انكلترا يدها على مصر ، نجرؤ على الأمل فى ان يرفع نواب الأمة الايطالية الكريمة صوتهم بعبارات الحق والعدل فى سبيل أمة

قديمة عدها مؤتمر الصلح فى الاتفاقية المعروضة عليكم للموافقة عليها سلعة تنتقل من يد الى يد دون ان تتمكن من ان تقول كلمة واحدة فى مصيرها . »

« وهل نحن فى حاجة لأن نذكر ان الأمة التى أصيبت بهذا الأجحاف هى فى التاريخ من أعرق الأمم التى تدين لها الانسانية بمدنيتها كما تدين لليونان وروما لمدنيتها ؟ ان تاريخ الرومان ممتزج بتاريخ المصريين . فلا يمكن ان تنسى المدنية المصرية فى روما حتى لو نسيت فى بقاع الأرض الأخرى . »

« ومع ذلك فانه يكفينا ان نذكر اننا لسنا حديثى الظهور فى المدنية والنظام الاجتماعى والسياسى ليكون من اللازم وضعنا تحت قوامة شعب أجنبى يرقب خطانا فى تطورنا . وليست مواردنا وقوانا بحيث نخشى أن لا نستطيع الدفاع عن استقلالنا . وأخيرا لسنا فى حالة وحشية تجعل الشعوب التى لها مصالح معنا تخشى ان يصيبها السوء منا . »

« بل اننا بعكس ذلك فان مدنيتنا الفرعونية والعربية ومدنيتنا الحديثة التى اشتركت ايطاليا فى نشرها بنصيب غير قليل تمكننا ان نقول إننا لسنا فى حاجة لوصاية اجنبية مهما كان الاسم الذى يطلق عليها ومهما كانت صفتها . فوضعنا تحت الحماية الانكليزية بالعنف ودون موافقتنا اجحاف لا مثيل له . ومن المستحيل علينا ان نصدق ان ايطاليا الشريفة

التى رفضت الى الآن ان تعترف بهذه الحماية تشترك فى ظلم لا تبرره مصلحة المصريين ولا حق الافراد ولا الحكمة المجردة . لاسيما أن مصر لم تقترف جرما ليعاملها الحلفاء هذه المعاملة . فانها لبثت سنى الحرب الخمس تقدم لهم من الرجال والمال والجهود المختلفة عضدا ثمينا كان العامل الرئيس للفوز فى الميدان الاسيوى . وذلك باعتراف القائد العام فى هذا الميدان . فمن المعقول ان تكافأ مصر على تضحياتها بتحسين فى موقفها السياسى تحسينا كانت تعمل لاجله . »

« لقد كان لمصر قبل الحرب استقلال ذاتى تام اكتسبته بموجب الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٤٠ وفى ميادين القتال . وكان فى وسعها من الوجهة الخارجية أن تعقد المعاهدات التجارية مع البلاد الاخرى دون أن يكون من اللازم أن تطلب الاذن بذلك من صاحب الولاية عليها . »

وهكذا كان لها الحق فى أن تطلب من الحلفاء بقدر نصيبها العادل فى نتيجة الفوز فيحول ذلك الاستقلال الذاتى الى استقلال تام . وقد اشتد لديها هذا الاقتناع فبذلت كل مافى الامكان لاعلاء قضية الحلفاء . غير أن أول عمل قاموا به بعد الفوز معاملتها معاملة لم تكن فى الحسبان . بل إنها لم تعامل كما عومل خصومهم اليوغوسلاف الذين رأوا بعد محاربتهم بالسلاح استقلالهم يقرر ويعترف به . بل انه حدث اكثر من ذلك . فان الحلفاء

أعطوهم أرضا . وهو أمر يصعب تبريره من وجهة المبادىء التى جعلت قاعدة لعقد الهدنة والمقدمة التى صدرت بها الاتفاقيه . »

« وقد عوملت مصر بأقل مما عوملت به قبائل الحجاز وزد على ذلك أن الولايات العثمانية التى لم يكن لها أى مزية من المزايا التى اعترفت بها المعاهدات لمصر استطاعت أن تسمع صوتها وتقدم مطالبها . »

« ومثل هذه المعاملة تناقض المعاهدات الرسمية التى قطعها الحلفاء والدول المتحدة معهم على انفسهم أثناء وإبان الهدنة . وهى بعيدة من أن تحقق الغرض الذى يسعى اليه الجميع وهو الصلح الدائم . والظاهر أن اتفاقية الصلح لم تحقق أمانى أغلب الحلفاء لانها ابتعدت عن المبادىء التى كانت أساساً لمثل هذا الصلح وأنكرت بعض المصالح المقدسة . »

« وبهذه الطريقة دفع الشعب المصرى ، وهو أهدأ الشعوب ، الى الثورة لانهم قضوا على الامل المسيطر على القلوب وتركوه عرضة لاشد مايعانى من حبوط الامانى ولئن اشير فى الكلام عن هذه الفترة الثورية الى السكون الظاهر فى كل موضع فان الافكار فى الحقيقة ، لاتزال فى ثورة عامة . »

« إننا نضع أملنا فى نواب ايطاليا الحرة لانا مقتنعون بأنهم سيساعدون أمة صديقة وثقت بتصريحات الحلفاء فدانت بدين ولسن وقد تأصل هذا

الدين فى قلوب المصريين بحيث لايستطيعون أن يعيشوا تحت سيادة أجنبية . »

« فباسم هذه الامة الصديقة نرفع صوتنا لنرجوكم الاصرار الى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية والمضى الى أكثر من ذلك فتحثون الحلفاء على أن يسددوا الدين الذين يدينون به لمصر يوم قبلوا العضد الذى قدمته لهم ويحققوا ، فيما يختص بها ، مبدأ الحق والعدل الذى أدى الى اجتذاب عطف العالم أجمع نحو الحلفاء . »

« رئيس الوفد المصرى »

« الامضاء »

الاستعانة بأراء بعض كبار المشترعين باوروبا — ومن أعمال الوفد المجيدة وأكثرها نفعا فى سير القضية المصرية الاستعانة بآراء بعض كبار المشترعين المتضلعين فى القوانين الدولية . فيما يختص بشرعية الحماية التى فرضتها بريطانيا العظمى على مصر . ودعوة بعض هؤلاء العلماء الى بحثها بحثاً قانونياً مستفيضاً لتكون اراؤهم أدلة له وحججا يتكىء عليها تجاه خصمه .

وممن استفتاهم الوفد وعنى بأخذ رأيه فى هذه النقطة السير « توماس باركلاى » أحد كبار المشترعين الانكليز ومشاهير المحامين فى بلاده . وهو الوكيل الاول لمعهد القانون الدولى . ووكيل جمعية القانون الدولى وغيرهما

ولسعة اطلاعة وغزارة علمه استخدمته الحكومة الانكليزية مرات عديدة في وضع صيغ بعض المعاهدات الشهيرة .

ولكي يتوصل الوفد الى تسجيل رأى هذا العالم قابله سعد باشا وبعض الاعضاء مرات . وأخيراً قر الرأى على أن يوجه له الوفد اسئلة بشأن الحماية بشرط أن يقدم معها المستندات المختصة بالقضية

وهذ هو نص الاستفتاء :

« يعرض الوفد المصرى المستندات المرفقة بهذا وهى : »

(وعدد الوفد ثلاثة وعشرين مستنداً من الاتفاقيات الدولية والوثائق التي حررت أثناء الحرب العظمى والمكاتبات التى تبودلت بين سعد باشا والقومسير العالى البريطانى بمصر وغيرها مما أرسله سعد باشا لرئيس الحكومة الانكليزية واستقالات رشدى باشا الخ . الخ .) ثم قال :

« ويرجو الوفد السير توماس باركلاى أن يشير عليه برأيه فى المسائل الآتية : »

١ ـ « هل الحماية الموضوعة على مصر بغير موافقة شعبها شرعية ؟ »

٢ ـ « ماهو مركز مصر من المبادىء التى وضعها رئيس جمهورية الولايات المتحدة وقبلتها الدول ؟ »

٣ ـ « ماهى سلطات عصبة الامم بالنسبة لمصر ؟ »

٤ ـ أى مسلك يستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر بغير إضرار بالمصالح البريطانية ؟ »

ثم أتبع هذه الاسئلة بمذكرة موجزة عن القضية المصرية تناولت تاريخها منذ عهد محمد على الكبير فقال :

« يرجع تاريخ الحركة الوطنية التي ترمى الى الحصول على استقلال مصر الى سنة ١٨٣٢ اذ تولى قيادتها محمد على . ولكن تنافس الدول الاجنبية فى السيطرة على مصر واستثمارها ومقاومة الدول الاخرى جعلها تحت رحمة دول اوروبا الغربية التى سوت اختلافاتها فى اتفاقية ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ دون نظر الى امانى المصريين . وقد أجازت تلك الاتفاقية لمصر نوال استقلالها الداخلى دون أن تسمح لها بجنى ثمار انتصارها على تركيا . »

«وقد زاد التداخل الاجنبى شعور الأهالى . وقصة الجهود التى بذلها المغفورله اسماعيل باشا لارضائهم والدستور الواسع الذى اعطى سنة ١٨٨١ (١) معروفة ذكرها جميع المؤرخين فى كتبهم عن مصر الحديثة . »

« وقد فشلت الرقابة المزدوجة فى وقف تحرير الحركة . ثم انهارت

---

(١) هذا الدستور هو لجنة مجلس النواب التي كان يرأسها المرحوم عبد السلام باشا المويلحي وكاتم سرها المرحوم اديب اسحاق .

انهياراً تاما عندما طلب من فرنسا الاشتراك مع انكلترا فى سياسة الاخماد . »

« فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ضرب اسطول بريطانى بعض قلاع الاسكندرية بدعوى انها تقوى لمنع التداخل الاجنبي الذى يمكن أن ينشأ عن ثوران الخواطر المنتشر بين الاهالى . »

« واعقب الضرب نزول الجنود البريطانيين ، وقد قاوم عرابى باشا على رأس جنود مصريين هذا الاحتلال العسكرى . ولكن الاحتلال ابقى لحفظ النظام . »

« وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ تكلم المستر غلادستون فى مجلس العموم فقال إن القوات البريطانية فى مصر انزلت ١٢٠٠٠ رجل وان الاحتلال ليس الا موقتاً وأن الحكومة البريطانية ستضع شروطا قريباً بالاتفاق مع الحكومة المصريه . »

« وفى ١٩ ديسمبر من السنة المتقدم ذكرها خطب المستر تشمبرلن فقال ان انكلترا لاتريد سوى ضمان رخاء مصر واستقلالها . »

« وفى ٦ اغسطس سنة ١٨٨٣ قال غلادستون فى مجلس العموم إن الجنود البريطانيين لن يبقوا يوماً واحداً زيادة عن الزمن الضرورى. وقال فى ٩ منه ان الحكومة البريطانية لم تحلم بضم مصر . »

« وقال السير ويليام هاركوت في دربى فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ : لا ضم ولا حماية فاننا سنجلو عن مصر بمجرد مايبسط السلام والنظام . »

« وفى ١٥ اغسطس سنة ١٨٨٥ صرح السير هيكس بيتش فى مجلس العموم إن غاية الحكومة البريطانية الوحيدة انما هى اعداد البلاد للاستقلال . »

« وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ صرح المستر غلادستون بأن الاحتلال البريطانى بنى على غلطة (وقد ذكر اللورد كرومر فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٥ صحيفة ٢ ان الحركة التى أدت الى الاحتلال كانت فى جوهرها ثورة صحيحة ضد سوء الحكم . ولم تكن فى جوهرها موجهة ضد الاوروبيين) . »

ثم استمر الوفد فى ذكر تصريحات الساسة الانكليز عن مصر واستقلالها ثم انتقل الى شركة السودان فقال : « إن المصريين لايعترفون بصحة معاهدة سنة ١٨٩٩ . ولو أنها من جانب انكلترا تضع مصر فى موضع الخليفة . »

ثم انتقل الى الحرب الكبرى فتكلم عن دخول تركيا الحرب ومانشأ عن ذلك . وفسر إعلان الحماية بأنه كان ضرورة حربية لاتؤثر في استقلال مصر . وأورد الادلة على ذلك . وأشار الى مساعدة مصر الحلفاء .

ثم عطف على الحركة الوطنية عند عقد الهدنة . وتأليف الوفد والمكاتبات التي حصلت ليسمح له بمغادرة القطر الى اوروبا وما الى ذلك مما لا حاجة لذكره الآن .

ثم أشار الى اعتقال الاربعة ثم الافراج عنهم وسفرهم وما حدث بعد ذلك فى مؤتمر الصلح وذكر اعتراف دولتى الوسط بالحماية البريطانية وما يترتب عليها ثم وضع بعد ذلك نص الفتوى :

فتناول السير بركلاى أول سؤال فيها فقال : «انه يشمل عدة مباحث فرعية وهى :

(ا) ماهى مميزات الحماية ؟ او الحماية التى نحن بصددها .

(ب) مامعنى كلمة « شرعية » فى هذا السؤال المطروح ؟

(ج) مامعنى موافقة الشعب ؟

فأسهب السير بركلاى فى الكلام عن كل مبحث من هذه المباحث وقسم كلا منها الى نقط متفرعة عنه مما لانجد ضرورة لاثباته هنا لطول شرحه ثم لخص هذه المباحث وخرج منها الى الاجابة التالية على السؤال وهى :

«وعلى هذا يكون ردى على السؤال الأول هو : أن حمايه مستديمة تبسط على مصر بغير موافقة الشعب المصرى تكون مخالفة للقانون الدولى

ولكن بسط حمايته موقته كضرورة حربية بمثابة أمانة يكون مبررا الى الحد الذى يظهر فيه الاخلاص . »

ثم تناول السؤال الثانى بالبحث الطويل وأجاب عليه بما يأتى :

« أرى أن المسئلة المصرية بقيت ، عند انتهاء الحرب ، فى المركز الذى كانت فيه قبلها . أى أنها لاتزال مطروحة مفتوحة . وأنها تدخل فى دائرة المبدأ الخامس من مبادىء الرئيس ولسن الاربعة عشر وفى دائرة النقطة الثانية من نقط ٤ يولية سنة ١٩٨١ . »

وأجاب على السؤال الثالث . مبرهنا على أن مسئلة مصر تدخل فى اختصاص جمعية الامم . »

وقال فى الاجابة على السؤال الرابع والاخير :

« يجب أن تكون مصر في مركز يمكنها أن تحكم نفسها بنفسها . بعد أن دربها مساعدون بريطانيون أكفاء نحو ثلاثين عاما . وتدل مطالبة كبار المصريين . . . (أى ذوى المصالح) بالاستقلال بمثل هذا الالحاح على أنهم يشعرون بأن فى استطاعتهم الآن أن يتولوا مقاليد الحكم الذاتى دون أن تتعرض البلاد لفوضى الحكم ثانية . »

« وإن فى انتهاك الساسة البريطانيين حرمة التعهدات الرسمية البريطانية نحو مصر فى الوقت الذى كنا نحارب فيه المانيا لخرتها حرمة

عهدها لبلجيكا قبولا غير جدير ببريطانيا لنفس الوسائل التى كانت الحكومة البريطانية تستخدم جميع قوة الامبراطورية وموارداها للقضاء عليها . »

« وهناك ، من جهة اخرى ، مصالح بريطانية مرتبطة بمصر ارتباطا كبيراً ولا يمكن الاخفاء عنها وهذه يمكن حفظها بالاتفاق . »

« ومن الضرورى أن تتناول معاهدة تحالف بين الامبراطورية البريطانية ومصر ، الدفاع عن قناة السويس . »

« وتثير مجاورة طرابلس ، تحت حكم ايطاليا ، لمصر اعتبارا آخر يجب أن يكون نصب الاعين عند وضع شروط المعاهدة . وفوق هذا . فان خنارة البحر الأحمر يجب أن يدبر أمرها فان حرية هذا البحر ضرورية للتجارة كحرية قناة السويس نفسها وهو التكملة العملية لها . »

« ويمكن ضمان سلامة القناة والبحر الأحمر الحالية بالتعاون الودى الفعلى بين الامبراطورية ومصر أكثر منه بنظام يكون من شأنه إبقاء السيادة البريطانية بالقوة رغم إرادة شعب معاد . »

وهنا أورد السير باركلاى فى هامش الفتوى رأيين للمستر «سدنى لو» جاءا فى كتابه « مصر فى دور الانتقال » وهما :

اولا : « إننا (الانكليز) لسنا محبوبين فى مصر . ويحتمل أن يكون البعض يهابنا . ولا شك عندى فى أن الكثيرين غيرهم يحترموننا ولكن الذين يحبوننا حقيقة قلائل . »

ثانيا : « من الصعب على أية فئة من الناس لاسيما صغار السن ذوى المطامع والروح السامية أن يحكموا بقوم غرباء عنهم فى الدين وفى الجنس وفى العاطفة . ولو كان الحكم لمصلحتهم . »

واستمر السير باركلاى فى اجابته على السؤال الرابع قائلا :

« يصح أن أشير فى النهاية إلى أن الدول عدت مبدأ تقرير الامم لمصير نفسها بنفسها ضروريا فى جميع الحالات التى وجد فيها سبب معقول للشك فى رغبات أى شعب فيما يختص بتبعيته »

« وأعيد القول أن مثل هذه الرغبات لايمكن تحديدها الا باستشارة عامة . ويصح ، مع هذا ، أن اشير أيضا الى أنه فى حالة قبول الحكومة البريطانية مبدأ الجلاء التام باستشارة الاهالى أو بدون استشارتهم . فقد لايكون من المستحسن طلب الجلاء فى الحال . اذ من الضرورى أن يكون هناك طور انتقال . وإنى أقترح ان يوضع جدول بالوظائف المختلفة التى يشغلها البريطانيون وغيرهم من الاجانب ، وبعد شروع تدريجى لانقاص الموظفين والضباط الذين لاتريد الحكومة المصرية استبقاءهم . أو لفصلهم وإحالتهم على المعاش على التعاقب . ويعرض هذا المشروع على الحكومة البريطانية . »

ثم ذكر جنابه الحيثيات التالية وختمها بما يراه فى الموضوع كله فقال:

« حيث إنه قيل فى سنة ١٨٨٢ إن الغاية من التداخل البريطانى

فى مصر فى تلك السنة كانت إعادة سلطة الخديو وحفظ السكينة فى البلاد »

« وحيث إن التأكيدات اعطيت فى وقت الاحتلال البريطانى الذى أعقب التداخل بأن الاحتلال موقت . وكررت هذه التأكيدات من وقت لآخر مدة ثلاثين عاما . »

« وحيث إن هذه التأكيدات كانت ترمى دائما الى أن الجلاء البريطانى متوقف على وصول المصريين الى الدرجة التى تمكنهم من ادارة شئونهم بانفسهم . »

« وحيث إن السبب الوحيد الذى ذكر دائما لبقاء الاحتلال إنما هو خير المصريين أنفسهم . »

« وحيث ان المصريين قد جربوا الحكم أكثر من طبقة ولم يعد ينقصهم موظفون خبيرون . »

« وحيث انه لا يمكن أن ينتظر منهم الرضاء بالبقاء تحت وصاية دائمة وأن هناك شعورا قويا بوجوب تحديد تاريخ الجلاء . »

« وحيث ان بريطانيا سلمت ، مع غيرها من الدول ، بمبدأ مساعدة الجنسيات الشرقية التى لم تتدرب على حكم نفسها مساعدة بغير بسط حماية عليها او إبقائها تحت وصاية دائمة او طويلة . وبما أن مصر بقيت مدة

طويلة تحت الوصاية وأصبحت تشعر بأنها الآن اقدر على تولى شئونها من موظفين يرسلون الى مصر ويتعلمون كيفية ادارة تلك الشئون . »

« وحيث ان الاسباب الوحيدة التى يمكن أن تتذرع بها الحكومة البريطانية لابقاء قبضتها على مصر هى حماية قناة السويس وتحقيق مشروع سكة حديد القاهرة الى الكاب . »

« وحيث إنه فيما عدا هذين الغرضين ، ليس لبريطانيا مصالح فى مصر لايمكن حمايتها وحفظها باتفاق مع حكومة مصرية مستقلة . »

« وحيث ان للامبراطورية البريطانية مصالح مشتركة سياسية واقتصادية مثل دفاع محتمل ضد اعتداء ومثل نشر التجارة . وهى مصالح لايمكن الا أن تؤلف بينهما وتجمع كلمتهما على اتباع سياسة مشتركة . ومن المستحسن أن يصلا الى اتفاق مرض لكليهما بأسرع وقت ممكن . »

« فلهذه الاسباب »

« تكون الحماية ضرورة حرب وبعد انتهاء الحرب غير مشروع . »

« وتكون مصر بانفصالها عن تركيا نهائيا مستقلة شرعا بطبيعة الحال . »

« وأرجو ، فى الختام ، أن أشير بأن تعاون الطرفين تعاونا وديا صريحا بمعاهدة تعترف لمصر باستقلالها . وتضمن هذا الاستقلال . كما تضمن

حفظ مصالح الفريقين الدائمة هو خير حماية لتلك المصالح من ضغط يتلوه عداء ، وإن جاء متأخرا ، عداء شعب يطلب الاستقلال بدعوى الحق والعدالة . »

فى نوفمبر سنة ١٩١٩ « الامضاء : توماس باركلاى »

ولقد وردت اول أنباء مابلغته القضية المصرية من النجاح الى مصر فى ٢٣ اغسطس حيث وصل الى جريدة (مصر) من باريس البرقية التالية :

« قررت لجنة الامور الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكي سماع أقوال ممثل مصر المدعى العمومى السابق المستر فولك . »

فنشرتها الصحيفة المذكورة فى ٢٦ منه وعقبتها ببرقية اخرى هذه نصها . »

« باريس فى ٢٣ اغسطس — بحثت لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى فى أن تسمع احتجاجات الامم التى لم تقبل فى باريس . ومن جملتها احتجاج المصريين — الايطاليه . »

« ولم تلبث بوادر نتائج مجهودات الوفد المصرى فى امريكا أن ظهرت حيث نشرت الجرائد المحلية بمصر فى يوم ٣١ اغسطس النبأ التالى باحرف كبيرة فى صدر محلياتها :

القضية المصرية

فى الولايات المتحدة الامريكية

قرار لجنة مجلس الشيوخ الخارجية

ابلغتنا لجنة الوفد المصرى المركزية فى القاهرة انها تلقت أمس من حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد بباريس البرقية التالية :

باريس فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩١٩ »

« وصل الينا تلغراف من امريكا يعلن أن لجنة الامور الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكي قررت أن مصر ، من الوجهه السياسية ، غير تابعه لتركيا ولا لانكلترا وانها مستقلة بنفسها وأمرها بيدها : »

(الامضاء : سعد زغلول)

وقد تناول الجمهور المصرى هذا النبأ بالبحث فى مرماه وتتائجه يقلبه على كل أوجهه . ولا مشاحة في أن هذا الشعب ماتلقاه باكثر من الاستبشار والتفاؤل وحسب . لانه كان بحيث لاتخرجه مثل هذه الانباء التى لا ترجى منها نتيجة حاسمة عن أطواره المألوفة الهادئة الساكنة »

ولا يخفى أن معاهدة الصلح كانت إذ ذاك معروضة على مجلس نواب فرنسا وامريكا لبحثها والنظر فى امر المصادقة عليها أو رفضها على كل

ماتقتضيه نظمه الدستورية . وكان الوفد المصرى ومن خلفه الامة يوقنان بان عدتهما فى نضالهما هو الرأى العام المؤثر في البرلمانات في العالم لذلك اتبع خطته التى أشرنا اليها من توجيه مطالبه وأمانيه الى هذا الرأى العام في امريكا وفى فرنسا بل فى انكلترا نفسها . ولبثت الامة تنتظر صدور الحكم النهائى فى قضيتها بعد أن صدر فيها ذلك القرار من أحد جوانب القضاء . وهى رابطة في تؤدة وسكينه .

ولكن الساسة الانكليز لم يرضوا عن نشره بعد أن نشرت دار الحمايه بمصر اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على البلاد . والظاهر أنهم عاتبوا الولايات المتحدة الامريكية على صدوره من جانبها ملقين في روع (ابنة العم) انها بعملها هذا قد تحض البلاد المصريه على القيام بفتنة جديدة بعد أن هدأت ثورة نفسها . فصدر الامر الى الوكالة السياسيه الامريكية فى مصر بنشر نبأ تكذب فيه مانشره الوفد . وهذا هو نصه كما نشرته الجرائد فى يوم ٩ سبتمبر :

« أبلغتنا الوكالة السياسية الامريكيه أن الخبر المقول فيه إن لجنة الامور الخارجية فى مجلس الشيوخ الامريكى قررت أن مصر مستقلة من الوجهة السياسية فلا هى ذات علاقة بتركيا ولا بانكلترا لهو خبر خطأ . » اهـ

ولئن كان هذا الخبر خطأ كما تقول الوكالة السياسية الامريكية فأين

صوابه ؟ أما كان الاجدر بها أن تنشر قرار اللجنة المذكورة برمته ليتبين الحق من الباطل ؟.

الا يمكن أن تكون هناك علة فى الالتجاء الى نشر هذا التكذيب وهى مانشرته شركة الانباء البرقية الايطالية فى نفس التاريخ الذى نشر فيه التكذيب وهو :

« لندن فى ٤ سبتمبر — تخشى الصحف البريطانية أن تحدث أقوال زغلول باشا عن الشعور الامريكي الميال لاستقلال مصر هياجا جديدا فى البلاد بعد أن صارت هادئة . »

واذا كان هذا التكذيب صدقا فما القول فى النقل الذى نشرته جريدة (الاومانيتيه) الفرنساوية الصادرة فى يوم السبت ٣٠ اغسطس والذى دبجه يراع المسيو جور النائب الاشتراكى الفرنسى عن المسئلة المصرية حيث جاء فى نهايته العبارة التالية .

« نشرت الصحافة الامريكية فى يوم الخميس أول من أمس قرار اللجنة الامريكية الذى ينص على أن مصر من الوجهة السياسية غير تابعة لا لتركيا ولا لبريطانيا العظمى . فانها يجب أن تكون صاحبة الامر فى تقرير مصيرها . »

ولكن من الغريب أن تقيم السياسة الانكليزية كل هذه الضجة حول هذا النبأ . وهو وان يكن فى ذاته له بعض الاهمية . الا انها لم تبلغ

القدر الذى اعطته إياها تلك السياسة . على أن الامة المصرية فى الواقع لم تقدره أكثر مما يستحق ولم تعده غاية من غاياتها بل احدى الوسائل التى تتوسل بها الى نيل تلك الغاية . ولن يكون له عليها تأثير الا كما يكون للمستندات القوية فى يد صاحب حق يقدمها لقضائه ان كانوا عدولا

وإنه وان كانت أعمال الوفد باوروبا وأمريكا قد طوحت بنا الى أواخر هذا العام دون أن يرجع النظرة كرة أخرى الى الحوادث فى مصر ذاتها . فلا غضاضة علينا فى ذلك كما يستلزمه نسق الحديث وسياق الكلام وارتباط الحوادث بعضها ببعض حتى لا يختلط الامر على المطلع .

ولنئن عدنا بالقارىء الى حيث تركنا الامة فيما تركناها عليه . رأينا القصر السلطانى ينشر فى مساء يوم ٢٤ مايو البلاغ الرسمى التالى :

قران عظمة السلطان — « نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الاول سلطان مصر المعظم بعين الحكمة العالية الدينية الى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف فى أمر الزواج والاهتمام به عملا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى وفقه الله وأسعد أيامه ، انجاز ماعقدعليه عزمه الشريف نحو ذلك . وتم عقد القران السلطانى السعيد بقصر البستان فى صبيحة أمس (يوم السبت المبارك الموافق فى ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٧ — ٢٤ مايو سنة ١٩١٩) على سليلة بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى . وقد تولى مولانا السلطان أيده الله

قبول العقد لنفسه بنفسه إجلالا لاحكام الشريعة المطهرة حيث كان الوكيل عن عظمة السلطانة حضرة صاحب المعالى والدها الماجد عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة حالا بشهادة كل من حضرات أصحاب المعالى محمود شكرى باشا رئيس الديوان العالى السلطانى وسعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية . وقد باشر صيغة العقد المبارك حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا الشرعية بحضور حضرة صاحب الفضيلة الشيخ احمد هارون رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية . وكان فى مقدمة المحتفلين بهذا العقد السعيد حضرة صاحب السمو السلطانى الامير كمال الدين حسين والامير على حيدر فاضل والامير يوسف كمال والامير عمر طوسون . وحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالى احمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية وحضرات اصحاب المعالى الوزراء وكبار رجال الحاشية السلطانية رافعين أصدق عبارات التهانى الخالصة والدعوات الصادقة لعظمة مولانا السلطان . جعله الله قرانا سعيدا محفوفاً باليمن والبركات عائدا على البلاد بالخير والسعادات بجاه سيد العرب والعجم القائل إنى مباه بكم الامم . صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين . »

نشرت الصحف هذا البلاغ وعلق عليه كل منها بما يلائم مشربه ومبادئه كما أن الناس تحدثوا به زمناً فى خلال اضطراب النفوس وغضبها

على الوزارة الجديدة لا لسبب سوى مجرد قبولها تولى الاحكام فى هذه الايام الحرجة .

واستمرت المظاهرات موجهة ضدها فى جميع الجهات . وحدث فى يوم ٢٥ أن اقيمت مظاهرة كبرى فى الاسكندرية فقتل فيها أحد المتظاهرين وجرح ضابط بريطانى وقبض على كثير من المتظاهرين واجتمع جم غفير فى الازهر الشريف فى يوم ٢٧ . والقيت فى هذا الاجتماع الخطب احتجاجا على الوزارة . وبالجملة فان الرأى العام كان غير مرتاح لتأليفها ولو أنها كانت أول وزارة صرحت بخطتها وبرنامجها عند تبوئها كراسى الحكم . وكان هذا البرنامج مما يطمئن الجمهور ويجعل الجو صالحا للعمل فى ظل الهدوء والسكينة .

على أن الوزارة لم تأل جهداً فى تنفيذ برنامجها على قدر المستطاع فى هذه الظروف الحرجة مؤملة أن تدرك الامة يوما ما مبلغ ما قامت به فى سبيل ارضائها خصوصا فى هذا الجو المضطرب الذى كانت فيه الاحكام العرفية مطبقة على البلاد وبخاصة على المدن الكبرى بأشد ما يكون . فالسهر ممنوع ، والاجتماع محظور ، واعتقال الناس فى اضطراد . وقد أقبل شهر رمضان المعظم وناهيك بما اعتاده المسلمون فى مصر من إحياء لياليه بقراءة القرآن الكريم فى البيوت والتزاور ليلا . وما الى ذلك مما هو معروف ومشهور .

فبدأت الوزارة عملها باذاعة المنشور التالى بعد ظهر يوم ٢٨ مايو بين مظاهرات الاحتجاج وأصوات السخط عليها :

« نظراً لحلول شهر رمضان المبارك الذى تضت الاوامر الدينية والعادات المألوفة عند المسلمين باحياء لياليه بالتقرب الى الله بالصلوات والدعوات الى ماهنالك من صلة الارحام والتزاور بين الناس . قد رأى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية تمهيد الوسائل للاحتفاظ بهذه السنة الحميدة والعمل على استمرارها . فلذلك بذل فى هذا السبيل سعيه الموفق حتى انتهى الى الاتفاق مع السلطة العسكرية على ازالة بعض القيود لاجل زيادة التسهيل على المسلمين فى التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك الى احياء لياليه بقراءة القرآن الكريم واستماع الذكر الحكيم وتأدية سائر العادات التى ألفوها فى مثل هذا الشهر المبارك . »

« وعلى ذلك فقد صدرت الاوامر المؤكدة الى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة فى القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين فى استعمال الانوار بمساكنهم — وعدم التعرض لهم فى غدوهم ورواحهم للتزاور خارج بيوتهم — مع احترام ماجرت به عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها فى المطاعم والقهوات . كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكين من الاجتماع وتأدية الصلوات مفروضة ومسنونة وتلاوة القرآن الكريم واستماعه وقراءة ماجرت به العادة من الادعية والاحزاب والاوراد ونحوها فى مساكنهم . »

« وفوق ذلك فقد صدرت الاوامر المشددة الى المناطق العسكرية باجتناب أى عمل يكون من شأنه الحيلولة دون قيام المسلمين بشعائرهم وفروضهم وعاداتهم المألوفة فى هذا الشهر المبارك . وقد صدرت الاوامر المشددة أيضاً بتفهيم الجنود مالهذا الشهر الكريم عند المسلمين من المكانة الممتازة والحرمة الخاصة حتى لايتطرق الى أذهان هؤلاء الجنود ان تلك الاجتماعات لها مغزى سياسى اذ انها فى الحقيقة ونفس الامر لاتخرج عن كونها احتفالات دينية محضة . »

« هذا ولايزال دولة الوزير يواصل الاهتمام بكل أمر يترتب عليه راحة الامة ورفاهيتها . والله الموفق للخير . »

« ثم يغير هذا المنشور من موقف الامة حيال الوزارة فتيلا بل ظلت على نفورها منها والاحتجاج عليها فى كل مناسبة وظرف .

وفى يوم ٢٩ احتفل برؤية هلال رمضان الاحتفال المعادى فلم تكن هذه الحفلة من الاعياد الاسلامية فحسب بل كانت عيدا قوميا عاما تجلت فيه مظاهر التآخى والاتحاد بين عناصر الامة وتبدت آيات التضامن والتواد بين أشطرها حيث اشترك الاقباط فى الاحتفال بهذا العيد وكان احتفالهم برهانا ساطعا على أن الشعب المصرى أعقل من أن تفرق الاديان بين طوائفه وأكبر من أن تفصم المذاهب عرى اتحاده . وهل من مظهر أدل على حكمة الشعوب وادراكها معنى الكمال من ذلك الشعور

بالوحدة القومية والجامعة الوطنية الذى ألف بين قلوب جميع الطوائف المصرية وجعل قلب كل منها يخفق لما يخفق له قلب أخواها وتأبى طائفة من طوائفها أن تنفرد بعيد دون اشتراك جميع طوائفها فيه ؟ وهل حدثنا التاريخ بمثل هذا الامتزاج والائتلاف قبل اليوم ؟

واظهارا لهذه العاطفة السامية بابهى مظاهرها ذهب وفد منهم فى القاهرة الى الجامع الازهر لتهنئة اخوانهم المسلمين بحلول هذا الشهر المبارك . وذهب وفد آخر من أقباط الاسكندرية الى مسجد أبى العباس لهذه الغاية وقدم للمسلمين علماً مصنوعاً من الحرير الخالص كتب فى أعلاه بالخز بأحرف بديعة « علم الاتحاد الوطنى » ويلى ذلك ثلاث اهلة فى جوف كل هلال صليب وكتب فى اسفلها « رمضان سنة ١٣٣٠ بشنس سنة ١٦٣٥ . »

وفى أول رمضان الموافق ٣٠ مايو ظهرت بوادر الوزارة الجديدة بوعدها الذى وعدته فى مناهجها اذ صدر الامر بالافراج عن ١٢ شخصاً من الذين كانوا معتقلين فى رفح . وقد استقدمهم حضرة صاحب الدولة كبير الوزراء اليه فى مكتبه فى اليوم المذكور وأبلغهم هذا النبأ ثم زودهم بالنصائح فانصرفوا من حضرته الى بيوتهم شاكرين . ثم اخلى سبيل تسعة من المعتقلين فى معتقلات القاهرة في يوم اول يونيه فاستبشر المنصفون من الامة بهذه البوادر خيرا .

ولكن السلطة العسكرية مافتئت تتعدى على الناس وتقبض على الآمنين منهم فقبضت فى يوم ٣١ مايو على وكيل مديرية المنيا (١) ورئيس نيابتها (٢) وأحد القضاة فيها وكذلك قبضت على أحد مأمورى المراكز بمديرية اسوان وأشيع انها قبضت على حكمدار البوليس هناك وكان القبض على الموظفين البادى ذكرهم بمديرية المنيا بتهمة الانتقاض على الحكومة وتأليف حكومة مستقله فى ابان حوادث مارس من هذه السنة . ولقد خوطب دولة سعيد باشا بشأن التوسط فى الافراج عنهم فصرح فى ٣ يونيه بأنه لايستطيع التدخل فى امرهم .

وفى يوم ٣ المذكور نشر مرسوم تأليف وزارة المواصلات ودخل حضرة صاحب المعالى احمد طلعت باشا الوزارة واسند اليه منصب وزارة المعارف ونقل احمد زيور باشا الى المواصلات .

وكانت الحالة فى البلاد أخذت تميل الى الهدوء والسكينة وانصرف الناس الى تدبير أمور معاشهم فأصدرت وزارة الداخلية فى يوم ٧ يونيه البلاغ التالى الى المحافظين والمديرين فى القطر :

« بناء على ماعلمنا من أغلب حضرات المديرين والمحافظين وكثير من الاعيان من انتشار الهدوء والسكينة فى البلاد فقد اتفقنا مع السلطة العسكرية

---

(١) محمد احمد بك . وقد انتحر قبل محاكمته

(٢) هو الاستاذ بولس صالح بك

على البدء فى أن نعيد للسلطات المحلية اختصاصاتها لتسير الامور تدريجاً من الآن فصاعداً فى مجراها العادى. كما كان الحال من قبل. وقد أصدرت أوامرها فعلا الى السلطات الفرعية لهذا الغرض.»

« فالمأمول من حضرات المديرين والمحافظين ومن سائر الموظفين أن يقدروا هذه المسئولية التى القيت على عاتقهم حق قدرها وأن يضاعفوا الهمة ويبذلوا المجهودات القصوى للمحافظة على حالة الامن بالبلاد واستمرار الهدوء والسكينة شاملين لجميع طبقات الشعب ونطلب منكم جميعاً أن تعملوا يدا واحدة على تحقيق مارجوه ويرجوه كل محب لخير البلاد وسعادتها لما فى ذلك من الفوائد العظمى تحقيقا لرغائب عظمة مولانا السلطان وبالله التوفيق.»

اثر الخلاف بين اعضاء الوفد — وفي يوم ٨ يونية روعت الامة على قضيتها بورود أول نبأ رواه بعض الصحف المصرية عن الخلاف الذى وقع بين أعضاء الوفد بباريس والذى أدى الى انفصال اربعة منهم عن الجماعة وعزمهم على العودة الى مصر وهم اسماعيل صدقى باشا وعلى شعراوى باشا وجورج خياط بك وسينوت حنا بك. أثار هذا النبأ زوبعة شديدة من المناقشات الحادة حوله شغلت الناس عن كل ماعداها. وأشفق ذوو الرأى من الامة على الهيئة التى أخذت على عاتقها التكلم باسم مصر من أن تتصدع جوانبها بما تطرق اليها من خلال الشقاق. ولقد تناولت الاقلام

هذا النبأ على صفحات الصحف تارة بالتكذيب حيث لم يجرؤ أصحاب هذا الرأى على تصديق إمكان طروء هذا الحادث على الوفد وأعضاؤه من خلاصة رجالات الامة . وطورا بالاثبات والتأييد وآونة رمى الصحف التى بادرت بنشر الخبر دون تمحيص بسوء النية حيث خلت الرواية مما يؤيدها أو ينفيها .

حدث بعد ذلك والناس فى هياج ولجاج ، أن قدم سعادة محمد عبد الخالق مدكور باشا كبير تجار العاصمة إذ ذاك وأحد أعضاء الوفد عائدا من فرنسا . فأجرى أحد محررى جريدة وادى النيل التى تطبع بالاسكندية حديثا مع سعادته فى ١٩ يوليه صرح فيه بما يلى :

« إن أعضاء الوفد فى صحة جيدة والحالة المالية سارة وأمل الوفد عظيم فى نتيجة العمل العظيم الذى يقوم به والثقة فى المستقبل تزيد كل يوم وليس فى رجال الوفد كلهم من ينوى أن يعود قبل أن تنتهي الامور بنتائج مقنعة . نعم ان البعض طلب جوازات للعودة . وليس سبب هذا انهم يريدون العودة عاجلا بل سببه ان الاجراءات التى تلزم للحصول على الجوازات تستغرق زمنا طويلا فالغرض أن يتيسر الحصول عليها حتى اذا حان الوقت للعودة كانت سهلة . أما مسئلة الخلاف لا أثر لها مطلقا فكل أعضاء الوفد متفقون متحابون مخلصون . »

« أما عودتى أنا فانى كانت على مهمة خاصة اديتها تامة وحمدت الله على التوفيق فعدت مرتاح الضمير بعد أدائها لاستئناف العمل . »

« وان أهم مايعنى به الوفد الآن هو أن يطلع الشعوب على حقيقة القضية المصرية وهو يتخذ لذلك وسائل ناجعة . وقد ظهرت نتيجة هذا العمل فى العطف الذى تبديه الشعوب على قضيتنا . والوفد يعقد صباح كل يوم جلسة عامة تستغرق ساعتين لبحث مايلزم القيام به مما يناسب الظروف والحالات التى تجدد دائما . »

ولما ان وصل سعادته الى القاهرة حادثه أحد محررى جريدة الاهرام فى يوم ٢٠ يولية حديثا أيد فيه ماصرح به لمحرر « وادى النيل » ولم يزد عليه الا أمرا واحدا هو مايتعلق بصحة استقالة حضرة صاحب السعادة حسين واصف باشا من الوفد . حيث قال : « نعم ان سعادته استقال من أول الامر من الوفد لاسباب خاصة وأزيد على ذلك ان حضرة الاستاذ عزيز منسى افندى اعتزل العمل فى استشارة الوفد . »

ولكن جريدة « وادى النيل » التى كانت على رأس الصحف التى كذبت فى بدء الامر نبأ انفصال بعض أعضاء الوفد عنه نشرت فى يوم ٦ اغسطس رسالة وردت لها من باريس من مكاتبها المرافق للوفد قال فيها :

« إن جماعة من أعضاء الوفد يزايلون مرسليا اليوم على الباخرة « لوتس » عائدين الى القطر المصرى وان من بينهم حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وحضرة صاحب العزة الاستاذ محمود أبو النصر بك المحامى وحضرة الاستاذ عزيز منسى افندى المحامى وحضرة محمد بدر بك رئيس سكرتارية الوفد . »

اضطربت الامة لما تأكد لديها أن نبأ الخلاف بين أعضاء الوفد كان حقا وان ماورد من التكذيب وغيره يقصد منه تخفيف وقع النبأ عليها فبادرت الصحف المصرية تهدئة للخواطر بنشر النبأ التالى فى يوم ١٩ اغسطس عن لسان لجنة الوفد المركزية :

« ورد على لجنة الوفد المركزية تلغراف من حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا الرئيس يفيد أن حضرتى جورج بك خياط وسينوت حنا بك عائدان الى مصر لاسباب عائلية بترخيص من الوفد . »

فلم يشف هذا النبأ غليل الامة التى سرى الى نفوسها الجزع لما أصاب الوفد الذى اتخذته عدة ومتكأ لها من الوهن والضعف واشتدت العاصفة بالصحف وتطاير غبار الاخذ والرد . وفى يوم ٢٦ اغسطس نشرت الصحف نبأ ثانيا متمما للنبأ الاول الا وهو :

« ابلغت لجنة الوفد المصرى الصحف ان صاحب السعادة على شعراوى باشا أحد أعضاء الوفد سيعود الى القطر المصرى قريبا باذن من الوفد لاشغال خاصة وان حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا ندب موقتا أمينا للصندوق مكانه . »

وفى يوم ٩ سبتمبر نشرت الجرائد خبرا مؤداه ان ثلاثة من أعضاء الوفد المصرى بباريس يعودون الى مصر مراعاة لاشغالهم وشؤونهم العائلية . بعد أن اتموا مهمتهم وأعمالهم وناطوا برفقتهم الباقين هناك

تمام العمل . وبهذه الطريقة ادخل الخبر على الأمة تدريجيا حتى لا تفاجأ به مفاجأة

وعلى ذلك اصبح الباقون الى ذلك التاريخ من رجال الوفد بفرنسا سبعة وهم سعد زغلول باشا وعبد العزيز فهمى بك . واحمد لطفى السيد بك ومحمد محمود باشا . وحمد الباسل باشا وعبد اللطيف المكباتى بك ومصطفى النحاس بك .

ولقد كثرت الاقاويل حول اسباب انفصال هؤلاء الاعضاء من الوفد وعزا اليهم الناس أمورا لم يقم عليها أى دليل .

وفى يوم ١٨ وصل الاعضاء الثلاثة وهم صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وصاحب السعادة حسن واصف باشا وصاحب العزة محمود ابو النصر بك الى الاسكندرية . ولقد قيل فيما قيل إن هؤلاء الاعضاء قد فصلوا من الوفد ولم يستقيلوا ونسبوا الى صدقى باشا أنه ذهب الى لوندرة بدون رأى الوفد وفاوض بعض الساسة هناك فى أمر حل المسئلة المصرية على قاعدة الاستقلال الداخلى . وقيل إن سعادة حسين واصف باشا لما وصل باريس مع الوفد ولقى الابواب موصدة فى وجهه اقترح على زملائه أن يولوا وجوههم قبل لوندرة فرفضوا اقتراحه لان وكالتهم لا تنص على ذلك وكان الوزير اليونانى المسيو فينيزيلوس على صلات حسنة بالساسة الانكليز

اذ ذاك فعرض وساطته على الوفد لتقريبه من وزير خارجية انكلترا. فقرر الوفد الامتناع عن ذلك مخافة أن يكون من ورائه تزلفا. وعليه تدم واصف باشا استقالته من عضوية الوفد.

وبمناسبة مانشر عن فصل هؤلاء الاعضاء الثلاثة من الوفد نشر كل منهم كلمة خاصة بأمره. فقال حسين واصف باشا « إنه يؤكد انه استقال لاسباب خاصة ولم يفصل بسبب اختلاف فى الرأى بينه وبين أى عضو من أعضاء الوفد أو بينه وبين الرئيس » وأيد أقواله بنشر كتاب ورد له من سعد زغلول باشا بتاريخ ١٩ مايو يفيد قبول الوفد الاستقالة التى قدمها ثم قال : « ان أفكاره التى سافر عليها هو ورجال الوفد لم يعتورها ادنى تغيير أو تبديل وان إيمانه بعقيدته الوطنيه لم يزعزعه أى إشراك أو كفران . »

أما محمود ابو النصر بك فانه نفى كل ماعزى اليه من أسباب انفصاله وأكد انه « مامر بخاطره قط مجانبة ذلك الطريق الذى رسمه الوفد لنفسه ورسمته له الامة فى توكيلها ولا أن يحيد لحظة عن تلك الغاية التى ليس من ورائها لمصرى غاية الا وهى الاستقلال التام . » وطلب من الامة ارجاء الحكم فى حادثة انفصاله عن الوفد حتى يجىء اليوم الذى يحل فيه أن يكشف للناس عن حقيقة الامر فيحكموا عن بينة . »

وقال صاحب المعالى اسماعيل صدقي باشا « ان الخبر الذى من مقتضاه

انني ذهبت الى لندن وقابلت فيه السر رونالد جراهام فكذوب . فضلا عن كوني لم أكن عضواً في اللجنة الفرعية التي كان الوفد قرر ايفادها الى لندن بناء على طلب الرئيس . وأما الخبر القائل بأنني طلبت المفاوضة مع انكلترا على أساس الاستقلال الداخلي لمصر . وطرقت أبوابا كان الوفد يرى عدم طرقها ، وان لدى معالي الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك فقول غير صحيح . وقال إنه ينتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة . »

وعلى كل حال ومهما يكن من أمر فان انفكاك هؤلاء الاعضاء من هيئة الوفد في هذا الظرف لم يكن صوابا .

على أن هذه الحركة هيأت لارباب الاقلام وقادة الحركة الوطنية في مصر مضمارا للتصاول والنضال فذهب كل فريق فيها مذهبه فتحولت الافكار نوعا ما عن تيار مناوأة الوزارة . وبذلك تخلصت هذه مما كان يقيد حركاتها من نقد الناقدين وتجريح المجرحين . ووجدت جوا صالحا لان تسير في خطتها التي ارتسمتها في مناهجها . فمضى دولة كبير الوزراء في طريقه محاولا رفع القيود التي قيدت بها السلطة العسكرية البلاد . فاصدر في ٢٦ يونية منشورا من رياسة مجلس الوزراء هذا نصه :

« ان الهدوء الذي ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكريه على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة

الصلح فالمأمول من مديرى الجرائد أن يلزموا الاعتدال ويستخدموا على الدوام حكم ادراكهم كى لا يلجئوا الحكومة الى العودة لوضع القيود والروابط . »

على أن الانكليز لم يقنعوا بما جروه على البلاد والعباد من المصائب سواء أكان فى زمن الحرب الكبرى أم بعدها وما حملوها من الخسائر فى الارواح والاموال بل نشر قلم المطبوعات المصرى فى يوم ٢٦ البلاغ الآتى

« بسبب الاضطرابات الاخيرة فرضت الغرامات الآتية على المناطق ذات الشأن بمقتضى الاحكام العرفية :

جنيه مصرى	
١٠٤٠٨	منطقة الدلتا
٤١٠٢٠	المنطقة المتوسطة المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم
١٦٨٠٣٤	المنطقة الواقعة من بنى سويف الى ابوتيج
٢١٩٤٦٢	
٤٨٩٣	الغرامات التى فرضت لاسباب مختلفة فى منطقة الدلتا
٢٢٤٣٥٥	جملة غرامات التضامن

وانا لنجهل مآل هذا المبلغ الجسيم هل دخل خزينة الحكومة أم اضيف الى ايرادات السلطة العسكرية أما الاول فلا . مع أن الضرر الذى وقع انما حل لسكك حديد الحكومة ومبانى الحكومة غير أن

الاهالى لم يعارضوا فى دفع هـذا المبلغ الطائل كبقيـة لمهر تلك العروس الغاليـة التى طالما تاقوا لرؤيتها وتشوقوا للتمتع بها الا وهى الحرية والاستقلال .

هـذا ولقـد امضيت معاهـدة الصلح العامة بين الدول المتحاربة فى ٢٨ يونيه كما أسلفنا فأهمدت بجرة قلم تلك الشعلة التى دمرت بلهيبها الممالك والامبراطوريات ودكت العروش وخربت القصور وهـدمت الصروح ويتمت الاطفال ورملت الزوجات الآمنات وتركت الملايين من الناس عجزة مقطعى الاوصال فأصبحوا عالة على الامم لايستطيعون عملا.

امضيت هذه المعاهـدة من أساطين السياسة في العالم وممثلى أكبر الامم على وجه البسيطة وقـد شهد هـذا المؤتمر ممثل لملك الحجاز . تلك البلاد التى لاتزال فى حالة بداوة والتى كانت فى وقت من الاوقات تابعة لمصر والتى كانت الى وقت قريب قبيل الحرب الكبرى ولاية غير ممتازة من ولايات الدولة العلية المغلوبة اذ ذاك . ومندوبون عن الهنـد وعن مستعمرات انكلترا (اوسترالیا ونيوزيلانده وسواهما) وحرمت مصر المستقلة فى عرف القانون الدولى وفى عرف الانصاف من أن تمثـل فيـه لاسبب يميز الحجاز والهند عن مصر سوى توقع انضمام الأوليين الى انكلترا فى الرأي وطلب الاخيرة الخلاص من نير استعبادها .

نادى الحلفاء كما قدمنا بتلك المبادىء الحرة السامية مبادىء تحرير الضعفاء من نير تحكم الاقوياء والحرب سجال بل حينما كانت كفة اعدائهم

هى الراجحة . ولما كانت مطامع بنى الانسان مابرحت تتسلط عليه عادوا وقد رأوا كفتهم الراجحة الى شنشنتهم الاولى وتشبثوا بمبادئهم القديمة انما صبغوها باصباغ جديدة تموهها لها واخفاء لحقيقتها وماهى فى الحقيقة الا مبادىء التملك والاستعمار التى كانت ديدنهم منذ القدم .

أمضيت هذه المعاهدة فى الساعة الرابعة تماما بعد ظهر يوم الجمعة المذكور فى قصر فرساى من ضواحي باريس بقاعة المرايا التاريخية الشهيرة .

ولما وردت الانباء باقرار السلام بين الامم محل العداء والصدام أمرت الحكومة المصرية باطلاق مائة مدفع ومدفع من قلاع القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بهذا اليوم المشهود وتبودلت زيارات التهانى بين الوزراء المصريين ودار الحماية وتبادل صاحب العظمة السلطان وجلالة ملك بريطانيا العظمى برقيات التهانى والتمنيات الطيبات وكذلك فعلت الوزارة المصرية والوزارة البريطانية وما الى ذلك من الرسميات التى اقتضاها المقام وأقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والاسكندرية احتفالات باهرة ابتهاجا بهذا اليوم العظيم . وزينت حديقة الازبكية أجمل الزينات بالليل والنهار وصدحت فيها الموسيقات وأقيمت فيها الملاهى المشروعة من كل صنف . وأقام هؤلاء النزلاء مظاهرات فرح وابتهاج بانقضاء أيام الحرب وابتداء ايام السلام .

ولكن المصريين لم يشتركوا فى هذه الاحتفالات لما كانوا فيه من المصائب التى جرتها عليهم تلك الحرب التى لم يغنموا منها شيئا بل فقدوا فيها كل شىء . غير أن الحكومة السودانية أوفدت وفداً من أعيان السودان الى انكلترا ! ! لتهنئة جلالة الملك جورج الخامس بعقد الصلح وانتصار الحلفاء بالنيابة عن السودانيين جميعاً ! ! استاقت حكومة السودان وذوو الشأن فيها من الانكليز ذلك الوفد سوقاً لسذاجة رجاله ليبرهنوا على اخلاص السودان الى بريطانيا العظمى وبعده عن الحركة المصرية . ولو تركت الامور تسير بطبيعتها بغير تأثير او ارغام لتجلت لهم الحقيقة غير مايزعمون ولكن السياسة ـ سياسة القوة ـ أرادت فنفذت ارادتها ذراً للرماد فى العيون وتضليلا عن الحق . والحق لابد ظاهر يوما من الايام .

وفى يوم ٢٩ يونية حل عيد الفطر عند المسلمين فكان عيدا شاملا للامة باشطرها اذ هرع الاقباط الى المساجد ملبين دعوة المؤذن يتبادلون هم واخوانهم المسلمون عبارات التهانى متآخين متصافحين يرتلون آيات التواد والتحاب مجددين عهوداً أبرموها والنيل شاهد عليهم ومصر العزيزة تزكيهم وتقيم الافراح لتضامن الشقيقين وابو الهول يبسم اغتباطا بهذا الحادث الذى طالما تمنى رؤيته والاهرام تسجل على لوح الزمان آيات هذا الالتئام .

ويظهر انه قد حصلت أزمة وزارية اشتدت حوالى يومى ٣ و ٤ يوليه ربما كان أساسها تنفيذ خطة الوزارة المرسومة والاعتراف بالوفد المصرى نائبا عن الامة . فقد امتنع حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا الرئيس وحضرات أصحاب المعالى زملائه الوزراء عن الحضور الى مكاتبهم يومي ٥ و ٦ ولم تذكر الجرائد أسبابا لهذا الامتناع بل اقتصرت على القول بأن الامتناع كان لاسباب استوجبت ذلك . ولكنهم عادوا فى يوم السبت الى أعمالهم حيث انفرجت هذه الازمة الوقتية .

وفى يوم ٩ صدر من رياسه مجلس الوزراء البلاغ التالى :

« إن المحاكم العسكرية التى دعا الى تاليفها ماحدث فى القطر اخيرا من الاضطرابات والقلاقل كانت حكمت بالاعدام على واحد وخمسين شخصا من الذين ثبت عليهم ارتكاب القتل فى حادثة الاعتداء المعروفة التى وقعت فى قطار السكة الحديدية فى ديروط وديرامواس فى الوجه القبلى . »

« ولقد أصدر الجنرال بلفى العفو عن واحد منهم وابدلت عقوبة الاعدام بالنسبة الى عشرة آخرين فاصبح مجموع الباقين من هؤلاء المحكوم عليهم بصفة نهائية أربعين نفسا . »

« فلما علم حضرة صاحب الدوله محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء فى آخر لحظة بهذه الاحكام رأى أن يسارع الى التوسط لدى جناب القائد

العام لكي يتوسع فى زيادة الرأفة والرحمة نحو هؤلاء الاربعين المحكوم عليهم بالاعدام . »

« وبعد أن عرض الامر على مسامع حضرة صاحب العظمة السلطانية سعى لدى جناب القائد العام حتى حصل على استبدال عقوبة الاعدام بالنسبة الى ستة من هؤلاء الجناة . »

« ورأى دولته أيضا ان يطلب من جناب القائد العام الغاء المحاكم العسكرية واحالة الباقى من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات الأخيرة الى السلطات المدنية والمحاكم العادية اذ ان البلاد قد عادت اليها السكينة واستتب فيها الأمن فاصبحت فى غير حاجة الى تلك المحاكم الاستثنائية فاقره جناب القائد العام على مافى هذا الطلب من الصواب ووعد باصدار التعليمات اللازمة لهذا المعنى الى المحاكم العسكرية لكي تكف عن العمل من يوم ١٥ يولية الجارى على أن يستثنى من ذلك حوادث الاعتداء على اشخاص من أفراد القوات البريطانية . »

« وقد أبدى دولة الرئيس لجناب القائد العام ان انتشار الامان ورجوع النظام الى البلاد يسوغان الافراج عن المعتقلين السياسيين فى الحوادث الأخيرة وابطال الرقابة على المراسلات التى تصدر من القطر الى الخارج فاجاب جنابه هذين الطلبين بالايجاب وسيصدر التعليمات بهذا المعنى فورا . »

ولا جدال في أن نجاح صاحب الدولة محمد سعيد باشا فى جميع هـذه المطالبات يعد خطوة كبرى فى سبيل اعادة الامور الى مجاريها وفقا لبرنامجه الذى ازاعه عند تبوئه كرسى رياسة الوزراء وهـذه الأعمال تدل على ان الوزير توخى فى القيام بمهمته السعى فى اتمام كل ما يرضي الأمة ويعود عليها بالنفع وتبعث فى النفوس شديد الأمل فى انه سيقوم بكل ما أخـذ على عاتقـه من الوعود . مما يشكر عليـه ويقرن ذكره بالثناء من الأمـة والوطن جميعاً .

ولم تقف أعمال دولته عند هـذا الحد بل توخى صالح الأمـة جهد المستطاع واتبع الحسنة بالحسنة حيث اصدر القائد العام بتأثير دولته منشورا فى يوم ١١ يوليـه بالعفو عن بعض المحـكوم عليهم من المحاكم العسكرية وتخفيض المدد المحـكوم بها على البعض الآخر هذا نصه :

« رسمى — بمناسبة انتهاء الحرب الـكبرى والابتهاج بعودة السلام فى العالم اصدر جناب القائد العام أمره بالعفو عن المحـكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبتنزيل مثل هـذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المـذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين . »

ثم جرى حـديث لدولتـه مع مراسل جريدة « الطان » الباريسية نشر فى الجرائد العربية يوم ٣٠ يوليه اعترف فيه بصفة الوفد وإن لم يكن هذا الاعتراف صريحا كل الصراحة فانه يدل على تشبث دولة الوزير بارضاء الأمة وارضاء ضميره فى مهمته الـكبرى .

فبعد ان وصفه المراسل فى ادارة دائرة الأمير سيف الدين الواسعة قال « ولما هنأته بهذه الشجاعة الوطنية اجابنى قائلا : »

« ان واجب كل فرد فى مثل هذه الأحوال الحرجة أن يكون حسن الادارة . وانى بطبيعة الحال لا يخالجني ريب فى مخاطر الحالة ولكن لما كان قد اعترف بانى كنت صالحا فى مسئلة خاصة فقد حسبت انه قد يتيسر لى ان أكون ذلك الوكيل الصالح عن الشعب . . . . . »

« ولا أجهل ان وزارتى هدف حملات شديدة . . . . . »

(وهنا تكلم دولة الرئيس عن حرج موقفه وموقف زملائه الوزراء واشار الى حوادث ضربنا عنها الذكر صفحا) ثم قال :

« إن الهياج كان أشد من ان يسكن دفعة واحدة . غير انى لا ازال واثقا كل الثقة بوطنية مواطني وحكمتهم . وهل كان يصح ترك البلاد بلا حكومة واهمال حقوق مصر السياسية أهمالا يجعلها عرضة للضياع بمرور الزمن ؟ فنحن بازاء أمر واقع يجب أن نعتد به رضينا أو كرهنا . وهل كان يمكن ان نكون أكثر تقدما لو لم يكن اليوم هنا وزير مسئوول يتكلم باسم مصر ؟ »

« نعم أن هناك الوفد المصرى وهو يقوم بمهمة جسيمة كبيرة . وانك لتدرك بداهة انني بصفتى مصريا لا يسعنى الا ان اتمنى له نجاحا تاما . ولكن هل كانت الأحوال الحاضرة تسمح له بمجابهة الدولة الحامية رأسا ؟ أليست

مهمتى والحالة هذه أشبه شىء بالوسيط العامل بين الفريقين ؟ نعم انها لمهمة لا اغتبط عليها . ولكن لماذا ألام على قبول هذه المهمة فى حين انها من اصعب المهمات ؟ هذا وان الوفد قد رفع القضية الى مؤتمر الصلح وهناك سيقرر مصيرنا كما تقرر مصير سائر الشعوب (١) فنحن فى حالة ارتياب تام وواجبنا ان ننتظر . »

وانا انتظر لأنى اعتقد انه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتا. فمنذ شهرين عند ما دار البحث على ارسال اللجنة البريطانية التى يرأسها ملنر الى القطر المصرى طلبت انا نفسي تأجيل مجيئها لانه لا يسعنا فى الحقيقة أن نتباحث إلا متى مهد السبيل تماما فى باريس . والذى أراه أن هذا العمل لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا نعم إن بريطانيا العظمى تصرح لنا بانها بسطت حمايتها على القطر المصرى . ولكن هذا الحادث من حوادث الحرب . ومادامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا الى انكلترا فكيف يمكن الشروع فى مفاوضات على قاعدة راسخة ؟ »

« لا شك فى أن لمصر حاجات جديدة وأمانى جديدة وبينما كان يظن أنها مخدرة بالخمول الشرقى إذا بها تبرهن للعالم الذى أدهشته على أنها قد تطورت أسوة بسائر بلدان العالم .. وإن جهل هذه الحركة وأهميتها لمما جعل حوادث الاشهر الاخيرة من الامور المحتم وقوعها . وفى اظهار الداء ارشاد

---

(١) جرى هذا الحديث قبل التوقيع على معاهدة الصلح ونشر هنا متأخرا

للدواء فعسى جميع المخلصين الذين لا أنفك عن استنهاضهم أن يدركوا الحقائق وخطورة الحالة . وأنا أرجو منهم كل الرجاء أن يمدوني بمعاونتهم . »

اعترف دولة الوزير فى خلال حديثه هذا بوجود الوفد . وقال إن مهمة الوزارة أشبه شيء بمهمة الوسيط بين هذا الوفد النائب عن الامة فعلا وبين الدولة الحامية . وإن فى هذا التصريح لشجاعة لا تنكر من قبل دولة سعيد باشا .

ثم أشار دولته الى حالة مصر السياسية وإلى ما طلبه من تأجيل مجيء لجنة ملنر الانكليزيه الى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا لما كان لهذه من الصلات التى تربط مصر بها وهى لم تعترف رسميا بانفصام هذه الروابط والصلات . ولان تصريح انكلترا وحدها بقطعها لا يكفي لزوالها . وكان دولته يرمى بسياسته هذه الى جعل مصر صاحبة الحق فعلا فى تقرير مصيرها لسببين مهمين . الاول ما كان يتوقعه من تنازل الدولة التى كانت صاحبة السيادة عليها عن حقوقها لمصر ذاتها (١) والثانى ما تعهدت به الدوله التى بسطت حمايتها عليها من أنها أخذت هذه الحقوق وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى .

---

(١) لقد كان رأينا شخصيا فى هذا الصدد أن مصر كانت حتي توقيع المعاهدة مابين تركيا والحلفاء تابعة لتركيا لتتنازل عن حقوقها فى مصر لسكان مصر . ولكن معالي سعد باشا كان مخالفا لنا فى الرأى وكان يرى أن مصر اصبحت غير تابعة لتركيا من يوم دخولها الحرب .

هذا ولقد كان مما اختطه الوفد تنفيذا لمسلكه الجديد أن ينبه الرأى العام الانكليزى لحقيقة المسئلة المصرية حتى يستطيع عرض أمرها على الحكومة الانكليزية والرأى العام هناك واقف على دقائقها فسعى سعيه لايفاد لجنة فرعية من رجاله الى تلك البلاد لتقوم بمهمة الدعاية فيها للقضية المصرية تنويرا للرأى العام الانكليزى ففطنت السياسة الانكليزية لهذه الغاية ووقفت فى سبيل إجازة أعضاء هذه اللجنة الفرعية بمغادرة فرنسا .

على أن هذا التصدى لم يمنع الوفد من المضى فى سبيله وتنفيذ خطة نشر دعايته فى تلك البلاد . فاستعان على الوصول الى غايته بمن كان فى انكلترا من طلبة العلم من المصريين ومنهم من كانوا أعضاء فى الجمعية المصرية التى كان مركزها بباريس والتى ألمعنا الى ذكر مجهوداتها فى مساعدة الوفد .

فقام هؤلاء بهذا الامر خير قيام حتى تنبهت أفكار الانكليز للقضية واشتغلت بما نشر عما أتاه أبناء جلدتهم من الامور فى مصر من أعمال القتل والتعذيب . حتى ورد ذكرها فى مجلس النواب البريطانى والقيت بشأنها الاسئلة من النواب على الحكومة هناك .

ولقد نقل الينا روتر بعض هذه الاسئلة وما أجيب به عليها فى البرقية التى نشرت هنا فى ٢٩ يولية وهذا نصها :

« لندن فى ٢٤ — قال المستر ث . هرمسورث في أثناء الاسئلة فى مجلس النواب . إن الجنرال اللنبي أبلغ الحكومة (الانكليزية طبعا) أن عدد القتلى والجرحى أثناء الاضطرابات الاخيرة فى مصر بلغ ٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح من الوطنيين و ٣١ نتيلا و ٣٥ جريحا من الاوروبيين وغيرهم من الملكيين و ٢٩ قتيلا و ١١٤ جريحا من الجنود . وبلغ عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على أثر الاضطرابات ٣٠٠٠ وكان الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة على أنه حكم على ٣٩ بالاعدام وعلى ٢٧ بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد بطلت المحاكم العسكرية منذ ١٥ يولية الحالى بالنظر الى إعادة السكينة التامة فى مصر (تصفيق) . »

« وأبلغ الجنرال اللنبي أيضا انه عازم على التجاوز عن ثلاثة أشهر من أصل المدد المحكوم بها من المحاكم العسكرية وإنه سيأمر بالافراج عن جميع الاشخاص المعتقلين لاسباب سياسية . »

وإنا وان كنا لانشك فى أنه أريد من تقليل عدد القتلى والجرحى من المصريين أن توصف حالة البلاد مما لايدعو الى استفظاعها إلا اننا نستطيع أن نؤكد أن التجاوز عن بعض المدد المحكوم بها من المحاكم العسكرية والافراج عن المعتقلين السياسيين كان من نتائج سعى دولة كبير الوزراء لدى السلطات البريطانية فى مصر .

ولقد كانت جريد البورص اجبسيان نشرت فى ١٨ يولية نبأ مفاده أن لجنة ملنر قد وصلت الى الاسكندرية وتناقلت الجرائد العربية عنها هذا النبأ وتناولته بالتعليقات العديدة المختلفة ولكن الناس ما عتموا أن رأوا فى الصحف التصريح الرسمى التالى عن اللجنة المذكورة :

« لندن فى ١٧ يولية — مجلس النواب — قال المستر هرمسورث جوابا على سؤال للكولونيل هوار : إنه لاصحة للخبر القائل أن اللجنة التى ستذهب الى مصر برياسة اللورد ملنر تؤلف من السر وليم جارستن والسر رونالد جراهام . والسر أرثر شيتى والجنرال السر جون مكسويل . فاللجنة لم تؤلف نهائيا . حتى الآن ولا يمكنه أن يؤكد هل يكون عضو على الاقل فى مجلس النواب عضوا فى اللجنة — على أن بعض أعضاء المجلس يستطلع الآن رأيهم فى ذلك . »

« وطلب « أرل ونترثون » أن تؤكد الحكومة إنه ما من شخص كانت له علاقات بالحكومة المصرية فى زمن الحرب يعين فى اللجنة . وذلك بالنظر الى أن اللجنة سيكون من مهمتها فحص ادارة الحكومة فى مدة الحرب .

« فاجاب المستر هرمسورث أنه يتعذر عليه أن يبدى تعهدا بهذا المعنى ولكنه يدون لديه ماقاله ارل ونترثون — روتر . »

ثم ذكرت بعض الجرائد البريطانية انه من المحتمل سفر هذه اللجنة

فى شهر اكتوبر فانتفى بذلك النبأ الذى أذاعته جريدة البورس ثم نشرت الجرائد فى ٢٢ اغسطس النبأ الآتى عن برنامج اللجنة فى مصر .

« لندن فى ١٩ اغسطس — ذكر المستر هرمسورث فى مجلس النواب برنامج أعمال اللجنة التى يرأسها اللورد مانر فقال ان هذا البرنامج هو أن تبحث فى أسباب الاضطرابات الاخيرة وأن تضع تقريراً عن الحالة الحاضرة وعن شكل الدستور الذى يتبع فى عهد الحماية ويمكن أن يضمن فى أحسن الاحوال سير السكينة واليسر والتقدم التدريجى فى نظامات الحكم ويضمن كذلك حماية المصالح الاجنبية

ولقد تنبهت السلطة الانكليزيه فى مصر الى محاربة كل فكرة سائدة فى الملأ المصرى اذ ذاك . وكانت فكرة بذل المستطاع فى معاونة الساعين فى تحقيق الامانى القومية سائدة فى مصر وتيارها قوى لا يصادم فشرعوا فى مقاومتها بالضغط : على أن القاعدة ان الفكرة لا تمحوها إلا أخرى أصلح منها ومن العبث محاولة قتلها بوسائل الجبروت أو بواسطة الدهاء السياسي . خصوصا اذا كان مصدر الشعور الذى انبعثت عنه هذه الفكرة كما هو الحال فى مصر الاحساس الحقيق بالمصلحة القومية . واذا كان فيضان هذا الاحساس شديدا ومصدره معينا لا ينضب .

من هذا القبيل آنست السلطة العسكرية فى ذلك الوقت بعض النجاح لمجهودات الوفد باوروبا وفى أمريكا فارادت أن تمعن فى التضييق

عليه بقطع سبل الاعانة المالية التى كانت تصل اليه رغما عن حظرها جمع الاكتتابات لمثل هذه الاعمال . فضيقت الدائرة حتى تزيد فى الضرب على أيدى من يتعرض لجمع الاموال للوفد ولو سرا . فنشرت الوقائع المصرية يوم السبت ٢٣ اغسطس مساء المنشور العسكرى التالى موقعا عليه بتوقيع الفلد مارشال اللنبى قائد جيوش الحملة المصرية العام . وهو بالحرف الواحد :

١ — « ممنوع جمع النقود والاشياء التى لها قيمة سواء كانت بطريق الاكتتاب العمومى أو خلافه بقصد التحريض على الاخلال بالنظام أو لتأييد أو مساعدة أى حركة مخلة بالنظام أو لمساعدة أى شخص أو أشخاص على اتيان عمل مخالف للاحكام العسكرية او لمكافأة أى شخص أو أشخاص على عمل كهذا .

٢ — « يرتكب مخالفة ضد الاحكام العسكرية :

(ا) كل شخص يجرى أو يروج أو ينظم جمع نقود كما سبقت الاشارة اليه

(ب) كل شخص يكتتب لاعانة كهذه مع علمه بغرضها

(ج) كل شخص يقتنى عن علم نقودا أو أشياء ثمينة على ذمة أية إعانة مجموعة بطريقة مخالفة لهذا المنشور

(د) كل شخص يدفع أو يقبل نقودا او يعد بدفع نقود تأييداً

لاي حركة مخلة بالنظام أو لغرض مساعدة أى شخص أو أشخاص للقيام بأى عمل مخالف للقوانين العسكرية أو لمكافأة أى شخص أو أشخاص على عمل كهذا

٣ ـ « جميع النقود والاشياء الثمينة التى تجمع بكيفية مخالفة لهذا المنشور تكون عرضة للمصادرة

٤ ـ « كل شخص يقوم بجمع نقود أو أشياء ثمينة أو يروج أو ينظم أو يشترك بجمعها بأى طريقة كانت فى أحوال يتراءى للسلطة العسكرية انها تحمل على الاعتقاد بارتكاب مخالفة ضد هذا المنشور يجوز أن يستدعى ليقدم ايضاحا تاما عن صفة وغرض هذا الجمع . وكل من دعى لتقديم الايضاحات المطلوبة فعجز عن ذلك أو رفض او أعطى معلومات كاذبة أو ناقصة أو مضللة يرتكب مخالفة ضد الاحكام العسكرية . »

٥ ـ « هذا المنشور يلغى المنشور المؤرخ فى ١٧ مايو سنة ١٩١٩ الذى سحب . »

هذا ولقد كانت الوشايات قد كثرت من سفلة الناس ومنحطى النفوس جرا لمنفعة أو من باب الانتقام وانتشر الجواسيس من هذه الطغمة الساقطة فى كل مكان وناد . وعمت بلواهم حتى أصبح المرء لا يأمن جانب صديقه أو جاره . كما راجت الشهادات امام المحاكم العسكرية . وانك لتجد فى كل

أمة ، مهما بلغ علو كعبها فى الحياة السياسية ثمرا من ساقطى المروءة فاقدى الشرف الذين يتعرضون لمثل هذه الاعمال المنحطة بقصد الربح اشباعا لأحط الشهوات . ولقد أرادت السلطة العسكرية أن تحمى مثل هؤلاء ، فأصدرت بلاغا عسكريا بمقتضى الاحكام العرفية فى ٢٩ اغسطس قالت فيه :

« بما أنه من الضرورى لمصلحة الامن العام منع المحاكمات أمام المحاكم المدنية والجنائية المتعلقة ببعض الامور الناشئة عن الاحكام العرفية . »

« آمر بما يأتى »

١ — « ماعدا الاحوال المنصوص عنها فى البند ٤ لايجوز لمحكمة مدنية أو جنائية أن تنظر فى دعوى او طلب او مطالبة بعطل وضرر فى أى اجراءآت اخرى ومن ضمنها أى دعوى فرعية مما يتعلق بمخالفة أو جرم يعزى ارتكابهما منذ اعلان الاحكام العرفية الى اى موظف عمومى أو فرد من الافراد فى حالة قيامه بعمله تحت أوامر السلطة العسكرية أو المدنية على حفظ النظام

ويتناول هذا الحظر :

(١) جميع الاجراءآت المتعلقة بأى وشاية يدعى انها كاذبة سواء قدمت الوشاية لسلطة عسكرية أو كانت متعلقة بمسئلة قد كانت موضع التحقيق العسكرى .

(٢) جميع الاجراءآت المتعلقة بشهادة زور يدعى انها قدمت فى أثناء أى تحقيق أمام أى سلطة عسكرية بما فيه أى محكمة عسكرية أو مجلس عسكرى أو أمام أى موظف مدنى مفوض من قبل السلطة العسكرية

٢ ـ كل شهادة مكتوبة صادرة من سلطة عسكرية يجب أن تقبلها أى محكمة كبينة قاطعة فى الاجراءآت الآتية :

(١) فى حالة ما اذا كان الشخص قائما بأى عمل تحت أوامر السلطة العسكرية الصريحة أو المفهومة أو تأييدا للسلطة العسكرية أو المدنية لحفظ النظام

(٢) فى حالة ما اذا كانت أى مسئلة قد جعلت موضوع تحقيق عسكرى .

(٣) فى حالة ما اذا كان أى موظف مدنى قائما باجراء التحقيق من قبل السلطة العسكرية

٣ ـ جميع الاجراءآت المحظورة بموجب هذا الاعلان والمتوقفة على تاريخ تنفيذه يجب انهاؤها حالا

٤ ـ ان الحظر الوارد فى البند الاول لا يتناول أي تهمة أو مطالبة تسمح السلطة كتابة بالنظر فيها ويجب تقديم هذه الرخصة الى المحكمة بواسطة السلطة المدنية . »

وبينما الناس فى شغل بالمسائل السياسية المتعلقة بمستقبل البلاد اذ وصل الى العاصمة فى ظهر يوم ٢ سبتمبر نبأ رجت له رجا واهتزت لوقعه اهتزازا عنيفا : وهو ان شخصا يدعى السيد على محمد من أهالى كفر الزيات القى قنبلة على حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ورئيس الداخلية وهو راكب سيارته ومار بالقرب من محطة جناكليس برمل الاسكندرية . ثم حاول الفرار فوقع فى يد رجال الشرطة الذين ساقوه الى المخفر ولم يصب دولة الوزير بأذى وواصل سيره الى ديوان الوزارة .

ولقد ثبت من التحقيق ان الجانى كان واقفا وفي يده سلة ملأى بالعنب مغطاة بالورق موهما بأنه بائع عنب . فلما قاربته السيارة رماها بالسلة وكانت القنبلة مخبأة فيها . ولحسن الحظ ان القنبلة لم تنفجر فى السلة حين القائها لوجود العنب الذى حال دون الصدمة . فلما سقطت القنبلة الى الارض واصطدمت انفجرت وكانت السيارة فى هذه اللحظة بين القاء السلة وسقوط القنبلة منها قد ابتعدت فلم تصب بضرر . »

« ثم رمى الجانى قنبلة ثانية فى أثر السيارة فلم تصبها . وكان صوت الانفجار شديدا سمع من ابعاد شاسعة .

ولقد كان لهذه الجريمة وقع سيىء فى نفوس عقلاء الشعب فاستنكروها واستفظعوها خصوصا بعد ان سعى دولة سعيد باشا فى استخلاص ما يستطيع من المنافع للشعب من أيدى السلطة العسكرية .

ولقد دار حديث عقب هذا الحادث الشنيع بين دولته وبين مكاتب جريدة الاجيبسيان غازيت فى يوم ٥ سبتمبر صرح فيه دولته بأنه سيستمر فى عمله بغير مبالاة بالرغم من أى فرد مضلل ممن يلقون القنابل ظنا بأنه يسعى لقلب نظام الحكومة بالقضاء على فرد .

ثم قال : — « انى موقن بانى أعمل لصالح وطنى فاذا تمكنت يد قاتل من الوصول الى فانى اموت مستريح الضمير شاعرا بأنى كنت سائرا فى طريق الواجب . »

« لست خائفا من أى اعتداء يحاول ضدى ولو خفت ذلك لما قبلت هذا المنصب الذى أجتهد فى القيام باعبائه . »

« فاعلن مصر وكل من يعنيهم الأمر بأنى أرى طريقة واجبى واضحا أمامى وسأسير فيه الى النهاية . »

« انى مستريح الفكر من حيث فائدة عملى ومعتقد فى الله سبحانه وتعالى وبعدله فى قضائه فليكن ما يكون وفى خلال ذلك سأستمر فى واجبي . »

وهل أدل على مبلغ استهانة دولته بحياته فى سبيل خدمة بلاده وامته من التماسه من المحكمة حينما دعى لتأدية الشهادة فى هذه القضية الرفق بالجانى وتخفيف العقوبة التى تتوقع عليه لأنه فعل ما فعل مدفوعا بعامل الاعتقاد بصلاحية عمله لبلاده ؟

هذا ولقد حل عيد الاضحى المبارك فى أثناء هذه الحوادث فاراد الاقباط فى طنطا ان يدعوا الدى اخوانهم المسلمين هناك أثرا لا ينسى فابتاعوا لهذه المناسبة ثريا (نجفة) كهربائية جميلة قوة نورها ألف شمعة وقدموها هدية للمسلمين . فعلقت فى المسجد الاحمدى أمام المقصورة وقد رآها الناس فشكروا فضل مقدميها الذين وقع عملهم فى نفس جمهور المسلمين اجمل وقع .

وبينما كان الوفد يقبل استقالات بعض أعضائه أو يصدر أمره بفصل البعض الآخر والناس لاهون لهذا الخطب عن سواه يتساءلون عن السر فى كل ذلك وعن النتيجة التى تؤول على القضية المصرية من جراء هذا التصرف. اذ بالاوامر تصدر الى مصالح الحكومة المصرية ودواوينها باعداد التقارير والبيانات اللازمة التى يجب أن يطلع عليها اللورد ملنر ولجنته عند وصولهم الى القطر المصرى . وكان أكثر تلك التقارير والبيانات يتناول الشؤون والأحوال التى تنجم عن الغاء الامتيازات وتعديل نظام المحاكم تعديلا يتناول الامور المالية والادارية الخ . الخ . .

ولقد نشرت جريدة المانشستر جارديان كلمة عن هذه اللجنة وعن مهمتها فى مصر قالت فيها : « . . . . وهذه الاضطرابات تناولت جميع طبقات الشعب مع اننا لم نكن منذ بضع سنين الاتجاه عدد قليل من الادباء واليوم اكتشفنا الا كتشاف المر المذاق وهو ان الفلاحين الذين كنا نظن

انهم راضون عن الحالة صيرناهم اليها يضمرون لنا الكره . ولربما عزى ذلك الى ماتألم منه الناس من جراء الحرب كما كان يبدو عند بسط الحماية على مصر . » . . . .

. . . . . « ونحن نقيم الآن فى الشرق الاوسط حاجزا دون الامبراطورية الشرقية : ففلسطين ذراع ممتد من مصر والعراق قائمة فى وجه الهند والاتفاق الحديث مع ايران قائم على القاعدة ذاتها . وكلما زدنا فى اتخاذ طرق الصيانه لمصر والهند زادت الواجبات المفروضة علينا بأن نزيل اسباب الامتعاض والكره من صدور الشعوب التى نحكمها وراء هذا السور سواء أكانت اقتصادية أم سياسية . والهياج الأخير كان فى نفسه برهانا كافيا على أنه يجب التعويض على مصر . وهذا رأس مهمة اللورد ملنر فعليه أن يخطو الخطوة الاولى فى هذا السبيل وأن يعين الشكل الذى يكون فيه ذلك التعويض . » اه

هذا ولقد أعد للجنة المذكورة مكتب خاص فى دار وزارة المواصلات ليكون اليه مرجع اعمالها وليعد لها البيانات والاحصاآت والمعلومات التى تحتاج اليها . وقد أرسل هذا المكتب فى أوائل شهر سبتمبر الى بعض الاعيان والوجوه وذوى الفطنة فى القطر ورقة طبعت عليها الاسئلة للاجابة عليها وهى :

ا ـ الى أى حد كانت شكايات الفلاحين سببا فى اشتراكهم فى الاضطرابات الحديثة وماهى هذه الشكايات وماهو مقدار نصيبها من الصحة وهل بقى منها شىء الى الآن . وهل من الممكن معالجتها ؟

ب ـ ماهى النظامات التى تراها ملائمة لتمكين الاجانب فى مصر من من إبداء ارائهم والمحافظة على مصالحهم فى الهيئات التشريعية ؟

ج ـ ماهى الاسباب السياسية الاصلية التى أدت للقلاقل الحديثة ولاى حد كان الاستياء من شكل الحكومة الحاضر سببا فى تلك القلاقل (وذلك مع تحاشى المزج بين شكل الحكومة السياسى وبين تفاصيل الانظمة السياسية) وماهى الاصلاحات الدستورية التى تراها ملائمة ؟

د ـ ما هى وجوه النقص الموجودة فى نظام الادارة الحالى (وذلك مع عدم المزج بين هذا النظام وبين نظام الحكومة السياسى) ثم ماهى الطرق المرغوب فيها لاصلاح ذلك النظام

وتكلم أيضا عن الصلات بين الموظفين البريطانيين والمصريين وعن الادارة اللامركزية وماشابه ذلك .

هـ ـ توسيع ومد وتعديل مجالس المديريات وما الذى تستحسنه من التغيير فى تشكيل تلك المجالس أو طريقة الانتخاب لها وشروط العضوية فيها

و ـ اصلاح الادارة المحلية والاقتراحات بشان أى تغيير يراد ادخاله في سلطة وتشكيل العضوية أو طرق الانتخاب فى (١) المجالس البلدية (٢) المجالس المحلية والاقتراحات التى تتعلق بادارة المجالس البلدية .

ز ـ هل ترى نظام التعليم فى مصر قابلا للتحسين فاذا كان ذلك فما هى الطرق والوجوه التى تراها لادخال هذا التحسين .

ثم ختمت هذه الاسئلة السبعة بالعبارة التالية :

« وأرجو التعليق بما ترونه موافقا للصالح العام . » اهـ

وفضلا عن أن هذه الاسئلة التى ترمى الى استطلاع آراء الوجوه والاعيان فى قواعد النظم التشريعية والادارية والتعليم الخ . فهى من المسائل العويصة التى يستلزم اصدار الرأى فيها درسا طويلا وتمحيصا دقيقا . فأن من أراد الاجابة عليها كلها أو بعضها لن يستطيع الى ذلك سبيلا وهو قد حرم عليه أن يخوض فى « شكل مصر السياسى » أى انه ملزم بأن تكون آراؤه مبنية على أساس وجود « الحماية » .

لذلك لا نرانا فى حاجة الى القول بان رد المصريين على هذه الاسئلة قد امتلأت به صفحات الصحف ومكاتب رجال السياسة والوزراء ووكلاء الدول . وهو رد قصير ينحصر فى جملته وعلى اختلاف ماعبر به عنه فى كلمة واحدة وهى « الاستقلال »

ومهما يكن من أمر فان أكثر أعضاء هذه اللجنة ليسوا غرباء عن نفسية الامة بل جل رجالها ممن امضوا ردحا غير يسير من زمن خدمتهم فى هذه الديار وهم يعرفون ان الخلاف بين الانكليز والمصريين لم يقم على اختيار الانظمة التى تتبع فى الحكومة فى المستقبل بل ينحصر فى القاعدة التى ستكون عليها العلاقات بين الامتين . وما دام الانكليز يحددون تلك العلاقات بالحماية والمصريون لا يتنازلون عن التمسك بان تكون على أساس الاستقلال التام ومادام الجمع بين هاتين القاعدتين محال ومادام كلا الفريقين واقف فى موقفه لا يتزحزح فالاتفاق بينهما محال كذلك .

على أن اسماء أعضاء هذه اللجنة لم تكن قد اعلنت بعد فى مصر فنشر نبأ برقي فى ٢٤ سبتمبر يعين اسماء الاعضاء وهذا نصه :

« لندن فى ٢٢ سبتمبر — اعلن رسميا أن لجنة التحقيق المعهود اليها البحث فى الاضطرابات الاخيرة فى مصر وفى شأن الحكومة القادمة في مصر مؤلفة من اللورد ملنر رئيسا ومن السر رنل رود . والجنرال السر جون مكسويل . والجنرال السر ادين توماس . والمستر ج . ا . سيمندر رئيس تحرير « وستمنستر غازت » والمستر ث . ج . ب . هورست المستشار القضائى فى وزارة الخارجية أعضاء — روتر . »

بقى تصميم الوفد القاضى باتباع خطة التقهقر والانتواء مستورا عن الشعب المصرى ولم يزع فلم يظهر له أثر فى نفسيته بل ظل كل هذه المدة يزداد تحمسا لمطلبه الاسمى .

وفى هذه الاثناء نبتت فى البلاد فكرة حازمة موفقة حيث اتفقت كلمة الامة المصرية عن بكرة ابيها وتعاقدت خناصرها على مقاطعة هذه اللجنة إذا حضرت الى مصر . وعدم تمكينها من أداء مهمتها مهما تكن غايتها لان الامة فطنت إلى ماترمى اليه :

ولقد زاد فى خطورة تلك المقاطعة تضامن الهيآت النيابية وغير النيابية مع الافراد فيها . فقد قرر الافراد من تجار وصناع ومزارعين وطلبة وموظفين هذه المقاطعة كما قررت جميع النقابات معاضدة الافراد فى هذه المقاطعة وانضمت اليهم الهيآت النيابية من مجالس مديريات الى مجالس بلدية أو محلية وكانت صيحة الكل واحدة ونداؤهم واحدا الاوهو « مقاطعة لجنة ملنر »

فكانت هذه الفكرة أقوى سلاح سياسى فى وجه خصم شديد البأس كانكلترا يريد استدراج المصريين لمحادثة لجنة وظيفتها اقتراح شكل القانون النظامى لمصر تحت الحماية الانكليزية .

الحزب المستقل الحر — ولكن اشيع حوالى الثلث الاخير من شهر سبتمبر أن دعوة نشرت لتأليف حزب معتدل جديد يسمى الحزب المستقل الحر تحت رياسة أحد كبار ملاك الاطيان فى مصر لم يشأ أن يظهر خطته الملأ . فقامت قيامة الامة على هذا النفر وأخذت تتلو آيات

براءتها الى الله منه اذ كفر بمبادئها الحقة وأنكر معبودها الاعظم الذى ضحت فى سبيله أموالها وأراقت على مذبحه دماء أبنائها ألا وهو الوطن!

صاحت الامة صيحة الغضب والاستنكار فى وجه هذا النفر فلم يجرؤ واحد منهم على الظهور بمظهر المبتعد عن الاجماع أو الخالع لطاعة الامة.

ولقد ابتهج الوفد بفرنسا لما علم من اجتماع كلمة الامة على مقاطعة لجنة ملنر فبعث معالى سعد باشا بكتاب الى لجنة الوفد المركزية جاء فيه:

« . . . . فانكم تعلمون حق العلم ان حياة مصر فى بقاء المسئلة المصرية دولية وإبعادها كل البعد من ان تكون مسئلة داخلية بين بريطانيا العظمى ومصر. »

« ولهذه المناسبة لا يسعنا جميعا الا ان نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبابها على ان يصمموا كل التصميم على البعد عن مفاوضة لجنة اللورد ملنر اذا حضرت لمصر. فان مهمة هذه اللجنة كما صرح به وكيل الخارجية البريطانية انما هى وضع نظام للبلاد داخل حدود الحماية يتقدم بالزمان الى مرتبة الحكم الذاتى (داخل حدود الحماية أيضا) فما أبعد هذا من أغراض المصريين وما اداناها من حبسهم على الهوان والاستعباد. أجل. تلقينا بالارتياح أنا واخوانى خبر هذا التصميم على

عدم مفاوضة اللجنة (باية صفة كانت) اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى ينشدونه الخ . الخ . . . . . »

وعند عودة حضرتى الدكتور حافظ بك عفيفى والاستاذ ويصا بك واصف المعضوين بالوفد من باريس لأشغال خصوصية نشر فى الجرائد ما يأتى :

« أن الوفد يقر الأمة على الخطة التى رسمتها لنفسها وهى مقاطعة لجنة اللورد ملنر مقاطعة تامة : »

« أولا — لأن هذه اللجنة انكليزية بحتة فالمناقشة معها تجعل المسئلة المصرية داخلية بيننا وبين انكلترا مع ان الوفد يرتكز فى دفاعه على ان المسئلة المصرية مسئلة دولية محضة . »

« ثانيا — لأن اللجنة تريد ان تضع نظاما داخليا للبلاد تحت الحماية وهو مالا تقبله الأمة المصرية لأن الحماية غير شرعية . وقد رفضتها الأمة وعلى ذلك فالمقاطعة التامة واجبة ولا محل للرأى القائل بأن المصريين يقصدون الى اللجنة ويطالبون بالاستقلال فان اللجنة تعرف اجماع الامة على هذا الطلب وليست أمانى المصريين بخافية عليها بعد ما تجلى فى جميع المواقف التاريخية التى وقفوها . ومادامت مهمة اللجنة مقصورة على المناقشة فى نظام الحكم داخل دائرة الحماية فلا يوجد حل الا المقاطعة التامة ولا ريب فى أن انتهاج أى سبيل آخر غير هذه المقاطعة يضر بقضيتنا كل الضرر ويكون محاربة لمجهودات الوفد فى أوروبا وأمريكا . »

« والخلاصه أن الخطة التى أجمعت الامة على اتباعها هى الخطة الوطنية الحكيمه ولايجوز أن تخدع بتأجيل حضور اللجنة فربما كان هذا التأجيل تحت تأثير ما أظهرته الامة من ضرورة مقاطعتها . ولما كان موقف المصريين لايمكن أن يتغير حيال هذه اللجنة سواء حضرت الآن أو بعد شهر فليؤجلوا ما شاؤا فان الامة متمسكة بخطتها كل الله مساعينا بالنجاح . »

هذا ولقد أراد اللورد ملنر ان يمهد السبيل الى لجنة فى مصر فاجرى حديثا مع مندوب احدى الجرائد الانكليزية بين فيه مهمة لجنته وأمياله الموجهة الى خير مصر والمصريين وما عزم عليه من ارضائهم وما الى ذلك من المداورات السياسية التى اراد بها اقناع الأمة بالعدول عن قرارها واليك هو الحديث :

« قابل مندوب (اليال مال غازيت) اللورد ملنر وحادثه فى موضوع مهمته فى مصر فقال اللورد انه من الذين يميلون الى منح الحكم الذاتى باوسع نطاق يمكن العمل به . وتمكين الشعب من ادارة شئونه بنفسه أولى وافضل كثيرا من ادارتها بواسطة غيره لحسابه . ويمكن التضحية بحسن سير الادارة إلى حد ما فى سبيل الاقناع وجلب الرضى . ولكن لهذا الامر حدا معينا . ومن الجلى انه من الواجب اختيار وقت لايترتب على انتقال السلطة فيه الى أيدى الوطنيين خسارة كبيرة فى الكفاءة الادارية . »

قال : « وسأذهب الى مصر خالى الذهن من كل عامل مؤثر فأتلقى كل مايقدم الى اللجنة دون أن استسلم فى حال من الاحوال لتأثير ذكرى المدة التى قضيتها فى مصر منذ زمن بعيد . »

قال : « وأرجو أن تكون الشهادات التى تقدم للجنة واسعة النطاق وصادرة ممن لهم صفة تمثيليـة . وإنى كثير الميل والوداد لمصر والمصريين ولا غرض لى أنا وزملائى من ذهابنا إلى مصر إلا إعادة الوفاق والعمل على زيادة التقدم فى مصر لا من وجهة اليسر المادى فقط بل من وجهـة التعليم والتدرب على الحكم الذاتى أيضاً . »

وقال : « إن غاية اللجنة هى جمع المعلومات وسماع الشهادات من جميع طبقات الشعب ثم عرض اقتراحات تتعلق بمستقبل الحكومة فى مصر على الوزارة البريطانيه . ولا بد أن يكون لمصر نوع من النظام الدستورى »

ثم قال : « إن مسئلة حق بريطانيا العظمى فى بسط الحماية خارجة خروجا تاما عن دائرة أعمال اللجنه المبنى برنامجها على افتراض وجود الحماية ومن أعمال اللجنـة أن تضع دستوراً ضمن دائرة التعليمات التى أعطيت لها وسيكون لدى اللجنه أعمال كافية فى درس الادارة الداخلية فى مصر دون أن تتناول مسئلة الحالة الدولية فى مصر فهى ليست من أعمال اللجنه لانى أعدها بمثابة مسئلة قد سبق تسويتها ضمنا . »

فرأى جناب اللورد أن تمنح مصر « الحكم الذاتى بأوسع نطاق يمكن العمل به » ويرضى بأن يتولى المصريون ادارة بلادهم . ولو انه على يقين من عدم نجاحهم فيما سيلقى على كاهلهم إلا انه يضحى حسن سير الادارة فى سبيل ارضائهم . ولكنه قال ان لهذه التضحية حدا لا يتجاوزه . فجنابه يحكم مقدما على اخالة السيئة التى ستؤول اليها الادارة اذا ما القيت مقاليدها بين أيدى المصريين وهو تنبؤ صادر عن الروح التى أديرت بها البلاد منذ بدء الاحتلال إلى ذلك التاريخ .

كما انه قال بوجوب « اختيار وقت لا يترتب على انتقال السلطة فيه إلى أيدى الوطنيين خسارة كبيرة فى الكفاية الادارية » وما أدراك أن هذا الوقت قد يأتى وقد لا يأتى البتة فى نظر من سيمنح المنحة المنتظرة . فكان المصريون لا يزالون وإياهم فى موقف واحد لا تحول عنه ولا تغيير . مادام للحكم الذاتى حدا وموعدا ومادام بعد هذا الموعد وقربه فى أيدى الانكليز ولهم أن يبعدوه او يقربوه حسبما تقضيه رغباتهم . ومن الجائز أن لا يحل هذا الموعد أبدا .

خشى اللورد بعد ذلك أن يكون المصريون لا يزالون يذكرون ما أوردده عنهم فى كتابه الذى وضعه وهو مستشار للمالية المصرية . مما يدل على أن جنابه من أنطاب المستعمرين الانكليز ومما لا يتفق مع أمانى المصريين وآمالهم فقال : « إنه آت الى القطر المصرى وهو خالى الذهن

من كل عامل مؤثر » ويقول « انه يتلقى كل ما يقدم إلى اللجنة دون أن يستسلم لتأثير ذكرى المدة التى قضاها فى مصر من زمن بعيد » والذى يريده اللورد أن أقواله التى سطرها فى كتابه السالف الذكر لن يكون لها فعل على نفسه .

ثم أعرب اللورد عن أمله بان تكون للآراء التى تتلقاها اللجنة صبغة نيابية . وانا لاندرى كيف يتفق ذلك مع عمل مكتب اللجنة الذى وزع الاسئلة على قوم أكثرهم ليس له صفة نيابية .

ثم قال : « إن مسئلة حق بريطانيا فى بسط الحماية على مصر خارجة عن دائرة أعمال اللجنة . لان برنامجها مبني على افتراض وجود الحماية . »

فاذا كان هذا برنامج اللجنة وهو يعلم بامانى المصريين وآمالهم فكيف يعتقد جنابه انه يستطيع أن يدرس مسائل مصر إذا نفر منه كل امرىء فيها مادام عمله مبنى على التسليم بوجود الحماية التى رفضتها الامة المصرية الا إنه يحاول المستحيل . فلا سبيل له الى إخراج أبى الهول عن صمته وابتسامته الابدية .

وفى يوم ١٠ اكتوبر نشرت الصحف النبأين البرقيين الخاصين باللجنة ملنر الاتى بيانهما :

« لندن فى ٧ أكتوبر — يؤكدون ان اللجنة التى يرأسها اللورد ملنر ستسافر من لندن فى خلال شهر نوفمبر — روتر

« رومة فى ١٢ اكتوبر — أقام المستر رنل رود واللادى رود حفلة استقبال قبل سفرهما . ومن المعلوم أن المستر رنل رود عين عضوا فى اللجنة التى ستسافر الى مصر . وقد حضر هذه الحفلة كثير من النزلاء الانكليز وعدة أشخاص من الايطاليين . والقى محافظ رومة والسر رنل رود خطابين يعربان عن الولاء وقد أكد فيهما الصداقة المتبادلة وقدم اناء من الفضة الى اللادى رود — روتر . »

ويؤخذ من هذين النبأين أن لجنة ملنر أوشكت أن تغادر انكلترا قاصدة مصر مع ماوصل الى سمعها من اتفاق المصريين على مقاطعتها .

ولما كانت آراء الحكومة بشأن المفاوضات التى ترجوها اللجنة مع المصريين لم ينشر . خشى المفكرون أن تكون الوزارة على غير رأى الامة في هذا الشأن فذهب جماعة من المحامين والكتاب لمقابلة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء فقابلوا دولته فى مساء يوم الاثنين ١٣ اكتوبر وكان حاضرا الاجتماع احمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ومحمد توفيق نسيم باشا وزير الاوقاف . فصرح دولة سعيد باشا بما يلى :

« إن مسئلة حضور لجنة ملنر التى تشغل الامة الآن فعلمي بها كعلمكم ولايزال الامر غامضا . ورأيي في أمر هذه اللجنة قد أعلنته فانا وزملائى بأمر عظمة السلطان قد كتبنا وطلبنا بالاجماع تأجيل حضورها . وليس غرضى كما تقول الصحافة — بحسن نية أو لسوء نية — أن يكون التأجيل لحين التوقيع

على معاهدة الصلح مع تركيا . فقد بينا للحكومة الانكليزية فى لندن أوجه الضرر فى مجيء اللجنه وطلبنا منعها من الحضور . وقد قلنا لهم انا أدرى منهم بما هو حاصل عندنا وانا نرى ضرورة منع اللجنة من الحضور . »

« لقد بينا للحكومة الانكليزية أن حضور اللجنه الآن الى مصر لا فائدة فيه . وبما اننا لا نزال مرتبطين بتركيا ومعاهدة الصلح معها لم تتم فيلزم منع اللجنة من الحضور حتى تنتهى المعاهدة وتنظف جميع المشاكل الواقعة فى اوروبا وتنجلى الحقيقة . »

« فاذا كانت اللجنة تجىء بالرغم من هذا الطلب والتشديد فان الامر واضح ويكون معناه أنه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعاً فى نظرهم وانه ليست لهم فينا ثقة واننا لا نستطيع أن نحكم البلد . »

« هذا ولقد قلت للمديرين وأكرره لكم أن وزارتى وزارة ادارية ليس لها أن تتداخل فى السياسة . وأنتم أيها المديرون عساكرى الاداريون فلا يجوز أن تتداخلوا فى أمر اللجنه وأن تضغطوا على حرية الافراد . ولقد كان المستشار حاضرا الاجتماع وقلت لهم على مسمع منه إنه اذا حضر عندكم اى انكليزى كبيرا كان او صغيرا ليحملكم على التداخل فيجب عليكم أن تخبرونى ويجب أن يفهم ذلك جميع المأمورين . »

وختم دولتلة حديثه بقوله :

انتم تعرفون انني عرضت نفسي للنار والقنابل . كل ذلك لخدمة بلادي . وقد صرحت عند استلامي العمل تصريحات تعرفونها . فاذا وجدتم انني حدت عنها قيد شعرة فقولوا لي ذلك . وأنا محافظ على أن لا يكون في أي عمل من أعمالي ما يمس بمصلحة مصر أو يكون حجة علينا . »

وإن في تصريح دولة محمد سعيد باشا الصريح بأنه اذا جاءت لجنة ملنر الى مصر يتخلى عن مهمة الحكم لمظهرا من مظاهر اتحاد الحكومة مع الامة في الرأي فيما يختص باللجنة الانكليزية . واتفاقا مع تيار الرأي العام في مقاطعة هذه اللجنه بل هو تكأة تتكيء عليها الامة في تبرير موقفها في المضي في مسلكها الحكيم حيال تلك اللجنة .

وفي يوم ٢٤ اكتوبر كان بعض الطلبة بحديقة الازبكية يستمعون لنغمات الموسيقى العسكرية . فعند الانتهاء صدحت بالنشيد البريطاني . فاحتج الطلبة على ذلك والفوا مظاهرة لهذا الغرض . وخرجت هذه المظاهرة من الحديقة فتعرض لهم رجال الشرطة وفرقوها

وحدث في نفس ذلك اليوم بالاسكندرية أن قامت مظاهرة سلمية تعرض لها الجنود البريطانيون ورجال الشرطة . فحصلت بين الطرفين مصادمة عنيفة انتهت بسقوط خمسة قتلى وجرح ٣٣ اكثرهم من عساكر الشرطة . وفي الغد تكررت المظاهرات بالاسكندرية واستوقف فيها

ضرب الرصاص على المتظاهرين فقتل منهم تسعة فتيان تتراوح اعمارهم بين ٩ و١٨ عاماً .

استؤنفت المظاهرات فى القاهرة بعد ذلك وفى جميع البلدان احتجاجا على ما حدث بالاسكندرية . وأقام المتظاهرون فى الثغر متاريس فى الشوارع لمنع وصول السيارات العسكرية اليهم . فلما رأى محافظ الثغر أن الحالة آخذة فى التفاقم جمع اليه لفيفا من الاعيان وفاوضهم فى أمر قيامهم بتهدئة الخواطر حتى لاتعود حوادث المظاهرات الى التكرار .

هنا أراد بعض الصحف الانكليزية التى تنشر فى مصر العودة الى محاولة وصف الحركة الوطنيه بأنها موجهة ضد الاجانب . فاختلقت وقائع لانصيب لها من الصحة عزتها الى المصريين ونسبت اليهم انهم اقترفوها فى بعض بلدان القطر المصرى ولكن للاسف كان جهل هذه الصحف بجغرافية مصر دليلا ناصعا على أنها كانت تخبط خبط عشواء فى دياجير الجهالة بما تختلق وتوعه من الحوادث .

فقد نشرت جريدة « الغازت » أن الاهالى نهبت الكنيسة اليونانية بفاقوس بقرب المنيا (كذا)

فقام اليونانيون أنفسهم يكذبون هذا النبأ فى صحفهم وفى الصحف الفرنسية والعربية . فلم يسع جريدة الغازت الا اخماد هذه الحركة .

وقامت فى يوم ٣١ اكتوبر مظاهرات فى الاسكندرية أصدر عنها قلم المطبوعات بلاغا رسميا هذا نصه :

« قامت بعد صلاة الجمعة بمسجد سيدى ابى العباس يوم ٣١ الجارى مظاهرة مؤلفة من بعض الافندية والعمال وماشا كلهم ومرت بشارع رأس التين الى أن وصلت الى ميدان محمد على حيث القيت خطبة بسيطة - ثم سارت الى شارع شريف باشا فشارع فؤاد الاول فشارع النبي دانيال فشارع محطة الرمل إلى أن وصلت الى التلغراف الانكليزى . وهناك فى المضيق حصلت حادثة توجب الاسف . وهى أن سيارة من نقالات الجيش البريطانى اندفعت فأصابت البعض وقتلت شخصاً من المتظاهرين فسبب هذا الحادث اخلال نظام المظاهرة فانتهز بعض المتظاهرين هذه الفرصة واخذ يكسر شبابيك المحلات التجارية ويأخذ المعروض من البضائع التى فيها . وفى هذا الوقت وصل بلاغ من المنشية يفيد ان هناك اضطرابات شديدة فى حى الهماميل وسوق راتب باشا وشارع نوبار فاتضح ان سيارة من سيارات مصلحة أقسام الحدود كان فيها ثلاثة عساكر مصرية من المصلحة المذكورة اطلقت منها عيارات نارية فى الفضاء وعلى الجمهور فدب الرعب والفزع بين الناس وحصل بعد ذلك أن نهبت محلات مورس ولما نمى الخبر الى المحافظة عن ذلك قامت قوة من بلوكي الخفر والسوارى الى محل الحادث حيث تمكنت من اعادة الامن بعد ان نهب كثير من

البضائع قبل أن يصل الامداد لرجال الحفظ فى هذه الجهة . وأخيرا أوقفت سيارة مصلحة الحدود وقبض على من كان فيها من العساكر بالقرب من قره قول العطارين الانكليزى . أما عدد القتلى فخمسة والجرحى ١٥ منهم أربعة عشر مصابا بالرصاص وواحد بآلة راضة . »

هال الوزارة كثرة الضحايا التى تسقط مدرجة بدمائها فى هذه المظاهرات وخشيت اعتداءآت الجنود على المتظاهرين حيث لا رقيب ولا حسيب فأصدر مجلس الوزراء فى يوم ٥ نوفمبر القرار الآتى الذى يقضي بمنع المظاهرات :

« لاحظت الحكومة أن فئات من الاهالى اعتادوا اقامة مظاهرات كانت خاتمتها فى الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرأ على غير انتظار ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميا . »

« وانه يؤلم الحكومة أن ترى من حين الى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية الى القلق والاضطراب ولذلك تقررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحها فى العدول عنها من تلقاء نفسه وقد أصدرت الاوامر اللازمة الى جهات الاختصاص بهذا الشأن . »

وهذا أول نداء من هذا القبيل صدر من قبل الحكومة المحلية . اذ كان مثله يصدر منذ ابتداء الحركة الوطنية من السلطة العسكرية . فصدور

هذا القرار من قبل الوزارة يعتبر من اولى الخطوات فى ارجاع المياه الى مجاريها وتسلم السلطة الادارية زمام الامور وكان الاحرى بالناس أن يتبعوا ارشادات الحكومة ونصائحها لولا قرب يوم ١٣ نوفمبر الذى اتفقت الآراء بعد مناقشة وحوار طويلين على جعله عيدا وطنيا حيث كان بدء الحركة المذكورة فى سنة ١٩١٨ . »

ولم تكتف السلطة العسكرية بما فرضته على الاهلين من الغرامات نظير حوادث مارس الماضى بل بعد أن أحكمت حساباتها وتقديراتها ابلغت تلك الغرامة الى نحو مليون جنيه . ولم تجد فى ذلك مشبعا لها بل طالبت البلاد بمبلغ ٥٠٠و٧٠٠ جنيه قيمة نفقات الجيوش الاوسترالية التى اضطرت الى ابقائها بمصر تحت السلاح لتهدئة الثورة مع انها كانت عازمة على اعادتهم الى بلادهم لتسريحهم عقب انتهاء الحرب الكبرى .

حل يوم ١٣ نوفمبر المذكور فهجر الطلبة معاهدهم وأقفل كثير من التجار الوطنيين متاجرهم وقاموا بمظاهرات كبرى إحياء لهذا اليوم المشهود وانتهى ذلك اليوم بدون حدوث حادث مكدر لولا أن وزارة المعارف أصدرت أمرا بتعطيل المدارس التابعة لها والمدارس الخاضعة لتفتيشها أسبوعا لان طلبتها تخلفوا عن الحضور اليها فى اليوم المذكور . وبمناسبة اضراب المدارس اجتمع طلبة المدارس العليا وأصدروا احتجاجا على جنة اللورد ملنر

سياسة انكلترا فى مصر واشاعة استقالة سعيد باشا — وفى يوم ١٤ أصدر بعض الصحف فى المساء ملحقات قالت فيها: إن حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء علم بنبأ قرب قدوم لجنة اللورد ملنر فتفاوض فى الامر مع زملائه واستقر رأيهم على تقديم استعفائهم وحضر دولته الى القاهرة وقابل فخامة اللورد اللنبى وفاوضه في الامر فاهتزت البلد لهذا الخبر وظل الناس طول ليلهم يتسالون عن صحته .

ولو أن بعض الصحف كذبت وقوع الازمة الوزارية ونفت أن حضور دولة الوزير ومقابلته فخامة اللورد كانت له علاقه بامر استقالته كما أن أقسام القاهرة نبهت ليلة اذيع هذا النبأ على مشايخ الحارات بأن يكذبوا خبر الاستقالة فان الناس لم يؤمنوا بهذا التكذيب بل طاف جماعات منهم بالميادين وركبوا قطارات الترام وهم يهجون بهذا النبأ ويدعون لوطنهم وامتهم شأنهم فى كل خبر يذاع فى تلك الايام أو اشاعة تنتشر لشدة يقظة الرأى العام وتنبهه .

وفى يوم ١٥ نشر البلاغ الرسمى التالى من دار الحماية تبين سياسة بريطانيا العظمى فى مصر واغراض اللجنة التى أوفدتها تحت رياسة اللورد ملنر وذلك لقرب وصولها الى الديار المصرية . وهاك البلاغ :

« ان سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على

حكومته الذاتيه تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت رياسة حاكم وطنى . »

« وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي أو من تدخل أى دولة أجنبيه وغرضها فى الوقت نفسه تاسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجه . والنظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الامة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الامور المصرية وذلك على اسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الايام . »

« وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك ارسال لجنة الى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول الى تلك الغايه . وبعد أن تستشير اللجنه عظمة السلطان ومعالى وزرائه وأصحاب الرأى والشأن من المصريين تباشر الاعمال الدولية اللازمه قبل وضع قانون الحكومة المستقبلة نهائيا . »

« وليس من اختصاص اللجنة أن تشتغل بوضع شكل الحكومة على مصر . فان مهمتها هى أن تدرس الاحوال درسا دقيقا وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الاصلاحات اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها فى النتيجه . فالمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالى وزرائه الكرام . »

« نشر هذا البلاغ بعد أن أذيع نبأ قدوم لجنة ملنر فى مساء يوم ١٤ نوفمبر . ولم يكد هذا النبأ ينتشر فى المدينة حتى أعقبه تجدد اشاعة عزم الوزارة على الاستقالة فاهتزت القاهرة كلها هزة الفزع والغضب والف جمهور كبير مظاهرة قامت من حول الازهر الشريف واجتازت شارع السكة الجديدة فشارع الموسكى الى العتبة الخضراء وهناك اعترضها البوليس وفرقها بعد مقاومات خفيفة . وفى صباح ١٥ ألف طلبة المدارس وغيرهم مظاهرات اجتازت شوارع القاهرة وهم يهتفون لمصر وللاستقلال وللوفد وقد ركب بعضهم قطارات الترام فازدحمت بهم وتعطل عملها عن العمل انما سارت القطارات تجتاز بهم الشوارع . وتألفت بعد الظهر مظاهرة كبيرة سار فيها طلبة المدارس وبعض السيدات المصريات واجتازوا بعض الشوارع حتى وصلوا الى العتبة الخضراء وهناك فرقهم الجنود . وتألفت مظاهرات اخرى فى بعض شوارع العاصمة . ولم يحدث فيها كلها حادث مكدر .

واجتمع فى نفس هذا اليوم فريق من الاعيان وتفاوضوا فى أمر البلاغ الذى اصدرته دار الحماية . وتباحثوا فى وضع احتجاج يبلغونه الى الدول .

ولقد امتلأت الصحف باراء الجمهور فى لجنة ملنر معلنين مقاطعتها وفى يوم ١٦ نشر نداء من لجنة الوفد المركزية الى الامة ردا على

بلاغ دار الحماية الخاص بسياسة بريطانيا العظمى فى مصر واغراض لجنة لورد ملنر نثبته هنا بنصه :

« صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على وضع مصر تحت الحمايه البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الأمور المصرية وذلك على اسلوب يزيدهم فى نفوذهم على مرور الايام . وعليه فقد قررت الحكومة الانكليزية إرسال لجنة انكليزية الى مصر لتقترح نظاما لتنفيذ هذه السياسة . »

« صدر هذا البلاغ فأدهش الناس لأنه مخالف لمبادىء الحق والعدل . »

« مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من انكلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ والتى تضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم . »

« مخالف للستين عهدا الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها للجلاء عن البلاد . »

« مخالف للمبادىء التى اعلن الحلفاء انهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الغاشمة . »

« مخالف للمبادىء التى جعلت أساسا للهدنة والصلح وللقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم . »

« مخالف للروح الاستقلالية السائد فى انحاء العالم . »

« مخالف لأرادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده . »

ولا شك ان الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة . وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم الوطنى وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة . »

« ان الساعة عصيبة والوطن يدعو ابناءه ليكونوا له تاريخا مجيدا . فكل مصرى مهما كان مركزه وايا كان عمله مطالب باداء واجبه . »

فلتحى مصر ! وليحى الاستقلال التام ! .

الفصل السابع

استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف وزارة وهبة باشا

استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتجدد المظاهرات والضحايا — وفى اليوم المذكور اعلن رسميا استقالة الوزارة السعيدية ولكن لم ينشر نص كتاب الاستقالة ولا خبر عن قبولها

ولقد ارسل نص النداء السابق ذكره وبيان استقالة الوزارة الى معالى سعد باشا ومعه نص بلاغ دار الحماية وما ظهر من رأى الشعب فى الحالة الحاضرة.

وفى اليوم نفسه عاد عظمة السلطان من مصيفه بالاسكندرية الى القاهرة ودخلها بين المظاهرات الشديدة التى اقيمت احتجاجا على اللجنة الوافدة على مصر.

بدأت المظاهرات السلمية فى كل جهة من جهات العاصمة وقد ركب المتظاهرون قطارات الترام واستاقوها الى غير وجهاتها الاصلية فكنت ترى ترام الجيزة فى الخليج وترام العباسية فى مصر العتيقة وهلم جرا وهكذا طاف المتظاهرون المدينة هاتفين. واجتمع فى ميدان عابدين موكبان

فوقفا فى الميدان تخفق عليهما الاعلام المصرية وصاحوا الوطنهم بالاستقلال ولاعدائهم بالزوال . فوصلت سيارة كبيرة تقل نحو خمسة وعشرين جنديا من رجال الشرطة نصفهم تقريبا مسلح بالبنادق والنصف الآخر يحمل العصى الطويلة الغليظة . فأطلق حملة البنادق النار فى الهواء فتفرق المتظاهرون فى الشوارع المحيطة بالميدان ولكنهم كانوا يجتمعون حيث يجدون السيارة قد تحولت الى جهة اخرى . وبعد قليل وصل فرسان البوليس فهجموا على بعض المتظاهرين فقابلهم الصبية بالقاء الحصى عليهم فارتدوا ووقفوا صفاً من طرف الميدان الجنوبى الى طرفه الشمالى وبعد قليل وصل بلوك الخفر فأنشأوا فى الميدان صفا ثانيا ثم وصل فرسان الجيش فأنشأوا الصف الثالث :

وحوالى الظهر سمع دوى رصاصة بحرى الميدان وسقط أحد المتظاهرين قتيلا فتراكض الناس نحوه وحملوا المصاب ملفوفا فى العلم المصرى الى أن وصلوا باب المعيـة بقصر عابدين وأخذوا يخطبون وازداد الهرج فنزل محافظ القاهرة من القصر وطيب خاطرهم وانتهى الامر بارسال الجريح الى مستشفى عباس .

ومن أجمل مارؤى فى وسط هـذه الضوضاء والهرج العظيمين . أن وصل الى الميدان سيارتان فيهما جنود من الاورطة السادسة . فلما وصلا تناول أحد المتظاهرين بعض الجنود العلم المصرى فرفعه جندى على بندقيته

فوق السيارة التى كان يركبها . وصعد شاب الى مقدمة السيارة وأخذ يخطب اخوانه . والجنود يصفقون له ويستعيدونه . ثم انصرف الجنود بسيارتيهم والمتظاهرون يهتفون لهم . ثم وصل موكب آخر يحمل جريحاً آخر فاتجه جميع المتظاهرين نحو شارع عبد العزيز وبقى الفرسان والمشاة فى الميدان ولم ينسحبوا منه الا فى الليل .

وحدث أمام قسم عابدين أن بعض المتظاهرين كانوا آتين من المحطة الى ميدان عابدين بعد أن قابلوا عظمة السلطان عند وصوله الى القاهرة حتى اذا وصلوا اتجاه قسم عابدين مارين بشارع عابدين وقف فى وجههم الجنود فاخترق المتظاهرون صفوفهم وواصلوا سيرهم الى ميدان عابدين فاطلق الجنود الرصاص فسقط أحد المتظاهرين جريحا فحمله بعضهم الى قصر عابدين وبدأ القتال بين الجمهور ورجال البوليس ووصل جنود بلوك الخفر بسيارة فنجأ الجمهور الى الحواجز الحديدية وأخذ يرشق الجنود بالحجارة فترك رجال بلوك الخفر السيارة فاضرم فيها المتظاهرون النار ووصل أحد ضباط البوليس على دراجة فازداد الهياج وخرجت طلقات نارية من داخل القسم فأصابت بعض الناس فهجم الجمهور على القسم وحطموا الزجاج والاخشاب والدراجة فخرج الجنود وأخذوا يصبون على الناس وابلا من الرصاص وفى نحو الساعة الثالثة وصل الجنود الانكليزية بالسيارات وساعدوا الجنود المصرية ثم احتلت الجنود البريطانية مفارق الطرق والقسم .

وحدث فى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر ان ازدحمت العتبة الخضراء بالمتظاهرين الوافدين من شارع الموسكى ومن انضم اليهم من الذين كانوا يركبون قطارات الترام . وضرب ذلام أحد جنود الخفر بزجاجة على يده فجرحه فكان ذلك بدء الشر فهجم العساكر على الناس وأخذوا يضربون ذات اليمين والشمال وقبضوا على بعضهم وجروهم الى القسم . فأخذ الناس يرشقون البوليس بالحجارة ثم هجموا على القسم عندما رأوا البوليس يحمل اليه شابا مجروحا فكسروا النوافذ ودخلوا اليه وحطموا المكاتب وأخذوا القيود الحديدية وأخرجوا المقبوض عليهم ولما لم يجدوا الجريح بينهم استأنفوا الكرة على القسم وكانت قوة من الجيش المصرى قد وصلت فأخذ الضباط يلاطفون المتظاهرين ويؤكدون للهاجمين أنه لا يوجد أحد من المعتقلين فى القسم فانتدب المتظاهرون أحد الطلبة فدخل القسم وقابل المأمور وخرج ومعه المعتقلون فاتجه الجميع الى قسم عابدين حيث كان القتال شديداً .

وبلغ عدد الذين دخلوا مستشفى عباس فى ذلك اليوم ٢١ مصابا مات منهم أربعة على أثر وصولهم الى المستشفى . . وأخذ اليه ٩ بعد أن فارقتهم الحياة ثم أربعة آخرون . ثم حمل اليه بعد ذلك ١٤ من المصابين ووصل الى مستشفى القصر العيني ٣ ونقل رجال الاسعاف ١٠ الى المستشفيات الاخرى . ويكون جملة الجرحى الذين وصلوا الى المستشفيات ٩٤ جريحا

والقتلى ١٧ ذلك بخلاف من اصيبوا اصابات خفيفة أو من فضلوا المعالجة فى منازلهم وهم كثيرون . وبذلك تكون هذه المظاهرات السلمية قد تحولت الى مجزرة بشرية يتعرض الجنود اليها .

وفى يوم ١٧ سارت احدى عشرة جنازة من جنازات من قتلوا فى حوادث الامس فى مشهد رهيب وكان القائمون بتشييع هذه الجنازات قد أذنوا فى الاحتفال بتشييعها فاذن لهم بشرط عدم مرورها بالاحياء الاجنبية كما حدث فى مارس .

سارت تلك الجنازات وخلفها ألوف من المشيعين فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر من مستشفى عباس وكان البوليس الانكليزى الراكب واقفا فى مفارق الطرق لمنعهم من المرور فى الاحياء الاجنبية وسار أمام المظاهرات راكبو الدرجات فالموسيقات فطلبة الازهر فطلبة المدارس على اختلاف درجاتها اميرية واهلية . فلما وصل المشهد فى ميدان محمد على وقفت سيدة مصرية وألقت خطابا مؤثرا . ثم استمر المشهد فى طريقه حتى واروا القتلى التراب . فى مقبرة ضحايا الحرية .

وحدث يوم ١٨ فى القاهرة حوالى الساعة العاشرة صباحا أن اجتمع الفيف من نخبة السيدات المصريات فى ميدان الحلمية الجديدة بزعامة حفيدات المرحوم اسماعيل باشا صبرى الطوبجى وركبن نحو عشرين عربة طفن بها أنحاء العاصمة هاتفات لمصر والاستقلال وبسقوط لجنة ملنر

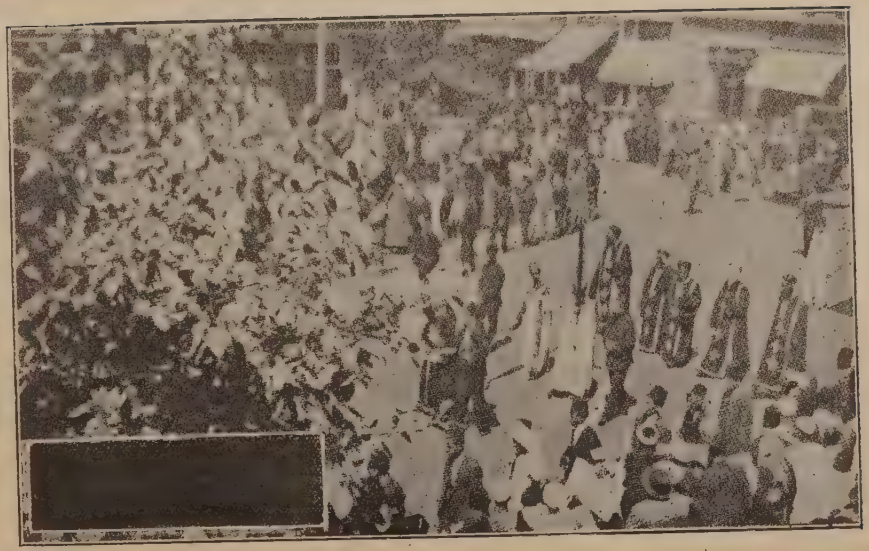

جنازة ضحايا الاستقلال

وبالدعاء للوفد ولسعد باشا ومر هذا الموكب بشارع محمد على فالعتبة الخضراء فميدان الاوبرا فشارع كامل فشارع عماد الدين فالوكالة الفرنسية فقصر البستان فمنزل صاحب السعادة محمود باشا سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد ثم سرن حتى وزارة الاشغال فمر موكبهن بحديقة الوزارة وهتفن للمخلصين وللوزراء والامراء ثم مررن بالوكالة الأمريكية فالوكالة اليونانية وعرجن على وزارة الداخلية . وهناك منعهن الجنود البريطانيون عن مواصلة السير فتفرق الموكب ثم عاد الى الاحتجاج فى ميدان السيدة زينب حيث هتفن للوفد وللاستقلال . وكان يتبع هذا الموكب شاب على دراجة فرماه أحد العساكر البريطانيين برصاصة اخترقت احشاءه فنقل الى مستشفى عباس ولكنه فارق الحياة فى الحال .

وفى اليوم المذكور تفاقمت الحال فى الاسكندرية حيث قامت مظاهرات تعرض لها الجنود فأردوا منها قتيلين وجرحوا ٢٦ . فقدم محافظ الثغر استقالته :

ولما رأى اللورد اللنبى تفاقم السوء والتياث الامور ضرب خيامه الساعة الثامنة من مساء يوم ١٨ موعدا لحضرات اصحاب السعادة محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية وابراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة وامين صندوقها وفتح الله بركات باشا وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها فذهب الثلاثة فى الموعد المضروب وتخلف فتح الله باشا بركات لغيابه

فى أمـلاكه . فطلب منهم اللورد أن يغادروا القاهرة الى بلادهم . وعـدهم مسئولين عما ينشر فى الجرائد وقال إنه جاء الى مصر ليوطد الحماية ويؤيد عظمة السلطان على العرش ويحفظ النظام فلا يسمح بالاخلال بشى من كل ماتقـدم . ولم يسمح لهم بمناقشة . وأمهلهم للخروج من القاهرة ٣٦ ساعة :

ولما اشتـدت الحال بالاسكندرية صـدر أمر السلطة بوضعها تحت الاحكام العسكرية اعتباراً من يوم ١٩ فاحتلها الجنود البريطانيون ووضعوا أيديهم على المخافر ومنعوا الناس من السهر زيادة عن الساعة التاسعة مساء .

واسترد محافظ الثغر استعفاءه يوم ٢٠ بعد أن باتت المدينـة تحت الاحكام الاستثنائية ومنعت جميع الحركات السياسية بالقوة القاهرة .

وفى يوم ١٩ قبلت استقالت حضرة صاحب الدولة محمد سعيـد باشا وكانت الجرائد الانـكليزية قد أظهرت كل نقمة عليه وعـدت عمله ضربة من الخلف وجبانة لم تـكن منتظرة . وعليه نشرت الصحف كتاب الاستقالة الذى قدمه دولته لعظمة السلطان وهذا نصه :

« ياصاحب العظمة »

« حينما تفضلتم عظمتـكم فطلبتم معاونتى فى تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض على أمام وطنى يقضى على بقبول هـذه المهمة التى ما كنت أتجاهل اعباءها الثقيلة . فمع تعضيد عظمتـكم وتأييدها قد بذلت

كل ما فى وسعى للتغلب على المتاعب المتجددة فى كل يوم بقصد ايجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر فى البلاد . على أنه قد حدث الآن اختلاف فى النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر لما قد عرضته على مسامع عظمتكم . وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى فى العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم . »

« لذلك أرانى مضطرا للتقدم بين يدى عظمتكم راجياً التكرم بقبول استقالتى من رياسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لايزال لعظمتكم .

الخاضع الخادم المطيع
والعبد المخلص الامين
محمد سعيد

ولما انقضى الموعد المضروب للشيخين الجليلين محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية وابراهيم باشا سعيد وكيلها ولم يبرحا القاهرة قصد فى نحو ظهر يوم ٢٠ منه ضابط انكليزى وآخر وطنى ومعهما جندى الى منزلهما وطلبا منهما الذهاب الى مركز القيادة العامة فى سافواى اوتيل فلبيا الطلب ومن هناك ارسلا الى قصر النيل وفى الساعة الثالثة جيء بذهابية صاحب السعادة محمود باشا سليمان من جهة قصر الدوبارة الى قصر

النيل فنزلا فيها وسافرت الذهابية الى الوجه القبلى تقل محمود باشا سليمان أما ابراهيم باشا سعيد فقد سافر بالقطار الى بلدة كفر الشيخ .

وزارة يوسف وهبه باشا — وفى يوم ٢٠ تألفت الوزارة الجديدة تحت رياسة حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا . وهذا نص الارادة التى وجهها الى دولته عظمة السلطان يكلفه فيها بتأليف الوزارة :

« عزيزى يوسف وهبه باشا »

« انه بناء على ما لنا فى ذاتكم من الثقة التامة ، ولما نعلمه فى دولتكم من الروية الصادقة والجدارة الكاملة . قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم ، للاهتمام بتأليف هيئة الوزارة وعرض مشروعه لجنابنا لصدور مرسومنا العالى به . وإنى أسأل الله العلى القدير أن يمن علينا جميعاً بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان . »

« فؤاد »

فاجاب دولته على هذه الارادة بالكتاب التالى :

« ياصاحب العظمة السلطانية »

لقد تفضلتم عظمتكم فاصدرتم لى أمركم الكريم بتأليف الوزارة الجديدة وضاعفتم نعمتكم بمنحى رتبة الرياسة الجديدة »

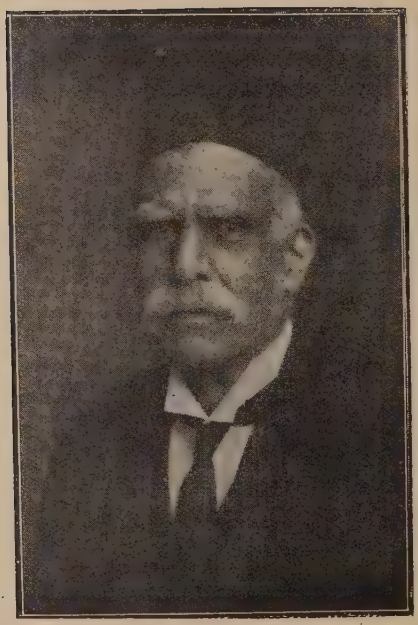

صاحب الدولة يوسف وهبه باشا

« لذلك اتقدم الى اريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن راجيا قبول آيات الشكر على تلك الثقة العالية ومراسيم الامتنان على هذه المنحة العظيمة . »

« وانني تلقاء الدعوة الموجهة الى اخلاصى أرى من الواجب على أن أجيب بالقبول مع علمى بما فى ذلك من المصاعب . »

« وانني اتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى وقد حفظت لنفسى مسند وزارة المالية . »

« فان حاز هـذا الاختيار حسن القبول لدى عظمتكم فانني التمس التفضل بالتصديق عليه . »

وانني على الدوام يامولاى لعظمتكم »

« الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين »

« يوسف وهبه »

وهذه هى هيئة الوزارة الجديدة :

يوسف وهبه شا		لوزارة المالية
احمد زيور باشا	«	المواصلات
محمد توفيق نسيم باشا	«	الداخلية
يحيى ابراهيم باشا	«	المعارف العمومية
اسماعيل سرى باشا	«	لوزارة الاشغال العمومية والبحرية والحربية

احمد ذو الفقار باشا ... لوزارة الحقانية

محمد شفيق باشا ... « الزراعة

حسين درويش باشا ... « الاوقاف

ولما أن تم تأليف الوزارة ذهبت بهيأتها لمقابلة جناب اللورد اللنبي في يوم الجمعة ٣١ نوفمبر فرد فخامته الزيارة يوم ٢٢ منه بوزاراتهم . »

نقد اعمال وزارة محمد سعيد باشا — انه وان كانت وزارة سعيد باشا كانت حين تأليفها انها ادارية محضة لا تتداخل في الامور السياسية الا اننا لا يسعنا أن نمر بها صامتين دون أن ننقد اعمالها التي كانت في الواقع ملتصقة التصاقاً تاماً بسياسية البلاد الداخلية والخارجية

لذلك كان حقاً علينا أن نقول لدولته .

اولا — قبل دولته تأليف الوزارة في وقت اتفقت فيه كلمة عظماء الدولة على عدم تأليف حكومة تشترك مع الانكليز وتعاونهم على هضم حقوق البلاد . فكيف رضي دولته أن يخرج على الجماعة ؟ واذا كان عذره هو ما بسطه في حديثه المشهور من انه فعل ذلك حتى لا يتربع الانكليز في كراسي الوزارة . أما كان يحسن أن يتحاشى الامة ويدع المغتصب يفعل ما يريد قوة واقتدار . ويكون امتناع الوطنيين عن الاشتراك في الحكم أبلغ احتجاج على تصرفاتهم ؟

ثانيا — ابتدع دولته بدعة لم يسبق لها نظير في مصر . وهي تأليف

وزارة اداريه لادخل لها فى السياسة فكيف يستطيع دولته أن يصف وزارته من الوجهه القانونية ؟ هل يعتبرها متضامنة فى أقوالها وأعمالها أم يعتبر أفرادها مكلفين بتأدية أعمال ادارية . كل منهم مسئول عن عمله وحسب ؟ وإن كانت وزارته ادارية لادخل لها فى السياسة فكيف يفسر الاحاديث التي اجراها مع دولته بعض الصحفيين وغيرهم وصرح فيها بمسائل يمكن اعتبارها سياسية ؟

ثالثا — صرح دولته فى احاديثه انه طلب من الانكليز تأخير حضور لجنة التحقيق حتى يتم الصلح مع تركيا . فهل كان يريد بذلك ان تركيا ستضطر وهى مغلوبة على امرها مهيضة الجناح . ان تعترف لانكلترا بالحماية التي بسطتها على مصر وبذلك يكون الانكليز مطلق التصرف فيما يعملون . ام كان يرمى الى حمل تركيا على التنازل عما كان لها من السيادة على القطر المصرى للمصريين انفسهم فيوجد بذلك انكلترا فى مأزق ؟

وعلى كل حال فاننا رغما عن ملاحظاتنا ، لا ننكر انه قد استطاع فى مدة وزارته ان يستخلص كثيرا مما أخذته السلطة الانكليزية من الامور الادارية ويعيده الى يديه وهذا مما يشكر عليه

« وفى يوم ٢٣ نشر نبأ فى البرقيات العمومية أن مجلس نواب الولايات المتحدة بامريكا قد رفض معاهدة الصلح فانحلت برفضها جميع العهود والمواثيق التى أعطاها رئيس الولايات المتحدة للحلفاء .

الباب الخامس

وزارة وهبه باشا ورجوع السلطة الانكليزية الي الاستئثار بادارة البلاد . لجنة ملنر فى مصر ومقاطعة الامة لها . محاولة لورد ملنر الاتصال بكبار المصريين . الامراء ولجنة ملنر . اتصال لورد ملنر بوزراء مصر . انتهاء مأمورية لجنة ملنر ومغادرتها مصر . مشروعات ري السودان . استقالة وزارة يوسف وهبه باشا . وتأليف وزارة نسيم باشا الاولى . سفر الوفد الى لوندرة للمفاوضات . استشارة الامة فى مشروع الاتفاق قطع المفاوضات وعودة عدلى باشا الى مصر .

الفصل الاول

وزارة وهبة باشا ورجوع السلطة الانكليزية الى الاستئثار بادارة البلاد

ونشرت بعض الجرائد فى يوم ٢٥ منه أن المقامات الرسمية بمصر تنتظر وصول جناب اللورد ملنر ولجنته الى القطر المصرى يوم السبت ٢٩ منه .

والظاهر أنه بعد استقالة وزارة محمد سعيد باشا التى كانت أخذت على عاتقها ارجاع المياه الى مجاريها استعادت السلطة حريتها فى العمل فاصبحت

هى التى تنشر الاعلانات والانذارات لامجلس الوزراء كما كانت الحال فى عهد الوزارة السابقة ومن هـذا القبيل الانذار الآتى الخاص بمنع التحريض على المظاهرات وهذا نصه :

« من حيث إن بعض الاشخاص من أهل السوء قد سعوا حـديثاً ولايزالون يسعون بالنشر فى الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل النظام العام فى خطر . »

« فانا ادمند هنرى هينمان فيكونت اللنبى الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك فى مصر . »

« انذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة أو الاشتراك فيها . وجميع الأعمال التى من شأنها ان تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفة للاحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية . »

اعتقال بعض المفكرين وكبار القوم — وفي يوم ٢٥ تلقى مأمور قسم باب الشعرية أمرا بالذهاب الى منزل الاستاذ الشيخ مصطفى القاياتى والاستاذ محمود أبو العيون ونبه عليهما بالذهاب معـه الى قصر النيـل ففعلا وهناك اعتقلا وأرسلا الى رفح وتوالت بعد ذلك الاعتقالات وأمر كثير من علية القوم بملازمة املاكهم أو بلدانهم . فصدر أمر الى اسماعيل اباظه باشا

من السلطة العسكرية بأن يلزم عزبته وحظرت عليه السلطة فى هذا الأمر المرور بمدينة الزقازيق والتأخر فيها . وصدر الأمر لعلى بك ماهر بالسفر الى الصعيد والاقامة فى الاقصر دون تعدى منطقتها ثم طلبت السلطة معالى اسماعيل صدقى باشا وأمرته بالسفر الى أحد مزارعه بشرط أن لا يكون سفره الى مديرية البحيرة وان لا تكون أقامة معاليه على مقربة من أحد المدن وان ينقطع عن كل عمل سياسى . وكانت جريدة الأهرام قد وعدت بنشر مقال سياسى له فجاء هذا التنبيه مانعا من نشرها . اعتقل سينوت بك حنا وكان قد طلب ان يسافر الى فرنسا فلم يجب الى طلبه بل سفروه مخفورا الى عزبته بالفشن واعتقل الاستاذ امين عز العرب المحامى بأن أخذ من منزله الى قصر النيل بعد ان فتش منزله واطلعت السلطة على اوراقه ثم اذنت له بالذهاب الى بلدته بمديرية الغربية والاقامة فيها. واعتقلت عبد الرحمن افندى البيلى وجلال الدين افندى ناصف وصلاح الدين افندى ناصف وكان على بك عمر المفتش بوزارة المعارف العمومية قد سافر الى الوجه القبلى للتفتيش فلما وصل الى سوهاج ارسلت له الوزارة برقية بأن يجعلها مركزه وان يفتش المعاهد الى اصوان وان لا يعود الى القاهرة .

تصريح لورد كيرزن عن الحالة بمصر — وفى يوم ٢٩ نوفمبر نشرت الصحف برقية من لندن ورد فيها تصريح من اللورد كيرزون عن المسئلة المصرية نثبتها هنا لاهميتها :

« لندن فى ٢٥ نوفمبر ـ ابدى اللورد كيرزن فى مجلس اللوردة تصريحا طويلا عن الحالة فى مصر فقال ان الاضطرابات نشأت بالاخص عن اسباب اقتصادية ولا سيما غلاء مواد المعيشة غير ان هذا الاضطراب أو الانزعاج استخدم لأغراض سياسية . وكانت للاشتراكيين الاجانب يد كبيرة فى إثارة الاستياء الحالى . وتبذل الحكومة كل ما فى وسعها لتلافى الشكاوى المشروعة بتحسين أحوال العمل . »

« ثم تكلم فى موضوع الهياج الوطنى فلاحظ ان الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر داخل فى شروط معاهدة الصلح مع المانيا فهى والحالة هذه قد أثبتها جميع الذين امضوا هذه المعاهدة فكل أمل من جانب الوطنيين يكون مصيره الخيبة التامة . »

« ثم أشار الى لجنة اللورد ملنر فقال إن من أغراضها ما يتعلق بالتقدم التدريجى فى نظامات الحكم الذاتى وان المهيجين يتجاهلون عن غرض هذه اللجنة مع ان هذا الغرض هو محور السياسة التى يجب ان تضعها اللجنة نصب اعينها . »

« ولاحظ اللورد كيرزن ان ضم مصر كان مما أشير به بالحاح فى وقت اعلان الحماية ولكنه رفض وكان رفضه صوابا لأن الحماية تترك المجال حرا للامانى السياسية ولكفاءة المصريين واهليتهم لحكم انفسهم ومهما تكن صيغة الصلح الذى يعقد مع تركيا فانها لا تعدل حل المسئلة وقد انتهت

العلاقات السياسية بين تركيا ومصر . وسيكون الاعتراف بالحماية الانكليزية على مصر جزاء جليا فى شروط المعاهدة التركية لا يمكن فصله منها — روتر . »

عزا جناب اللورد نشوء الاضطرب الى اسباب اقتصادية ولم يشأ ان يقول ان اسبابه وطنية محضة . ولكنه عاد فقال ان هذه الاضطرابات استخدمت فى غير السبب الداعي لها حيث استخدمت لغايات سياسية ثم اتى بفكرة غريبة جدا وهى انه كانت للاشتراكيين الأجانب يد كبيرة فى اثارة الاستياء . وهى دعوى بعيدة عن الصواب والواقع .

ثم لاحظ جنابه ان مجرد اعتراف الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع المانيا بالحماية يجعلها ثابتا . وقد أراد بذلك ان يقطع كل أمل من جانب الوطنيين فى اعتبارها باطلة . ونسى انها لا تكون ثابته الا اذا اعترفت بها مصر ذاتها لأنها هى صاحبة الشأن فى قبولها أو رفضها .

والظاهر ان انكلترا أخذت تمنى ساسة الدول بالتجاوز لهم عن حل بعض المشاكل القائمة بينها وبينهم على حساب مصر فوعدتهم الوعود اذا هم اعترفوا لها بالحماية على مصر تذرعا بذلك الى حمل مصر فى النهاية على الاعتراف بالحماية اذا ما وجدت نفسها امام امر واقع .

ولقد رأينا مصداقا لهذا الحدس ما نشرته بعض شركات الانباء البرقية فى النبأ الآتى :

« رومة فى ٢٨ نوفمبر — كتبت جريدة المساجيرو مقالة نصحت فيها الحكومة الايطالية بان تعترف بالحماية البريطانية على مصر بشرط ان يؤلف فى مصر حكومة حرة وان يحتفظ باشتراك الايطاليين فى المصالح وفى لجنة صندوق الدين وفى البوليس وفى مجلس الصحة البحرية والمحاجر وفى المحاكم وتطلب جريدة المساجيرو ايضا ضمان بقاء المدارس الايطالية الحالية وضمان استخدام رؤوس الاموال والايدى العاملة والتجارة الايطالية ويؤكدون أن السنيور سكيالوجا وزير الخارجية الايطالية الموجود الآن فى باريس سيسافر الى لندن قريبا للمباحثة فى شروط اعتراف ايطاليا بالحماية البريطانية على مصر . »

ولكن مساومة ايطاليا على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر لم تجر قبولا لدى بريطانيا العظمى على مايظهر فنشرت الشركة ذاتها نبأ برقيا آخر قالت فيه :

« تؤكد الصحف الشبيهة بالرسمية ان اعتراف ايطاليا بالحماية البريطانية على مصر بات قريبا ـ وقد زادت على ذلك ان ايطاليا اذعنت فى هذا الامر لالحاح بريطانيا العظمى التى ترى ان هذا الاعتراف أمر لازم فى الوقت الحاضر لتسكين الهياج الحديث والاضطراب . »

« ووعدت بريطانيا العظمى ايطاليا على سبيل التعويض بتأييدها فى جميع المسائل التركية ومسائل الادرياتيك . »

« وكتبت جريدة « الكوريير ديطاليا » فصلا بنته على تصريحات الصحف الشبيهة بالرسمية فقالت فيه : « انه يجب على الحكومة الايطالية ان تطلب حلا حقيقيا نهائيا للمسئلة المصرية وان تطلب تسهيلات خاصة للمرور فى قناة السويس . »

هـذا ولقد سرت روح اقامة المظاهرات الى الطلبة المصريين بانكلترا فنشرت الصحف المحلية نبأ برقيا فى ٣٠ نوفمبر هذا هو نصه :

« لندن فى ٢٧ نوفمبر — سار مائة طالب مصرى على شكل موكب فى (هيد بارك) وهم يحملون علما كتب عليه « تناشد مصر الديموقراطية البريطانية ان تمنع ضرب الاهالى العزل من السلاح بالرصاص . »

ولما قرب موعد وصول لجنة ملنر الى مصر اصدرت السلطة العسكرية امرا الاهالى القاهرة بمنع حمل السلاح ، لصق على الجدران هذا نصه :

« ليكن معلوما انه غير مصرح لرعايا الحكومة المحلية ان يحملوا اسلحة نارية داخل دائرة محافظة مصر »

« ومن لم يلاحظ هذا المنشور يعاقب طبقا للاحكام العرفية الا اذا كان حامل تلك الاسلحة حاصلا على رخصة بذلك من السلطة العسكرية .

« بناء عليه رخص حمل السلاح الحاصل عليها فى الوقت الحاضر بعض الافراد المشار اليهم تعتبر ملغاة . »

« أما طلبات الحصول على هـذه الرخص فيجب تقديمها الى جناب قومندان بوليس مصر وكل من يخالف نص هذا المنشور يكون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى. »

وفى يوم ٢ ديسمبر نشرت الصحف المحلية النبأ البرقي الآتى :

« لندن فى ٢٨ نوفمبر — قالت التيمس فى مقال افتتاحى ان الاصرار على عداء لجنة اللورد ملنر يدل على ان المصريين غير قادرين على ان يخطوا الخطوات الاولى فى سبيل الحكم الذاتى - روتر. »

الفصل الثانى

لجنة ملنر فى مصر ومقاطعة الامة لها

وصول لجنة ملنر والمظاهرات ضدها — وفى صباح يوم الاحد ٧ يناير وصلت الباخرة مالطة التى كانت تقل جناب اللورد ملنر وأعضاء لجنته الى مرسى بور سعيد وكان القطار الخاص الذى أعدته مصلحة السكك الحديدية واقفا فى المحطة ينتظرهم فركبوه فى الساعة التاسعة صباحا وتقدمه قطار كشاف وخفر القطار خمس طيارات فوصل القاهرة فى الساعة الثانية وخمس دقائق . وكان ميدان المحطة يموج بكتلات بشرية جاءت تحتج على مجيء اللورد ولجنته وتهتف فى وجهه بمقاطعتهم ولكن القطار وقف فى محطة شبرا وكانت السيارات تنتظرهم هناك فنزلوا من القطار ودخلوا مصر راكبين السيارات فلم يلتفت اليهم أحد ووصل القطار الى محطة القاهرة خاويا .

وصلت اللجنة الى القاهرة فأضرب الطلبة عن الذهاب الى معاهدهم فى صباح يوم ٨ احتجاجا عليها وارسلت الرسائل البرقية الى عظمة السلطان

والوزراء واللورد ملنر نفسه متضمنة هذا الاحتجاج وتوالت تلك الرسائل البرقية من الهيآت والاجتماعات والافراد و امتلأت صفحات الصحف بالمقالات الطنانة الرنانة حشوها الاحتجاج عليها

وقد اتخذت اللجنة فندق « سيميراميس » (وزارة المواصلات) مقراً لها

وحاول جماعة كبيرة القيام بمظاهرات فى صباح يوم ٩ فمنعهم الجنود فركب كثير منهم قطارات الترام وطافوا بها المدينة هاتفين لمصر والحرية وأقفل اصحاب المتاجر الوطنيون متاجرهم وبخاصة فى الاحياء الوطنية حتى السكة الجديدة . أما فى الموسكي فقد وجد الناس عندما ذهبوا فى الصباح لفتح متاجرهم اعلانات ملصقة على الابواب فحواها « المحل مقفل احتجاجا على مجيء لجنة ملنر لبسط الحماية غير المشروعة » فمنهم من احترم هذا الاعلان وأبقى محله مغلقا ومنهم من فتح محله بعد مرور الجنود المصرية بالشوارع ثم قامت مظاهرات تعرض لها الجنود وفرقوها .

ولقد اصدرت لجنة الوفد المركزية نداء للامة بمجرد وصول لجنة ملنر للقاهرة هذا نصه :

« أجمعت الامة المصريه على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الاسباب المشروعة الآتية : »

« اولا ـ لان المسئله المصرية مسئلة دولية فقبول المفاوضة مع لجنة انكلترا يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسئلة داخلية بيننا وبين انكلترا . »

« ثانيا ـ لان اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الامة لم تقبل هذه الحماية بل رفضتها رفضاً باتا وأعلنت انها لا ترضى بغير الاستقلال التام . »

ثالثا ـ لان كل استفتاء سياسى لايجوز أن يكون تحت الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية فاصرار الحكومة الانكليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذى تجلى فى كثير من المظاهر لايفيد الا أن السياسية الحاضرة تريد أن تستخدم كل مالديها من الوسائل للتأثير فى الاجماع القومى . »

« ولكن هذا الاصرار من جانب الحكومة الانكليزية ليس من شأنه أن يحمل الامة على أن تحيد قيد شعرة عن خطتها الوطنية المشروعة التى رسمتها لنفسها والتى أقرها الوفد وأعلنها فى أوروبا وأمريكا . »

ان الحكومة الانكليزية في حاجة الى موافقة المصريين على حمايتها لان هذه الحماية لايمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ولو صدقت عليها جميع الدول مادام الشعب المصرى وهو صاحب الشأن وحده لم يقبلها . »

« فتمسك الامة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالحرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلا عن أن المصريين لايملكون اتباع سبيل آخر لان

كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية الى دولة أجنبية لاقيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية لان الاستقلال حق للاجيال التى تقدمتنا ونحن مطالبون بالاحتفاظ به حتى ننقله للاجيال التى ستخلفنا لانه حقها أيضا . »

« الاستقلال تراث الامة في جميع العصور ولايجوز التصرف فيه بأى حال من الاحوال . »

« الاستقلال عنوان مجد الامة وليس هذا المجد سلعة تباع وتشرى . »

« من أجل ذلك تكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة شرعية ولا تلزم الامة شيئا فحرية الوطن فوق كل مفاوضة ومساومة »

« حرية الوطن مقدسة وكل اعتداء عليها لايؤدى الى المساس بها من الوجهة القانونية . »

« حريتنا قائمة واستقلالنا موجود قانوناً وكل محاولة لتعطيلهما يعد غرضاً من أغراض مناهضة الحق . والفوز للحق ولو بعد حين . »

« فلتحى مصر ! وليحى الاستقلال التام !

« اللجنة المركزية »

« وفى يوم ١٠ تألفت مواكب كبيرة للمظاهرات فى أكثر أنحاء القاهرة طافوا الشوارع هاتفين لبلادهم وامتهم بسقوط لجنة ملنر . وكانت السلطة قد اتخذت الحيطة التامة فى الميادين والساحات المجاورة لفندق

سيميراميس مقرا للجنة حتى لاتصل المظاهرات الى تلك الناحية وتألف موكب من السيدات ركبن العربات وحملن الاعلام وذهبن الى قصر عابدين حيث ارتفعت اصواتهن بالدعاء لمصر بالاستقلال وعلى خصومها بالسقوط والزوال، وأجتمع حولهن جمهور كبير ثم توجه موكبهن نحو مركز الجماعة المسماة « الحزب المستقل الحر » الذى تألف أخيرا لينعت بنعت جماعة المعتدلين والتى كان يشاع أن غايته الخروج على قرار الامة وتصميمها فى مقاطعة لجنة ملنر . فاعلن سخطهن عليهم ومن هناك ذهب هذا الموكب الى الوزارات والدواوين .

ولقد رأى فى ذلك اليوم بعض الشبان أن يتظاهروا أمام مركز لجنة اللورد ليسمعوها صوت الامة بآذانها . ولما لم يكن سبيل الى ذلك ركبوا الزوارق فى النيل وساروا بها الى أن وصلوا قبالة فندق سيميراميس فلوحوا بالاعلام المصرية وتصاعد هتافهم الى عنان السماء وأطل الجنود عليهم حيث لم يجدوا سبيلا للوصول اليهم . وهكذا أسمع الشعب رأيه الى اللجنة .

ووزعت شركة الراديو النبأ البرقي التالى فى اوروبا فنشرته الصحف الاوروبية ووصلت صورته الى مصر فنشر فى يوم ١١ وهذا تعريبه :

« باريس فى ٢٢ نوفمبر — القت السلطات البريطانية القبض على رجلين عظيمين من رجال مصر وهما محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا . »

« محمود سليمان باشا هو أكبر رجل ذى نفوذ واحترام فى الوجه القبلى يتجاوز الثمانين من عمره وكان وكيلا لمجلس شورى القوانين القديم وهو الآن رئيس لجنة الوفد المركزية فى القاهرة وابراهيم باشا سعيد هو وكيل اللجنة يبلغ من العمر الستين وهو من كبار نواب الوجه البحرى ومندوب مديرية الغربية فى الجمعية التشريعية . »

« وقد أوفدنا مندوبا لسعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح فتلقى منه التصريحات الآتية بشأن هذا القبض قال : »

« إن هذه الوسائل الشديدة ليس من شأنها أن تحمل المصريين مطلقا على قبول الحماية بأى حال من الاحوال ، ولاشك أن انكلترا تحسن صنعا إذا هى برت بالوعود التى قطعتها على نفسها حيال مصر وردت للبلاد استقلالها وعدلت عن سياسة الفتح والاستعمار . »

« وقد نشأت الازمة الاخيرة على أثر بلاغ الجنرال اللنبي باعطاء مصر حكومة ذاتية . . . تحت الحماية البريطانية . وقد جاء في هذا البلاغ نبأ تعيين لجنة مهمتها درس نظام الدستور فاقيمت المظاهرات منذ ١٥ نوفمبر وظلت مستمرة بالرغم عن قمعها بالشدة . وقد اضطرت الوزارة التى اختارها الجنرال اللنبي الى الاستقالة تحت تأثير الرأى العام . »

« وهنا توقف سعد باشا عن الكلام بنص تلغراف وصل اليه ثم قال وهو يتلوه :

« هذا منشأ حادثة الاسكندرية : ففى ١٨ نوفمبر أقيمت مظاهرة سلمية في الاسكندرية . فأراد مفتش بوليس انكليزى منعها وامر أومباشيا باطلاق الرصاص على الجماهير فرفض فأفرغ المفتش فيه مسدسه وحمل بجنوده فقتل وجرح كثيرون . »

« فالحوادث فى كل جهة تتكلم من نفسها ومن العبث التعليق عليها ، والانسانية تنفر منها . وانى لأرى بدا من الاحتجاج على هذه الوسائل بكل شدة واستياء مع التصريح بانها لاتجدى شيأ لان الشعب المصرى قدصمم تصميما اكيدا على ان يعيش حرا مستقلا : »

ثم جاءت الانباء بان معالى سعد باشا ارسل تلغرافا الى المستر لويد جورج يحتج فيه على ماحدث بمصر وآخر الى المستر كليمنسو وثالثا الى الرئيس ويلسون.

و فى يوم ١١ حصلت مظاهرات بجوار الازهر الشريف فحمل الجنود البريطانيون على المتظاهرين بأسنة الحراب فهرب المتظاهرون من وجوههم. فتأثر بعض العساكر الانكليز المتظاهرين حتى دخل هؤلاء مسجد الازهر فتبعه العساكر الى المسجد وولجوه بأحذيتهم شاهرى بنادقهم واعتدوا على محل الادارة فاقفل العمال الباب فى وجوههم فحاولوا كسره فلم يستطيعوا .

اقتحام العساكر الانكليز الازهر واحتجاج العلماء وطلبهم الاستقلال — حدثت على أثر هذا الاعتداء على كرامة هذا المسجد والجامعة الدينية الكبرى

فى الشرق أجمع ثورة فكرية كاد يندلع لهيبها لولا أن اخمدتها الحكومة ببلاغ قالت فيه : ان العساكر دخلوا الجامع الازهر وهم لا يعرفونه ، فلما علم الضابط الذى كان يقودهم بالأمر سحبهم وانتهت المسئلة .

ولكن علماء الازهر اجتمعوا واحتجوا الدى اللورد اللنبى على هذا الحادث المثير لعواطف الشعب بالكتاب الآتى نصه بعد الديباجة :

« حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٨هـ (٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩) ان فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الازهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة حرمة هذا المعبد المقدس والجامعة الاسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الاقطار ، ثم اخذت تضرب وتروع ، وتجاوزت ذلك الى الاعتداء على محل الادارة والعمال يؤدون وظيفتهم محاولة كسر الباب الموصل الى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الازهر لولا متانته ، ثم صعدت الى الدور الاعلى من الرواق العباسي فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فاوصدوها على أنفسهم . »

« ان هذا الحادث قد احزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم اشد الايلام وسيزداد هذا الاثر السيء بنسبة انتشار الخبر فى ارجاء مصر وتردد صداه فى انحاء العالم الاسلامى . »

« فنحن الموقعين على هذا من علماء الازهر واعضاء مجلسه الاعلى

نحتج على هذه الحادثة السيئة قياما بالواجب المفروض علينا من خدمة الازهر الشريف واهله.»

فاسرع فخامة اللورد اللنبي الى الاعتذار عن الحادث تلافيا لما يتوقع من أثره السيء في نفوس المسلمين كافة في جميع اقطار الارض فارسل الى صاحب الفضيلة شيخ الجامع الازهر الكتاب الآتي:

«حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد ابو الفضل شيخ الجامع الازهر.»

«لقد تلقينا كتابكم الذي وجهتموه الينا مع حضرات اصحاب الفضيلة والسعادة علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الاعلى. وقد امرنا باجراء التحقيق اللازم في حادثة يوم ١١ ديسمبر»

«وقد يظهر ان بعض الافراد السيء النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجأوا الى الازهر وجعلوا يقذفون منه الاحجار على الجنود حتى اذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين في جوانب الازهر. ولا يعزب عن فضيلتكم ان ذلك قد حدث في الوقت الذي تهيجت فيه نفوس الجنود.»

«ولكم ان تثقوا بانه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الازهر ولا التعدي على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسلمين، وبينما نأسف في هذه الآونة لوقوع هذا الحادث الا اننا نرجو ان نوجه نظر فضيلتكم الى انه

من الواجب على الهيئة الرئيسية للازهر الشريف ان تمنع استعمال جوانب الجامع لاعمال الاعتداء المخالفة للقانون . »

نائب جلالة الملك

هذا ولقد نشر اصحاب الفضيلة والسعادة علماء الازهر الشريف وهيئة كبار العلماء واعضاء المجلس الاعلى للازهر والمعاهد الدينية عريضة رفعوها الى صاحب العظمة السلطان وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وجناب المندوب السامى تتضمن رأيهم فى الحالة اذ ذاك وطلبهم للبلاد استقلالا تاما . هذا نصها :

« ان علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الاعلى بازاء الظروف الحاضرة وماجرت على البلاد من خطوب تفاقمت فى هذ العهد حتى بلغت من الشدة درجة لايحسن السكوت عليها ، يرون من أقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لايتوانوا فى القيام بوظيفتهم فى ابداء النصح والارشاد الى مافيه تأييد السلم فى الارض وتوطيد العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقا لما أمر الله به فى جميع الشرائع المنزلة ولاسيما الشريعة الاسلامية الغراء .»

« اجمعت الامة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام ، وأصرت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة . دون ان يظهر من جانب الحكومة الانكليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق ،

فادى ذلك الى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة»

« لذلك يرى علماء الازهر الشريف ورجال مجلسه الاعلى الموقعون على هذا ان الطريقه الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هى : »

« ان تفى الدولة الانكليزيه بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق اجمع . »

«وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الاسف الشديد ، ويخلد ابناء الامة كلهم الى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدا للحكومة الانكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الاجنبية . »

هذه هى الأمانة التى وضعها الله فى اعناقنا ، قد ادينا ها قياما بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين . »

ولقد حذا علماء الاسكندرية حذو علماء الأزهر الشريف فقدموا فى يوم ٢٣ ديسمبر عريضه الى صاحب العظمة السلطان وصاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطانى يضمون فيها صوتهم الى صوت اخوانهم علماء الأزهر فى طلب الاستقلال لمصر

الاعتداء على دولة يوسف وهبه باشا — وفى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ١٥ ديسمبر ، بينما كان حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا مارا بسيارته فى شارع سليمان باشا ووصل الى قبالة النادى الايطالى اذ القى عليه شاب قنبلتين فلم يصب دولة الوزير بأذى . وبعد ان عاد الى منزله ذهب الى وزارة المالية حيث قابل المهنئين بسلامته .

ثم اصدر قلم المطبوعات البلاغ الرسمى التالى عن الحادثه :

« بينما كان صاحب الدولة يوسف وهبه باشا كبير الوزراء ذاهبا فى سيارته من منزله الى الوزارة فى منتصف الساعة العاشرة من صباح اليوم (الاثنين ١٥ ديسمبر) اذا بطالب قبطى من طلبة مدرسة الطب اسمه عريان يوسف سعد قد تقدم الى الطريق أمام (كافيه ريش) بميدان سليمان باشا والقى قنبلتين نحو سيارة دولته . وكان سائق السيارة لحسن الحظ قد رأى هذا الطالب يتأهب لالقاء القنبلة الاولى فأوقف السيارة وكانت النتيجة ان انفجرت القنبلة على بعد بضع ياردات من السيارة الى الأمام . عند ذلك أسرع الطالب الى القاء القنبلة الثانية فعلت السيارة وتجاوزتها ثم انفجرت فى الطريق ولم تحدث أى القنبلتين ضررا لأحد . وقد كان اليوزباشى سليم افندى زكى من ضباط بوليس القاهرة مرافقا لصاحب الدولة كبير الوزراء فى سيارته فاسرع الى القبض على الجانى الذى كان حينئذ يحاول اخراج مسدس من جيبه فامكن اليوزباشي بمعاونة الحرس

من « كنستبلات » بعجلات السيارة ان يجردوا الجانى من السلاح قبل ان يطلق مسدسه وكان معه مسدسان محشوان بالرصاص و ٢٤ خرطوشة . »

« وقد اعترف الجانى بأنه كان يفكر فى قتل صاحب الدولة كبير الوزراء منذ سبعة أيام . وأنه لبث ينتظر مرور دولته بجوار كافيه ريش صباح أمس حتى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ . ولما لم يمر دولته بها لأنه اتخذ طريقا آخر انصرف الجانى . ويتولى التحقيق صاحب السعادة النائب العمومى . »

وما أذيع النبأ حتى وقع الناس فى دهشة وحيرة من توالى هذه الاعتداءات والجرائم السياسية ولو انهم كانوا فى شغل عن ذلك كله بلجنة لورد ملنر وحلولها فى البلاد

ولقد زاره عظمة السلطان فى داره بعد ظهر يوم الحادثة وبعدها توجه دولته الى قصر عابدين للتشكر على هذه العناية السلطانية

ثم صدر الحكم على عريان يوسف المعتدى على حياة دولة الوزير فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ بالاشغال الشاقة عشر سنين

الموظفون ولجنة ملنر — وبمناسبة حضور لجنة ملنر اجتمع الموظفون بوزارات الحكومة ومصالحها بعد ظهر يوم الاثنين ١٥ ديسمبر وقرروا الاضراب عن العمل يوما واحدا مراعاة لمصلحة الجمهور وهو يوم الاربعاء ١٧ منه احتجاجا على قدوم لجنة اللورد ملنر واعلانا لمقاطعتها فاجتمع فى صباح يوم ١٦ مجلس الوزراء وحضر بالاجتماع جناب المستشار المالى وتباحثوا

فى امر اضراب الموظفين عن العمل يوم ١٧ وبعد ان اتفقت آراؤهم دعوا لمقابلتهم رؤساء المصالح والمكاتب وكلفوهم شفويا ان يبلغوا مرءوسيهم ان العمال الذين يضربون عن العمل تتخذ ضدهم الاجراءآت الشديدة عقابا لهم. فابلغ الرؤوساء هذا البلاغ الى مرؤسيهم قبل انصراف الدواوين

على ان بعض الرؤساء وزعوا اقرار مجلس الوزراء على الموظفين كتابة وهذا نص البلاغ الذى وزع .

« ليعلم موظفو الوزارة ومستخدموها وموظفو ومستخدمو المصالح والاقسام التابعة لها انه اذا حصل اضراب احدهم عن عمله ولم يحضر الى الديوان فانه لايتخذ معه ماسبق اتخاذه فى الاضراب السابق بل ان العقاب الذى نوقعه عليه بشأن ذلك سيكون شديدا . »

وبناء على ذلك احجم الموظفون عن الاضراب خوفا من استعمال الشدة معهم ولكن التجار فى القاهرة والاسكندرية وطنطا وفى جميع المدن المصرية اضربوا عن العمل واقفلوا متاجرهم يوم ١٧ احتجاجا على اللجنة

الفصل الثالث

محاولة اللورد ملنر الاتصال بكبار المصريين

حديث لورد ملنر مع فضيلة مفتي الديار — ولقد طلب اللورد ملنر فيمن طلب مقابلتهم الى صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية اذ ذاك ان يسمح له بمقابلة فاجابه اليها اذا كانت بصفة شخصية وتحدد يوم السبت ٢٠ ديسمبر لمقابلته فى منزله فى الزيتون

فلما حصلت المقابلة بدأ اللورد الحديث بقوله انه انما حضر بصفة زائر ثم أطرى شخصية الاستاذ واستقلاله فى الرأى مع احترام رأيه ونفسه فشكره المفتى على حسن ظنه به ثم قال فضيلة المفتى :

« نعم ان حالة البلاد قد تغيرت تغيرا كبيرا عن الحالة التى تركها عليها جناب اللورد ولكنها تغيرت الى حال أحسن لا من حيث مالية البلاد التى كبرت وعمرانها الذى ازداد وثروتها التى تضاعفت وحسب ، بل إن الحالة الفكرية قد تحسنت من تحسن الحالة المادية . »

« اما الاضطراب الفكرى الذى لا تدرك كون أسبابه الحقيقية فان سببه معروف وبدهى لانه فى الوقت الذى نادى جميع الساسة بتطبيق مبادىء

الحرية على جميع الشعوب استثنيت مصر من بينها وصدر بلاغ الحكومة الانكليزية بوضعها تحت حمايتها بينما هى كانت تنتظر الاعتراف باستقلالها . »

ثم أجاب فضيلته على سؤل القاه عليه اللورد متعجبا من أن تؤدى الحماية الى مثل هذا الاضطراب قائلا . « لاأجيبك على هذا باكثر من سؤالك عما تكون عليه حالة الشعب الانكليزى لو أعلنت فرنسا وضعه تحت حمايتها . »

ثم قال فضيلته « اما القول بان الحالة بين البلدين لا تصلح للمقارنة لان انكلترا مستقلة وكانت كذلك دائما بخلاف مصر فان مصر كانت مستقلة تماما كذلك لم يكن بينها وبين تركيا غير علاقة دينية ومهما يكن فى أمر الحماية فهى سلب لحرية مصر ورجوع بها الى الوراء . وأما القول بان الحماية فى مصلحة مصر لانها تحميها من تعدى الغير عليها وتؤيد حريتها فمردود لان المصريين يرون مصلحتهم فى الاستقلال وهم أدرى بمصلحتهم وأما اذا كانت انكلترا تخشى تعدى دول اجنبية على مصر فانى أرى انكم وجميع الدول لا تعدمون وسيلة لضمان استقلال مصر ولا حاجة الى البيان بان الانسان فى بيته بدون رقيب أكثر حرية منه برقيب مهما كان هذا الرقيب موالیا . »

« ان المصريين لا يودون ان يتجاهلوا مصلحة انكلترا ومصلحة جميع الدول أيضا . كما انهم يودون فى الوقت نفسه المحافظة على مصلحتهم « ابدأ بنفسك

تم بمن تعول » وإنى مخالفك فى اعتبار الحماية فى مصلحة الطرفين وان استقلال مصر تهدد مصالحكم فيها وفى الشرق . بل أرى أن الحل الوحيد هو استقلال مصر وأما مصالح الدول وانكلترا فيمكن ضمانها بدون حاجة الى مس استقلال مصر . فبالاستقلال يرضى المصريون . وبالاتفاق معها على الضمانات ترضون أنتم وجميع الدول ولا أظن أن الدول التى تجد وسيلة لضمان مصالحها المتباينة مع ماهي عليه من القوة والسطوة بالنسبة لبعضها ومع مابينها من المنافسات والعداء والخوف من بعضها لا توفق الى وسيلة لضمان مصالحها جميعا فى مصر . ولمركز مصر شبه بدول كثيرة كانت قبل ضمان استقلالها سببا للمشاكل بين الدول ومهددة للسلم . ورأى الدول أن الحل الوحيد بالنسبة لها أن لاتكون تابعة لاحد . كما انكم الآن من ضمن أساليبكم أن تجعلوا دولا مستقلة بين الشعوب التى يحصل بينها احتكاك لضمان السلم . ومصر تود إن كان هناك خوف من التعدى على استقلالها من احدى الدول أن تضمن هذه الدول جميعها استقلالها . »

« تقولون جنابكم : إن المراد هو مراعاة مصلحة مصر ومصلحة انكلترا وأما مصلحة سواها من الدول فليس من هذه الدول من يجرؤ على معارضة انكلترا . وانكم ترون أن الواجب هو المناقشة معا لمعرفة مصالح الطرفين وطرق ضمانها . وربما أمكن بالمناقشة أن نصل الى الاتفاق على تسع نقط من عشرة . ففى الواقع يقال : إن الحقيقة بنت البحث وانه تلزم المناقشة

لمعرفة ما عند الطرفين . ولكن المسئلة هنا ذات شقين . الشق الاول استقلال مصر وهو لا يحتاج الى مناقشة لانه معروف عند الجميع . ويلزم اعتراف به فقط . والاعتراف لا يستلزم مناقشة . وأما الشق الثانى فهو الضمانات . وهذا ما يحتاج إلى مناقشة . وبما أن الشق الاول هو أساس الشق الثانى وجب إقامة الاساس أولا . ومتى اعترفتم باستقلال مصر . فلا يوجد مصرى لا يرحب بالاتفاق معكم ومع سائر الدول على ضمان هذا الاستقلال من تعدى هذه الدول بشكل لا يؤثر على استقلال البلد . ولست مستعداً للتكلم فى التفاصيل . »

« أما دهشتكم من أن المصريين لا يقابلونك ويبلغونك ذلك فلأن حكومتك أيها اللورد لم تحسن تمهيد الطريق لك لانها بدل أن تجعل طريقك حرة صالحة لمرور كل انسان فيها وضعت بينك وبين المصريين حائلا منيعا . وهذا الحائل هو اعلان انك ستتناقش فى دائرة الحماية . وليس فى مصر من يناقشك فى هذه الدائرة . »

« وإذا كنت تعتقد بانه يوجد من يود مناقشتك ولكنه خائف . فانه لا يخلو بلد من خائنين ومنافقين ولكن تأكد أنه لا يوجد شخص يحترم نفسه اوله احترام فى نفوس مواطنيه يود ما تقول . وليس هناك محل للخوف لان بابك مفتوح لكل إنسان ولا يعدم الانسان وسيلة لدخوله من غير علم أحد إذا شاء ذلك . »

ولما قال له اللورد : « وهل لا يمكنك ان تقنع مواطنيك بان المناقشة معنا خير من إصدار الاوامر بما نريد ولا يخفى عليك اننا اقوى دولة فى العالم وأنه لا توجد دولة تجرؤ على معارضتنا واننا نود بالمناقشة ان نكون أصدقاء وانه ليس فى مصلحة المصريين ان نملى عليهم مانريد كما اننا لا نوده . »

أجاب فضيلته : « أنت تعلم انني رئيس ديني وبطبيعة وظيفتي فى الامة أكون مختلطا مع جميع طبقاتها من أكبر كبير فيها إلى أفراد الطبقة السفلى وأخبرك بصراحة انى لا أود التفكير فى اقناع أحد لانى من جهة ليس فى امكانى أن أقنع الغير بما يخالف معتقدى . ومن جهة أخرى انى أعلم أن آراء جميع هذه الطبقات متفقة على المطالبة باستقلال مصر وعدم المناقشة فى دائرة أقل من دائرة الاستقلال . فمن العبث إقناعهم بغير ماتشبعوا به وثق تماما انه لا يخفى على قوة بريطانيا العظمى ومركزها في العالم بين الدول وانه يمكنها أن تسحق الشعوب لا أن تملى عليهم ارادتها فقط . ولكن لا يخفى علىّ أيضاً أن المصريين ان رضخوا للقوة يوماً ما فسيرفعون رأسهم فى أقرب فرصة سانحة ـ ولا يخفى عليك انك اذا ضمنت قوة مركز بريطانيا الآن وضمنت صداقة الدول لها الآن فليس فى امكانك أن تضمن ذلك الى الابد . إذ الدهر قلب وصداقة الدول غير مضمونة الى الابد . وإنه يجب على حكومتك أن تحذر أصدقاءها قبل أعدائها . »

« احذر عدوك مرة واحذر صديقك ألف مرة »

« فلربما انقلب الصديق فكان أعلم بالمضرة »

« وأنت تعلم أن مركز مصر بين فرنسا فى الشام وإيطاليا فى طرابلس وانه قد تسنح فرصة لها لا ينفعها معها فى مركزها ما لديكم من حول وطول — وأن تتأكد أن صداقة المصريين للانكليز خير لكم من رضوخهم لقوتكم وان ضمان مصالحكم فى الشرق وغيره بمصادقة المصريين أسهل وأضمن لكم من ضمانها باخضاعهم . »

« نعم انه إذا بقى كل من الطرفين ينظر الآخر بدون أن يتقرب منه يوجب الاستمرار على حال واحدة الى ما شاء الله بدون فائدة وإن الاصوب هو أن يتقابلا فى منتصف الطريق . ولكن المقابلة فى منتصف الطريق تستلزم أولا أن تتركوا مركز وقوفكم الحالى متقدمين لمقابلة المصريين ومتى فعلتم ذلك تركك المصريون مركز وقوفهم متقدمين لمقابلتكم . »

« تقول لى ولم لا يتقدم المصريون أولا ؟ ولهم أن يثقوا بحسن نياتنا واننا نود مصلحتهم . وينبغى أن أجيبك على ذلك أن استسمحكم فيما سأقوله لانى لا أجد كلاماً للرد عليه بغير ماسأقوله : ذلك أن الانكليز لم يدعوا مجالا لعدم الثقة بحسن نيتهم الا سلكوه . مع أن الواجب الطبيعى على الافراد والامم أن تعمل على إيجاد الثقة بها . ولست فى حاجة الى التفصيل

فانت تعلم الوعود التى لاعدد لها والتى لم يف بها الانكليز . كما تعلم ما كوفىء به المصريون من الحماية بدل الاستقلال والمعاملة القاسية التى عوملوا بها ـ وعلى ذلك فالمصريون معذورون إذا لم يثقوا . وإنه من هذه الوجهة يجب أن يعلن الانكليز اعترافهم باستقلال مصر ومتى حصل هذا الاعلان ملأت الثقة قلوب المصريين ولك أن تثق أن المصريين كأصدقاء لا يقلون قيمة عن أية دولة مستقلة يمكن أن تعتمد عليها انكلترا . وأما المحكومين قلا قيمة لهم ويكونون سبب قلاقل ومشاكل . »

« على أنه لا تمكن المناقشة بغير تبادل الثقة وأكرر انه لا تمكن المناقشة مع بلاغكم انكم ستتناقشون فى دائرة الحماية . »

« أما كون بلاغ العلماء لم يمنعكم من مقابلتى : وسؤالكم عن منع بلاغكم المصريين من مقابلتكم إذا فرض واعتبرنا كلا البلاغين عملا عدائيا فأجيبك بأن مطالبة الضعيف بحقه من القوى لا يمكن أن تعتبر عملا عدائياً إذ ماعهدنا أن المطالبة بحق عداوة . وهذا شأن بلاغ العلماء . وأما بلاغ الحكومة الانكليزية فصادر من دولة قوية تفتات به على حق دولة ضعيفه فيجوز لهذه أن تعتبره بحق عملا عدائيا . ومع كل فلا أظنكم اعتبرتم بلاغ العلماء عملا عدائيا تنفرون منه . وأملنا أن تعتبروه عملا وديا تنظرون فيما اشتمل عليه كما تنظرون فى أى عمل ودى آخر . وتعتبرونه مقرراً

لمطالب العلماء والامة . وان صفاء ضمير رؤساء الدين فى جميع الاديان كان دائماً داعياً لاجابة مطالبهم ولذلك ننتظر اجابة استقلال مصر اجابة لطلب رؤساء الدين ان لم تريدوا اجابته اجابة لطلب السياسيين . »

ولما صرح اللورد بأنه لا يخفى أنه لم يتألم من شىء تألمه من بلاغ العلماء قال فضيلة المفتى : « انى واثق من انك تحب الحق . فلم تتألم من المطالبة به . وهل فى طلب المصريين استقلالهم مع استعدادهم لاعطائكم الضمانات التى لا تمس استقلالهم ماينفر أحدا من المصريين ؟ »

فاعرب جناب اللورد عن حبه للمصريين وميله الى مصلحتهم فقال فضيلة المفتى « هل يمكننى أن أفسر ذلك بانك اقتنعت بضرورة اعتراف الحكومة الانكليزية باستقلالهم ؟ وانك مستعد للمناقشة فى ضمان مصالحكم . »

فقال اللورد : « هذا شوط لم نصل اليه بعد ومازلت على رأيى من أن المناقشه فى الظروف الحالية لاضرر فيها على المصريين . »

فقال فضيلة المفتى : « أنا متأسف لانى أرى حائل الحماية لايسمح بوصول الطرفين إلى حل مرضى . وان كل مناقشة بدون ثقة متبادلة لاتجدى . وان ثقة المصريين لاتكتسب بغير الاعتراف باستقلال مصر . » اه

وكان الطلبة يذهبون فيقابلون من يظنون فيهم أنهم تحادثوا مع بعض أعضاء لجنة ملنر أو يبلغهم انهم تحادثوا معهم أو زاروهم فيضيقون عليهم الخناق فى الاسئلة وكان الجميع ينكرون مقابلة من ذكروا مقابلات سياسية

وذهب وفد من طلبة المدارس العليا لمقابلة محمد الشريعى باشا رئيس الحزب المستقل الحر ليستطلع رأيه فى المسائل التى انتجتها الظروف التى كانت واقعة اذ ذاك فقال سعادته :

« أولا ـ عن التلغراف الذى أرسله ساعة وصول لجنة ملنر الى بور سعيد مهنئاً إياها بسلامة الوصول ـ إن هذا التلغراف أرسله الى جناب الجنرال مكسويل شخصياً يهنئه بسلامة الوصول لسابقة ود وصداقة شخصية بينهما وليس لهذا التلغراف صبغة سياسية ولا دخل فى المسائل المتعلقة بلجنة اللورد ملنر .

ثانياً ـ عن المقابلات المتواليـة لمستشار الداخلية ـ انها مقابلات لمصالح شخصية بصفته موظفاً مصريا وليست سياسية .

ثالثا ـ عن علاقة سعادته بالحزب المسمى « المستقل الحر » أجاب : بأنه أحد أعضائه .

رابعا ـ عن الداعى لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الامة ممثلة فى « الحزب المستقل الحر » تقوم الان باعمال مضادة للخطة التى رسمتها الامة لنفسها ـ انه لا يعتقد أن الحزب المذكور يعمل لغير ما تعمل اليه

الامة وانه يساعد ويوافق على كل الطرق المشروعة الموصلة لنيل رغائب الامة وهى الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولاشرط .

خامسا ـ عما إذا كانت طرق هذا الحزب الجديد تختلف عن الطرق التى يتبعها صاحب المعالى سعد زغلول باشا ووفده للوصول الى الاستقلال التام ـ فاجاب سعادته انه لا يظن أن تختلف عنها فى شىء .

الى آخر الحديث الذى سئل فى نهايته عما اذا كان ينوى مقابلة لجنة ملنر فأجاب : « أنا مثالى كمثال الامة ومادامت الامة مجمعة على المقاطعة فانا معها . »

بلاغ اللجنة عن مقاطعة المصريين لها — وهكذا ضاقت السبل على من تحدثه نفسه بمقابلة هذه اللجنة . ورأت اللجنة أن المقاطعة شديدة وأن لامناص لها من محاولة تهدئة النفوس النافرة منها واستجلابها ولو يسيراً فأصدر اللورد ملنر بلاغاً رسمياً نشر فى الجريدة الرسمية فى يوم ٢٩ ديسمبر باللغات الثلاثة العربية والفرنسية والانكليزية ولكن من يتصفح النص الانكليزى والعربى المنشورين فى الجريدة الرسمية لايجدهما منطبقين على بعضهما تمام الانطباق . فقد ترجمت العبارة التى معناها « فى ظل أنظمة حكم ذاتى » بعبارة « تحت أنظمة دستورية » وهكذا مما قد يخرج البلاغ عن غرضه الذى وضع له كذلك استحسنا أن نثبت هنا تعريبه مطابقا للنص الانكليزى وهو :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها الى الآن ، ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد ، فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فى البلاد . »

« ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة « حكم ذاتى ».

« وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم . ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة : ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما أنه لا داعى لان يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن عن معتقداته . فانه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق . »

« ملنر »

ومهما يكن من شيء فان هذا البلاغ كان من اللورد ملنر بمثابة غصن زيتون رفعه للامة المصرية وراية الامان يقدمها لخصومه ولكن الناس لم ينخدعوا بهذه الدعوة إلى الاطمئنان وتناولت الاقلام ذلك البلاغ بالنقد والتجريح والتمحيص والتحليل ويحذرون الامة منه ومن مراميه الخفية فامتلات الصحف با راء أساطين الامة من أرباب الفكر الراجح ومن ضرب بسهم فى العلوم السياسية والشرائع الدولية . فلم يزدد الناس إلا نفوراً من اللجنة وبعداً عنها ومقاطعتها لاغراضها .

ولا نجد أبلغ من رد لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ فى التاريخ المذكور فان فيه الكفاية وهذا نصه :

ردلجنة الوفدالمركزية على بلاغ ملنر — « كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد ملنر صريحا واضحا وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام . ولكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصوصة . »

« نعم إن توسيع دائرة المناقشة تدل على اقتناع الانكليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضاً باتا ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانكليزية التى تقدمت مجيء اللجنة وليس من شأنه باى حال أن يحمل الامة على العدول عن خطتها وفضلا عن ذلك فان الاساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها . »

وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم وهى تنحصر فى شىء واحد هو « الاستقلال التام . »

« أما التوفيق بين استقلالنا وبين مالغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الاساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة . »

فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام !

« عن اللجنة المركزية للوفد المصرى »

« مرقص حنا »

وهكذا انصرم هذا العام بين الزعازع والاعاصير الهوجاء التى قامت بالبلاد وكانت نتائجها تماسك عناصر الامة ببعضها كل التماسك خشية تشتيت شملها . ولقد سطر تاريخ هذا العام بمداد من دم ضحايا الحرية على صفحات الزمان . فثبت ثبوت النيرين وسيظل ثابتا لاتمحوه الايام على ممر الدهور والاعوام .

سنة ١٩٢٠

طلع فجر هذا العام والزوبعة السياسية الكبرى مشتدة والناس متماسكون متلاصقون يقاومون شدتها حذر تفكيك اتحادهم والذهاب بريحهم .

تلك الزوبعة السياسية هى اكراه الأمة على إبداء رأيها للجنة اللورد ملنر المؤيدة بالأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية تحميها السيوف المصلته والدبابات المنبثة فى أرجاء البلاد والمدافع المسلطة نيرانها على كل من حاول الوقوف فى سبيل هذه الريح العاتية .

ولكن اتحاد الأمة كان سدا قويا فى سبيل هذه الزوبعة لم تقو على هدمه . وزاد فى متانته نداء من الامراء سلالة بيت محمد على الكبير واكبر الرؤوس فى البلاد واخطرها شأنا .

الفصل الرابع

الامراء ولجنة ملنر

تدخل الامراء فى الحلبة السياسية — اعلن الأمراء انضمامهم الى صفوف الأمة والتصاقهم بها فثبتت اقدام المدافعين اشد من ثباتها الأول وزال جزعهم من خوف تسرب اليأس الى بعض القلوب . وان فى هذا الانضمام للصفوف لمفخرة لاصحاب السمو الامراء تضم الى مفاخرهم العديدة وتشريفا للامة واثمن وأقوى تكأة تتكىء عليها فى الاستمرار على الوقوف فى موقفها الأسمى . واليك البلاغ الذى وجهه اصحاب السمو الامراء الى الأمة فى يوم ٣ يناير من هذا العام الجديد :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء . »

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم محمد على الاول ، وجمعت القدرة الالهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية ان يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن

هـذه الأرض الطاهرة المغمورة بنعمها فرض الله علينا بذا خدمـة مصر واخواننا المصريين والسير على أثر جـدنا الاكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبـلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين ، وحيث ان الأمة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياماً يجعل لها ولنا منزلة يتفاخر بها فى العالم بأسره ، وبما أنه لم يبق من جميع طبقات امتنا العزيزة طبقة إلا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة نقـد جئنا نحن اولاد محمد على لا لنشارك امتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا الى صدور أفرادها ونجعل أيدينا في أيديهم حيث اننا لسنا إلا روحاً واحـدا حتى نـكون جسما لايجـبر وقوة لاتقهر فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق امتنا ، نطالب بحقوقها الشرعيـة ، نطالب باسـتقلال مصرنا تاما مطلقاً بلا قيد ولاشرط . »

الامضاءات

كمال الدين حسين ـ عمر طوسون ـ محمد على ابراهيم ـ يوسف كمال

اسماعيل داود ـ منصور داود

ثم أراد أصحاب السمو الامراء اسماع صوتهم المنبىء باتحادهم مع امتهم الى آذان أعضاء تلك اللجنة الانـكليزية فوجهوا اليها فى ذات التاريخ بلاغا

رداً على البلاغ الذى نشره اللورد ملنر فى ٢٩ ديسمبر من السنة المنصرمة وهذا نصه :

بلاغ الامراء الى اللجنة ورد ملنر عليه — « نحن الامراء المصريين من سلالة محمد على نقدم اليكم المذكرة الآتية : »

« بما أن جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها . وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على اخلاصه الذى لايدع مجالا لاحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة ، وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن ، فعليه نقدم اليكم هذه المذكرة لنحيط جنابكم علما اننا لانقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر . »

« وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد على ابراهيم . يوسف كمال اسماعيل داود . منصور داود

وفى يوم ٥ يناير بادر اللورد ملنر بارسال الخطاب التالى الى صاحب السمو كمال الدين حسين :

« البعثة الانكليزية الخصوصية بسمار أميس »

« ٥ يناير سنة ١٩٢٠ »

« الى صاحب السمو الامير كمال الدين حسين »

« ياصاحب السمو »

« اسمح لى أن انبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجهه الى سموكم وخمسة من الامراء من اسرة محمد على والذى أبلغتموه فى الوقت نفسه انى الصحف . »

« ولى الشرف بأن أكون لسموكم » « المخلص »

« ملنر »

سعد باشا والحزب الوطنى يشكران الامراء — ولا جدال فيما كان لبلاغ الامراء للامة وكتابهم الى لجنة ملنر من أثر فى نفسها حيث وثقت من أنها انما تعمل باتحاد جميع عناصرها ولقد طير البرق هذين البلاغين الى الوفد فى باريس فأرسل معالى سعد باشا زغلول الى رئيس اللجنة المركزية بالقاهرة خطابا ينبىء بما شمله هو وأخوانه من السرور والابتهاج بصدور هذا العمل الوطنى السامى من أصحاب السمو سلالة محمد على باشا الكبير أعضاء الاسرة المالكة الذين حققوا آمال الامة فيهم بتأييدها فى مطالبها .

ولقد لهجت الالسنة بشكرهم والثناء عليهم وامتلأت الصحف بالرسائل البرقية والبريدية موجهة من العلماء والاعيان والهيآت النيابية

والنقابات والافراد معلنة شعور الامة نحو الامراء بازاء تعضيدهم الشعب والانضمام الى صفوفها ليزيدوها قوة على قوتها فى المطالبة بأمانيها السامية وهى الاستقلال التام .

واجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وقررت شكر أصحاب السمو على مجاهرتهم بما أكنته ضمائرهم العامرة من العواطف النبيلة التى أملت عليهم مؤازرة طبقات الامة المصرية فى المطالبة بحقوقهم الشرعية لادراك غايتهم المتحدة وهى الاستقلال التام .

مراسلو الصحف الاوروبية فى مصر — ولقد كان قدوم لجنة ملنر الى مصر حادثا سياسيا عظيما لفت انظار العالم الذى يهتم بمسئلة مصر فقدم على أثرها جماعة من صحافيّ اوروبا ليراسلوا صحفهم بما يبدو لهم من نتائج جهود هذه اللجنة وموقف الامة حيالها .

فرأى جماعة من ذوى الرأى أن يدعوا هؤلاء الصحافيين الى حفلة أقاموها فى مدينة حلوان فى يوم ٥ يناير ودعوا معهم الصحافيين الوطنيين ولجنة الوفد المركزية وفريقا من مفكرى الامة فألقى الاستاذ امين بك يوسف المجامى ومقترح عقد هذه الحفلة خطابا رحب فيه بممثلى صحافة العالم المتمدين . وأكد لهم أن كل أفراد الامة مستعدون لان يقدموا لهم مدة اقامتهم بمصر كل الفرص التى تمكنهم من الاحاطة بتفاصيل الحركة الوطنية تنويرا لها أمام الرأى العام فى العالم . وقال إن المصريين يعلقون جميع

آمالهم بالصحافة الاوروبية والامريكية لانها كانت دائما تستخدم نفوذها لتأييد العدالة والحق ثم شرح الحالة باختصار وصرح بامانى الامة المصرية وطلباتها الحقة .

ولقد اشتدت حركة مقاطعة اللجنة الانكليزية واظهرت الدوائر السياسية والافراد الاعراض التام عن مواجهتها والتحدث معها وكان الجميع يشير فى كتابتهم بأن للامة وكيلا مفوضا هو الذى يجب على اللجنة أن تواجهه وتحادثه توحيدا لطريقة الدفاع عن القضية الوطنية الكبرى وهذا الوكيل المفوض هو الوفد المصرى الموجود بباريس .

وكانت هذه الحركة عجيبة فى بابها دهش لها اللورد ملنر نفسه وأعضاء لجنته وأظهروا دهشتهم من هذه المقاطعة التامة فى تقريرهم الذى قدموه الى الحكومة الانكليزية عن نتيجة مهمتهم فى مصر . وظنوا أن هذه المقاطعة لايمكن أن تكون إلا مدبرة منظمة . ولكنها فى الحقيقة مادبرت ولانظمت كما يتوهمون إنما هى روح الاتحاد تسرى فى نفوس الشعب المضطهد ولا باعث عليها الا الخوف من فتك القوى .

الفصل الخامس

اتصال لورد ملنر بوزراء مصر

مناقشات ملنر مع كبار المصريين — ومع كل ذلك فقد رأى بعض كبار رجال السياسة من المصريين ان ينتهزوا فرصة حيرة لجنة ملنر فى حبوط خطتها ويواجهوها رغبة فى حسن التفاهم واجتناء مايمكن اجتناؤه من خير للبلاد فاجتمع لهذه الغاية صاحب الدولة حسين رشدى باشا وزميلاه فى وزارته صاحبا المعالى عبد الخالق ثروت باشا وعدلى يكن باشا وقابلوا اللورد ملنر فآنسوا منه استعدادا للاتفاق معهم على أهم النقط التى قاطعت الأمة اللجنة بسببها فدعوا للانضمام اليهم صاحب الدولة محمد سعيد باشا وصاحب المعالى احمد مظلوم باشا بعد ما أقنعوهما بان نيات اللورد ملنر متجهة الى اسداء ماستطاع من الخير للبلاد المصرية . ولكن سعيد باشا لما قابل اللورد ملنر لم يقتنع بما أكده له إخوانه فانفصل عن الجماعة وعاد الى الاشتغال باعماله الخصوصية .

ولقد كانت مقابلات رجال السياسة المصريين للورد ملنر بعلم لجنة الوفد المركزية واطلاعها وكانت الآراء متبادلة بين هؤلاء السياسيين

وبين أعضاء الوزارة التى كانت متربعة فى دست الاحكام اذ ذاك وخصوصا صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء وصاحب المعالى اسماعيل سرى باشا اللذين كانا عضوين فى وزارتى رشدى باشا ومحمد سعيد باشا وهما مطلعان على دخائل الامور.

ولقد كانت خطة الأمة تجاه اللجنة فى ذلك الوقت تتلخص فى أنه اذا أرادت انكلترا مفاوضة الأمة المصرية سواء أكان عن طريق لجنة الورد ملنر أم عن طريق آخر فعليها حتما فى البدء ان تعلن استقلال مصر حتى تكون المفاوضه بين فريقين متكافئين فى أهلية المفاوضة. ذلك لانها، وقد رفضت وما برحت ترفض الحماية، لا يمكن ان تدخل فى مفاوضة مع الدولة التى اعلنت هذه الحماية عليها قوة واقتدارا. والا كان ذلك قبولا منها للحماية وسقوطا لاقوى حجة فى يدها على خصمها.

ولقد ظل الوفد المصرى يراقب بدقة ما يجيش فى صدور الأمة مما تبدو آثاره على صفحات الصحف أثناء وجود لجنة ملنر بها ليتعرف اتجاه تيار الرأى العام فيحوله الى حيث ينفع فى سير القضية المصرية. وكان يستبشر خيرا بحركة مقاطعة الأمة لتلك اللجنة ويعضد تلك الحركة بكل قواه محاولا إقناع الانكليز خاصة والعالم المتمدين عامة بأن اعتراف الحكومات المختلفة بالحماية التى ضربتها بريطانيا قسرا على مصر فى سنة ١٩١٤ لا يضعف من عزيمة المصريين. وتصميمهم على الوصول الى استقلال بلادهم استقلالا تاما غير منقوص.

على ان الوفد كان يخشى من ناحية أخرى ان تكون هذه الخطة ، على رجاحتها ، ليست بذات نتيجة عملية فى تغيير موقف مصر السياسى . فكان ، مع تعضيده المقاطعة ، على اتصال متين بمن لم يخضعوا لهذه الخطة من كبار الساسة وذوى الرأى من المصريين الذين استصوبوا التفاهم مع اللورد ملنر.

وعلى أثر اتفاق الوزراء السابقين مع لجنة اللورد ملنر على المحور الذى تدور عليه المناقشة فى حل المسئلة المصرية أوفد على ماهر بك أحد أعضاء الوفد الى باريس من قبل الوزراء ولجنة الوفد لمقابلة الرئيس وايضاح الحال لمعاليه .

سافر على بك ماهر يوم ٨ يناير قاصدا مرسيليا يحمل فى حقيبته تقريرين الاول من صاحب الدولة حسين رشدى باشا وصاحبى المعالى عبد الخالق ثروت باشا وعدلى يكن باشا ، وقد اطلع على هذا التقرير معالى اسماعيل صدقى باشا وأقره ووافق على كل ماجاء فيه . ويتضمن هذا التقرير الحاح الوزراء على زميلهم معالى سعد باشا زغلول ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملنر للوصول الى استبدال الحماية بتحالف انكليزى مصرى تحالفا يقضى بالمحافظة على المصالح البريطانية يعنى قناة السويس ويضمن المصالح الاوروبية فى مصر . والتقرير الثانى من لجنة الوفد المركزية تبين رأيها فى كل ذلك وتطلب من معالى الرئيس البت فيما يراه صالحا للقضية المصرية

نداء سعد باشا للمصريين بخصوص مقاطعة لجنة ملنر — وكان سعد باشا زغلول قد أرسل نداء بمناسبة وصول لجنة ملنر لمصر ونشر بلاغها فوصل الى اللجنة المركزية للوفد ونشرته الجرائد فى يوم ١٣ يناير ، نثبته هنا لأهميته :

« إلى ابناء وطنى الاعزاء »

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا ما دعوكم ولا تخافوا اذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم . فان لم تفعلوا — وليس فى قوة إيمانكم الوطنى مايجعل احتمالا لذلك — خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وانكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم مأمنكم ذلا لا يرفع منه عز . وأن تفعلوا — كما هو أكبر ظنى فى عظيم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد إستبقيتم لانفسكم عزة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم . ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم وتتحقق باذن الآله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام . »

« سعد زغلول »

تصريح اللنبي عن لجنة ملنر — ولقد نشرت جريدة المانشستر جارديان حديثاً جرى لمكاتبها فى مصر مع فخامة اللورد اللنبي عن الاحوال فى البلاد بعد حضور لجنة ملنر صرح فيه فخامته بما يلى :

« ان الموقف الآن أسهل مما مضى والامل عظيم فى الوصول الى تسوية مرضية إنما الامر يحتاج الى وقت وكياسة وصبر . فان الفرق بين المطالب المصرية وبين مانحن مستعدون لمنحهم إياه إنما هو فى الشكل أكثر منه فى الجوهر . »

« وان الوطنى المصرى يقدر المعقول ويميل الى المناقشة ولذلك أتوقع اننا سنصل الى التفاهم التام ولو اننى لا استطيع أن اعين موعد الاتفاق . »

« أما محور التفاهم فظاهر فى بلاغى الذى أذعته فى شهر نوفمبر وأساسه المهم هو الاحالة الى لجنة ملنر . ولما عدت الى مصر بسطت السياسة التى ينبغى أن تتبع لعظمة السلطان ولرئيس الوزارة اللذين أحترمهما احتراما عظيما . ولما كان الوزير الاول على غير اتفاق معى فى الرأى قدم استقالته وكان اعتراضه على صيغة البلاغ أكثر من روحه . وكان يعترض كذلك على التعجيل بحضور اللجنة وخلاصة ماقلته للسلطان موجود فى بلاغى واللجنة انما تعمل على هذا الاساس ولكنها تود بكل اخلاص أن تسمع

جميع الآراء متطرفة كانت أو معتدلة وستسمعها بكل إصغاء وتعير كل مايقال لها عنايتها واهتمامها . »

« ولقد قلت للمصريين فى الربيع الماضى . إننا لانعترض على ابداء الآراء السياسية بطريقة مثلى لا مصحوبة بالعنف . وإنى مكلف بالمحافظة على الاحكام العرفية مادام وجودها ضروريا لان الغاءها يؤدى الى مساعدة دعاة العنف . ولست أتوقع اضطرابات جديدة . وما من امرىء عوقب من أجل إبداء رأيه السياسى . . وأما الاشخاص الذين اعتقلوا والمبعدون الى قراهم . فقد اطلق سراحهم ما عدا القليل ممن تقع عليهم فعلا تهمة التهييج واستعمال لهجة مثيرة للخواطر والصحافة تتمتع بكامل حريتها المعقولة ولكنا لانستطيع أن نسمح بالحض على الفتنة . »

«وعلى وجه العموم فانى مرتاح للحالة التى تمت حتى الآن . ولم توفد اللجنة الى هنا لفرض دستور معين على المصريين بل لفحص آراء ذوى النفوذ فى كل ما هو أصلح لمصر ويستطيع كل انسان أن يبدى لها آراءه صريحة كاملة . ولا بأس عليه من ذلك . »

ولقد تحاشى فخامة اللورد أن يذكر فى حديثه هذا لفظ « الحماية » كما صرح به فى بلاغه الذى بسط فيه سياسة دولته فى مصر وذلك تمشيا مع روح الاتفاق التى وجدت بمحادثات الوزراء مع اللورد ملنر .

حديث رشدى باشا عن مناقشاته مع ملنر — ومن جهة اخرى أرادت جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية أن تستطلع طلع الوزراء الذين أخذوا على عاتقهم فتح باب المناقشة مع اللجنة فحادث مكاتبها فى القاهرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا أولا عما تم بينه وبين اللورد ملنر من المخابرات فصرح له دولته بما يأتى :

« لقد تلقيت زيارة اللورد ملنر فى منزلى الخاص ورددت له الزيارة فى دار الحماية ولقد اراد اللورد ملنر أن يعرف رأيى فى المسئلة المصرية وفى موقف الامة حيال لجنته فاجبته بأنه لا يوجد مصرى يشعر بقليل من الكرامة والشرف يقبل التجرد عنهما بقبول مباحثتكم بعد البلاغ الذى نشره الجنرال اللنبى . وانى أستطيع ان أؤكد لكم انه مادام محور المناقشة هو المحدد فى ذلك البلاغ فيجب أن تضعوا نصب أعينكم انه ما من مصرى يوافق على محادثتكم الا اذا كان عديم الشرف والكرامة ولا يمكن أن تكون هذه الفئة ذات فائدة لكم لان الامة تحتقرهم وليست لها فيهم أقل ثقة . وان خير حل للخلاف المصرى الانكليزى هو تحويل الحماية الى محالفة انكليزية مصرية تصان بها المصالح الانكليزية يعنى قنال السويس وتضمن المصالح الاوروبية ، وقلت له انه اذا اصرت انكلترا على ارغامنا على قبول النظام الموضح فى بلاغ الجنرال اللنبى فان من شأن هذا النظام ان يؤدى الى توليد الكراهية والضغينة فى صدور المصريين

فينتهزون اول فرصة الانضمام الى اعداء انكلترا فى حالة وقوع حرب جديدة . اذن يكون الانكليز مضطرين لايجاد عدد عظيم من الجيوش هنا لصد كل حركة تقوم ضدهم . ومثل هذه السياسة لاتنطبق على العقل ولا على الحكمة . »

« ولقد صرحت للورد ملنر بانه لايمكن ان يوضع اى حل بدون ان يشترك فى بحثه مبدئيا الوفد . وان كل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل . »

«ولقد كان شعورى بعد محادثة اللورد ملنر حسنا جدا وإنى على يقين تام من أن أساس السياسة الانكليزية الحالى سيتغير . . . الخ »

حديث ثروت باشا عن مقابلته مع ملنر — ثم قصد هذا المكاتب معالى عبد الخالق باشا ثروت ليحادثه فى نفس الموضوع فالفاه مجتمعا مع معالى زميله عدلى يكن باشا يتفاوضان فى موقف البلاد بازاء الحالة . فكان الحديث معبرا عن رأى الوزيرين معا ولقد صرح معالى ثروت باشا فى ذلك الحديث بما يلى :

قال : « اننا نعتبر ان بلاغ اللورد ملنر قد فتح أمامنا بابا كان موصدا حتى الآن . فان تصريحات اللورد كيرزون وبلاغ اللورد اللنبى حصر المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها فى حين أن اعلان اللورد ملنر صريح حيث أعلن بكل جلاء ان المفاوضات ستكون بلا قيد وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبديها بشىء . »

وهنا قرأ معالى ثروت باشا الفقرة الواردة فى البلاغ المذكور والمعبرة عن غرض اللجنة وهى : « وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيآت نيابية . أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم . ويمكن ابداء كل رأي بحرية وصراحة » ثم قال « ان هذا البلاغ قد هيأ لنا مبدأ جديداً لانه (يثبت ان العلاقات بين انكلترا ومصر ستكون مؤسسة على اتفاق لا يبرم الا برضى الطرفين المتعاقدين »

ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر بلاغ اللورد ملنر « ان هذه المسئلة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا وصاحب المعالى عدلى باشا يكن وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج . أما الخطة التى وضعناها للوصول الى غايتنا فهى تقدير نتائج هذا الموقف إذ ذاك مما يترآى وجوب اتخاذه وبعد ذلك نعرض نتيجة أبحاثنا على الأمة لترى رأيها فيه »

ثم قال عن إمكان قيام اللورد ملنر بمفاوضات من هذا القبيل بعد البلاغات التى نشرت : « ليس اللورد ملنر من عامة الناس انما هو وزير مسئول من وزراء الحكومة البريطانية مخولة له سلطة واسعة . وله ، اكثر من سواه ، الصفة التى تسمح له بالقيام بهذه المهمة . وصالح الامة المصرية يقضى بان تبدأ المفاوضات مع هذه اللجنة ومن الواجب أن لا نقف حيال هذه الفكرة وهى ان اللورد ملنر ليس له صفة تخول له ذلك »

ولقد ادلى معالى ثروت باشا برأيه ورأى معالى عدلى باشا مصرحا « بأن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن ان يؤوّل بأى حال من الأحوال بأنه تنازل عن مطالب الأمة وأن بلاغ اللورد ملنر فيما يختص بهذه النقطة صريح جلى . »

« وعلى كل حال فانه لا يعقد أى اتفاق لا تكون الأمة موافقة عليه مقدما » أما فيما يختص بمصالح الأجانب فقد صرح معاليهما « بأن هذه مسئلة لا تزال تحت البحث » وقال ثروت باشا « انه من واجب اللجنة ان تعرض علينا هذه المصالح لبحثها ومناقشتها ومناقشة الضمانات التى تطلب منا لحمايتها . »

تناولت الأقلام أحاديث الوزراء وعلى الخصوص حديث معالى ثروت باشا بالنقد والتمحيص والتحليل . وبخاصة ماورد فيه من ان بلاغ لورد ملنر قد فتح أمام المصريين بابا كان موصدا حتى الآن . لمخالفة هذا الرأى لرأى اللجنة المركزية للوفد حيث قالت فى بلاغها الذى اصدرته عقب نشر بلاغ لورد ملنر ان هذا البلاغ لم يزحزح المسئلة عن مكانها الأول الا انه وسع دائرة المناقشات . فنشرت اللجنة المركزية للوفد بيانا أيدت فيه رأيها وأنها لا تتفق فى الرأى مع معالى الوزير .

استمر هذا الأخذ والرد واللجنة الانكليزية دائبة على عملها مكبة على القيام بمهمتها فى يوم ١٢ يناير سافر اللورد ملنر الى الاسكندرية مصحوبا

بزملائه ماعدا اثنين منهم ذهبا الى مديرية الغربية . وبدأت اللجنة المذكورة اعمالها فى الثغر باقامة مأدبتين فى فندق سافوى . هناك اجتمعت فيها بأرباب المصالح من الأجانب لتباحثهم فى أمر ضمانة مصالحهم وتوحيد القضاء بالمحاكم المختلطه بجعلها مختصة بنظر القضايا الجنائية التى تقع من الأجانب فى مصر .

أما العضوان اللذان ذهبا الى مديرية الغربية فقد تجولا فى قراهامع مفتش الداخلية الانكليزى لسابقة علاقة أحدهما ببعض أعيان هذه المديرية محاولين بذلك المفاوضة مع بعض الوجهاء هناك للاتصال بالأمة ذاتها عن طريقهم ولكنهما اخفقا فيما حاولاه .

ومن المأثور عن اللورد ملنر قوله : « لا تحل المسئلة المصرية الا بأحد وجهين لا ثالث لهما . فاما ان تحل باتفاق يعقد ويبرم بين مصر وانكلترا . وأما تنفرد انكلترا بالحل الذى تراه اذا لم تشأ الأمة المصرية الاتفاق معها» ومغزى هذا القول فى نظر الانكليز ان المسئلة المصرية مسئلة تنازلت الدول عنها لانكلترا ونفضت يدها منها وانكلترا تقوم فيها مقام الدول جميعا . ومغزاه فى نظر المصريين ان انكلترا تسعى وتعمل لجعل المسئلة المصرية مسئلة داخلية بحتة فتتحكم بمصر وبشؤونها وتجعل ارادتها فيها حكما لا يقبل نقضا ولا ابراما وبذلك تخرج مصر من صفتها الدولية .

على ان هناك حلا ثالثا لم يتعرض له اللورد ملنر وهو أقرب الحلول الى ارضاء الطرفين وأدناها الى العدل والانصاف وهو أن تعترف انكلترا

لمصر بالاستقلال . ومتى اعترفت انكلترا لها بشخصيتها المستقلة فاوضتها مفاوضة المستقل للمستقل وأبرم الاتفاق الودى الذى اشار اليه اللورد ملنر فى بلاغه المشهور الذى نشره فى ٢٩ ديسمبر الماضى . ولكن الحق فى اغلب الاحيان مما يصعب على المعتدى اظهاره والتصريح به .

ولقد برحت لجنة ملنر الاسكندرية عائدة الى القاهرة فى يوم ١٦ يناير .

وبمناسبة تكييف المسئلة المصرية ، بعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها وابرمت معاهدة الصلح فى مؤتمر فرساى ، من حيث دوليتها او انها مسئلة داخلية بين انكلترا ومصر . نورد هنا رأيا للاستاذ محمد عبدالله حسين جديدا فى بابه .

قال حضرته فى عرض بحثه فى مقالات متتابعة نشرتها له جريدة الاهرام تحت عنوان « التحفظات والمفاوضات — « قاعدة المفاوضات » ما يأتى :

« عندما وضعت الحرب الكبرى أوزارها وعقدت الهدنة أخذت ممالك الارض قديمها وجديدها ، تؤلف الوفود لتتكلم بلسانها فى (مؤتمر الصلح والسلام) وحذت مصر العزيزة المسكينة حذوها فالفت (الوفد المصرى) أو الف نفسه او تألف فاقرته وأيدته وسار الى ذلك المؤتمر الذى لم يصغ اليه وتجاهل صفته وأخذ الانكليز يحبذون سفره للندن بالوعد

والمواعيد والتيئيس والوعيد والتهكم فى الجرائد الاوروبية والامريكية وبواسطة بعض الاجانب أو الساسة . ولكن ارتفعت أصوات المصريين من كل مكان منادية بعدم مفاوضة الانكليز حتى لاتعد مفاوضتهم اعترافاً منا بان مسئلتنا داخلية لا دولية . »

« وانى اخالف الكثيرين ـ فى الشكل لا فى الموضوع ـ فى هذه التسمية ويكفينى أن أقول لهم : انظروا ما معنى (دولية) . أليس معناها انها من اختصاصات الدول ؟ ألا يراد بها أن حق الفصل الحاسم فيها للدول لانها تهمها كلها لا الانكليز وحدهم ؟ فاذا كان هذا هو المعنى المراد فماذا يقول القائلون اذا خاطبتهم هذه الدول التى أعطوها حق البت قائلة . إن المسئلة المصرية لاتهمنى ولاحق لى بمناقشتها وليس لى أن أفصل فيها وليست دولية وان كان ذلك شأنها فى الماضى فنحن اليوم تنازلنا عن (دوليتها)؟ بل هى قد قالته وسجلته فعلا باهمال (الدول) الوفد أولا وامضاء معاهدة فرساى وسان جرمان وسيفر ثانيا . لا أريد أن أقول العكس أى انها قد أصبحت داخلية بيننا وبين انكلترا . كلا . وانما اريد أن أقول انها (مصرية وطنية بحتة) أى انه واجب على المصريين ـ بعد اعتراف الدول بعدم اختصاصها بنظرها وبالتنازل عن حقها فيها ـ الا ينسبوها الى من ينكرونها ويهملونها حبا فى مصالحهم الخاصة . فلينسبوها الى انفسهم هم أصحابها وهم بانتسابها اليهم أحق وألزم حتى لاتخذلهم تلك الحجة التى يعتمدون عليها فى الدفاع

عن استقلالهم وتعطى خصومنا سلاحاً يقيمونه فى وجهنا بل انهم أقاموه فعلا بعد التصديق على المعاهدات من نفس أعدائهم . »

مخابرة عدلى ورشدى وثروت السرية مع سعد باشا بشأن لجنة ملنر —

كانت مهمة لجنة ملنر فى مصر تقديم تقرير عن شكاوى المصريين ووضع أحسن نظام لسير الادارة المصرية يكفل تحقيق الامانى المصرية المشروعة (على حد ما يسمحون به) ومصالح الامبراطورية البريطانية « تحت الحماية البريطانية »

ولا مشاحة انه يهم الانكليز أن يكون المصريون راضين عما يقترحونه من النظم بدلا من الزامهم بها الزاما . لذلك كان اللورد ملنر يقول لعدلى باشا وسواه ممن جاذبهم الحديث يستلينهم ويسترضيهم بعذب قاله ورقيق ألفاظه ، بعد أن قاطعته الامة وأمعنت فى مقاطعته ، : « اننا نريد أن نلتقى فى وسط الطريق . نريد أن نعقد مع الشعب المصرى الكريم اتفاقا وديا « Friendly Accord » ويتملقهم بقوله : « نحن ضيوفكم ، والمصريون عرفوا باكرام الضيف ، فلم هذه الجفوة ؟ ونحن جئنا لنسمع شكواكم ونحقق امانيكم . » فاجابه رشدى باشا بهذه العبارة : « ان المصريين يطلبون الاستقلال وهم مستعدون للاعتراف بمصالحكم الممتازة . وعدم ارضائهم يدفعهم الى الانضمام الى أعداء انكلترا اذا قامت حرب ضدها » وأجاب عدلى باشا قائلا : « عليك اذن بالوفد

المصرى بباريس فهو الذى له وحده حق الكلام باسم مصر. » وكان اللورد يظهر ميله الى دعوة الوفد الى مصر للمفاوضة على أساس البلاغ الذى اصدره.

غير انه بعد أن حادث من حادث من كبار الساسة واصحاب الراى من المصريين اقتنع بامرين : الاول ضرورة الاتفاق مع المصريين لا فرض النظام الذى يريده قومه عليهم عنوة. والثانى أن تكون المفاوضة مع الوفد المصرى الذى وكلته الامة فى قضيتها وتحت يده مستنداتها كلها التى تعتمد عليها فى اثبات حقوقها.

ولقد دارت المكاتبات بين الوفد وبين الوزراء الثلاثة : رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا بشأن هذه المفاوضات والمكان الذى تجرى فيه والأساس الذى ستبنى عليه.

كتب الوزراء الثلاثة فى ٧ يناير خطابا الى سعد باشا يبينون فيه ضرورة عودته وزملائه الى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملنر على أساس البلاغ الذى أصدرته هذه اللجنة فى مصر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩. فلم ير الوفد رأيهم وأرسل اليهم برقية فى ١٥ يناير اتبعها بكتاب فى ٢١ منه يرفض اقتراح عودة الوفد الى مصر فى هذا الظرف وقد جاء ضمن الاسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملنر الذى سيكون أساسا للمفاوضة لم يخرج فى معناه عن سواه من البلاغات الرسمية الا

فى الشكل وانه ، وان كان وسع دائرة المناقشة ، الا انه ضيق الغاية منها بجعلها « وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى . »

فقبل وصول هذا الكتاب لعدلى باشا أرسل فى ٢٨ يناير خطابا الى الوفد يحوى مادار بينه وبين لورد ملنر من الاحاديث بعد وصول برقية الوفد اليه واصحب الكتاب بمذكرة خصوصية من لورد ملنر .

ومما جاء بذلك الكتاب : « أن ملنر يقبل المفاوضة على هذا الاساس (يريد الاساس الذى جاء بتنغراف الوفد) ولكنه لايستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة الرأى العام بانكلترا . وانه واثق بأنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعد ذلك على قبول مايتم الاتفاق عليه بعد المناقشة . » ثم قال « إن اللورد ملنر قرأ عليه مذكرة خاصة ضمنها كل ما يمكن أن يقوله بالكتابة . »

وقال : « ومما يجب ملاحظته انه يؤخذ من هذه المذكرة أن اللجنة لاتريد أن تعمل أى قرار لانها لايمكن ان ترتبط بابرام معاهدة ولم يحصل انها قبلت صيغة الاستقلال . »

وجاء فيه أيضا أن اللورد ملنر بعد أن قرأ على عدلى باشا هذه المذكرة ختم حديثه بأنه « لايزال على سابق استعداده ونيته ، على الرغم من انتقاد بعض الجرائد الانكليزية لخطته ، وبأن المفاوضات قد تؤدى الى رفع

الحماية والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها . »

ثم قال بعد ذلك : « وان كنا نرى ان ما حصلنا عليه من اللورد ملنر ليس صريحا فى كل ما طلبتموه أو تضمنه الا انى لا أزال أنا وزملائى على رأينا الذى بيناه فى كتابنا السابق (يريد كتاب ٧ يناير) ونرى ان نوجه نظركم الى ان لا أمل لنا فى الحصول على شىء من قبل اللورد ملنر بعد الذى كان ما دامت المخابرة جارية بيننا بطريق البريد . »

ثم قال : « لقد صرح لى اللورد فى حديثه انه لا يستبعد ان يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة فى انكلترا . وانه لا يظن ان الحكومة الانكليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده » وطلب من سعد باشا ان يفيده برأيه فى ذلك وبما يعن له من الآراء فى « تشكيل الهيئة التى تتولى المفاوضة هناك . »

فلما وصل خطاب الوفد لعدلى باشا الذى ارسله فى ٢١ يناير كتب له فى ٢٩ منه الكتاب التالى :

« صديقى العزيز . »

« جاءنى الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير بعد ان أرسلت اليكم بالأمس خطابا بما جرى بينى وبين اللورد ملنر من الاحاديث بعد وصول تلغرافكم الينا . وقد قرأته أنا وزملائى بامعان تام . ورأينا قبل عمل أى شىء ان نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . »

« وهـذه النقطة هى ما فهمتموه من ان بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون (ان مع هـذا التحديد لا تنتقل المسئلة المصرية من مركزها فـلا ترتفع به الحمابة بـل تتأكد) والواقـع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة فى هذا الموضوع وأكد لنا ان النص الانـكليزى هو Self governing institution ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه Self government بل معناه الحـكومة الدستورية . وان الغرض من ذكر هـذه العبارة فى البلاغ بيان أن الحـكومة الانـكليزية لايصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لاتـكون ذات نظام دستورى . وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير . »

« ولولا هذا لـكانت احاديثنا مبنية على غير أساس . ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ماستنتجناه . »

« وانا نعدكم باننا سنبحث كل ماجاء بخطابكم باكبر عناية وتأمل ونـكتب اليكم بآرائنا وماتصل اليه مجهوداتنا . »

وانا جميعا نقدم لـكم وللاخوان أجل التحية وخالص الامانى . »

« عدلى يكن »

ولقـد كان الوفـد والوزراء المتصلون باجنة ملنر يتبادلون هـذه المراسلات دون أن تقف الامة على شىء من فحواها . بل كانت المكاتبات

بينهم سرية ولذلك كانت الامة تنظر الى اتصال هؤلاء الوزراء باللجنة الانكليزية بعين الحذر والقلق على الرغم من ثقتها بهم وعطفها عليهم لسابقة تضحيتهم بمراكزهم فى سبيل نصرة القضية المقدسة . ورغم تزكية الوفد لخطتهم فى اتصالهم هذا باللجنة ! . فانبرى لانتقاد سلوكهم عدد كبير من الكتاب شغلوا بانتقادهم أعمدة معظم الجرائد وعدوا عمل الوزراء جناية على البلاد حيث خالفوا اجماع الامة مخالفة قد تطمع الانكليز فى محاولة الفت فى عضد الامة المتماسكة .

لم تكن الامة لتلم بشىء سوى ماحمله على بك ماهر الى الوفد بفرنسا من أمر لم تكن وقفت على تفاصيله .

مأمورية على بك ماهر لسعد باشا — ولقد ظل الناس فى انتظار رأى صاحب المعالى سعد باشا زغلول فى الامر الخطير الذى حمله اليه على بك ماهر موفدا من قبل الوزراء ولجنة الوفد المركزية . والاقلام تتبارى على صفحات الجرائد والآراء تبسط مابين محبذة لعمل الوزراء بمقابلتهم للمورد ملنر ومحادثتهم إياه ومخطئة له حيث عدته خروجا عن اجماع الامة ومفلا لسلسلة اتحادها .

حتى اذا كان مساء يوم ٢٣ يناير وزعت ادارة شركة الانباء البرقية الايطالية بالاسكندرية برقية تلقتها من مكاتبها فى باريس بتاريخ ٢١ منه قال فيها :

« ان سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى صرح فى حديث له انه ينتظر فى باريس رسولا من لجنة اللورد ملنر وزاد على ذلك قوله انه مستعد لقبول عقد اتفاق مع الحكومة الانكليزية تكون قاعدته « استقلال مصر »

وصل على بك ماهر الى باريس يحمل تقريرين مهمين : واحدا من الوزراء عما دار بينهم وبين لجنة ملنر من الاحاديث والمخابرات ويقترحون فيه عودة الوفد الى مصر لفتح باب المفاوضات بينه وبين اللجنة الانكليزية. وتقريرا من لجنة الوفد المركزية تقول فى سياقه « . . . . لا يمكن فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام . فهناك ـ وهناك فقط ـ يمكن أن يتفاوض الوفد فى دائرة واحدة هى طريق المحافظة على مصالح الاجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس طبقا لبرنامج الوفد . »

ففى يوم ٢٧ يناير تلقت هذه اللجنة اشارة برقية من معالى سعد زغلول باشا يقول فيها :

« ابراهيم سعيد باشا بالقاهرة »

« سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم » .

« وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا الى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا الينا بصورة أحاديثهم مع لورد ملنر. وقد تبينا أن ماقالوه للورد كان مملوءاً حكمة ووطنية خالصة » « سعد زغلول »

نشرت هـذه البرقيـة فهدأت من حدة نقد اتصال الوزراء باللجنة الانـكليزية .

أما رد الوفد على تقرير لجنته المركزية والذى وعد فى اشارته البرقية بارساله اليها فهذا نصه :

« باريس فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ »

« حضرة صاحب السعادة ابراهيم باشا سعيد »

« بعـد التحيات الطيبات لـكم ولاخوانكم . نخبركم اننا اطلعنا على التقرير الوارد منـكم مع حضرة على بك ماهر . وقد كنا امعنا النظر طويلا فى بلاغ اللورد ملنر كما امعنا النظر فى تقريركم . وقد ارسلنا لـكم تلغرافا بالموافقة على رأيكم فيه . ونؤيد لـكم الآن هذه الموافقة . وارتحنا كل الارتياح لما ورد فى هـذا التقرير . وفى الحقيقة اننا لم نجـد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه الاخلوه من لفظ « الحماية » وحسن اسلوبه . أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعـة لانـكلترا . ولجنة ملنر لجنة تحقيق : موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب . وغاية امـالها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحـكم الذاتى . ونحن لانعـترف بشىء من ذلك فلا تبعية لانـكلترا علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التـام . نعم ان

هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى وبذلك هدم بيد مابناه باليد الاخرى. وزاد ان اشترط عدم ترتيب التزام على هذا التوسيع فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المسئلة من مركزها فلا ترتفع به حماية بل تتأكد. ولا يتم به استقلال بل يقل. ولا يفيد الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة. وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا عليها هذه المأمورية. وأكبر ماتعطيه أو تشير باعطائه هو أقل من حقهم بكثير. زد على ذلك انها جاءتهم رغم انوفهم وضد إجماعهم بان استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيدا لوصولها وشكلت وزارة لم يرض الرأى العام بها.»

« إن عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذ البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ولان الانكليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيرا من الاقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فى اوروبا عموما وانكلترا خصوصا. ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشىء فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه. ولكنهم لم يفعلوا. وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق. لو انهم مع توسيع مجال المناقشة اطلقوا الغاية منها نصح لنا أن نتعشم أن نقنعهم

بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ولكنهم جحدوها بمادون ما نطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى نشروه بقصد استرضائنا. فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين الالمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى. ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لاتكون الا عبثاً مقروناً بالخفة والمخاطرة. ويصح للانكليز وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وان يؤتى ببعض العبارات الطلية فى أن تغير الامة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها. كلا اننا لم نبلغ الى هذا الحد من البساطة والسذاجة. ان المسئلة اكبر بكثير من ان يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها. اننا نقبل العودة المفاوضة على شرط ان تكون بين متعادلين فى حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل امته. وان يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ولانكلترا مصالحها التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال التام. وان تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الامم. فاذا صرح الانكليز بذلك رسمياً هنالك لانتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضة متى الغيت الاحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة اعمالنا عندما نريد. اما المفاوضة فى اوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر اوغيرها مادامت المناقشة لايترتب على الدخول فيها التزام بشىء ما. ومادام ان العبرة هى بما يتم عليه الاتفاق فى حدود التفويض لنا

فاذا كان الانكليز يرغبون حقيقة فى ودنا وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا . فلا شيء أسهل عليهم من اتباع احدى هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم لابد ان يفهموا ان الامة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لاترتكن معها الى الاقوال ولا تعتمد فيها الا على الاعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بديلا . »

« نعم إن فى قوتهم ارغامها على النظام الذى يريدون وضعه فيها . وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا حيا ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه . واذا لم يكن فى الحكومات الاجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا ففى شعوبها كثير من الاحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا باقلامهم وخطبهم . وما يدرينا أن يظهر غداً المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الاحوال فى ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادىء الديموقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا . وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثرت توالبها فى هذه الايام . كل هذا يحملنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين للجنة التى حضرت رغم

أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الأمة الانكليزية ويعلم العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام . وان ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انكلترا . ومناقض للعهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادىء التى قبلتها ومكدر على الدوام اسلمها ومقلق لراحتها . وأن خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . »

«هذا وأرجو أن تبلغوا تسليماتى وتسليمات اخواننا لحضرات اخوانكم الكرام وفقنا الله وإياهم لما فيه الخير . »

« سعد زغلول »

ويؤيد هذا الكتاب أنه كانت هناك فكرة ترمى الى استقدام الوفد أو بعض أعضائه للمفاوضة مع لجنة ملنر وأن الوفد يرفض هذه الفكرة للاعتبارات التى أبداها فى هذا الخطاب وأهمها اعلان استقلال مصر قبل البدء فى المفاوضة .

كما أن الوفد لم ينوه بشىء الى الرضاء عما أبداه الوزراء الثلاثة فى تقريرهم اليه ولم ينشر شىء يختص بموافقته على رأيهم اللهم الا البرقية المجملة التى وصف فيها عملهم بانه « كان مملوءا حكمة ووطنية صادقة . »

هذا ولقد زعمت جريدة المساجيرو اجيسيانو ان باستطاعتها أن تبين

بالدقة والضبط القواعد العامة للاتفاق الانكليزى المصرى المنوى عقده فقالت :

« ففى البند الاول من مشروع ذلك الاتفاق الذى يبرم بين انكلترا ومصر ثم يعرض بعد ذلك على الجمعية التشريعية المصرية ومجلس العموم البريطانى لاقراره يذكر « أن بريطانيا العظمى تعترف باستقلال مصر . »

«أما البنود الاخرى فانها تتضمن الضمانات التى تعطيها مصر لانكلترا لصيانة مصالحها السياسية وتمنحها مصر للاجانب لضمانة امتيازاتهم فيها . »

« والمصالح السياسية لانكلترا تتلخص فى أن تحتل انكلترا احتلالا عسكريا منطقة فى قناة السويس يقول بعضهم إنها فى البر الاسيوى ويقول البعض الآخر إنها فى البر الافريقى على مسافة عشرة كيلو مترات مع حقوق الرقابة على السكك الحديدية وعلى المالية . »

« والضمانات للاجانب تكون بحرية التعليم والتجارة مع اصلاح البوليس وتوسيع سلطة المحاكم المختلطة حتى تتناول الجرائم الجنائية . »

اشاعات استعداد سعد باشا للمفاوضة مع لجنة ملنر — ونشرت شركة روتر بعد ذلك برقية هذا نصها :

« باريس فى ٢٧ يناير صرح سعد باشازغلول بان الوفد المصرى مستعد للمفاوضة مع لجنة اللورد ملنر فى أى وقت اذا كان فى وسع هذه اللجنة أن تعلن أنها قد أبيح اليها أن تفاوض الوفد بصفته هيأة ممثلة للأمة .

ويكون الغرض من هذه المفاوضات الوصول الى اتفاق يمنح مصر الاستقلال التام ويصون فى الوقت نفسه مصالح بريطانيا العظمى فى مصر . »

ونشر روتر فى ذات التاريخ رأيا كتبه السر بوند فى جريدة التيمس لا يخرج فى معناه عن النبأين السالفى الذكر . وهذا هو النبأ :

« لندن فى ٢٧ يناير — كتب السر و . م . بوند فى جريدة التيمس يقول إنه يظهر أن طلب الوطنيين المصريين يرمى أولا الى نصيب أوسع نطاقا وأكثر نفوذا فى حكومة البلاد . ويرمى ثانيا الى تغيير فى نظام مصر من الوجهة الدولية . فالطلب الاول يمكن اجابته الى حد معين وأما الطلب الثانى فانه يمكن النظر فى استبدال الحماية بمحالفة . ويمكن عقد معاهدة تضمن مصالح الامبراطورية البريطانية ومصالح الأجانب »

فذهب الناس مذاهب شتى فى تأويل هذه الانباء الواردة من عواصم الدول الكبرى والتى تتفق فى المغزى . والنبآن الاولان يعبران عن آمال المصريين والنبأ الأخير من لندن يعبر عن استعداد انكلترا لمنح مصر ما تسمح به الحال .

تكذيب هذه الاشاعات ورأى سعد باشا فى بلاغ ملنر — ولما رأت لجنة الوفد المركزية ما كان لهذه الانباء من التأثير فى نفوس الناس نشرت فى أواخر شهر يناير الاعلان الآتى :

« تحذر لجنة الوفد المركزية الأمة من الأحاديث التى تعزوها الشركات التلغرافية لرئيس الوفد . فان رأى الوفد فى مسئلة المفاوضة معروف

وعلى ذلك فمحاولة الصحف الانكليزية والشركات التلغرافية تحريف الحقائق يجب أن تقابل باليقظة والحذر . »

الاعتداء على اسماعيل سرى باشا — وبينما كان الناس فى جدال شديد حول لجنة ملنر وما يجب نحوها ومالا يجب اذ نشر فى البلاد نبأ ذعرت له الامة كما ذعرت لمثله من قبل .

ذلك انه فى منتصف الساعة الثانية بعد ظهر يوم الاربعاء ٢٨ يناير بينما كان صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال والحربية والبحرية راكباً سيارته ومنصرفاً من وزارته الى داره . وكانت السيارة سائرة فى شارع قصر العينى . حتى اذا ماوصل أمام منزل قطاوى المقابل لسور مدرسة المبتديان من الجهة الغربية رأى معالى الوزير شابا ابيض الوجه يرتدى بذلة سوداء وبيده حقيبة أشبه بحقيبة المصورين فلما جاوزته السيارة ألقى الشاب من يده قنبلة وقعت على الارض وكانت السيارة قد تجاوزتها بمسافة قليلة فاصيبت السيارة بشظية فى المؤخرة من الجهة اليمنى ولم يصب معالى الوزير بسوء .

فارتاع الناس لتتابع وقوع هذه الجرائم السياسية التى افزعت كل امرىء خصوصاً وان الجانى فى هذه المرة لم يمكن القبض عليه . فوضعت وزارة الداخلية مكافأة لمن يقبض على الجانى او من يعطى معلومات تؤدى الى القبض عليه .

اشاعة تمس محمد سعيد باشا وردده عليها — وعلى كل حال فان تأثير هذا الحادث لم يشغل الناس مدة طويلة لانشغالهم بالحالة السياسية العامة وعلى الخصوص بما اشيع من أن صاحب الدولة محمد سعيد باشا يعمل على مناوأة الوفد وعرقلة أعماله وانه ، مع فئة من ذوى الغايات ، يعملون فى الخفاء على هدم تضامن الأمة واتحادها المقدس ضد مصلحة القضية المصرية بعد أن دهش العالم لاجماع امة بأسرها ، مع كونها عزلاء من السلاح ، على طلب الاستقلال التام من امة امتازت بالقوة وشدة البطش ، اجماعاً لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

وبهذه المناسبة تألفت لجنة من بعض المحامين وعلى رأسهم الدكتور احمد افندى عبد السلام لمقابلة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة السابق وسؤاله عما نسب اليه فقابلوه يوم ٨ فبراير فصرح لهم بما يأتى :

« قرأت بعض الصحف وتأسفت لانى رأيتها فى هذا الوقت الذى يجب أن نوجه فيه كل قوانا لخدمة وطننا وأن نكون متضامنين يدا واحدة وقلبا واحدا نصرف الى المطاعن الشخصية التى لا نتيجة لها غير التفريق والاضرار بالقضية المصرية واظهارنا أمام الغير بمظهر الذين لا يعرفون كيف يوحدون كلمتهم حتى فى هذه الاوقات الحرجة التى يجب فيها على كل من فى عروقه ذرة من الدم المصرى الزكى أن ينسى شخصيته وأن

لا يفكر الا فى وطنه مصر . ويسرنى لو أنى رأيت جرائدنا بعد اليوم مهتمة بتحقيق ماتريد أن تكتبه . لقد قيل إن لى علاقة بجريدة الاهالى وانى حينئذ مسئول عن خطتها السياسية . وعن كل مايكتب فيها . فاصرح لكم بأن هذا القول خطأ وانى من عهد استقالتى من وزارتى الاولى لم تكن لى علاقة « بالاهالى » ولا بجريدة من الجرائد المصرية الاخرى أكثر من العلاقة التى يمكن أن تكون لكل مصرى باصحاب الجرائد المصرية . وحينئذ لست مسئولا عن شىء ينشر فى جريدة ما الا اذا كان بامضائى أو حديثاً ينقل عنى . »

« وأما ماقيل من أنى أبذل فى الخفاء مساع لعرقلة أعمال الوفد فانها دعوى لا صحة لها بالمرة . وأنتم تعرفون انى فى وزارتى الاخيرة اعترفت بالوفد فى حديثى مع مكاتب جريدة « الطان » وأبيت أن تكون وزارتى سياسية الى أن يقوم الوفد بمأموريته إجابة لرغبة الأمة . ولعلكم تعرفون أيضا انه حينما تألف الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨ واريد تأليف وفد آخر كنت أول محارب لفكرة تعدد الوفود وداع الى الاكتفاء بوفد واحد وفعلا بذلت جهدى حتى زالت من الاذهان فكرة تأليف وفد آخر ولم يبق الا الوفد الذى يرؤسه سعد باشا . وبعد ذلك تجددت فكرة ارسال وفد آخر فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ فكنت من الساعين فى ازالتها منعا لتعدد الوفود . ولكن لدى مع ذلك برهانا آخر أطرحه اليوم أمام الجمهور

ذلك هو الحديث الذى دار بينى وبين اللورد ملنر ففيه البرهان الكافى على شعورى نحو الوفد واليكم ماحصل : »

« جاءنى طلب من السراى السلطانى بالسفر للتشرف بمقابلة حضرة صاحب العظمة السلطانية كما كان قد تشرف بمقابلته اذ ذاك كل من حضرة صاحب المعالى احمد مظلوم باشا وصاحب الدولة حسين رشدى باشا وصاحب المعالى عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا . وبعد ذلك وقبل سفرى جاءنى خطاب من اللورد ملنر يقول فيه لولا غيابى عن القاهرة لزارنى وانه يجب أن يتقابل معى . وقبل سفرى أيضا ابلغت من قبل رشدى باشا أنه يريد أن يقابلني فى العاصمة فلما وصلت الى العاصمة ونزلت فى اوتيل شبرد وجدت هناك رشدى باشا ينتظرنى فطلب منى أن أتوجه الى منزله فى مصر الجديدة حيث يكون هناك عدلى باشا وثروت باشا فنتكلم نحن الاربعة فى الشئون الحاضرة . فأجبت طلبه وذهبت الى منزله فى الميعاد وهناك تكلمنا نحن الاربعة طويلا . ولما علمت منهم انهم قابلوا اللورد ملنر وتحادثوا معه سألتهم عن مضمون الحديث فخبرونى عنه بما يدعو الى التفاؤل والاطمئنان فأبديت لهم موافقتى على الخطة التى اتبعوها ثم أبلغتهم أن اللورد ملنر طلب مقابلتى واطلعتهم على خطابه لى وقلت انى ميال الى الاعتذار عن المقابلة فلم يوافقونى على ذلك بل ألحوا علىّ بضرورة مقابلته خدمة للقضية المصرية . وفى هذا الوقت جاء جماعة من طلبة

المدارس وقابلوا رشدى باشا وسألوه عنى فابلغهم انى موجود وانى ممتنع عن مقابلة اللورد. ملنر ولكنه هو يلح على بضرورة المقابلة . ثم انصرفوا وبعد قليل انصرفنا نحن أيضا . وفى اليوم التالى توجهت الى الكلوب فى منتصف الساعة الاولى بعد الظهر فقابلت هناك عدلى باشا فاخبرنى ان اللورد ملنر سيزورنى فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر . فقلت كيف ذلك وأنا لم أجب بعد على خطابه ؟ فقال ان سكرتيره الخصوصى موجود الآن هنا وهو الذى اخبرنى بذلك لانه يبحث عنك . وفى الواقع قابلنى السكرتير وابلغنى انه لما لم يقدر على بحث عنى حتى عرف انى نازل فى اوتيل شبرد ثم جاء الآن ليخبرنى ان اللورد ملنر سيزورنى فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر . وفى الوقت المعين جاء اللورد لزيارتى فى الاوتيل فتبادلنا تحية عادية ثم دار بيننا حديث مضمونه كما يأتى : »

« قال اللورد — لا أفهم لماذا يقاطعنى المصريون مع انى على أحسن النيات بالنسبة اليهم ؟ »

« فقلت — لاشىء من الغرابة فى ذلك . ولهم العذر بسبب البلاغ الذى أصدرته دار الحماية والتصريحات التى قيلت فى مجلس اللوردات والنواب البريطانيين قبل مجيئك . »

« فقال — ان هذه التصريحات لاشىء فيها من الضرر . »

« فقلت — كيف ذلك ؟ ! ان لم تكن فيها الا كلمة الحماية لكفى . ان

المصريين يعرفون انك قدم لوضع نظام الحماية فى حين انهم يطلبون الاستقلال التام .»

« فقال ـ ولكن الحماية ليست جديدة . فقد بسطت من خمس سنوات ولم يفتح أحد منكم فمه بالاعتراض وبذلك تكونون قد قبلتموها واشتغلتم فى ظلها فلا أفهم الآن كيف تعودون الى المناقشة فيها ؟ »

« فقلت ـ اسمح أن الاحظ لك أن بسط الحماية من خمس سنوات وعدم احتجاج أحد عليها ليس معناه أن الحق سقط بمضى المدة . »

« فقال ـ ولكن البلاد قبلت الحماية من ذلك العهد . »

« فقلت ـ هل قابلت أيها اللورد رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ؟ »

«فقال ـ نعم . »

« فقلت ـ لابد أنك سألتهم فى هذا الموضوع . فماذا أجابوك ؟ وهل كانوا من رأيك فى هذه النقطة ؟ »

فقال ـ كلا انهم من رأيك أنت . »

«فقلت ـ ها هو البرهان القاطع ضدك . إذ ان هؤلاء الثلاثة هم الذين وجدوا وقت رفع الحماية واشتغلوا فى ظلها طول مدة الحرب . وقد اشتغلوا مع اعتقادهم انها ضرورة قضت بها ظروف الحرب . أنا متأكد انهم كانوا

حسنى النية فى تصديقهم بلاغ انكلترا الذى بلغ المرحوم السلطان حسين كامل على يد السر ملن شيتهام . وهو الذى قيل فيه « ان تركيا قد دخلت الحرب فسقط بذلك حقها فى السيادة على مصر . وان انكلترا تحفظ هذا الحق وديعة عندها للشعب المصرى . » وهذا يدل على انكم حفظتم هذا الحق بمثابة وديعة عندكم الى أن تنتهى الحرب وانكم ملزمون الآن بأن تردوه للشعب المصرى . »

« فقال ـ إننا لم نعد بشيء وماعليك إلا أن تراجع البلاغ . »

« فقلت ـ لست محتاجا لان أراجعه ولا لأن آخذ وعدا منكم فان مجرد قولكم فى ذلك البلاغ إن حق السيادة وديعة فى يدكم دليل كاف على انكم ملزمون برد هذه الوديعة لصاحبها عند طلبها . وها نحن الآن نطالبكم بردها . »

« فقال ـ اذا نحن حملنا امتعتنا وخرجنا فى اربع وعشرين ساعة فهل تظنون ان مصر تكسب من ذلك شيئا ؟ »

« فقلت ـ لم يقل أحد بالخروج فى أربع وعشرين ساعة . وهذا أمر يمكن الاتفاق عليه . أؤكد لكم ان مصر تكسب لاتخسر بادارة شؤونها بنفسها فانها لبثت مستقلة اربعين سنة من سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٨٢ وكنتم أنتم تؤيدون هذا الاستقلال . ولم يكن لتركيا فى مصر هذه المدة سوى سيادة اسمية لا أثر لها فعلا . وبعد ذلك احتللتم مصر وقد مضى

على احتلالكم إياها سبع وثلاثون سنة وانتم تعلمونها وتربونها وترشدونها . فلم لا تكون قادرة اليوم على إدارة شئونها بنفسها ؟ أيكون من المعقول انها بعد كل هذه المدة وبعد ان ضحت فى سنى الحرب ماضحته مما تعرفه أنت ولاحاجة لان أفكرك به أن تقبل الحماية ونتفاوض معك فى وضع نظامها ؟ . »

« فقال ـ أنا مستعد أن اسمع كل انسان وأن اتناقش خارجاً عن الحماية . »

« فقلت ـ مادام الامر كذلك فاعلن رأيك هذا للامة . »

« فقال ـ قد قلت لكل من قابلته وأنا اكرره لك اليوم ويمكنك حينئذ أن تقول للمصريين انى مستعد لسماع أقوالهم مع توسيع دائرة مهمتهم . »

« فقلت ـ لا أحد يصدقنى مادام بلاغ اللورد اللنبى والتصريحات التى قيلت فى مجلس اللوردات والنواب موجودة . وما من أحد سواك يستطيع أن يبطل تأثيرها بتصريح واضح . »

« فقال ـ أنا مستعد ان اوضح كتابة انى أقبل المناقشة مع كل انسان فى دائرة أوسع . مع طرح الحماية جانبا أو بعبارة اخرى القائها من النافذة . »

« فقلت ـ وهل تطرحها جانبا أو تلقيها من النافذة نهائيا او موقتا ؟ »

« فقال ـ لا . . . . انما أطرحها جانباً كى أستطيع أن اتناقش بحرية أكثر . لانى اريد ان اتفاهم مع المتعلمين فى مصر مثلك ومثل الذين حادثتهم من قبل وغيرهم من الاغنياء والاعيان حتى يتيسر لى الوصول الى اتفاق توافق عليه الجمعية العمومية المصرية قبل أن اعرضه على حكومتى . »

« فقلت ـ اولا انه ليس لنا جمعية عمومية . وثانيا لافائدة من ذلك وما من احد يستطيع ان يقترب منك او يتناقش معك مادامت الحماية قائمة . »

« فقال ـ عندى حينئذ طريقة اخرى للعمل : هى وضع النظام الذى نريده بدون اخذ رأى أحد من المصريين وبذلك تنحسم المسئلة . غير انى لا أريد اتباع هذه الطريقة . »

« فقلت ـ نعم انه من السهل جدا أن تضعوا النظام الذى تريدونه وأن تنفذوه بغير أخذ رأى أحد من المصريين . ولكن لا أظن أن شخصا عظيما مجربا مثلك يميل الى استعمال هذه الطريقة وأن يرغم شعبا تعداده ١٤ مليونا على نظام حكومة يكرهه ولا يرضى به . صدقنى انكم باستعمال هذه الطريقة تخسرون وحكومتكم أكثر مما نخسر نحن . وماذا عليكم لو انكم أجبتم طلب المصريين ؟ انكم محتاجون الينا ونحن محتاجون اليكم فلنتفاهم . »

« فقال ـ ولكنكم انتم لاتريدون الاتفاق معنا . ها انى جئت الآن لاسمع طلباتكم فلم لا تريدون أن تقولوا شيئا ؟ وكيف السبيل الى التفاهم بيننا ؟ »

« فقلت ـ ان الذين يقاطعونك يرون انك تعكس المسئلة . وفى الواقع إن المصريين يقولون أن هذه المنضدة (وكانت أمامنا منضدة) ملك لهم كلها وهى وديعة فى يدكم كما ذكر فى تصريحاتكم وهم يطلبون اليوم ردها اليهم فعليكم انتم أن تقولوا ماهى مطالبكم لرد هذه الوديعة . وماهى المصالح التى تريدون عليها الضمانات ، كطريق الهند والديون العمومية والامتيازات الاجنبية وغيرها . ابتدأوا أنتم بتعيين مطالبكم . والا فمن الصعب جدا إقناع المصريين بالمفاوضة معكم ، خصوصا وهم قد تضامنوا فى تكليف الوفد الذى يرؤسه سعد باشا أن يتفاوض باسمهم وانتم تأبون الاعتراف به والمفاوضة معه . »

« فقال ـ انى لاأعرف سعد باشا ولا الوفد . ان الذى اريده هو أن أتفاوض مع المصريين المتنورين والاشخاص ذوى الحيثية . »

« فقلت ـ ان هؤلاء المصريين المتنورين وذوى الحيثية منضمون الى الوفد ومادمت مستعدا لسماع أقوالهم فلماذا تجعل فارقا بين الذين هم منضمون للوفد والذين لاينضمون له ؟ أليسوا كلهم مصريين ؟ »

« فقال ـ لامانع من أن اسمعهم باعتبار انهم مصريون لا باعتبار انهم وفد . وذلك بالرغم من انهم أكدوا لى أن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فئات من المصريين راغبة فى أن تسمع اللجنة أقوالهم . »

« فقلت ـ لاتصدق هذا الذى يقولونه لك . إننى أجتمع باشخاص من كل الطبقات تقريبا ففى استطاعتى أن أؤكد لك انهم جميعا متضامنون فى المقاطعة . وإذا وجد افراد على غير هذا الرأى فهم أشخاص لا قيمة لهم ولا لرأيهم أمام الرأى العام . ولديك برهان أقوى هو احتجاج علماء الازهر وفى يقينى أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخف عليكم لان العلماء لم يتداخلوا فى شؤون البلاد السياسية داخلية كانت أو خارجية من عهد نابليون الا فى هذه المرة . »

« فقال ـ نعم ان الحادث الذى كان سببا فى تداخل العلماء هذه المرة من الحوادث التى توجب الاسف . ماالذى تفعله الآن ؟ سعد باشا فى فرنسا وما الذى يمكن أن يؤمل على يديه ؟ يجب نصح الشعب المصرى بأن كل هذا عبث . وان علينا نحن الانكليز والمصريين أن نتفق . »

« فقلت ـ إن سعد باشا يؤدى واجبا وهو ، وان لم يتمكن للآن من عمل حاسم ، فان الظروف تجعل مجال الامل أمامه واسعا الآن . فان معارضة مجلس الشيوخ الامريكى فى المصادقة على معاهدة الصلح وتعقد مسئلة فيوم والمشاكل فى سوريا وبلاد العرب . وتأخر عقد الصلح مع تركيا . وتأخير

تصديق دول الوفاق نهائيا على معاهدة فرساى. والحركة البلشفية فى روسية والمانيا. والحركة الاشتراكية فى ايطاليا. والمشاكل فى ايرلنده والهند وبلاد آسيا الوسطى. والاعتصابات وغيرها من الاضطرابات والقلاقل في العالم كله ـ توسع مجال الامل أمام المصريين الذين يعتمدون على الوفد المصرى ومساعيه للوصول الى الاستقلال التام ومن العبث المحض أن ينصح ناصح الى الشعب المصرى بأن يتفاوض معك قبل رفع الحماية . »

« هذا هو تقريبا مضمون الحديث الذى دار بينى وبين اللورد ملنر. أعلنه الآن واللورد ملنر لايزال فى مصر . فهل الذى يقول ماقلته فيه يتهم بأنه معاد للوفد وساع فى هدم أعماله أو ناظر لمنصب أو مركز مخصوص ؟ . »

ثم قال دولة سعيد باشا : « وبعد أن تم الحديث الذى تقدم ذكره وانصرف اللورد حرجت وأنا غير كبير الامل بعكس ما كنت رأيته من زملائى رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا . ثم قابلتهم فى الكلوب وقصصت عليهم الحديث برمته وأخبرتهم بشعورى نحوه فاظهروا لى الاندهاش . وفى اليوم التالى أخبرنى رشدى باشا أن عدلى باشا أبلغ اللورد خبر شعورى بعد حديثه معى لعله قد يكون غير شيئا مما كان قد حادثهم فيه . فكان جواب اللورد انه لم يخرج فى حديثه معى عن أحاديثه معهم وانه مستعد أن يؤيد ذلك كتابة . فقلت لرشدى باشا انى مستعد ان اقبل

كل كتابة واراجعها على مذكراتى . ثم وقفت المسئلة عند هذا الحد ولم يأتنى شىء لليوم . وقيل لى إن اللورد شرع يجهز بلاغا . ثم صدر البلاغ فعلا فلم أجد فيه تغييرا عن الحالة الاصلية . »

« ولم أر داعيا لتبليغ حديثى هذا اللوفد كما فعل زملائى لأن رشدى باشا وعدلى باشا أخبرانى انهما سيكتبان لسعد باشا بتفصيل ماوقع وبما أنى قصصت عليهما حديثي مع اللورد ملنر فلا بد أن يكونا قد أشارا اليه فيما كتباه . وقد سافرت الى الاسكندرية قبل أن أطلع على خطابهما لسعد باشا . »

« أما حكاية ما جاء فيما نقله مكاتب المانشستر جارديان عن المارشال اللنبى من أنى حين تناقشت مع المارشال فى بلاغ دار الحماية الذى صدر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وافقت على جوهر البلاغ ولم أعترض الا على الفاظه فالحقيقة أن المارشال اللنبى كان قد قال لى حينئذ أن فى البلاد معتدلين يريدون مقابلة لجنة اللورد ملنر وكنت قد قلت له لاتصدق ذلك . فلما عرضت على صورة البلاغ باللغة الفرنسية كان جوابى له انى غير موافق على هذا البلاغ . وأظن ان النعى يكون رأيه عدم الموافقة على البلاغ لايكون موافقا على جوهره . »

وقال دولته : « ولم تكن لى أدنى علاقة بأى نوع من الانواع بالحزب المستقل الحر . ولا بمشروع انشاء نادى الاعيان ولم اعرف عنهما الا

ما طالعته فى الصحف وماسمعته فى بعض المجالس من الاحاديث . ومن الكذب المحض ماقيل من انى كتبت اخيرا خطابا لهذا الحزب وان أعضاءه مدعوون للاجتماع للنظر فيه اذ لاشىء يوجب ان أكتب خطابا كهذا . »

« اما رأيى فى خطاب معالى سعد باشا زغلول الخاص بالرد على بلاغ اللورد ملنر فهو فى مصلحة الامة وهو عين الحكمة والسياسة وأنا اوافق عليه كل الموافقة . »

ولقد عرض هذا الوفد الحديث المذكور على صاحب الدولة رشدى باشا وصاحب المعالى عدلى باشا ليسمع ملاحظاتهما عليه وليدعماه او ينقضاه. فقال صاحب المعالى عدلى باشا بشأنه مايلى :

« ان رشدى باشا اخبرنى هو وثروت باشا بانهما علما من اسماعيل شيرين بك أن محمد سعيدباشا سيحضر الى القاهرة بناء على طلب السراى وانه تلقى خطابا من اللورد ملنر يظهر فيه رغبته فى مقابلته وان سعيد باشا يريد أن يقابلنا نحن الثلاثة (رشدى باشا وثروت باشا وعدلى باشا) عند حضوره لمصر قبل أن يقابل أحدا ليعرف مادار بيننا وبين لورد ملنر من الحديث فاتفقنا على أن تكون المقابلة بمنزل رشدى باشا الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر فتوجهت مع ثروت باشا فى الميعاد ووجدنا هناك سعيد باشا مع رشدى باشا فاخبرنا رشدى باشا انه اخبر سعيدباشا بمحادثتنا مع لورد ملنر فابدى (سعيد باشا) موافقة تامة عليها . »

« وذكر لنا سعيد باشا انه متردد فى مقابلة اللورد نظرا لمركزه الخاص أمام لجنته إذ انه استقال بسبب حضورها . فقلنا له ان هذا السبب فى ذاته ليس بمانع لانكم فعلتم مافعلتم بصفتكم رئيسا للوزارة أما مقابلتكم اللورد الآن فبصفتكم الشخصية وهى من ابداء اسباب معارضتكم فى حضورها ومن تأييدكم لما قلناه له من أن الامة المصرية لاتقبل بأية حالة من الحالات المفاوضة فى دائرة الحماية وانها لاترضى عن الاستقلال التام بديلا . »

« وفى اليوم التالى تقابلنا مع سعيد باشا واخبرنا بمقابلته للورد ملنر وذكر لنا ضمن الحديث ان اللورد ملنر لا يقبل أية مفاوضة مع الوفد . ولما كانت هذه العبارة تخالف مادار بينى وبين اللورد من المناقشة أردت أن أتحقق منها . ولذلك قابلته (أى اللورد) واستعدت رأيه فى هذه المسئلة المهمة فكان جوابه انه لايزال على الرأى الذى اتفقنا عليه من أن كل مفاوضة يجب أن تكون مع هيئة ممثلة للامة وأن تلك الهيئة لاتكون بغير الوفد حتى تكون الامة مطمئنة أثناء المفاوضات ولان الغاية انما هى الوصول الى اتفاق ترضى به الامة . »

« فاخبرت سعيد باشا بذلك . »

* * *

وقال رشدى باشا حين عرض الحديث عليه : « انى اؤيد كل ما قاله لكم عدلى باشا مضيفاً الى ذلك بعض تفصيل وهو إننى عند ما علمت من شيرين بك بعزم سعيد باشا على الحضور الى القاهرة قلت له انى أرغب ان يقابلنى دولته قبل أن يذهب الى لورد ملنر حتى أخبره بما قلناه نحن الثلاثة للورد فأدى شيرين بك ماموريته واخبرنى تلفونيا أن سعيد باشا يود أن يكون معى عدلى باشا وثروت باشا فقلت اننى سأطلب منهما ذلك ولا ادرى ماذا يكون جوابهما . ثم بعد سؤالهما اخبرت شيرين بك بانهما على استعداد لمقابلة سعيد باشا . »

وكان الوفد فى فرنسا ينظر الى التطورات السياسية فى العالم بالعين المجردة فيقف على حقيقتها . غير انه كان لا يريد من جهة اخرى أن يكشف الستار عن هذه الحقائق أمام الأمة المصرية خشية أن يتطرق اليها اليأس فتفشل فى خطتها التى اتخذتها قبالة لجنة ملنر .

كان الوفد يرى أن الحلفاء ، وعلى رأسهم بريطانيا العظمى ، يرغمون الامم والشعوب الاخرى ارغاما على قبول ما يرغب هؤلاء الحلفاء ولو كانت رغباتهم مخالفة مخالفة صريحة لمبادىء ويلسن التى اعتبروها ضربا من الخيالات التى لا يمكن تحقيقها . وكان يرى أن عصبة الامم التى ولدتها معاهدة فرساى ان هى الا عصبة لتنظيم كيفيات استيلائهم على الشعوب الضعيفة التى بروز من مصلحتهم الاستيلاء عليها . وازداد اقتناع الوفد بذلك

لما رأى هؤلاء الحلفاء مصممين التصميم كله على القضاء على آخر قوة باقية فى ثورتها ضدهم وهى قوة روسيا البلشفية . لذلك كله رأى الوفد أن الاندفاع فى مقاومة انكلترا مؤد الى افناء قوة المقاومة فى الأمة المصرية لامحالة دون أن ينتج نتيجة تحقق الامل الذى نيط به تحقيقه. ورأى فى اتصال الوزراء والكبراء بلجنة ملنر منفذا لخروجه من موقفه الذى تحرج بما سبق بيانه من العوامل . ووسيلة لتنظيم خطة التراجع التى كان وضعها أساسا لعمله حتى يخرج من موقفه الحرج بشرف .

أما الذين كانوا يديرون الحركة الوطنية بمصر — ومعظمهم من الشباب الناهض الذين لا ينظرون الى الامور من جميع جهاتها. فكانوا يرون ، خلافا لما رآه الوفد، وان كان الوفد قد اضطر الى مجاراتهم استبقاء لقوة معارضة الامة، ان الاستقلال لايحتاج مفاوضة ولا مناقشة . وانه اذا كانت لبريطانيا العظمى مصالح فى مصر فمصر المستقلة هى التى تستطيع تقدير تلك المصالح وضمانها . أما مصر الراسفة فى اغلال الحماية المسوقة بالقوة القاهرة فليس فى وسعها تحقيق ذلك . واذا جاز أن تخضع البلاد للذل كارهة فلا يجوز أن ترضى بمفاوضة ظاهرها السعى لاستقلال مصر وباطنها تسوية مركز انكلترا فى البلاد وجعله مركزا شرعيا .

على أن الوفد قد رسم لنفسه خطاً لا يتعداه فى تراجعه بل استوجب الاستناد اليه والوقوف عنده . وهذا الخط هو برنامجه الذى عرضه على

السير ونجحت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . والذى عنى فيه أن يكون حل المسئلة باعتبارها مسئلة داخلية بين انكلترا ومصر. الى آخر ماجاء بالبرنامج المذكور . ولو انه ظل يتظاهر أمام الامة بأنه أشد مايكون حرصا على فكرة دولية المسئلة المصرية .

انتحى الوفد هذا النحو حرصا على مركزه ومركز القضية المصرية حتى لاتعبث بهما عوامل اتحاد الحلفاء واتفاقهم على مقاومة رغبات كل شعب لايظهر الرضا بما قدروه له وما اتفقوا فيما بينهم عليه بشأنه .

زد على ذلك ان الوزارة التى كانت قائمة اذ ذاك فى البلاد لم تكن محبوبة من الامة حيث تسلطت عليها فكرة انها تعمل على احباط مساعيها فى سبيل حصولها على نيل أمانيها . ولقد رأى الوفد فى تفسير الاساس الذى ستبنى عليه المفاوضات مع لجنة ملنر انه مؤد الى تخليص الامة من تلك الوزارة لضرورة قيام غيرها تكون ذات نظام دستورى وهى التى أشار اليها الخطاب الذى ارسله عدلى باشا الى سعد باشا فى ٢٩ يناير فكتب الوفد الى عدلى باشا مايأتى ردا على خطابه المذكور :

اقتراح سعد تأليف وزارة الثقة — « باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ »

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لوندرة للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر اذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته

لكم مايشجع على هذا. لان مذكرته، مع كونها خصوصية سرية، لاتتضمن مايصح أن يعتمد الانسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لامر هام كمسئلتنا . بل فى محادثته مايمنع من هذا الانتقال وهو عدم رضا الحكومة الانكليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده لان فيه انكارا لصفته التي أجمعت عليها الامة من توكيله وحده للمفاوضات . أما العودة الى مصر فلم يتغير فيها رأينا للاسباب التى بيناها لكم . نعم ان ترجمتكم عبارة (Self governing institution) بالحكومة الدستورية هى الاصح ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا لان هناك أسبابا أخرى غيرها . ولان ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بان مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . والقول بأن القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على انها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له . ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (ان الحكومة الانكليزية لايصح ان ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا .»

« ولا اخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالنا على انها الوسيلة القانونية لحل المسئلة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها . والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية فى رأينا . هى أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها. ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانكليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخصوصية . ثم عرض ماتنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو واعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لانتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعى فى أن تنتخب أعضاء في تلك الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمه وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى »

« سعد زغلول »

وشفع هذا الخطاب فى اليوم التالى بالبرقية الآتى تعريبها :

« عدلى باشا يكن بالقاهرة »

« نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا الى مصر . ونظرا لاننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا الى لندره فاننا سنفحص المسئلة متى قدم لنا اقتراح . وبما أن المفهوم من عبارة Self governing institution ان الحكومة

البريطانية لاتتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا العظمى مصالحها الخاصة . ويجب أن يعرض هذا المشروع على الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث . وقد سبق ارسال خطاب تفصيلى »

« سعد زغلول »

وفى نفس اليوم كتب الوفد الى عدلى باشا خطابا آخر استيفاء للشرح وزيادة فى البيان وهذا نص الخطاب .

« باريس فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ »

« صديق العزيز »

« ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة لانه من الطبيعى أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة . وان يصدق على ماتنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية . وهى تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة Self governing institution التى اوردها فى بلاغه . ان لم تكن هى بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا انه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه

أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبناه لكم لانها لاتربط غيركم وهى فوق ذلك ضرورية جداً حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور التى تلاقى به كل وزارة لايكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها واكبر همها . نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم . وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم . والوفد مستعد لان يعمل مافى وسعه لتسهيلها عليكم ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لايساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم وتعلن بروجرامها لايترددون فى العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون على تنويرا لافهام وصيانة الرأى العام من خطرات الاوهام التى لايقصد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة . ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لان يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى . »

« سعد زغلول »

والمفهوم من هذا الخطاب الخطير الشأن أن الوفد كان يرمى الى نقط أربعة وهى :

أولا ـ رجاء عدلى باشا أن يؤلف وزارة ثقة لتتولى المفاوضات .

ثانيا ـ انه ترك له حرية انتقاء الوزراء الذين سيشاركونه فى الحكم .

ثالثا ـ انه سيؤيده بأن يعود الى مصر لترويج الدعوة فى جانب هذه الفكرة .

رابعا ـ ان الوفد نفسه يرى الا يدخل المفاوضة (بل يترك هذه المسئولية الكبرى لعدلى باشا . وهى ليست فوق همته لأنه أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلاده .)

وهذا ما اتحدت كلمة الوفد عليه والقاعدة التى اتخذها ليسير على مقتضاها .

ولادة ولى العهد الامير فاروق — وبينما كانت الامة تتناقش فى امورها الهامة التى شغلت كل الرؤوس المفكرة فيها ، وبخاصة لجنة اللورد ملنر ، اذ طلع عليها مجلس الوزراء بالامر السلطانى الكريم الذى يبشر بميلاد الأمير فاروق ولى عهد الأريكة المصرية بقصر عابدين وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء »

« المنة لله وحده . بما انه فى الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الاربعاء المبارك ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير

سنة ١٩٢٠ قد من الله علينا بولد ذكر أسميناه « فاروق » فقد استصوب لدينا اصدار امرنا هذا لدولتكم إحاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ السعيد لاثباته بسجل خاص يحفظ برياسة مجلس وزرائنا وتعميم نشره فى جميع ارجاء القطر مع تبليغه لمن يرى تبليغه اليه بصفة رسمية واجراء ما يقتضى اجراؤه بهذه المناسبة المباركة . وانى أسأل الله القدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقرونا باليمن والاسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه . »

« فؤاد »

فاجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية وقرر بهذه المناسبة مايأتى :

اولا — ابلاغ هذا النبأ الى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية .

ثانيا — ابلاغه الى فخامة المندوب السامى والى وزارة الخارجية

ثم اطلق ٢١ مدفعا فى القاهرة والاسكندرية احتفالا بهذا الحادث العظيم فى تاريخ السلطنة المصرية ومنح الموظفون التابعون للحكومة اجازة فى ذلك اليوم وأقفلت المصارف (البنوك) والبورصة احتفالا بذلك ووزعت الصدقات والمبرات السلطانية على الفقراء والمحتاجين وصدر العفو عن بعض المسجونين .

الاعتداء على حياة محمد شفيق باشا وزير الزراعة — ثم حدث فى يوم ٢٢ فبراير انه بينما كان صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الزراعة حاضرا من منزله

بمصر الجديدة فى سيارته يصحبه فيها صاحب العزة محمود سرى بك سكرتير دولة رئيس الوزراء وقد وصلا فى مسيرهما بالسيارة الى قنطرة غمره فى شارع عباس اذا بشاب واقف بجوار المراحيض العمومية يحمل فى يده رزمة ملفوفة بورق أصفر فقذف السيارة بما فى يده وكانت السيارة تجاوزته قليلا . فسمع صوت انفجار عنيف وأبصر الوزير وسرى بك بالشاب يسرع الى جهة شارع الشيخ قمر فاوقف السائق السيارة وأسرع خلفه وهو يصيح واستمر الجانى فى عدوه حتى وصل الى شارع النزهة . وكانت هناك عربة ركوب بانتظاره وفيها فتى فى العشرين من عمره فركبها وأمر الحوذى بسرعة السير فالهب ظهر جواديه بسوطه ثم أبصر سائق السيارة أثناء عدوه راكب دراجة فالتمس منه اقتفاء أثر العربة فاجاب طلبه وأدركها بالقرب من بوابة الحسينية ولكن الحوذى لفت وجه الخيل الى ميدان الظاهر حتى وصل الى شارع السبع والضبع وهناك وقف امام مدرسة للبنات الاسرائيليات فقفز المعتدى وزميله اليها فوقف راكب الدراجة يصيح حتى أدركه سائق سيارة الوزير واجتمع على صياحهما خلق كثير واتفق ان مأمور القسم كان يمر من هذا الطريق فاسرع الى المدرسة ودخلها وبحث عن الشابين فوجد أحدهما داخل مرحاض والثانى مختبئاً تحت ديوان .

وظهر ان المعتدى يدعى عبد القادر محمد شحاته وهو طالب فى المدرسة

الالهامية وو الده من الفقهاء وسكنه بحارة السقايين وهو الذى القى القنبلة . والثانى يدعى عباس حلمى وهو من اهالى بانوب ظهر الجمل مركز ديروط وكان يدرس فى المدارس الثانوية من زمن مضى ومقيم فى منزل المتهم الاول ولكنه فى طابق آخر .

لم تعلق الأمة على هذا الحادث الفظيع الذى تكرر كبير اهتمام لانها كانت فى شغل عنه بحالها مع لجنة ملنر التى حصرت فيها كل همها لان على عملها تتوقف حياة البلاد .

رفض عدلى باشا تحمل مسئولية المفاوضة وحده — ولما علم عدلى باشا بالاقتراح الذى بعث به اليه سعد باشا فى خطابه الاخير الذى يؤدى الى تكليفه بتأليف وزارة ثقة تتولى المفاوضة ويكون الوفد بعيداً عنها فى الحكم مؤيداً لها فى الخطة أبى عدلى باشا أن يقبل تحمل هذه المسئولية الكبرى وحده رغماً عما بذله له الوفد من الترغيب والتحريض . بل بعث لسعد باشا فى ٢٥ فبراير يقول :

« نعم إننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الامانى الوطنية وتثق بها الامة فى ذلك من أهم الامور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التى ننشدها . ولكنا نرى أيضا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام

الدستورى للبلاد . بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد . وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها ان برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانكليزية والاجنبية . ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد . ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد . . . . الخ »

وانه وان كانت فكرة اشتراك الوفد فى المفاوضة لم يعارض فيها الوفد الا انه استصوب على كل حال الابتعاد ، ولو رسميا ، عن هذا الاشتراك للفكرة التى سبق له أن ابداها فى خطابه الأخير ليستطيع فى هذه الحال شد ازر الوزارة وهو بعيد عنها فى الظاهر أكثر مما لو كان مشتركا معها فى الحكم والمفاوضة . فأرسل لعدلى باشا برقية بهذا المعنى هذا نصها :

« عدلى يكن باشا بالقاهرة »

« نكون سعداء برؤيتكم فى باريس . أما عن الاقتراح الثانى (يريد اقتراح اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضة) فاننا نوافقكم عليه . ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة

« سعد زغلول »

خطبة تشرشل عن مصر — وفى يوم ٢٥ نشرت الجرائد ملخص خطبة القاها المستر تشرشل فى ندى على جمع كبير من الاحرار والاتحاديين

وغيرهم ونشرتها جريدة التيمس فى ١٦ منه فقال فيها عن مصر والهند وايرلندا :

« إن مبادىء الاشتراكيين تقضى بالتمسك بحق الأمم فى تقرير مصيرها . فبناء على ذلك اذا ارادت ايرلندا أن تكون جمهورية ثم أرادت أن تحالف المانيا او أية دولة معادية اخرى ثم ارادت أيضا أن تبيح استخدام موانئها وغواصاتها قواعد لقطع الغذاء عنا فان حزب العمال أو حزب الاشتراكيين سيكون مقيدا منطقيا بحسب قاعدة تقرير المصير لها حتى تسمح بذلك والا كانت مبادئه كاذبة . اننا اذا فحصنا مبادئهم منطقيا عرفنا ما تنطوى عليه . »

« بناء على هذا المذهب اذا اختارت الهند ومصر أن تنزل علمنا من فوقها وأن تغادر البلاد فلا بد « أن نعمل ذلك » . ولكننا لن نفعل ذلك ولا نعمل جزءا من ذلك « صوت يقول : ولماذا ؟ »

« اننا لم ندافع عن امبراطوريتنا ضد أقوى الاعداء على وجه الارض طول هذه السنين حتى قهرناهم في النهاية بعد التضحيات الهائلة التى تكبدناها لنسلمها جزافا بناء على ما يمليه الحمقى والمصابون بالتشنج العصبى وضعاف العقول وخفاف الأحلام « هتاف » اننا سوف لا نخضع أمام وسائل العنف الثورية مهما كان نوعها ومهما كان مصدرها سواء فى مصر او فى الهند .

سنستمر فى مثابرتنا موقنين باستقامة مبادئنا موقنين باغراضنا الواضحة عقلا . »

هذه ولا شك هى وجهة النظر الانكليزية فى المسئلة المصرية وهى محور سياسة رجالهم التى تدور حولها ومهما تتعدد السبل المؤدية اليها فانها لا تتعدى هذه الغاية .

ولما أتمت لجنة ملنر فى مصر عملها اقامت ثلاث ولائم متتابعة دعت اليها بعض من كانت لها بهم علاقة . وكانت هذه الولائم ولائم الوداع وكانت آخر الولائم فى يوم ٥ مارس

عدم موافقة ملنر على تغيير الوزارة الآن — ولقد كادت الفكرة الاخيرة التى تم الاتفاق عليها بين عدلى باشا وسعد باشا ان تنفذ لولا أن أبدى جناب اللورد شيئا من عدم الارتياح اليها كما جاء فى الكتاب الذى بعث به بعد ذلك عدلى باشا لسعد باشا فى ٩ مارس حيث يقول فيه :

«فى يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ تقابلت مع اللورد ملنر وجرى لى معه الحديث الآتى : »

« قال : هل عندك شىء جديد من زغلول باشا فقلت نعم . جاءنى ما يؤيد تلغرافه الذى بعثت بصورة منه اليكم قبل حديثنا الاخير (يشير الى البرقية التى أرسلها سعد باشا فى يوم ١٢ فبراير) . وانكم لتدركون حرج موقفى تلقاء هذا الموضوع لان فيه ما يتعلق بشخصى . »

«فقال : إن الفكرة لا بأس بها ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن . لانه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط هذه الوزارة . على أن أعضاءها ، وهم الذين سيكون عليهم المعول فى ادارة شؤون البلاد ، يجب الا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد لمجرد إشكال يمكن أن يحل فيما بعد . فقلت لم يبق اذن سوى حل واحد وهو ان تتفاوضوا مع الوفد . »

حديث سعد عن نوايا لجنة ملنر — ولقد قال مكاتب احدى الجرائد الانكليزية انه حادث سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى بباريس فيما يقال من أن لجنة ملنر ستشير به فى تقريرها فقال لمعاليه :

« تعلمون أن اللجنة ستقترح فى تقريرها أن « تضمن بريطانيا العظمى استقلال مصر » بدلا من « حمايتها » وانه سيؤلف برلمان مصرى يكون الوزراء مسئولين أمامه . ولكن المندوب السامى والمفتشين البريطانيين يشرفون على الادارة وينقدونها وان جيش الاحتلال سيبقى للمحافظة على النظام . »

« فقال سعد باشا — أكاد لا اصدق أن يحاول البريطانيون اتخاذ هذا النظام غير العملى . والظاهر أنه قائم على تلك الفكرة الغريبة وهى اننا معارضون فى لفظة « حماية » ولكن لسنا اطفالا نلعب بالالفاظ . نحن لا يغنينا الا الحقائق . »

« والحقيقة المستورة فى هذا المشروع . وراء هذه الكلمات العذبة وهى « ان تضمن بريطانيا العظمى استقلال مصر » هى ان بريطانيا العظمى تبقى بمصر « للمحافظة على النظام » وهذا اول عمل للحكومة . فاذا كانت السلطات البريطانية « ستحافظ على النظام » فهى ستكون الهيئة الحقيقية الحاكمة لمصر . ولا يكون للبرلمان المقترح انشاؤه صفة الا مجرد تسجيل أوامر المندوب السامى . وستر التصرف المطلق العسكرى بستار قانونى . فأى فرق بين هذا المشروع والحماية التى اعلنت الامة المصرية باسرها انها ستقاومها مقاومة تامة ؟ »

« اذا كانت بريطانيا العظمى تعرض باخلاص ضمانتها لاستقلالنا فاننا نقبل ذلك بكل سرور » ثم قال مبتسما » ولكن بالطبع إن ضمنته فسيكون عليها ضمانته من عبثها به »

قال المراسل : « هل تقبل الذهاب الى لندن للمناقشة فى حل المسئلة المصرية ؟ »

« فابتسم سعد باشا ثانيا وقال ـ لاشك انى لا احجم عن الذهاب الى لندن لاشكر لحكومتكم اعطاءها ضمانا حقيقيا لاستقلالنا . ثم قال بلهجة جدية : أجل . اذهب الى لندن للمناقشة فى وسائل المحافظة على المصالح البريطانية فى مصر المستقلة ؟ اما الذهاب للبحث فيما يمكن ان يعطى لنا عوضا عن الاستقلال فمستحيل فان هذا يكون مخالفة للانتداب الذى كلفتنى به الامة المصرية »

وفى يوم ٦ مارس اعيدت الرقابة على الصحف كما كانت فى ابان الحرب فلم يعد يسمح لها بكتابة غير ماترضى به الرقابة واصبحت الصحف تصدر وفيها الانهر البيضاء والاسطر المحذوفة فى وسط المقالات

فاجتمع مديرو الجرائد وقرروا حجب صحفهم ثلاثة ايام احتجاجا على اعادة الرقابة

ثم نشر فى ١٠ مارس خبر تحت عنوان « دلائل الوفاق » هذا نصه :

« ارسل مكاتب التيمس فى القاهرة تلغرافا الى جريدته هذا نصه :

« يستمر تبادل التلغرافات بين باريس والقاهرة وهناك مايدل على ان لهجة التلغرافات الواردة من زغلول باشا تساعد على تقوية الأمل فى الاتفاق الودى . ويظن امكان الخروج من المأزق الحاضر بتأليف لجنة من جميع الاحزاب السياسية تتولى وضع اقتراح عملى يقدم للمناقشة الى لجنة ملنر »

« على انه لايزال يتوقف الشىء الكثير على مقدار ماتستطيع الاحزاب المعارضة من التأثير فى الموقف الحاضر كما يتوقف على استطاعة الموافقين على التوفيق بين الخلافات التى شجرت بينهم . ولكن يظهر على كل حال ان الوصول الى اتفاق محدود لايحتمل قبل سفر اللجنة والمفهوم انها ستسافر فى اوائل مارس . »

«ويؤخذ من الحوادث الآن، كما أشرت سابقا، ان النية متجهة الى انتخاب وفد مصرى له صفة النيابة يسافر الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى الاقتراحات التى تضعها الهيئة الائتلافية المنتظرة.»

ملاحظة — سقط أثناء الطبع قرار مهم صدر من الجمعية التشريعية بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٠ باعتبار الحماية لاقيمة لها وباستقلال مصر والسودان فوضعناه فى ملحق بهذا الجزء

الفصل السادس

انتهاء مأمورية لجنة ملنر ومغادرتها مصر

ولما أن انتهت مأمورية لجنة اللورد ملنر فى مصر ولم يبق لاعضائها فيها عمل غادر اللورد ملنر القاهرة فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٦ مارس على متن طيارة الى القدس مستصحبا معه اثنين من أصدقائه الانكليز وخفرت طيارته ثلاث طيارات اخرى .

اما رفاقه فقد سافروا الى تريستا ومنها الى لندن . وعليه صدر البلاغ الرسمى التالى فى يوم ٦ مارس :

« رسمى — قد أنجزت لجنة ملنر أبحاثها فى مصر وأجلت اتمام عملها الذى ستعود اليه فى لندن بعد عيد الفصح لأعداد تقريرها . »

وقد عاد اللورد ملنر من رحلته فى فلسطين الى الاسكندرية وغادرها فى يوم ٢١ مارس لاحقا بزملائه الى انكلترا .

ولقد قالت « الدايلى مايل » تعليقا على التحقيق الذى قامت به لجنة اللورد ملنر فى القطر المصرى انها علمت من مصدر وثيق ان الحكومة

الانكليزية ستلغى الحماية وان مصر ستعطى الاستقلال الذاتى الكامل فيتولى بعض الوزارات المصرية وزراء مصريون لايشاركهم فى ادارتها أحد وتبقى انكلترا فى يدها رقابة المالية ورقابة قناة السويس وتظل الاسكندرية قاعدة بحرية انكليزية . »

وأرسل اليها مكاتبها الخاص فى القاهرة يقول :

« عقدت لجنة اللورد ملنر آخر حفلة عصر اليوم (الجمعة ٥ مارس) وقد حضر الحفلة ولى عهد رومانيا والوزراء وممثلو جميع الأمم . وليس من المحتمل أن يصدر اللورد ملنر تصريحا قبل مغادرته البلاد ولو انه سيبعث الى انكلترا برسالة ترشد الرأى العام هناك . »

« وقد حادثت السر اوين توماس الذى يعد ذا رأى هام بصفة خاصة لانه يمثل حزب العمال : ذلك الحزب الذى علق عليه الزعيم الوطنى سعد باشا زغلول آمالا كثيرة . فلم يخف المستر توماس معرفته التامة بالحقيقة فيما يختص بالحركة الوطنية المصرية وأسف لوضع العراقيل فى سبيله كى لايقف بحرية على اراء الفلاحين « العمال » التى قد تكون مخالفة لما أبداه الطلبة وناشرو الدعوة بالنيابة عنهم . »

وقالت جريدة المورننج بوست :

« أعلن رسميا أن لجنة اللورد ملنر قد انتهت من تحقيقاتها فى مصر وستعود الى لندن لوضع تقريرها بعد عيد الفصح . وقد ذكرت شركة روتر فى نبأ وارد من القاهرة أن اللورد ملنر صرح فى حديث له بقوله :

« ان مقاطعة اللجنة وان كانت مكدرة نوعا ما الا أن اللجنة قد جمعت المعلومات والاستدلالات المتعلقة بالحالة فدرستها اللجنة التى سمعت أيضا أراء جميع الطبقات والجنسيات وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية ان تكون رأيا صحيحا فى المسئلة المعقدة التى أمامنا . »

انتهت مأمورية لجنة لورد ملنر فى مصر فغادرتها فى ٦ مارس . وكان رجال السياسة من المصريين يتشوقون الى أن تعرج هذه اللجنة فى طريقها الى لوندرة على باريس لمحاولة التفاهم مع الوفد ، ولو بصفة غير رسمية ، حيث لم تجن ثمرة ظاهرة من نتيجة محادثاتها مع الوزراء فى مصر . واجابة لمشورة عدلى باشا . فضلا عما أدلى به أصحاب الرأى على صفحات الجرائد طوال مدة وجود اللجنة بمصر .

ولو أن هذه اللجنة طاوعت ماسمعته من الأمة المصرية وفى مقدمتها سياسيوها وعرجت فى طريقها على الوفد بباريس . وجرت بينهما المحادثة فى شأن المسئلة المصرية لظلت خطة تراجع الوفد مستورة عن الشعب . ولكن لورد ملنر كان أشد حرصاً وأعظم حنكة من أن يغامر بمركزه ويقوم بهذا العمل مع انه لم يكن أقل احتياجا اليه من الوفد . كما اعترف صراحة فى تقريره الذى نشر بعد ذلك . بل ذهب هو ولجنته الى لوندره مباشرة .

هنالك دب القلق فى نفس الوفد اذ رأى نفسه وكأن الفرصة قد

أفلتت من يده للمرة الثانية بعد أن اصبحت فى قبضته . ففكر فى طريقة لوصل ما انقطع من المحادثات تنفيذاً لخطة تراجعه بحيث لاتمس هذه الطريقة كرامته ولاتدنى من عزة نفسه . فرأى أن يطلب من عدلى باشا الاسراع فى القدوم الى اوروبا ليكون واسطة فى إعادة الاتصال بينه وبين لجنة لورد ملنر أو سواها . فارسل اليه البرقية التالية :

« باريس فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ »

« أشار كلم رأيكم فى عدم قبول الاساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من لورد ملنر مفادها أن يسعى اللورد فى ايجاد حياة دستورية فى مصر مع بقاء الحماية . أو بعبارة اخرى منح البلاد حكما ذاتيا . فرفض عدلى باشا هذه الاساسات وأرسل لسعد باشا خطابا بذلك .) نرجو تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع . »

« زغلول »

فرد عليه عدلى باشا بالبرقية التالية :

« قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلى منكم (١) . »

« عدلى يكن »

---

(١) كان عدلى باشا، على مايظهر، يريد أن يتلقى من الوفد خطابا يكيف علاقته به فى اوروبا حتى لايحصل سوء تفاهم ولكى لاينسب اليه أى تقصير فيما بعد . وكان الوفد يرى أن لايقيد نفسه بشىء كتابى . انما كانت غايته الوحيدة الاستنجاد بعدلى باشا .

فكان رد الوفد بالبرقية التالية :

« عدلى يكن باشا بالقاهرة »

« وصل تلغرافكم متأخراً (١) . نكون سعداء برؤيتكم فى أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم . »

« زغلول »

سفر عدلى باشا الى باريس — فلم يسع عدلى باشا أمام هذا الالحاح ، وحبا فى مصلحة البلاد، الا أن يقدم ميعاد سفره. فبعد أن كان معتزما السفر للاستشفاء فى شهر مايو عدل وترك القاهرة فى ١٤ ابريل الى الاسكندرية على أن يبحر منها فى ١٦ منه الى فرنسا :

وقد قصده بعض محررى الصحف وسأله عن ذلك فبسط له المسئلة . وخلاصة أقواله مع الذين حادثوه انه مسافر الى باريس حيث يقابل سعد باشا وسيتحادثان طبعا فيما يهم الأمة . وهو على كل حال لن يفعل شيئا الا باتفاقه مع الوفد فى فرنسا .

غادر معاليه الاسكندرية يوم ١٦ ابريل ولقد اقيمت مظاهرات فخمة توديعا له فى الاسكندرية وعلى رصيف الميناء وصحبه اليها

---

(١) لان لورد ملنر سافر الى لوندره مباشرة دون أن يعرج على الوفد بباريس وكان هذا يرجو ان يكون عدلى باشا صلة بين الوفد ولجنة ملنر كما قدمنا .

جمع من كبار القوم من الوزراء والعلماء والاعيان وأصحاب الرأى وذوى الحيثيات .

ووصل معاليه الى باريس فى يوم ٢٢ ابريل فقابله على محطتها اعضاء الوفد وفى الصباح زار سعد باشا زغلول حيث اجتمع به وبرجال الوفد المصرى هناك .

الفصل السابع

مشروعات رى السودان

شغل الرأى العام المصرى وقتئذ بمشروع هام يتعلق بحياة البلاد فى مستقبل الايام الا وهو « مشروعات رى السودان »

ويمكن تلخيص هذا المشروع بانه يرمى فى بدئه الى رى ثلاثمائة ألف فدان من أرض الجزيرة الواقعة فى تلاقى النيل الابيض بالنيل الأزرق قريبة من الخرطوم . ويقتضى تنفيذه البدء بانشاء خزانين عظيمين واحد على النيل الأزرق فى مكوار والثانى عند جبل الاولياء على النيل الابيض . ويقولون إن الفائدة من الخزان الاول توفير المياه اللازمة لارواء أرض الجزيرة التى تبلغ مساحتها نحو العشرة الملايين من الافدنة . والتى يراد ارواء ٣٠٠ ألف فدان منها . أما فائدة الخزان الثانى فتدبير المياه اللازمة للقطر المصرى بما فى ذلك الأراضى التى لم تزرع حتى الآن . غير أن النيل الازرق كما لا يخفى هو مورد الطمى الذى عليه مدار خصوبة الأراضى سواء أكانت مصرية أم سودانية . فاذا حجز الطمى للسودان حرمت منه

الاراضى المصرية . ويعتبر هذان الخزانان مقدمة لسلسلة قناطر وخزانات أخرى تنشأ فى أعالى النيل لاتمام المشروعات المذكورة .

وأول من فكر فى هذه المشروعات هو السر وليم جارستن فى سنة ١٨٩٩ ولكن المخابرات كانت تدور بين حكومة السودان (مصلحة الرى هناك) وبين وكيل وزارة الاشغال المصرية (الانكليزى) دون أن تمر بديوان الادارة المصرية . فلم يكن يعلم بها أحد لان وكيل وزارة الاشغال كان يستخدم سكرتيرا انكليزيا كذلك .

وحينما انشىء خزان اسوان أباحت الحكومة المصرية رى عشرة آلاف فدان فى السودان . واذ أعلى الخزان المذكور فى سنة ١٩١٢ سمحت برى عشرين ألف فدان لم يزرع منها سوى ١٢ الفا كانت تروى ريا دائميا .

أما نفقات خزان مكوار فتسددت من القروض التى عقدت فى انكلترا بضمانة الحكومة البريطانية فى سنتى ١٩١٣—١٤ و ١٩١٩—٢٠ ومجموع هذه القروض ثلاثة عشر مليونا ونصف مليون من الجنيهات . ويتضمن المشروع فضلا عن انشاء خزان مكوار حفر ترعة رئيسية طولها ٦٢ ميلا الى غير ذلك من الترع الفرعية والمجارى المائية .

شغل الرأى العام بهذه المشروعات الهامة وتناولتها أقلام السياسيين والفنيين ورجال الاقتصاد . وانتقدوها انتقادا شديدا . وبخاصة لانها سيبدأ فيها قبل المفاوضات التى ستحدد مركز مصر ومركز السودان طبعا .

ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلى :

اولا ـ ان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة فلا يجوز القيام بعمل فى هذا الكل دون مراعاة صالح سائر نواحيه .

ثانيا ـ ان هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردا ولا مصلحة مصر كذلك ولا مصلحة الاثنتين معا . وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانكليز انفسهم ذوو مكانة . وقد اثبت هؤلاء أن هذه المشروعات ضارة بالبلدين .

ثالثا ـ انه ما من يضمن عدم تجاوز الثلاثمائة ألف فدان التى يراد ارواؤها . هذا ولقد ذكر وزير الاشغال فى حديث له عن الرى انه مازال بالقطر المصرى بالوجهين البحرى والقبلى نحو ثلاثة ملايين من الافدنة فى حاجة الى الماء للرى .

وقال السر ويلكوكس فى تقريره عن هذه المشروعات : «إن هذه الاعمال ستضع مصر حتما تحت رحمة السودان وانها ستفقدها حريتها التى لم تفقدها منذ عهد « مينا » . . . فتكون بهذا العمل قد اجبرت قوة واقتدارا لخنق عنقها . »

رى السودان واستقالة اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال — حيال هذه الضجة العنيفة والجدل المستمر اعلن فى يوم ١٠ فبراير أن صاحب المعالى

اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال واخربية والبحرية قدم استعفاءه . وقد قيل إن سبب تقديمه هذه الاستقالة انه طلب طلبات فنية لتوفير المياه اللازمة للقطر المصرى وانتظر اجابة هذه الطلبات مدة طويلة فلم يجب .

لزم اسماعيل سرى باشا داره فلم يجتمع مع زملائه الوزراء فى اجتماعاتهم ووالى هؤلاء اجتماعاتهم بالمستشار المالى مرات للنظر فيما سبب استعفاء وزير الاشغال وأخيرا صدر فى ١٧ فبراير البلاغ الآتى من رياسة مجلس الوزراء :

« لأجل إزالة ماعلق بالاذهان من الخوف على المرافق المصرية فى مسئلة مشروعات النيل قد قرر مجلس الوزراء تعيين حضرة صاحب السعادة حسين واصف باشا عضوا فى اللجنة المؤلفة لفحص تلك المشروعات . »

« وهذه المشروعات سيصير نشرها فى القريب العاجل فكل مخابرة بخصوصها يمكن ارسالها الى سكوتير لجنة مشروعات النيل بوزارة الحربية . فوق ذلك فقد اعطيت التأكيدات لكى يطمئن الجمهور المصرى على أن المقدار المقرر ريه فى الجزيرة السودانية المندرج فى تلك المشروعات وقدره ٣٠٠ الف فدان لن يحصل تجاوزه بدون مراجعة الحكومة المصرية . فعلى ذلك فقد سحب حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا استعفاءه . »

ومع صدور هـذا البلاغ لم تطمئن الأمة ولم يهدأ لها بال . ولقـد طلب بعض المشتغلين بفحص هذه المسئلة فيما طلبوه اختيار أحـد كبـار الماليين المصريين لينضم الى اللجنة المكلفة بفحص هذه المشروعات لأبداء رأيه فيها من الوجهة المالية والاقتصادية .

زادت المناقشة وقوى تيار المعارضة فقدم اسماعيل سرى باشا استعفاءه نهائيا من منصبه فى يوم ٢٠ فبراير معللا استقالته هذه المرة بانحراف صحته. فعرض عليه ان يمنح إجازة مدة ستة أشهر فأبى وأصر على الاستقالة فقبلت فى ٢١ الشهر المذكور .

ولم يكن رجال الوفد ليتهاونوا فى إبداء رأيهم فى هذه المشروعات . بل أصدرت لجنة الوفد المركزية قرارا برأيها فيها تاريخه ٢٥ فبراير هـذا نصه :

« حكم كثير من الاخصائيين بضرر مشروعات رى السودان على مصر . وقد كان هذا الحكم كافيا لتقرير وقف تلك المشروعات حتى تفحص فحصا فنيا عادلا وتعرض نتيجة هـذا الفحص على الأمـة لتبت فى أمرها . »

« ولـكن الحـكومة لم تفعل شيئا من ذلك واكتفت بتأليف لجنـة لم تقرها الأمة ولا يمكن أن يؤدى عملها الى ضمان مصالح البلاد . »

«على اننا اذا تركنا الوجهة الفنية جانبا ولم ننظر الا للوجهة السياسية. نرى أن من المحتم وقف هذه المشروعات لأن الأمة تطالب باستقلال وادى النيل من منبعه الى مصبه ومصر والسودان كل لا يقبل التجزئة فأى مشروع يمس المصالح الحيوية لهذا الكل لا يجوز اخراجه الى حيز الوجود حتى يقرره ممثلو البلاد نهم وحدهم أصحاب الشأن فى ذلك.»

«ومن أجل هذا نطلب من الحكومة أن تقرر وقف هذه المشروعات حتى يبت فى المسئلة المصرية العامه وترد الينا حقوقنا. فيومئذ يعرض الامر على الهيئة السياسية التى تمثل مصر المستقلة بجميع اجزائها لتصدر قرارها فيها.»

أخذت هذه المشروعات تشغل حيزا عظيما من أفكار الأمة ثم طغت عليها المسائل السياسية البحتة شيئا فشيئا حتى نسيها الناس أو كادوا.

وبهذه المناسبة نقول أن السر ويليام ويلكوكس المهندس الانكليزى المشهور الذى نشر تقريرا أبان فيه ضرر هذه المشروعات على مصر وعلى السودان جميعا. ورمى فيه السلطة الانكليزية فى مصر بسوء النية قد حوكم أمام لجنة انكليزية فأصدرت عليه حكما فى ٢ يولية أقرب الى المزح منه الى الجد.

وراثة العرش — وقد نشرت الوقائع المصرية فى عدد خاص بتاريخ ١٧ ابريل ترجمة الخطاب المرفوع لحضرة صاحب العظمة السلطانية

من حضرة صاحب المقام الجليل فخامة الفيلد مارشال اللنبي نائب جلالة الملك وهذا نصه :

«دار الحماية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠»

«ياصاحب العظمة»

«ان الحادث السعيد الجديد الا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية . وعليه قد أمرت من لدن جلالة الملك بأن ابلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم ، الامير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الاولاد فالاكبر من أولاده وهكذا . وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة ، كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية .»

«وانى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة اسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للاعراب عن اعتقادى الخالص بان المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين .»

«ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام واخلاص .»

اللنبى «فيلد ماريشال»

ولم تعلق الجرائد المصرية ولا الانكليزية على هذا النبأ بشيء انما مر كما تمر جميع الحوادث العادية فى وسط العاصفة السياسية القائمة بالبلاد التى ما كانت تسمح بالاهتمام بسواها .

مناقشات البرلمان الانكليزى فى مأمورية ملنر — ولقد ارادت السياسية الانكليزيه أن تستطلع رأى زغلول باشا فيما اذا كان يرغب البدء بزيارة اللورد ملنر فى انكلترا لمحادثته فى المسئلة المصرية تذرعا الى أخذ اعتراف ضمنى من ممثلى مصر بتبعيتهم لانكلترا .

فلقد جاء فى نبأ برق من لندن تاريخه ٢٢ ابريل صادر من مجلس العموم مايأتى :

« رد المستر هرمسورث على سؤال من المستر النبركنسون فقال : ان اللورد ملنر لا ينوى أن يزور زغلول باشا قبل تقديم تقريره فعلى زغلول باشا ان يكون البادىء اذا اراد أن يبحث ملنر فى آرائه — روتر »

وجاء فى نبأ برق تاريخه ٤ مايو من مجلس العموم كذلك انه قد حصلت مناقشة بشأن لجنة ملنر هذه خلاصتها :

« عرض الكولونل مالون سؤالا فى موضوع تقرير اللورد ملنر فرد عليه المستر هرمسورث قائلا انه ليس فى استطاعته أن يضيف

أى بيان الى الجواب الذى أبداه فى ٢٣ مارس الماضى . وقال إنه لا يعتقد بوجود أدنى أساس لما صرح به اللفتننت كولونل مالون من أن أكثر أعضاء اللجنة طلبوا أن لا يقدم الى مجلس العموم سوى مقتطفات من تقرير اللجنة . وانه ليس من المناسب بسط جميع الوقائع . »

« وسأل الكبتن « ودجود بن » عن موعد نشر التقرير فعارض المستر هرمسورث فى الرأى القائل بمطالبة اللجنة بالتعجيل فى تقديم تقريرها لان هذا التقرير عبارة عن مستند رسمى على أعظم جانب من الاهمية . »

« وسأل اللفتننت كولونل مالون هل سيجىء التقرير مثبتاً نيابة الوفد الذى يرؤسه سعد زغلول باشا عن الشعب المصرى فعلا . »

« فأجاب المستر هرمسورث أن الحكومة تنتظر صدور التقرير قبل ابداء اى رأى فى المسئلة — روتر . »

وهذه أول مرة ذكر فيها الوفد المصرى الذى يرؤسه سعد زغلول باشا فى مجلس البرلمان الانكليزى بهذه الصفة . وانه وان كان وكيل وزارة الخارجية الانكليزية لم يجب على السؤال الذى القاه اللفتننت كولونل مالون فان فى سؤاله هذا شبه اعتراف بالوفد المصرى .

ولذلك بادر الوفد والصحافة الفرنسوية الى تطيير النبأ التالى بالبرق الى مصر

باريس في ١١ مايو — يعتبرون هنا المناقشة التي دارت في مجلس العموم الانكليزي بمثابة اعتراف رسمي بالوفد المصري . »

* * *

الاعتداء على حسين باشا درويش وزير الاوقاف — ولقد توالت الجرائم السياسية في مصر وتتابعت الاعتداءات على الوزراء بلا مبرر . حتى ولو كان الوزير المعتدى عليه لاعلاقة له بالحركة السياسية في مصر .

ومن هذا القبيل ماوقع من الاعتداء على صاحب المعالى حسين درويش باشا وزير الاوقاف في يوم ٩ مايو . وهاك البلاغ الرسمي الذي صدر من قلم المطبوعات عن هذا الاعتداء :

« بينما كان حضرة صاحب المعالى حسين درويش باشا وزير الاوقاف عائداً من جنازة المرحوم رضا باشا في منتصف الساعة الثامنة من مساء أمس (الاحد ٩ مايو) القيت قنبلة في شارع المدارس أصابت سيارة معاليه بضرر وجرحت السائق جرحا يسيراً . وقال السائق إنه رأى حين حدوث الانفجار رجلا في زي يماثل زي طلاب الازهر وكان منحنياً الى الامام على مقربة من السيارة . بعد ذلك اتصل بالبوليس أن طالباً أزهرياً راقد في منزله وبه اصابة فتبين انه اصيب باصابة شديدة في رأسه وفي يده اليمنى . وقبل موته قال إنه اتفق له ان كان على مقربة حين القاء القنبلة فأصابه الانفجار بما أصابه . هذا والطبيب الشرعي يفحص

الجثة لكى يحكم أمن الممكن أن سبب الاصابة كان استعمال المتوفى للقنبلة . وانتهت الى البوليس اشاعة اخرى مؤداها أن طالبين آخرين من طلبة الازهر يقال انهما قد اصيبا والبحث جار عنهما . »

انكار الوعود الانكليزية بشأن مصر — والظاهر أن المناقشة التى دارت فى مجلس العموم الانكليزى كان فيها مايشبه الاعتراف الرسمى بصفة الوفد . ولو انها حوت انكاراً لجميع العهود والوعود الصادرة من رجال السياسة الانكليزية منذ احتلالهم البلاد حتى الآن . وهذا هو تلخيص مراسل الاهرام الخصوصى لما دار فى المجلس المذكور من المناقشات :

« لندن فى ١٣ مايو — رد المستر بونارلو على اللفتننت كومندر كنورس فقال : لو كان الممثلون المصريون مستعدين للمناقشة فى اعطاء الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية الخاصة بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية — مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا انتهزوا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على أن لا حد للمناقشة . . »

« وسأل المستر كنورس هل من الممكن ، بصرف النظر عن عدم استطاعة اللورد ملنر المناقشة مع المصريين ، أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يستطاع أخذ رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلادين ؟ ؟ »

«فرد المستر بونارلو عليه قائلا إنى متأكد من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل فى الحال . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى يمكن أن تأتى بها . »

«وسأل اللفتننت كولونل مالون عما اذا كانت لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر ومعها تعليمات من الحكومة بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية البريطانية على مصر وعلى ذلك كان من المتوقع أن يحجم الوطنيون عن مفاوضة اللورد ملنر . »

« فاجاب المستر بونارلو بقوله كلا . لم يكن هناك شىء من هذا القبيل فان اللجنة قصدت مصر لتضع أحسن النظم اللازمة لحكم البلاد . »

«ورد المستر بونارلو على سؤال للفتننت كولونل كنورس عن الوعود البريطانية التى قطعتها الحكومة بخصوص مسئلة مصر قائلا : »

« إن التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية محفوظة فى السجلات . وهى واضحة لا تحتاج الى تفسير وإنى لا أظن انه يمكن أن يستخلص منها انها وعود أعطيت بقصد ضمان استقلال مصر . ولم تصرح حكومة جلالة الملك بجلاء الجنود الانكليزية عن مصر بمجرد انتهاء المشاغبات . »

وإن فى هذه التصريحات التى فاه بها المستر بونارلو فى مجلس العموم لمغاز عدة عجيبة فى بابها . نلخصها هنا ليقارنها من أراد بما مر عليه فى هذا

الموضوع وليدرك تقلبات السياسة الانكليزية حسب مقتضيات الاحوال :

اولا ـ اعترف المستر بونارلو أن لمصر ممثلين أضاعوا فرصة من يدهم وهى فرصة اعلان بلاغ اللورد ملنر الذى نص على أن لاحد للمناقشة .

ثانيا ـ فتح جنابه باب المناقشة ولو انه قيدها بأنه « يجب أن تقدر الحكومة (الانكليزية) فائدة هذه المناقشة والنتائج التى يمكن أن تأتى بها . »

ثالثا ـ أن اللورد ملنر لم يزود بتعليمات من حكومته بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية البريطانية على مصر . مع سابقة اعلان المارشال اللنبى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ أن « سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية . . . وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك ارسال لجنة الى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول الى تلك الغاية . »

رابعا ـ أن التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية لايمكن أن يستخلص منها انها وعود اعطيت بقصد ضمان استقلال مصر . اه

فاذا كانت كل هذه التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية لايمكن أن يستخلص منها انها وعود اعطيت بقصد ضمان

استقلال مصر. فهل يمكن أن يكون الوعد المنتظر أعظم قيمة من التصريحات السابق اعطائها لمصر ؟ ! !

وبمناسبة هذه المناقشة التى جرت فى مجلس العموم الانكليزى قالت جريدة « الجورنال » الباريسية بعددها الصادر فى ١٢ مايو مايلى :

« حدث فى جلسة قريبة من جلسات مجلس العموم أن حمل المستر بونارلو أثناء رده على اسئلة وجهها جماعة من النواب على التصريح بأنه اذا كان المندوبون المصريون على استعداد للمناقشة بشأن الضمانات المعقولة للمحافظة على مصالح انكلترا فى حالة قيامها بما تعهدت به من استقلال مصر . فمما يدعو للاسف انهم لم يستفيدوا من الدعوة التى لاحد لها التى صدرت من اللورد ملنر . وأضاف مستر بونارلو انه فوق ذلك متأكد بأن الحكومة ستفتح المفاوضات اللازمة لايجاد أحسن الطرق لحكم مصر متى حان الوقت الذى تراه صالحا لذلك . »

« والذى يستخلص من هذه التصريحات انه ربما حصلت مفاوضات بين الحكومة الانكليزية والوفد المصرى ولذا أردنا أن نستطلع رأى رئيس الوفد فاجابنا سعد زغلول باشا بما يلى :»

« لا أنكر أهمية هذه التصريحات ولا أشك فى أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانكليزية ووجهة النظر المصرية بشرط أن

يصاحبها مايجعلنا نتوقعه من أمور فعلية . ومع ذلك فانه من الصعب أن يعرف الآن ماستراه مصر فى هذه التصريحات اذ يجب أن لايغرب عن الذهن أن انكلترا عدلت أخيرا ، بمحض ارادتها وبدون استشارتنا ، نظام الوراثة بعرش مصر . »

« وليس مثل هذا بأحسن السبل لأيجاد روابط الثقة والمحبة بين البلادين . ولا تكتسب محبة المصريين وثقتهم الا بالاعتراف باستقلالهم وبالكف عن التدخل بشئونهم الخاصة . »

« وأضاف سعد زغلول باشا انه ، عدا ذلك ، لايتفق مع المستر بونارلو فى أن يصرح بأن المصريين قدأفلتت منهم فرصة المناقشة مع لورد ملنر . »

« وقال لنا : لم تصلنا مطلقا دعوة من لورد ملنر لنفاوضه بصفتنا ممثلين للأمة المصرية . »

« ثم سألنا سعد زغلول باشا : اذا كان على استعداد للمفاوضة اليوم على أساس تصريحات المستر بونارلو أى أعطاء الضمانات المعقولة للمحافظة على مصالح انكلترا فى قنال السويس ومصالحها التجارية والمالية اذا هى وفت بعهودها ؟ »

« فاجابنا رئيس الوفد بهذه العبارات : »

« نحن مستعدون فى الواقع لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق

بين مصالح انكلترا واستقلال مصر. ولسنا نرفض أبدا الدخول فى المفاوضات اللازمة بصفتنا وكلاء الأمة المصرية اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة . »

ويمكن تفسير تصريحات المستر بونارلو وتصريح سعد زغلول باشا فى جملتهما بأن الاول اعترف بصفة الوفد وعرض عليه المناقشة فى المسئلة المصرية على أساس ضمان استقلال البلاد فى نظير ضمانة مصالحها فى مصر وان سعد باشا قبل الدخول فى هذه المناقشة .

الفصل الثامن

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا وتأليف وزارة نسيم باشا الاولى

وفى يوم ١٩ مايو رفع حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء استقالته من منصبه لحضرة صاحب العظمة السلطانية . وهذا نص الاستقالة :

« مولاى »

« حينما تفضلتم بدعوتى لتقلد رياسة الوزراء لم اتوان فى الاذعان للأمر عملا بما تقضى به فروض الاخلاص والولاء . وقد بذلت كل جهدى فى القيام بالواجب ولكنى فى هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة . فالتمس من مكارم عظمتكم قبول استقالتى من رياسة الوزارة ومن وزارة الماليه . »

« وان ما رأيته يامولاى من حسن تعطفاتكم وتوالى رعايتكم يجعلنى أرتل فى كل لحظة آيات الشكر لمقامكم الكريم . وسأبقى على الدوام »

« عبدكم المخلص المطيع وخادمكم الصادق الأمين »

« يوسف وهبه »

فصدرت الارادة السلطانية التالية معربة عن قبول استقالته :

« عزيزى يوسف وهبه باشا »

« إن استقالتكم المرفوعة الينا بناء على ماشعرتم به من الاحتياج للراحة فى هذه الايام الأخيرة كانت من موجبات الاسف الشديد لدينا . فمع الشكر لدولتكم ولحضرات الوزراء على الخدمات الصادقة التى قمتم بها لبلادنا مدة رياستكم ، قد اصدرت أمرى هذا لدولتكم مقدرا لصدق ولائكم ومتمنيا لكم من الصحة والعافية ماتمكنكم من تعزيز الخدمات للبلاد فى المستقبل ان شاء الله . »

« فؤاد »

٣ رمضان سنة ١٣٣٨ ٢١ مايو سنة ١٩٢٠

لم يصرح دولة يوسف وهبه باشا بسبب لتقديم استقالته الا « احتياجه الى الراحة فى هذه الايام الاخيرة » . وهذا من الاسباب المبهمة العديدة التى ينتحلها كبار رجال الحكومات عند اعتزامهم اعتزال مراكزهم اذا لم يستطيعوا تبيان الاسباب الحقيقية التى حملتهم على التنحى عن تلك المراكز .

على اننا نعلم ان الذى حمل دولة يوسف وهبه باشا على تقديم تلك الاستقالة انما هو اقدام احد زملائه الوزراء على استيفاد وفود من الاقاليم الى جهة مخصوصة . وقيل أن الغرض من ذلك تأييد فكرة ربما كان لها أثر فى سياسة البلاد . وذلك على غير علم من دولته . فلم يشأ دولته الاستسلام

لتصرف زميله مهما تكن الغاية منه . وفضل الاستقالة على الاستمرار فى دست الاحكام .

نقد اعمال وزارة وهبه باشا — لم نشأ أن نمر باعمال هذه الوزارة دون أن نضع على بساط النقد بعضا منها عملا بسنة المهمة التى أخذناها على عاتقنا ولو أن هذه الوزارة قد اعتنقت المذهب الجديد أو البدعة الجديدة التى ابتدعها دولة سعيد باشا من قبل وهى جعل الوزارة ادارية لاتتعرض للمسائل السياسية بأى وجه من الوجوه .

لذلك نستعرض أمامنا من أعمالها المسائل الآتية :

اولا — يلم دولة وهبه باشا أن السبب الذى حمل سلفه على تقديم استقالته هو حضور لجنة ملنر فى وقت رءآه غير مناسب رغم تشدد فى طلب تأخير حضورها للأسباب التى صرح بها . فهل كانت هذه الاسباب قد زالت أم كان رأى دولته مخالفاً لرأى سلفه ؟ وان كان الثانى فماذا كان رأيه ولم لم يبينه للأمة حتى تقف على المبرر لقبوله الوزارة ؟

ثانيا — قال لورد ملنر فى تقريره فيما يختص بالوزراء : « ولقد كان الاحتراس أشد ظهورا من ذلك (أى من احتراس عظمة السلطان) فى الوزارة — وهبه باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد اللنبى فى دار الحماية فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد

طول مدة اقامتنا بمصر . وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمت ريب على الاطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها لاعمالها . ومن الاطلاع على حالة البلاد . »

فجمعها اللجنة بكل موظف كانت تروم مقابلته أو تمكينها من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها لأعمالها أمور يمكن اعتبارها ادارية محضة . أما ما عدا ذلك فهل لايعتبر انه من الاعمال السياسية ؟ .

تأليف وزارة نسيم باشا — وعلى اثر قبول استقالة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا صدرت الارادة السلطانية الى صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الذى كان وزيرا للداخلية فى وزارة يوسف وهبه باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وهذا هو نص الارادة .

« عزيزى محمد توفيق نسيم باشا »

« انه لما تحققناه فى ذاتكم من الجدارة التامة للقيام بمهام الامور . وبمالنا فى دولتكم من الثقة الكاملة . قد اقتضت ارادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم . وقد اصدرنا امرنا هذا لدولتكم للاهتمام بتأليف هيئة الوزارة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به . »

« وإنى اسأل الله العلى القدير أن يمن علينا بتوفيقاته الربانيـة للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان . » « فؤاد »

٣ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠)

فكان جواب دولته على هذه الارادة السلطانية بالنص الاتى :

« ياصاحب العظمة »

« أتقدم الى اريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن ملتمسا قبول آيات الشكر والاجلال على ماتفضلتم به نحوى من مظاهر الرضا العالى وما اسديتمونيه من جلائل النعم المترادفة التى اخصها الانعام على برتبة الرياسة العلية ومنحى عظيم الثقة بدعوتى لتأليف الوزارة الجديدة . »

«واننى اعترف ان من الواجب قبول هذه المهمة على مافيها من المصاعب واتشرف بان اعرض على عتبات عرشكم اسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على مافيه نفع البلاد وخيرها مستبقيا لنفسى منصب وزارة الداخلية . حتى اذا صادف ذلك قبولا لدى مولاى رجوت من عظمته التفضل باصدار المرسوم السلطانى باعتماده واسأل الله المعونة والسداد »

« واننى على الدوام . يامولاى . لعظمتكم .

« الخادم الخاضع المطيع والعبـد المخلص الامين »

« محمد توفيق نسيم »

القاهرة فى ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

وهذه هي هيئة الوزارة الجديدة :

محمد توفيق نسيم باشا	للداخلية
احمد زيور باشا	للمواصلات
احمد ذو الفقار باشا	للحقانية
محمد شفيق باشا	للأشغال والحربية والبحرية
حسين درويش باشا	للأوقاف
محمد توفيق رفعت باشا	للمعارف العمومية
محمود فخري باشا	للمالية
يوسف سليمان باشا	للزراعة

الفصل التاسع

سفر الوفد الى لوندره للمفاوضات

ولقد ظهرت نتيجة تصريحات المستر بونارلو فى مجلس العموم . ورد سعد باشا عليه فى الحديث الذى أفضى به الى مكاتب جريدة الجورنال الباريسية . بعد أن رأى الوفد أن محاولته اعتبار المسئلة المصرية مسئلة دولية ، منذ هبط باريس ، ووجوب ابعادها كلية عن أن تكون من المسائل التى تحل بين انكلترا ومصر وحدهما . إن صح أن يتمسك بهذا الاعتبار ويلوح به فى الافق كعلم للأمانى القومية فانه لا ينبغى له وهو فى مركز القيادة للشعب أن ينخدع به . لذلك فضل المبادرة الى إجابة دعوة الانكليز اياه للحضور الى لندره للمناقشة فى المسئلة ووضع الاساس الذى سيبنى عليه الاتفاق بين الحكومتين المصرية والانكليزية .

رأى الوفد ذلك ولكنه تردد فى البدء ، وحق له أن يتردد ، لان جو مصر السياسى كان معاديا كل المعاداة لفكرة حل المسئلة على هذه الصفة . لذلك شعر بحاجته الى أن يبرر ، أمام الشعب المصرى ، عدوله عن خطته التى خرج من مصر عليها وكرر القول بالمحافظة عليها . وهى ابعاد القضية عن

أن تكون مسئلة داخلية بين مصر وانكلترا . وكان من نتائج تردده هذا إرساله النبأ البرقى التالى الذى يظهر فيه أنه ، ولو انه قبل الدعوة ، الا أنه انتدب من يستوثق من نيات انكلترا نحو القضية قبل انتقاله الى لندره وهذا نص النبأ :

« باريس فى ٢٠ مايو »

« محمود سليمان باشا »

« دعت لجنة ملنر — بواسطة أحد أعضائها المستر هرست — الوفد المصرى للتوجه الى لندره للمناقشة فى القواعد التى تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى . »

« ففضل الوفد ، قبل أن يقصد الى لندره بكامل أعضائه ، أن ينتدب محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ليتأكدوا من استعداد بريطانيا العظمى نحو الامانى المصرية الخاصة بالاستقلال التام . »

ولا أدل على تشبع جو مصر السياسى بفكرة معاداة ذهاب الوفد الى لندره مما كان ينشر فى الصحف المصرية فى ذلك الحين من التحذير من سلوك مثل هذا المسلك الذى يهدم ركنا منيعا من أركان القضية . وإنا لنسوق هنا مثلا لما كان يكتب ويذاع من هذا القبيل جزءاً من المنشور الذى بعث به الحزب الديموقراطى المصرى بتاريخ أول مايو الى الوفد والى جميع العاملين فى القضية المصرية حيث جاء فيه : « إن أى مفاوضة بين

المصريين والانكليز يجب أن يكون مرماها، أولا وبالذات، اعتراف هؤلاء باستقلال مصر التام داخليا وخارجيا وبحق مصر فى الانضمام لهيئة جمعية الأمم وبحريتها التامة فى التعامل مع الأمم. وبأنها بهذه الصفة، وبهذه الصفة فقط، يمكنها أن تتعاقد مع الانكليز إن كان لهذا التعاقد محل »

هذا وبقد عمل الوفد على نشر فكرة انتقاله الى لوندرة وترويجها فى مصر حتى قبلتها الأمة المصرية فى النهاية بعد أن كانت تجد فيها قبل ذلك الغضاضة كلها.

فلما قابل الاعضاء الثلاثة الذين اوفدوا الى لندره اللورد ملنر قال لهم انه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولاشرط. وانه اذا اقتنعت انكلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها خاصة. فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام. فطلبوا منه تدوين هذا الكلام فابى محتجا بأن العبرة بالنتائج ولاخوف من شىء مادامت المفاوضة غير مقيدة. فكتب مندوبو الوفد الى رئيسه يدعونه هو وزملاؤه للذهاب الى لوندره حرصا على مصلحة البلاد وخشية ان يقال اضاعوا فرصة سانحة.

فعزم الوفد على قبول النصح وصمم على السفر الى لوندره وفعلا أرسل سعد باشا فى اول يونية الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة النبأ البرقى التالى :

« لقى زملاؤنا فى لندره قبولا حسنا وتلقوا من التأكيدات مايبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات الى حل مرض. »

« لهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم ، بحول الله ، يوم السبت المقبل (٥ يونية) للدخول فيها مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة ابنائها والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء . »

وفى يوم ٥ يونيه وصل نباء برقى من سعد باشا من لندره هذا نصه:

« وصلنا سالمين وكان الأثر فى نفوسنا حسنا . بلغوا تحياتنا لمواطنينا الاعزاء »

« سعد زغلول »

ولقد وصفت بعض الانباء البرقية كيفية استقبال الوفد فى لندره فقالت :

« لندره فى ٥ يونيه - وصل زغلول باشا والوفد المصرى الى لندن الساعة السادسة والدقيقة ٣٠ فاستقبلهم على محطة فكتوريا جميع الطلبة المصريين فى بريطانيا العظمى وايرلنده . وقد جأرت الاصوات بالدعاء. وعلا الهتاف لمصر المستقلة ولزغلول باشا والوفد. وسار موكب كبير من الطلبة المصريين فى السيارات وراء مركبات رجال الوفد فتألف منهم رتل طويل فى الطريق وكانت الأعلام مرفوعة على السيارات والحماسة بالغة اشدها من التاثير . »

ونقلت شركة روتر من لندن بتاريخ ٦ يونيه النباء البرقى الآتى

الذى يدل على مبلغ أمل سعد باشا فى نتيجة المهمة التى اعتزم على القيام بها فى تلك الديار وهذا نصه :

«قال زغلول باشا فى حديث مع مندوب جريدة الابزرفر : انه أملا عظيما فى الوصول الى تسوية على قاعدة الاعتراف باستقلال مصر التام وحماية المصالح الانكليزية . وقال إنه اذا تقررت هذه التسوية فان مصر تكون على الدوام صديقة مخلصة للانكليز . »

اجتماع الوفد بلجنة ملنر — وحصلت اول مقابلة بين الوفد ولجنة ملنر يوم ٦ يونيه وكان فيها عدلى يكن باشا واسطة التعارف بينهم .

هذا ولقد أوّلت الجرائد الانكليزية قدوم سعد باشا الى لندره تأويلا لا يتفق مع الواقع والحقيقة . وعدّت قدومه رضوخا لأمر الحكومة الانكليزيه وتنازلا عن مبدئه . حيث قبل التجاوز عن بعض مطالبه وقبل الحماية . فكذب سعد باشا هذا الادعاء فى جرائد فرنسا قائلا إنه انما اتى الى انكلترا بدعوة من لورد ملنر . وقال مكاتب الاهرام الخصوصى بهذا الشأن فى نبأ برقى من باريس :

« لما رأى سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى أن الصحافة الانكليزية تمثل سفره وسفر الوفد الى لوندره على غير حقيقته وجه الى الصحافة الفرنساوية تكذيبا لها أكد فيه انه ذاهب الى لوندره بناء على دعوة لجنة اللورد ملنر حتى يدافع عن الاستقلال التام الذى تطالبه

مصر كلها واعطاء انكلترا ضمانات مرافقها ضمن حدود الاستقلال التام لمصر . »

وانتقدت جرائد الحزب الوطنى خطة سعد باشا فى قبول المفاوضة فى لندره وعدّت ذلك منه اعترافا بما تدّعيه الحكومة البريطانية من الحق فى تقرير مصير مصر . وهذا مما يخرج المسئلة المصرية من دوليتها. فرد عليهم سعد باشا وآخرون بما ملخصه « ان العبرة بالنتائج مادامت لاتلزم أحدا بشىء . ومن ذا الذى يقول بأنه اذا تفاوضت أمتان على شىء تريدان الاتفاق عليه يكون لاحديهما على الثانية حق السيادة أو مايشابهها . وان سعد باشا لايملك الكلام الا فى حدود توكيل الأمة له وهو الاستقلال التام . »

وقال سعد باشا فى كتاب خصوصى لأحد أقربائه :

« . . . . قل للذين يجادلون فى سفرنا . إنا مقيمون على عهدنا . لانرى فى العالم فخارا أكبر من فخارنا بثقة الامة بنا . ولا مجدا أعلى من مجد استقلالنا . لانعدل عن مبدئنا الذى قمنا بالدعوة اليه فاجمعت الامة عليه وبذلت دونه أرواح أبنائها . فلتطمئن قلوب المجادلين ان أرادوا اطمئنانا . . . . »

وكانت أول جلسة حصلت فيها المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر فى ٩ يونيه وفيها تكلم اللورد ملنر على المواضيع التى يجب البحث فيها فقال :

« إن بريطانيا العظمى تود عقد اتفاق ودى حر بين الشعب الانكليزى والمصرى. ولا تتأخر عن الاعتراف باستقلال مصر متى أمنت على الضمانات اللازمة لمصالحها الامبراطورية ومصالح الاجانب . وسلامة البلاد وسكانها . »

وذكر بعض ما يقصد من هذه الضمانات فقال : « انها تتضمن وضع حامية فى نقطة يحددها الخبراء الحربيون فيما بعد لحفظ مواصلات الامبراطورية . وأن يكون لها (أى للامبراطورية) رأى فى التشريع الذى يراد تنفيذه على الأجانب حتى يرضوا بالتنازل لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى يعوق بقاؤها تقدم البلاد والتى يجعل وجودها استقلال مصر غير ممكن . » ثم قال : « يجب أن تكون مصر دولة ملكية دستورية وينص على ذلك فى المعاهدة حتى تتأكد انكلترا والدول بأن مصر ستسير على قواعد الديموقراطية لا سواها من الانظمة الاستبدادية أو الجمهورية أو الاشتراكية أو الشيوعية . »

وفى جلسة تالية عقدت فى ١١ يونيه تنوقش فى مسئلة الموظفين الاجانب وفى الموظف الذى يكون فى الحقانية له حق الاتصال مع وزيرها فأراد الوفد أن يكتفى بنائب عام انكليزى يحافظ على حقوق الاجانب فلم يتم الاتفاق على هذه الفكرة . ثم تنوقش فى تعيين المستشار المالى .

وفى يوم ١٢ يونيه حصلت محادثة فى مسألتى النقطة العسكرية والتمثيل الخارجى. وهنا احتد الجدل. وتعددت بعد ذلك الجلسات ووقفت المفاوضات وهددت بالقطع لأن هاتين المسئلتين تمسان مسائل كثيرة بل هما يهدمان أى استقلال ظاهرى أو حقيقى.

ولقد نشرت جريدة المقطم أحاديث ثلاثة عزتها الى سعد باشا زغلول وعنونت هذه الاحاديث بالعنوان الآتى وهو: «الحقائق التاريخية» نقلها اليها مكاتبها فى لندره وادعى فيها انه حادث رئيس الوفد المصرى. فحدثت على أثر نشر تلك الاحاديث ضجة فى البلاد. فاسرعت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بارسال برقية هذا نصها:

القاهرة فى ١٣ يونية ـ سعادة سعد زغلول باشا بلندن ـ نشر المقطم لكم أحاديث ثلاثة آخرها فى ملحق بتاريخ ١٢ يونيه وفيه السؤال الآتى: »

« هل وفدكم مصمم على طلب الاستقلال التام ويرفض أن يقبل ماهو أقل من ذلك؟ فاجبتم: لايمكننى أن اجيبكم على ذلك جوابا معينا صريحا حتى ننظر فى المسئلة من جميع وجوهها وتعرض الاقتراحات الصريحة المعينة.»

« فنرجوكم تأييد او تكذيب ذلك وأفيدونا هل اطلعتم على هذه الاحاديث قبل نشرها أم لا؟»

فورد على اللجنة الرد الآتى :

« لندن فى ١٤ يونيه . »

« محمود سليمان باشا بالقاهرة »

« إنى لا أعرف مكاتب المقطم ولم يتقدم الىّ أحد بهذه الصفة و يكن فى استطاعتى التصريح بشىء حديث لأنه لم يعرض علىّ مطلقاً لاقراره والموافقة عليه . »

« ويمكنكم أن تكذبوا مباشرة كل تصريحات تعزى الىّ وتكون غير متفقة مع مبادىء الوفد . »

« والوفد لا يستطيع النزول عن أى حق من حقوق مصر . وفضلا عن ذلك فاذا تم الاتفاق على حل فان نواب الشعب المنتخبين لهذا الغرض هم وحدهم الذين يكون لهم الحق فى قبول الحل أو رفضه . »

وفى يوم ٩ يونيه شيعت جنازة المرحوم محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى فى مشهد حافل . واشترك فى تشييع رفاته الى مرقده الاخير الوف مؤلفة من رجال الأمة بجميع طبقاتها وكان الجلال يحف بهذا المشهد الرهيب الذى دل على مكانة العاملين فى قلوب هذه الأمة التى لاتنسى لأحد فضله عليها .

وفى يوم ١٠ منه سافر صاحب الدولة حسين رشدى باشا الى اوروبا لينضم الى العاملين هناك فى حل عقد المسئلة المصرية . فودعه على المحطة

والميناء بالاسكندرية رجال الفضل والقلم والسياسة والرياسة واقيمت له الحفلات والقيت فيها الخطابات العامرة . والقصائد الممتعة .

وصدر الحكم فى ذلك اليوم على عبد القادر محمد شحاته وشريكه عباس حلمى المعتديين على حياة صاحب الدولة محمد سعيد باشا بالسجن المؤبد بعد أن حكم عليهما بالاعدام .

الاعتداء على دولة توفيق نسيم باشا — وفى يوم ١٣ يونيه طلعت الجرائد على الأمة بنبأ ارتجت له البلاد وزأرت زأرة الغاضب على الفئة الضالة التى لا تحسب لشئون بلادها حسابا .

ذلك النبأ هو الاعتداء على صاحب الدولة رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم باشا . فقد نشر عنه البلاغ الرسمى التالى :

«فى الساعة التاسعة و ١٥ دقيقة (من يوم ١٢ يونيه) بينما كان صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قاصدا الى مقره بوزارة الداخلية اذا بقنبلة القيت على سيارته فى نهاية شارع عماد الدين عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله . »

« وقد انفجرت القنبلة على الارض الى يمين السيارة فلم تصب دولته بشىء وانما اصيب سواق مركبته بجرح بليغ ونقل فى الوقت الى المستشفى . »

« وقد قصد دولته بعد ذلك وزارة الداخلية . »

«أما الجانى فقد لجأ الى الفرار . وقد اهتم رجال البوليس بالبحث عنه وتمكنوا من القبض عليه . »

ولما بلغ النبأ مسامع عظمة السلطان تفضل وأرسل كبير الامناء للسؤال عن صحة وزيره وتبليغه تهانى عظمته له بالسلامة .

ولم يكتف صاحب العظمة باظهار هذا العطف السامى بل تنازل وزار صاحب الدولة فى داره فى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ذلك اليوم . وبعد ذلك قصد دولة الوزير القصر السلطانى للتشكر على ما أظهره عظمته نحوه من العناية .

وثبت من التحقيق ان اسم الجانى ابراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة وانه بعد ارتكابه هذه الجريمة اختبأ فى منزل خرب ومكث مدة مختبئا وكان الشرطى قد لحظه وهو يدخل ذلك المنزل فاوقف على بابه بوليسا سريا يرقبه حتى خرج فقبض عليه.

حار الناس فى تعليل ارتكاب سلسلة هذه الجرائم وادهشتهم جرأة مرتكبيها فى الوقت الذى شغلت فيه الأمة بأكملها بقضيتها ولكن خفف من وقع هذه الجرائم انها لم ينتج عنها اصابة أحد بسوء وان الجناة جميعهم تقريبا قد قبض عليهم .

وبهذه المناسبة أبدى سعد باشا رأيه فى الوزارة القائمة وفى حوادث الاعتداءآت الأخيرة فى حديث معَ مندوب لجريدة « وستمنستر غازت» وهذا نصه :

«لندن فى ١٦ يونيه ـ حادث احد مندوبى جريدة (وستمنستر غازت) زغلول باشا فقال معاليه إنه لم يتلق اخبارا من مصر منذ وصوله الى لندن. وسأله الصحافى عن رأيه فى الوزارة المصرية الجديدة وفى حادث الاعتداء الحديث على رئيس الوزارة . فابدى معاليه التصريحات التاليه : »

«إن الوزارة الجديدة مثل الوزارتين السابقتين مؤلفة من رجال ليست لهم سياسة معينة تماما يتبعونها . وليس لهم أى تأثير فى الشعب المصرى . وإنى لآسف جد الاسف لوقوع حادث الاعتداء الحديث على رئيس الوزارة . كما انى قد أسفت لوقوع الاعتداءآت السابقة على الوزراء . وهذه الطريقة الارهابية ممقوتة . فانها تضر بالأمن العام والنظام العام كما انها تضر بالحرية العامة . ولست منفردا بهذا الرأى . فان زملائى يشاطروننى هذا الرأى تماما كما يشاطرنى اياه الرأى العام المصرى . فان ذلك الرأى العام مع اجماعه على مضادة نظام الحماية ومع بغضه لكل وزارة تؤيد ذلك النظام يستنكر هذه الاعتداءآت على الوزراء . ومن المعلوم أن فى كل بلاد أفرادا غير مسؤلين يلجأون الى ارتكاب مثل هذه الجرائم الفظيعة . مع أنه من الأمور الجلية أن مثل هذه الاساليب تناقض مصالح بلادهم . ـ رويتر .»

هـذا ولقد كانت المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنـة ملنر سرية لايمكن الاباحة بشيء منها لاىّ كان. ومع ذلك فقد نشرت بعض الصحف، فى مصر وفى انكلترا وفى فرنسا، عبارات ادعوا انها خلاصـة ما دار من المفاوضات فى أثناء المقابلات التى كانت بين الوفد ولجنـة ملنر وامتروا أمورا ما أنزل الله بها من سلطان.

فلما بلغ الوفد ما أشيع واذيع حول هـذه المفاوضات أرسل الاستاذ محمود عزمى مكاتب الصحف الوطنية المرافق للوفد اشارة برقية الى الجرائد بمصر يبين فيها الاطوار التى مرت فيها المفاوضات وينفى كل ما ذاع عنها فقال :

لندن فى ١٥ يونيه — « . . . . . أما أخبار المفاوضات ذاتها فقد وصل الى علمنا ان مقابلة اولى حدثت يوم الاثنين السابع من هذا الشهر تعارف فيها أعضاء الوفد ولجنـة ملنر. وأن مقابلة ثانيـة قد اعقبتها يوم الاربعاء فى التاسع من الشهر. وكان اليوم موعـد مقابلة جديدة ولـكنها تأجلت الى يوم الخميس أو الجمعة. ويظهر ان هناك من المسائل المبدئية ماسيطول أجل الاخذ والرد فيه. فلا تمس التفصيلات قبل اسبوعين. »

«ولا يجتمع أعضاء الوفد جميعا باعضاء لجنة ملنر جميعا أثناء المفاوضات. ولـكن الرئيس المحترم يصحبه صاحب السعادة محمد محمود باشا وصاحب العزة لطفى بك السيد هم الذين يمثلون الوفد. ولورد ملنر يصحبه مستر رنل

ورود السفير البريطانى هما اللذان يمثلان الجنة . ويحضر المفاوضة كذلك عدلى باشا . »

« وقد تعهد الطرفان أن يحافظ كلاهما على سرية المفاوضات ما دامت جارية : ومن أجل هذا لا يحتاج المرء الى كبير عناء لتفنيد المزاعم التى تدّعيها الصحافة البريطانية عن طبيعة المفاوضات أو التى تدعيها الصحافة الفرنسية عن تفاصيل ما تم عليه الاتفاق . فجريدة التيمس تنقل عن جريدة « ليكودى جارى » الباريسية تفصيلات ما أنزل الله بها من سلطان . لا تدل الا على جهل كاتبيها بالمسئلة المصرية . وعلى أنهم يتسقطون الاخبار من أفواه غير مسئولة تهرف بما لا تعرف . »

« كذلك كان حظ مراسل « المقطم » الخاص من الخلط . وكذلك كان حظ « المقطم » نفسه من التسرع غير المحمود الذى دعاه الى اصدار ملحق نشر فيه ما جاء عن طريق مكاتبه . واذا لم يكن متعسرا على الناس فى مصر أن يفهموا ما قصد اليه « المقطم » من اسراعه فى النشر فليس من السهل ادراك عاصفة الصحف بعد كل ريح . وكان بودنا أن نراها أكثر سكونا وأركن الى الهدوء الذى يجب أن يتمشى مع ثقتها فى وفدها الأمين . ولكن يلوح لنا أن شدة يقظتها وشدة عنايتها بامر البلاد هما اللتان يدعوانها الى تلك القيامة كلما اشتمت رائحة خشيت منها على كيانها . وقد رأينا شباب مصر فى لندن ترتج أعصابه هو الآخر لمجرد وصول اشاعات

باطلة . ربما تعمد اشاعتها بعض ذوى الاغراض. فقد تسأل الطلبة هنا أخيرا عما اذا كان لعدلى باشا برنامج خاص يريد أن يسير عليه الوفد وإن خالف مبدأ التوكيل العام . وهذه خرافة ما كنا نتصدى لتبديدها لولا ما يبدو لنا عند شبابنا فى لندن من سرعة التصديق. فليس لعدلى باشا برنامج غير برنامج الوفد . والوفد نفسه لا يمكنه ولا يريد أن يتعدى حدود التوكيل ويريد أن يرجع القول الفصل الى الأمة نفسها بان يعرض عليها نتائج مفاوضاته لتقبل أو لترفض .»

«وقد كانت مبادىء الوفد هذه قاعدة الكلام الذى دار فى مصر بين عدلى يكن باشا وبين لورد ملنر . ولكن عدلى باشا لم يرد أن يدخل فى تفصيلات الأمور. لانه يعرف أن هذه من أختصاص الوفد وهو وكيل الامة .»

« فليتق مصر الراجمون بالغيب. وليعرف المصريون أنهم ، فى هذه الساعات الرهيبة، أحوج ما يكونون الى التساند والتساعد . وأن مصلحتهم تقتضى التفاهم التام المحكم حول الوفد وحول الوزير الذى يعمل مع الوفد متطوعا لانه يعتقد أنه يعمل لخير مصر . وليصبروا مطمئنين حتى يجتاز الوفد مرحلة المفاوضة الاولى وهى مرحلة المفاوضة فى المبداء العام تجىء بعدها مراحل التفصيلات. واجتيازها أهون وأسرع .»

عبد الرحمن فهمى بك سكرتير اللجنة المركزية للوفد

القبض على عبد الرحمن بك فهمى وآخرين ومحاكمتهم — وكانت السلطة قد القت القبض على حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك سكرتير لجنة الوفد المركزية فى يوم اول يوليه واودعته السجن . كما اعتقلت معه اناسا آخرين . واخذت فى التحقيق معهم مدة ثلاثة عشر يوما فى الخفاء . وفى يوم ١٤ تقرر احالته ومن معه ، وعدتهم ثمانية عشر شخصا ، الى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم . وقد جاء فى ورقة اتهامهم ما ياتى :

« المتهم عبد الرحمن بك فهمى وآخرون - متهمون بارتكاب جريمة تقع تحت الاحكام العرفية وهى التآمر - وذلك انهم كانوا اعضاء فى جمعية تسمى جماعة الانتقام التى كانت اغراضها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته واحداث هيجان والتحريض على القتل وتوزيع الاسلحة وقتل عظمة السلطان ووزرائه وآخرين . »

وقد اعترض محامو المتهمين على محاكمتهم بناء على تحقيق جرى فى الخفاء . والتحقيق السرى مخالف للقانون المصرى والقانون الانكليزى . فتقرر اعادة التحقيق فى يوم ١٥ فى محكمة الاستئناف الأهلية بحضور المتهمين ومحاميهم .

وإنه وان لم تكن الادلة على اجرام عبد الرحمن بك فهمى ومن معه قوية لدرجة انها تثبت التهمة المنسوبة اليهم اثباتا مقنعا الا أن اعتقاد الماريشال اللنبى شخصيا ، على ما بلغنا ، بانهم كانوا حقيقة اعضاء فى الجمعية المذكورة

وان عبد الرحمن فهمى بك كان يعتبر كرئيس لها حمل نخامته على أن يصمم على محاكمتهم والحكم عليهم . وبخاصة فى ذلك الوقت الذى رأت فيه السياسة الانكليزية ان تضرب ضربة ترهب بها المصريين لتكشف لهم عن شدة بأسها.

وعليه بدأت محاكمتهم فى يوم ٢٠ يوليه واستمرت ٩٩ جلسة فى ٧٨ يوما انتهت فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠. وكان للقضية فى البلادرنة ذات معنى اذ اهتم بها القوم اهتماما يفوق كل اهتمام.

وقف المفاوضات واستئنافها — حدث فى هذه الاثناء ما دعا الى وقف المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر مدة اسبوع كامل . فلم يشأ الوفد أن يظل جامدا فى ذلك الاسبوع بل أقام فى ليلة ٣٠ يونيه مأدبة للجنة المسماة « لجنة مصر » وهى مؤلفة من بعض النواب والصحفيين ومن بعض العلماء وأصحاب النفوذ من الانكليز .

وفى نهاية المأدبة وقف سعد باشا زغلول وألقى خطابا شكر فيه أعضاء هذه اللجنة وقال فيه : « ليس الشرف والقوة باغتصاب العالم ولا بالاستيلاء عليه . ولكن الشرف كل الشرف انما هو باكتساب صداقة العالم وخصوصا فى اكتساب الاوفياء . »

« ولقد جئنا ونحن مملوئين أملا بأننا نصل بحسن التفاهم الى حل مرض يوفق بين استقلالنا التام الذى ننشده وبين مصالح الأمة الانكليزية الحقة . . »

« وفى الحقيقة ان استقلالنا لا يناقض الا شيئا واحدا وهو المطامع . وهذه المطامع تبرىء منها الأمة الانكليزية . »

ثم شرب إجلالا وتكبيرا للمبادىء الديموقراطية .

فوقف المستر مكدونلد من نواب العمال والمستر لانسبرج مدير جريدة الدايلى هرالد وتكلم كل واحد منهما بدوره مهنئين الوفد المصرى بوصوله الى لوندره . وتمنيا بعد ذلك أن تنال مصر استقلالها .

انتهت المفاوضات الشفوية وجاء دور تحرير المسائل التى بحثت . فاستؤنفت المفاوضات وكانت اول جلسة عقدت بعد وقفها فى ٥ يوليه . فقال لورد ملنر : « لقد احطنا فى مناقشاتنا بكل المسائل الرئيسية التى يمكن ان تبنى عليها فى المستقبل المعاهدة . وانه يحسن فى هذه الحالة ان يدون كل منا مافهمه منها ويحرر كل فريق مذكرة بذلك حتى اذا تم وضع المذكرتين تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار النقط التى نجد ان الاتفاق عليها قد تم فعلا . ثم نعود الى المناقشة فيما يمكن ن يكون لايزال موضع اختلاف . فاخذ كل فريق فى اعداد مذكرته :

وكان دولة رشدى باشا قد وصل الى لندره فى ذلك الوقت وقابل عدلى باشا وسعد باشا ورجال الوفد واطلع منهم على سير المفاوضات وما وصلت اليه . كما انه قابل لورد ملنر

ولقد أرسل سعد باشا نبأ برقيا فى ٦ يوليه ينبىء باستئناف المفاوضات هذا نصه :

« بعد وقوف المفاوضات اسبوعا استؤنف سيرها فسارت فى طريق حسن . »

« وقد مهدت الصعاب الكبيرة . والذى افترضه أن الصعاب التى مهدت كانت تتعلق بأمر السيادة فى الخارج . »

« فلتضم الأمة صفوفها حول وفدها . ان الامل يزداد . »

الاشاعات حول الوفد — ورغما عن نداء المخلصين بضم الصفوف والبعد عن اذاعة كل تقول دون التثبت من صحته فان الاشاعات بدأت تذاع ثانية وكان مدارها وقوع خلاف بين الوفد وبين معالى عدلى يكن باشا . خلافا جعله يعتزم العودة الى مصر تاركا الوفد وشأنه .

ولكن معالى عدلى باشا ارسل برقية فى ٨ يوليه ينفى اشاعة عودته كل النفى ويكذب نبأ الخلاف الذى قيل انه وقع بينه وبين الوفد . كما ان الاستاذ عزمى ارسل برقية يظهر فيها دهشته للاشاعة المذكورة ورجا تكذيبها تكذيبا باتا واكد تأكيدا قاطعا وجود الاتحاد والوفاق التام بين هيئة الوفد وبين عدلى باشا ورشدى باشا .

وفى يوم ٨ يوليه نفذ الحكم بالاعدام فى ابراهيم حسن مسعود الذى اعتدى على حياة محمد توفيق نسيم باشا .

وفيه أولم النواب الأحرار فى مجلس النواب الانكليزى وليمة عشاء لسعد باشا زغلول فى دار البرلمان البريطانى . فالقى معاليه خطابا ذكر السامعين فيه بالمطالب القومية وبين حسن الميل والارادة الى التوفيق بين تلك المطالب والمرافق البريطانية .

ولقد انتشرت الاشاعات الكاذبة حول الوفد ولحط من مقامه حتى أذاعت جريدة المقطم من هذه الاشاعات أن فى النية تأليف لجنة تستطيع الحكومة البريطانية مفاوضتها . وهذه اللجنة لاتقتصر على الوفد بل تشمل غيره من العناصر فى الأمة المصرية .

فأحدثت هذه الاشاعة أثراً سيئاً فى نفوس المصريين وبادرت لجنة الوفد المركزية بسؤال معالى سعد باشا عن حقيقة هذا النبأ . فارسل لها فى ١٥ يوليه يقول : « لم يتقرر شيء بخصوص الخبر الذى أرسله مكاتب المقطم . ولا نستطيع أن نقبل أمراً من شأنه أضعاف صفة الوفد والمساس بالكرامة القومية . »

مذكرة ملنر الاولى — وفى يوم الجمعة ١٦ يوليه كانت لجنة ملنر قد انتهت من وضع مذكرتها . وفى مساء اليوم نفسه قابل لورد ملنر عدلى باشا وأطلعه على المذكرة وذكر له انه ينوى تقديمها للوفد فى اليوم التالى . ولكن معاليه بعد اطلاعه على تلك المذكرة أفهم اللورد أن مافيها لايحقق مطالب الأمة المصرية ولا يرضيها . وأبدى ملاحظات

عديدة عليها . فأعرب اللورد عن تقديره لملاحظات الباشا واستعداده للنظر فيها فى المرحلة الثالثة من المفاوضات .

وفى الغد قدمت المذكرة الى الوفد وهذا تعريبها :

« نقط استوثق من تيسر الوصول الى اتفاق بشأنها مع الوفد المصرى الموجود بلندره الآن . »

« استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائمى بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها مايأتى : »

« ١ ـ تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كدولة ملكية (سلطنة) دستورية ذات أنظمة نيابية . »

« ٢ ـ وتتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد أية معاهدة سياسية مع دولة اخرى دون موافقة بريطانيا . »

٣ ـ نظراً للمسئولية التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها فى البند السابق ونظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة فى حماية المواصلات فى ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى ، تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الاراضى المصرية واستخدام الموانىء والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات . أما الموضع أو المواضع التى تعسكر فيها الجنود البريطانيون فتعين فى الاتفاقية . »

« ٤ ـ توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التى لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة السندات المصرية . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب فى استشارته فيه . »

« ٥ ـ تتعهد بريطانيا بتعضيد مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر وفى اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصرى على المصريين والأجانب على حد سواء . »

« ٦ — نظرا لتخلى الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن ، ولضرورة تأمين تلك الدول على أن حقوق الاجانب المشروعة ستحترم مع هذا ، فان مصر تمنح بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها فى مصر لتوقف تنفيذ أى قانون بدعوى انه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدنة . »

« وإذا ادعت الحكومة المصرية ، فى حالة من الحالات ، ان حق التداخل هذا استخدم استخداما لا ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصبة الأمم . »

« ٧ ـ يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أى نظام آخر مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائيـة وجميع القضايا الاخرى التى تمس الاجانب فى مصر . »

« ٨ ـ توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية ، بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له مركز وسلطه كافيتين لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما له مساس بالاجانب . »

« ٩ ـ ترضى حكومة جلالة الملك بان تأخذ على عاتقها تمثيل مصر فى أية مملكة لا يعين فيها معتمد مصرى . ولكن مصر لاتعهد بتمثيلها على هذا النحو الى أية دولة اخرى خلاف بريطانيا العظمى . »

« ١٠ ـ تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطانى فى مصر صفة خاصة وانه بصفته ممثل دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين الآخرين . »

« ١١ ـ يسوى مركز عدا من ذكر فى المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاقية خاصة تعقد بين الحكومتين البريطانيـة والمصرية تعد جزءا من الاتفاق الذى يعقد بينهما . »

مذكرة الوفد — أرسل لورد ملنر مذكرته الاولى الى الوفد كما قدمنا . وكان الوفد من ناحيتـه قـد أتم وضع مذكرته فأرسلها الى لورد

ملنر مصدرة بخطاب من سعد باشا . وهذا هو تعريب الخطاب الذى حرر فى ١٧ يوليه ومذكرة الوفد :

« أتشرف بأن ابلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة المرفقة به . وإنى ابادر فأعرض على فخامتكم ، طى هذا ، مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى أحاديثنا . وهى النقط التى يلوح لى انكم تقبلونها . »

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع ، بالصفة التى هو عليها ، من شأنه أن يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانكليزى والمصرى . »

« ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد . »

« ولى الثقة التامة بان أعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريباً بحيث يتيسر لى السفر الى « شاتل » و « فيشى » قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على مايظهر . »

« وتفضلوا . . . . . الخ »

وهذا هو تعريب المذكرة :

« أولا ـ تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . »

« وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى . وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى . »

« ثانياً - تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الاراضى المصرية فى مدة . . . . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية . »

« ثالثا - تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانكليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة ، لبلوغ حد سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد أو الاستخدام ، يمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضا اضافيا مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سنى خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم فى بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة . »

« رابعا - لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة التالية : »

« ١ - تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى . »

« ٢ ـ جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن تسرى الآن على الاجانب المتمتعين بالامتيازات ، الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية ، تصير نافذة عليهم بموجب قرار (دكريتو) يسن لذلك . الا اذا عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك . وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية فى مدة . . . . من نشر القرار فى الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة الا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها فى أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات أو اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان فى هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين . »

« وفى حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسئلة على جمعية الأمم للبت فيها . »

« خامسا ـ فى حالة إلغاء محاكم القنصليات وإحالة النظر فى الجرائم والجنح التى يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين فى مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة . »

« سادسا ـ تقر الحكومة البريطانية بانها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضى ١٥ سنة فى مسئلة ابطال تقييد سيادة

الحكومة المصرية الداخلية الناشىء عن الامتيازات التشريعية والقضائية التى للأجانب . »

« وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء فى عرض هذه المسئلة على جمعية الأمم بعد مضى المدة المتقدمة . »

« سابعا ـ فى حالة الغاء قومسيون الدين العمومى تعين مصر موظفا ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التى لقومسيون الدين . »

« ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل الاستشارات أو المهمات التى ترى تكليفه بها فى المسائل المالية . »

« ثامنا ـ للحكومة البريطانية ، اذا رأت ضرورة ، أن تنشىء على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للأشتراك فى دفع أى اعتداء أجنبى يحتمل حدوثه على القناة . »

« وتعين حدود منطقة هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . »

« ومن المتفق عليه أن اقامة هذه النقطة لايعطى بريطانيا العظمى أى حق للتداخل فى شئون مصر ولا يمكن أن يمس، بأية حالة من الحالات، حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها . كما أن اقامة النقطه لايقيد السلطات التى اعترف

بها لمصر بموجب اتفاقية الاستانة المعقودة فى سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية قناة السويس . »

« وبعد مضى عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسئلة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح لاضرورة له وما اذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة . وفى حالة الاختلاف تعرض المسئلة على جمعية الأمم . »

« تاسعا ـ فى حالة ما اذا لم تجد مصر ، التى لها الحق المطلق فى تعيين سفراء لها ، ضرورة لتعيين ممثل سياسى مصرى فى أى بلد من البلاد فانها تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية . »

« عاشرا ـ يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى محالفة دفاعية للغايات التالية : »

« ١ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الاراضى المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة اجنبية . »

« ٢ ـ فى حالة وقوع اعتداء من دولة اوروبية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر ، ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة ، بأن تقدم لبريطانيا العظمى ، فى أرضها ، تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية . ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة . »

« حادى عشر ـ تتعهد مصر أيضا بأن لاتعقد أية معاهدة تحالف مع دولة اخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى . »

« ثانى عشر ـ هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر فى أمر تجديدها . »

« ثالث عشر ـ تكون مسئلة السودان موضوع اتفاق خاص . »

« رابع عشر ـ جميع النصوص المخالفة للبنود الحالية والواردة فى جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر لاغية وكأنها لم تكن . »

« خامس عشر ـ تودع المعاهدة الحالية فى سكرتارية جمعية الأمم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق ، فيما يختص بها ، على دخول مصر جمعية الأمم كدولة حرة مستقلة . »

« سادس عشر ـ تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين . »

« ويكون ابرامها فيما يختص بمصر على أثر المصادقة عليها بواسطة جمعية أهلية تعقد للأقتراع على الدستور المصرى الجديد . »

تبادل الفريقان مذكرتيهما كما مر بنا الحديث فانتهت بذلك المرحلة الثانية من المفاوضات . وكان المفروض أن تبدأ المرحلة النهائيـة لها عقب دراسة هاتين المذكرتين كل منهما بمعرفة أحد الفريقين . ولكن كان

البون بينهما شاسعا . . وظهر أن التوفيق بين وجهتى النظر متعذر لما فيهما من المناقضات الجلية . وعلى ذلك أبى الوفد من جهته قبول مذكرة لورد ملنر أساسا لاستئناف المفاوضات التى يراد بها وضع القواعد النهائية للاتفاق بين البلادين .

وعد زملاء لورد ملنر مذكرة الوفد جارحة فى بعض بنودها . وكان رأيهم أنه لا يمكن قبولها بأى حال من الاحوال . وقد كتب اللورد الى سعد باشا خطابا بهذا المعنى . وقال أبو الفتح فى كتابه (مع الوفد) « وكان يقال إن هذه الشروط التى يشترطها سعد باشا إنما هى شروط يمليها عدو لبريطانيا حاربها فأغرق أساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملى شروطه فى عاصمة المملكة . »

غير اننا من جهة اخرى نلاحظ أن هناك فرقا بين ما حواه المشروع الذى قدمه الوفد ، بعد ان وضعه باتحاد اراء أعضائه ومن بينهم سعد باشا نفسه ، وبين الخطة التى رسمها فى برنامجه الذى قدمه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ والذى كان اعتزم على جعله آخر خط لتراجعه . مع ما لقى هذا البرنامج حين تقديمه من شديد المعارضة من جانب الأمة المصرية مما اضطر الوفد يومئذ الى تعديله كما سبق لنا الاشارة اليه .

فلقد اعترف الوفد فى مشروعه الأخير لانكلترا بحق استبقاء جنود لها فى الضفة الاسيوية لقناة السويس لمدة عشر سنين ، فاذا وقع خلاف

بعد ذلك التاريخ بين الدولتين فى أمر ابقاء هؤلاء الجنود رفع الأمر الى عصبة الأمم . واعترف الوفد كذلك ، فى مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن البلاد المصرية ، ان تقوم مصر فى حالة التعدى على المملكة البريطانية بتقديم جميع ما تحتاجه بريطانيا العظمى حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل . كما انه اعترف بحق بريطانيا فى الحلول محل الدول ذوات الامتيازات لاستعمال حقوقها . وترتب على هذا الاعتراف حق الحكومة البريطانية فى وقف التشريع على الأجانب فى مصر فى ظروف مخصوصة . كما انه اعترف بأن تكون مسئلة السودان موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد . وما الى ذلك من الاعترافات . ولعله كان مضطرا الى سلوك هذا المسلك بحكم الظروف .

نعم انه فى نظير هذا التقهقر قد احتاط بأن حدد زمن هذه المحالفة لمدة ثلاثين سنة ينظر الطرفان فى نهايتها فى أمر تجديدها . محاولا بذلك ما استطاع أن يتخلص من المأزق الدقيق الذى اوجدته الظروف فيه . مؤملا أن تتغير حال العالم السياسية بعد هذا التاريخ فيكون للمصريين اذ ذاك فرصة قد تكون ملائمة للتخلص منها .

ولكن مهارة رجال السياسة من الانكليز وفى مقدمتهم لورد ملنر اعظم من ان يخفى عليهم ما كان يرمى اليه الوفد بتوقيته المعاهدة فرفضوها . وكان الوفد قبل ذلك قد أبى قبول مشروع ملنر . فظن ان باب المفاوضات قد أقفل أو كاد وأن كل أمل فى الاتفاق قد ضاع .

وفى الواقع وقفت المفاوضات وقوفا خشى معه انقطاع حبل الصلة بين الوفد ولجنة ملنر للاسباب المتقدمة . ولكن حسن المساعى ، التى بذلها عدلى باشا الذى كان له مركز خاص فى نظر ساسة الانكليز وحكمته ، مكنته من اعادة الصلة بين الطرفين وحمل لورد ملنر على اعادة النظر فى مشروعه وفى ضرورة تغييره بحيث ينطبق على مطالب المصريين ما دام الانكليز يريدون فعلا التسليم لهم بحقهم فى الاستقلال التام .

ولقد جرت المفاوضات التى تلت هذا التوقف بصفة غير مباشرة أى بواسطة عدلى باشا فكان يتناول كل نقطة من نقط مشروع الاتفاق ويناقشها مع اللورد بما لا يخرج عما اتفق عليه مع سعد باشا وزملائه.

وكان المظنون أن تنتهى المرحلة الثالثة من المفاوضات فى الاسبوع الاول من شهر اغسطس ولكن العقبات التى كانت تطرأ لاختلاف النظر أو التقدير كانت تحتم أرجاءها .

وقد انتهزت جريدة التيمس فرصة وقف المفاوضات وأخذت تحض الوفد على التعجيل بقبول ما عرضته عليه اللجنة تهدده باضطرارها إلى نبذ المفاوضة والمضى فى سبيل اعداد تقريرها .

وقد لخصت شركة انباء روتر مقالة افتتاحية للجريدة المذكورة بعثت بها للصحافة المصرية هذا نصها :

« لندن فى ٢ اغسطس ـ قالت التيمس فى مقالة افتتاحية : إن الوفد المصرى فى لندن قد وجد فرصة كافية لبسط آرائه والتثبت من مبلغ استعداد لجنة ملنر للتوصيه بوجوب احلال هذه الاراء محل القبول . ثم ان الوفد قد تسنى له ايضا أن يقف على مبلغ عطف اعضاء اللجنة نحو أمانى المصريين الوطنية وصدق رغبتهم فى تحقيقها حيثما امكن ذلك . ثم حثت « التيمس » الوفد على ان يعجل فى الاتفاق مع اللجنة على القواعد التى تم تعيينها لهم . واذا كان اعضاء الوفد لا يقبلون الاقتراحات التى عرضت بسخاء واللجنة مستعدة للتوصية بها فيظهر انه لا يبقى عندئذ سوى امر واحد وهو ان تستأنف اللجنة اعداد تقريرها. »

المقابلة الحاسمة بين الوفد ولجنة ملنر ـ هذا ولم تقع المقابلة الحاسمة بين سعد باشا واللورد ملنر فى يوم ٤ اغسطس كما كان محددا . بل تأجلت الى الغد انما جرت مقابلة بين عدلى يكن باشا واللورد ملنر فى يوم ٣ واتفقا على ان يتقابلا مقابلة اخرى فى يوم ٥ منه وفى هذه المقابلة يبلغ اللورد ملنر الى عدلى باشا النص النهائى لمشروع الاتفاق قبل ان يجتمع سعد باشا باللورد .

وفى مساء يوم ٥ اغسطس سلم الى الوفد المصرى نص المذكرة الانكليزية فأخذ الوفد فى الحال فى درسها وكان المأمول ان يتغلب الطرفان فى النهاية على الصعاب التى قامت . ولكن نشأت صعوبات جديدة كان

لابد من تذليلها قبل الوصول الى الاتفاق . واضطر سعد زغلول باشا من جراء ذلك الى البقاء مدة من الزمن اخرى فى لندره بالرغم من حاجته الى الاستشفاء بمياه فيشى . لذلك اعيدت المفاوضات لتذليل العقبات الجديدة فسارت سيرا حثيثا مدة أسبوع تقريبا جعلها قريبة من الحل النهائى . ولقد جاء فى بعض الانباء عن سير هذه المفاوضات مايلى بتاريخ ٢٢ اغسطس :

« الثقة سائدة والأمل يزداد بان تقدير الحقائق تقديرا صحيحا سيفضى عاجلا الى تحقيق « الأمنية الوطنية الكبرى . »

المسائل الموقوف حلها على أن تدرس — وبعد ظهر يوم ١٥ اغسطس زار اللورد ملنر سعد باشا حيث كان الاتفاق تاما بين اللجنة والوفد على جميع المسائل الجوهرية . ولكن كانت هناك مسائل اخرى تتطلب درسا دقيقا جديا . وأهم هذه المسائل مسئلة المستشارين الفنيين فى الحكومة المصرية والعلاقات السياسية بين مصر والدول الاجنبية . ولأهمية هاتين النقطتين تقرر تأجيل البحث فيهما بضعة اسابيع لدرس هذين الموضوعين درسا وافيا . وتقرر أن تظل المفاوضات مستمرة فى اثناء مدة درسهما .

وعلى ذلك عزم الوفد على أن يصرف فترة البحث والدرس والتدقيق والمفاوضة فى فرنسا ثم يعود بعد ذلك الى لندره .

وسافر سعد باشا فعلا يوم ١٦ الى باريس وتبعه يوم ١٧ الاعضاء الآخرون . واما عدلى باشا فقد بقى فى لندره ولم يغادرها الا فى يوم ١٨ منه .

هذا ماأذيع فى بعض الجرائد اذذاك وتناقله الجمهور. ولكن الذى علم إن اللورد ملنر قال لعدلى باشا حين تقديمه مشروعه الثانى إنه يتضمن فى اعتباره أقصى مانستطيع بريطانيا العظمى أن تمنحه لمصر. بل زاد على ذلك قوله إن هناك شكاً فى التساهل فى بعض ماحتوى عليه. وإنه يجب قبوله كله أو رفضه كله بدون تغيير أو تبديل فيه .

دعا هذا الكلام أعضاء الوفد الى عقد جلسة للمشاورة فحصل فيها خلاف فى الرأى . فرأى فريق رفض المشروع . ورأى الفريق الثانى قبوله مع السعى فى استبدال بعض عباراته بسواها كما استبدلت عبارة « تضمن بريطانيا استقلال مصر » بعبارة « تعترف بريطانيا باستقلال مصر » وانتهى هذا الخلاف بأن يفوض الأمر للأمة حتى لا يقال إن الوفد أضاع فرصة طيبة . ولكن بعض الأعضاء ومعهم سعد باشا رأوا أن عرض المشروع على الأمة قد يؤدى الى انقسامها وهو مايخشاه الوفد . فاجاب الفريق الثانى أن لا خوف من هذه الوجهة لأن العبرة بسواد الأمة الذى سيترأيا من الرأيين . فأقر الوفد فكرة الاستشاره .

وفى يوم ١٦ أرسل سعد باشا الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة نباء برقيا ظهرت فيه هذه الفكرة الجديدة . وهذا نصه :

« محمود باشا سليمان بالقاهرة ـ سارت المفاوضات للآن بطريقة مرضية . وقد أجل ابرامها بضعة أسابيع حتى يسمح للطرفين باجراء مفاوضات واستشارات لا بد منها . وقد رأينا من المستحسن قضاء هذه الاسابيع فى فرنسا . »

« زغلول »

الفصل العاشر

استشارة الأمة فى مشروع الاتفاق

من المعلوم أن الوفد قد صرح بأنه يرجع فى جميع أموره وفى جميع ما يقرره الى رأى الأمة . والظاهر انه سأل بالمراسلة عن ميل الرأى العام المصرى فى بعض النقط والشروط الواردة فى مشروع الاتفاق فلم يتلق جوابا شافيا . فقرر إرسال بعض من أعضائه الى مصر ليكونوا على اتصال بالأمة ويطلعوها على مشروع الاتفاق ويقفوا بعد ذلك على أرائها فيه . ثم يبلغون سعد باشا وبقية الأعضاء نتيجة بحثهم ومناقشاتهم حتى يستنير الوفد بهذه الآراء ويجعلها دعامة لمفاوضاته المقبلة مع لجنة ملنر .

ولقد قالت جريدة الاخبار ان الاعضاء القادمين الى مصر من رجال الوفد أربعة وهم حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا وحضرات اصحاب العزة لطفى بك السيد وعلى بك ماهر وعبد اللطيف بك المكباتى. وقالت انهم سيبحرون من مرسليا يوم ٣٠ اغسطس .

ومصداقا لذلك أرسل الاستاذ عزمى برقية فى ٢٩ اغسطس الى جريدة

الأهرام يروى فيها ملخص حديث جرى بين سعد باشا وبين أحد محررى جريدة « الجورنال » . قال فى هذه البرقية :

« باريس فى ١٩ اغسطس — جرى لسعد زغلول باشا حديث مع أحد محررى جريدة « الجورنال » الباريسية عن القضية المصرية فأعرب سعد باشا عن ارتياحه التام لسير تلك القضية . وصرح بأن أعضاء الوفد المصرى الذين يعودون قريبا الى مصر سيطلعون الأمة التى وكلتهم على النتائج التى نجمت عن المفاوضات حتى الآن . أما تلك المفاوضات فستستأنف بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملنر بعد بضعة أسابيع . »

خلاصة مشروع ملنر — ولقد نشرت الصحافة الانكليزية والصحافة الفرنسوية ملخص المشروع . فاذيع نباؤه بين الناس . وهو يتلخص فيما يلى :

١ — الاعتراف باستقلال مصر .

٢ — تمثيلها فى الخارج .

٣ — قبول مصر فى عصبة الأمم .

٤ — محالفة دفاعية عسكرية مع انكلترا .

٥ — إبقاء المستشار المالى . ويكون اختصاصه الوحيد اختصاص صندوق الدين . ويلغى صندوق الدين فيحل المستشار المالى محله .

٦ — الغاء نظام الامتيازات أو تعديله فى مصلحة مصر .

٧ ـ ابقاء محطة عسكرية انكليزية (وهـذه النقطة هى النقطة الدقيقـة فى المشروع .)

٨ ـ تأليف جمعية مؤسسة جديدة مصرية لوضع النظام الاساسى للبـلاد وللموافقة على مشروع الاتفاق بين مصر وانكلترا .

٩ ـ تـكون لمجلس النواب المصرى السيادة العليا المطلقة .

١٠ـ يظل السودان على حاله الآن تحت حماية انكلترا ومصر معاً حسب اتفاق سـنة ١٩٠٨ الى أن تؤلف حكومة مصر الجديدة وتتفق مع انـكلترا على هذه القاعدة .

ثم ورد نص آخر للمشروع لايختلف عن الاول الا فى بعض نقط وفى التفصيلات والايضاحات وهذا نصه :

١ ـ عقد محالفة دفاعية بين مصر وانـكلترا .

٢ ـ اعطاء انـكلترا حق تمرير جنودها خلال القطر المصرى فى حالة قيام حرب بينها وبين دولة اخرى تضطرها للمحافظـة على مصالحهـا فيما وراء القطر المصرى .

٣ ـ تعيين مستشار مالى انـكليزى يكون اختصاصه اختصاص صندوق الدين فقط من غير تداخل فى ادارة المالية المصرية .

٤ ـ تعيين مستشار قضائى تعرض عليه القوانين التى يطلب تنفيـذها على الأجانب بدل عرضها على الجمعية العمومية لمحـكمة الاستئناف المختلطة

على أن تكون المساواة مطلقة بين المصريين والأجانب فى الضرائب العمومية .

٥ ـ لمصر استقلالها الداخلى ، ظاهرته مجلس نيابى تام السلطة مسئولة أمامه الوزارة . ولمصر استقلالها الخارجى ، ظاهرته التمثيل السياسى فى الخارج ويشترط أن لا تعقد مصر معاهدات سياسية تضر بمصلحة بريطانيا العظمى .

٦ ـ للانكليز حق المحافظة على قناة السويس .

٧ ـ ابقاء قوة عسكرية ضمانة لتنفيذ الاتفاق ومركز هذه القوة على الأرجح قناة السويس .

حديث سعد باشا مع صاحب الاهرام عن مشروع ملنر — ولقد حادث صاحب جريدة الاهرام ، الذى كان فى ذلك الوقت باوروبا ، سعد باشا زغلول فى تفاصيل ما دار من المفاوضات حول المشروع وبعث بأشارة برقية من فيشى فى ٢٣ أغسطس قال فيها :

« . . . . . قابلت سعد باشا هنا فسرنى أن رأيته على أتم صحة وعافية . وسألته عن نتيجة مفاوضاته ومفاوضات وفده مع لجنة اللورد ملنر فى لندره . فاعتذر معاليه عن أن يشرح لى ماتم بين الوفد واللجنة بالتفصيل الوافى . وعلل لى اعتذاره بقوله : انى لا أضن عليك بالتفصيل لولا أن

الوفد يكتم التفصيل الآن سرياً . ولكننى أقول لك على وجه الاجمال: إنه وضع مشروع اتفاق بين مصر وانكلترا بعد أخذ ورد طويلين. فاعتبرت أنا ان فى هذا المشروع خروجا عن دائرة المهمة المحددة لى . فلهذا السبب وحده رفضت توقيع مشروع الاتفاق . »

« ولكن بما أن المشروع يتضمن بعض مزايا مفيدة لبلادى رأى رفاقى وأصحابى أن من الافضل ان يعرض مشروع الاتفاق على زعماء الأمة ليبدوا فيه رأيهم . »

« فسألت سعد باشا بعد هذا القول عن رأيه الشخصى فاجاب :»

«أما رأيى الشخص ، بصفتى واحدا من أفراد الأمة المصرية ، فلا أرى أن الوقت قد حان لأبدائه. وانى لا حفظ لنفسى حق ابداء هذا الرأى بعد أن تتم استشارة زعماء الأمة . »

تعليق الجرائد الأجنبية على مشروع الاتفاق — ولقد علقت صحف العالم على مشرع الاتفاق. وكذلك علق عليه بعض ذوى الرأى من السياسيين.

فعلقت الصحافة الامريكية بلهجة الارتياح على المشروع وانشأت الصحافة الفرنساوية المقالات مظهرة فيها تمنياتها الطيبة لمستقبل مصر فى دورها الجديد.

وتناول السير فالنتين شيرول البحث فى المشروع كما نشرته جريدة التيمس فارتأى « انه يصعب على الانسان أن يرى أن المشروع لا يرضى

مطالب الشعب المصرى. اللهم الا أفرادا قليلين ممن لا يريدون أية تسوية مطلقا . » وقال : « نعم قد لا تزال هناك بعض أمور قليلة معقدة على اننا نرى أمامنا على الاقل تسوية على حد الرضاء والقبول . »

ثم قال : « ويجد المصريون فى المشروع مبدأ يستطيعون قبوله دون أن يشعروا بأقل شىء فيه مساس لكرامتهم اذا كان الغرض من تطبيقه اعطاءهم روح الأمان والاستقلال التى يحتاجون اليها . فى حين يجد الانكليز فيه المبدأ الوحيد الذى يتفق مع أحسن تقاليد الامبراطورية . ومع الوعود التى قطعت فى خلال الحرب التى قدمت مصر الينا فيها خدمة لا يستهان بها . »

وعقدت جريدة التيمس الفصول عن المشروع فقالت فى احداها « أما مسئلة السودان الانكليزى المصرى فهى ، الى حد كبير ، مسئلة قائمة بذاتها . »

وقالت فى سواها بعد أن ذكرت نقط الاتفاق :

« ومما ينبغى تأكيده ان النقط الملخصة هنا ان هى الا تخطيط مجمل للاتفاق الذى يرجى أن يتم فعلا . وانه لا بد من ترك تفصيلات كثيرة تمحص فى بيان المخابرات التى ستجرى قبل توقيع معاهدة المحالفة . ويتوقف البدء فعلا فى هذه المخابرات على تمكن رفاق زغلول باشا الذين يسافرون

قريبا الى مصر من حمل أشياعهم على قبول القواعد المقترح سير المفاوضات على أساسها . »

« . . . . . »

« وقد يتلاحظ أن السودان لم يرد له ذكر . على أن الوطنيين طلبوا ارجاع السودان الى مصر لأن الاستيلاء عليه ضرورى لها . نظراً لأن النيل تستمد مصر منه مايلزمها من الماء . وعلى كل حال فان السكوت عن ذكر السودان ليس مما يدعو الى الدهش الكثير متى لوحظ أن الاحوال هناك تختلف، من كل الوجوه ، اختلافا تاما عما هى عليه فى مصر . ولاشك انه من المستحيل، لا بل مما لا موجب له قط، أن يطبق فيه النظام الدستورى الذى يصلح لمصر . والواقع انه لا علاقة، فيما عدا مسئلة المياه، بين البلادين. وسيظهر بلا ريب ، متى قدمت اللجنة تقريرها ، ان هناك احتياطا كافيا سيتخذ لضمان حاجة مصر من الماء . والغالب أن يخصص مكتب قد يسمى مكتب التحكيم فى شئون ماء النيل . ويتألف من موظفين ممثلين لمصلحتى الرى بمصر والسودان للنظر فى جميع اجراءآت الرى المشتركة بين البلادين . »

وقالت المورننج بوست: « إن نتائج المفاوضات قد دونت فى مستند يصح أن يقال انه لا يوصف الا بكونه مذكرة . وليس هو الا مسودة اتفاق (والواقع انه فى عدة مواضع كتبت المواد والى جانبها صيغة اخرى لنفس

هذه المواد). فالاتفاق فى الوقت الحاضر لا يرجع الى مصدر غير لورد ملنر وزغلول باشا . ولم يعرض قط على الوزارة البريطانية ، التى تركت الأعمال فى الحقيقة قبل اختتام البحث بين لورد ملنر وزغلول باشا ، كما انه من الجهة الاخرى لم يعرض على الحكومة المصرية ، وان كانت نسخة منه فى الطريق الا ن الى مصر ، فكل مافى المسئلة انها عبارة عن اتفاق تجريبى لم تنظره ، ومن باب أولى ، لم تدرسه أية هيئة مفوضه . »

وقالت الدايلى تلغراف تحت عنوان (مستقبل مصر ـ اقتراحات تجريبية) :

« اننا نفهم أن المعلومات التى نشرت أمس (٢٣ اغسطس) عن الحل المزمع للقضية المصرية هى صحيحة فى جوهرها . ولكن ينبغى الاشارة الى انه لم يتم الاتفاق على قرار نهائى . وان الاقتراحات المذكورة ذات صيغة تجريبية ليس الا . وقد انتهى اليها الرأى بعد مفاوضات دارت بين لورد ملنر ورئيس الوفد المصرى سعد زغلول باشا . »

انتداب بعض أعضاء الوفد لاستشارة الأمه فى موضوع الاتفاق — وقبل وصول مندوبى الوفد لأخذ رأى الأمة وصل الى حضرات ويصا بك واصف والدكتور حافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس رسالة من معالى رئيس الوفد الذى كان يستشفى فى فيشى مؤرخة فى ٢٢ اغسطس ومعها بيان من الوفد . وهذا نص الرسالة والبيان :

« اهديكم أطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الأمة وارباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته . واظنكم تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة . أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم . وهذا موافق للحقيقة لانه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير كالقوة العسكرية . والتداخل فى التشريع للاجانب وفى القضاء المختص بهم . والتداخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انكليز . وجعل المعتمد الانكليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى . وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لمثلى انكلترا . وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الاخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكريتات باعادة تنظيم المحاكم المختلطه يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية . إذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم . ولكن اخوانى لا يرون فيه رأيى . ولم ارد ان اظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا . لكى لا يشمت الاعداء

بنا . ولو أن اخوانى اصغوا إلى قولى او لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام ، لفارقت لندره فى يوم ٢٢ يوليه الماضى . وهو اليوم الذى وردنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا . وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة . ولا أريد أن اشكو منهم اليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم . أهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج . وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان . وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة . وانى اعترف بأهمية هذه الاسباب . ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه . وما ضحت الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها . ولا يحملنا نحن : دعاة الاستقلال وحملة انويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر . »

« أما اذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم . فذلك شىء آخر لا تقع تبعته علينا . ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا

فى مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع، وأن يكون مركزكم (اذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكى لا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم . وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التى يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن . وانى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم . »

«وانى مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاؤون من الاوراق . ولأن أجيبكم عن كل ما تشاؤون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون فى عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور . »

(سعد زغلول)

أما البيان الموجه للأمة فهو بالنص الآتى :

« اخواننا الكرام . »

« نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها فى ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الامم . واجتمع أقطاب السياسة لتعزيز قواعد السلام ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم . وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها .

ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها حيثما وجدوا للسعى سبيلا . فتحملوا هذه الأمانة الكبرى . وخصصوا جميع أوقاتهم واعمالهم للوفاء بها . وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ما تعلمون . وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة . وقد أمدهم أبناؤها على اختلاف أديانهم وتباين اهوائهم، فى جميع المواقف، بمظاهر اتحادهم وتضامنهم. وضحوا فى سبيل نصرتهم كل مرتخص وغال عندهم . وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام. مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة . ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده . وبعد تليل قرروا الاعتراف بحماية انكلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده فى نشر القضية المصرية فى العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام . وعرفها الكثير من الشعوب التى لم تكن لها معرفة بها من قبل حتى استفز بيانه الكثير من الاحرار فى البلاد المتمدنة الى الانتصار لها والدعوة لأجراء العدل فيها . »

« فرأت الحكومة الانكليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها . فاتفقت كلمة الأمة على أن تقاطعها لعلمها بأن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية . ووضع نظام للبلاد فى دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر

المفاوضة الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة أن تعود لى حيث أتت ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انكلترا فيها . فابى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانكليزية بالنسبة لاستقلال البلاد . وأرسل لهذه الغاية ، كما تعلمون ، ثلاثة من أعضائه الى لندره . فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم بأنه ليس فى مصالح انكلترا بمصر ما يعارض استقلالها . ولهذا لم نجد بداً من الذهاب الى لندره والدخول فى المفاوضات . وقد باشرناها منذ وصلناها . ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : أولها من لجنة ملنر رفضناه بتاتا . والثانى منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل للمناقشة فى الاساسات التى بنى عليها وانه يلزم اما أخذه كله أو رده كله . لأنه تضمن ، فى اعتباره ، أقصى ما يمكن انكلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد أن هناك شكا فى جواز التساهل فى بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا . وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير انه ، نظراً لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها . وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته . وقياس المسافة التى بينه وبين

أمانيها ـ رأى اخواننا معنا ، خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأى فيها . »

« وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى الى ما بعد هذه الاستشارة . وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتى ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم ، بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم ، الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم . حتى تبدوا ، بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضركم وقابلكم ، رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه . واذا قبلتم دخلت المسئلة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد . »

« وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويكم وأن يكلل بالنجاح مساعيكم . أمين »

« سعد زغلول »

نشر هذا البيان فى الصحف المصرية يوم ٥ سبتمبر فذهب حملة الاقلام فيه مذهبين . فمن قائل إن سعد باشا أراد بعبارته « ان فيه مزايا

لايستهان بها » اظهار ميله للموافقة على قواعده بعد ان احتفظ برأيه فى الظاهر لما بعد ابداء الأمة رأيها فى المشروع . ومن قائل غير ذلك .

على أن فريقا من أساطين القانون قد حبذوا المشروع فى أبحاثهم على صفحات الجرائد .

مناقشة عبد الحميد باشا مصطفى لمشروع الاتفاق — فبمناسبة مانشر من قواعد الاتفاق المنقولة عن جريدة التيمس عقد صاحب العزة عبد الحميد بك مصطفى (١) فصولا طويلة يبحث فيها فى التكييف القانونى لها .

فبعد أن عرف الاستقلال التام والاستقلال الداخلى أو الحكم الذاتى وذكر العوارض التى تعترى الاستقلال فى ركنيه (الخارجى والداخلى) وتكلم عن التبعية المطلقة والحماية من تلك العوارض . انتقل الى الكلام عن نوع من المعاهدات التى اصطلح على تسميته بمعاهدات الضمان فقال :

« معاهدات الضمان : عقد تضمن به أحدى الدولتين حقا للأخرى بالدفاع عنه . فاذا كان الحق المضمون هو الاستقلال التام سميت المعاهدة ضمان الاستقلال Garantie d'indépendance. Protection of independence وقد يشتبه الأمر على السامع لاول وهلة فيخلط بين

(١) المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى

الحماية Protectorat وبين ضمان الاستقلال . الا أن الفرق بينهما واسع فالحماية تمنع السيادة الخارجية وتضع السيادة الداخلية تحت الرقابة . أما ضمان الاستقلال فانه لا يعطى الدولة الضامنة أى حق على الدولة المضمون استقلالها . ويجيز لها التداخل فى شئونها الخارجية أو الداخلية (وستليك جزء أول صفحة ٢٣ ـ وابنهيم جزء اول صفحة ٥٧٦) . »

« يتبين من ذلك ان ضمان الاستقلال غنم لا يستهان به . وتود كل أمة لو حصلت عليه . بل من المهارة فى السياسة أن تقنع دولة غيرها ان استقلالها من مصلحتها وتسعى فى حملها على التعهد بالدفاع عنها . وهذه فرنسا على قوتها حاولت أن تعقد مع انكلترا والولايات المتحدة معاهدة بالدفاع عنها عند الحاجة . ولكن لم يتم لها ذلك لأن مجلس الولايات المتحدة رفض الموافقة عليه . »

وقال : « ان ضمان الاستقلال قد يكون بمقابل وقد يكون بلا مقابل . » وضرب مثلا للأخير بضمان الولايات المتحدة لاستقلال جمهورية بناما حيث يمر فيها قنال بناما الموصل بين شواطىء الولايات المتحدة . ومن صالحها أن تبقى هذه الجمهورية الصغيرة مستقلة . ولذلك ضمنت استقلالها الخ . الخ .

وصول أعضاء الوفد الاربعة الى مصر ـ وفى يوم ٧ سبتمبر وصل أعضاء الوفد المنتدبون لاستطلاع آراء الأمة فى المشروع ، الى الاسكندرية فاستقبلوا

فيها استقبالا فخماً . وكان يوم وصولهم يوما من أيام الوطنية الممتازة . واحتفل الشعب باستقبالهم احتفالا دل على تقديره قدر الرجال العاملين ومعرفته بمكانة الوفد وجهاده الشريف فى سبيل قضية البلاد . وعندما وصلوا الى الفندق توافد الناس عليهم من كل حدب يستطلعونهم الانباء ويسألونهم عن روح هذا الاتفاق .

وبالجملة فان الحفاوة بهم بالاسكندرية كانت بالغة الحدود . وكانت تعبر عن شعور طبيعى غير مصطنع . لاتدبير فيه ولا احتيال . ولقد انعش وصول المندوبين الى مصر روح التفاؤل فى النفوس .

وفى يوم ٨ سافر الاعضاء المنتدبون الى القاهرة فكان وداعهم فى الاسكندرية فخما . وصحبهم الكثير من علية القوم والطلبة الى القاهرة . وهناك قوبلوا مقابلة لم يسمح الدهر لمندوبين سواهم أن قوبلوا بمثلها .

فلقد غص افريز المحطة وبهوها بالمستقبلين من الأمراء والأعيان والمحامين والطلبة والعلماء ورؤساء الدين والكشافة والعمال . وبالجملة من كل الطبقات . وكانت السيدات المصريات زينة لهذا الجمع المحتشد . وكانت الرايات المصرية ترفرف على الرؤوس وفى الايدى . فلما وصل القطار علا الهتاف من جميع القوم المنتظرين بالدعاء لمصر وللوفد مما هز القلوب وأثار الحماس .

ولقد كان الزحام داخل المحطة شديدا حتى تعسر على الاعضاء الوافدين الوصول الى ساحتها التى كانت هى وأفاريز الشوارع التى سيمرون منها مزدحمة بالقادمين لتحيتهم . وقد اصطفت فرق الجماعات من الطلبة وأعضاء النقابات وغيرهم على جانبى الطريق بأعلامهم وموسيقاتهم للسلام والتحية .

وهكذا قصد الاعضاء توا الى بيت صاحب المعالى سعد باشا زغلول . واجتمعوا هناك باعضاء لجنة الوفد المركزية . وقرروا الاجتماع فى مساء يوم ١٠ سبتمبر للاطلاع على بيان الوفد ومشروع اللورد ملنر فى الاتفاق . ريثما يستريح الأعضاء المنتدبون من وعساء السفر .

وبالفعل حضل الاجتماع فى الميعاد المحدد . وحضر هذا الاجتماع نحو ١٥٠ عضوا من أعضاء لجان الوفد الفرعية فى الجهات الذين حضروا خصيصا الى القاهرة لهذه الغاية .

فتلا صاحب العزة عبد اللطيف بك المكباتى البيان ومشروع الاتفاق . واعقبه حضرة الاستاذ لطفى بك السيد . ثم على بك ماهر . لتبيان بعض النقط والايضاحات . ودامت الجلسة أربع ساعات . ولم يحضرها أحد من الصحفيين . كما أن لجنة الوفد لم تنشر نتيجة ابحاثها فيها .

بلاغ مندوبى الوفد للأمة — انما نشر مندوبو الوفد فى يوم ١١ بلاغا للناس شاملا وهذا نصه :

« فى الطور الحاضر للمسئلة المصرية ، قد يكون من مقتضيات التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المنتدبين الى مصر ، ان لا تنشر بنصوصها القواعد التى اعتبرت اساسات للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل أن تأخذ هذه القواعد نهائيا شكل معاهدة رسمية ممضاة من معتمدى الحكومتين على الطريقة العادية — ولكن الحالة النفسية للرأى العام المصرى ، من حيث تعطشه للوقوف على نصوص تلك القواعد والرغبة فى جعل مهمة الاعضاء المندوبين من قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر انتاجا . كل ذلك يجعل نشر تلك النصوص ، برمتها وعلى حالها ، أمرا ضروريا كما يجعل تكرير البيان للدهشة المذكورة آنفا أمرا عديم الفائدة حتى يقر فى النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأى الامة نهائيا فى هذا الاتفاق . اذ محل ذلك هو أن يكون بعد امضاء المعاهدة لا قبله ، وأمام الجمعية الوطنية التى تنتخب خصيصا لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأى موكليه حتى يعلم ما اذا كان الرأى العام موافقا على أن هذه القواعد فى مجموعها تصلح اساسا للمعاهدة . »

« ١ — مذكرة بقواعد الاتفاق »

١ — قواعد الاتفاق — لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ويجب تعديل

ماتتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعضاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد . »

٢ ـ « ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل لغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات . وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية : »

٣ ـ « اولا ـ تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة . ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات . »

« ثانيا ـ تبرم ، بموجب هذه المعاهدة نفسها ، محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها . وتتعهد مصر لها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة

التى فى وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية . »

٤ ـ « تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية : »

« اولا ـ تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية . وعند عدم وجود ممثل مصرى ، معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى . وتتعهد مصر بان لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى . وتتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية . »

« ثانيا ـ تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الاراضى المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية . وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة . وتسوى ماستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد . كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . »

« ثالثاً ـ تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه ، فى الوقت عينه ، بالاختصاصات التى لصندوق الدين . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها . »

«رابعاً — تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير. ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب. ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بحفظ الأمن العام.»

«خامساً — نظراً لما فى النية من نقل الحقوق، التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى مصر، لتمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الأجانب.»

«صيغة اخرى لهذه المادة»

«نظراً لما فى النية من نقل الحقوق، التى تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل، بواسطة ممثليها فى مصر، لتمنع أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بان

لا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائراً فى مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات . »

«سادسا — نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر، ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين . »

« سابعا — الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الأجانب، الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة . وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس . »

٥ — «تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وأنفاذ الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة . »

٦ — «يعهد الى جمعية التأسيس فى وضع قانون نظامى جديد لتسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه . ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية . وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص . وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب . »

٧ — « تحصل التعديلات اللازم أدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات . وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الاجانب فى مصر) . »

٨ — «تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات . »

« وتشمل أيضاً أحكاما تقضى بما يأتى : »

« أولا — لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية . ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون . »

« ثانيا ـ يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب، فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى، بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين . »

« ثالثا ـ تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب فى انكلترا . »

« رابعا ـ المعاهدات والاتفاقات الحالية، التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف، تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين . وكذلك المعاهدات التى لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب . وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها »

« خامسا ـ تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن . على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر . »

« سادسا ـ تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ . وتنص المعاهدة أيضا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية . »

٩ ـ « التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية . وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة . »

١٠ ـ « تقضى المراسيم التالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية . ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس . »

١١ ـ « بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاجنبية . وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جمعية الامم . »

« ٢ — مسئلة السودان »

السودان — « أما مسئلة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن

الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الاراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة فى المستقبل . »

« ٣ — مهمة أعضاء الوفد »

« وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها انه ، لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملنر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على انها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها رأى الوفد ، أخذا بالأحوط . واستمسا كا برأى الوكالة على اطلاقه ، أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو قبوله بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الأمر على البلاد . فاذا قبلت البلاد ان هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة دخلت المسئلة فى دورها النهائى . ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة الرأى الأعلى فى الأمر . ولها دون غيرها الكلمة الأخيرة فى الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر بقبولها أو رفضها . »

« ٤ — الخطة »

« أما الخطة التى سيتبعها الأعضاء المندوبون فى الاستنارة برأى الأمة فهى الاجتماع باعضاء الهيئات ذات الصفة النيابية وبالرجال أولى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها . كما انهم مستعدون

لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة . نرجو أن يسدد الله آراء اولى الرأى لمصلحة البلاد . »

« تحريراً فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ »

« محمد محمود . احمد لطفى السيد . عبد اللطيف المكباتى . على ماهر . ويصا واصف . حافظ عفيفى . مصطفى النحاس . »

« خطاب ملنر لعدلى باشا بشأن السودان — هذا ويؤخذ من سير المفاوضات أن اللورد ملنر قد أرسل الى صاحب المعالى عدلى يكن باشا مع المشروع خطابا خاصاً بالسودان هذا نصه :

« ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ »

« عزيزى الباشا »

« بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان . كما هو ظاهر من المذكرة نفسها . ولكنى أرى ، اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل ، انه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة : وهو أن موضوع السودان ، الذى لم تتناوش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر . فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما . ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر . »

« ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ . فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة . »

« على اننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان . ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة . »

« الامضاء »

« ملنر »

وانه ليخيل لنا أن البلاد لم تكن فى وقت من الأوقات التى مرت ، منذ بدء الحركة الوطنية ، فى حالة من تنبه الافكار مثلما كانت عليه فى ذلك الظرف . فقد سارع جماعة الى مقابلة هذا المشروع بتمام الرضاء والارتياح فنشروا ، حتى قبل عرضه ، مقالات مطولة أتى فيها بعضهم بالأدلة العلمية وأتى البعض الآخر بأدلة منطقية على صلاحية المشروع لتحقيق الأمل فى الاستقلال . ذاكرين ان ماورد فيه من القيود التى تنقص من نواحى هذا الاستقلال ، ليست أفدح من القيود الواردة على استقلال كثير من الامم الحرة . كما بادر آخرون بمجرد نشر المشروع الى نشر ما يفيد عدم قبوله كأساس يبنى عليه اتفاق بين مصر وانكلترا قائلين ان هو إلا تنظيما للحمايه .

على أن الذاهبين هذين المذهبين كانوا فى الحقيقة أقلية لايعتد بها فى الأمة . أما السواد الاعظم فقد أخذ يناقش المشروع يفحص أبوابه ويبدى رأيه فى كل نقطة من نقطه .

رأى المصريين في الخارج — وبهذه المناسبة أذكر أنه ، لما أرسل الوفد مندوبيه الى مصر لأخذ رأى الأمة المصرية فى مشروع ملنر. كنت عدت من بودابست الى سويسره . فدار بخاطرى انه ، مادام الوفد بعث ببعض أعضائه الى مصر لأخذ رأى المصريين فى مشروع اتفاق انكلترا مع مصر ، فليس هناك مايمنع المصريين الموجودين فى اوروبا من ابداء رأيهم فى هذا المشروع إسوة باخوانهم الموجودين فى مصر . فاقترحت عقد مؤتمر فى سويسرا يجتمع فيه المصريون الموجودون فى اوروبا لفحص الموضوع وابداء رأيهم فيه . فكتبت لعلى الشمسى بك فى جنيف. واسماعيل شيرين بك فى تريتيبه . ومحمد راسم بك فى فريبور. وعبدالعزيز عزت باشا فى زوريخ بفحوى اقتراحى فوافقوا عليه . وطلب طلبة العلم المصريون الموجودون بفرنسا وايطاليا وجهات اخرى الاشتراك فى هذا المؤتمر .

لم اخف عن زملائى الذين خاطبتهم فى الموضوع أن رأيى سينحصر فى ثلاث نقط أساسية وهى:

اولا — أن تعلن انكلترا استقلال مصر .

ثانيا — المفاوضة بين مصر المستقلة وانكلترا على عقد اتفاق يضمن صوالح الطرفين .

ثالثا — ان مصر المستقلة تتخابر مع الدول صاحبات الامتيازات فى الغاء امتيازاتها وابدالها بنظام يضمن مصالحها .

فخيب اخواننا الفكرة . ولكن المؤتمر فشل لطرؤ فكرة غريبة وهى اتصالى بسمو الخديو السابق على ما علمت .

رسالة الامراء للامة — وفى يوم ١٣ نشرت رسالة وجهها أربعة من امراء البيت السلطانى الى الأمة المصرية. هذا نصها :

« الى مواطنينا الاعزاء »

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع الامة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ . »

وجئنا اليوم، فى هذا الوقت الخطير ، نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بانتسابنا لها . »

« وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير ،وأننا لازلنا متمسكين بها أشد التمسك . واننا لانبرعقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط . »

«هذا هو رأينا فى هذه المسئلة الخطيرة . وللأمة الرأى الأعلى . والله يهدينا جميعا الى الصواب . »

عمر طوسون اسماعيل داود سعيد داود محمد على ابراهيم

فلم تقابل هذه الرسالة بمثل ماقوبل به البلاغان السابقان اللذان أصدرهما الامراء . بل رأى فيها الناس أن المقصود بها التأثير على الرأى العام لحمله على اتباع خطة معينة حول المشروع .

وكثر اللغط فى ذلك . فجرت أحاديث بين بعض الصحفيين وبعض أصحاب السمو الامراء نفوا فيه هذا القصد . وقال سموهم إنهم فعلوا ذلك اظهارا لرأيهم كل أفراد الأمة . وانهم جعلوا لها فى نهاية رسالتهم الرأى الأعلى .

عرض المشروع على الهيئات والجماعات — هذا ولقد بدأ أعضاء الوفد المنتدبون فى استطلاع آراء الهيئآت والجماعات من الأمة . فحددوا لكل هيئة أو جماعة يوما يجتمعون فيه بهم ويناقشونهم فى الأمر ثم يصدرون قرارهم بما يرون .

فاجتمعوا أولا بالمحامين . وبعد تلاوة المشروع ومناقشته اجمع هؤلاء على أن المشروع فى حد ذاته صالح لأن يكون أساسا لعقد اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر اذا أدخل عليه بعض التحفظات .

واجتمع المندوبون بأعضاء الجمعية التشريعية فى يوم ١٧ سبتمبر . فحضر من هؤلاء ٦١ عضواً وافق منهم ٥٦ على شكر الوفد واعتبار القواعد الأساسية للمذكرة صالحة لمواصلة المفاوضات وإبرام المعاهدة . وعلى ضرورة التعديل فى بعض النقط . وقد وعد بعضهم بتقديم ملاحظاته كتابة .

ثم اجتمع أعضاء الوفد المنتدبون بالعلماء ورجال الدين والرؤساء الروحانيين . فاتفقت الهيئة بالاجماع على أن المشروع صالح للمفاوضة اذا دخل عليه بعض التعديل وازيلت منه بعض القيود . ورأت إيكال الأمر للوفد فى ذلك .

ثم اجتمعوا برجال القضاء فوافق هؤلاء على أن المشروع يصلح أن يكون أساسا للمعاهدة موافقة عامة .

وهكذا اجتمع أعضاء الوفد المنتدبون بكل الهيئات والجماعات . كل بدوره . وفى الموعد المحدد له . وكذلك اجتمعت الهيئات النيابية فى الجهات كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية واصدرت قرارها فى المشروع : وكانت كلها متفقة على أن المشروع يصلح لأن يكون أساسا لعقد المعاهدة المطلوبة على شريطة ادخال بعض التحفظات التى تعدل بعض نصوصه وتزيل منه بعض القيود . ماخلا الحزب الوطنى الذى اتفقت كلمة أعضائه ، سواء أكانوا ضمن الهيئات النيابية أم منفردين ، على رفض المشروع لانه عبارة عن تقرير الحماية المستترة على مصر .

التحفظات على المشروع — أما التحفظات التى ارتأى ذوو الرأى ادخالها على المشروع فانها تتلخص فيما يلى :

١ — الاعتراف صراحة بالغاء الحماية

٢ ـ اعتراف الدول باستقلال مصر لا انكلترا وحدها .

٣ ـ تعيين مدة التحالف بين انكلترا ومصر وكيفية سريانه اذا ما انتهت هذه المدة .

٤ ـ عدم ذكر عبارة (تتعهد مصر بالا تتخذ خطة أو تعقد محالفة تضر بمصالح انكلترا) حيث ان ذلك من موجبات التحالف .

واذا كان لابد من النص على ذلك فليكن بهذه العبارة : (على كل طرف من المتحالفين الا يتخذ خطة أو يعقد محالفة تضر بمصالح الطرف الآخر .)

٥ ـ تكون مصر حكومة دستورية ملكية تستمد سلطانها من الأمة وحدها ووزارتها مسئولة أمام هيئاتها النيابية .

٦ ـ النص على التحكيم وتعيينه فى حالة ما اذا خالف الممثل البريطانى الحكومة المصرية . ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبى حتى لايكون القانون فى حكم العدم .

٧ ـ حذف ماجاء بالعبارة : (نظرا للعلاقات الخاصة .... يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا) . حيث قد نص بالمادة الخامسة من البند الرابع على كل ماله من حق . واذا كان المقصود من المركز الاستثنائى ماجاء بعد (وهو ما لم نعتقده) فليقل بأنه يخول حق التقدم فى الرسميات على باقى الممثلين الآخرين ـ اذا كان هذا من اللائق ـ

٨ ـ النص على الغاء صندوق الدين وبالتالى وظيفة المستشار متى قامت مصر بسداد ماعليها للأجانب .

٩ ـ تشترك مصر وبريطانيا العظمى فى مخابرة الدول للتنازل عما لها من الامتيازات وانابة ممثل بريطانيا العظمى منابها فيماهو مخول لها بنص المعاهدة المصرية الانكليزية . ولايترتب تنفيذ المعاهدة على رفض دولة أو أكثر للموافقة على هذا الطلب .

١٠ ـ تحديد المساعدة الحربية التى تتعهد مصر « بالاشتراك » فيها مع بريطانيا العظمى داخل الحدود المصرية . وجعل حق اعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها .

١١ ـ ألا يكون لانكلترا فى السودان نصيب الأسد . بل تكون الشركة فيه على قاعدة التساوى . وأخذ الضمانات الكافية ليكون الماء كفيا لما يزرع وما سيزرع فى مصر . وفى حالة ما اذا لم تكف المياه مصر والسودان فيكون لمصر حق الاولوية عليه . مع ذكر أنه فى حالة عدم الاتفاق . لاتعتبر المفاوضة فى مسئلة السودان اعترافا بمشروعية اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

١٢ ـ تزاد لفظة مستقل على البند الحادى عشر من المادة السادسة بأن يقال (بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها . . . . وتعضيد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى عصبة الأمم كعضو (مستقل) .

١٣ ـ النص على التحكيم فى حالة الخلاف فى تفسير نص الاتفاقية .

وفى يوم أول اكتوبر نشر أعضاء الوفد المنتدبون على الناس بلاغا يعلنون فيه انتهاء مهمتهم ويشكرون الأمة على ماقابلتهم به من الحفاوة . وما أظهرته من الثقة بهم . ويودعونها فيه . وهذا نصه :

« لقد انتهت ، بحمد الله ، المهمة التى انتدبنا لها الوفد من الاستنارة بآراء الأمة والوقوف على ميولها نحو القواعد التى وضعت أساسا للاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى . ولقد صادفت هذه المهمة توفيقا لم يكن فى وسع أحد أن يشك فى أمره متى قدر تقديرا صحيحا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته الأمة المصرية فى مدارج تربيتها السياسية . وفى الحق ان هذه الاستنارة قد خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره بمظهر جلى عظيم لايخفى على أقل الناس ادراكا للحقائق السياسية . سواء كان ذلك فى هيئة تناول الشعب للمشروع أو كيفية بحث أولى الرأى وأهل العلم اياه واستقصاء مراميه أو فى الرغبات التى أبداها الرجال المسئولون فى شأنه وطريقة ابدائها . »

« إن مندوبى الوفد ، تلقاء مافوبلوا به من الحفاوة وتأكيد الثقة بالوفد وماوقفوا عليه من ميول البلاد ، يرفعون الى الأمة شكرهم الخالص على ما انعمت من الآء ثقتها التى لاتزيدهم الا ثباتا فى الوقوف عند

حدود ارادتها فى جميع أقوالهم وأعمالهم كما يرنمون اليها عبارات الوداع وآيات الاخلاص . »

محمد محمود احمد لطفى السيد عبد اللطيف المكباتى على ماهر
وليصا واصف حافظ عفيفى مصطفى النحاس

وبعد . فهل تجاوز الأعضاء المنتدبون ماخول لهم فى تفسير المشروع بدون تحيز له او انصراف عنه . هذا ماسنبحثه فيما يلى :

فاذا اتبعنا طريق الاستنتاج من كيفية سير العرض والتفسيرات التى قالها أعضاء الوفد للهيئات التى استطلعوا رأيها فيه بمصر لخرجنا مع من يرجحون انهم كانوا من الفريق الذى يرى ان الضمانات المعروضة فى المشروع لاتمس الاستقلال التام بشىء . قولا بأنها ناشئة عن مركز بريطانيا العظمى الممتاز فى البلاد أو الامتيازات الاجنبية أو ماسوى ذلك . والدليل على ذلك مايأتى :

اولا ـ ما كتبه لطفى بك السيد الى أحد اصدقائه قبل قيامه مع المندوبين ونشرته جريدة النظام فى شهر سبتمبر من هذا العام حيث يقول : « نالت مصر استقلالها داخلا . وخارجا . وستعرفون ذلك عند حضورنا . »

ثانيا ـ قوله للدكتور محجوب بك ثابت فى اجتماع المندوبين باجنة الوفد المركزية لعرض المشروع عند ماسأله عن النص على الغاء الحماية :

« إن الاعتراف بالاستقلال ينافى الحماية . » ولما الح عليه المجتمعون قال لهم : « ومع ذلك فليس من المستحيل النص على الغائها عند تدوين المعاهدة . » فكان هذا أول تحفظ بل أهم التحفظات جميعها وقد اجمعت عليه الأمة .

ثالثا — تفسير على بك ماهر التمثيل الخارجى أمام مندوبى الصحف « بأنه بمعناه المعروف عند الدول كافة. وأن ايراد الفقرة الأخيرة من البند الرابع الخاص بالتمثيل الخارجى وهى : (تتعهد مصر كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية . » إنما يراد منه الاتفاقات السياسية لا سواها . فطلب منه وضع تحفظ بذلك فوضعه .

رابعا — قول على بك ماهر كذلك عند اجتماعه بلجنة الموظفين بالاسكندرية ، بعد أن فسر لهم المشروع على انه استقلال تام مستندا الى النصوص الانكليزية التى كانت فى حقيبته ، « إن القيود التى سمعتموها ليست الاضمانات . وقد أكدلى لورد ملنر أن سببها عدم ثقة بريطانيا العظمى بمصر فى الوقت الحاضر . وبناء على ذلك فكلما زادت الثقة بنا فى المستقبل وتأكدت هذه الثقة بين الطرفين أزيلت هذه الضمانات . واحدة فواحدة : فالنقطة العسكرية تنتهى متى أمن الانكليز صداقة المصريين واخلاصهم . وكذلك المستشار المالى تلغى

وظيفته بمجرد انتهاء الديون . أما تعهد مصر بأنها تقدم، فى حالة الحرب ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، داخل حدودها ، كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية) فانه نص وضعه الوفد مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة مصر حتى تكون المحالفة على قاعدة التساوى فى الحقوق والواجبات وخشية الحماية . » فوضع تحفظ يحدد هذه المساعدة الهائلة الخطرة .

٣ — خامسا — ما قاله لطفى بك السيد عن السودان ، الذى هو من أهم الضروريات لمصر ، حين عرضه المشروع . من « إن الوفد قد حصل ، مبدئيا ، على ضمان مياه النيل بتعيين لجنة يكون فيها مهندسون مصريون يبدون رأيهم فى مسئلة رى اراضى القطر . وأما عن ملكية مصر له : فقد كان أمامنا أدلة عديدة على ذلك . نخص بالذكر منها بطلان معاهدة سنة ١٨٩٦ ووحدة أبناء النيل والأدلة التاريخية . الى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على احقيتنا فى هذه الدعوى . ولكن الانكليز قالوا عن ذلك إن معاهدة سنة ١٨٩٩ اصبحت شرعية بعد أمضاء معاهدة سيفر . وإن السودان قبائل شتى اغلبها يخالف الجنس المصرى . وإن السودانيين انفسهم سيطالبون بأن يكون (السودان للسودانيين) . وإنهم مرتاحون للحكم البريطانى . وإن قاعدة تعيين المصير

تبيح لهم ذلك » فكان من أثر هذا الحديث التحفظ الذى ينص على حفظ حقوق مصر فى السودان .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول بحق إن المندوبين قد روجوا المشروع بحسن نية . ولم يلتزموا خطة تفسيره وتأويله « بالنزاهة المعلومة منهم والدقة المعروفة عنهم » . كما جاء فى بيان سعد باشا الذى نشر إبان ايفادهم الى مصر .

فعلموا ذلك وهم يعلمون أن اللورد ملنر نفسه قد فسره بما يدل على انه « تدرج فى الحكم الذاتى » أى انه لم يصل بعد الى درجة الحكم الذاتى ! !

ولكن المؤيدين لهم والمشروع كانوا يعتذرون بأن لورد ملنر قد سلم أمامهم باستقلال مصر ولم يعارض فيه . وان المشروع فى حد ذاته غامض العبارة مرن الالفاظ قابل للمد والجزر . وانهم يؤملون أن يدور الزمان دورته فيتيح للمصريين ، يوما ما ، فرصة يزيلون فيها هذه القيود .

هذا ولم ينفرد مندوبو الوفد بترويج المشروع بل جاراهم فى ذلك نفر من جهابذة الكتاب والاصوليين ورجال القانون عندنا . ولم يغب عنا ، بعد ، رنين تلك المقالات الطنانة الرنانة التى دبجها يراع

ع . ب . وع . م (١) عن هذا الموضوع . وعلو كعبهما فى القانون لاينكر .

ولقد غلا بعضهم فى وصف مرامى المشروع فقالوا عنه « إنه خير من استقلال المانيا ويشبه استقلال اليونان » . وما الى ذلك مما يرمى الى ترويجه وتحبيذه .

عودة الاعضاء المنتدبين الى اوروبا واستئناف المفاوضات — حمل أعضاء الوفد المنتدبون هذه التحفظات فى جعبتهم وغادروا القاهرة فى صبيحة يوم أول أكتوبر . ولم يكن احتفاء الأمة بوداعهم بأقل من احتفائها بقدومهم يوم عودتهم من اوروبا يحملون مشروع الاتفاق . بل كانت مظاهر الاحتفال بالتوديع أعظم من تلك وأفخم . وكانت القاطرة التى جرت القطار الذى استقلوه ملفوفة بالاعلام المصرية . ومزينة بالرياحين والازهار وسعف النخيل . وكتب فى مقدمتها (ليحى الوفد المصرى) بخط جميل بين هلالين رسم فى وسطهما صليب . وقوبلوا فى المحطات التى وقف عليها القطار بمظاهرات الحفاوة والتكريم . وارتفعت الأصوات فى طريقهم بالدعاء لهم وللوفد ولمصر حتى بلغوا الاسكندرية . وهناك قوبلوا بمثل ماقوبلوا به فى القاهرة وأقيمت لهم فى المساء مأدبة فى سن استيفانو

(١) هما مع حفظ الالقاب : عبد الحميد بدوى وعبد الحميد مصطفى .

وكان المكان مزدانا بالرياحين والاعلام والازهار . فالقيت الخطب والمقاطيع الشعرية .

ومنها استقلوا الباخرة « لوتس » . فرفعت الباخرة العلم المصرى إجلالا لهم وتعظيما لشأنهم . وظلت ترفعه حتى وصلت الى مرسيليا فى يوم ٦ أكتوبر .

وصلوا الى باريس فى يوم ٧ فاطلعوا زملاءهم على نتيجة مهمتهم . ولم يألو الوفد جهداً فى فحص ماحمله مندوبوه اليه من التحفظات . وكانوا يجتمعون صباحا ومساء لهذا الغرض . وصرفوا أيام ٧ و ٨ و ٩ اكتوبر فى ذلك حتى إذا أتم الوفد بكامل هيأته الاطلاع على المحاضر التى حملها مندوبوه السبعة المتضمنة استشارة الأمة وآراء الهيئات فى مشروع الاتفاق . أوفد اللورد ملنر مندوبا خاصا من قبله لدعوة الوفد الى مواعاته فى لندره لاتمام المفاوضات . فقرر أن ينتقل فى يوم ١٣ أكتوبر بأكمله الى العاصمة البريطانية ومعه عدلى يكن باشا لهذه الغاية .

ولكن حدث أن شغل اللورد ملنر بأمر ذى بال فكان ذلك سببا فى تأخير سفر الوفد .

غير أن عدلى باشا سافر الى لندره وحده ليمهد الطريق أمام الوفد . ثم سافر اليها سعد باشا وثلاثة من زملائه يوم ٢١ اكتوبر . وهناك تقابل مع لورد ملنر مقابلة دامت ساعة كانت المناقشة فى أثنائها حادة من الجانبين .

أبلغ سعد باشا اللورد أن الأمة أبدت تحفظات على المشروع . فأبى اللورد بحثها متمسكا بوجوب قبول مشروعه كله أو رفضه كله . مدعيا « أن مأموريته قد انتهت وانه يجب عليه تقديم تقريره الذى استبطأ قومه ظهوره . وانه من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد إيرادها . فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة . خصوصا أن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل : »

فرفض سعد باشا هذه النظرية . وتمسك بفكرة أنه مادام الوفد هو الذى سيعهد اليه بالدفاع عن المشروع وترويجه فى نظر الأمة فهو لا يستطيع الاقدام على ذلك الا اذا ادخلت عليه التعديلات التى طلبتها الأمة .

ولقد ظهر من خلال المناقشات فى ذلك اليوم أن لورد ملنر يحاول ما استطاع ان يتخلص من الوفد ورجاله ويتفاوض مع سواهم .

وانتهت هذه المقابلة على ان يعرض كل منهما نتيجتها على أصحابه أما سعد باشا فكانت نتيجة اجتماعه مع زملائه أن يستخلص من التحفظات ثمانية رأى أن يصمم على تقديمها للورد ملنر طالبا منه إدماجها فى مشروعه بحيث يقدمه الى حكومته معدلا بها . وأما باقى التحفظات أو الرغبات فرأى أن لا بأس من ابقائها لدور المفاوضات الرسمية .

ثم دعى سعد باشا وأعضاء الوفد لحضور جلسة اخرى فى ١٢٥ اكتوبر . فلبوا الدعوة وكانت المناقشات فى هذه الجلسة طويلة حادة . وانتهت بان

قبلت اللجنة الانكليزية سماع الطلبات الجديدة ومناقشة الوفد فيها . ولكنها أعلنت انها لاتقيد نفسها بشيء جديد بل هي مقيدة بالمشروع وحده وحسب . وعليه تقرر استدعاء باقي أعضاء الوفد من باريس مادام باب المناقشة صار مفتوحا .

ولما تم عقد الوفد ارسل سعد باشا للورد ملنر خطابا فى اول نوفمبر هذا نصه :

« عزيزى اللورد . »

« قد أرسلتم فى شهر اغسطس الماضى ، عن يد صديقنا عدلى باشا ، مشروعا متضمنا القواعد التى رأيتم فخامتكم وزملاؤكم أنها صالحة لتكون أساسا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر . ولما لم يكن فى استطاعتنا قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على ارجاء المفاوضات الى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة . وقد ندب أربعة من أعضائه للسفر الى مصر لهذا الغرض . وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والاخلاص . ولأجل الوصول الى هذه الغاية رأت الأمة من الضرورى ادخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها . وهذه التعديلات ترجع ، فى قسم عظيم منها ، الى تحديد معنى بعض النصوص ومرماها بما يزيل الابهام ولا يجعل محلا لتغيير لا يكون متفقا مع قصد المتعاقدين . »

« ولقد أنعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت اليه . وفحصها فحصا جيداً . واستخرج منها بعض النقط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة . وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هـذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ اكتوبر التى تفضلتم فيها بان أقررتم التفاسير التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر . ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس . وهم الآن بلندره . فارجو أن تتفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من اتمام عرض مطالب الشعب . . . . . الخ . »

« سعد زغلول »

فلما اجتمع الوفد بلجنة ملنر بدأت المناقشة فى التحفظات فظهرت المعارضة الشديدة فى أجابتها . وقد أخذت مسئلة الغاء الحماية دورا خطيرا فى هـذه المناقشة . فقد رفض اللورد رفضا باتا أن يضع فى المعاهـدة نصا بالغائها . فكان هذا الرفض داعية لريبة الوفد وظنونه فى نيات اللجنة . وعلى ذلك أصر الوفد من جهتـه على طلب الغاء كل أشارة الى الحماية الغاء تاما من معاهدة فرساى وكل المعاهدات الأخرى التى ورد فيها الاعتراف بها . واصرت اللجنـة من جهتها على رفض هذا الطلب فاشتدت الأزمة .

وقد راعى الوفد فى تصميمه على وقوف هذا الموقف ان مجرد ذكر نص بالغاء الحماية فى المعاهـدة الانكليزية المصرية لا يغير شكل المسئلة

المصرية . لأن استقلال البلاد لا يتحقق اذ ذاك من الوجهة الدولية الا اذا اقرت الدول الغاء الحماية واعترفت باستقلال البلاد . ولا يكون ذلك الا بالغاء نصوص الحماية من المعاهدات الدولية . والا كان هذا الالغاء بمثابة منحة تستطيع انكلترا ان تستردها وتعدل عنها متى شاءت .

وبعد أخذ ورد فى الموضوع أظهر لورد ملنر استعداده لقبول النص على الغاء كلمة الحماية فى الاتفاق . ولكنه تشدد فى بقاء الحالة على ما هى عليه فى العلاقات القائمة بين انكلترا والدول .

فكان هذا التصرف داعيا لازدياد الريبة والشك فى مقاصد اللجنة لأن المسئلة ليست مسئلة الفاظ تغير فيقنع المصريون بتغييرها أو تحذف فيفرحون لحذفها . انما هم لا يأبهون الا للجوهر . وغرضهم الاساسى ان تلغى الحماية بمعناها لا بلفظها . وفى نظر العالم اجمع لا فى نظر الانكليز وحدهم . وبغير ذلك لا يقتنعون بأن لهم استقلالا قانونيا بالمعنى الصحيح .

وعند ما وصل الخلاف الى هذه النقطة تمسك كل فريق برأيه وظهر ان المفاوضات على وشك الفشل . وهنا تدخل عدلى باشا فحصل من اللجنة على تصريح بأن الحكومة البريطانية تعد وعدا صريحا بأن الغاء الحماية الغاء رسميا سيكون أساسا للدخول فى المفاوضات الرسمية . فلم تلق هذه الفكرة نفورا لدى بعض أعضاء الوفد . فى حين انها لم تكن متفقة تمام الاتفاق مع

قراراته السالفة على ان هناك قولا تردد مع التأكيد (١) أن معالى رئيس الوفد كان ممن يرون عدم ضرورة التشبث بادخال التحفظات الثمانية الآن حتى يمكن البدء فى المفاوضات الرسمية . على أن فريقا من أعضاء الوفد كانوا اعداء اشداء للدخول فى المفاوضات قبل تحقيق التحفظات .

اشاعات ضد الوفد — وفى هذه الاثناء أخذت بعض الأيدى فى مصر تلعب فى الخفاء . محاولة اقامة حرب على الوفد وأعماله . متخذة من تعريف التحفظات التى أبدتها الأمة بكلمة «الرغبات» سلاحا لهذه الحرب الشعواء يناوئون الوفد . فكتبوا عرائض وجهوها لرئيس الحكومة الانكليزية واللورد ملنر ورئيس مجلس العموم الانكليزى ورئيس مجلس اللوردات كذلك . ينكرون فيها عمل الوفد وصفته ويقولون فيها . « اذا جاءكم هذا الوفد بجديد فلا تصدقوه» الى آخر ماورد فى تلك العرائض .

ثم أشاعوا الاشاعات عن أحاديث عزوها الى سعد باشا تخالف آراءه المعرفة ومبادئه المشهورة . وزعموا انه انكر خطة حضرات المندوبين الذين أرسلهم الوفد الى مصر للأستنارة برأى الامة . واستندوا فى اثبات ذلك على سفر جزء من أعضاء الوفد الى لندره بصحبة سعد باشا دون الجزء الآخر . وقالوا انه غير راض عمن بقى فى باريس .

فاستفسرت لجنة الوفد المركزية من الرئيس عن حقيقة هذه الاشاعات. فجاءها الرد من معاليه فى ٢٦ اكتوبر بالنص الآتى :

---

(١) انظر كتاب ابى الفتح (مع الوفد)

« هذه اشاعات غير صحيحة »

« فانى لم أقل لـكائن من كان الا ماتضمنه النـداء الذى وجهته الى الأمة عند الاستنارة برأيها . كما انى لم أعترض على خطة المنـدوبين التى اتبعوها فى الاستنارة . »

« ولم أخير بين فريق وفريق من أعضاء الوفد . وسيحضر الى هنـا فى أقرب وقت بقية هيئة الوفد التى فى باريس . »

« فارجوكم أن تـكذبوا ماشيع . » « سعد زغلول »

الشك فى ميول سعيد باشا ونفيه لهذه التهمة — والغريب أن كل حركة كانت تقوم ضـد الوفد ، وكل اشاعة سوء كانت تشاع حوله ، كان بعض الناس يعزون مصدرها الى صاحب الدولة محمد سعيد باشا. مع ماسبق له التصريح به فى ابان تربعه فى دست الوزارة .

فقدعزت له جريدة الأخبار امورا رأى من الواجب عليه أن يكذبها فأرسل الى الجريدة المذكورة برقية من الاسكندرية أرسل صورتها الى باقى الجرائد . هذا نصها :

«عزت الى جريدة الأخبار، فى العدد ٢٠٦ الصادرة اليوم، أنى لا أقبل الاستقلال التام إذا جاء به معالى سعد باشا . فاصرح بأن هذا غير صحيح . وأن ليس بينى وبين معالى سعد باشا مايحمل على هذه الفرية . والذى قلته

وأقوله دائماً : إنى ، كباقى أفراد الأمة ، أتمنى من صميم فؤادى استقلال بلادى يجىء على يد أى كان . فأرجو نشر هذا بجريدتكم . »

« ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٠ » « محمد سعيد »

ولكن جريدة الأخبار لم تنشر هذه البرقية . فنشرتها جريدة الأهرام وعلقت عليها تعليقاً يدل على انها غير مقتنعة بهذا التصريح . وطلبت من دولة الوزير الافصاح عما اذا كان للوفد أو عليه . فارسل اليها دولته كتابا أبان فيه رأيه الصريح . قال فيه :

« . . . . فاعلموا أولا ، وليعلم كل انسان غيركم ، أنى لاأعرف أن الوفد فريق قائم بذاته من هذه الأمة يمكن أن أكون له أو عليه . بل الذى أعرفه أن هناك فريقا واحدا هو الأمة بمجموعها . وان الوفد لم يكن ، فى وقت من الأوقات الى هذه الساعة ، الا نائباً عن الأمة ناطقاً بلسانها ما دام قائما عند طلباتها . وهى على كل حال صاحبة الحق المطلق فى تقرير مصيرها . »

« وأظن انه لايحترم الحقيقة كثيراً من يدعى انى اردت أو أريد للوفد غير النجاح الكامل فى خدمة البلاد . وأعمالى فى وزارتى الأخيرة شاهدة بذلك . »

« أما رأيى فى مشروع الاتفاق الذى جاء به مندوبو الوفد ، مع العلم بأن هذا المشروع عام الالفاظ مبهم العبارة قابل لتأويلات مختلفة وتفسيرات

متباينة وان كل العناصر التى يجب أن يتكون منها الرأى فى هذا الموضوع لاتزال ناقصة ، ـ أقول إن رأيى فى هذا المشروع ، مع العلم بذلك ، هو انه لاينيل الأمة ما كانت ، ولا تزال ، تصبو اليه من أن تعيش فى بلادها حرة مستقلة . »

« أما اذا اضيفت اليه التحفظات الأساسية ، التى وضعتها الأمة بلسان اصحاب الرأى منها ، وصيغ الاتفاق على قواعد هذه التحفظات فانه يصبح اتفاقاً مقبولا . »

رأى عبد العزيز بك فهمى فى المشروع — ولقد تشعبت آراء أعضاء الوفد فى مشروع الاتفاق نفسه . فقدم صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى فى شهر اكتوبر ، بعد عودة الأعضاء المنتدبين من مصر وقبل المقابلات الأخيرة مع لورد ملنر ، تقريرا ضافيا بحثه فيه فى جميع مراميه ونواحيه . وجدنا من النافع رصده هنا بنصه لاهميته وهذا هو :

١ ـ « رأى الانجليز أن المصريين هبوا يطلبون الاستقلال التام لمصر والسودان لتحريرهما من كل حماية أو مراقبة . وان حركتهم فى هذا السبيل جدّية لم يسبق لها مثيل . فعالجها رجالهم السياسيون معالجة هى غاية فى المهارة والحذق . ذلك انهم ابتدأوا فأخذوا شبه اجماع دولى بتأييد حمايتهم التى ضربوها على مصر بغير رضائها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . ودعموا هذا الاجماع باخذهم ، آخر الامر ، إقرار تركيا على هذه الحماية

وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . وأصبح المعروف رسميا بين جمهور الدول أن مصر قطر من الاقطار الخاضعة لحماية انكلترا . وان السودان مشترك الادارة بينهما . وان أهل السودان فى الخارج هم كأهل مصر تحت حماية انكلترا . »

« ٢ — ومهما يكن من مخالفة هذا الاجراء للحق والعدل ، فانه هو الواقع الذى لاريب فيه . وهو ، وان كان مستنكرا فى عرف نظريات القانون الدولى التى تقضى بان الحماية لاتكون الا بعقد بين الحامى والمحمى ، الا أن الدول متى تعاقدت ولو على مظلمة لهى مرتبطة بمعاقداتها . وهذه المعاقدات تصبح فى حق المتعاقدين قانونا واجب الاحترام . فالقانون الدولى الرسمى الآن لايعرف لمصر شخصية دولية فاعلة . بل المقرر فيه انها تحت حماية انكلترا حماية من النوع الحديث الذى جرى عليه العرف الدولى فى القرن الماضى . »

« ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها علاقة بأية دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الانكليز دون سواهم . »

« ٣ — بعدان برر الانكليز دوليا حمايتهم لمصر وتأبطوا هذا السلاح الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وفدهم . وكان من نتيجة المفاوضات ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الأمة المصرية ليتعرف رأيها فيه . »

« إن سياسة الانكليز فى هذا المشروع لاتخفى على من ينظر فى الامور بعين الناقد البصير. وهى تنحصر فى هذه الصيغة : (أخذ اقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها . كما أخذوا اجماعا او شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان . ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل او الخارج معا) . »

« ٤ ـ ولما كان الانكليز أناسا عمليين لايهمهم التعلق بالالفاظ دون المعانى . وكانوا قد شاهدوا أن الأمة المصرية تنفر من لفظ الحماية. ولاتريد الا الاستقلال التام الذى من أهم مشخصاته التمثيل الحر فى الخارج . فقد أطرحوا لفظ الحماية من مشروعهم. وصرحوا لمصر بتمثيل نفسها فى الخارج. ولكنهم فى عملهم لم يخرجوا مصر من حمايتهم مطلقا. بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يعتورها الا مجرد التنوع فى مشخصاتها . اذ الواقع أن كون بلد ما تحت الحماية أو ليس تحت الحماية هذا أمر يرجع فيه إما الى ما هو متفق عليه دوليا بشأنه وإما الى ما هو مقرر فى عقد نظامه السياسى . »

« ٥ ـ فالمتفق عليه دوليا فى كافة المعاهدات الأخيرة ان مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وهى حماية من النوع الحديث السابق الاشارة اليه . وما لم يلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى ، أو على الاقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الالغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول ، فهو لن يزال لاصقا بمصر من

جهة الاتفاقات الدولية . وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الالغاء . بل عارضت فيه بشدة . وأرادت منا أن نقنع بأن هذا الالغاء حاصل بطريق الانتهام من جهة كون التمثيل الخارجي معتبرا انه من مشخصات الاستقلال لا من مشخصات الحماية . قول لا مقنع فيه البتة . ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجي تمثيلا حرا خاليا من كل قيد . ولكنه تمثيل أبتر نحن فيه أبداً اسراء السياسة الانكليزية . نتبعها حيثما توجهت . نعادي من عاداها ونوالي من والاها . ولا نستطيع ، إن مست أمة شرفنا ، أن نناوئها أو نعلن عليها حربا الا برأى انكلترا حتى لا نخلق لها المشاكل . بل لا نستطيع أن نعقد أى عقد يكون فيه مايضر بها . كما لا نستطيع أن نتخذ ولياً لمصالحنا غير ممثلي انكلترا في البلاد التي لا ممثل لنا فيها . لسنا اذن احراراً في سياستنا الدولية . بل مضطرون ، في كل حركة نتحركها وفي كل عقد نعمله حتى من العقود الدولية التي كان لمصر سابقاً أن تباشره بنفسها ، أن نتحرى عما اذا كان يضر بالمصالح الانكليزية أو لا يضرها . وواجب علينا ، قبل كل حركة وكل عقد ، أن نرجع الى المشاورة مع انكلترا لانا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها . ولا نستطيع التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار . بل ان فاتنا نحن ان نستشيرها فيما نحن عازمون عليه . فلا يفوت عمياتنا من الدول أن تقتضي منا هذه المشورة الأولية حتى لا تعرض نفسها للمشاكل مع انكلترا . فمشورة

انكلترا فى كل مظاهر سياستنا الخارجية أمر حتمى يوجبه حسن قيامنا باداء عهدنا هذا الذى تعاهدها عليه . ومتى كان الأمر كذلك فلا يستطيع أحد أن يقول بحق اننا أحرار فى سياستنا الخارجية . ولا أننا خرجنا فيها من المراقبة الانكليزية الشديدة. ولا أن مثل هذا التمثيل الخارجى المراقب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دوليا . »

« اذن فحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ان لم يحصل الغاؤها بنص خال من الابهام والمواربة ، فانها تبقى قائمة مقررة لدى الدول . والمشروع الذى نحن بصدده هو مصداق صحيح لها . وبقاؤها يجعل مركز انكلترا ثابتاً فى مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر فى شئون مصر . والعبث بنظامها ودستورها لأدنى علة. ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة من مصر باعتبار ان مشاكلها مع انكلترا مشاكل داخلية صرفة . »

« ٦ — أما الغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعا الى تعاقدها مع انكلترا لاغير . فاذا قدرنا حصول هذا الالغاء، مع بقاء المشروع على ماهو عليه، فلا شك عندى انه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الانكليزية أيضا . ولا عبرة بلفظ « الاستقلال » الوارد فيه . »

« ذلك لأن أشكال الحماية لاحصر لها . والدول تبتدع منها ماتراه أنسب لمصالحها وللظروف . وليس صيغة مقررة لاتنعقد بدون استعمالها .

بل وجودها يتحقق بتحقق معناها فى أى ثوب كان من أثواب العبارات. وكثيراً ما تستعمل لها عبارات فخمة المبنى مسمومة المعنى . مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعا . وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو : (أن تكون دولة صغرى تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التى تدفع عنها الطوارىء والتعديات على الدوام والاستمرار .) فكلما تحقق هذا المعنى فى أى صيغة كانت فيه تحلق الحماية . ولاشك عندى انه معنى يتجلى واضحا فى المشروع الذى نحن بصدده . »

« أما عبارة (الاستقلال) فيجب ان ندرك قبل كل شىء هاتين الحقيقتين وهما : (اولا) ان الحماية يستحيل قانونا التعاقد عليها الا اذا كانت الأمة الصغرى مستقلة . أى ذات كيان خاص وشخصية متميزة . لان استقلال الأمة، أى انفرادها بشخصية خاصة متميزة، هو شرط اساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد . فتونس ومراكش مثلا لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما الا وهما دولتان مستقلتان . (ثانيا) ان الحماية لاتمحو شخصية الأمة ولا استقلالها . بل بالعكس أول غرض من اغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال . فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا . »

« متى علم ذلك امكننا بالبداهة ان نعلم لماذا لا ينكر الانكليز على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها . بل صرح جلالة الملك

فى خطابه للسلطان حسين انه عامل على منع كل ما يمس بهذا الاستقلال . كما أمكننا أن نفهم ان اعترافهم فى مشروع الاتفاق باستقلال مصر ليس الا من باب تحصيل الحاصل . لان مرادهم به هو تفرد مصر بشخصية خاصة . وهذا أمر ضرورى بدونه لا يستطيعون قانونا التعاقد مع مصر . »

« إذن ليس (الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو مما يهم فى قضيتنا . لان الاستقلال ، كما رأيت ، حاصل للأمم التى تحت الحماية . انما الذى يهم هو (حرية الأمة فى سياستها الداخلية والخارجية) . فاذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فالاستقلال جدّى سليم . والحماية ضرب مما كان معروفا الى أوائل القرن الماضى باسم الحماية البسيطة . وهى قد تكون مفيدة جدا للدولة الصغرى . اذ تأخذ بيدها حتى تقوى ولا تحتاج بعد لها . وسبب هذا النوع من الحماية فى الغالب ليس فكرة الاستعمار . بل حفظ الموازنة الدولية . أما اذا كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لا معنى له سوى تفرد الأمة بشخصية خاصة ونظام حكومى خاص . وسبب هذا النوع من الحماية هو غالبا فكرة الاستعمار . وهو يعرض الأمة الصغرى لأشد الأخطار . إذ قد يأتى زمن تزول فيه شخصيتها وتؤول الى الضم . ولا يهولن أحدا قولى إن الاستقلال فى هذه الصورة لفظى . فان معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التى وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى . قد تقرر فيها ان هذه الجمهورية (هى دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا

العظمى) . مع أن نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحمايات . اذ كان المندوب السامى الانكليزى هو الحاكم بأمره فى تلك الجزر . يتدخل فى كل شىء حتى فى تعيين أعضاء الجمعية التشريعية . »

«لاشك اذن ان استقلالنا هو ، بمقتضى المشروع ، تحت حماية انكلترا . ولا شك ان هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هى أقرب الى النوع الحديث . فان حرية السياسة فى الخارج عليها مراقبة شديدة أشرنا اليها فيما تقدم . وأما فى الخارج فالمشروع مفعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد . »

« فأولا ـ اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية فى الاراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد فى الداخل . بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليه أو ملكية فيه . وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقل حر . وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من انها فى ذاتها قوة أجنبية . مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها . والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم . اذ للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها . وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية . وللانكليز ، مع هذا الابهام ، أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود

القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية . وأن يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة فى القطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات . ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية . »

« ان كل مازال عن مصر ، فيما يتعلق بهذه القوة ، أن مصاريفها لن تكون على مصر . وانها تستطيع اعلان الاحكام العرفية فى البلاد . ولاتقتضى من البلاد مطاليب مما هو مقرر قانونا أن يكون من حقوق عسكر الاحتلال . وما عدا ذلك فهى قوة عسكرية تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند مسيس الحاجة . من يقل أن الاقرار بوجود هذه القوة لاينافى سيادة البلاد الداخلية . أو انه ليس رمزا على اشتراك انكلترا فى هذه السيادة . او انه ليس من مشخصات الحماية . فكلامه هذا غير مسلم به . »

« ثانيا ـ تشترط بريطانيا العظمى ، فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة ، أن تعين مصر ، بالاشتراك معها ، مستشارا انكليزيا بالمالية . وتشترط ، بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن ، الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه ، فوق وظيفته الاصلية ، وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معا . لقول العبارة : (ويكون تحت تصرف

الحكومة المصرية للاستشارة فى أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييدا فعليا) . »

«فالوزارات الثلاث ، التى هى روح الادارة الداخلية فى البلاد وهى المالية والداخلية والحقانية ، سيكون لها مستشاران من الانكليز . لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما . بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . ومهما يقال من أن هذين المستشارين لن يكون لهما أية سلطة تنفيذية . وان الوزراء معهما سيكونون أحرارا لانهم غير مسئولين الا أمام البرلمان . وأن هذه المسئولية تقتضى قانونا وعملا عدم الانصياع لآراء المستشارين . ومهما يقال فوق ذلك من أن المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء . فان أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية . سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانكليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم . ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم . ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم . (بقطع النظر عن القضاء المختلط) . ويكفى هذا ليتحقق للانكليز . ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية . وهذه المراقبة ، مهما قل أثرها ، طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية . »

« على أن القول بان المراقبة المذكورة انما هى نظرية فقط . انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى . إن

هذين المستشارين ، حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما ، فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما والأخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الانكليزية الموجودة بالبلاد . والوزراء على كل حال ضعاف — لابد أن ينتج عنه فى العمل أن يتصاغر الوزراء لارائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان . ويجتهدون فى ترويج أرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه . وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها خطة مخصوصة . هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انكلترا القوية . وتلبث ، أبد الآبدين بقوة الاتفاق ، تابعة للاراء الانكليزية فى أمورها الداخلية . هذا قول مبنى على مشاهدة مايجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف . وعلى كل حال فواقع الأمر أن امورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية ستكون تحت مراقبة الانكليز ولو تضاءلت هذه المراقبة . وان هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية . »

«على انى ، فيما قدمت ، استنتجت أهون مايمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين . والا فالمتمعن يرى أن موظف الحقانية سيكون فى الواقع مستشارا لكل وزارات الحكومة . فان كل وزارة من وزارات الحكومة ، حتى الاوقاف ، انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها . والنظام ليس شيئا آخر سوى مراعاة الأمة ، حاكمها ومحكومها ،

لما تقضى به القوانين . فاذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهـذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الاول . أما فى المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط . وهى ضرورة احاطة هذا الموظف علما بكل مايتعلق بادارة القانون بالنسبة للاجانب) . وهى وظيفة لاتقف عند حد الشورى . بل تقتضى بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين . وأنها بذلك وظيفة تنفيذية محضة . نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة ، تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية . وما أظن أحداً يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة . »

« ثالثا ـ لا تقتضى أى محالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الاخرى الا محالفاتنا فمشترط ، بالفقرة السادسة من المادة الرابعة ، أن من آثارها هذا . »

« إن كون ممثل انكلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى . وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر ، داخلا وخارجا ، تحت المراقبة الانكليزية دون سواها . وهذا الاشتراط لايعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هـذا القبيل . »

« رابعا ـ ان ما اشترط، فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة، من أن مصر تكون دولة دستورية ذات انظمة نيابية. وما اشترط، بالفقرة السادسة من المادة الرابعة، مما يجب أن يشمله دستور البلاد، كل هذا تدخل فى امور هى من الأمور الداخلية التى ليس لاحد التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة. وهو باب آخر مفتوح للانكليز يتسللون منه للمراقبة وللتدخل السياسى العسكرى فى شئون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخل بقواعد الدستور. »

« خامسا ـ ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الاجانب الامتيازية بمصر، كمقتضى المادة الخامسة من المادة الرابعة، مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب. وغل يد المصريين أيضاً عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى. بحيث يصبح المصريون والأجانب معاً فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانكليز. وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانكليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى. بل مركز الحليف الحامى. ومن يقل بغير ذلك فواهم. »

« فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع. وأن مصر معه باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتدخل الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجا. سواء ألغى اعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

بالنص الصريح أو لم يبلغ . غاية الأمر أن بالغائه صراحة يرق ذلك الغشاء الذى بآذان الدول. وقد يبلى ويتهتك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصغى لشكوانا اذا ظلمنا الانكليز . »

«٢ ـ أقول ذلك، وفى آن واحد ، أعترف بان فى المشروع مزاياهى أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ماتسمح به حالة البلاد التى سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة. وان تكون الوزاره مسئولة أمام نواب البلاد. وأن يكون لنا فى الخارج ممثلون وان كانت ايديهم مغلولة فى السياسة ووظائفهم فيها خيالية أكثر منها حقيقية . وأن يكون لنا فى ظرف سنتين ان نخرج من شئنا من خدمتنا من الضباط والموظفين الانجليز والأجانب. وأن يكون لنا جيش غير محدود العدد . »

« ولكن من يرجع نظره الى الماضى يرأن مصر كان لها دستور سياسى يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بامورها الداخلية . فكان لامیرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة . وأن يجعل الوزارة مسئولة لديه . (وهذا قد كان حصل فعلا) . وكان قانونا لحكومتها أن تعين من الموظفين الأجانب من شاءت وتعزل من شاءت . وكانت حرة فى كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها تحت المراقبة الثنائية وهى مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت عرضية صرفة . وماعدا الحربية فكان جيشها محدود العدد. وكان لها وزارة خارجية. وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية وبعض المعاهدات الأخرى كالاتفاقات الخاصة بانشاء

الأخرى كالاتفاقات الخاصة بانشاء المحاكم المختلطة. ولم يكن بارضها قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركي لتأييد القانون والنظام. وهذا الدستور كان معمولا به قانونا وفعلا الى وقت الاحتلال. وبقى قائما قانونا طول مدة الاحتلال. وكان الاحتلال يتمسك به شديد التمسك. أو يعبث به بحسب ماتوحيه اليه مصلحته حتى كانت الحماية. فالانكليز، فى مشروعهم الذى نحن بصدده، ان كانوا تجاوزوا لمصر عن شىء فمعظمه من حقوقها القانونية الثابتة. وفى نظير تجاوزهم وطدوا مركزهم فى مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها. واستقلوا فيها بشئون الأجانب أيضا حتى لايزاحمهم مزاحم. فهم فى الواقع وصلوا الى ما كانوا يرغبون. وأخذوا أكثر مما يستحقون.»

«ومن يرجع النظر أيضا الى خطاب السر ملن شيتام للسلطان حسين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤، وهو الوارد به نظام الحماية اجمالا، يجد انه قائم على أمور ستة:»

«أولا ـ أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية.»

«ثانيا ـ أن تكون بريطانيا هى التى تدفع عن مصر كل تعد أجنبى.»

«ثالثا ـ أن يزول القيد المحدد لعدد الجيش المصرى ونظامه.»

« رابعا ـ لا يكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلى الدول لديها . بل تكون هذه العلاقة لممثل انكلترا . »

« خامسا ـ أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ماوصلت اليه مصر من الرقى . »

« ٦ ـ أن تعمل بريطانيا ، مع السلطات المصرية وبواسطتها ، لترقية شئون البلاد . وإشراك الأمة تدريجيا فى الاعمال الحكومية والأخذ بيدها لتوصيلها الى حكم نفسها بنفسها . »

« ومن يقارن بين هذه الأمور وبين المشروع الجديد يجد أن روحا واحدة سارية فى كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف . وهذا التنويع ينحصر فى أمرين : »

« الاول ـ أن يكون لمصر علاقة بممثلى الدول الاجنبية لديها . وتمثيل فى الخارج . ولكن من يلاحظ ، أن مصر كان لها وزارة خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلى الدول الأجنبية . وان هذا لم يكن مانعا من انها بلد نصف سيدة . ومن يلاحظ ان التمثيل الخارجى هو تحت مراقبة الانكليز الشديدة . وانه بهذه الصفة لايخرجها عن كونها منقوصة السيادة ، يجد أن هذا التجاوز من انكلترا لايضر ضررا سياسيا حقيقيا بمركزها . على انها انما أتت به لتنال غرضا سياسيا خطيرا جدا : وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التى للدول فى يدها . اذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ

الوحيدة فى مصر . ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجى . لان أهم ما كانت تشتغل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشاكل الناشئة عن نظام الامتيازات . فهذا التنويع اذن ، ان كان فيه شيء قليل على انكلترا ، ففيه شيء كثير لها . وروح خطاب السر ملن شيتام موجودة فيه تماما . »

« الثانى — أن الانكليز ، فى الخطاب المذكور ، كانوا يقولون إنهم لن يملكوا الأمة حكم نفسها الا تدريجا . ولكنهم فى المشروع قد ملكوها هذا الحكم من الآن . هذا التنويع اذا كان مفيداً لمصر ، كما هو الواقع ، فلا ضرر فيه على مركز الانكليز السياسى . ولا خروج فيه عن حد مايحتمله الخطاب المذكور . اذ كل ما فى الأمر أن الانكليز فى هذا الصدد عجلوا ما كانوا عازمين على تأجيله . ومراقبتهم على كل حال باقية . »

« ولقد أوردت هذه المقارنة لأبين أن للانكليز غرضا سياسيا يسعون لتحقيقه طبقا لخطة مرسومة عندهم . فهم يعدلون فى هذه الخطة بحسب المناسبات والظروف : ولكن الغرض ثابت لا يتحول وهو استمرار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها : »

« ٧ — على انى ، مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره . وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله مع التحفظات التى ترغبها ، لا أرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع التحفظات . »

« ٩ ـ ولكن هناك أمرا هاما: هو أن الانكليز يلقون نفاذ المشروع ، حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية ، على امرين ـ اولا أن تقبل الدول الغاء محاكمها القنصلية فى مصر ـ ثانيا أن تصدر المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ فعلا . وكلا هذين الأمرين خطر . »

«عن الامر الاول ـ كل مايصح طلبه من مصر هو أن تصرح لبريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل للحكومة الانكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الأجنبية بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول . ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٧ و ٨ من المشروع . فهى فى علاقتها مع انكلترا قد قامت فعلا بما عليها وليست مطالبة من هذه الوجهة بشيء آخر . فما هو اذن السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق ، فيما هو متعلق بها وبمصر فقط ، من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك ، موقوفا على قبول الدول ؟ أتخشى انكلترا أن مصر بعد أن تأخذ حظها من تنفيذ ما فى مصلحتها من المشروع تعرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلهن لها عن حقوقها الامتيازية ؟ هذا تخوف بعيد الاحتمال . لأن أية دولة لاتقبل من مصر السعى فى نقض مالم من جهتها وبرضائها . كما انه من الصعب أن يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الأمم الأخرى هو خفر ذمتها ونكث عهدها . الواقع اننا

لانرى مسوغا لاستبقاء هذا النص المريب . بل نراه مثارا لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا . »

« عن الامر الثانى — تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فعلا هو عقدة من أخطر العقد التى تضعها انكلترا فى هذا المشروع . كأنى بها تدرك أن غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حال تسلم الأمة فيها أزمة حكم نفسها. فهى تريد بهذا الاكراه الأدبى أن تجعل المصريين يتعجلون فى قبول ماتضعه من المشروعات لاعادة الترتيب المختلط . مهما يكن فيها من المساس بحقوقهم . »

« كنا نفهم أن لجنة اللورد ملنر، وهى بمصر، وضعت، بمعرفة السير سيسل هرست، مشروعات لاعادة الترتيب القضائى . ثم سمعنا فى شهر يونيه الماضى ان هذه المشروعات لايعول عليها الآن . وانها ستبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق المشروع فيه . ثم رأينا الانكليز، بعد هذا التصريح، قد رجعوا لنفس تلك المشروعات واظهروا انهم مصممون عليها، بدليل ما بلغنا من انهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها فتنصلت من تبعتها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التى تخلفها . بدليل أن نسخة منها وصلت لنا، بطريق غير رسمى وغير مباشرة، وفيها تعديل بسيط لايمس المبادىء المؤسسة هى عليها . بل فى هذا التعديل

مايسلب مصر حقوقا كان سها واضع المشروعات عن انتزاعها فى أصل الوضع . »

« وبما اننا لانضمن مطلقا أن الانكليز ، حتى مع رفع الشرط التعلق بهذا الخصوص ومع ارجاء النظر فى هذه المشروعات لما بعد ، لايسعون بكل وسيلة فى طاقتهم لحمل الحكومة المصرية على الأخذ بهذه المشروعات كما هى أو مع تعديل طفيف لا يمس جوهر مبادئها . خصوصا وأنهم مشترطون فى المشروع أن مصر تعطى لهم كل الحقوق التى تضمن مصالحها والتى تضمن تنازل الأجانب لهم عن امتيازاتهم . »

« وبما أن هذه المشروعات قائمة على مبادىء ، ان نفذت ، كانت نتيجتها الحتمية القضاء على مصر . وسلبا بالشمال لبعض المزايا التى يعطونها الآن لها باليمين . »

« فالفت النظر لهذا الأمر الخطير . وأكرر الالحاح فى أن يفهم الانكليز أن المصريين لايقبلون أن يقوم الترتيب المختلط الجديد الا على المبادىء الآتية . وأن مبادىء مشروعات السير سسل هرست المنافية لها لايمكن مطلقا قبولها : »

(ا) « تكون غالبية القضاء فى الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين . بحيث يكون منهم فى كل محكمة الثلثان ومن الأجانب الثلث . وتكون الرئاسة الفعلية ، فى كل من الاستئناف والمحاكم الكلية ، للوطنيين . وكل

قاض مفرد، كالقاضى الجزئى وقاضى المواد المستعجلة وقاضى الأمور الوقتية وقاضى التحقيق وقاضى المخالفات، لامانع أن يكونوا وطنيين . ويكون النائب العمومى وكل وكلائه على اختلاف درجاتهم وطنيين . »

(ب) « اختيار وتعيين القضاة جميعا بالاستئناف أو بالمحاكم الكلية للوكالة او للرئاسة . وترقية قضاة الكلى للاستئناف من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل انكلترا أو لاى سلطة أجنبية فى ذلك . وانما لايجوز لمصر أن تعين قاضيا أجنبيا من غير التبعة الانكليزية الا بعد أخذ رأى ممثل انكلترا . أما تأديب القضاة وعزلهم فيكون بمعرفة الجمعية العمومية بالاستئناف . »

(ج) « اختيار وتعيين وترقية النائب العمومى وكافة وكلائه على اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها . وكذلك تأديبهم وعزلهم بدون تدخل لممثلى انكلترا ولا لأى سلطة اجنبية اخرى فى ذلك . »

(د) « عمال القضاء يكونون جميعا وطنيين . الا فى أحوال استثنائية بحسب ما تراه حكومة مصر ضروريا . ويكون تعيينهم وترقيتهم من حق الحكومة المصرية وحدها . أما تأديبهم فيكون بمعرفة المحاكم الموظفين هم فيها. ولمجلس الوزراء أن يعزلهم بقرار منه. أخذا بحقه هذا المقرر فى شأن موظفى الحكومة جميعا . »

(هـ) « لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة الا على قاعدة جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقا فى الاختصاص بنظرية المصلحة المختلطة . »

(و) « لا يعتبر أجنبيا خاضعا لقضاء المختلط الا من لهم ، لغاية أغسطس سنة ١٩١٤ ، حقوق جنسية الدول التى لها معاهدات امتيازات مع تركيا تعطيها صراحة حق انشاء محاكم قنصلية لمحاكمة رعاياها فيما بين بعضهم والبعض من المنازعات المدنية والجنائية . ولم تتنازل عن هذه المعاهدات . فكل رعايا تركيا وما انفصل عنها من الولايات واستقل أو تتبع للغير . وكل ممالك أوربا والقارات الأخرى التى لم يكن لها فى الاصل معاهدات مع تركيا فى هذا الصدد . وكل أهل المستعمرات الغير الحاصلة على حقوق جنسية الدول التابعة هى لها . وكذلك أهل مملكتى وسط اوروبا اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات . كل هؤلاء يكونون فى مصر تابعين للقضاء الأهلى مدنياً وجنائياً كالوطنيين سواء بسواء . »

« على أن هذا المبدأ نتمسك به بصفة عامة ونترك للمفاوضات الرسمية المناقشة فى نتائجه وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات الغير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها . »

(ز) « كافة شركات المساهمة التى تعقد بالقطر المصرى . وكافة شركات التضامن أو التوصية ، التى لا يدخل فى عنوانها أجنبى خاضع للقضاء المختلط ،

وتكون معقودة بالقطر المصرى ، تعتبر أشخاصا معنوية مصرية الجنس . ولا تحاكم فى علاقتها مع الوطنيين الا لدى المحاكم الأهلية مهما يكن بين جملة سهامها أو بين الشركاء فيها من الأجانب . أومهما يكن فيها من رؤوس الاموال الاجنبية . »

(ح) « اشتراط اختصاص القضاء الأهلى فى أى عقد هو اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشترطين ودائنين وغيرهم . ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط . مهما يكن من الأجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم . »

(ط) «للقاضى الوطنى ، الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات ، حق اصدار أوامر القبض على الأجانب وتفتيش منازلهم الخصوصية . ويكون تنفيذ أوامره بالتفتيش أو القبض ، الذى لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية ، بمعرفة العمال الوطنيين . وأما أوامره التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضا فيما عدا مدن مصر والاسكندرية وبور سعيد ومركز الرمل . أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب ينتدبهم القاضى الوطنى الصادر منه الأمر : »

«فان كانت أوامر القبض ، أو تفتيش المنازل الخصوصية ، صادرة من قاض أجنبى أو من محكمة ولو جزئية قاضيها وطنى ، فيكون تنفيذها بمعرفة

العمال الوطنيين فى كافة الجهات . وكذلك الحال فى تنفيذ كافة الأحكام التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية . »

(ى) « اذا كان الحكم الابتدائى فى مواد الجنح أو المخالفات صادرا من قاض وطنى وجب أن تكون الاغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للأجانب مع حفظ رياستها لوطنى . »

« أما محاكم الجنايات فتكون أغلبية قضاتها والرئاسة فيها للوطنيين . وانما تكون الأغلبية للأجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الاجنبى وعدم ثبوتها . وتتوافر هذه الأغلبية بزيادة الاصوات الأجنبية فى هيئة المحلفين : »

(ك) « لاتختص محاكم الجنايات الا بالجرائم المعتبرة قانونا انها جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجنح . أما كافة الجنح فتكون من اختصاص القاضى الجزئى . وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنح او المخالفات مباشرة . »

« ولا يظن أحد ان ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادىء . فان من يقارن بين حالة مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة . ويعرف أن العلل ، التى حدت برجالها السياسيين للتجاوز عن بعض حقوقها عند انشاء المحاكم المذكورة ، قد زالت ولم يبق لها أثر . ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا ، بأصل وضعها ، كثيرا من الحقوق الواردة بالمبادىء

المذكورة . وان وظيفة مراقبة ادارة القانون بالنسبة للاجانب، تلك الوظيفة التى قررها المشروع الانكليزى، هى امتياز جديد ثقيل . كان مفهوما عند الكلام فيه أن سيكون لنا فى المحاكم المختلطة حقوق واسعة جدا . نقول من يعرف هذا يرى أن لنا حقا واضحا فى طلب مايضمن من الآن تقرير هذه المبادىء فى الترتيب المختلط الجديد . وعندى ان هذا هو أهم مكسب للمصريين . وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية . ولذلك فان هذه المبادىء، ان لم يحصل الاتفاق عليها من الآن، أو على الاقل، ان لم ينص صراحة فى مشروع الاتفاق على ان قوانين الترتيب المختلط لا يمكن أن تصدر الا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى واقراره عليها، فانى اصرح بأن ضرر المعاهدة يكون أكبر من نفعها، والضرر لا يسعى اليه عاقل . »

« هـذا رأيى الذى أبديتـه ولازلت ابديه واصمم عليه . ولحضرات اخوانى الراى الاعلى . »

« الامضاء »

اكتوبر سنة ١٩٢٠ « عبد العزيز فهمى »

رأى المسيو شارل ديبوى فيه — ثم ان الجمعية المصرية بباريس استفتت العلامة الاستاذ شارل ديبوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى المشروع . فآثرنا اثبات رأيه هنا اتماما للفائدة . لان الرجل عمدة فى القانون الدولى . وهذا تعريب رأيه :

« ليس الغرض أن أبحث هذا المشروع من الجهة السياسية . ولكن الغرض أن ابحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير . ومعنى ذلك انى لن أتعرض، بأى حال من الاحوال، الى الاعتبارات السياسية التى قد يلتئم معها أو لا يلتئم قبول المشروع أو رفضه أو تعديله . وان كل ما اعنى به انما هو بحث المعانى والمرامى التى تؤدى اليها قانونا نصوص المواد الهامة فى هذا المشروع . وبيان كيفية منافاته للاستقلال . ومقدار بعده عنه وقربه من الحماية . بل وامكان اتحاده معها والتباسه بها : »

« تنص الفقرة الاولى من مذكرة المشروع على مايأتى : (لاجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ، يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا . ويجب تعديل ماتتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد) . »

« وهنا أول اعتراض يسنح للفكر حتما . اذ لو كان الغرض حقا تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة اعلان هذا الاستقلال . وما كان هناك حاجة الى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى. واذا كان من اللازم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة . أليس معنى ذلك أن انكلترا لاتنوى أصلا الاعتراف لمصر ازاء الحكومة الانكليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر أمام كل حكومة

أخرى ؟ أليس معناه أن انكلترا تضمر احتفاظها قبل مصر بحقوق الدولة الحامية وواجباتها ؟ »

« أما لفظ « الحماية » فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه . »

« فالفرنسيون يذهبون الى أن الحماية تتعين بتعهد دولة ، تدعى الدولة الحامية ، لدولة أخرى ، تسمى الدولة المحمية ، بان تدافع عنها أمام كل خطر خارجى . ومن هذا التعهد ، الذى يبدو كأنه بجملته لمصلحة الدولة المحمية ، تستخرج الدولة الحامية أحكاما مرجعها عقلا حرص الدولة الحامية على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية . أحكاما تنتهى بترتيب رقابة للدولة الحامية . ذلك أن الدولة التى لاتفى بتعهداتها الدولية تكون عرضة الى احتجاجات ومصادمات مختلفة بقوة . بل الى الاغارة عليها وغزوها بالسلاح فى بعض الاحوال . فمن الطبيعى أن لاتقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التى قد تثير ضد نفسها ثائرة دولة اخرى بسبب انكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصرها . »

« ولما كانت المشاكل الدولية تأتى عادة من سوء إدارة الأمور الخارجية . أو سوء الادارة المالية التى قد تؤدى الى الاضرار بحقوق الدائنين الأجانب . أو من سوء ادارة القضاء التى تنتهى بأنكار حقوق أصحاب القضايا الاجانب . فان الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة

على الأمور الخارجية والمالية والقضائية (على الاقل فيما له مساس بالأجانب). ثم هى تضيف الى ذلك حقها فى احتلال البلاد المحمية عسكريا. وهو حق يبرره تعهدها بالدفاع عن البلاد المحمية من كل خطر.»

« وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولى الفرنسيين فى معنى الحماية. اما الانكليز فانهم يعطون للفظ « الحماية » معنى ربما كان أقل وضوحا فى تحديده وأكثر خضوعا لتأويلات مختلفة. ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الانكليز يذهبون الى أن ركن الحماية الاساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية الى الحامية عن حريتها فى ادارة امورها الخارجية. فقد قال « هول » فى سنة ١٨٩٤ مانصه (١) : « إن العلامة المميزة للدولة أو الأمة المحمية، سواء أكانت متمدينة أم غير متمدينة، هى عدم أهليتها للتعامل مع الدول الأجنبية الا بواسطة الدولة الحامية او بأذنها.» وقد اعتبر « وستليك » جمهورية افريقيا الجنوبية « الترنسفال » تحت حماية بريطانيا العظمى لمجرد وجود المادة الرابعة فى معاهدة لندره المعقودة في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه: «ليس لجمهورية افريقيا الجنوبية أن تعقد، بدون مصادقة حكومة ملكة انكلترا، معاهدة أو اتفاقا مع أية دولة أو أمة او قبيلة مقيمة شرق الجمهورية او غربها ماعدا دولة الاورانج الحرة. وتعتبر حكومة

(١ راجع رسالته (الدول الاجنبية وحق التاج الانكليزى فى الحكم جزء ٩٦ صحيفة ٢٢٨)

الملكة مصادقة اذا مضت ستة شهور على ارسال صورة المعاهدة الى هذه الحكومة دون ان تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو أحدى ممتلكاتها فى افريقيا الجنوبية . (يجب ارسال صورة من المعاهدة بعد وضعها النهائى مباشرة الى حكومة الملكة) . (١) ـ ويقول «وستليك»: « اذا كانت الحماية تقررت بعقد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة . » ولكن «يكون للدولة الحامية ، بدون شك فوق الحقوق التى ينص عليها عقد الاتفاق ، الحق فى طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية اذ لا حاجة بها الى التقيد بمحظورات لا فائدة منها.»

* * *

« فبناء على ماتقدم هل ينبغى لنا أن نعتبر مشروع المعاهدة الانكليزية المصرية ، المرسومة قواعده فى المذكرة المعروضة ، مشروعا لمعاهدة حماية ؟ ان الرأى الذى يبدو لاول وهلة هو أن المشروع مشروع لحماية مستورة . »

« نعم إننا نلاحظ ، بعد استقراء القواعد استقراء دقيقا ، أن هذا المشروع ، الذى توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية ، لا يحدد صفة منها تحديداً دقيقا . ولا يذهب باحداها الى أقصى أحكامها . ولكن الرأى بانها حماية مستورة لا يكاد يتاطف شيئا بهذه الملاحظة . »

---

(١) وستليك : انكلترا وجمهورية جنوب افريقيا مجلة القانون الدولى والتشريع المقارن ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها .

«قلنا أن روح الحماية عند الفرنسيين هى تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية أمام كل اعتداء خارجى . فالبند الثالث من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا. إذ أن انجلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى . وانما هى تتعهد فيه بتعهدات فى منتهى الابهام شكلا وموضوعا . فمن حيث الشكل نرى محالفة وفى الحقيقة أنها محالفة . ولكنها محالفة غير محدودة بمدة . فهى إذن محالفة أبدية. ومن حيث الموضوع فلا تلزم المحالفة انجلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءات المحتملة . وانما تلزمها فقط « أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » ـ على أن هذه المحالفة الأبدية ، التى تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها، تشبه ، شبها فوق العادة، التعهد بحماية مصر أمام كل اعتداء خارجى . ولا فرق بين هذين الشبهين الا الدقة والصراحة فى شكل احدهما وموضوعه دون الآخر. إذ لا نزاع فى ان كل اعتداء ، يضع فى الخطر سلامة أرض الدولة المعتدى عليها. وأن كل تعضيد لها، هو حماية.»

« أما مصر فانها من جهتها « تتعهد انها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، أن تقدم ، داخل حدود بلادها ، كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مافيها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية.» فالمحالفة ليست اذن بين طرفين متساويين . اذ ان مصر لا تلزم بالمساعدة الا داخل

حدود بلادها . أما انكلترا فيجب عليها تمهيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية . ومن المحقق أن فى عدم تساوى الخليفتين شبهاً جلياً بالحماية . وأن مصر تتعهد بمساعدة انكلترا وهذه المساعدة ستجلب عليها حتما عدوان أعداء انكلترا . اولئك الذين لن يقصروا فى القاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوهم . كما انهم لن يحجموا عن محاربتها لنفى مساعدتها هذه . وقد يظن ان هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المحالفة ثوب الحماية . اذ الحماية تقضى بأن تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلتزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية . ولكن هذا الظن فى غير محله . اذ أن من الصعب عملياً تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها . كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها . وبناء على ذلك فاننا اذا امكننا أن نقول باختلاف هذه المحالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلا شك فى امكان اتحاد هذه المحالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية . »

« أما الرأى الانكليزى فعنده أن روح الحماية توجد فى نزول الدولة المحمية عن « حرية التعامل فى أمورها الخارجية » . فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل فى أمورها الخارجية ؟ الذى يظهر أن المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلا . أما فى الموضوع فانه يحرمها منها . يسلبها ، على الأقل ، لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمة أو غير محدودة . وبالرغم من أن

صيغة المشروع الانكليزى المصرى تختلف عن نظريتها فى معاهدة لوندره المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب افريقيا . لأن صيغة المعاهدة الانكليزية المصرية أقل وضوحاً ودقة بالرغم من هذا الاختلاف فى الصيغتين . فانهما تؤديان عمليا الى أحكام ونتائج واحدة . »

« يقول البند الرابع فقرة اولى : « تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية . وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى) . فهذه النصوص تبدو كأنها تترك لمصر حق ادارة امورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هى بمحض ارادتها . ومع ذلك فسنرى أن الامر على خلاف ذلك . وان هذه النصوص لم تقصر فى تقييد حرية مصر فى اختيار هؤلاء المعتمدين . ان الدولة المستقلة حرة فى أن تستعمل أو ألا تستعمل حق ارسال ممثلين لها فى الخارج . وعند استعمال الحق تكون حرة فى اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين أم من الاجانب . فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل فى البلاد الأجنبية . ولكنه يحتم عليها أن تختار الممثلين إما من المصريين أو من البريطانيين . ثم ، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد ، فلا يمكن أن يكون لمصر غير الممثل البريطانى . والظاهر من النصوص أن الممثل البريطانى يكون ممثلا لمصر وجوبا وبقوة المعاهدة فى كل بلد لا يوجد فيها ممثل مصرى معتمد . »

« على أن المشروع لا يقتصر على تقييد حرية مصر فى اختيار ممثليها . وانما هو يحدد أيضاً حريتها فى معاملاتها مع الدول ـ يقول النص : (تتعهد مصر بان لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى . وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم فى القول بان خطة مصر فى البلاد الأجنبية تختلف أو لا تختلف مع موجب المحالفة ؟ من يكون الحكم فى اعتبار أو عدم اعتبار عمل ما سببا فى ايجاد صعوبات لبريطانيا العظمى ؟ من الحكم فى تقدير اتفاق ما اذا كان ضارا أو غير ضار بالمصالح البريطانية ؟ لاشك ان هذا الحكم هو انكلترا ولن يكون غير انكلترا وحدها . »

« واذا كانت انكلترا لا ترى فائدة من الاعتراض على اجراءآت مصر الخارجية . متى كانت هذه الاجراءآت مفيدة لها أو غير ضارة بها . أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التى قدمناها وهى أن مؤدى المشروع الانكليزى المصرى كمؤدى معاهدة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ . اذ ان هذه المعاهدة تقضى بصحة اجراءآت جمهورية افريقيا الجنوبية مع الدول الا اذا اعترضت عليها انكلترا فى الوقت اللازم بسبب اضرارها بها . على أنه لا يفوتنا أن نلفت النظر الى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لوندره . ذلك ان المشروع ، بخلاف المعاهدة ، لا ينص على تحديد مدة تبدى فيها

انكلترا معارضتها لعمل مصر . وعلى ذلك فسيكون لانكلترا الحق دائما أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة فى أى وقت بحجة ضررها لمصالحها . وستلتزم مصر اذن بأخذ تصديق انكلترا على كل معاهدة قبل لزومها . »

« قلنا إن الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكريا . وفى المشروع نرى حقا ان انكلترا حرمت على نفسها الرغبة فى ابقاء احتلالها العسكرى . ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بابقاء قوة عسكرية لها فى الاراضى المصرية . ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى ، وابقاء قوة عسكرية فى أراضى البلد الاجنبى . »

« ينص البند الرابع ، فقرة ثانية ، من المشروع على أن : (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية . وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة . وتسوى ما تستتبعه من الوسائل التى تحتاج الى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة ، بأى وجه من الوجوه ، احتلالا عسكريا للبلاد . كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر) . »

« ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة . اذ انه بناء على النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعضيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب فى ابقاء القوى البريطانية على أرض مصر . وانما السبب حماية المواصلات الامبراطورية . ولكن ، مهما كان السبب الذى يعزى

وجود القوى البريطانية ، فمما لاشك فيه أن وجود هذه القوى على الارض المصرية يشعر على الأقل بوجود نقص فى استقلال مصر . وبعدم الثقة بها . وبرغبة بريطانيا العظمى فى مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية حليفتها — ولا شك فى أن القوى البريطانية ستكون فى بعض أمكنة معينة . فهل هذه الأمكنة ستكون حراما على غير هذه القوى . أو يكون للقوى المصرية أن تشترك فى حماية المواصلات الامبراطورية ؟ ويقول النص بان بقاء القوى البريطانية فى الاراضى المصرية لايمس حقوق حكومة مصر . فهل معنى ذلك أن القوى البريطانية لا يكون لها أن تتحرك ، مهما كانت الظروف ، الا برضاء الحكومة المصرية ؟ وهل معناه أن هذه القوى لاتستطيع أن تحتل أية نقطة فى مصر خلاف معسكراتها الا بدعوة من الحكومة المصرية ؟ . »

« ينص البند الرابع فقرة ثالثة على مايأتى : (تعين مصر ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التى لأعضاء صندوق الدين . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها) . »

« ان هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على مصر وبدهى انه لايمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال . ومن

الواضح أن مصر، المرتبطة مع الدول بتعهدات، لا يمكنها أن تعدل فى تعهداتها الا برضاء الدول. وكذلك من الواضح أن استقلال مصر لا يستفيد شيئاً باحتكار المستشار البريطانى لجميع الاختصاصات التى لاعضاء صندوق الدين الممثلين لدول مختلفة بمقتضى عقود دولية.»

«إن الرقابة الاجماعية الدولية لهى عادة أخف وطأة وأهون ضغطا من الرقابة الخاصة التى تكون لدولة واحدة. وإن هذه الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية.»

«وإن المستشار البريطانى المسلح باختصاصات صندوق الدين الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها - والذى يخيل لنا من هذا النص أن الحكومة المصرية تكون، فيما عدا اختصاصات صندوق الدين، حرة فى أخذ رأى هذا المستشار أو عدم أخذه. ولكن سوابق انكلترا فى مصر تحتم علينا أن نتساءل اذا كانت انكلترا لا تميل الى وضع الحكومة المصرية تحت تصرف المستشار المالى؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم. مستشار انكليزى حتمت انكلترا على مصر الأخذ دائما بنصائحه. مستشار ولكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنحى عنها. وانما هى أوامر لا مفر من تنفيذها. فهل

ترى فى نصوص المشروع الحالى مايكفل لمصر نفى هذا التفسير لوظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الأخذ به . »

* * *

« ويقول البند الرابع فقرة رابعة : (تعين مصر ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير . ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب . ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام . »

« فهذا الحكم ، كالحكم السابق ، مرجعه الحيطة التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كى لاتقع فى تبعات أمام الدول الأخرى بسبب ادارة سيئة للدولة المحمية فى القضاء والنظام بما يمس حقوق الأجانب . ثم ان هذا الحكم يكون طبعياً مادام لانكلترا الحماية على مصر . كما انه لايكون طبعيا اذا زالت انكلترا عن هذه الحماية . الا ان تعديل الامتيازات الاجنبية وتغيير قواعدها لايكون ، متى افترضنا استقلال مصر ، حقا الا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهذا الغرض بين مصر وحدها وبين الدول ذوات الامتيازات كما أن تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لايكون متى افترضنا ذلك الاستقلال الا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى اذن لتوسط هذا الموظف البريطانى ومراقبته ! . »

« ان نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقصر عمل هذا الموظف البريطانى على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية احاطته علما بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الأجانب . ويمكنها ان شاءت أن تستشيره فى كل مايتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالأمن العام والقضاء . »

« وسترى من الأحكام الآتية أن هذه الوظيفة أعظم شأنا مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها الا بوجود الحماية أو شبه الحماية على أقل تقدير . »

* * *

« يقول البند السابع من المشروع : (تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى « لا بين مصر » وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات . وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الأجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة . وتوسيع اختصاصها . وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية . (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر . ويضيف البند الثامن على ذلك : (تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل ، الى الحكومة البريطانية ، الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات . وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع (نظرا

لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفه، بموجب نظام الامتيازات، إلى الحكومة البريطانية . وتصرح هذه الفقره بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها، فى مصر، لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالأجانب .) وأخيراً تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على مايأتى : »

(نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .) »

« إن حلول انكلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات لامعنى له الا أن انكلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر . وهذه الأرادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الاجنبية المختلفة ذوات الامتيازات اليها . وان الموظف القضائى الذى يجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب يمكنه أن يرفع أمره الى ممثل بريطانيا العظمى اذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته. وهنالك يتدخل هذا الممثل ليمنع أن يطبق على الأجانب قوانين مصرية تستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية اذا تراءى له أن مفعول هذه

القوانين مجحف بالأجانب . وإن هذا الممثل ، الممنوح مركزا استثنائيا والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين ، لهو يشبه ، منتهى الشبه ، النائب العام الذى يوجد فى البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شئونها . وان المحالفة غير الموقوته المراد عقدها بين مصر وانكلترا لتشبه شبها غريبا المحالفة الأبدية غير المتساوية الطرفين التى تتقرر بها الحماية . وفى الحقيقة إن المحالفة العادية لاتؤدى أصلا الى منح ممثلى الدول الحليفة حق التقدم على غيرهم . كما أنها لاتؤدى الى اكتسابها حق المراقبة على تطبيق القانون والنظام وتأييدهما . »

* * *

« تقول الفقرة الرابعة من البند الثامن إن (المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ، ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات ، تبقى نافذة المفعول .) وربما تعقد اتفاقات خاصة ، تكون مصر طرفا فيها ، تشترط بريطانيا العظمى فى المعاهدات التى تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات (أن تعمل مصر ، فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية ، بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين . وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب . »

« إن أحكام هذه المادة غريبة جداً . ولنا أن نتساءل عما اذا كان انبساط جزء من القانون الدولى الاتفاق الانكليزى على مصر ، لتعمل به وفقا للمشروع المبحوث، لايكون من ورائه عدة مفاجآت أوعدة مصاعب فى التضييق ـ لقد كان الأقرب الى المعقول بغير شك أن تتفاوض مصر بنفسها لادخال التعديلات اللازمة على الامتيازات . وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التى تناسب مركزها والتى يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات . »

* * *

« وأخيراً ، بعد العمل بالمعاهدة المصرية الانكليزية المشار اليها فى البند الثالث ، تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو فى جمعية الامم . ولكن لاينبغى أن نغفل ماجاء فى البند الثالث الذى يقول : (تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئآت نيابية) اذ هل يكون المعنى ان الاعتراف باستقلال مصر وبقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيئآت نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدى الى ضياع استقلالها الأسمى وابدال انكلترا حمايتها المستورة المقررة بانفاقها هذا بحماية صريحة رسمية ؟ »

« وفى الختام نقول اذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر . واذا لاح لنا بموجب هذا الاعلان كأن انكلترا تؤكد نزولها عن حماية

مصر . واذا كانت هذه النصوص تجنبت الصراحة باعطاء انكلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية . فان هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية . نعم انها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة اذ انها حرمت مصر حريتها فى ادارة امورها الخارجية . وفرضت عليها حق ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها . ووضعتها تحت السيطرة الانكليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالأجانب . فلا نزاع اذن فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الأساسية للحماية . ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحمايات الا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بالوضوح والدقة الملازمين نصوص الحمايات الفرنسية . »

«على أن هناك تناقضا ، لاريب فيه ، بين الغرض الذى أبداه مشروع الاتفاق وهو « بناء استقلال مصر على أساس متين دائم » وبين أحكام الاتفاق التى هى أحكام حماية . وأن هذا التناقض لا يمكن ازالته لانه اذا تحدد الغرض فى الاتفاق . أى اذا تحدد استقلال مصر بايجابه قبل جميع الدول ماعدا انكلترا . فلا يكون هذا الاستقلال النسبى شيئا آخر غير الحماية . وفى الحقيقة فان الغرض من كل حماية ترجع الى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ماعدا الدولة المحمية . » اه

ولقد وردت أشارة برقية من مندوب جريدة الأخبار نشرت فى أول نوفمبر قال فيها :

« قابلت معالى الرئيس سعد باشا زغلول هـذا الصباح وسألتـه عن نتيجة الاجتماع الذى عقده الوفد مع لجنـة ملنر فى ٢٥ اكتوبر فصرح بما يأتى : »

« لقـد تحادثنا مع اللورد ملنر ولجنته فى التحفظات التى اعربت عنها البلاد. تلك التحفظات التى دافعنا عنها بشدة. »

« وعلى أثر وصول أعضاء الوفـد من باريس اتفقنا جميعا على تحقيق هذه التحفظات وفاقا لخطتنا السياسية ولارادة الأمة . »

« فسألت معاليـه هـل تقبلون المشروع بغير هـذه التحفظات ؟ »

« فأجاب كلا ! فان استقلالنـا لا يتحقق بغير هـذه التحفظات . »

هذا ولقد كان موعد الجلسة الأخيرة التى يجتمع فيها الوفد بلجنـة اللورد ملنر هو يوم الاربعاء ٣ نوفمبر . ولـكن موعد هذه الجلسة أجل الى مساء يوم الجمعة ٥ منه بناء على طلب اللورد ملنر انتظارا للمناقشة التى ستدور فى مجلس اللوردات فى الموضوع..

وفى يوم ٤ نوفمبر أبرقت شركة روتر الخبر الآتى : من لندن :

« جرت ثلاث مباحثات بين أعضاء الوفد المصرى واللورد ملنر . ولـكن لا توجد أدلة حتى الآن على احتمال عقد تسوية على القواعـد التى يريدها الوفد ولذلك سيغادر الوفد لندن قريباً . »

« ويصرح أعضاء الوفد بأنهم يعدون المشروع الذى وضع فى أثناء المفاوضات السابقة بمثابة قاعدة للتسوية فقط . والعقدة الكبرى هى مسئلة الغاء الحماية الغاء صريحا قاطعا . ويقولون إن ذلك أمر جوهرى اذا كان لابد من أن يعد المشروع المقترح مشروعا موجبا للرضى . ويبدى الوفد ، فوق ذلك ، تحفظات فيما يختص باعمال المستشارين البريطانيين وبالاقتراح الذى يقضى بان لا توضع المعاهدة موضع التنفيذ الا بعد أن تكون الدول قد وافقت على الغاء الامتيازات . وتختص التحفظات أيضا بالمسائل المتعلقة بنظام المحاكم المختلطة وبنقط أخرى أقل أهمية . ويصرحون بانهم اذا لم يتوصلوا الى اتفاق على هذه النقط فان المصريين يعدون المشروع غير مقبول . »

مناقشات البرلمان فى مشرع الاتفاق — وفى يوم ٤ جرت المناقشة ، التى كانت منتظرة فى مجلس اللوردات ، حول مسئلة الاتفاق المطلوب عقده بين بريطانيا العظمى ومصر . وخطب فى الموضوع اللورد سلسبورى . فرد عليه اللورد ملنر .

ولقد نقل روتر خلاصة هذه المناقشة المهمة التى كانت حدا فاصلا للخطة التى سيجرى عليها فى السياسة الانكليزية فى مصر . وأنا ناقلون هنا نص البرقية التى نشرتها شركة روتر والتى لخصت بها تلك المناقشات :

« لندن فى ٤ نوفمبر — مجلس اللوردات — لما وجه اللورد سلسبورى الأنظار الى شئون مصر حث الحكومة على أبداء معلومات أوفى

فى الموضوع ثم قال : يجب أن تعرض على البرلمان المراسلات التى دارت بين الحكومة والمندوب السامى والتعليمات التى أعطيت الى لجنة ملنر. وسأل أهل استشير السر هنرى ما كماهون والسر رجنلد ونجت فى الأمر. ثم قال ان العمل الباهر الذى قامت به بريطانيا العظمى فى مصر والسودان القى على عاتقها تبعات عظيمة جدا نحو الشعب المصرى لا يمكن أضاعتها احتراما لعبارة تماثل قولهم : حق تقرير المصير . »

« وقدم اللورد سلسبورى الى البرلمان أربعة اعتبارات جوهرية وهى : »

« أولا ـ يجب ان تكون القوة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى قوة حقيقية مهما كان مبلغها . ذلك نظرا لضرورة حماية الفلاحين . وبالنظر الى العلائق مع الدول الأجنبية . »

« ثانيا ـ يجب أن تبقى علائق مصر الأجنبية على الدوام فى أيدى البريطانيين . »

« ثالثا ـ يجب أن تبقى حكومة السودان فى أيدى بريطانيا العظمى . »

« رابعا ـ نظرا لمركز بريطانيا الحربى فى السودان يجب ، عند عرض الاوراق على البرلمان ، أن يؤخذ رأى اللورد اللنبى فيما يتعلق بما يقتضيه مركز بريطانيا العظمى الحربى تحت النظام الجديد . »

« فقام الفيكونت ملنر وأكد أن اللجنة (لجنة ملنر) رأت من نتيجة المناقشات التى دارت فى لندن أنه ليس ثمة ما يدعو الى الظن بأن الوطنيين

المصريين بالاجمال يكنون العداء لبريطانيا العظمى . أو أن تحقيق أمانيهم لا يتفق حتما مع حماية المصالح البريطانية فى مصر . ثم قال إن المحادثات الودية الوثيقة العرى التى دارت بينهم فى لندن، والتى لم تنته تماما الى الآن ، قد جعلته الآن أكثر املا مما كان منذ ستة شهور ، فى أمكان تبديد سحب الشك والحقد التى كانت مخيمة فوق العلائق المصرية البريطانية . »

قال : «ولم أوافق قط على أى شىء اعتقد انه يضعف مركز الامبراطورية البريطانية الى أقل حد . وليس لدى أقل ارتياب فى أن بريطانيا العظمى تستطيع ان تحتفظ بمركزها فى مصر بمحض قوتها . ولكن الخطر الذى يتهددنا يوما ما، على ما يظهر، هو أن نجد انفسنا محتفظين بمركز بريطانيا ضد رغبات الشعب المصرى . ومع وجود روح الاستياء والتمرد من جانب المصريين ضد ما يعدونه نيرا أجنبيا . وعندى أنه يمكن السير فى سبيل تمكننا من تحقيق كل ما نحتاج اليه فى مصر ، ومن ذلك المحافظة على النظام والتقدم، دون أن نتعرض للعداء الدائم من جانب الأمة المصرية . »

وان فيما صرح به اللورد ملنر ، ردا على اعتبارات اللورد سلسبرى ، لدليلا على رغبته فى الاتفاق مع الوفد على قبول كل ما رأته الأمة المصرية من التحفظات. بل كان فألا حسنا. حتى أن سعد باشا صرح باظهار ما كان لهذه الخطبة من التأثير الحسن جدا عليه وعلى زملائه أعضاء الوفد. واثنى على مقدرة اللورد ملنر وحسن سياسته وأمل خيرا فى المقابلة الأخيرة التى كانت منتظرة بينه وبين اللورد ملنر فى يوم السبت ٦ نوفمبر .

الفصل الحادى عشر

قطع المفاوضات وعودة عدلى باشا الى مصر

قطع المفاوضات — ولكن هذا الموعد قد تغير وضرب يوم ٩ بدلا من يوم ٦ للمقابلة الحاسمة بين الوفد ولجنة اللورد ملنر . وظل الناس فى أثناء ذلك يتنسمون الأخبار بفارغ الصبر ليقفوا على نتيجة هذا الاجتماع العظيم. فوردت على لجنة الوفد المركزية البرقية التالية من صاحب المعالى سعد زغلول باشا :

« لندن فى ٩ نوفمبر ـ انعقدت بيننا وبين اللورد ملنر وأعضاء لجنته عدة اجتماعات من يوم حضورنا، دار الكلام فيها على التحفظات التى أبدتها الأمة وخصوصا ما يختص بالتصريح بالغاء الحماية . فابدوا عدم أمكان المناقشة فيها الآن. وصعوبة تعديل المشروع بناء عليها . وتلا علينا لورد ملنر، فى اجتماع اليوم، مذكرة بأن باب المناقشة فيها مفتوح فى المفاوضات الرسمية التى يمكن أن تنتهى بقبولها . فصرحنا بعدم إمكان الدخول فى المفاوضات ولا تأييد المشروع بدون قبول التحفظات . »

«ورأينا، بناء على ذلك، العودة الى باريس . واننا مع هذا لم نيأس من الوصول الى الغاية بفضل اتحاد الأمة وثباتها على سلوك سبيل الحكمة . »

وفى الواقع فان الوفد قصد مكان الاجتماع فى ذلك اليوم التاريخى المشهور بكامل هيئته . ولما دخل اللورد ملنر وأعضاء لجنته الى قاعة الاجتماع ظهرت على وجهه سيما الجد والاهتمام . ولما استقر به المقام بعد التحية أمسك بورقة ويده ترتعش وصوته يتهدج من الانفعال . وتلا مذكرته على رجال الوفد التى تنبىء بوقف المفاوضات مع ترك بابها مفتوحا . وهذا نص هذه المذكرة التاريخية :

« تراءآى ، من الرغوب فيه ، عقد هذا الاجتماع ، قبل سفر النواب المصريين ، بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المستقبل . »

« إن التقرير ، الذى أتى لنا به حضرات من عادوا أخيرا ، من مصر يظهر انه دال على ميل قسم عظيم من الرأى العام لتسوية تكون على أساس مذكرة اغسطس . ومن جهة أخرى فانهم يقولون إن بالمذكرة نقطا عديدة يرغبون تعديلها . وإن هناك شروطا أخرى يريدون اضافتها . وذلك قبل أن يعدوا بتعضيدهم تعضيدا مطلقا . انى لا حاجة بى الى المناقشة اليوم فى هذه الأمور . فان اللجنة مجمعة رأيها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر . »

« لم يكن قط مقصودا بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامه التى يمكن الوصول بها الى بناء اتفاق عليها . وعلى كل حال فانه (كما حسبنا دائما) اذا تقرر

عمل اتفاق فان هذا الاتفاق فى ذاته لن يكون الا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتبرين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية. فى تلك المفاوضات يمكن ابداء الأمور التى قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر. كما يمكن ابداء أمور أخرى من كل الطرفين. اذ ذاك يكون، من المستحيل ومن غير المرغوب فيه، نبذ أى طلب غير مناف منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التى، كما يلوح عليها، تستدعى ايضاحا قبل أمكان صيرورتها معاهدة رسمية. إن تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه فى رأينا أن يسهل أى تسوية. وعليه فنظن من الأحكم الأمساك، فى الوقت الحاضر، عن ابداء أى رأى بخصوص النقط الجديدة التى أثرتموها أخيرا. وإن كنا نعتقد انه فى الامكان ايجاد حل بل أن هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية.»

«أهم من أطالة المناقشة فى التفصيلات فى الدور الحاضر أن يحصل على الرأى العام هنا وفى مصر لاستمالته لتسوية المسئلة على المبادىء التى استصوبناها معاً. وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها. تلك الروح التى ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها. والتى يجب أن تسرى سريانا شاملا بين الطرفين اذا أريد لمجهوداتنا ان تكون موصلة للغاية المنشودة. أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فاننا نتعشم ان تقرير اللجنة، الذى نحن مهتمون باتمامه فى أقرب ما يمكن، سيكون من وراء

تقديمه الوصول لهذه الغاية. ولكن من المهم ايضا أن مثل هذا الأثر يحدث فى مصر بفضل مساعيكم. وانا نعترف بما قمتم به من العمل فى هذه السبيل. ونحمدكم عليه. ولكن من البديهى أنه مازالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها. اذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق. وهم، لسبب ما، يكرهون حسن التفاهم بين انكلترا ومصر. هؤلاء يتشككون فى نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين. ولا يقدرون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التى تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصرى. فانتم، بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة. ومن ازالة سوء التفاهم. ومن تقوية الشعور الحسن، تكونون قد تطعتم، فى السبيل الموصلة الى التسوية التى يشغف بها كلانا، شوطا لا يقطع بأى وسيلة أخرى.»

وبعد الانتهاء من تلاوة هذه المذكرة وقف معالى سعد باشا زغلول ورد عليه بخطبة قصيرة شفوية خلاصتها: «انه شديد الرغبة، كما هى اللجنة شديدة الرغبة، فى ايجاد حالة موافقة للتسوية. ولكن مساعيه فى هذه السبيل تضعف جدا اذا لم يستطع أن يعد المصريين شيأ من جهة التحفظات التى طلبوها. وبالأخص اذا عجز عن أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا.»

ثم طلب الوفد بعد ذلك صورة من مذكرة اللورد ملنر التى تلاها فى جلسة

٩ نوفمبر المذكورة ليبعث برده الكتابى عليها . حتى تكون آراء الفريقين مدونة تدوينا كاملا .

فلما وصلته صورة منها بعث للجنة بالرد عليها . وهذا نص الرد :

رد الوفد على مذكرة اللورد ملنر — « أتشرف أن ابلغكم انى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى . »

« وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحا بين لجنتكم والوفد . وانه من غير المناسب ان تبحث الآن التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع فى ١٨ اغسطس الماضى . وأن محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات الرسمية . وتشير هذه المذكرة ، بنوع خاص ، الى المصلحة الرئيسية التى تنجم من أيقاف الرأى العام فى البلدين على الحالة . بحيث يوجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكنا . »

«ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع . ولذلك ما فتىء يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات . ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى ازالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقا كليا . وهو إيجاد وفاق مركز على الثقة المتبادلة بين الأمتين . »

« ولا يخفى أيضا أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة، كل الارتباط، باحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية . فارجاء هذه المناقشة الى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه أرغام المفوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية . »

« وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشىء من ثقة مواطنيه . »

«ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ اغسطس. ولنفس هذا السبب أيضا لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بابلاغها الى جنابكم . »

«على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة . وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى القاء مقاليد حكم البلاد الى أبنائها . وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توحيد الدعوة لأحلال الثقة فى النفوس . »

« فالانسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو الى الاتفاق لا بد أن تعده البلاد خادعا أو مخدوعا مهما كانت الثقه فيه غير محدودة

ومهما كان حائزا لأحترام الجميع ومحبتهم. ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لأتباعه منهجا منافيا للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه . »

« وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه اليه . ولقد كان يعد نفسه سعيدا اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعيا نافعا فى إيجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد . »

« ومهما يكن من الأمر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الأعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة. حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى . »

مغادرة سعد باشا لندره الى باريس — ولما أن أوقفت المفاوضات على الشكل الذى ابناه غادر سعد باشا وزملاؤه أعضاء الوفد لندره فى يوم ١٠ نوفمبر قاصدين باريس . وعقد الوفد على أثر عودته اجتماعا عاما لتقرير الخطة الجديدة التى ينبغى اتباعها فى الحالة التى نشأت من جراء وقف المفاوضات.

وبهذه المناسبة أرسل سعد باشا من باريس نداء الى الأمة المصرية حثها فيه على الاتحاد والايمان بالنفس وبالثقة فى الايمان باحقية قضيتها المقدسة وهذا نصه :

« أيها المواطنون الاعزاء . »

«لقد رفعتم، منذ عامين، عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى يثقل كاهله . »

« وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة . ومازلتم من ذلك اليوم تثبتون انكم جديرون بأمانيكم الوطنية . وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس ، فى نظركم، كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى. بل أنتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بانفسنا. وبعدالة قضيتنا المقدسة إيمانا هادئا صادقا . »

« فلتحى مصر ! » « سعد زغلول »

والظاهر أن أميال لورد ملنر شخصيا كانت متجهة الى اتمام المفاوضات على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة . وانه ما كان يرى بأسا من النص على الغاء الحماية . وهى التى كانت العقبة الكؤود فى سبيل وضع أساس الاتفاق النهائى . ولكن زملاءه الوزراء البريطانيين لم ينضموا اليه فى الرأى . وكانت غالبيتهم ضده . فلم ير بدا من وقف المفاوضات على الصفة المتقدمة على كره منه .

وليس أدل على صحة هذا الرأى مما جاء فى مقدمة الطبعة الحديثة لكتابه (انكلترا فى مصر) التى ظهرت فى أوائل شهر ديسمبر من هذه السنة حيث قال فيها :

« انه ليس أبعد عن الحقيقة من الرأى الغريب القائل بأن أى تخفيف فى الرقابة البريطانية على الادارة المصرية يكون معناه التخلى عن المقاصد التى مازالت بريطانيا العظمى تتوخاها هناك . . . . وعندى أن جعل مصر حكومة مستقلة يربطها ببريطانيا العظمى صلة المحالفة الودية يتمم السياسة التى سارت فيها بريطانيا العظمى الى الآن . »

« وما لم تكن كل تصريحاتنا الماضية تمويهاً . وكل أقوالنا السابقة مواربة ورياء . فتلك هى الغاية التى كانت تتجه اليها جميع مساعينا . »

« . . . . . وان مجرد شروعنا فيه (جعل مصر مستقلة) لدليل على حسن نيتنا وثقتنا بصحة العمل الذى قمنا به خلال الثمانى والثلاثين سنة الأخيرة . واذا نجحت المحاولة فاننا نكون حينئذ قد توجنا عملا من أعظم الأعمال التى قامت بها فى التاريخ أمة لتجديد أمة اخرى . »

وان ميل لورد ملنر الى هذه السياسة الحكيمة لخليق بأن يشكره المصريون عليه . وأن يخلدوا له أحسن الذكرى اعترافا بعطفه على أمانيهم القومية . وعلو كعبه فى السياسة ، وثاقب فكره ، وبعد نظره معروف مشهور .

وحث على الجد والاجتهاد مع الاتحاد والتضامن حتى ينالوا من الله النصر المبين وقال : « وان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون . »

ثم وقف حضرة صاحب الدولة الوزير الجليل حسين رشدى باشا وألقى خطابا طويلا ألم فيه باطوار الحركة القومية المصرية منذ بدايتها وذكر ما كانت تشعر به الأمة من التعطش الى نيل حريتها واستقلالها عقب اعلان المبادىء الحديثة مبادىء الحرية والعدل وحق الأمم فى تقرير مصيرها .

ثم قال دولته : « واذا كان إعلان الحماية لم يحرك فتنة ولم يثر فى الأمة ثائرا . فلأن الله قيض للمصريين رجالا لهم فيهم ملء الثقه . نصحوا لهم بالأخلاد الى السكينة بعد أن أكدوا لهم انه اذا وضعت الحرب أوزارها فللحرية فجر لابد أن ينبثق . »

« وما كان أوضح حق مصر فى الاستقلال وقد اشتركت مع بريطانيا العظمى وحلفائها فى حرب الحق ضد القوة . وطابت نفساً بوضع مواردها تحت تصرف القائد العام للجيوش البريطانية من مؤن وطرق نقل ومال ورجال . حتى لقد حشدت فى فلسطين فرقة دائمة المعونة مؤلفة من مائة وسبعة وعشرين ألفا من المصريين وهم فرقة العمال. وقد استدعى بقاء هذه الفرقة تجنيد نحو مليون ونصف من أهل البلاد على التناوب .

وشهدت هيئة أركان الحرب الانكليزية ، وعلى رأسها القائد العام ، بفضل المعونة الثمينة التى أدتها مصر للجيوش البريطانيه . »

ثم ذكر ما كان من اعتقال سعد باشا زغلول ورفاقه فى مالطة بعد رفض الحكومة الانكليزية بالسماح للوفد ، ومعه وزيران من الوزارة المصرية ، بالذهاب الى انكلترا للمفاوضة فى المسئلة المصرية . وما تلى ذلك مما هو معروف مشهور . وما كان للوزارة اذ ذاك من أثر فى تأييد الوفد والاشتراك فى الحركة القومية .

واسترسل فى ذكر الحوادث حتى أتى على ما كان من وفود لجنة اللورد ملنر الى مصر . الذى خصه بمدح عظيم واختص سياسته ، المنافية لسياسة الاستعمار المؤدية الى الشدائد والأخطار ، بالثناء الوفير .

وأخيرا خطب ود الأمة البريطانية وحضها على تحقيق أمانى المصريين القومية . قائلا إنها إن فعلت ذلك تكون « قد قامت بعمل سياسى عالى الحكمة يربط البلدين بعهد صداقة وثيق العرى . يكون من ورائه أجزل الخير لهما . »

ثم اختتم خطبة بالدعاء للأمة وبحياة مصر وحياة الاستقلال .

وحسبنا أن يصرح دولته بأن الأمة وضعت فيه كل ثقتها فنصح لها بالخلود الى السكينة وقبول كل التضحيات التى ضحتها . وأنه وضع ، تحت تصرف قائد الجيوش البريطانية بمصر ، جميع موارد البلاد دون أن يأخذ ، مقابل هذه

ثم توالت التكذيبات بطريق البرق من المكباتى بك . ومن عدلى باشا نفسه . ومن حمد باشا الباسل . ومحمد محمود باشا . ولقد أكد الجميع أن عدلى باشا بذل كل جهده فى سبيل إيصال سفينة البلاد الى بر السلام . وعاون الوفد معونة عظمى فى كل ادوار المفاوضات . وانه كانت له اليد الطولى فى تقريبه من لجنة ملنر . وانه لولاه لقطعت المفاوضات من زمن بعيد .

انفصال عدلى باشا عن الحركة موقتا وأسبابه — والواقع أن عدلى باشا اعتزم العودة الى مصر والتخلى عن مناصرة الوفد . والمفهوم أن معاليه لم يختط لنفسه هذه الخطة الجديدة الا لأسباب لم يكن له معها مندوحة من سلوك هذا المسلك محافظة على كرامته .

ذلك انه فى يوم انقطاع المفاوضات أى يوم ٩ نوفمبر أرسل احمد افندى نجيب الى جريدة الأخبار أشارة برقية من لندره ينسب فيها الى عدلى باشا أمورا شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية وبموقفه حيال الوفد أثناء مفاوضته مع لجنة ملنر .

فنشرت الجريدة تلك البرقية . فارسل اسماعيل صدقى باشا صورتها الى عدلى باشا بلندره . وكان عدلى باشا قد تخلف عن الوفد ، بعد قطع المفاوضات وسفر الوفد الى باريس ، على أمل اقناع لورد ملنر بقبول تحفظات الأمة التى قدمها له الوفد وأخصها التحفظ المتعلق بالنص على الغاء الحماية .

فعاد عدلى باشا الى باريس وقصد دار الوفد هناك واطلع سعد باشا على البرقية . فنفى معاليه العلم بها . ثم أطلع عدلى باشا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا والمكباتى بك على البرقية كذلك . فاستنكروها وأظهروا استياءهم جميعا وأرسلوا برقيات الى مصر اثنوا فيها على وطنية عدلى باشا وإخلاصه .

ويقول المكاتب فيما يختص بارساله هذه البرقية : « إنى اقرر أن مسئولية هذا التلغراف تقع علىّ وحدى . فانى سمعت فى باريس وفى لندره حكايات واقاصيص شائعة فى وسط خاص . كان الواجب علىّ قبل ترديدها ان أمحصها واتحقق من صحتها . الا انى قصرت فى هذا الواجب وتحملت نقلها على علاتها . والذى يزيد فى ذنبى أن الأمر خاص برجل من أكبر رجالنا . » قال المكاتب : « بعد أن أرسلت التلغراف أدركت خطورة الأمر . فذهبت الى حضرة صاحب العزة الدكتور حافظ عفيفى بك وأعلمته بما فعلت . فلامنى على ذلك أشد اللوم وقال لى : (إن الذين يتهمون عدلى باشا هم أفراد قلائل . وهم يبنون تهمهم على روايات واستنتاجات غير مقنعة) وأكد لى أن عدلى باشا جدير بحسن ظن الأمة . ولم يكن هناك متسع كاف من الوقت لأرسل بعدم نشر التلغراف . وقد نفذ القضاء . »

فلما عاد عدلى باشا الى باريس ذهب اليه المراسل ليعرب له عن أسفه على هذا الحادث . ثم كتب لمعاليه يوم سفره الى مصر معتذرا مرة أخرى

وزاره فى فندقه وأخبره انه كتب برقية الى الأخبار يكذب فيها برقيته الاولى .

وحدث كذلك أن أرسل مصطفى النحاس بك الى أمين الرافعى بك بمصر برقية بالأرقام (بالشفرة) قال فيها : « ان عدلى باشا كان كارثة على الوفد . » فأبلغ نص هذه البرقية لعدلى باشا .

ثم اجتمع أكثر أعضاء الوفد على أثر أطلاع بعضهم على البرقيتين السالفتى الذكر وتفاوضوا فى الأمر . ثم قابلوا معالى رئيس الوفد وأبدوا له رأيهم واقترحوا عليه أرسال برقية الى مصر يقول فيها : « إن الوفد، وان كان صرح بأن لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات وفى مقدمتها الغاء الحماية ، الا انه لا يمانع اذا ألف عدلى باشا (هيئة) رسمية واستأنف المفاوضات على قاعدة التحفظات . ولا يمتنع عن تأييده اذا تمكن من تحقيق التحفظات . »

ولقد أيد هؤلاء الأعضاء هذا الاقتراح بأدلة تنحصر فى أنه :

اولا — ان الحكومة التى يرؤسها عدلى باشا ، اذا تفاوضت وأخطأت أثناء هذه المفاوضات فى نقطة أو أكثر ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ . لأنه يكون اذ ذاك كهيئة رقيبة تمحص أعمال المفاوضين الرسميين وتقدرها فتقوّم ما اعوج منها . أما اذا فاوض الوفد مباشرة وأخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هناك هيئة تصلح

خطأه . بل يضطر الوفد لتأييد خطائه وترويجه لمجرد كونه من عمله . وبعبارة أخرى يرى هؤلاء الأعضاء أن تكون المفاوضات كأنها على درجتين : ابتدائية واستئنافية . فضلا عن أن هذه الفكرة كانت أول ما فكر فيها الوفد حينما أرسل يستعجل قدوم عدلى باشا الى فرنسا قبل المفاوضات .

ثانيا — ارتكاناً على ماعهدوه فى عدلى باشا من الكياسة فى المفاوضات وصبره واناته فيها . وعلى المركز الذى حازه لدى الانكليز أثناء مفاوضة الوفد مع لجنة ملنر .

ولكن الفريق الثانى ، وكان من بينه الرئيس ، كان يقول : « اننا لانستطيع ، وقد أفنينا كل مجهودنا فى خدمة القضية الوطنية ، أن ندع سوانا يتمتع بفخر انجازها اذا قدر لها النجاح . »

والظاهر انه لم يحصل اتفاق على أمر بهذا الشأن واكتفى معالى الرئيس بأن أرسل البرقيتين اللتين أوردناهما لصاحبى السعادة محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا فى يوم ١٧ نوفمبر .

وعلى ذلك غادر عدلى باشا فرنسا قاصداً مصر . فوصل الى الاسكندرية فى يوم ٢٨ نوفمبر فاستقبل فيها استقبالا فخماً . وكان موضع الحفاوة والاكرام من الأمة . واقيمت له حفلة شاى فى دار احمد يحيى باشا لم تلق فيها خطب .

ولما وصل الى العاصمة حادثه بعضهم فصرح أن خطته تتلخص فى أن ينتظر مع الوفد أن يقدم اللورد ملنر تقريره وينشر . ثم يتفقون على الخطة التى يتبعونها .

وهكذا صرف عدلى باشا مع الوفد سبعة أشهر يمثلون أمانى الأمة فى مفاوضتهم لجنة ملنر دون جدوى . وانقضت هذه المرحلة ، التى كان الأمل يتردد فيها الى نفوس الأمة ، بانفصال عدلى باشا عن الجماعة لما اوذى فى كرامته .

ولقد كانت هذه الحركة سبباً فى استياء بعض أعضاء الوفد . مما حمل عبد العزيز فهمى بك على أن يكتب الى سعد باشا يقول : « ان حالتى ، من جهة الصحة وغيرها ، تضطرنى للعودة لمصر . وانى سأعود وانقطع عن العمل الى أن تعود لى القدرة عليه . » فارسل له سعد باشا فى ثانى يوم خطابا يعبر فيه عن أسفه لما عقد النية عليه ويطلب أن يقابله . فلما قابله أراد أن يستفسر منه عن معنى كلمة « وغيرها » الواردة فى خطابه . فقال لمعاليه : « أصرفها الى الأعمال العائلية أو ما سواها . أو مزق الورقة فليست لى حاجة الى تقديمها . »

بدء انشقاق الوفد — هنا انبعثت أول شرارة أوقدت مرجل الخلاف بين أعضاء الوفد كافة . فوقع الجميع فى شجار جدلى ، حول شروط دخول المفاوضة . لاطائل تحته الا تسويء سمعة الوفد وتسرب عوامل الفشل الى صفوفه مما لا يؤدى الا للخسران . ذلك بأن انتصر فريق منه الى فكرة

أنه ، وان لم يكن للوفد أن يدخل المفاوضات قبل قبول التحفظات كلها ، فان من الجائز أن تدخل وزارة مصرية تكون حائزة لثقة الشعب فى هذه المفاوضات الرسمية . وهى الفكرة التى سبق لسعد باشا أن اقترحها على عدلى باشا قبل مجيئه الى فرنسا واشتراكه مع الوفد فى المفاوضات . وتمسك جماعة بنظرية وجوب ابعاد كل مصرى عن المفاوضة قبل قبول التحفظات مهما تكن ثقة الأمة فيه. وكان معالى الرئيس من مؤيدى النظرية الأخيرة .

انتقلت انباء هذا الخلاف الى مصر بواسطة البرق . فتناولتها أقلام الكتاب والبحاثين. وانتصر كل فريق منهم بدورهم الى احدى النظريتين. وتصاولوا على صفحات الجرائد وتبعهم سواد الأمة . فانقسم هو كذلك الى شيعتين أخذا فى الجدل والحوار والمشادة . حتى انقسمت الأمة على نفسها .

وغلا الوفد فى الشقاق حتى قيل مع التأكيد أن معالى رئيس الوفد ارتأى رأيا جديدا . وانه ساع لتحقيقه فى انكلترا . وانه أرسل اليها رسولا هو الدكتور حامد محمود من باريس لهذه الغاية على غير علم من أعضاء الوفد . ثم انقطع عن غشيان مقر الوفد فى أخريات أيام شهر ديسمبر . ولزم فندقه لا يذهب اليه الا من كان يعلم سره (١)

فارسل اليه محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ولطفى السيد بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك خطابا فى ٢ يناير سنة ١٩٢١ هذا نصه:

---

(١) محاضرة محمد على باشا بنادى الحزب الديموقراطى المنشورة بجريدة الاخبار

« حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد . »

« لاشك أن معاليكم قد احطتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن: انقسام فى الآراء وانصراف بعض الناس عن الوفد. والأعراض عن اتباعه. وتخازل فى جسم الاتحاد الذى كان هو سندنا فى كل عمل. والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها . حال سيئة لا نتأخر عن أن نصارح معاليكم بأن سياسة الانفراد بالعمل مباشرة وبالواسطة ، تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من أواخر الصيف الماضى، يجب أن تتحمل قسطها الوافر من هذه النتيجة . ويسؤنا أيضا ان هذه الخطة، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر، لا تزال متبعة الى الآن. اذ أن معاليكم انفرد بارسال تلغراف الى اللجنة المركزية وأرسال خطاب الى اللورد ملنر وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون أن نشترك فى أمرها . فى حين أننا مسئولون دائما عما فيها . لم نشاء أن نحتج على هذا التصرف فى حينه بل واظبنا على الحضور الى الوفد . ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون اليه . فحملنا هذا الامتناع على خير ما يحمل عليه . ولم نكن لنقدر أن الغرض من ذلك الاستمرار على العمل بدون مشاركتنا. حتى علمنا من الحركات الأخيرة أنكم ممتنعون قصدا عن الحضور دون أن نعرف سببا خاصا لهذا الامتناع . ثم علمنا أمس ان بينكم وبين المستر بلنت شأنا يتعلق بالقضية المصرية . وانكم أرسلتم الدكتور حامد افندى محمود الى لندره لهذا الغرض . وانكم تريدون إرسال أحد الاعضاء لهذه الغاية نفسها . كل ذلك بلا مشاورة لنا . ثم علمنا اليوم أنكم

طلبتم من حضرة أمين الصندوق ألف جنيه لا يبعد أن تكون لتنفيذ هذه المهمة . »

« تلقاء هذه التصرفات الأنفرادية ، التى ليست مباحة فى ذاتها والتى ظهرت بالحس نتائجها السيئة ، نرى من الواجب علينا أن نحتج على هذه الخطة . وأن نطلب الى معاليكم العدول عنها والرجوع الى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما يتلقى وكالته من الأمة ويحمل ، كذلك بمجموعه ، كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة . »

« على اننا ، الآن تلقاء ما هو جار فى البلاد ، أحوج ما يكون هذا الوفد الى البحث فى تلافى ماوقع من اضرار السياسة التى أشرنا اليها والتى يضيق المقام الآن عن الافاضة فيها . فان الحالة أحرج من ان نلافيها بغير الحزم والتدبير . والوقت أدق من ان يحتمل المغاضبة والاهتمام بالشخصيات . »

« وتفضلوا يامعالى الرئيس ، بقبول احترامنا وتحياتنا . »

« الامضاءآت »

ولم يعد سعد باشا الى مركز الوفد الا بعد أن وصله هذا الخطاب فاجتمع بالاعضاء وساد بينهم الصفاء — ولو موقتا — محل الخصام .

ولكن النفوس داخلها شىء من الموجدة والضغن . وكانت الأمة هنا لا تزال جادة فى الأخذ باسباب المشادة والشقاق . والزوبعة تزمجر فى أفق المسئلة . تهدد بالفتل من أثر ماشجر بين من توحدت اغراضهم فلم يلبثوا ان تنافرت نفوسهم لا لعلة شرعية معقولة .

هذا ولقد قدم لورد ملنر تقريره فى ٩ ديسمبر ولكن الحكومة الانكليزية لم تنشره . بل اخذت تفحصه وتمحص مراميه. وقضت فى ذلك زمنا طويلا.

وقد امتاز عام ١٩٢٠ بامر يستلفت الأنظار. ذلك أن أثمان القطن قد ارتفعت فى أوائله ارتفاعا مضطردا حتى بلغ ثمن القنطار منه اربعين جنيها وخمسين . ونزلت فى أواخره نزولا مضطردا ما كان ليخطر على بال . حتى وصل ثمن القنطار عشرة جنيهات .

ولقد ذهب الناس فى هذه الحركة مذاهب شتى حتى خيل لبعضهم انها مناورة سياسية . قصد بها ارغام المصريين على اتباع سياسة مخصوصة . حيث اذيقوا حلاوة الغنى الكثير ثم لما لم يذعنوا لقبول ما اريد بهم اذاقوهم مرارة الحاجة والأفلاس . ولكنا لانشارك هؤلاء الناس فى أفكارهم بل نقول إن سبب هذا الهبوط فى أسعار القطن كان طبعيا حيث كانت مصانع لانكشير قد اكتفت بشراء مقدار مقطوعيتها .

(تم الجزء الاول من التمهيد)

خلاصة هذا الجزء

أما وقد انتهى بنا المقام الى إتمام هـذا الجزء من التمهيد فقد رأينا أن نضع له ملخصا يسهل فيه حصر الحوادث التاريخية الهامة وإظهارها بارزة للعيان . وقد أضفنا اليه بعض المعلومات والبيانات التى لم نكن حصلنا عليها قبل طبع الـكتاب .

جئنا على ذكر الحوادث منذ تولى أمر هذه البلاد محمد على الـكبير جد الأسرة المالـكة الى بدء الحرب العالمية الـكبرى بأشد ما يستطاع من الايجاز . فـكانت فى ذاتها خلاصة لا سبيل معها الى تلخيصها كرة أخرى . فلم يبق علينا ، بعد ذلك إذن ، سوى الاتيان بزبدة ما كتبناه عن الحوادث السياسية التى وقعت إثر ذلك حتى نهاية هذا الجزء :

«الحرب العظمى والانقلاب السياسى»

أعلنت الحرب فأقدمت الحـكومة البريطانيـة على إعلان الحماية على مصر بصفة عمل حربى موقت . لأن مصر كانت طريقها الى مستعمراتها وممتلـكاتها فيما وراء البحار . ثم عمـدت الى التخلص من كل من توسمت فيهم نزعة الانحراف عنها أو حب معا كستها فى هـذه الحرب التى كانت تعتبرها حرب حياة أو ممات . وعلى ذلك حصل الانقـلاب بخلع الخديو عباس حلمى الثانى وتوليـة عمه السلطان حسين . وقـد قالت الحـكومة البريطانية فى بلاغها الذى وجهته الى عظمته بمناسبة اختياره للجلوس على

عرش أجداده : «فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة ، تحت يدها لسكان القطر المصرى، جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة . وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية .» وبعد أن انتقل عظمته الى جوار ربه انتخب بعده أخوه السلطان فؤاد الأول . فأقام عظمته مستويا على العرش حتى الهدنة فالصلح بين الدول المتحاربة.

وكانت الأمة ، مدة سنى الحرب الأربع ، تعانى آلاما نفسانية مبرحة من سوء تصرف السلطة العسكرية البريطانية ومن معاملة جيوشها لها .

ولقد تعاقبت على منصات الحكم فى هذه الاثناء ثلاث وزارات . كانت الأولى منها سياسية إدارية والاثنتان الأخريتان إداريتين فحسب.

وكانت شخصيات كل من رؤساء هذه الوزارات الثلاث بارزة فى أعمال وزاراتهم كما سنبينه فيما يلى :

(حسين رشدى باشا)

إمتاز هذا الوزير بما طبع عليه من رقة الطباع ولطيف المعاملة ومراعاة حسن الذوق وامتاز أيضا بالتسامح والثقة المفرطة بالناس ، مع سلامة الطوية ، وعدم تقدير العواقب . فكان اذا اندفع فى أى عمل قصد به المساعدة لا يجد من أخلاقه حاجزا يوقفه عند حد . لذلك كانت لوزارته حسناتها وسيئاتها .

فمما يؤخذ عليها عدم استقالتها عند تولى عظمة السلطان حسين عرش مصر حيث كان صاحب الدولة حسين رشدى باشا إذ ذاك قائمقام خديو .

ولئن اعتذر دولته بأنه بخلع الخديو سقط هو كذلك بطبيعة الحال . فان هذا العذر لم يكن ليخلى دولته من هذه الصفة وما كان يمنعه من رفع استقالته الى الخديو قبل قبول مهمة الحكم التى عهد اليه بها المغفور له السلطان حسين.

ومن أكبر الاخطاء التى وقعت فيها هذه الوزارة عدم انتهازها الفرص الثمينة التى عرضت لها . فلم تتشدد مع بريطانيا العظمى فى طلب وثيقة بما وعدت به مصر عند إعلانها الحماية التى انتفعت بها النفع كله . أوعند استعمالها البلاد كمعسكر عام لجيوشها . أو عند استيلائها على أقوات الناس ودوابهم وغير ذلك من مرافق الأهالى . وعلى الأموال من خزانة البلاد . أوحين تجنيدها عساكر الريف المصرى . أو عند سوقها جيوش العمال المصريين وفرق النقل كذلك الى ميادين القتال فى الشرق وفى الغرب. أوعند أرسالها الجنود المصرية لصد هجوم الأتراك على القنال . أو حين اندحار الحلفاء على الدردنيل . مع أن الانكليز أعلنوا أنهم ليسوا فى حاجة الى شىء من مصر ومن المصريين سوى إخلادهم الى السكينة والهدوء . فالوزارة اعتمدت على ما أعطيت من المواثيق الشفوية وأقوال الشرف التى عدتها وثائق يعتد بها . وهى فى ميادين السياسة مما لا يقوم لها وزن أو تقاس بمعيار . فكان عملها هذا مجلبة لخسران البلاد ما خسرته من الضحايا . بل سببا فى تعقيد قضيتها تعقيدا لم تنل بالنسبة له كل أمانيها حتى اليوم .

ومن تسامحها العظيم تنازلها عن قصر الاسماعيلية للجالية البريطانية لتقيم عليه كنيسة على رغم اشمئزاز السلطان من تحويل القصر المسمى باسم أبيه لهذه

الغاية . وقد استرد هذا القصر فى عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

أضف الى ذلك تحديدها أثمان القطن فى عام ١٩١٨ تحديداً أوقع البلاد فى عسر مالى لم يسبق له نظير . فى حين أنه أدى الى ربح الانكليز أرباحا طائلة . ويقال إن عظمة السلطان فؤاد كان لا يقاسم حكومته رأيها فى هذا الشأن تفاديا من وقوع أزمة مالية . ولكن الوزارة كانت مدفوعة بحب مساعدة الانكليز بكل ما تيسر لها من السبل .

أما حسناتها فأكبرها تمهيدها لتأليف الوفد برياسة صاحب المعالى سعد زغلول باشا . وتوسيعها لدعوته فى البلاد والعمل على تثبيت دعائمه وتوكيد علائقه . وذودها عن الزعماء فى وقت اضطرب فيه حبل الأمور واشتد ضغط السلطة على الناس جميعا . ثم تضحيتها أشخاصها ومنصات الحكم فى سبيل مبدإ اتحادها مع نواب الأمة ووكلائها يوم طلب هؤلاء السماح لهم بالسفر الى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر فلم يؤذن لهم . وكذلك اسداء النصيحة والارشاد لأعضاء الوفد الذين كانوا لا يأتون عملا إلا بعد مشورة رئيسها ولا يتحركون الا بارشاده وإشارته باتفاقه مع صاحبيه عدلى باشا وثروت باشا .

كما أن الأمة لا تنسى لها وقع استقالتها فى ذلك الوقت الحرج تأييداً للوفد فعضدته أدبيا ومادياً . ولا تنسى لها ما تعلمه من سعى رئيسها لدى أحد ممثلى الدول العظمى لتسفير بعض رجالات مصر خلسة الى أوروبا للدفاع عن حقوق البلاد

كما أنا لن ننسى موقف دولة رئيس هذه الوزارة شخصيا حيال مشروع المستر برونيات الذى كان يرمى به الى تأليف مجلس نواب لمصر مختلط تكون الأغلبية فيه للاجانب ورده على هذا المشروع بمذكرة فند فيها ما ذهب اليه واضعه بادلة وبراهين أفحمته وأقنعت الحكومة البريطانية بأن فى السويداء رجالا لا تغرهم الألفاظ ولا تستهويهم طلاوة العناوين . وكل هذا نسجله للوزارة الرشدية بالحمد والثناء على صفحات التاريخ .

(محمد سعيد باشا)

لما كان هذا الوزير قوة فى ذاته إلا أنه مثال المرونة . داهية كيس . دأبه انتهاز الفرص . وتنسيم مهاب الرياح فى حرص وحذر . رأى البلاد فى حالة ثورة فكرية . وقد اتحدت كلمتها على أن لا تسمح لاى من رجالها المعدودين بالاقدام على تأليف وزارة احتجاجا على القوة الغاشمة التى كانت إذ ذاك تسوم البلاد سوء العذاب . ففكر فى تأليف وزارة لا يتحمل فيها مسئولية سياسية أمام الأمة . على أن يعمل لازالة سوء التفاهم الذى كان حادثا بين السلطة العسكرية والأمة . فابتدع بدعة جديدة فى تاريخ مصر وهى تأليف وزارة إدارية .

وإقدامه على تأليف هذه الوزارة ، مهما تكن صفتها ، فى ذلك الوقت . وخروجه عن إجماع الأمة غلطة كبرى لا سبيل لانكارها . ولئن اعتذر دولته بأنه اذا لم يكن قبل القيام بالأمر لعمدت السلطة الى احلال وزراء من الانكليز محل الوزراء المصريين فانها حجة لم تقع من الأمة موقع

الاقناع . إذ كانت حالتها تقضى عليه أن يتمشى مع رغائبها وهو أحد رجالاتها . وأن يذر القوة تتصرف كيفما شاءت حتى تكون للبلاد مندوحة للاحتجاج عليها وعلى تصرفاتها المنكرة .

ولقد رأى دولته أن الموظفين كانوا من أقوى العوامل التى حملت الوزارة السالفة على الاستقالة فانتهز فرصة ضيق المعيشة وغلاء أثمان الحاجيات الضرورية فأسدى الى الموظفين نعمة ما كانوا ليحلموا بها وتغالى فى المنح حتى بلغت الاعانات التى كان يصرفها لهم باسم إعانات حرب نحو ٩٢ ٪ من مرتباتهم الأصلية . الأمر الذى استمال اليه طبقة الموظفين ولكنه عاد من جهة أخرى على الخزينة المصرية بالخسران العظيم .

كل هذا لا ينفى أن هذه الوزارة وفقت الى أن تجمع فى قبضة يدها ما استطاعت من إدارة البلاد بعد أن كانت كلها فى يد السلطة العسكرية .

ولن تنسى له الأمة استقالته الأولى فى ٤ يولية سنة ١٩١٩ لما رأى المحاكم العسكرية التى كانت منبثة فى أرجاء القطر تتربص بالعباد الشبه فتأخذهم بها أخذ عزيز مقتدر وتحكم عليهم أحكاما أقصى ما يكون من الشدة بسرعة وبلا تريث مما كاد يؤدى الى فشل المهمة التى أخذها على عاتقه . حيث أصدرت حكما بالاعدام على مأمور بندر أسيوط رميا بالرصاص ولم تنفع فيه شفاعة حتى لدى ملكة انكلترا من والدته واعتقلت وكيل مديرية المنيا فانتحر لسوء معاملته فى سجنه . كما أنها حكمت على ٤٣ شخصا آخرين بالاعدام فى مديرية أسيوط من بينهم محمد باشا محفوظ كبير أعيان الحواتكه

وأعدت المعدات لشنقهم فى محطة منفلوط حيث كان الأهالى قتلوا ستة من الضباط الانكليز فى وقت الاضطرابات . زد على ذلك اعتقالها كثيرين من الموظفين ووكلاء النيابة العمومية ورجال القضاء رهن المحاكمة . وأن دولته لم يقبل سحب هذه الاستقالة الا على شريطة إيقاف تنفيذ مالم يكن نفذ من تلك الاحكام القاسية وأن تلغى المحاكم العسكرية وتحال جميع القضايا التى كانت منظورة أمامها أو معدة لنظرها على النيابة الأهلية والمحاكم الأهلية. فارسلت منها ألفا قضية لم تكن ثمت نظرت أمام المحاكم العسكرية فلم يحكم فيها فى المحاكم الأهلية الا باحكام طفيفة .

وهذا وحده يبين فضل محمد سعيد باشا على البلاد مما يستحق من الأمة الحمد والشكران .

كما أن فى اعتراف دولة سعيد باشا بالوفد المصرى وبصفته النيابية عن الأمة ، بعد أن أحجم دولة رشدى باشا عن هذا الاعتراف ، لشجاعة أدبية وإقداما لا ينكران عليه .

ولما أن سافر اللورد اللنبى الى أوروبا ، وكان فى نية حكومته ارسال لجنة ملنر الى مصر ، اتفق معه سعيد باشا على السعى لديها لمنع ارسال تلك اللجنة أو تأجيله . لذلك لمح لبعض الوفود التى زارته تسأله سياسته حيال حضور هذه اللجنه بانه يستقيل اذا حضرت. ولما لم ينجح اللورد فى مسعاه، وأحس كأن الوزير كان سببا فى فشله، أعرض عنه حين حضوره إذ ذاك من أوروبا . وأخذت الصحف الانكليزية ترميه بخيانتهم وبانه طعنهم من خلف .

فاستقالته بعد ذلك عند تصميم الحكومة البريطانية على ارسال تلك اللجنة يعدّ بحق دليلا على تمسكه بكلمته وتضحيته شخصه ومنصبه فى سبيلها .

(يوسف وهبه باشا)

اشتهر دولته بالحذر الشديد . وبكثرة تهيبه الأمور . فلا يضع قدمه الا حيث يرى الأديم تحتها ثابتا . لذلك استمرأ البدعة التى ابتدعها سلفه ورأى أن لا غضاضة عليه إن هو تولى زمام الأحكام على نسقه فاعتنق المذهب الجديد وألف وزارة إدارية ثانية .

ولكن هذه الوزارة كانت لا تاريخ لها. بل تركت الأمور تسير كما قدر لها أن تسير . ولم تفعل الا المحافظة على مراكزها بين ضغط الأمة وتعسف السلطة العسكرية . على أنها ساعدت لجنة ملنر على إداء مأموريتها جهد طاقتها ولو أن رئيسها امتنع عن التحدث معها شخصيا . فلما رأت أن هناك عاملا يريد أن يحرج مركزها بازاء الأمة وخشيت أن تفقد موازنتها ، وهى منذ تحملها عبء الحكم عديمة القرار ، فضلت التخلى عن كراسيها منتهزة أول فرصة تبرر هذا الابتعاد. وقد سنحت لها هذه الفرصة لما طلب منها تنفيذ بعض المسائل الادارية فأبت .

(الوفد والثورة العامة)

لما أن انتهت الحرب العظمى وأعلنت الهدنة بين الامم وعاد السيف الى غمده بدأت الحرب السياسية الكبرى يستعر أوارها . فتألفت فى مصر هيئة من رجالاتها وأخذت على عاتقها مطالبة الانكليز بحقوق البلاد .

بدأت الهيئة عملها بان قصد ثلاثة من أعضائها القومسير العالى البريطانى وإبلاغه أمانى الشعب المصرى . فلم يفوزوا منه بطائل . ومن ثم انضم اليهم كل من كان يشاركهم الفكرة وأطلقوا على أنفسهم اسم «الوفد المصرى» وقد تولى رياسته حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب . وكانت مهمته مطالبة الانكليز بحقوق مصر فى الاستقلال . ولذلك طلب من السلطة العسكرية اذنا بالسفر الى أوروبا لهذه الغاية .

ولم تكتف الوزارة الرشدية بمساعدته كل المساعدة بل طلب رئيسها السماح له بالسفر الى انكلترا مصحوبا بمعالى عدلى يكن باشا وزير المعارف إذ ذاك للمطالبة بوضع نظام سياسى لمصر . فأبت السلطة عليهما كما أبت على رجال الوفد السماح بالسفر ومغادرة البلاد . بحجة اشتغال الوزارة الانكليزية بالاستعداد لمؤتمر الصلح وعدم اتساع الوقت للمناقشة فى مثل تلك الأمور . فكان هذا التصرف من الانكليز غلطة سياسية كبرى لولاها لكان من المحتمل حصول الاتفاق مابين البلدين . فاستقالت وزارة رشدى باشا لهذا السبب . وظلت البلاد بضعة أشهر بلا حكومة . وتحرجت الأحوال إذ أحجم كبار رجال الأمة عن قبول تأليف وزارة فى هذه الساعات الحرجة . وبدأت السلطة تتربص بالزعماء الهفوات . وحملتهم مسئولية هذه الحال . وألقت القبض على أربعة منهم وهم سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا ونفتهم الى مالطه .

وكان المصريون، على بكرة أبيهم، يتألمون مما أنزلته بهم السلطة العسكرية

البريطانية من أفانين العسف والمغارم . وكانت النفوس تتوق للخلاص من هذه الشدائد التى كانت مستحكمة . وتتلمس الطريق للتمتع بمبادىء الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية التى كان من أهمها وأشدها أثراً فى النفوس اطلاق الحرية للأمم، ضعيفها وقويها، فى أن تقرر مصيرها بنفسها. وأن تضع لنفسها الحكم الذى تختاره . وبتصريحات فرنسا وانكلترا بانهما ما دخلا معمعان الحرب العظمى إلا لتحقيق هذه الغاية الشريفة . فلما أن رأت الأمة المصرية زعماءها يعتقلون وينفون لا لذنب سوى مطالبتهم بتحقيق هذه الوعود. أيقنت من عدم وفاء الانكليز بوعودهم.

وكأنما كان الناس على اتفاق سابق وما كانوا قبل ذلك على أى اتفاق. فما ذاع نبأ هذا الاعتقال والنفى حتى هب القوم دفعة واحدة . لأن النفوس كانت كلها متأثرة بمؤثرات واحدة ولها آمال متحدة . فبدأ الطلبة بتأليف مظاهرات سلمية قابلتها السلطة العسكرية بالحديد والنار. فأردت منها ضحايا عديدة. ولم تكن هذه الضحايا بموقفة تيار تلك المظاهرات حيث كانت السبيل الوحيد التى تعبر بها الأمة عن مكنونات ضمائرها. بل كان تيارها منبعثا عن نفوس فاضت بما تحملته السنين الطوال. وكان من المستحيل حبس تلك العواطف فيها. وتلا مظاهرات الطلبة مظاهرات كبرى من جميع طبقات الأمة عاليها ودانيها حتى اشترك فى بعضها السيدات مما أدهش كل من شاهدها .

ثم تطورت تلك المظاهرات وتحولت الى ثورة عامة تناولت جميع أنحاء القطر ، من أقصاه الى أقصاه ، فقام الشعب قومة رجل واحد يقطع

السكك الحديدية والأسلاك البرقية حتى ارتبكت السلطة العسكرية وشلت حركة البلاد. ووقفت السلطة مبهوتة أمام هذه الحركة الفجائية التي لم تكن تخطر لها على بال. ثم تحول بهتها الى حنق وغضب. فعمدت الى الانتقام بابشع صنوفه بحرق القرى وتعذيب الأهالى وأخذ البرىء بجريمة سواه. وفرض أشد الأحكام العرفية على البلاد. فقابل الشعب هذه الشدة المتناهية بالمقاومة السلبية. بالاضرابات العامة. فلم تعد مهنة أو صناعة أو تجارة أو أعمال عامة لم يضرب القائمون بأمرها إضرابا لم يسبق له مثيل فى جميع بلدان الدنيا ولم يحك التاريخ له شبيها. حتى أعجب بالحركة كل من شاهدها من الأجانب أو سمع بروايتها.

ولقد امتازت هذه الحركة بأمرين خليقين باسترعاء الانظار. الأول اشتراك السيدات مع الرجال فى المظاهرات وفى الحركة الوطنية. الأمر الذى لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر. والثانى تآلف طوائف الأمة المختلفة. فلم يبد فى الحركة أى فارق بين مسلم ومسيحى حتى أبيحت معابد كل طائفة لغيرها واشترك ذوو الأديان المختلفة فى أعياد مواطنيهم وفى مواسمهم. وتعانق الصليب والهلال فكانت الحركة بركة على البلاد وخيراً عميما.

ولما رأى الانكليز أن لا مناص لهم من تغيير مجرى سياستهم أمام هذا الاتحاد المتين فى البلاد، وكان قد بلغ السيل الزبى وجاوز الحزام الطبيين، استقدموا السر ريجنالد ونجت القومسير العالى وعينوا المارشال أللنبى بطل فلسطين مندوبا ساميا بمصر فوق العادة. فحاول نخامته فى أول الأمر تهدئة

الافكار فلم يستطع لذلك سبيلا . وأخيراً رأى أن خير حل للأزمة هو الافراج عن المنفيين والسماح لهم ولمن شاء من المصريين بالسفر الى أوروبا . فقصد الاربعة الذين كانوا معتقلين فى مالطه الى فرنسا حيث كان مؤتمر الصلح منعقدا فى فرساى . وتبعهم من مصر باقى أعضاء الوفد . ولا تسل عن مظاهرات الحبور والانشراح التى أقيمت فى مصر لهذا النبأ الذى كان أول نصر للمصريين فى ميدان السياسة . فرفعت الأمة رأسها وتنسمت ريح الحرية . وعاد الوزراء إلى كراسيهم . وتألفت فى عاصمة البلاد اللجنة المركزية للوفد . فكانت على اتصال دائم به وهو فى فرنسا يعالج القضية المصرية الكبرى .

ومن عجيب الأمور أن تستمر الصلات بين الوفد فى خارج البلاد وشعبته المركزية بمصر بتمام نظام . حيث كانت أنباؤه تنشر فى الصحف المصرية كما أن أنباء مصر كانت تصل الى الوفد بفرنسا بغير انقطاع . فيذيعها فى أرجاء العالم المتمدين على الرغم من المراقبة الشديدة التى كانت على المراسلات إذ ذاك . ويرجع الفضل فى ذلك الى ما بذلته سكرتارية اللجنة المركزية فى مصر من الهمة والنشاط تحت رياسة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك الذى كان من إمره بعد ذلك اتهامه بالتحريض على الاغتيال والحكم عليه من المحكمة العسكرية البريطانية بالسجن .

ذهب الوفد الى فرنسا على أمل الدفاع عن القضية المصرية أمام مؤتمر الصلح . ولكنه صادف فى سبيل مهمته عراقيل بل مثبطات كبرى للهمم . حيث فوجىء أولا باعتراف كثير من الدول المشتركة فى المؤتمر بالحماية

البريطانيـة على مصر . واعتراف الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية وصاحب المبادىء الاربعة عشر المشهورة بها . ثم إيصاد أبواب المؤتمر فى وجهه . فسعى فى مقابلة بعض رؤساء وفود الدول العظمى فاعرضوا عنه . فلم تـكن هذه الصدمات المؤلمات لتفت فى عضد الوفد أو تثبط همته . بل قام بدعاية شـديدة لقضيته فى فرنسا . وأقام الحفلات والمآدب للصحفيين ولبعض رجال السـياسة الفرنسويين . ووجـه الاحتجاجات والبيانات والمذكرات الايضاحيـة لـكل رجال السياسـة والرياسة الذين كانوا مجتمعين هناك للبتّ فى حظوظ الممالك والأمم . ولما أراد أن يمد رواق دعايتـه الى خارج أرض فرنسا بارسال رسله الى أطراف العالم وجد نفسه كانه فى أسر فى تلك الديار . لا يسمح لأحد أعضائه بمزايلتها . فسعى جهده حتى نجح أخيرا بايفاد أحد أعضائه الى أمريكا وبعض منهم الى إيطاليا .

وفى أمريكا نجحت الدعاية . وأستطاع مندوب الوفد بها (محمد محمود باشا) ، بمعونة الاستاذ فولك المحامى الأمريكى الـكبير ، أن يستصدر قرارا من لجنة الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى بان مصر لا هى تابعة لتركيا ولا لانـكلترا . بل هى حرة فى تقرير مصيرها بنفسها .

الى هنا كانت مجهودات الوفد فى سبيل نشر الدعاية للقضية المصرية بالغة الدرجة القصوى التى تستوجب إعجاب المصريين وثناءهم العظيم عليه . غير أنه حدث بعد ذلك ما يؤسف له من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بفرنسا . أدى الى انفصال بعض أعضائه عنه وعودتهم الى مصر . ولـكن

باقى إخوانهم استمروا فى جهادهم فى أوروبا حتى أثاروا الرأى العام هناك . وأصبحت القضية المصرية ، التى كان يجهل جل السياسيين وغير السياسيين حقيقتها ، معروفة شؤونها مبسوطة أدوارها أمام الجميع ، وهو مجهود كبير لا يقوم به الا الأبطال الذين ينبغى أن تقدرهم أمتهم حق قدرهم .

(لجنة ملنر والمفاوضات)

لما رأت الحكومة الانكليزية ما وصلت اليه الحال من الاضطرابات صممت على إرسال لجنة تحت رياسة اللورد ملنر وزير مستعمراتها لتحقيق أسباب استياء المصريين وقيامهم بعنف فى وجه رجالها . يبغون الخلاص من نيرهم . واقتراح خير الطرق لحكم البلاد فى دائرة الحماية البريطانية .

فلما وصلت هذه اللجنة الى مصر ألفت الأمة ، على بكرة أبيها ، تقاطعها وتعرض عنها . بل رأتها تعبر عن هذا الشعور بمظاهرات تنادى فيها بسقوط اللجنة وأغراضها . وأن الأمة استطاعت أن تسمعها صوتها رغم ما اتخذ من الاحتياطات العديدة لاحباط مسعاها .

ولقد كان إجماع الأمة على هذه المقاطعة غريبا فى بابه أدهش أعضاء اللجنة أنفسهم . وتجلى تمسكها بعدم الاعتراف بما تدعيه هذه اللجنة من حق ، فى القيام بمهمتها ، فى معاملة جميع طبقات الأمة لها من أميرها الى حقيرها . حتى أصدر اللورد ملنر بيانا يبدى فيه دهشته من هذه المقاطعة ويتملقها برقيق القال وهز نخوة إكرام الضيف . وأعلن أن ما ترغبه اللجنة أنما هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر . وقال

إنه يرحب بكل مناقشة . وإنه لا يود تقييدها بان تكون فى حدود الحماية .

كل ذلك لم يغر الأمة على الخروج عن خطة المقاطعة بل ظلت فى سبيلها ماضية . على أن اللجنة استطاعت فى النهاية أن تحادث بعض الوزراء الاقدمين كرشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وسعيد باشا بواسطة عدلى باشا فنصحوا اليها ، إن هى أرادت الوصول الى غاية ، أن تولى وجهها شطر الوفد المصرى النائب عن الأمة والموجود بباريس . فقبلت اللجنة المبدأ وأخذ عدلى باشا يتخابر مع سعد باشا بأوروبا يقترح حل القضية المصريه بناء على مفاوضات تجرى بين الوفد ولجنة ملنر على قاعدة إرضاء الأمانى القومية . حتى اقتنع سعد باشا بآراء الوزراء . ومن ثم عادت اللجنة الى انكلترا . ولم تكد تلقى عصى التسيار ببلادها حتى أرسلت رسولا من قبلها لدعوة الوفد للمفاوضة .

وكان سعد باشا استدعى عدلى باشا الى أوروبا ليكون واسطة تعارف بين الطرفين وليشترك فى المفاوضات . فلبى معاليه الدعوة وحضر المفاوضات بصفته الشخصية .

وبعد مفاوضات طويلة ، تخللها فترات انقطعت فيها ، على أن التفاؤل كان سائدا على الجميع ، قدمت اللجنة مشروعا للاتفاق قالت إنه آخر ما تستطيع أن تقبله . فاختلفت آراء أعضاء الوفد فى أمره . ولم يشاءوا أن يبتوا فيه رأيا . فأوقفت المفاوضات ريثما يبعث الوفد ببعض أعضائه الى مصر لاستشارة الأمة فيه . وفعلا عرض الأعضاء المنتدبون المشروع على

الهيآت والجماعات فى مصر . فكانت نتيجة ذلك أن الكل رأوا أن المشروع صالح لأن يكون أساسا لمعاهدة تبرم بين البلدين بشرط إدخال بعض التحفظات عليه . فعاد المندوبون يحملون هذه التحفظات . ولما عرضها الوفد على اللجنة بلندره أبت سماعها والمناقشة فيها أولا . ثم عادت فقبلت سماعها . ولكنها رفضت المناقشة فيها حتى يحل موعد المفاوضات الرسمية بين هيئتين تنتدبهما الحكومتان الانكليزية والمصرية للاتفاق النهائى . وعلى ذلك قطعت المفاوضات بين الوفد واللجنة .

هنالك أشاع بعضهم إشاعات مكذوبة ضد عدلى باشا تنقص من درجة احترامه فى أعين الأمة . وهو الذى كانت له اليد الطولى فى وصل المفاوضات كلما آذنت بالانقطاع من جراء سوء تفاهم كان يقع بين الطرفين. ولما لم يجد معاليه فيما نشره الوفد ، تكذيبا لهذه الاشاعات ، ترضية كافية لما لحقه منها. فقفل راجعا الى الاوطان معتزلا الحركة موقتا حتى تحين الفرصة ويصفو الجو ليعود الى العمل بما عهد فيه من الاخلاص والاقدام .

بعد ذلك بدأ ما يؤسف له من دبيب الشقاق بين أعضاء الوفد . وكان لخيبة المفاوضات وطول مدة النأى عن الأوطان الأثر الأول فى هذا الشقاق الذى لم يكن ليسر كل من اهتم بهذه البلاد وبمستقبلها . ذلك الانشقاق الذى ظهرت آثارة فى القضية المصرية مما سنبينه فى الجزء الثانى من هذا التمهيد أن شاء الله .

ملحق بالجزء الاول

قرار الجمعية الشريعية

ببطلان الحماية واستقلال مصر والسودان

إعلان الجمعية التشريعية استقلال مصر والسودان — كانت الروح الوطنية تدب فى كل النفوس بلا تمييز وتدعو كلا منها إلى الأخذ بقسطها فى هذه الحركة المباركة رغما عن تضييق الخصم على الناس منافعهم وعدم السماح لهم بابداء أى حركة يؤيدون بها الوفد فى أعماله .

ولما كان لأعضاء الجمعية التشريعية من صفة النيابة عن الأمة فكروا فى عمل يدل على أنها لاتزال حية تشعر بما تشعر به الأمة وتقاسمها آلامها وآمالها .

ولما كان اجتماعهم فى مكانهم الرسمى غير ميسور نظراً لتسلط السلطة العسكرية على جميع المرافق الحكومية . أرسلت الدعوة إلى الأعضاء للاجتماع فى بيت سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى فى يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ . فاجتمع منهم ٥١ عضوا فى الموعد والمكان المحددين . وتداولوا فى الحالة وبحثوها من كل وجوهها . ثم كان أهم القرارات التى قرروها : أولا — اعتبار الحماية ، التى أعلنتها إنكلترا من تلقاء نفسها على مصر ، عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية . ثانياً — أن البلاد المصرية ، التى تشمل مصر والسودان ، مستقلة استقلالا تاماً .

وإنا لذاكرون هنا محضر هذه الجلسة بنصه وفصه :

« فى الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء الموافق ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠ »

«انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى بحضور حضرات الآتية أسماؤهم : ابراهيم سعيد باشا وحسين واصف باشا وقلينى فهمى باشا وراغب عطيه بك وفتح الله بركات باشا وحسين هلال بك وحسن سيف افندى والدكتور محمد امين بدر بك ومحمود الأتربى باشا والسعدى بشارة الطحاوى بك وعمر مراد بك ومتولى حزين بك وعمر خلف الله بك وابراهيم على بك ومحمد محمود بك وحنفى منصور بك ومحمد علام بك وعلى المنزلاوى بك وسينوت حنا بك ومحمد رشوان بك الزمر واسماعيل أباظه باشا ومحمود أبو حسين باشا وعبد اللطيف الصوفانى بك والشيخ محمد شاكر ومحمد السيد أبو على باشا وعبد الرحمن عوض بك والشيخ عبد الفتاح الجمل وعلى شعراوى باشا وحافظ المنشاوى بك وأمين سامى باشا ومنصور يوسف باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا وزكريا نامق بك وعبد السلام العلايلى بك ومحمد كمال أبو جازيه بك وطنطاوى بك طنطاوى وابراهيم دويدار بك وعلوى الجزار بك ومحمد أمين أبو ستيت بك ومحمود همام بك ومحمد محفوظ باشا وعبد الرحمن محمود بك وميشيل لطف الله بك ومحمد المنياوى بك ومحمد على سليمان بك والمصرى السعدى بك ومصطفى بكير بك ومحمد عزام بك وكامل صدقى بك وحسين الشريعى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا . »

«وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة ابراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سناً. ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا وحسين هلال بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا بالاجماع.»

«وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مدكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حداداً على من انتقل الى رحمة الله من أعضاء الجمعية فى مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق.»

«أعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبى السعادة ابراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية. وطلبه سعودى باشا ومحمد شريعى باشا ومرقس سميكه باشا ومحمد عثمان أباظه بك.»

«وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر باظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة.»

«ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها مايأتى:»

«أولا ـ أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنكلترا، من تلقاء نفسها على مصر، عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية.»

«ثانياً ـ تقرر الجمعية أن البلاد المصرية ، التى تشمل مصر والسودان، مستقلة استقلالا تاماً وفاقا لقواعد الحق والعدل والقانون . وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكا به . »

« ثالثا ـ تحتج الجمعية على تعطيلها وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها . »

«رابعاً ـ تحتج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها، سواء أكان الاعتداء واقعاً على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية . »

«خامساً ـ تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفاً تاماً حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : »

«(أ) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة . وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه . »

«(ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردا ولا مصلحة مصر وحدها ولا مصلحة الاثنين معاً . وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانكليز ذوو المكانة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد . وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبى وفائدة أصحاب رؤوس الأموال

والشركات من الأنكليز . »

«سادساً ـ قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر أو السودان أو مصالحها، يعد لغوا ولا يلزم الأمة فى شىء . فالأمة وحدها صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة . »

«سابعاً ـ تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية : »

«(١) الوفد المصرى فى باريس »

«(٢) رئاسة مجلس الوزراء »

«(٣) قناصل الدول فى مصر »

«(٤) الصحف المصرية »

«(٥) كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر »

«(٦) سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها »

«ثامنا ـ إرسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال . »

«تلى المحضر وتصدق عليه . »

«وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء . ويلى ذلك إمضاءات جميع الأعضاء الحاضرين . »

فكان هذا الاجتماع وكانت هذه القرارات أخطر مظاهر الحركة الوطنية

وأشدها أثراً فى نفس الأنكليز . لجنوح نواب الأمة إلى تأييد الوفد وتعضيد المطالبة بحقوق البلاد .

فاشفقت السلطة العسكرية من أن يكون لهذه القرارات مالها من القيمة الرسمية والاعتبارات السياسية . فاصدر اللورد اللنبى أمراً عسكرياً بمنع اجتماع النواب إلا بأمر رسمى منه .

وهذا هو نص الأمر العسكرى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ .

« أنا الموقع أدناه أدمند هنرى هيمن فيكونت أللنبى ، بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مرشال قائدا عاما لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى أصرح وأعلن مايأتى : »

« ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيأة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات ، بصفتهم أعضاء فيها ، مالم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها . »

« ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها مالم يكن مرخصاً بهذا الاجتماع ترخيصاً صريحا بمقتضى القانون . »

« وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية . »

« وكل قرار تأخذه ، أو توافق عليه ، احدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها ، يكون ملغى ولا يعمل به . وجميع الأعضاء

الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى . »

« الامضاء : أللنبى »

« فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ » (فيلد مرشال)

ولكن المهم أن الجمعية التشريعية كانت قد اجتمعت وأصدرت قراراتها فيما كان يعتبر أدقّ نقطة فى الحالة إذ ذاك .

ولقد طير نبأ هـذا الاجتماع وهذه القرارات إلى معالى سعد باشا بفرنسا فاتخذ منها مستنداً قويا ضمه إلى المستندات التى تحت يده للمطالبة بحقوق البلاد .

ولم يشأ معالى سعد باشا أن يترك هـذه الفرصة تمر دون أن يظهر ما خالج ضميره نحو هذا العمل العظيم فأرسل برقية يقول فيها : « إن أعضاء الجمعية التشريعية قد أدّوا الواجب المقدس باعتبارهم الحماية باطلة قانونا وإعلانهم استقلال مصر والسودان . »

وكان هـذا شعور الأمـة كافة نحو هؤلاء الأعضاء المحترمين الذين أثبتوا بعملهم هذا ما تنطوى عليه قلوبهم من الشجاعة والاقدام فى أخطر الأوقات .

حدود السودان في عهد حكم محمد علي

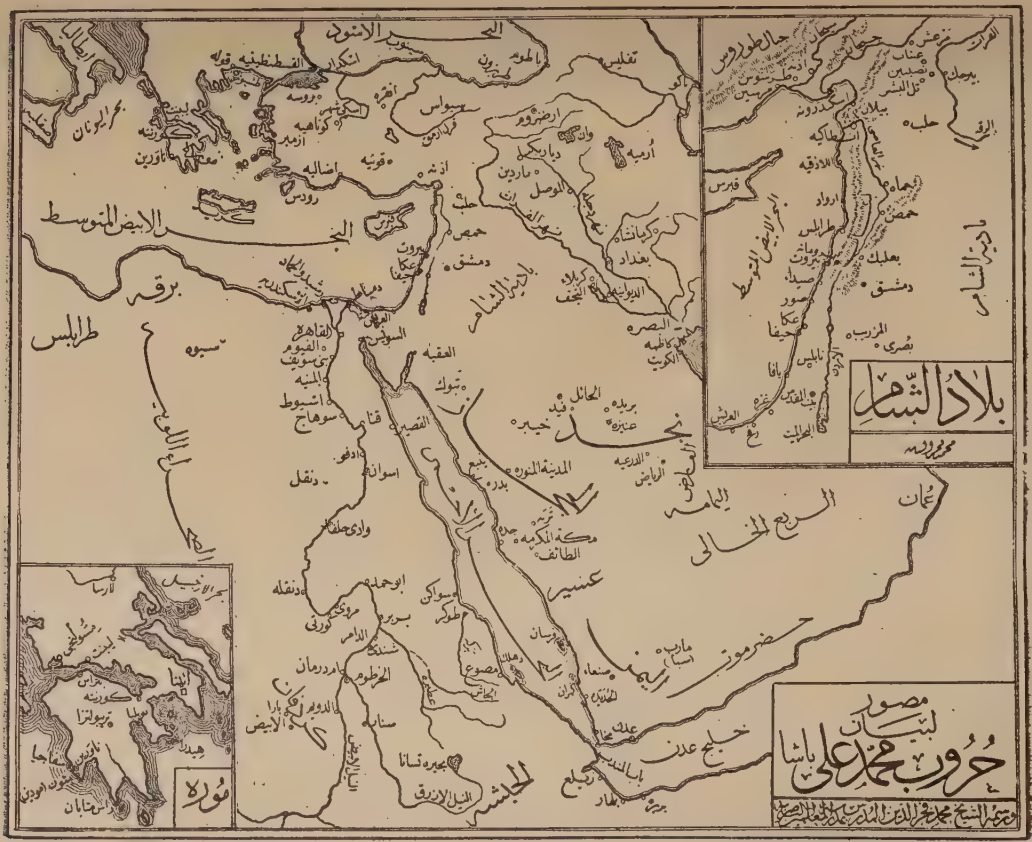
لبنان
مصور
حروب محمد علي باشا
بلاد الشام
برقه
طرابلس
نجد
عسير
اليمامه
الربع الخالي
حضرموت
عمان
اليمن
البحر الابيض المتوسط
البحر الاسود
الخليج العربي
خليج عدن
البحر الاحمر
الحبشه
كردفان
دارفور
سنار
مودره

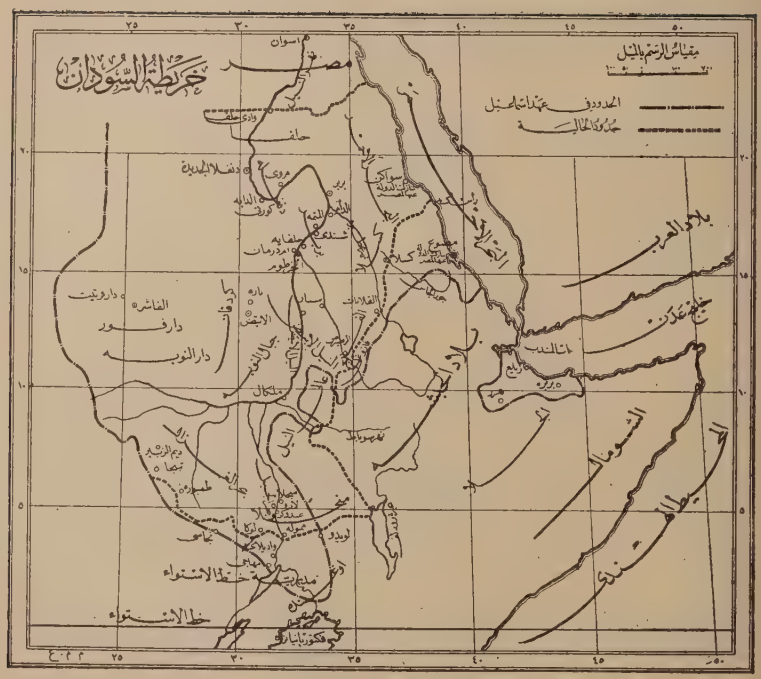
خريطة السودان
مقياس الرسم بالميل
الحدود في عهد اسماعيل
حدود الحالية
اسوان
مصر
وادي حلفا
حلفا الجديدة
دنقلا الجديدة
بربر
شندي
سواكن
بلاد العرب
بحيرة مدكن
الشلال
الفاشر
دارفور
دار النوبه
كردفان
الابيض
سنار
الخرطوم
الحبشة
بحر الغزال
بحر الجبل
بحر الزراف
بحر الغزال
بحر الجبل
خط الاستواء
فكتوريا نيانزا
البحيرات الاستوائية
البحر الاحمر

خريطة مدينة ~~السويس~~ الاسكندرية

بعد النهب والحريق فى زمن الثورة العرابية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢

فهرست الكتاب

المقدمة — فى بيان الفكرة التى حدت بنا لوضع هذا الكتاب
الباب الأول — وفيه أربعة فصول ١
الفصل الأول — محمد على ١
كيف وصل إلى الحكم فى مصر ١
دولية مصر ٥
الفصل الثانى — اسماعيل ٦
الامتيازات المصرية ٦
قناة السويس ٧
الاحتفال بفتحها ٨
بيع أسهمها ٩
الضائقة المالية ١٠
نظارة نوبار باشا المختلطة ١٢
قيام الضباط على النظارة ١٢
نظارة توفيق باشا ١٣
« شريف باشا ١٣
خلع إسماعيل ١٤

الفصل الثالث — توفيق الأول ١٤
بدء الحركة العرابية ١٥
مظاهرة العرابيين الأولى ١٥
مظاهرتهم الثانية ونظارة شريف باشا ١٦
نظارة محمود سامى باشا ١٧
مظاهرة انكلترا وفرنسا البحرية ١٨
بلاغ فرنسا وانكلترا واستقالة النظارة ١٨
مذبحة الاسكندرية ١٩
المؤتمر الدولى بالآستانة وانفكاك فرنسا عن انكلترا ١٩
نظارة راغب باشا وبلاغ الأميرال سيمور ٢٠
تدمير طوابى الاسكندرية والاحتلال الأنكليزى لمصر ٢١
إستبدال المراقبة الثنائية بمستشار مالى... ... ... ٢٣
المالية المصرية فى بدء الاحتلال ٢٣
دوفرين ومشروع الأصلاح ٢٤
المخابرات بخصوص جلاء الأنكليز عن مصر ... ٢٥
ثورة السودان ٢٦
إخلاء السودان واستقالة شريف باشا... ... ... ٢٦
نظارة نوبار باشا ومهمة غوردون باشا... ... ... ٢٧
الفصل الرابع — عباس حلمى الثانى... ... ... ٣٠

سياسته ٣٠
إعادة فتح السودان ٣١
إحتلال الفرنسويين لفاشودة ٣١
إتفاقية السودان ٣٢
قرار الجمعية العمومية فى مشروع مدأجل قناة السويس ٣٥
الأحزاب فى مصر ٣٦
الاتفاق الودى بين فرنسا وانكلترا ٣٦
الاعتداء على الخديو بالأستانة ٣٨
الحرب الكبرى ٣٨
مصر والحرب ٤٠
الموراتوريوم ٤١
اشتداد الأزمة الاقتصادية ٤٢
تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ٤٣
إعلان الأحكام العرفية ٤٥
قطع العلائق بين انكلترا والدولة العلية ٤٦
انكلترا تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصر ٤٨
رسالة هيئة كبار العلماء فى الحرب ٥١
الباب الثانى — وفيه ثلاثة فصول ٥٣
الفصل الاول — الانقلاب السياسى ٦٣

إعلان الحماية ٥٥
رأى رشدى باشا فى الحماية ٥٦
الفصل الثانى — خلع عباس وتولية السلطان حسين ... ٥٨
رأى عباس فى انتخاب عمه السلطان حسين ٦٦
تثبيت وزارة رشدى باشا ٦٧
إنتقاد المصريين كيفية تنصيب السلطان حسين ... ٧١
الاحتفال بتولية السلطان حسين ٧٢
رأى التيمس فى هذا الانقلاب... ... ... ٧٣
رأى السلطان حسين فى الحالة الحاضره ٨٤
تصريح رشدى باشا فى الحالة الحاضره ٨٧
هجوم الأتراك على قناة السويس ٨١
الاعتداء على حياة السلطان حسين ٨٢
كساد الاعمال ٨٣
فظائع اعتداء الانكليز على الأهالى ٩٤
الويركو (الجزية) ٨٦
الاعتداء على وزير الاوقاف ورأى رشدى باشا فى
الجرائم السياسية ٨٧
حالة مصر فى أواخر عام ١٩١٥ ... ... ٩٠
معارك الدردنيل واتخاذ مصر معسكرا عاما للحلفاء ٩١

جمع العمال المصريين وأخذ السلطة لدواب والمحصولات ٩١
التبرع لجمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس
يوحنا الانكليزية ٩٣
إنحدار الخلفاء فى الدردنيل ومساعدة مصر ٩٤
تقهقر الأتراك عن قناة السويس ٩٦
حديث السلطان حسين عن الأتراك ٩٧
توتر العلاقات بين السلطان والانكليز وتغيير
القومسير السامى ٩٨
الطيارات الألمانية فوق القاهرة ١٠١
تقرير عن خدمات الجيش المصرى للانكليز ... ١٠٢
العمال المصريون فى فرنسا وفى العراق ١٠٦
نزع السلاح ١٠٧
مصلحة التموين ١٠٨
الفصل الثالث — وفاة السلطان حسين ١٠٩
تنحى الأمير كمال الدين عن قبول العرش ١١٠
صفات الامير ١١١
صفات المرحوم السلطان حسين ١١٤
ماقالته الجرائد الأنكليزية فى عظمته ١١٧
الباب الثالث — وبه أربعة فصول ١١٩

الفصل الاول — السلطان فؤاد الأول ١١٩
إستمرار وزارة رشدى باشا فى الحكم ١٢١
إحتفال تنصيب عظمة السلطان فؤاد الأول ١٢٣
الفصل الثانى — الهدنة ١٣١
حالة مصر عند التوقيع على الهدنة ١٣٣
مطالبة الانكليز باستقلال مصر ١٣٦
الفصل الثالث ـ تأليف الوفد المصرى ١٤٤
من هو أبو الوفد ١٤٤
توكيل الوفد ١٥٥
إستقالة رشدى باشا وعدلى باشا ١٧٣
نقد أعمال الوزارة الرشدية ١٧٦
قبول استقالة رشدى باشا ٢٢٦
الباب الرابع ـ وفيه ثمانية فصول ٢٤٦
الفصل الأول ـ القبض على زعماء الوفد والثورة ٢٤٦
إبتداء الثورة ٢٤٧
الاعتصاب العام والمظاهرات والتعدى عليها ... ٢٥٢
تجريد الأهالى من السلاح والهراوات ٢٥٥
الضحايا ٢٥٦
مظاهرات السيدات ٢٦٠

معاقبة القرى على أعمال التخريب ٢٦٣
تهديد القائد العام بتخريب البلاد بسبب الثورة ... ٢٦٥
تعيين اللورد أللنبى مندوبا ساميا ٢٦٧
خطبة كرزن عن مصر ٢٧١
إحتجاج الموظفين على تصريحات كرزن ٢٧٣
بلاغ رسمى عن الحالة ٢٧٤
تخريب السكك الحديدية ومعاقبة المعتدين ٢٧٦
إحتجاج شيخ الجامع الأزهر على طلب إقفال الأزهر ٣٠٦
اعتداء الأرمن على المتظاهرين ٣٠٧
منشور السلطان للأهالى ٣٠٨
الفصل الثانى ـ الأفراج عن سعد باشا وصحبه ومظاهرات السرور ٣١٠
المظاهرات الكبرى ٣١٤
إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإعلان المندوب
السامى أسفه ٣١٦
الفصل الثالث ـ وزارة رشدى باشا الثانية ... ٣٢١
عود اعتداء الأرمن على المتظاهرين ٣٢٣
الفصل الرابع ـ تأليف الوفد المصرى رسميا وسفره الى فرنسا ٣٢٦
تأليف لجنة مركزية للوفد فى مصر ٣٢٩
قسوة السلطة فى المديريات ٣٢٩

الموظفون والحركة الوطنية ٣٣١
إضراب أرباب المهن وغيرهم ٣٣٤
مقابلة وفد الموظفين لدولة رشدى باشا ٣٣٥
الطلبة يؤلفون بوليسا ٣٣٦
الفصل الخامس ـ إستقالة وزارة رشدى باشا الثانية وتأليف
وزارة محمد سعيد باشا الأدارية ٣٤٠
أقوال رشدى باشا عن الحالة ٣٤١
تهديد القائد العام للموظفين ٣٤٨
عود الموظفين لعملهم ٣٥٠
إعتراف الرئيس ولسن بالحماية واحتجاج المصريين عليه ٣٥١
فكرة إرسال لجنة انكليزية للتحقيق فى مصر ... ٣٥٤
اعطاء الوكلاء سلطة الوزراء ٣٥٥
وزارة محمد سعيد باشا الأدارية ٣٨٩
الفصل السادس ـ أعمال الوفد بأوروبا وأمريكا ٣٩٦
شعور الوفد عند وصوله الى باريس ٣٩٦
أولى الصدمات ٣٩٧
الصحافة الفرنسية والوفد ٣٩٨
التضييق على الوفد بفرنسا ٤٠٠
تدابير الوفد ٤٠٠

الوفد والرأى العام الأوروبى والأمريكى ٤٠٨
مأدبة الوفد لرجال الصحافة ٤٠٩
الصلح مع ألمانيا واعتراف المؤتمر بالحماية الانكليزية
على مصر ٤١٩
إحتجاج الوفد على قرار المؤتمر ٤٢١
الخلاف بين أعضاء الوفد فى باريس ٤٢٤
إحتجاج الوفد على معاهدة الصلح مع النمسا ... ٤٣٤
أعمال الوفد بأمريكا ٤٣٩
مذكرة المستر فولك رداً على السفارة البريطانية ٤٥١
محمد محمود باشا مندوب الوفد بأمريكا ٤٥٨
عودة الى ذكر أعمال الوفد بأوروبا ٤٦٢
مأدبة الوفد للسياسيين الفرنسيين ٤٧٨
دعوته للبرلمان الأيطالى ٤٨٢
الاستعانة بآراء بعض كبار المتشرعين بأوروبا ... ٤٨٧
القضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية ... ٤٩٩
قران عظمة السلطان ٥٠٢
أثر الخلاف بين أعضاء الوفد ٥٠٩
الفصل السابع ـ إشاعة حضور لجنة إنكليزية الى مصر
واتفاق الآراء على مقاطعتها ٥٢٨

الحزب المستقل الحر ٥٤١
سياسة انكلترا فى مصر وإشاعة استقالة سعيد باشا ٥٥٥
الفصل الثامن ـ استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف
وزارة وهبه باشا ٥٦٠
إستقالة وزارة محمد سعيد باشا وتجدد المظاهرات
والضحايا ٥٦٠
وزارة يوسف وهبه باشا ٥٦٨
نقد أعمال وزارة محمد سعيد باشا ٥٧٠
الباب الخامس ـ وبه اثنى عشر فصلا ... ...
الفصل الاول ـ وزارة وهبه باشا ورجوع السلطة الانكليزية
إلى الاستيثار بالبلاد ٥٧٢
إعتقال بعض المفكرين وكبار القوم ٥٧٣
تصريح لورد كرزن عن الحالة بمصر ٥٧٤
الفصل الثانى ـ لجنة ملنر فى مصر ومقاطعة الأمة لها ... ٥٨٠
وصول لجنة ملنر والمظاهرات ضدها ٥٨٠
إقتحام العساكر الانكليز الأزهر واحتجاج العلماء
وطلبهم الاستقلال ٥٨٦
الاعتداء على دولة يوسف وهبه باشا ٥٩١
الموظفون ولجنة ملنر ٥٩٢

الفصل الثالث — محاولة لورد ملنر الاتصال بكبار
المصريين ٥٩٤
حديث لورد ملنر مع فضيلة مفتى الديار المصرية ... ٥٩٤
بلاغ اللجنة عن مقاطعة الأمة لها ٦٠٣
رد لجنة الوفد المركزية على بلاغ ملنر ٦٠٥
الفصل الرابع — الأمراء ولجنة ملنر ٦٠٨
تدخل الأمراء فى الحالة السياسية ٦٠٨
بلاغ الأمراء الى اللجنة ورد ملنر عليه ٦١٠
سعد باشا والحزب الوطنى يشكران الأمراء... ... ٦١١
مراسلو الصحف الأوروبية فى مصر ٦١٢
الفصل الخامس — إتصال لورد ملنر بوزراء مصر ... ٦١٤
مناقشات ملنر مع كبار المصريين ٦١٤
نداء سعد باشا للمصريين بخصوص مقاطعة
لجنة ملنر ٦١٧
تصريح أللنبى عن لجنة ملنر ٦١٨
حديث رشدى باشا عن مناقشاته مع ملنر ٦٢٠
حديث ثروت باشا عن مناقشاته مع ملنر ٦٢١
مخابرة عدلى ورشدى وثروت السرية مع سعد باشا
بشأن لجنة ملنر ٦٢٧

مأمورية على بك ماهر لسعد باشا ٦٣٢
إشاعات استعداد سعد باشا للمفاوضة مع لجنة ملنر ٦٣٩
تكذيب هذه الاشاعات ورأى سعد باشا فى بلاغ ملنر ٦٤٠
الاعتداء على اسماعيل سرى باشا ٦٤١
إشاعة تمس محمد سعيد باشا ورده عليها ٦٤٢
إقتراح سعد باشا تأليف وزارة الثقة ٦٥٨
ولادة ولى العهد الأمير فاروق ٦٦٣
الاعتداء على حياة محمد شفيق باشا وزير الزراعة ... ٦٦٥
رفض عدلى باشا تحمل مسئولية المفاوضة وحده ... ٦٦٦
خطبة تشرشل عن مصر ٦٦٧
عدم موافقة ملنر على تغيير الوزارة الآن ٦٦٩
حديث سعد عن نوايا لجنة ملنر ٦٧٠
الفصل السادس — إنتهاء مأمورية لجنة ملنر ومغادرتها
مصر ٦٧٤
سفر عدلى باشا إلى باريس ٦٧٨
الفصل السابع ـ مشروعات رى السودان ٦٨٠
رى السودان واستقالة اسماعيل سرى باشا وزير
الأشغال ٦٨٢
وراثة العرش ٦٨٥

مناقشات البرلمان الانكليزى فى مأمورية ملنر ... ٦٨٧
الاعتداء على حسين باشا درويش وزير الأوقاف ... ٦٨٩
إنكار الوعود الانكليزية بشأن مصر ٦٩٠
الفصل الثامن ـ استقالة وزارة يوسف وهبه باشا وتأليف
وزارة نسيم باشا الأولى ٦٩٦
نقد أعمال وزارة وهبه باشا ٦٩٨
وزارة نسيم باشا ٧١١
الفصل التاسع ـ سفر الوفد الى لوندره للمفاوضات... ... ٧٠٢
إجتماع الوفد باللجنة ملنر ٧٠٦
الاعتداء على دولة نسيم باشا ٧١١
القبض على عبد الرحمن بك فهمى وآخرين ومحاكمتهم ٧١٧
وقف المفاوضات واستئنافها ٧١٨
الأشاعات حول الوفد ٧٢٠
مذكرة ملنر الأولى ٧٢١
مذكرة الوفد ٧٢٤
المقابلة الحاسمة بين الوفد ولجنة ملنر ٧٢٤
المسائل الموقوف حلها على أن تدرس ٧٣٥
الفصل العاشر ـ إستشارة الأمة فى مشروع ملنر ... ٧٣٨
خلاصة مشروع ملنر ٧٠٩

حديث سعد باشا مع صاحب الأهرام عن مشروع ملنر ٧٤١
تعليق الجرائد الأجنبية على مشروع الاتفاق... ... ٧٥٢
إنتداب بعض أعضاء الوفد لاستشارة الأمة فى موضوع
الاتفاق ٧٤٥
مناقشات عبد الحميد باشا مصطفى لمشروع الاتفاق... ٧٥٢
وصول أعضاء الوفد الأربعة الى مصر... ... ... ٧٥٣
بلاغ مندوبى الوفد للأمة ٧٥٥
قواعد الاتفاق... ... ... ٧٥٦
السودان ٧٦٣
خطاب ملنر لعدلى باشا بشأن السودان ٧٦٥
رأى المصريين فى الخارج ٧٦٧
عرض المشروع على الهيئآت والجماعات ٧٦٩
التحفظات على المشروع ٧٧٠
عودة الأعضاء المتعددين الى أوروبا واستئناف
المفاوضات ٧٧٨
إشاعات ضد الوفد ٧٨٤
الشك فى ميول سعيد باشا ونفيه لهذه التهمة... ... ٧٨٥
رأى عبد العزيز بك فهمى فى المشروع ٧٨٧
رأى المسيو شارل ديبوى فيه ٨١١

مناقشات البرلمان فى مشروع الاتفاق ٨٣٠

الفصل الحادى عشر - قطع المفاوضات وعودة عدلى باشا

إلى مصر ٨٣٣

قطع المفاوضات ٨٣٣

رد الوفد على مذكرة اللورد ملنر ٨٣٧

مغادرة سعد باشا لوندره إلى باريس ٨٣٩

الاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر ٨٤٢

إشاعات مكذوبة ضد عدلى باشا ٨٤٧

إنفصال عدلى باشا عن الحركة موقتاً وأسبابه ٨٤٨

بدء إنشقاق الوفد ٨٥٢

خلاصة هذا الجزء ٨٥٧

ملحق ... ...

(إصلاحات)

الصفحة	سطر	خطأ	صوابه
٧	١٦	قناث	قناة
٩	١	١٨٩٦	١٨٦٩
٢٦	١٤	بأمرما	بأمرها
٢٧	١٣	لاقتطااها	لاقتطافها
٤٧	١٥	العمى	العظمى
٤٨	٦	انـكلترا العظمى	بريطانيا العظمى
١٠٩	٧	الفصل الثانى	الفصل الثالث
١١٣	١٨	ثبلثة	ثلاثة
١١٥	٤	دعى	دعا
١١٦	٧	بدى	بدا
١٣١	١	بعد أن ذلك	بعد ذلك أن
١٣٣	١٦	ولسون	ولسن
١٤٧	٧	وتجذبا	وتجاذباً
١٥٤	٥	يدفهما	يدفعها
١٦٠	٨	جلالة بريطانيا	جلالة ملك بريطانيا
١٨٧	٥	قدور	مراجل
١٩٠	١٥	أن نبغي	نبغى أن
١٩٥	١٤	سوريا	لبنان
١٩٧	١١	الذين	اللذين
٢٠٩	٥	مفتوحة غير	غير مفتوحة
٢١١	٤	افتدادنا	اعتدادنا

الصفحة	سطر	خطأ	صوابه
٢١١	١٣	يتبوء اليوم أعلا	يتبوأ اليوم أعلى
٢٤٣	٢	واعضائه	وأعضاءه
٢٤٦	٥	لجنة وفدانكليزية	لجنة انكليزية
٢٩٥	٨	دعى	دعا
	١٠		
٣٣٣	٦	الموظفون	الموظفين
٣٠٩	٤	مؤتم	مؤتمر
٣٩٠	١٥	الحدم	الخادم
٢٩٣	٢	واقامت	واقامة
٣٩٣	٧	من	عن
٣٩٦	٢	الوفد بأمريكا	بأوروبا وأمريكا
٤٠٥	١٥	هذه	هذا
٤٠٨	١٤	لدي	لأى
٤٠٩	١	فرع	نوع
٤١٠	١٢	ورخاؤهم	ورخاءهم
٤١٤	١٩	يمكنوهم	يمكنوهن
٤١٩	٣	بالحملية	بالحماية
٤٢٦	١٤	تضمها	تضعها
٤٤٤	١٧	الحديث	الحادث
٤٥٠	١	اسألكم	اسائلكم
٤٦٢	١٦	عن	على
٤٦٣	٤	وكان أول	ولأنه كان أول

الصفحة	سطر	خطأ	صوابه
٤٦٧	١٦	نصوصا	نصوصها
٤٧١	٣	ان قال الشعب	ان قال ان الشعب
٤٧٨	٧	العادية	المبادىء
٤٩٧	١٣	مشروع	مشروعة
٤٩٩	١٦	على كل	كل على
٥٠٨	١٨	بولس	يونس
٥١٣	١٠	حـن	حسين
٥١٥	١	فيه	فيها
٥٢٣	١٠	ضربناعنه الذكر صفحا	ضربنا عن ذكرها صفحا
٥٢٩	١٧	آنست	أن آنست
٥٣٠	١١	اشخاص	اشخاص
٥٣٤	٤	ورئيس	ووزير
٥٣٥	١٩	طريقه	طريق
٥٣٧	١	الحالة صيرناهم	الحالة التى صيرناهم
٥٣٧	١٦	طعبت	طبعت
٥٤٠	٨	الفريين	الفريقين
٥٤٢	١٦	وأدناها	وأدناه
٥٥٦	١٢	الدولية	الاولية
٥٦٥	٧	الاحتجاج	الاجتماع
٥٦٦	١٠	استقالت	استقالة
٥٦٨	١٨	الجديدة	الجليلة
٥٨٠	١	يناير	ديسمبر

الصفحة	سطر	خطأ	صوابة
٥٨١	٢	والاجتماعات	والجماعات
٥٨٦	١٠	المستر	المسيو
٦٢٩	١٠	ضنمنها	ضمنها
٧٥١	١	واسع	شاسع
٧٥٧	٢	الاعضاء	الاعفاء
٧٨٤	٨	نياوئون الوفد	يناوئون الوفد
٧٩٤	٧	فى الخارج	فى الداخل
٧٩٩	٩	المادة الخامسة	الفقرة الخامسة
٨٢١	١	وجود القوي	اليه وجود القوى
٨٤٩	٣	أو ظهروا	وأظهروا

اصلاح سهو فى التحرير

رقم الصفحة

٥ بدلا من « ولما وصلت أنباء هذه الكارثة .... الى .... فى مدينة الاسكندرية » اقرأ : ومات السلطان محمود فى ٢٤ يونيه قبل ان يبلغه نبأ هذه الكارثة . وأعقب ذلك بعد تولية السلطان عبد المجيد ان احمد باشا فوزى أمير البحر التركى علم بتولى خسرو باشا عدوه اللدود الصدارة فأقلع بأسطوله الى الاسكندرية وسلمه الى محمد على بسلاحه ورجاله فى ١٤ يوليه سنة ١٨٣٩

٨ بدلا من « ولكن سعيداً مات قبل الشروع فى العمل » اقرأ . ولكن سعيداً مات قبل اتمام العمل

١٩–٢٠ بدلا من « اجتمع هذا المؤتمر ... الى ... المندوب الانكليزى » اقرأ . اجتمع هذا المؤتمر فى السفارة الايطالية بالآستانة فى ٢٣ يونيه . وبدىء العمل فيه بتوقيع بروتوكول فى ٢٥ منه من الدول تصرح فيه كلها بخلوها من أى غرض لها بمصر وانها تتعهد بأن لا تحاول الحصول على امتيازات لم تكن لسواها من الدول . وفى ٢٧ منه قرر المؤتمر بناء على اقتراح من المندوب الايطالى أن تتعهد الدول بعدم القيام بأى عمل انفرادى فى مصر خلال انعقاد المؤتمر فاحتال المندوب الانكليزى الخ

٢١ بدلا من « وهكذا انتهت هذه المأساة .... الى .... فى المسئلة المصرية » اقرأ : وهكذا انتهت هذه المأساة بواقعة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر عام ١٨٨٢ التى أعقبها خذلان العرابيين واحتلال الجنرال (لو) قائد الحيالة الانكليزية القلعة فى ١٤ منه واحتلال العاصمة فى ١٥ منه

٢٥ بدلا من « وفى سنة ١٨٨٤ الى ... جلالة السلطان» اقرأ: وفى سنة ١٨٨٥ بدأت المخابرات بين الباب العالى والدولة البريطانية فى مصر أولا ثم بالآستانة على عقد اتفاق (اتفاق دزيموند وولف) كان الغرض منه الخ ... ولقد كاد هذا الاتفاق أن يتم حيث حرر مشروعه ووقع عليه مندوبو الدولتين فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ورفع الى جلالة السلطان

٣٥ بدلا من « ولقد ... الى ... أحسن البلاء » اقرأ: ولقد أبلى فى هذه الحملة المرحوم الشيخ على يوسف باشا أحسن البلاء

١٥٣ يستبدل نص التوكيل الثانى للوفد المصرى بنص التوكيل الاول والعكس بالعكس . وفى السطر ٣ تستبدل عبارة : (زيدت فيه عبارة) بعبارة (حذفت منه العبارة التى تدل)

٧٨٦ بدلا من « ولكن جريده الاخبار ... الى ... جريدة الاهرام» اقرأ: فنشرت جريدة الاخبار هذه البرقية ثم نشرتها جريدة الاهرام